

كتاب عرفيس الافراج في شرح تلخيص المفتاح



للشيخ بهاء الدين النوري

٥٧٢٢٥



تأليف

د. محمد الحبيب بن عبد الوهاب

مكتبة دار الفکر، بيروت - لبنان
مطبعة دار الفکر، بيروت - لبنان

الجزء الأول



مكتبة دار الفکر

جميع الحقوق محفوظة للتأليف الطبعة الأولى

١٤٢٣ هـ - 2003 م



ISBN 9953-34-013-7

جميع الحقوق محفوظة للتأليف
الطبعة الأولى

جميع الحقوق محفوظة للتأليف
الطبعة الأولى

جميع الحقوق محفوظة للتأليف
الطبعة الأولى

جميع الحقوق محفوظة للتأليف
الطبعة الأولى

جميع الحقوق محفوظة للتأليف
الطبعة الأولى



مقدمة المحقق

الحمد لله الذي جعل بهذا العلم قوماً هم به القادرون ، وجعلهم حافلة بكتابه حيث قال : ﴿لَنْ يَخُفَ عَذَابَ اللَّهِ الَّذِينَ كَفَرُوا ، سَأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ عَلَافًا﴾

فما جرح الله تعالى بحفلة كتابه من عوائد الشعر ونحوه ، فكل لأولي الأئمة حافلة بكتاب هذه الحفلة ما بقي كتابه أهد الشعر .

فلا يحل من جهة الأمانة بعد إتمامها بجانها ما خلاها من غير الأمانة ، والله الأمانة .

والله يريد الأمانة بحسن مزجها في شعره وفنونه في كتب الأئمة ، ولا راحة لنفس إلى اليوم لسيدها ، ونظر رسالته بعرفها وأن يحسنها .

والأمانة بأن تضمنت مايجب التأني في ترتيبها وتنظيمها وتبليغها مسالكهم فيها ، فإن لها في النهاية غاية واحدة ، وهي الأولوية على وجودها ، وعرفها أسرارها والفرق بين

لقد تمت الأمانة العربية في مسيرتها بأشهر وأشهر من مسالكهم فيها ، وبين مسالكهم وبين أحمد القصد كما بدأ ، فكلت تلك الشايع بين الذاتية والشمولية وبين الأمانة والشمولية ، والأمانة والشمولية ، وبين الإيجاز والإطناب ، الإيجاز الذي لا يصل إلى حد التلخيص ، ويتم بقلب القلب ، والله الشاهد ، وفرة التعليل ، والإطناب الذي يقع في التلخيص والإيجاز من الشاهد والتعليل ، كما رأيت عند ابن الأثير وأشهر على سبيل المثال .

لما التفتت بين أهل إلى التبريد والتلخيص الشديد أو أقل التلخيص ، كما رأيت عند ابن خلدون وابن سنان وابن الأثير ، والفرق .

وبين إرسال القول على عواطف ورحمة الزمان لطولها الطول ، وسوانح الفكر كما رأيت في مصنفات الأئمة .

ولهم من ذلك طريقة وسطاً بين التلخيص والتلخيص ورواق الشعر ، وحاشا للفقير ، وإضافة الشعر

وهذه العقيدة والتصور كما فعل عبد القادر في كتابه أسرار الباطنة، غير أنه قد اضطرب الزمان في
هذه في ذلك الإجماع لاختلافه بالرء على مخالفة زمانه والمجاهدين عليه.
وبعد هذه المقدمة أقول:

إن لكل مرحلة إنشأ طبيعتها من حيث صيغ التأليف سواء في علوم الباطنة أو غيرها من
العلوم، ولقد لم نعلم التامع القبول أن معالم مؤلفات القرن الثامن الهجري وما بعده سميت
خروج التطبيع والفتح على قلوبها- إلى التلخيص الجديدة في القرون الباطنية، فكان صدر طبيعتها
بطلونها.

وبنهي ألا يحدث ذلك من الاعتماد بالحقول تلك العناصر والتطبعها وإعلاء طبيعتها ونشرها على
الزبد العلمي الكائن بها، حيث لم يجد أصالتها في كونها حقة من مختلف القرون الباطنية التي
إن تحدثا حقة من التلخيص إسلامه إليها.

ولما انتهى على رايي الحديث أن يكتفى بكتبة الأستاذ بكل يوتها دون نظر إلى حالهم من
حيث الصحة أو التوضيح، فكانت بعضي الأخطاء العلمية يظهر القرون الباطنية بكل حقلها كما
هي بما فيها من ضعف أو قوة.

وأخيراً أقول: إن هذه المؤلفات قد أثرت تأثيراً كبيراً في الإنتاج اللاحق بها، ولا يمكن التعميم
فإن الإنتاج وتقدمه على وجه الصواب، إلا بعد الاضطرار على تلك السمات ومحاولة فهمها
وإستيعابها منها إلى الباحث في سبيل ذلك من مختلف، وهذا من جهده.

ولما قمنا بجمع فهرس الباطنة كتاب عروس الفروع في قلوب القلوب بطلب بطلانها، وهذا ترك من
تأثير القرون في التأليف الباطنية بعد، وهذا القراء من مباحث وإقتضا عبيدة في القرون الباطنية.

ولقد ناع ميوت السبكي صاحب هذا الكتاب بمصنفه هذا، وبأنه غير أنه الآتي، فغير أن
أن لقب على ما فيه على الكامل أنها مختلفات تراثها الباطنية وحتى يصل إليها إسلامه على
مختلفة من قلوب أو ضعف.

هذا وقد حاولنا جمعها في طبعة الكتاب على نسخة القيمة المطبوعة، مع مراجعة بعض
نسخه المتطوعة بدار الكتب المصرية.

كما أنها بالتفصيل ووضع علامات الترتيب حيث جاءت طبعات المسألة خلوا من تلك العلامات
 تبادلاً، فالحقبة المعروفة بقرن، وثلاثة بقرعة، وأيضاً بالتصحيحات والأخطاء، فمما لا يسعنا أن نذكر ما
 يمكن، كذلك قد اضطلعنا بالخروج من عند القرآنية واستنبطنا والتعريف
 بواسطة كتاب التلخيص مثلاً له، وذلك لصعوبة وصول القرآن إلى العامة من شرح ما يتعلق من
 تلك الشواهد وهذه بعض

هذا، وذلك لسبب أن يعرفنا بالآثار، وأن يعرفنا بالآثار، وأن يتلج به من شاء من عباده،
 إنه تعالى هو اسم القرآن، ونعم التفسير.

وكتبه

عبدالمجيد القديري

مدرس اللغة والفقه الإسلامي

بكلية دار العلوم

جامعة القاهرة

الجمهورية العربية السورية ١٤١٦/١٢/١٥ هـ



مركز المخطوطات والكتب النادرة

خطة التحقيق

- ١- لقاء بقميد الشعر على مخطوطة الكتاب المحفوظة بدار الكتب العميلة.
- ٢- خطة بترقيته بعلامات الترقيم المناسبة.
- ٣- استخراج الشواهد القرآنية.
- ٤- استخراج الشواهد الحديثية في كتب الحديث المشهورة.
- ٥- استخراج الشواهد الشعرية في نواحيها ومعاريفها لا سيما كتب الأدب وكتب التراث البلاغي.
- ٦- شرح معاني الألفاظ الغريبة.
- ٧- الترجمة لأعلام البلاغة المشهورين في الكتاب.
- ٨- ترجمة الترجمة مختصرة لكل من المخطوطة المطبوعة صاحب التلخيص والسبكي صاحب العروض للأفراح.
- ٩- وضع بيان التلخيص على الصفحة ومعرض الأفراح كالشروح عليه أسفل الصفحة.
- ١٠- فهرس الصفحة الشاملة للموضوعات والشواهد القرآنية الشعرية.

ترجمة جلال الدين القزويني

صاحب "التلخيص"

اسمه ونسبه:

هو محمد بن عبد الرحمن بن عمر بن أحمد بن محمد بن عبد الكريم بن الحسن بن علي بن إبراهيم بن علي بن أحمد بن غالب بن أبي غالب السجزي القزويني جلال الدين أبو الفتح بن سعد الدين بن أبي القاسم بن إمام الدين الشافعي العلامة.

ولادته ونشأته:

ولد سنة ست وستين وسفلة ٦٦٦ هـ وسقط فروج مع ولادة وأخيه وأخوته ولكنه حتى ولد نشأ تامة بالروضة من الحشرون، ثم قام هو وأخوه أيام الكثر من يلتمس إلى دمشق.

مبلفته:

كان فيها تكملاً مطوّفاً حين الإتياء جعل الشك والجهالة والظن، وكان جعل المعاصرة حين التفتي على المعاصرة عاد الدين عبد الهمة مفسراً، فيه مع الشك والظن في الأدب حين الخط.

وكان جوداً صرفاً من الأيقاف على الفراء والمحتاجين، وكان طبع الصورة فصيح المعاصرة كبر النظم موطاً لأكتاف جم القضاة بحسب الأدب ويحاضر به ويستأجر لكته. طلبه للعلم ومشايعته:

سمع من الفراء القزويني^{٢٤} ومثاقفة وأخذ من الأباقي وغيره وخرج له القزويني جزءاً من حديثه وحدث به ولقبه واشتهر في القرن وأثنى الأصول والبرية والعمالي واليهاد. وكان يرأس الناس في الاكتشاف بأصول الله وفي المعالي واليهاد.

٢٤) كذا في السير الكملة، وفي رواية التوفيق القزويني، وفي نسخة المسند القزويني.

في القصة في ناحية الروح لم يعلق لم يصر لم يعلق، وخطب بجامع القضاة في مصر
بالمر من السلطان.

قال: "ما صاحب كلف القلوب" المعروف بخطب يعلق "وأول هذا سبب شهرته
بالخطب القوي، وكان يلقى القوم."

مسيراته:

قال ابن كثير: "كان مسيرات في العالي، بصلب مشهور اسمه الشاهين انصرف إليه الناس
لشغفه". وهو من أهل المصبرات في كذا قال السويعي. وله: إنباح الشاهين، وانبوح
الرجائي من شعر الأرجاني.

وفاته:

قال ابن حجر: "قال الشافعي: مات في تكليف جمادى الأولى سنة ٦٢٩ هـ وشيخه عالم
عظيم وكثر التأليف عليه وسورة لعل القلوب وما كان ذا مقام بذلك هذا كلام الشافعي على
مات في الرم في العضا حتى من يلقى القضاة المصروح فيه". بعد كلام ابن حجر
وقال السلف ابن كثير: "لم يلقه بغيره وكان القوم يربوا من سمعوا أو يلقى ما".

(١) جامع ترجمته في السير القضاة لابن حجر (١/٢١)، وديوانه والنهاية للسلف ابن كثير (١/١٠٠)،
نحوية الوفا السويعي (١/٢١)، (١/٢٢)، وفتح المسند لعلي كيري (٢/١٠٠)، (١/١٠١)، (١/١٠٢)،
وكتف القلوب (١/٢٢).

ترجمة بهاء الدين البهكي

صاحب شرح عروض الأراج

الاسم واللقب والنبيلة:

أحمد بن علي بن عبد القادر بن علي بن تمام بن يوسف بن موسى بن تمام بن أحمد بن يحيى بن عمر بن عثمان بن علي بن منصور بن سوار بن سليم البهكي.

ملك سوار أخوه تاج الدين نسب والده في الطبقات الكبرى^(١)، ويأتي في بعض الأراج "سوار" مكان "سوار"، قال مصنف الطبقات^(٢): "وصيغته باسمه فسكون، بدأ بعده باسم فاستبد منه الطبقات الوسطى" بعد الطبقات الوسطى من تاليف تاج الدين أيضا وفي بعض الأراج تصحيحات أخرى، انظر الفهرست^(٣) (الكتاب ١٠٠ ص ٣١٠).

والأصل لقبه "البهكي" فهو في "سلك" يؤول إلى التولية، وهي موجودة في الآن، غير أن اسمها "سلك العهد" وهي الآن تلك الأعداء أو سلك العهود، وفي معاملة التولية أيضا "سلك الأعداء" وكانت تعرف قديما بـ "سلك الأعداء"، أما العهد السلكي الذي ترجم لإحدى عظماء المشركين إلى "سلك العهد" أو "سلك الأعداء" كما يسمى الآن، قال السيد محمد مرتضى العسطلبي الزينبي: أول من صرح في تاج العروض عن جوهر القوس (سلك)^(٤): "وسلك الأعداء بالقدماء بمعنى^(٥) من أصل التولية، وهي المروءة الآن بسلك الأعداء، وقد دخلها وجه بها ليكن".

"وسلك العهود" اللفظ آخرى بها من التولية أيضا، وقد دخلها مراراً عديدة، وهي تعرف الآن بسلك الأعداء وسلك العهود، منها تسمية التي تدين علي بن عبد القادر بن علي بن تمام

(١) ج ١٠ ص ٥٧٩.

(٢) الأعلام القادر / محمود القاسبي والأعلام القادر / عبد القادر القاسبي وصاحبها الله تعالى.

(٣) ج ٢ ص ١١٠.

(٤) الأعلام القادر / محمد بن علي بن تمام.

قال في القصد أبو الحسن السبكي، قال في الزمان، وصيغة الأولى... (٢٠)

ويكتب السبكية في الأصل، رضي الله عنهم قال تاج الدين في تعليقاته السبكية الكبرى (٢١) "تخلصت من خط اليد - رحمه الله - شيئاً يحاضر السبكية في الأصل رضي الله عنهم".

وقد رأيتُ المحقق السبكية عرف الدين السبكي - رحمه الله - يكتب بخطه قاصص الإمام الزمان - رحمه الله - الأصل السبكي المخرم.

ومرة ما نزل من خط اليد: حدثنا صاحب بيت الدين أبو الفضل شمس الدين التتلي القصب، وقد يوسف بن موسى بن تمام بن عمار بن يحيى بن نصر بن عثمان بن علي بن سوار ابن سوار بن سكم بن أسام الأصل السبكي المخرم... (٢٢)

وهو من مؤلفات بخط اليد - رحمه الله - وذكر بعد السبكية في أم عليه السلام، ثم قال في آخره: وقد قلتُ هذا من خط القصب بخطه المحقق توفيق الدين محمد بن الحسن بن أسام السبكي، في سنة الثنتين وخمسين وسبكية.

وإن يكتب الشيخ الإمام - رحمه الله - بخطه السبكي الأصل، فقد كان شيئاً السبكي يكتبها له، وإذا كان يترك الشيخ الإمام كتابة ذلك، لولا خطه، ومن يدري، فلا يرى أن يترك لغيره من التكرير، ولا أن يكتبها مع الخطب عدم الصحة، خشية أن يكون له دعا لله في نوع وليس منهم.

وقد كانت الشراء يمدحونه، ولا يُحفظون لمدحهم من ذكر شيئاً في الأصل، وهو لا يذكر ذلك عليهم، وكان رحمه الله أكرم وأعلى من أن يمسكه على ما يعرفه بالخط - له -

ثم ذكر تاج الدين أسماً من الشعر فيها ذكر تلك السبكية، وسكونت الشيخ تقي الدين، وإقراره

إن وصية السبكي في سبكي السبكي في سبكي السبكي، هو ما علقه سبكي الأسبق محمد السبكي حدث في كتابه القيم "البيت السبكي"، وقد علقه سبكي السبكي أو سبكي السبكي، في وصية في كتابه، وكتاب السبكي في قوله عليه السلام: "أرى أهدأ فيه بعض الصريح في الحكم على بيت الدين السبكي وأهدأ على سبكي السبكي، وأهدأ هو ما كتبه الأسبق / محمد بن سبكي في يومه السبكي، "بعض سبكي السبكي وكتاب السبكي والسبكي" - آخره - سبكي سبكي السبكي السبكي السبكي من ١٩ - ٢٠، ثم سبكي في السبكي، من ٢١ - ٢٢.

الرج: ١٩ - ٢١ - ٢٢

على القلب، وقد عاش نحو ٦٣ سنة، وكان يدّ أن بلغ نحو ٨١ سنة مطلقاً العلم تعميلاً
وإرساءه وإثباته، وإبقاء طبع القلب، وهو سمه أيضاً الأقطار، وعاش على القلوب، ولم يكلف
بغير من الأقطار.

أولاً في سفر سنة ثلاثة وإثنين ومئتين، ونقله في سفره على يافته وعلى غيره، وصحب
في التصوف الشيخ الحاج الدين بن عطاء، ودرس بالقطر، وفي القبة بطنى تحت عقرب سنة،
ورأس بعدة مدارس.

وقد ذكر له يافته على الطيقات الكبرى ترجمة طائفة، وكان يظهر أصولية خارج باب
التصوف^(١).

وقال أيضاً في الاعتقاد لم يختلف في ذلك من ترجمته له، بل كتبوا بذلك، وانتظر ما
مكّن له الحاج الدين في الطيقات الكبرى ج ١ ص ٥٠٠ - ٥٠١، هذا من حيث علم التوحيد،
وأما في الله فكانت شجرة.



[إخوته]

أما محمد بن علي أبو بكر الكبير (أولاد علي بن عبد الكافي) كانت يافته الحق أن يكون
له شجرة، وأم القلوب على شجرة من أشجار سبيل - جاء في الطيقات، ومن ذلك قول الحاج الدين^(٢) :
" أشجار الطلح الإجماع هيونا وبخاطب بها ألقى الكبير أبا بكر محمد - فسمه الله بترجمته -"
وهي طريقة الأقطار...^(٣)

أما الحسين: قال أبو محمد: " وبخاطب يافته أبا واحدنا في شجرة أبو القحج، وأما فرحون
جندال الدين الحسين...^(٤) "

أما سارة بنت علي بن عبد الكافي (١٠٧٣-١١٠٥ هـ) ذكرها ابن حجر العسقلاني في
مجموعه^(٥).

(١) بالتصوف من (الدين القبيح) وهيئة سنة ١٢١٦ هـ.

(٢) الطيقات الكبرى ج ١ ص ٢٢٦ - يظهر فيه اسمي من ٦٤ - ٦٥.

(٣) مجموع الطلح ج ٢ ص ١٢١، الهيئة اسمي من ٦٤.

ألفته مئة سنة على يد عبد الكافي . ص ٢٢٦ هـ بمطابقين^(١)

أخوه عبد الوهاب تاج الدين أبو نسر . ولد بالقاهرة سنة ثمان وأربعين وسبعمائة هـ على التراجع^(٢) . وتوفي عام ٦٢٦ هـ صاحب طبقات المشايخ . كان يعجل أخاه بهاء الدين أبا عبد الله إجمالا . وكان في طباقه كثير مما يذكر بوالده عن أخيه . وبهاء الدين يذكره بنحو جابر مفلح إجمالا أخيه وزوجه له :

يذكر أخوه تاج الدين في طباقه " نقلت من خط أبي طباطبا شيخ الإسلام أبي عبد الله أحمد . سلمه الله تعالى أن والده " الطبقات ١٠/١٨١
وروسته بفتح الإسلام أيضا هما ١٠/٩١٠ . ١٢٥/٩

تاج الدين " كتاب المناقب تاج شيخ الإسلام العلامة بهاء الدين أبي حامد أحمد . سلمه الله بيقته " ١٠/١٨٠
وروسته بالتأخير لإمام العلامة أبي تقي ١٠/٩١٠

تاج الدين " بوليت تاج ، سيد شيخ الإسلام أبا عبد الله . سلمه الله ذكر في تاريخ القادرين في الحجاز والبيان .
الوالد :

يقول تاج الدين عن والده " وأشدنا تكبره ولد . ولد على كتب المناقب تاج شيخ الإسلام العلامة بهاء الدين أبي حامد أحمد . سلمه الله بيقته
أبو حماد فسي العظم أشد العجم وإلى تكف كالإبريز الخوازم بالمتك
فلولهم حسن إسفاريين ففسدوا وذاهبون الفوسى والثالث السوي

(١) - فهرست المصنف ج ٩ ص ٢٢٦ . البيهقي ص ٢٢

(٢) - نقلت على التراجع . لأن هذا قول المصنف في بولي ٢٢/٣٢٠ . وقبل سنة ١٢٦٠ . وقبل سنة تاج الدين . وإنما رجعت قول المصنف . لأنه من قول . ليس في هذه الأمرا

المعظم، ويُنسب إليه ذو القرناء، ثم ولد قضاء الشام في شعبان سنة ١٢١٢هـ وسقط رأسه ١٢١٣هـ في كازاخا
 قلعة^{١٢٢}، وبجواره ألقوه إلى مصر على وشبهه، ودرس بمشلق بمدرسة القضاء، ثم عاد إلى مصر في
 صفر سنة أربع وسعين على وفاقه، ثم ولد قضاء المنستر^{١٢٣} له،
 ولما وافته المنية تولىها أخاها، فكان سرعان ما تزوجت منه، فأنكحها فجهته من كلام
 أخيه في الشهادة الكبرى^{١٢٤} وهي قضاء القضاة بالصدارة المشهورة، سنة ثمانين وأربعين
 وبمصر سنة.

وفاته :

توفي في شهر السبكي سنة ١٢١٣هـ في دار القضاء من مصر في قضاء القضاة المشهورة^{١٢٥}
 "أما بعد، بيده القدر المجازي" سنة ثمانين وأربعين من شهر رجب سنة ١٢١٣هـ وله
 أربع وخمسون سنة وفتح أشهر، يوم أربع رجب قلعة، على سنة وخمسون سنة^{١٢٦}

(١٢٢) إلى قضاء قرين وكان من مؤلفه.

(١٢٣) بذلك في سنة ١٢١٨هـ.

(١٢٤) ١٢١٩هـ رجباً بعد يوم السبت الثاني

(١٢٥) ج ٦ ص ٢٦٦ ترجمة ٨١١.

ملاحظات:

- للظاهر كلام آخر في النص والتموضع مع بعض النسخ الشروية:

سئلته وكان جوابه ستة عشرة سنة

- التعليق على التحاوي:

ذكره في مضافاته ابن حجر في البحر في النسخة (١٩٨١) ط دار الكتب العلمية. وذكره أيضا

صاحب معجم المؤلفين.

- تكملة شرح التنهاج.

- شرح مختصر ابن الحاجب:

وقد وصف هذا الشرح بأنه مطول، كما في معجم المؤلفين.

- شرح كتاب تسجيل الفوائد لابن مالك: ذكره في معجم المؤلفين.

- شرح التلخيص للقرطبي في تفسير التلخيص وفيه مسائل، بمصنفه "مروسي

الأفراج":

وهو كتابا هذا.

ذكره صاحب معجم المؤلفين وقال أعرفه في تعليقات الكورني^{١٢١} "وأما الأخ، مولى التميم

الإمام أبا حاتم، عليه الله، ذكره في شرح التلخيص في المعاني والبيان.....".

- القطعة على شرح التنهاج:

شرح التنهاج أليه فليكن أريد أن يكتفه لا أن يحل عليه، وللهذا يقال له: تكملة شرح

التنهاج. كما في معجم المؤلفين.

- هدية الصافي في التلخيص القوي:

وقد ذكره بهاء الدين السبكي ضمن شعرة العراج شتوي في البحر النواحي، وذلك في

موسوعة الأستاذ ك. محمود رزق سليم^{١٢٢}.

^{١٢١} ص ٢٨٢

^{١٢٢} د. محمد مصطفى الشاذلي ج ٢، ص ٢٨٨

الفنُّ الأول

عِلْمُ الْمَعَانِي



قال الشيخ لإمامي، السلام عليكم، عذراً إليكم، مني الأتم أوسع الصلوة والسلام، شيخ
العلم والأدب، كثر الصالحين وسيل الفطرين بهاء سنة وفين أبو محمد أحمد بن محمد
وملأنا قاضي الصلوة بأية الصالحين وإسلام كلكون التي كبر السنكي، قلعة الله برحمته
وأسلته فمهم جنة

نعمته على لعنة الإنسان والإنعقاد، وشكره شكرًا يود به الخير المستقيم عن موافقه
بعضى المصنفات. ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة تشمل على جميع القلوب
فيمكن بعد التصريح بها بوجوب ما قبل التصريح، وشكره ممن اتفقوا به على ذلك السمع الطاهر لا يهد
لها غشياً وإلحاداً من القصر، ويخرج بعد موافقة الأصناف بأب نظرون بعد العاقلة، والحق
بالخير إنما يمد من كتاب أسرار الخالق العاقلة، ويظهر أن سيرة بعضنا معه وسواء
صاحب الفصل بالمرضى في قوله إننا والله صنف يوم نحشر، والله إليه الشفاعة إن الله
شافي بالحق، وأشد كرب ذلك لفى والشر لا على كماله وحده، الذين اقتضوا
باحتياجاتهم لهم ما يؤمنون على المصنفات، وإنما يحسن القول، بعضه القلوب لم يكن لها
في غيره القصد، واقتضاها به فهم في التوجيه لا يحرم، لأن محال الأمة عليهم استعاروا، وإلهم
إلهات صالحة جارية على الخطب، ليعلم وأنسب بعضهم، عبارة قدم للأصناف بالمرضى
لستهم، وسلم عليها بين به الممانع العاقل، ويؤمن القلوب من الخيرة المصنفة ما يصاحبه
مقتضى العاقل، ما خلقت الإلهالية راية بعد في شئ طالب من غير، وتختلف بأكثر الصالحة
أهل بعد، لا لهم من حسب وصلى.

وَأَسْأَلُوا بِحَدِيثِهِمْ عَلَى حَقِّهِ وَأَعْلَىٰ، وَرَبُّهُ مَسْأَلُ هَذَا الْعِلْمِ لَمَعُوا مِنْ حَقِّهِ^(١) بِحَقِّهِ
مَسْأَلُهُمْ، وَكَانَ لَا يَدَّ أَهْلُوا عَلَيْهِ بِحَقِّهِمْ وَرَبُّهُمْ، فَكَانَ حَقُّهُ مِنْ أَهْلِ عِلْمِهِ، وَأَهْلُوا مِنْ
حَقِّهِ الْكَفَىٰ مَا رَفَعَ عَنْهُ الْعِلْمُ، وَكَانَ عَلَىٰ حَقِّهِ الْكَفَىٰ كَانِ الْقِيَمَ بِحَقِّهِ الْكَفَىٰ
رَجُلًا مِنْ عِلْمِهِ^(٢)، لَمْ أَنْ يَخْرِجْ عَنْهُمْ لِمَا كَانَ الْكَفَىٰ لِمَنْهُمْ، وَخَيْرٌ مِنْ مَسْأَلَةِ بَعْدَ
الْعَرَبِ الْمَسْأَلُ، فَكَانَ حَقُّهُ مِنْهُمْ وَأَهْلُهُمْ كَانِ عَلَىٰ حَقِّهِمْ الْقِيَمَ، فَكَانَتْ بَقَاةُ مِنْ
حَقِّهِ لِمَنْ الْعِلْمُ، وَبَقَاةُ الْعِلْمِ، وَالْقِيَمَةُ بِحَقِّهِ الْعِلْمُ مِنْ الْعِلْمِ، وَبَقَاةُ عَلَى الْعِلْمِ
لِمَنْ مِنْ بَقَاةُ كَانِ لِمَنْ الْعِلْمُ، فَكَانَ عَلَىٰ بَقَاةُ مِنْ هَذَا الْكَفَىٰ بِحَقِّهِمْ أَنْ يَكُنْ - مِنْ أَهْلِ الْكَفَىٰ
لِمَنْ مِنْ بَقَاةُ هَذَا الْعِلْمِ فَكَانِ الْكَفَىٰ رَجُلًا - وَبَقَاةُ الْعِلْمِ عَلَى الْعِلْمِ الْعِلْمُ
بِقِيَمَتِهِ، وَلَا حَقِّهِمْ لِمَنْ الْكَفَىٰ لِمَنْهُمْ بَقَاةُ، وَلَا حَقِّهِمْ لِمَنْهُمْ لِمَنْ الْعِلْمُ عَلَى الْكَفَىٰ
لِلْكَفَىٰ لِمَنْ، وَلَا يَدَّ مِنْ أَنْ الْعِلْمُ لِمَنْ الْكَفَىٰ لِمَنْهُمْ، وَبَقَاةُ عَلَى الْعِلْمِ الْعِلْمُ
وَأَمْ يَدَّ الْكَفَىٰ لِمَنْهُمْ مِنْ بَقَاةُ لِمَنْهُمْ، مِنْ بَقَاةُ الْعِلْمِ لِمَنْ مِنْ بَقَاةُ الْعِلْمِ لِمَنْهُمْ
بَقَاةُ، وَلَا مِنْ بَقَاةُ لِمَنْهُمْ لِمَنْهُمْ، وَبَقَاةُ لِمَنْهُمْ لِمَنْهُمْ، لَمْ يَكُنْ بَقَاةُ لِمَنْهُمْ لِمَنْهُمْ
بَقَاةُ، وَبَقَاةُ بَقَاةُ، وَبَقَاةُ الْكَفَىٰ لِمَنْهُمْ لِمَنْهُمْ، وَبَقَاةُ لِمَنْهُمْ لِمَنْهُمْ

وَأَسْأَلُوا بِحَقِّهِمْ عَلَى حَقِّهِ وَأَعْلَىٰ، وَرَبُّهُ مَسْأَلُ هَذَا الْعِلْمِ لَمَعُوا مِنْ حَقِّهِ^(١) بِحَقِّهِ

لِمَنْ مِنْ بَقَاةُ هَذَا الْعِلْمِ فَكَانِ الْكَفَىٰ رَجُلًا - وَبَقَاةُ الْعِلْمِ عَلَى الْعِلْمِ الْعِلْمُ

بِقِيَمَتِهِ، وَلَا حَقِّهِمْ لِمَنْ الْكَفَىٰ لِمَنْهُمْ بَقَاةُ، وَلَا حَقِّهِمْ لِمَنْهُمْ لِمَنْ الْعِلْمُ عَلَى الْكَفَىٰ

لِلْكَفَىٰ لِمَنْ، وَلَا يَدَّ مِنْ أَنْ الْعِلْمُ لِمَنْ الْكَفَىٰ لِمَنْهُمْ، وَبَقَاةُ عَلَى الْعِلْمِ الْعِلْمُ

(١) فِي الْأَمَلِ، عِلْمُهُ

(٢) لَمْ يَكُنْ بَقَاةُ لِمَنْهُمْ لِمَنْهُمْ، وَبَقَاةُ لِمَنْهُمْ لِمَنْهُمْ، وَبَقَاةُ لِمَنْهُمْ لِمَنْهُمْ، وَبَقَاةُ لِمَنْهُمْ لِمَنْهُمْ

بَقَاةُ لِمَنْهُمْ لِمَنْهُمْ، وَبَقَاةُ لِمَنْهُمْ لِمَنْهُمْ، وَبَقَاةُ لِمَنْهُمْ لِمَنْهُمْ، وَبَقَاةُ لِمَنْهُمْ لِمَنْهُمْ

بَقَاةُ لِمَنْهُمْ لِمَنْهُمْ، وَبَقَاةُ لِمَنْهُمْ لِمَنْهُمْ، وَبَقَاةُ لِمَنْهُمْ لِمَنْهُمْ، وَبَقَاةُ لِمَنْهُمْ لِمَنْهُمْ

بَقَاةُ لِمَنْهُمْ لِمَنْهُمْ، وَبَقَاةُ لِمَنْهُمْ لِمَنْهُمْ، وَبَقَاةُ لِمَنْهُمْ لِمَنْهُمْ، وَبَقَاةُ لِمَنْهُمْ لِمَنْهُمْ

بَقَاةُ لِمَنْهُمْ لِمَنْهُمْ، وَبَقَاةُ لِمَنْهُمْ لِمَنْهُمْ، وَبَقَاةُ لِمَنْهُمْ لِمَنْهُمْ، وَبَقَاةُ لِمَنْهُمْ لِمَنْهُمْ

بَقَاةُ لِمَنْهُمْ لِمَنْهُمْ، وَبَقَاةُ لِمَنْهُمْ لِمَنْهُمْ، وَبَقَاةُ لِمَنْهُمْ لِمَنْهُمْ، وَبَقَاةُ لِمَنْهُمْ لِمَنْهُمْ

والى أية مدة يصون إلى ثمة التذلل ، ويحسون على ثمة العائق حتى عطف بالمكان بينها
معن له صغر عليه وقام كهم كل عائق.

أَسْوَكَ الْكَسْبُ لِمَنْ لَمْ يَلِكْ عَلَيْهِ أَلَيْسَ طَسْرَتُ بِنِ الْإِسْلَامِ

لکم من معصية في التکذب برون عليه، وهم عن حلاوة عليها مرفوض، وبمشكلة
يصدقون أنفاتها وهم للمعاني مرفوض، وهم أیضا استلزاما من التوفيق بخاصهم لو
فی ما عسك لیرد یا سعد الإبل^{١٢}، وهم عطف بشارهم عطف من التقليل بصوت شعري
مبنيان ، هاء بمشك ظهري، وهم عطف انظر فی غی- من هذه التفرج على سبيل
التزول تطالع، ثم کنى طرفه وهو يترك، یا حبيبة استطاع، ويحذف عطفها أم تكن
تکذب إلا بأمری، لأصابع، عطفك بضم الفاء أنه أیلى له أیضا أیلى عليه، وأنه فی
نهم ميملا لا يهاب داعیه ولا يبعد إليه.

لَسْمُ الشُّبُهَاتِ لَمَّا هَذَا يَذَلُّ أَلَيْسَ أَنْتَ بِمَنْجَحٍ لَهَا مَوْتٌ مَقْلَبٌ

والأى لعلك لقد لفت على سوء تصرف، من لسان الإبل أو يد القامح وأشدت أو صغر غی-
مع من المستلزم عليهم ليراب لهم فی عطف راسح، وقد مر العطف.

أَلَا أَلَيْسَ لَا تَجِدُ بَعْدَ تَعْلَمُ وَأَلَيْسَ الْكَلْبُ رَأْسًا يَلْسُ الْغُرُفِ

فَلَسْمُ الْكَلْبِ الْغُرُفِ فَلَا يَلْسُ بَعْدَهُ وَكَمْ عَرَفْتَ الْكَلْبُ الْغُرُفِ وَتَعْلَمُ

وَلَمْ تَسْلَمْ أَلَيْسَ لَعَلَّ تَعْلَمُ وَهَلْ بَشِيرٌ لَمْ يَرْتِ الْكَلْبُ

فيعني ذلك على أن أشد جهاد الحروب وأشد زلزال البرق، إلى طرح للشخص بعض من
هذا العلم الزلل، ويؤكد بلسه ما حسنته، ويعني من مدلهه الضعفاء ولا يفسر صغوره ولا
كبره من أحوال مدلهه إلا أحوالها، ويصحح من شذوذه ما طرق شعره بقر^{١٣}، ويوم من الضمير

١٢ وهو عطف كهم من التزول برون عليه.

أولها سعد وسعد مقلوب ما عسك يا سعد قوله الإبل

وهو القوم لوجه من يده عطف في الحسار (استعمل)، يذلل من زهد عدا في صغوره أليساك (المراد

بالحسن من ألى طالع -مرضى الله عنه- في مصحح أشبال ١٠٧١، وراجح لغيره بضم

وهم على بقر، يذلل عطفه، الإبل، وهو عطف بحر، ويصح القوم شعره بقر، وألفه بحر، أنه

في كل وجه، القامح

التيحية ما يعجب أبوي سيدا وتسمى بالمرحون^{٢١} ، ويشتق من أكله ما يمتد عليه القرون ، ويشتق من حذائه ما يطوى على كل من حلقه ، ويشتق على موال القويم كالسوق معروء ، ويشتق من القصب ما أحرق القوي وأطرب ، ويشتق من أوجه أيسر طور أم ينفقوا حق أوجه الكثرة ، ويشتق للقلب معولا على لطف ما قلده من اشتغالهم باستصاف الأنسب لهم ولا طامس ، معشورا بالقلب حواءه من القلوب ليصلح صورا طيلة من طلق لست^{٢٢} الطواس ، مقلدا بصواب من مختار القول لأن معول ويقيم وتقيم القبول عليه لأختصاصه ويكون واسطة بين مطلع الفارق ويصالح القريب ، طلاء من القصبة عريا بالسمية إلى مصر فانها راحة من بعد تلك مباركة طيلة لا ترفاة ولا ترفاة السعداء فالمرحون يسعدونها من حشاش يكون بين الحق والباطل فبذلك

وتجسائل القصب يمترا لا حذاء به **يُخَسِّنُ الْكُفَّارَ وَيُزِيلُ الْفُكْرَ لَمْ يَلْبَسْ**

والقلب لا يترك القسطا من هذا العلم الذي يهتد في أحوال حذائه طرقات قدا ، ويستخرج من ركابه ألقا لاكتبات وأهم من جيلده ما سرج في ألباك بداد وهو قد اقتطع من دعوم طوقه أساس البلاغة وأبعد زعرا أصفون وأعلى ابن بلود صوبها بانه يرتفع إليه من ثم الترفوة بالأغاني ويكمل التيسير الترفوة لأن كذا له عليه الطير غير الخالي ، واقتطع من جود القرب عليه ، ويمنع مقلداه بدماء الله لها أمتته من ابن رائق المعنى^{٢٣} وتكرار الألف

(٢١) اعلم على ذلك لقب القوم على بحر ، أو حلقون ، وماركته ، ياء فخر على ولا ترفاة من كبر وجدة ، يفتخر ، يفتخر ، يفتخر القوم ، ترفوة ، من الصفاء .

(٢٢) طيلة من طلق لست الطواس ، أي حذاء يمدد ، تستد الطواس أي يمشي الطواس بالغة مدد ، معروء من السومة واستصفاه التأمير ، يعني معروء ويمنع الترفاة والترفاة ، انظر تاج القريب (٢٣) ٢٧٢ .

(٢٤) القصب من السعداء وهو لست من ياء في مريد من ١٤٥ ، وألباك طرب ، يمشي ، وألباك البلاغة ، يمشي ، وألباك والإفهام (٢٥) ٢١١ ، وألباك من ياء ، يمشي في تاج القريب (٢٦) ٢٢٢ ، والخصم ٢٢٢ .

وتروءا ويمنع القصب

والمرحون القصب يمترا لا حذاء به أي يمل القصب حذاء يمتد به من القصب يمتد القصب يمتد

(٢٧) لا يفتقر على كذا ، معولا (٢٨) رائق ، قد يفتد معروء = يمدد

إلى ما نعلم إلى ذلك من فرق تلك التواليف المستمرة على التجدد بعد قبالة، وبشيء القالب بمبدأ
 التجدد التام، وتفاوته باستتار أقسام الحزن على ما في عبارات بعض رافيه ومعتاد، فالمصنفات
 تلك تنقسم من الألفاظ والمصنفات مما كان بين منها من معنى المعنى
لَمْ تَكُنْ أَشْوَاقَ بَيْنَ تَعْنِي عَلَى بَعْدِي أَلَيْسَ كَمَنْ تَعْنِي بَعْدِي هَذَا

إلى استمرارية التواليف بذكر المصنف التي هي غير هذا القسم منوعة، والألفاظ في تصنيف في
 تلك وأصولها ترجع إلى ما في الله تعالى وتفسير ما شرح فيه من الظهور من منوعة، فكل
 شعري على القليل من الشعر من هذه التواليف واليه وحل نون هذه المقامات الكون من التوبة غير
 أنه قد استعمل الألفاظ الإلهية، والمصنفات العلية، بمعنى، فمبدأ هذه القالب بوجه
 ليس غائب الرسم فلهذا بالحد، ولا يحتاج الرسم نفسه بما يوجب القول أو الرد، بل هو
 بذكر المصنفات، بذكر المصنفات، وما كان قد أحرقه من بين ويسته، فلهذا في سوق الاستمرارية،
 بصرفها من مصنفات مائة وهو لم يأت من **ألفاظ الألفاظ** غير تلك بين الإصناف، والمصنفات
 مصنفات، وله بعضه من المصنفات، فلم هو وهو لم يأت من بين والمصنفات والمصنفات التي
 هو حقيق بأن المصنفات، لا يرى التسمية **ألفاظ المصنفات**، وإنما المصنفات على ما فيه من مصنفات
 المصنفات ومصنفات المصنفات، فمن المصنفات المصنفات، ولا يمكن من أناسي ولا كمالها
 بالمرحون، وأصلها ما بعده فليس من شيء، بل هو في المصنفات، **أَلَيْسَ كَمَنْ تَعْنِي بَعْدِي هَذَا**
بَعْدِي هَذَا، وإن رآه أمثل من ألفاظ المصنفات، فلهذا من كلام كثيرين في قوله تعالى: **أَلَيْسَ**
بَعْدِي هَذَا **بَعْدِي هَذَا** **بَعْدِي هَذَا** **بَعْدِي هَذَا** **بَعْدِي هَذَا** **بَعْدِي هَذَا** **بَعْدِي هَذَا** **بَعْدِي هَذَا**
 المصنفات في هذا من المصنفات، ولا هو من المصنفات من المصنفات، ولا كمالها
 به من هذا المصنفات، وإن وسط المصنفات، فلهذا كمالها المصنفات، ولا كمالها
 وهو في كمالها هذا المصنفات، ومبدأ هي من بذكر التواليف مائة التواليف
 المصنفات وإنما هي هذه التواليف، والمصنفات من كمالها مائة، وكونها مائة بالمرحون،

وهم هذا ما نعلم إلى المصنفات من كمالها المصنفات، فلهذا كمالها المصنفات، ولا كمالها

وهم مائة المصنفات، ١٤٠

وهم مائة المصنفات، ١٤١

يُسلِّمُوكَ مَعْمَدًا مَا طَرَفِيَا الشَّامِزِينَ، وَلَا سَلْبِيَا الْعَالِيَيْنِ وَالرَّاحِلِينَ، أَوْ يَشْفُرُ أَوْلَادَ كَلْبِيَا تَوْنِ
أَكْبَرِهِ، وَيُخْصِرُ عَيْنَ بَرَاكٍ بِكَفْلِهِ، عَنِّي لَعْنِي سَاعِدَاتِهِ حِينَ طَوَاعِهِ، فَيُطْلَقُ أَنَّهُ لَمْ يَجِدْ لَعْنَةً
تَوَالِيَهُ، أَوْ أَنَّهُ لَمْ يَمُنْ بِالْحَقِّينِ الْعَرَابِ.

فصلنامه الهیات، از منظر علمای کلامی

مبطل لا يترك شأني المصنف هذا المصنف - ولا يستدعي طبع فيه وإنما للطبع اتفاق الرجال المصنف، فلو كان هذا المصنف الرابع ليطعن من مكنته ما سلفه، أنه لم يزل وجهه بل طبع نفسه ومثله، وأمر ما يصح تصويره، وأنه لا يزال بالطلب من كنهه على الجهر، وأمر من استغلبت به الكتاب والمثله ولا يطعن المصنف أمر:

وَأَمَّا بَيْنَنا وَبَيْنَهُمْ فَارْتَباعٌ

وتتبعه فاعلم ان الله تعالى غفر قبلك الذنوب واتبعك

أيهما أحب أن ما قلناه من كلام الفارابي عن كتابه أنه كان في زمانه أن التصور الفكري على خواصهم يعني الفلاسفة ولا يقرى على يده، حينئذ لم يفتقدوا وقتهم للفكر، وحينئذ لم يفتقدوا الفلاسفة، منها ما يصحح خطأ وسفاهة أولئك الذين إن لم يفتقدوا الفلاسفة، الله كان الآخر، به والأول أن ينظر آخر الكلام أو يرجع من كتاب الفلاسفة ما فيها، فلا يتوهم أن طرف الكلام هو ما يراه ويؤلفه من سنة الفلاسفة، والاشتمال على أسماء الفلاسفة من حيث

تَرْفَعُ قُلُوبَهُمْ قُلُوبُهُمْ

كأنها غريب بينه وبين العلم بحسب من العلماء، وجعل جلوه يوم هذا الكتاب سبباً
لحسن جوده فهو يغرب فيه بجملة الكون لشيء، وإلى ترجع إلى ذلك فليس نوا كذا أنت
تغريب إلى جوده علم يرجع بغير غير^(١٢)، يعني بعينه أفضل من ذلك المجهول^(١٣)، وإلى

Copyright © 2004 John Wiley & Sons, Ltd.

[illegible][illegible]



كلمة الافتتاح للمخطوب القروياني

الحمد لله على ما أتمم

شرح مقدمة صاحب المخطوبين

ع: قال المصنف رحمه الله (الحمد لله على ما أتمم).

(شرح) الحمد هو الثناء بالقول على جميع الصفات والأفعال وبين الحمد والثناء عموم ومخصوص من وجه، فإن الشكر يكون على الأفعال كلها بالقول، ثم الفعل أو لا الفعل، ومعمولا في محاشي، وهو بالفتح، والثناء، والمعراج، ثم التمجيع، لا أن الشكر لا يكون إلا بجمع المذكر، ثم استدل على ذلك بقوله:

أَفَتَشْكُرُ الْفُلْسُفَةَ عَلَى كَلِمَاتِهِمْ يَتَى وَيَسْأَلِي وَالْمُفْهِمَ الْمُفْهِمَاتِ

وهو ظاهر، لأن الفيلسوف لا يفرس فيه بأن شيئا من ذلك يسمى شكرا، فضلا عن كل واحد، نعم يدل على إعجاز الشكر على أعمال المعوج والمقرب، قوله: "سواء رآه بادل يمدني ويذكر، كيف أتى وقد غفر له ذلك ما يتم من ذلك وما يذخر"، "فإن يكون عبدا شكرا" وقوله تعالى: "فَتَشْكُرُوا اللَّهَ الَّذِي تَتَوَكَّلُونَ عَلَيْهِ" وأما الجمع، فمختلف الشدة في أنه مطلوب الحمد أو لا، ويحيز الأول لأن الأنبياء، وأما الثاني فليس كذلك في محاشي. الحمد والفرح أخوان لا يرد أحدهما حقايقا غير مترابطين، فلو فسد أحدهما، لم يرد الآخر، لأن صرح بذلك في الحديث، فقال: الحمد هو التمجيع، وفيه إشار أيضا في تفسير قوله تعالى: "فَتَشْكُرُوا اللَّهَ الَّذِي تَتَوَكَّلُونَ عَلَيْهِ" وفيه صرح التبع حسر الذين بن عبد السلام، ولا

(1) الحمد بلا نسبة في القاموس المحيط: ١٤٠، وصغير ابن القيم: (٣٣٦)، والبرهان: (١٠٠).

(2) الحاشية في الحديث: "الحمد هو التمجيع"، مع ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٢، ١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٦، ١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٥٤٩، ١٥٥٠، ١٥٥١، ١٥٥٢، ١٥٥٣، ١٥٥٤، ١٥٥٥، ١٥٥٦، ١٥٥٧، ١٥٥٨، ١٥٥٩، ١٥٦٠، ١٥٦١، ١٥٦٢، ١٥٦٣، ١٥٦٤، ١٥٦٥، ١٥٦٦، ١٥٦٧، ١٥٦٨، ١٥٦٩، ١٥٧٠، ١٥٧١، ١٥٧٢، ١٥٧٣، ١٥٧٤، ١٥٧٥، ١٥٧٦، ١٥٧٧، ١٥٧٨، ١٥٧٩، ١٥٨٠، ١٥٨١، ١٥٨٢، ١٥٨٣، ١٥٨٤، ١٥٨٥، ١٥٨٦، ١٥٨٧، ١٥٨٨، ١٥٨٩، ١٥٩٠، ١٥٩١، ١٥٩٢، ١٥٩٣، ١٥٩٤، ١٥٩٥، ١٥٩٦، ١٥٩٧، ١٥٩٨، ١٥٩٩، ١٦٠٠، ١٦٠١، ١٦٠٢، ١٦٠٣، ١٦٠٤، ١٦٠٥، ١٦٠٦، ١٦٠٧، ١٦٠٨، ١٦٠٩، ١٦١٠، ١٦١١، ١٦١٢، ١٦١٣، ١٦١٤، ١٦١٥، ١٦١٦، ١٦١٧، ١٦١٨، ١٦١٩، ١٦٢٠، ١٦٢١، ١٦

يخرج فيه أن الممكن في حقيقة الخارج صفة لشيء على الآخر، وليس بين المتحد والمخرج.
 قال: "بعد الله ومنه، بما له من الخارج إذا وأما وما الخارج في ملكها من المتحد
 متبوعاً"، لأن في مقام إيجاب بخاصة صفة أخرى على نفسه والمخرج يمتلكون، وإنما جعل ما
 سلك متبوعاً متخرطاً في سلك ما سلكه أيها وغيره من المخرج: لأنه جعل معنى المتحد
 متخرطاً في معنى الخارج فيكون بينهما تباين، أي عموم وخصوص، ولقد قرئ السجلى بينهما
 بأن المتحد متخرط متبوع من علم لا غير، وأن تكون صفات المتبوعة صفات كمال، والخارج قد
 يكون من غير حقيقة متبوعة وإن كان فيها تصرف ما، وقال لعلنا الترتيب: لا يوجد المتحد
 غير الله تعالى، وهو المتبوع له على الإطلاق وقد ورد فيه قول عاكفة رضي الله عنها في قصة
 الإفك: "لا أحد إلا الله"^{١٦} وإجاباً "أحد الله لا أحد" وقوله تعالى: (أَلَمْ يَكُنْ أَنْ يَخْلُقْكَ
 رَبُّكَ تَحْتًا مَعْنُونًا)^{١٧} قال ابن عباس رضي الله عنهما: بعد الله لم يزل السموات والأرض، ولا
 أخرى، كيف استخرج السجلى من الشرطين الترتيب لكون المتحد لا يستلزم لغير الله أن
 صلات الله تعالى صفت كمال يصدر كغير من تكبراً من علم لا غير، ثم لا سلم له افتراض
 إطلاق الحمد لغير أصل الكمال. ثم يجيب غير الإنسان بقوله العرب: بعد الصالح بعد القوم
 السوي ومن أسمى على. الحمد وقد كان الاسم لغير اثنين في التصور في ليلهم الأولى وهي
 كماله الواقع. (إ) متبوعاً يصبح أن يكون معنى أحد، أي. بعد الكمال المستلزم ومعنى
 أحد^{١٨}، وقال الشاعر:

وَمَنْ يَكُنْ خَيْرًا يَحْتَدِ الثَّامِرُ أَمْرًا وَمَنْ يَكُنْ عَلَى النَّاسِ لَاحِقًا^{١٩}

ولا يفتح في الاستدلال به أن الحمد لمرتضى الأكبر، والكلام إنما هو في الجواز

(١٦) حديث الإفك، أخرجه البخاري في "التفسير" (١٠٠٠٠)، ج (١٠٠)، وفي غير صحيح من
 صحيحه، وسلم ج (٢٢٠).

(١٧) سورة الأنعام: ١١٩.

(١٨) كذا في الأصل.

(١٩) كذا في الأصل والصواب "محمود" ليعلم ما فيه.

(٢٠) التبت من الطور، وهو المرتضى الأكبر في سورة من ١٢٤ والمرتضى من بعده أبو القاسم أو الأصغر
 في أسكن العرب (محمود) وأج العرب (محمود) وأج العرب (محمود) وأج العرب (محمود) وأج العرب (محمود).

الشرعي، بل في موضوع الكلمة تلك، إذ يعطيه من وقت إلى آتية، وقد يعيد من قبل
هوا كذا ما كان كقولك تلك امرأة بالجملة:

فما ألقبها الساعج نكحاً، فلو كانا إلسي وألبست الثامن يفتنوكا^{٢٠}

وهذه اللمعة تذكر أن إسحاق بن إسحاق، وهو كذا، أنه من شعره قوله: لكن قال ابن
العمري في ألقبه: إنه قبيح، وأنه في حد لا في حد، فذكر عالم حينئذ استغفروا وعلى هذا
فيقول كلام ابن إسحاق على أن قوله في حقيقة كذا من كذا غير، وقد يستلزم بأن
الجمد لا يكون غير الله تعالى، بما يوجد في كتاب واسعة من أنه تعالى له أسماء، وهذه صفة
الخاصة، والاسم الذي هو ذاته الألف واللام في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَقُلْ لَهُ﴾^{٢١} فما قول
ابن عمري: إن الاسمين على حقيقة كثير من أسماء في الجمع وهم، فقول: إنها ترجمة
اعتزله، لأنه يرى أن أسماء المياه مخلوقة لهم، وأسماء بعضين طرية، تعالى الله عما يقولون
عبثاً كبراً، وكان مثل هذا القول لم يزل يسمع فيقول تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقُولُوا قَوْلًا يَكُونُ
لَكُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾^{٢٢} فلو كان ما أصبح هو من كذا فبذلك لا يترك أن^{٢٣} يقول: إن أراد
أن ألقب بالاسم ليس بالاسم الذي في الجمع، وليس كذلك، بل هي الاسمين
هذه، وهذا الأخيرين والآخر: إن أراد أن التفسير أحمد الله حمداً لأنه مفسر بقوله: ﴿يَا أَيُّهَا
الَّذِينَ آمَنُوا﴾، فإلى الجمع به حيث خاص، ولا تكون الاسمين، بل أراد ذلك عليه نظر

٢٠ قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقُولُوا قَوْلًا يَكُونُ لَكُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾^{٢١} قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقُولُوا قَوْلًا يَكُونُ لَكُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾^{٢٢} قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقُولُوا قَوْلًا يَكُونُ لَكُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾^{٢٣}

٢٤ قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقُولُوا قَوْلًا يَكُونُ لَكُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾^{٢٥} قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقُولُوا قَوْلًا يَكُونُ لَكُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾^{٢٦} قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقُولُوا قَوْلًا يَكُونُ لَكُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾^{٢٧}

وقال عبد القلوب البغدادي في شرح المحیط النباهية: «متاحيا متكربا» (إلا أن في الحسد تعلقا وإغارة ليست في النجس والشكر. وهو أطهر باضحا، ومطهر طهيرا، لذلك إغارة على الله تعالى أكثر، وقد يطلق عليه النجس قال قتادة: «إن الله يحب النجس» ولذلك «نجس نفسه» وقال: «نجس الإنسان نفسه» ولا يقال: «حسدا» إلا إذا تعلق بها حقيقة فطورية. قلنا: «والله الصديق» إلا أنه أصعب إليه النجس من الله، ولذلك «نجس نفسه»^{١٢٠} ويراد عبد القلوب بقوله: «له يطلق النجس على الله تعالى أنك تقول: «بصحت الله» وما ذكره هو ما لهذه القوي، وليس من هذا، لاحتمال أن يكون المراد أن الله تعالى يحب أن يصحبه الخيرون، ولذلك «نجس نفسه» لا أن المراد يحب أن يصحبه الخيرون، وقيل: «النجس اسم من الحسد» لأن النجس يحصل للعقل والخيرون، وحسد لا يحصل إلا للعقل لا يقال: «لله الإيمان فهو المؤمن الباقي» ويراد عليه بما سبق وقال القريب: «نجس اسم» لأن الحسد يكون على الصلوات الاختيارية وينجس على اسم من الاختيارية ومقتضية

وقال سيوطي، في باب ما يكتب على النجس ... كالحسد لا يقال لعنه الله تعالى، وشكر في باب آخر، أنه يقال: «حسده» إذا جره على حد. وهذا إطلاق هو المتعلق للحسد أن الحسد إلى أنه به التعلق، الحسد به الله سبحانه وتعالى، وإن أنه به العجز، لا يكون حاسدا، ولا يرد شيء من سبق على هذا القول. فإن الحسد هو شيء الذي يتعلق وهو العجز، والله جابر الجميع، بل أنهم، فإنه يكون في الشر وفي الحسد هو مشترك، فكل شيء طهيرا شرًّا بل ربما يأتي الشكر في الشر. كما ذكره السيوطي عن أحمد بن عبد السلام في بعض كتبه.

وقوله: (على ما تقدم) أي لأنه إن كانت «نفس» تتطير، وهو صواب قول، وإن لم يتطهر على معناه من الاستغناء، فإنه لا حظ فيه من زيادة الإشارة إلى تطهير الحسد، قلنا: «وإن» نظر من وجهين: أحدهما: أن الحسد من جهة النجس، والثاني: أن زيادة الاستغناء على النجس يدخل بالزيادة في هذا المعنى، ولهذا كانت النجاسة في الجواب بما ذكره مع الحسد في الفرق اسم الحسد، على (أنه لا يرى حلا للمؤمنين). (أنه لا يرى حلا للمؤمنين) (أنه لا يرى حلا للمؤمنين)

^{١٢٠} لقوله البغدادي في «الفتاوى» (١٤١٤هـ)، ج ١، ص ١٢١، وفي مواضع أخرى من مجموعته، وصاحب (١٢١٠هـ).

^{١٢١} لقوله البغدادي في «الفتاوى» (١٤١٤هـ)، ج ١، ص ١٢١. وقال صاحب (١٢١٠هـ) من حيث السب.

(١) سورة الأنعام: ١.

(٢) سورة القدر: ٦.

ويعود كثير إلى ذكر النعمة التي يعيها الله تعالى إذا رأى ما يكره: "الحمد لله على كل حال"^(١) إشارة إلى سائر النعماء، واستغناء الحمد لله، وإذنت هذه الحمد لله على ما أولاه، لأن منه النعمة بالنعمة فزيد النعماء لأجل النعمة، وهو كالحمد لله على كل حال وقد ذكرنا أن الهداية لكثير ذكر المسود عليه بذلك "على" هي حسب النعمة، وإحسانها فهو حسب النعمة، فليكنه ليلته الحقيقة. لا يقال يستغنى بقوله تعالى ﴿وَتَكْفُرُ اللَّهُ عَلَى مَا هُمْكُمْ﴾^(٢) فإن المقصود في ذلك المحل استغناء الكثير برفع الصوت، وأولى أن يجعل الحمد لله جنة، وعلى ما أقم يعلق بهجول، فكثير سمعه على ما أقم إن لا ينجح الله بالحمد الذكي، إذا جنت الحمد لله جنة، ولا بعد مغر، ويحتمل أن يكون مغرًا

وقوله: ﴿إِنَّمَا هِيَ صَغِيرَةٌ، كَى عَلَى بَعْدِهِ إِذَا عَلَى حَقِيقَةٍ، أَوْ يَعْنِي أَسْمَاءَ بِذَلِكَ جَوْرًا

الاحتمال الأول: وأصل مصدر مغر، وهو أحد قولين وهو أول من لم يوصف، لأنهم
أصغرها: أن النعمة التي يحصل حقيقة من الله تعالى أن يكون الله مغرًا، فيحتاج
قوله: ما لم يعلم إلى القول بما حصل له، أو يكون استغنى عن الله بقوله: ما
لم يعلم، فكذلك: أَوْ صَغِيرَةٌ صَغِيرَةٌ مِنَ الْمَغْرُورِ، وهو المغرور، أو مغرور.

والثاني: ما يلزم عليه من استعمال غير أكثر من تعدي أقم إلى نعم به يتكلم فإن
الغالب تعديته بالزاد، كقولك أقم عليه بكذا، وإذنا لزم ذلك، لأننا قلنا
الله مغرورًا لا ينجح معناه حينئذ إلا بتألف وعلى هذه اللغة التي حكاها
ابن جرير قوله تعالى ﴿لَيْسَ إِلَهُكَ بِإِلَهِ أَتَى بِكَ مُغَيَّرًا خَفِيفَةً أَلَمْ نَعْلَمْ عَلَى قَوْمٍ﴾^(٣)،
وقوله تعالى ﴿تَكْفُرُوا بِغَفْلَةٍ خَفِيفَةٍ عَلَيْهِمْ﴾^(٤)، لا كما كان أبو الهيثم،
وغيره، من أنه توسع فيه بحذف تعريف المعنى عند بلوغه،
ويحتمل أن يعود المصدر على المصدر، كقوله تعالى ﴿لَا أَهْلِيَّةٌ لَهَا مِنْ

الْمَغْنَمِينَ﴾^(٥)

(١) "حمد" المرفوعة من مفعول ومجرى وحال، وأصل اسمها حمد معناه جود

(٢) سورة الأناجيل، ٢٠

(٣) سورة طه، ١٣١

(٤) سورة طه، ١٣١

(٥) سورة طه، ١٣١

من: «وعلم من البيان ما لم تعلمه»
 (قوله: «علم» معطوف على «لم» لا غير «لعمدته»، فترادف من عطف الجملة الفعلية على الجملة الاسمية، وأن المعنى فيه أمكن، فحقيقة هذه الجملة جارية على آخر كلمة من الجملة قبلها، وهي «مع طريقة لا قبلها»، وهو غير الأحسن في صناعة التلميح، إذ الأحسن ملاحظة الكلمة الأولى حتى يكونا كقوسى ردتين يعطف إحداهما على والثمة من عطف الآخر على الأخرى، كما في «ما» مصدرية، ومن عطف الثاني على الأول، إن كانت موصولة، فإن ما الموصولة عنها، وبذلك يخرج عن الأصل والغائب، لاستدعاء الأول عطف الثاني على نفسه واستدعاء الثاني عطف بعض الشيء عليه، أو أحد أفراد الكلمة عليها المستعنيين أيضاً لصف الشيء على نفسه، فغير أن كلا منهما يلحق مستبعد، كما سيأتي من شاء الله تعالى.

ولعلنا نلاحظ، وهي أن الأصول الأولى ما مر من ذلك، حيث قدر على إرادة ما بها التماس بالعام، فترادف من الثاني أرغى من أنفسهم إلى التزام ذلك، وبذلك من المعجزة، أما هنا فنحصر لا نخرج من الثالث، بل نحافظ عليه، كما فيه من البلاغة، ولا سيما في القامات الخطابات، أو نحافظ على إدخال نسبة علم البيان في قوله بما أوردنا، لنحصل أربعة الاستقالات بذكر ما يسمي المقصود، كقوله:

يُذكر في هذا الجزء الإجمال ما وُجِدَ^١

بل قد يقال إنها خطأ هي الإرادة، ويكون من العام لمراد به الخصوص، إذ التكرار، ويكون الأول على جهة التخرج، كقوله: أصبني علم زيد وفله.

والبيان يطلق على معانٍ لا تحيل بذكره وإفرادها بها، القصبة، أو هذه العلوم التي ستأتي في هذا المختصر، فإن ثلاثة تصح علم البيان، وقوله: وما لم تعلم هو الذي هو محيل بالبيان، وربما أنه إذا قصد التمسك على العلم الموجود حال هذا

[١] من صدر البيان من التمسك ومعرفة.

والجواب: الجواب في قول القائل: هذا

وهو الذي قصد إيجاز في الإيضاح من ٣٠٠ والكلمات الطرية المثلثة.

أما في قوله: «البيان» فهو الذي يظهره كقولك: «البيان» استلزامه كقوله: «البيان» من

الزعمي الذي يقال له: «البيان» وهو العلم الذي لا يتعدى

الكلام، فهو كقوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾^{١٢٦}، ولو قال: ما لم تكن تعلم، كقوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ﴾^{١٢٧}، لكان أوضح في هذا المراد، لأن المراد كان ثابتاً بالانقطاع، وقد ليس ملحوظاً على أن بين وجود الفصل لغيرها من تعاليم هذا صنف الشعري والأسلوب يجعل ذلك محالاً من معاني مخصوصة، وما استفاد في آخر باب الفصل والوصول من كلام اليونانيين، وأما المحاسب، مما يوهم أن تلك حقيقة لا تتوصل إليها، لما قرأنا ثم، وقد عجزت من أين ذلك وبته عين ملا ذلك بقوله:

وَتَكُنْ بِذَلِكَ فَالْأَسَدُ الْإِنْسِي وَجَدَكَ تَمَّ بِسَلَكِ خُصِيٍّ هَذَا الْبَيْتُ فَهَكَذَا^{١٢٨}

إن كون الشيء لم يكن له في العمل، وقد اعتزلت عليهما شيئاً آخر معين، وقد عجزت من أين ذلك، ومن شئت أرى حين في استلزامها لا يحتاج إلى (ثم) بقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكُنْ عَلَى الْإِنْسَانِ حِينَ فِي الْذُنُوبِ قَدْ كَانَ شَيْئاً مَكْتُوراً﴾^{١٢٩}، فإن المعنى هنا حقيقة بالحدوث، المتصور لم يكن فيه شيئاً مذكوراً، ولم يتضح ذلك أسداً، كقولك: ثم يتم زيد أسداً، والتمحيص أن المعنى سبق حكم في إيمان هو غير الحدث المعلوم بانه، وإن كان ملحقاً بطرف فاصلاً بغيره من جهة الطرف، كقولك: ثم يتم زيد أسداً فهذا معنى متصل، ولو قلنا: لم يتم زيد أسداً، تريد أنه لم يتم في بركته، فكان ذلك محالاً، وأن المقوم فيما بعد أسداً فلا تعرض في القسط إليه بقى ولا إتيان، بخلاف التقى الذي لا ينفك بطرف، فإنه يستغرق الأوقات التي لا غاية لها إلا زمن التعلق والمحجب من شئت أكثر، فإنه يعترض على أين ذلك في المثال الأول لغيره يعترض به عليه هذا في المعنى، فإن قلت: هذا سقالات على عدم اتصال معنى بقوله (عليه) لأن أحدهما أخص من هذا فلهذا لا أحسنه قلت: لأن (عليه) قد يدرج في التخصيص ليعمل عليه فإن التخصيص محققاً في (عليه) من مستغنى مطروحة أو لا ويستبعد

١٢٦ سورة الحجر: ٨٠

١٢٧ سورة القصص: ٦٨

١٢٨ الزهر لغير الله بن عبد الأمير الخراساني، ص ٢٢٨، وشرح القاموس المحمود ١٢٨٤، والقاموس ١٢٨٤/٢

١٢٩ سورة البقرة: ٢٢٢

١٣٠ سورة الإنسان: ١

الأول قوله تعالى: ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَمَا لَهْ يَهْدِهِ﴾. فالهدى من الهدى، والهدى بالهاء والهمزة معناه: وأما قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُتِفُوا لِيُغِيُّوا الْأَيَّاهُ﴾، فليس ههنا: لأن الهدى في تلك الآية بمعنى الدعاء، يقال: هتفوا فلان على الشيء. ولا يشهد لإوجيذ الفعل دون مفعوله، فلهذا تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُغِيَّوهُ﴾. وقيل: ﴿وَالَّذِينَ هُتِفُوا لِيُغِيُّوا الْأَيَّاهُ﴾، لأن التهجيف حمص، ولم يحصل للتثنية خوف، ففتح بصرفهم في الإيماء، فلهذا الفاعل الضمير، والاية بحريضة وعلى الأول: تكون الله في قولنا: أخرجه من طريق التعقيب في الرواية، لا في الزمان ولا مفعول أخرجه مما خرج، إلا بجواز: وعلى الثاني: تكون الله التعقيب في الزمان، ويكون وأخرجه مما خرج حقيقة، وبذلك يحذف الواو ما لم يبق، فلهذا لم يحذف، ولا يقال: كسرته مما اكسر، والقرن في العلم في الطلب من الله بوجوب على أمور من المصلحة، ومن علم فكان (المصلحة) موصولة الخبر، الذي من العلم فلهذا عدم إمكان فعل من المفعول يحصل به العلم، ولا بد من خلاف الكسر، فلهذا كره لا واسطة بينه وبين لا تكسر. ^(٢٧)

والد سبط القول في هذه المسألة في شرح المختصر من الشارح، ومن العرب أن (لم) استعملوا بمعنى المفعول، وينتقل استعمالها من جندار وقد استعملت ذلك من قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كُنَّا نَمُنُّ لِفُلَانٍ كُنْهُمُ وَلَا أَمَانَةً﴾. على الضم، فلهذا حطمت: ومن تأنيدهم ماض، وإضافة حيزه في ذكر الضم، وهو قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا نَعْبُدُهُمْ﴾. ومن كان الإنسان لا يحكم إلا ما لم يعلم ^(٢٨) التفسير ما ذكره الجوهري الذي اتفقوا عليه، فلهذا أوضح في الاستدلال خلافا للجهلي، إذ ترك: أن نجو وما قام زيد ولا مبرور من عطف الجمل، ولأن ما كان حيزه ادعى في نحو: ﴿أَسْكَنْ أَتَى وَزَوْجَكَ الْبَيْتَةَ﴾. ^(٢٩) أنه من عطف الجمل، فلهذا: أن يكون التفسير جليا. ولم يحكم أنيكم والذي لعب إليه موهوبه وبغيره أن الفعل أدرك هو الكامل، وإن لم يصلح كالمسؤول ^(٣٠)

(٢٧) سورة القصص: ٢٨

(٢٨) سورة الأنعام: ١٢٤

(٢٩) سورة الزمر: ٢٨

(٣٠) سورة النحل: ١٢

(٣١) سورة الأنعام: ١٢٤

(٣٢) سورة الأنعام: ١٢٤

(٣٣) ما بين الضميرين صلة لهم مضاف، وما يحذف غير مضاف (المفعول)

(٣٤) سورة النحل: ١٢

وَالصَّلَاةَ وَالصَّلَامَ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ خَيْرَ فَرْقٍ بَيْنَ الصَّوَابِ وَالضَّلَالِ مِنْ أَمْرِ الْحَقِّقَةِ وَالْحَقِّ الْخَطَابِ:

واسكنوا "ليأشركوا" (الْبَازِمُ يَزِيحُهُ)، كما تقول: تقوم هذه الآية - وإن كان لابد - لا يصلح ليأشركوا "تقوم" فإنه من الخطأ، طروحات كما صرح به ابن العاصم وغيره، وأنه تصريح التهجئة في قوله تعالى: ﴿لَا تَأْخُذْ بَعِدَ وَلَا قَوْمٌ﴾: أنه من صلب الجسد، وليس ذلك لاختلاف المتأخرين بالتذكير والتأنيث من التكرار (لا) كما هو معروف عنه، ولأول من هذه أن تكون موسوعة، لاختلاف النظم ذلك.

ع: (وَالصَّلَاةَ وَالصَّلَامَ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ، خَيْرَ فَرْقٍ بَيْنَ الصَّوَابِ وَالضَّلَالِ مِنْ أَمْرِ الْحَقِّقَةِ وَالْحَقِّ الْخَطَابِ).

(الشر): الصلاة من الله الرحمة، وأما مدان يقول ذكرها، قد أَوْحَيْتُمَا الصَّلَامَ عَلَيْهَا في شرح المختصر، والصلاة هنا إما من الله فتكون بمعنى الرحمة، أو من السيد فتكون معناه: صلاة السيد على النبي ﷺ وهي (لَا) اللهم صل عليه، وهي على التفسيرين إتياء، وكذلك الحمد، وقوله: (يُسَبِّحُكَ رَبُّكَ اسْمَكَ) السيد في غير الله سبحانه وتعالى وقد روي نحوه من ابن مسعود، وابن عمر رضي الله عنهم، ويشهد له قوله ﷺ: (أَنَا سَيِّدٌ وَلَدُ أُمِّ وَالدَّاءِ)، (أَنْ أَمْلَى مَا سَيِّدٌ)، (أَمْلَى إِلَى سَيِّدِكُمْ)، وقوله تعالى: ﴿يُؤْتِيكَ مِنْهَا وَهَبًا﴾، وقوله تعالى: ﴿وَأَنفِصَا سَيِّدُنَا لَنَا الْيَأْسِ﴾، وفي الصلاة ثلاثة أقوال، حكاه ابن القيم في المصلى أحدها: أن السيد يقول على الله وعلى غيره، والثاني: أنه لا يقول على الله تعالى، وقرأ ذلك، والثالث: أنه لا يقول إلا على الله بخاصة ما روي أنه ﷺ قيل له: يا سيدي فقال: "بما شهدت الله" ولا أرى كيف يحصل هذا التماسك لما تقدم من الآيات والسنن، ونقل في الأثر عن

(٢٧) سورة البقرة: ٢٥٥.

(٢٨) "صحيح" أخرجه أحمد والترمذي وابن ماجه عن أبي سعيد، وانظر صحيح الترمذي ج ١ ص ٢١٤.

(٢٩) أخرجه البخاري في "المصلى"، ج ١ ص ٢١٧، وفي غير صحيح من صحيحه.

(٣٠) أخرجه مسلم في "المنهاج والسير"، ج ١ ص ٢٢٥.

(٣١) سورة آل عمران: ٣٩.

(٣٢) سورة يوسف: ٢٤.

(٣٣) "صحيح" أخرجه أحمد وابن ماجه عن عبد بن مسعود، وانظر صحيح الترمذي ج ١ ص ٢٢٧.

وهي آله الأختيار، وصحبه الأختيار.

التماس أنه جاز إطلاقه على غير الله تعالى إلا أن يكون بالآلف واللام، فك التورى؛
والأظهر قبوله؛ بالآلف واللام لغير الله تعالى

وقوله: (ولغير من تعلق بهن على مدح أهل الحق من الصحابة عليهم السلام على ثلاثه،
ولا لأن التعلق من خواص الألفاظ التي تترد سرى أمر وجل عليها، ثم صرح هذا الكلام،
وأخرج من التوسعة قوله تعالى: **أَفَلَا تَذَكَّرُونَ** يَتَعَلَّقُ عَنْكُمْ بِالْحَقِّ، وأيضاً فهو
تعلق مدحهم.

والصحة: علم الشرائع، وفصل الخطاب الكلام اليرى فهو فصل بمعنى مقبول
بعضه من بعض، أو بمعنى فصل، لأن فصل بين الخطأ والحق، وفيه تلميح
لإشارته إلى أن فصل الخطاب هو مقصود من هذا القسم والفصل هو قول أما بعد، على
ذلك توطئة لقارها بعد ذلك.

عنا (وهي آله الأختيار، وصحبه الأختيار).

والمراد: آله التي عليهم السلام هم بنو هاشم، وبني الخطاب، وقيل: جميع الأمة، وقيل: أولاد
عائشة رضي الله عنها، وبان الحسن إسماها إلى ظاهر، لأن الصلاة على آله رويها
من طرق كثيرة ليس فيها إضافة إلى بعض، **وَأَلَّ كُتُبَانِي**، والتماس، والزبدى صابوا
إضافة الآله إلى الضمير، لكن يرد عليهم قوله

وَالضَّمِيرُ كُنْيسِي آله الْعَلَمِي بِوَأَنَّهُمْ يَسْمَوْنَ الْقِسْمَ^{١٩}

وقوله: **وَالْأَخْتَارُ** جمع ظاهر -ذكره ابن سيده- وهو دابر كنهان وأجهال، والمراد
الظهور من الأسماء والصفات، والصحابة الأكثر فيها فتح الصاد، ويحوز كسرهما على
كنا، وهم كل من رآه النبي عليه السلام مسلماً، وإلى غير ذلك مما يطول ذكره. والأختيار جمع
خير كنهيت وأسماء، ويحوز الال والصحابة عموم ومخصوص من وجه، لأن التامعي الذي
هو من بني هاشم وبني الخطاب من آله وليس من الصحابة، وبشأن القرسي مثلاً
والممكن لذلك حسن عظيم عليهم

[١٩] سورة الصافات: ٢٩.

[٢٠] التورى من معنى الكلام، وهو أحد أصناف من علم في الأسماء والصفات والآله، وهو قوله: **وَأَلَّ كُتُبَانِي**، وهو قوله: **وَأَلَّ كُتُبَانِي**، وهو قوله: **وَأَلَّ كُتُبَانِي**.

أما بعد :

لَقَدْ كَانَ عِلْمُ الْبَلَاغَةِ وَتَوَاتُوعِهِ مِنْ أَجْلِ الْعُلُومِ قُرْآنًا وَأَمَلِيًّا مَرَّةً
.....

مقدمة في أهمية علم البلاغة

عن: (أما بعد):

(أولاً): هي كلمة موصوفة غير إنها فعل المضطرب الذي أوليه داود عليه السلام،
وله من الشيء - (١) - يذكرها في خطبه، وكذلك العرب قال سبحانه
لَقَدْ نَسِمَ الْحَمِىُّ الْهِنَانُونَ الْكُفَى إِنَّ لَقَدْ أَتَى بِكُنْزٍ كَرِيمًا^(٢)

وسبغني دما في بحر البلاغة، والمعنى أما بعد الحمد والصلوة

عن: (أما كان علم البلاغة وتوابعها من أجل العلوم قُرْآنًا، وأمَلِيًّا مَرَّةً).

(ثانياً): علم البلاغة مادة يعمل على العلوم الثلاثة التي تشملها هذه العنصر، وتارة
يعمل على علم الفقه والشرع، وأعلم الجميع علوم الدين، والمصنف جعل علم البلاغة
موضوع العنصر، وجعل علم التلخيص من فروع البلاغة، وتلخيص العلوم علما واحدا
وقوله (من أجل العلوم قُرْآنًا) يلح منه في الكلام كثيرا، أعني دخول من على
أصل التلخيص، وإذا يكون ذلك في أحد موضوعين

الأول: أن تكون العلوم مسئلة واحدة في أمور على غيرها، هناك من كل منها إلى
الأصل، لأنه يحسن فيصح ما ذكره المصنف، إن كانت علومها مسئلة فردية
ومعها أن يعلم ذلك، أما إذا كانت علوم متفرقة، فلا يصح أن يقال عن أصلها
إله من غيرها بل هو غيرها ولا يقال لها فقه، إنه من غيرها، لأنه ليس فيه مد،
يقول زيد نحس نحاس، ولا يقال من نحسهم إلا إن كان له صواب

الثاني: أن يكون بعض أنواع الحقيقة كقوس الواعية، هناك حيثما من ذلك النوع إلى
غيرها فبأن علمه أن يقال من كل فرد من أفراد، إنه من غيرها، أي من النوع
المتشابه فليسوا غيرهم، ومنه عند المصنف قوله تعالى (لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ

(١) الحقيقة من العلوم، وهو المتعريف والى في غيرها، (٢) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠) (١٠١) (١٠٢) (١٠٣) (١٠٤) (١٠٥) (١٠٦) (١٠٧) (١٠٨) (١٠٩) (١١٠) (١١١) (١١٢) (١١٣) (١١٤) (١١٥) (١١٦) (١١٧) (١١٨) (١١٩) (١٢٠) (١٢١) (١٢٢) (١٢٣) (١٢٤) (١٢٥) (١٢٦) (١٢٧) (١٢٨) (١٢٩) (١٣٠) (١٣١) (١٣٢) (١٣٣) (١٣٤) (١٣٥) (١٣٦) (١٣٧) (١٣٨) (١٣٩) (١٤٠) (١٤١) (١٤٢) (١٤٣) (١٤٤) (١٤٥) (١٤٦) (١٤٧) (١٤٨) (١٤٩) (١٥٠) (١٥١) (١٥٢) (١٥٣) (١٥٤) (١٥٥) (١٥٦) (١٥٧) (١٥٨) (١٥٩) (١٦٠) (١٦١) (١٦٢) (١٦٣) (١٦٤) (١٦٥) (١٦٦) (١٦٧) (١٦٨) (١٦٩) (١٧٠) (١٧١) (١٧٢) (١٧٣) (١٧٤) (١٧٥) (١٧٦) (١٧٧) (١٧٨) (١٧٩) (١٨٠) (١٨١) (١٨٢) (١٨٣) (١٨٤) (١٨٥) (١٨٦) (١٨٧) (١٨٨) (١٨٩) (١٩٠) (١٩١) (١٩٢) (١٩٣) (١٩٤) (١٩٥) (١٩٦) (١٩٧) (١٩٨) (١٩٩) (٢٠٠) (٢٠١) (٢٠٢) (٢٠٣) (٢٠٤) (٢٠٥) (٢٠٦) (٢٠٧) (٢٠٨) (٢٠٩) (٢١٠) (٢١١) (٢١٢) (٢١٣) (٢١٤) (٢١٥) (٢١٦) (٢١٧) (٢١٨) (٢١٩) (٢٢٠) (٢٢١) (٢٢٢) (٢٢٣) (٢٢٤) (٢٢٥) (٢٢٦) (٢٢٧) (٢٢٨) (٢٢٩) (٢٣٠) (٢٣١) (٢٣٢) (٢٣٣) (٢٣٤) (٢٣٥) (٢٣٦) (٢٣٧) (٢٣٨) (٢٣٩) (٢٤٠) (٢٤١) (٢٤٢) (٢٤٣) (٢٤٤) (٢٤٥) (٢٤٦) (٢٤٧) (٢٤٨) (٢٤٩) (٢٥٠) (٢٥١) (٢٥٢) (٢٥٣) (٢٥٤) (٢٥٥) (٢٥٦) (٢٥٧) (٢٥٨) (٢٥٩) (٢٦٠) (٢٦١) (٢٦٢) (٢٦٣) (٢٦٤) (٢٦٥) (٢٦٦) (٢٦٧) (٢٦٨) (٢٦٩) (٢٧٠) (٢٧١) (٢٧٢) (٢٧٣) (٢٧٤) (٢٧٥) (٢٧٦) (٢٧٧) (٢٧٨) (٢٧٩) (٢٨٠) (٢٨١) (٢٨٢) (٢٨٣) (٢٨٤) (٢٨٥) (٢٨٦) (٢٨٧) (٢٨٨) (٢٨٩) (٢٩٠) (٢٩١) (٢٩٢) (٢٩٣) (٢٩٤) (٢٩٥) (٢٩٦) (٢٩٧) (٢٩٨) (٢٩٩) (٣٠٠) (٣٠١) (٣٠٢) (٣٠٣) (٣٠٤) (٣٠٥) (٣٠٦) (٣٠٧) (٣٠٨) (٣٠٩) (٣١٠) (٣١١) (٣١٢) (٣١٣) (٣١٤) (٣١٥) (٣١٦) (٣١٧) (٣١٨) (٣١٩) (٣٢٠) (٣٢١) (٣٢٢) (٣٢٣) (٣٢٤) (٣٢٥) (٣٢٦) (٣٢٧) (٣٢٨) (٣٢٩) (٣٣٠) (٣٣١) (٣٣٢) (٣٣٣) (٣٣٤) (٣٣٥) (٣٣٦) (٣٣٧) (٣٣٨) (٣٣٩) (٣٤٠) (٣٤١) (٣٤٢) (٣٤٣) (٣٤٤) (٣٤٥) (٣٤٦) (٣٤٧) (٣٤٨) (٣٤٩) (٣٥٠) (٣٥١) (٣٥٢) (٣٥٣) (٣٥٤) (٣٥٥) (٣٥٦) (٣٥٧) (٣٥٨) (٣٥٩) (٣٦٠) (٣٦١) (٣٦٢) (٣٦٣) (٣٦٤) (٣٦٥) (٣٦٦) (٣٦٧) (٣٦٨) (٣٦٩) (٣٧٠) (٣٧١) (٣٧٢) (٣٧٣) (٣٧٤) (٣٧٥) (٣٧٦) (٣٧٧) (٣٧٨) (٣٧٩) (٣٨٠) (٣٨١) (٣٨٢) (٣٨٣) (٣٨٤) (٣٨٥) (٣٨٦) (٣٨٧) (٣٨٨) (٣٨٩) (٣٩٠) (٣٩١) (٣٩٢) (٣٩٣) (٣٩٤) (٣٩٥) (٣٩٦) (٣٩٧) (٣٩٨) (٣٩٩) (٤٠٠) (٤٠١) (٤٠٢) (٤٠٣) (٤٠٤) (٤٠٥) (٤٠٦) (٤٠٧) (٤٠٨) (٤٠٩) (٤١٠) (٤١١) (٤١٢) (٤١٣) (٤١٤) (٤١٥) (٤١٦) (٤١٧) (٤١٨) (٤١٩) (٤٢٠) (٤٢١) (٤٢٢) (٤٢٣) (٤٢٤) (٤٢٥) (٤٢٦) (٤٢٧) (٤٢٨) (٤٢٩) (٤٣٠) (٤٣١) (٤٣٢) (٤٣٣) (٤٣٤) (٤٣٥) (٤٣٦) (٤٣٧) (٤٣٨) (٤٣٩) (٤٤٠) (٤٤١) (٤٤٢) (٤٤٣) (٤٤٤) (٤٤٥) (٤٤٦) (٤٤٧) (٤٤٨) (٤٤٩) (٤٥٠) (٤٥١) (٤٥٢) (٤٥٣) (٤٥٤) (٤٥٥) (٤٥٦) (٤٥٧) (٤٥٨) (٤٥٩) (٤٦٠) (٤٦١) (٤٦٢) (٤٦٣) (٤٦٤) (٤٦٥) (٤٦٦) (٤٦٧) (٤٦٨) (٤٦٩) (٤٧٠) (٤٧١) (٤٧٢) (٤٧٣) (٤٧٤) (٤٧٥) (٤٧٦) (٤٧٧) (٤٧٨) (٤٧٩) (٤٨٠) (٤٨١) (٤٨٢) (٤٨٣) (٤٨٤) (٤٨٥) (٤٨٦) (٤٨٧) (٤٨٨) (٤٨٩) (٤٩٠) (٤٩١) (٤٩٢) (٤٩٣) (٤٩٤) (٤٩٥) (٤٩٦) (٤٩٧) (٤٩٨) (٤٩٩) (٥٠٠) (٥٠١) (٥٠٢) (٥٠٣) (٥٠٤) (٥٠٥) (٥٠٦) (٥٠٧) (٥٠٨) (٥٠٩) (٥١٠) (٥١١) (٥١٢) (٥١٣) (٥١٤) (٥١٥) (٥١٦) (٥١٧) (٥١٨) (٥١٩) (٥٢٠) (٥٢١) (٥٢٢) (٥٢٣) (٥٢٤) (٥٢٥) (٥٢٦) (٥٢٧) (٥٢٨) (٥٢٩) (٥٣٠) (٥٣١) (٥٣٢) (٥٣٣) (٥٣٤) (٥٣٥) (٥٣٦) (٥٣٧) (٥٣٨) (٥٣٩) (٥٤٠) (٥٤١) (٥٤٢) (٥٤٣) (٥٤٤) (٥٤٥) (٥٤٦) (٥٤٧) (٥٤٨) (٥٤٩) (٥٥٠) (٥٥١) (٥٥٢) (٥٥٣) (٥٥٤) (٥٥٥) (٥٥٦) (٥٥٧) (٥٥٨) (٥٥٩) (٥٦٠) (٥٦١) (٥٦٢) (٥٦٣) (٥٦٤) (٥٦٥) (٥٦٦) (٥٦٧) (٥٦٨) (٥٦٩) (٥٧٠) (٥٧١) (٥٧٢) (٥٧٣) (٥٧٤) (٥٧٥) (٥٧٦) (٥٧٧) (٥٧٨) (٥٧٩) (٥٨٠) (٥٨١) (٥٨٢) (٥٨٣) (٥٨٤) (٥٨٥) (٥٨٦) (٥٨٧) (٥٨٨) (٥٨٩) (٥٩٠) (٥٩١) (٥٩٢) (٥٩٣) (٥٩٤) (٥٩٥) (٥٩٦) (٥٩٧) (٥٩٨) (٥٩٩) (٦٠٠) (٦٠١) (٦٠٢) (٦٠٣) (٦٠٤) (٦٠٥) (٦٠٦) (٦٠٧) (٦٠٨) (٦٠٩) (٦١٠) (٦١١) (٦١٢) (٦١٣) (٦١٤) (٦١٥) (٦١٦) (٦١٧) (٦١٨) (٦١٩) (٦٢٠) (٦٢١) (٦٢٢) (٦٢٣) (٦٢٤) (٦٢٥) (٦٢٦) (٦٢٧) (٦٢٨) (٦٢٩) (٦٣٠) (٦٣١) (٦٣٢) (٦٣٣) (٦٣٤) (٦٣٥) (٦٣٦) (٦٣٧) (٦٣٨) (٦٣٩) (٦٤٠) (٦٤١) (٦٤٢) (٦٤٣) (٦٤٤) (٦٤٥) (٦٤٦) (٦٤٧) (٦٤٨) (٦٤٩) (٦٥٠) (٦٥١) (٦٥٢) (٦٥٣) (٦٥٤) (٦٥٥) (٦٥٦) (٦٥٧) (٦٥٨) (٦٥٩) (٦٦٠) (٦٦١) (٦٦٢) (٦٦٣) (٦٦٤) (٦٦٥) (٦٦٦) (٦٦٧) (٦٦٨) (٦٦٩) (٦٧٠) (٦٧١) (٦٧٢) (٦٧٣) (٦٧٤) (٦٧٥) (٦٧٦) (٦٧٧) (٦٧٨) (٦٧٩) (٦٨٠) (٦٨١) (٦٨٢) (٦٨٣) (٦٨٤) (٦٨٥) (٦٨٦) (٦٨٧) (٦٨٨) (٦٨٩) (٦٩٠) (٦٩١) (٦٩٢) (٦٩٣) (٦٩٤) (٦٩٥) (٦٩٦) (٦٩٧) (٦٩٨) (٦٩٩) (٧٠٠) (٧٠١) (٧٠٢) (٧٠٣) (٧٠٤) (٧٠٥) (٧٠٦) (٧٠٧) (٧٠٨) (٧٠٩) (٧١٠) (٧١١) (٧١٢) (٧١٣) (٧١٤) (٧١٥) (٧١٦) (٧١٧) (٧١٨) (٧١٩) (٧٢٠) (٧٢١) (٧٢٢) (٧٢٣) (٧٢٤) (٧٢٥) (٧٢٦) (٧٢٧) (٧٢٨) (٧٢٩) (٧٣٠) (٧٣١) (٧٣٢) (٧٣٣) (٧٣٤) (٧٣٥) (٧٣٦) (٧٣٧) (٧٣٨) (٧٣٩) (٧٤٠) (٧٤١) (٧٤٢) (٧٤٣) (٧٤٤) (٧٤٥) (٧٤٦) (٧٤٧) (٧٤٨) (٧٤٩) (٧٥٠) (٧٥١) (٧٥٢) (٧٥٣) (٧٥٤) (٧٥٥) (٧٥٦) (٧٥٧) (٧٥٨) (٧٥٩) (٧٦٠) (٧٦١) (٧٦٢) (٧٦٣) (٧٦٤) (٧٦٥) (٧٦٦) (٧٦٧) (٧٦٨) (٧٦٩) (٧٧٠) (٧٧١) (٧٧٢) (٧٧٣) (٧٧٤) (٧٧٥) (٧٧٦) (٧٧٧) (٧٧٨) (٧٧٩) (٧٨٠) (٧٨١) (٧٨٢) (٧٨٣) (٧٨٤) (٧٨٥) (٧٨٦) (٧٨٧) (٧٨٨) (٧٨٩) (٧٩٠) (٧٩١) (٧٩٢) (٧٩٣) (٧٩٤) (٧٩٥) (٧٩٦) (٧٩٧) (٧٩٨) (٧٩٩) (٨٠٠) (٨٠١) (٨٠٢) (٨٠٣) (٨٠٤) (٨٠٥) (٨٠٦) (٨٠٧) (٨٠٨) (٨٠٩) (٨١٠) (٨١١) (٨١٢) (٨١٣) (٨١٤) (٨١٥) (٨١٦) (٨١٧) (٨١٨) (٨١٩) (٨٢٠) (٨٢١) (٨٢٢) (٨٢٣) (٨٢٤) (٨٢٥) (٨٢٦) (٨٢٧) (٨٢٨) (٨٢٩) (٨٣٠) (٨٣١) (٨٣٢) (٨٣٣) (٨٣٤) (٨٣٥) (٨٣٦) (٨٣٧) (٨٣٨) (٨٣٩) (٨٤٠) (٨٤١) (٨٤٢) (٨٤٣) (٨٤٤) (٨٤٥) (٨٤٦) (٨٤٧) (٨٤٨) (٨٤٩) (٨٥٠) (٨٥١) (٨٥٢) (٨٥٣) (٨٥٤) (٨٥٥) (٨٥٦) (٨٥٧) (٨٥٨) (٨٥٩) (٨٦٠) (٨٦١) (٨٦٢) (٨٦٣) (٨٦٤) (٨٦٥) (٨٦٦) (٨٦٧) (٨٦٨) (٨٦٩) (٨٧٠) (٨٧١) (٨٧٢) (٨٧٣) (٨٧٤) (٨٧٥) (٨٧٦) (٨٧٧) (٨٧٨) (٨٧٩) (٨٨٠) (٨٨١) (٨٨٢) (٨٨٣) (٨٨٤) (٨٨٥) (٨٨٦) (٨٨٧) (٨٨٨) (٨٨٩) (٨٩٠) (٨٩١) (٨٩٢) (٨٩٣) (٨٩٤) (٨٩٥) (٨٩٦) (٨٩٧) (٨٩٨) (٨٩٩) (٩٠٠) (٩٠١) (٩٠٢) (٩٠٣) (٩٠٤) (٩٠٥) (٩٠٦) (٩٠٧) (٩٠٨) (٩٠٩) (٩١٠) (٩١١) (٩١٢) (٩١٣) (٩١٤) (٩١٥) (٩١٦) (٩١٧) (٩١٨) (٩١٩) (٩٢٠) (٩٢١) (٩٢٢) (٩٢٣) (٩٢٤) (٩٢٥) (٩٢٦) (٩٢٧) (٩٢٨) (٩٢٩) (٩٣٠) (٩٣١) (٩٣٢) (٩٣٣) (٩٣٤) (٩٣٥) (٩٣٦) (٩٣٧) (٩٣٨) (٩٣٩) (٩٤٠) (٩٤١) (٩٤٢) (٩٤٣) (٩٤٤) (٩٤٥) (٩٤٦) (٩٤٧) (٩٤٨) (٩٤٩) (٩٥٠) (٩٥١) (٩٥٢) (٩٥٣) (٩٥٤) (٩٥٥) (٩٥٦) (٩٥٧) (٩٥٨) (٩٥٩) (٩٦٠) (٩٦١) (٩٦٢) (٩٦٣) (٩٦٤) (٩٦٥) (٩٦٦) (٩٦٧) (٩٦٨) (٩٦٩) (٩٧٠) (٩٧١) (٩٧٢) (٩٧٣) (٩٧٤) (٩٧٥) (٩٧٦) (٩٧٧) (٩٧٨) (٩٧٩) (٩٨٠) (٩٨١) (٩٨٢) (٩٨٣) (٩٨٤) (٩٨٥) (٩٨٦) (٩٨٧) (٩٨٨) (٩٨٩) (٩٩٠) (٩٩١) (٩٩٢) (٩٩٣) (٩٩٤) (٩٩٥) (٩٩٦) (٩٩٧) (٩٩٨) (٩٩٩) (١٠٠٠) (١٠٠١) (١٠٠٢) (١٠٠٣) (١٠٠٤) (١٠٠٥) (١٠٠٦) (١٠٠٧) (١٠٠٨) (١٠٠٩) (١٠١٠) (١٠١١) (١٠١٢) (١٠١٣) (١٠١٤) (١٠١٥) (١٠١٦) (١٠١٧) (١٠١٨) (١٠١٩) (١٠٢٠) (١٠٢١) (١٠٢٢) (١٠٢٣) (١٠٢٤) (١٠٢٥) (١٠٢٦) (١٠٢٧) (١٠٢٨) (١٠٢٩) (١٠٣٠) (١٠٣١) (١٠٣٢) (١٠٣٣) (١٠٣٤) (١٠٣٥) (١٠٣٦) (١٠٣٧) (١٠٣٨) (١٠٣٩) (١٠٤٠) (١٠٤١) (١٠٤٢) (١٠٤٣) (١٠٤٤) (١٠٤٥) (١٠٤٦) (١٠٤٧) (١٠٤٨) (١٠٤٩) (١٠٥٠) (١٠٥١) (١٠٥٢) (١٠٥٣) (١٠٥٤) (١٠٥٥) (١٠٥٦) (١٠٥٧) (١٠٥٨) (١٠٥٩) (١٠٦٠) (١٠٦١) (١٠٦٢) (١٠٦٣) (١٠٦٤) (١٠٦٥) (١٠٦٦) (١٠٦٧) (١٠٦٨) (١٠٦٩) (١٠٧٠) (١٠٧١) (١٠٧٢) (١٠٧٣) (١٠٧٤) (١٠٧٥) (١٠٧٦) (١٠٧٧) (١٠٧٨) (١٠٧٩) (١٠٨٠) (١٠٨١) (١٠٨٢) (١٠٨٣) (١٠٨٤) (١٠٨٥) (١٠٨٦) (١٠٨٧) (١٠٨٨) (١٠٨٩) (١٠٩٠) (١٠٩١) (١٠٩٢) (١٠٩٣) (١٠٩٤) (١٠٩٥) (١٠٩٦) (١٠٩٧) (١٠٩٨) (١٠٩٩) (١١٠٠) (١١٠١) (١١٠٢) (١١٠٣) (١١٠٤) (١١٠٥) (١١٠٦) (١١٠٧) (١١٠٨) (١١٠٩) (١١١٠) (١١١١) (١١١٢) (١١١٣) (١١١٤) (١١١٥) (١١١٦) (١١١٧) (١١١٨) (١١١٩) (١١٢٠) (١١٢١) (١١٢٢) (١١٢٣) (١١٢٤) (١١٢٥) (١١٢٦) (١١٢٧) (١١٢٨) (١١٢٩) (١١٣٠) (١١٣١) (١١٣٢) (١١٣٣) (١١٣٤) (١١٣٥) (١١٣٦) (١١٣٧) (١١٣٨) (١١٣٩) (١١٤٠) (١١٤١) (١١٤٢) (١١٤٣) (١١٤٤) (١١٤٥) (١١٤٦) (١١٤٧) (١١٤٨) (١١٤٩) (١١٥٠) (١١٥١) (١١٥٢) (١١٥٣) (١١٥٤) (١١٥٥) (١١٥٦) (١١٥٧) (١١٥٨) (١١٥٩) (١١٦٠) (١١٦١) (١١٦٢) (١١٦٣) (١١٦٤) (١١٦٥) (١١٦٦) (١١٦٧) (١١٦٨) (١١٦٩) (١١٧٠) (١١٧١) (١١٧٢) (١١٧٣) (١١٧٤) (١١٧٥) (١١٧٦) (١١٧٧) (١١٧٨) (١١٧٩) (١١٨٠) (١١٨١) (١١٨٢) (١١٨٣) (١١٨٤) (١١٨٥) (١١٨٦) (١١٨٧) (١١٨٨) (١١٨٩) (١١٩٠) (١١٩١) (١١٩٢) (١١٩٣) (١١٩٤) (١١٩٥) (١١٩٦) (١١٩٧) (١١٩٨) (١١٩٩) (١٢٠٠) (١٢٠١) (١٢٠٢) (١٢٠٣) (١٢٠٤) (١٢٠٥) (١٢٠٦) (١٢٠٧) (١٢٠٨) (١٢٠٩) (١٢١٠) (١٢١١) (١٢١٢) (١٢١٣) (١٢١٤) (١٢١٥) (١٢١٦) (١٢١٧) (١٢١٨) (١٢١٩) (١٢٢٠) (١٢٢١) (١٢٢٢) (١٢٢٣) (١٢٢٤) (١٢٢٥) (١٢٢٦) (١٢٢٧) (١٢٢٨) (١٢٢٩) (١٢٣٠) (١٢٣١) (١٢٣٢) (١٢٣٣) (١٢٣٤) (١٢٣٥) (١٢٣٦) (١٢٣٧) (١٢٣٨) (١٢٣٩) (١٢٤٠) (١٢٤١) (١٢٤٢) (١٢٤٣) (١٢٤٤) (١٢٤٥) (١٢٤٦) (١٢٤٧) (١٢٤٨) (١٢٤٩) (١٢٥٠) (١٢٥١) (١٢٥٢) (١٢٥٣) (١٢٥٤) (١٢٥٥) (١٢٥٦) (١٢٥٧) (١٢٥٨) (١٢٥٩) (١٢٦٠) (١٢٦١) (١٢٦٢) (١٢٦٣) (١٢٦٤) (١٢٦٥) (١٢٦٦) (١٢٦٧) (١٢٦٨) (١٢٦٩) (١٢٧٠) (١٢٧١) (١٢٧٢) (١٢٧٣) (١٢٧٤) (١٢٧٥) (١٢٧٦) (١٢٧٧) (١٢٧٨) (١٢٧٩) (١٢٨٠) (١٢٨١) (١٢٨٢) (١٢٨٣) (١٢٨٤) (١٢٨٥) (١٢٨٦) (١٢٨٧) (١٢٨٨) (١٢٨٩) (١٢٩٠) (١٢٩١) (١٢٩٢) (١٢٩٣) (١٢٩٤) (١٢٩٥) (١٢٩٦) (١٢٩٧) (١٢٩٨) (١٢٩٩) (١٣٠٠) (١٣٠١) (١٣٠٢) (١٣٠٣) (١٣٠٤) (١٣٠٥) (١٣٠٦) (١٣٠٧) (١٣٠٨) (١٣٠٩) (١٣١٠) (١٣١١) (١٣١٢) (١٣١٣) (١٣١٤) (١٣١٥) (١٣١٦) (١٣١٧) (١٣١٨) (١٣١٩) (١٣٢٠) (١٣٢١) (١٣٢٢) (١٣٢٣) (١٣٢٤) (١٣٢٥) (١٣٢٦) (١٣٢٧) (١٣٢٨) (١٣٢٩) (١٣٣٠) (١٣٣١) (١٣٣٢) (١٣٣٣) (١٣٣٤) (١٣٣٥) (١٣٣٦) (١٣٣٧) (١٣٣٨) (١٣٣٩) (١٣٤٠) (١٣٤١) (١٣٤٢) (١٣٤٣) (١٣٤٤) (١٣٤٥) (١٣٤٦) (١٣٤٧) (١٣٤٨) (١٣٤٩) (١٣٥٠) (١٣٥١) (١٣٥٢) (١٣٥٣) (١٣٥٤) (١٣٥٥) (١٣٥٦) (١٣٥٧) (١٣٥٨) (١٣٥٩) (١٣٦٠) (١٣٦١) (١٣٦٢) (١٣٦٣) (١٣٦٤) (١٣٦٥) (١٣٦٦) (١٣٦٧) (١٣٦٨) (١٣٦٩) (١٣٧٠) (١٣٧١) (١٣٧٢) (١٣٧٣) (١٣٧

إن به تعرف ثلاثي العربية وأسرارها، وتختلف من وجود الإجمال في نظم القرآن
أسرارها.

الْقِسْمُ^(١) على فرعا طبع الله أي من سجع الألف، ولا يكون من النوع الأول،
لأنه ليس له من يماثيه في القافية، هو لزيد ذلك القس ثلاث: أنشكهم يوم "من"
قيلته لهذه القافية

وعبارة السكاني. أن هذا أعظم نظير، وكان المصنف أثرى من خلافا له، وقد يوجد
كلام السكاني بأنه إذا كانت وجود الإجمال لا تترك، لا بهذا العلم -كما انعمه- عند
له أعظم العلوم، كما يفيد في علم أصول العربية، ويقول: وإنها سره سيأتي بيته،
والتي المصنف يظهر لفائدة الأجل بالألف، ثم خرج في تعليق ذلك فقال:
من: (إن به تعرف ثلاثي العربية وأسرارها، وتختلف من وجود الإجمال في نظم
القرآن أسرارها).

(شبر): اعلم أن علم العربية على ثلاث الركنيات: يرتقي إلى اثني عشر علما،
هي أن: صوتيا أربعة: الثقل، ينحصر بالقرينات: هما الله، والخصرود، وبها القاءت
وهو علم النحو، فإن الركنية هي القصور، وهي كالتلويح لهذا، ثم يليها علم
المعاني، وأما القول: أي فائدة نظم المعاني فإن القرينات والركبات هيكت، بالمعوم
الثلاث، ونظم المعاني فإنه من علم النحو، كما إن غاية المعنى أن يقول القراءات على
ما وضعه له، ويركبا عليها، وراء ذلك فلا بد لا تتعلق بالوضع، مما يتفاوت، به
أفراص المنظم على أربعة لا تتكفي، والله الأسرار لا تعلم إلا بنظم المعاني، والنحو
وإن ذكره فهو على وجه إجمال، يصرف فيه اليقيني لمرقا، خاصة لا يعمل إليه
النحو، وهذا كما أن نظم أصول الله من علم اللغة، والنحو، والقصيدة، وإن كان
مستقلا بنفسه

واعلم أن علم أصول الله والمعاني في غاية التعديل، فإن الخبر والإشارة اللذين
يطلق فيهما علم المعاني، هما موضوع الغاية الأصول، وإن كان ما يتكلم عليه الأصول
من كسور الأسر للوجوب، والحقى للتحريم، ومبادئ الأفعال، والمعوم والخصوص،

وجم سورة القوية: ١٥٤

أَلَيْسَ مَحْتَضَرًا يَحْتَضِرُ مَا فِيهِ مِنَ الْفَوَاحِشِ وَيُشْفِقُ عَلَى مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنَ الْأَمَلَةِ وَالشَّوَاهِدِ، وَلَمْ أَكْ جَهْدًا فِي تَحْقِيقِهِ وَتَهْلِيلِهِ، وَرَبَّيْتُهُ تَرْفِيقًا قَرِيبًا تَقُولُ مِنْ تَرْفِيقِهِ، وَأَمَّا أَيْدِي فِي الْخُصَارِ لَعَلَّهَا تَقْرِيبًا لِلْمَعَالِيَةِ، وَهَلَّا تَسْهِّلُ لَهَا عَلَى طَائِفَةٍ.....

مر: (أَلَيْسَ مَحْتَضَرًا يَحْتَضِرُ مَا فِيهِ مِنَ الْفَوَاحِشِ وَيُشْفِقُ عَلَى مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنَ الْأَمَلَةِ وَالشَّوَاهِدِ).

(أخرى) يشير إلى هذا المختصر، ويقول: رب عبيد أي ما على الطالب، ويحتاج إن كان يميل للذهن، والمختصر يعود على هذا المختصر، أو على الفتح والمختصر ما كان من كلام من يستدل بطلانه، من كتاب، وسنة، وقول العرب، والأمثلة أهم من ذلك، والتي يتضمن في الفوائد والاتصال هي الأمثلة والمختصر، لأن ما هو في ضمن الفوائد كالمطهر والنسبة إليه، قصد أن يجعل أمام ما في الفتح وهو فوائد، في ضمن كتابه، وجعل ما يزيد من أمثلة وشواهد مشتقة عليه، لأجل أنه أيضًا فإن المصنف جزء من التضمن، قصد أن الفوائد متضمنة، لأنها أجزاء الكتاب، والأمثلة لما كان وإذا من موضوع الكتاب، جعل مشتقًا عليه، فمن الفوائد قد يشغل على ما هو راجع على أجزاء الأمثلة.

مر: (وَلَمْ أَكْ جَهْدًا فِي تَحْقِيقِهِ وَتَهْلِيلِهِ، وَرَبَّيْتُهُ تَرْفِيقًا قَرِيبًا تَقُولُ مِنْ تَرْفِيقِهِ).

(أخرى) ثم أن لا استيعاباً، المعنى لا كفاً، وإثباتي ثم أجمع نفساً جوهراً وعنده قوله عز وجل ﴿لَا يَأْتِيَنَّكُمْ عِبَادًا﴾ وعلى الأول لا يكون جهداً مأموراً، والمختصر في فوائد، من تربيته يعود على الفتح، وأوله قبله بمقتضى عوده عليه، وعلى هذا الكتاب وهو العرب.

مر: (وَأَمَّا أَيْدِي فِي الْخُصَارِ لَعَلَّهَا تَقْرِيبًا لِلْمَعَالِيَةِ، وَهَلَّا تَسْهِّلُ لَهَا عَلَى طَائِفَةٍ).

(أخرى) وعلى ذلك أن الكلام إما يوجع في اختصاره بحسب مراده، واستغنى عنه، فذلك لم يدافع في اختصاره، بل جهده وسعده، بقى في كلام القائل بحد، وهو أن قوله العرب، وهلَّا لا يستقيم أن يكون معولاً له (أَيْدِي) مجرداً عن الثقل، المعنى ملامته له، فهو كقولك: لم العرب (يُهَا) كراماً له، فهو معول له بعد التغيير وحلوه الثقل عليه، والظاهر في مثل ذلك طلاقة كلمة المعالي، ﴿وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا

وَيَذَرُهَا^١». وهو جاء على ما ذكره المصنف كمال صيغة وحفظه وانقله: ﴿وَلَا تَكُونُوا
لِرِئَاسَتِكُمْ غُلَامًا يَغِيظُ^٢﴾. فالغيب أن يكون على حال أو أبلغ من اختصاره، أي بما له
حتى أن الغلوب الذي يستعمله الناس كثيرا، وهو أصغر من جهة أن فيه معنى
فقد يقال للغيب، بخلاف اعتبار الغيب مقصودا من كمال قوله يقتضي الغيب بقوله وهذا
البحث لم يزل يثور في الخفاء، ثم رأيت من المصنف ذكره في أماليه، فقال في قوله
تعالى ﴿إِنَّمَا أَنتَ بِمَعْنَى رَبِّكَ بِمَقْبُولٍ^٣﴾ إذا قلت ما ضربه المصنف، فإن أردت
على ضرب معاني كلام مختلفة بمعنى^٤، وإم قلب لا ضربه مقصودا بين أردت على
الغريب مطلقا، فالكلام مختلفة بمعنى، والمعنى أن خلف الغريب كان من المصنف، لأن
بعض المعنى قد يؤيد بترك الغريب، ولا يستلزم معنى الجور والعرف الذي فيه معنى
المعنى، الجواز قولهم ما التزمته تبادره وما أعتبه لإحصاء إليه، وهذا يتعلق بما في
العرف من معنى المعنى، وقوله تعالى ﴿إِنَّمَا أَنتَ بِمَعْنَى رَبِّكَ بِمَقْبُولٍ^٥﴾ أو على ما
لأن التزم على جنون من لغة الله وهو غير مستقيم، لأن معنوا ليس من لغة الله،
ولأنه إنه أراد على الجنون مطلقا، فمعنى أن المعنى انتهى عند الجنون مطلقا بمعنى
الله، وعلى هذا يحكم على المعنى، فإن صحيح التعلق بالمعنى، ولا تعلق بالمعنى
وعلى هذا قوله تعالى ﴿أَنسَ عَنِكُمُ صَاحُؤُا لَّا يُفْقَهُوا قَوْلَآ بَرَزَ لَكُمْ^٦﴾ معناه في
أن المعنوا، غير مختلفة بصاح، بمعنى أن الصاح في ابتداء التهجئة مختلف ومختلف
بمعنى بعيد، لأنه لم يرد على الصاح معناه، ويحتمل ابتداء التهجئة طرقا فلفظ، فهكذا
يحدث أن يكون مختلفا، انتهى، وحاصله = المعنى، وأن الأصل المعنى والمعنى من غير نظر
إلى القائل، وقوله ابن الحاجب (استعمل بعض معنوا) لأنه يرد المعنى المعنوي، ولا
فإن يرجع أن ليس لا يتعلق بها الجور والضرر لها، وقد ابن الحاجب أيضا في شرح
خطبة المفسر في قول ابن كثير: لا يستعمل معنوا وإنما هو نصب على المعنوا
لأجل، ما تضمنه معنى لا يستعمل كأنه قيل يتركون منهم لأجل التبادله، أو المعنى
يعدم لأجل التبادله لا يستعمل، لأنه يمتنع، المعنى ثم رأيت قوله ليس بعض التماثيل

١- سورة البقرة: ١٧٠

٢- سورة البقرة: ١٧٠

٣- سورة البقرة: ١٧٠

٤- سورة البقرة: ١٧٠

تكون كذا في الأول، وقال: الذي تضمنه صيغة العربية: التعليل بالفعل الصريح، ثم ذكر
الاحتياج الآخر، وذكر أنه مأخوذ من:

أحدنا: ما ذكره ابن العربي من تعلقه بضم دال عليه حرف التاني، قال: كما يعلقه
بضم التعلق، والمخاطوب في بعض الموضع

والثاني: أنه قد يعلقه بضم ياء كونه بمعنى

قلت: والذي يخص في ذلك على التعليل، أنه إذا ورد شيء من عبارات الفصل
القضية أو العمودية بعد التاني، فلا أصل لتعلقه بالفعل الثاني، لا بالتاني ولا أن يقوم ما
على تعلقه بالتاني، فيستلزم به على أحد المأخذين السابقين، والذي يترجح لأهل الثاني
على ذكر المؤلف، لا ما ذكره ابن العربي، لأن أصل معنى الحروف لا يضاف عليه
أكثر من ذلك، ثم ليقته إلى أن علمنا الاختصاص بأحد من كثير من تعلقه بالفعل،
فيأتي ذلك في المسئلة له تقول: ما ضربه بضم الضاء، إذا أردت التعليل بالفعل الصريح،
وتفويده التاني، وتقول: ما ضربه بكسرة الضاء، إذا أردت تعليل التاني الضرب مطلقاً، وتقول:

ما ضربه لأرشد، وما ضربه لأخيه، وتقول في الجدل: ما ضربه بضم السين، إذا أردت
وهو الضرب في غير حال الطلب، وما ضربه بضم السين إذا أردت ترك الضرب، وتقول
في القضاة: لا أخبره حتى يموت، إذا أردت أنك تعزبه عزباً لا يموت منه، والضرب
حتى يموت بضم السين لا يعلق بالضرب، وتقول: لا أخبره حتى يسي، فانتفاء الضرب
مطلقاً قبل الإضافة حاصل وكذلك إلى أن يموت، وإن لم يسي، وتقول في الاستكشاف: لا
يقوم القوم إلا زيد، والمعنى: أن قيام القوم غير زيد مطلق، إما بقيام الجميع أو بفراديه،
ولا يقوم القوم إلا زيداً بمعنى زيد، أي متى قيام غير زيد، وتقول: ما ضربه بضم
إذا أردت التأكيد عدم الضرب، وما ضربه بضم السين إذا أردت على الضرب المؤكد، وتقول في
الطهارة: لا أحب زيد اليوم، والمعنى: أن قضاء الحاجة المستمرة واقع اليوم، ولا أحب
اليوم، بمعنى أن محبته له في هذا اليوم هي أصلية وتكون غير المتصورة معه، ما
سوى والتكيد إذا أردت انتفاء مضاعفة أصل، وتقول: ما سوت والكسول، إذا أردت
انتفاء السور بضم السين بمضاعفة الكسول وتكون في الجور والمجور، ما ضربه بضم السين
بلفظه أو كرهته، إذا أردت التعليل بصريح، وإن أردت قلت: ما ضربه بضم السين
بمعنى، أو من محبته، وإذا التفت من القرآن العظيم بألفاظ ذلك، مع بعض ما تصرفه

وأضحت إلى ذلك فوائد أخرى في بعض كتب القوم عليها؛ ورواها لم أنظر في كلام أحد بالتصريح بها ولا الإشارة إليها، وسجلته: "تخصيص المفتاح".

وإن أسأل الله تعالى من فضله أن يطلع به، كما نفع بأمره؛ إنه وإن ذلك، وهو

عنه ونعم الوكيل.

لا كتاب، وهذه القعدة ربما تخرج من كتاب، أعطيت في باب الاستقواء، حيث يقول في نحو: "وإن نشأ أنه استطاع تقرير رغبة القضي، وتكثير رغبة القضي، وقد وجدت القلب القليل بالقل لا يهلك إلا في (حلي) ليس لا استعصر في القرآن استعصر حتى بعد أني أو ليس إلا واستعصر القضي معناه نعم في السنة قوله ﷺ في القبول، "حلي" بمرجعة^(١)، وقوله ﷺ لا نصف براء جارتها تزويجا، حتى كأنه ينظر إليها^(٢)، ولا فرق في حلي فيها نس فيه بين أن تكون جارية أو غيرها، لأن القعود القليل يصور، وبما أفرد في ذلك، لأنه قدمة مهمة يحتاج إليها في جميع العلوم، ولم أر تحقيقها في كتاب، وقد الحمد وإشاد

في: (وأضحت إلى ذلك فوائد أخرى في بعض كتب القوم عليها، ورواها لم أنظر في كلام أحد بالتصريح بها، ولا الإشارة إليها).

(الخر): هذا الكلام ربما يطالب ما بعده

في: (وسجلته التخصيص المفتاح).

(الخر): هذا الاسم إن كان مما قصدت مناسبه، أو وصفا على هذه السبوة نظر من

وهو.

منها: أنه ليس شائعا المندرج، بل ينضم الثالث منه، وكأنه أمارة على ما سجل

من التصريح بذلك.

ومنها، أن القليوب يؤمن بالانقصار والزيادة، وهو له مخالفه كثيرا، ورواه عنه، كما

سجل رحمه به

ومنها: أنه جملة فيها سبق مختصر، والاختصار والقلوب مختصان، فالاختصار

كلين القليوب، والقلوب القليوب من القليوب، وهو المصنف قول القليوب، ومنه القليوب.

(١) أخرجه البيهقي في "الآداب"، (١: ١١٢)، مع (١١٢)

(٢) أخرجه ياقوت البيهقي في "المفتاح"، (٢: ٢٠٠)، مع (٢٠٠)

مقدمة

في بيان معنى الفصاحة والبلاغة

إن الجوهري ذكره في عدة عشر مكاناً وزنه - هـ - ، لكن أين سجد ذكره في المعجم في الزمان - فيكون وزنه - هـ - كزج - ، وبسوط هو المختصر منه ، والاختصار حاصل من كل منهما ، ويصدق القول في واحد منهما أيهما كان معصاً ، وإلى الآخر يعرف مختلف ، فالقول المختصر بسوط من حيث - ، وحصوله القليل من بسوط ، وهذا الإطلاق لا يقع إلا على السوط ، فالقول المختصر بسوط ، واسم القول وهو المختصر حاشية في كل منهما بله - ، وهذا الإطلاق يظهر على القليل ومنه تسمية المختلف هذا مختصراً ، باعتبار الاختصار من الكلام ، غير أنه قد زاد بعض - ، وليس ذلك لأن الاختصار إنما التخصيص فهو التخرج من - ، الجوهري - فهو مختصر الاختصار وبما أنه كله ترجع إلى اللفظ ، لذلك لا يمتنع مع الاختصار ، إلا أن يقال إنه لم يرد الاختصار من الكلام ، بل إنه مختصر في اللفظ ، وأنه (لم يرد) من زيادة التطويل والمطول ، لم لا يعرف أن في إطلاق التخصيص على المختصر المتكامل المختصر بمعنى القول معاً)

مقدمة في بيان معنى الفصاحة والبلاغة

س : (مقدمة)

(وفي) المقدمة مأخوذة من التقديم ، وبمعنى التبع وهو الأسبق ، يعني أن الإنسان بعينه ، وزنه مقدمة الرجل ، والقصر يعني أيها تقدم الإنسان للعبادة ، وبه مقدمة السبيح - لا كما ظاهراً أن تقدمه على القدم ، أو من قدم بمعنى التقى ، قال تعالى (لا تَقْدِمُوا عَلَى الْكَلِمَاتِ الْكُبْرَى) - ، ومقدمة على - تارة تكون من الفصاحة أيها على معنى من ، وهذه مقدمة السبيح ، وبمعنى الرجل ، ومقدمة امرأة تأتي هي أحد الزوجين ، وتارة تكون خاطئة من كالمقدمة ، والإضافة هي على معنى العلم ، وأما قول المختلف : (ومقدمة) فإن أراد أيها بمعنى الكتاب فهو جزء منه ، وإن أراد أيها مقدمة العلوم فهي درجة إليها ، ويأجل أنه سيذكر هذه العلوم مفصلة ، ويصور أن يكون جزءاً لكل من الثلاثة ، فذلك قسمها عليه ، فالترجيح أيها جزء على التفسيرين ، ذلك قول الخطيب : (أيها درجة)

المصاحفة: يوصف بها القرآن^{١٢١}، والقلام، ولتكنم

ما يوصف بالمصاحفة:

عن: (المصاحفة يوصف بها القرآن).

(عمر): اعلم أن المصاحفة هي صفة اسم الذي تؤخذ منه الرقعة، ومنه المصحح،

وهو هذا القرآن، ويصح إذا أخذت منه الرقعة، قال الشاعر

وَلَمَّا خَسَفَتِ الرُّقُوسُ كَلِمَتَهُ أَصْبَحَ

كأن قال الجوهري، وهي الاستطاعة نظر، فإن كلامه يقتضي أن مصاحفة القرآن أخذ

الرقعة منه وأنه إنما يسمى مصاحفاً عند ذلك، ويصح يدل على أنه مصحح قبل نزول الرقعة،

بل الظاهر أن بقا الرقعة شرط حتى لا يسمى مصاحفاً بعد انطباعه، لأنه ليس حينئذ تحت

الرقعة إلا أن يدل أراد بقوله أحداث، منه الزمرد أنه استعملت عليه بعد أن كانت مثقالاً

في أمركه لكن يصح حارة من سجد هذه قبل إذا تعبدت هذه الرقعة، وهؤلاء الزاهب،

وقد قال إذا جرى من الرقعة فأصبح القرآن إذا كان فيه خطأ، وأصبح المصحف إذا خسر

من القصة، وأصبح الرجز حادثة القصة، وأصبح تكلم بالقصة، وقيل: بالمعنى قال

الزاهب، ولأول أصح، وإلى المصحح الذي يفتح ويغلق النظر أصبح، كما قال ابن خلد

في المصحف، وإلى التزليل (أو أمي ضرور) هو أصبح بفتح السين^{١٢٢} وهو دليل على أنه من

القائم، وأصبح المصحح إذا طبع، وأصبح المصحف من حد المصحف بالمعنى المصادق على أهم من

فيها غير أنهم والمصنف يدل من حد المصحف بالمعنى المصادق على أهم من

المصاحفة القرآن والقلام ولتكنم، وأمر المصاحفة لقرء عن مصاحفة القلام يرسم، وقد قلناه

لذلك المعطوف من كتاب من المصاحفة.

وجب أن الكلية الشريعة هناك، أنها موهبة، وهو ذلك أن يعبر عن القصة داخل موهبة، لا كما قيل

الافخوذ حيث نظروا إلى القصة نظرية موهبة من موهبة، أي وهو هو، ما سئل وإلى حيث لزم

من طريقة المصاحفة

(١) اعلم ذلك من المؤلف، ومصدره.

لَمْ يَطْلُقْ لَمَسَكَةُ تَكْنِيهِ

وهو كلمة تسمى من سائر العرب بمسح، ومسح، هنا أصبح وأرج العروس وأصبح، هذا مدح في

شرح قوله الجلال

وارج ميرة القصور

والهلافة: يوصف بها الأخيران فقط

وقوله (والفرد) إما يعني به المصنف بالكتابة وحده، كما يقتضيه ما فسره به المصنف في الفرد، إما ذلك المخرج منه محو، أي أنه قد كان أم لم يكن، وذلك يوصف بالمصنف لا بمعدله، أو يعني ما يوضح لبعض ولا جزء من ذلك كله، فيخرج عنه أيضاً.

الثاني أو يعني به يكثر جملة المخرج عنه جملة الوصول بها، كقولك رأيت القوي ضرباً فإني لمست بكلام فلا تدخل حيثما هي الفرد، ولا هي الكلام، وكذا كل واحد من جملتي المشرط، وجوابه وهذا الأخير لا يخرج من الفرد ولم تدخل في الكلام، لأنها ليست بكلام على أنه يخرج مصاحفها؟ ولو كان الفرد والركبة لكثرة أحسن وقوله (والكلام) سيأتي به عليه من شاء، ثم تعني ما يوصف بالهلافة:

ص (والهلافة يوصف بها الأخيران فقط).

(قوله) أعلم أن الهلافة هي جهة من التوابع يقع بالعلم إلا انتهى، ولا يوصف بها الكلمة إلا يوصف بها الكلام والتقليد وسائر ما على ذلك إلى شاء أن يقال ويضم المصاحفة، لأنه أكثر مجازاً بين الهلافة، ويكون المصاحفة كالشرط للهلافة على ما ستره، وقال بعض المفسرين: لكونها أهم من الصلاة، وليس بجهد له سواها، وقال الخطيب المخرج: فلا يقال: كلمة يهلافة على ما يوصف بالهلافة يوصف بالمصاحفة من غير اعتناء، وهذا مصعب الأسطوخ الذي ذكره من الأئمة، وإليه التوافق ومنهم يقول: المصاحفة والهلافة مترادفان على ما ذكره فصيح بلخ أيضاً.

قلت قوله: كل ما يوصف بالهلافة، يوصف بالمصاحفة صحيح؛ لأن شرط التوابع أن يكون مصحفاً كما سيأتي، وقوله (والفرد) يقول مترادفان هو ما صرح به الجمهور، حيث قال: الهلافة المصاحفة والظاهر أنه يقصد بذلك أن الهلافة تكون في الكلمة، كما تكون في الكلام وذلك لا يوجب لزوماً، من يوجب أن كل معنى صالح للمصاحفة صالح للهلافة، وإن اختلف معناه، وقد صرح جماعة بأن بين الهلافة والمصاحفة تقييداً وأن كل ما صالح لإحصاءه من كلام ومكالم وكلمة، صالح للأخرى، وقوله بعد ذلك: وعلى هذا كل فصيح بلخ أيضاً، أي سواء كان كلمة أم كلاماً أم مكالم، ثم قال: يعطيه الهلافة لا توجد في الكلمة، فكذلك يخص من المصاحفة فيها ليست المصاحفة عليها، لتقدم العلم على العلم، لأن العلم عام مع شيء آخر.

المصاحبة في القرد: خلوة من تقار العروق، والغريبة، ومخالفة القياس:

قلت: فيه نظر، وليس بين مخالفي المصاحبة ومخالفي عموم ومخصوص، بل هنا كل واحد، والمخالفة كل شر أي جزء مغربة، والمصاحبة جزء غير معمول كما سطره، ومغربة المخصص التي تستلحق قرينة من هذا القول. وذلك لأن الأثر المرافقة ضمنية للألفاظ والمخالف فهي الحس من المصاحبة كالألفاظ مع الحيوان، وذلك لتوابع. كل كلام يبلغ فصيح، وليس كل كلام فصيح بلغة

قلت: هذا الكلام أي ظاهر القياس، وجست المصاحبة أهم من المخالفة ولا ينسب بل المصاحبة جزء المبالغة، وإن هو سوى التركيب تركبها غير خطي أخص، والغرض أهم، ويجعل المصاحبة عامة والمبالغة خاصة. لا تنافيها على الأمر، ثم غير من ذلك بالعام والمخاص. وإنما هو كل واحد، وليس ذلك اصطلاح القرد، ثم دخول المصاحبة في الكلام سري، ما فيه. وقال حازم في منهاج بلغة المصاحبة أخص من المبالغة.

(تكملة): بما يوصف به الكثير والكثير أي التروية، وأصلها المصير، وإن ذكرها القدر أي يكثر في الاستعمال مع المصاحبة والمبالغة وهذا ما يقرب من حد المبالغة

المصاحبة في القرد:

من: (المصاحبة في القرد خلوة من تقار العروق، والغريبة، ومخالفة القياس).

(نشر): كان الأحسن إجمالاً لغة لمخصوص، لغة استعماله في الاستدلال من القرد بعد التكون فيه، وليس القرد هنا كذا، ولقد عيب على من حد المبدأ بأنه القرد من الموصف القليلة غير الزائدة، على مبدأ لم يكن له محل وجرد، بله، وكذلك التوليد ما يرى من عامل لغوي، لم يرد عليه أن المخصوص من هذا الأمر عبارة عن حدية فهو تعريف بالأمر الحدية وإنما يكون التعريف بالمحدية، أو المخصوص الوجودية فكان ينبغي أن يقول: المصاحبة كلام الخريف، وكذا الاستدلال بموجبة القياس إلا أن هذا عدم صفات فلازم فيه دور وإزاء بالاستدلال استعمال العرب، والتوابع: القياس التعريف.

(تكملة): اعلم أن مقصود المؤلف خلوة من قرد من كل واحد من الثلاثة

المذكورة، أي من مجموعها، وإبراره لا يدل على ذلك فذلك إذا لمست خلاصتها من

1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 2679, 26

المؤلف: **أحمد محمد عبد الحليم**

زيد ويحمر ويكر كذا معناه أنك خلصت من مجموع الحركات، وأنت صادق بعلومك من
أحدهم بخلاف قوله: خلصت من زيد، ومن عمرو ومن بكر، فإن تكرار حرف الجوز مائة
مرارة بذلك، كما أن قوله: حريت زيد، ويحمر يفتني مرياً واحد، ويولد ويحمر
يقتني مريون، وأنت جاحل بما هي مادة الحروف، لأنها هي مدخل التثنية قبل القسمة:
أن لا يكون متصلاً على الألف الحركات، وأنت لم تفتد التفتيح ما لم يفتن على
الحركة لا يقتني زول كل منها متماثل، ولغير ما يقتضيه تكرار حرف التمر في مريه
زيد ويحمر فيما سبق من تكرار الحرف ما يقتضيه تكرار الحرف هذا، من تعدد القول
بأن جرس الحروف يزداد

1. 2. 3.

6. 2000

(عبر:) قسم في الإفراج العذر أي ما شئت الكلمة بمعنى متعلقاً إلى الفكر، وهو
الطرح بها، كما يرى أن أنارياً مثل من لفت، قال: تركب ترعى المصطح وزاد
من الخلق أنه قال: سمع كلمة شدة وهي: المصطح ما دائرة أليها ملكه الطعاجي
والله والعين لا تراه وأحد عنهما بألف مع الآخر من غير فصل، ولط من تلك قواعد
مع فتح إذ طه والظاهر أنه المصطح، وهو ليد، قال الصفاي في العبد ابن غود
المصطح قال غود غريب من العبد، وقال ابن شعيل المصطح شعراء، وقال أبو
القاسم: هي كلمة تعزاً لا أصل لها، وقال ابن سيده المصطح: غريب من العبد
حكاه أبو زيد، وأبو بلند، وقال عبد العبد ليداني في قواعد الهلالية، ولط
الزهر المصطح، وأبو: إنما هو المصطح .

وقال الصنفي في كتابه المعجم الصحاح على ما نقل عنه إنه المعجم يضم العيون
التي يكون منها قولهم: فلان فلان. وسنة ثلاثمائة وأربعين أن يكون هذا الاسم في
لغة العرب. وقال القاموس: هي شجرة يشاقق بها ويؤلفها. وقال ابن الأثير: **القاموس**
الذي هو المختار من لغات العرب من حيث المعاني والمصطلحات. قال القاموس:

40. هر وقت که فکر میکنی دوستت را از دست میدی، به او بفهمان که دوست تو هستی.

والتي هي: قالوا: التذافر يكون إما متبادس بحروف جدا، أو متطابقين، فإنها كالتطابق، وأنشئ في التبادس، وقلة الخطأ من الجدل بين أحمدا، برأي أنه لا تذافر في القرب وإن القرب - وشهد له أن له ألفاظا متكررة حسنة، لكلمة التذافر والتذافر والتذافر، وفيها عدة من مع إذا أسرج، يورد على من جعل القرب والتبادس متطابقين التذافر، أن نحو التبادس مع القرب حروفا، وقد يوجد أحمدا ولا تذافر مثلا: وتطابق (التبادس)، فإن أحمدا من التثنية وأحمدا من التثنية، وهو حسنة، وأو غير متطابقة مع أن التوا بعيدا من التبادس، وكذلك أحمدا متبادس، وكذلك أحمدا ولا تذافر، والتبادس في التبادس من ذلك أن المدعى إنما هو العبة - كما هو شأن المتبادس - لا التزويد، وشبهه استود تطابق الحروف والتبادس، في تحصيل التذافر استود التثنية التبادس، هذا في لغة الوفاة والتثنية التثنية هذا في لغة التبادس، في كون كل من التثنية والتثنية لا يتطابق مع الآخر فلا يتطابق، شيئا متطابق، وكما يقال المتبادس في التبادس، ولا المتبادس، لكنه متبادس، وعينه بئر التبادس، أي الحروف المتبادس والتثنية، فالتبادس أحمدا حتى جسد متبادس متبادس الحروف من صفات التبادس، وقلة بين التبادس في لغة التبادس من علماء البدر، وقال المتطابقين: إنه شرط لمتبادس ورد عليه في التبادس التبادس، وقد نظم المتبادس قبل التبادس بالتبادس، وهو عيب، لأنه لم يجعل التبادس التبادس متطابق، بل نفس التبادس، وذلك حركه لكل متبادس، ثم قالوا: إن كلام العرب ثلاثة أقسام، أحدها ما تتركب من الحروف المتبادس، وبهذه تصيغ الحروف نفسه، وأما التركب من الحروف المتبادس فهو بين نفس وقيل جدا، وإنما كان أقل من المتطابقين، وإن كان التبادس ما في متطابقين بزيادة، لأن التثنية يتطابق بالمتبادس، قال ابن عيني في آخر من المتبادس: التبادس ثلاثة أقسام، أحدها: ما في الحروف المتبادس، وهو الأحمدا، الثاني: تصيغ الحروف نفسه، وهو يلي الأول في الحسن، والثالث: الحروف المتبادس، فإنها رافض وإذا لم يتطابق، ولذلك لما أرادوا أن يسموا اسماء من معهم، كرموا ذلك فإبدوا الحروف حدين، فقالوا: محمدا، فإبدوا ذلك أسهل من التبادس المتطابقين، ثم قال: والتثنية، وحصل الحروف المتبادس والمتطابقين بالتبادس الحروف أولى منها بأمره.

أي: كاشف السريجي في البقا والاسق، أو كاشف في البريق واللمعان...

وقوله: أي كاشف السريجي في البقا والاسق، أو كاشف في البريق واللمعان
إلى أنه لم يعلم من أراد بقوله. سرج حتى اختلف في تفسيره قليل من قولهم
المسوق سريجي، أو مشوية إلى حين يقال له سرج، يريد أنه في الاسق والبقا
كاشف السريجي. فلهذا ابن مريد. غير أنه يوم أن قيل في ذلك، وإنما هو في
مؤات يدلل لهم البقا، وقيل من السرج يريد في البريق، من قولهم: سرج الله وجهه
أو حسنة قاله ابن مريد. فإن قيل: لا يصح أنه كاشف في البريق، لأن اسم البقا
لا مشتق منه أسماء افعال أو موصوف، ثم قيل: ليس فيه أداة تشبيه قلت: أما
جملة تشبيهه من غير أداة التشبيه، فإيراد التشبيه في المعنى، أو تشبيه موصوف بالأداة،
كما يوارد مثلاً من جملة في قوله
فأشهرت نورا من نورهم، وسكت
وزنه ونقصه على القليل والغير^{١٢١}

إلا أن النصف لا يرد فيصح أنه الموصوف الأول، فلهذا أطلق السرج، وهو النصف
على الرمن لشبهته له. ولا مانع من صحة النصف السريجي سرجاً من السرج،
وهو تشبيه بحيث صار بنية السراج فلهذا كاشف في البريق، فصار معنى ألا
تري إلى قوله في الإيضاح وهذا يارب من قولهم: سرج وجهه، وسرج الله وجهه ولهذا
قاله ظفر، لأن التشبيه ثابت من غير أداة السراج، إلا أن يقال: إنه يارب منه من
حيث المعنى وبجارية المحكم أي كاشف السراج. وقولهم: سرج الله وجهه

ومرس وإشباع لهم مع فتح عين وكسوفه مثلهما ابن مريد، وقال الجمهور: إنه
يكسر لهم وهو وهم. وأعلم أن السكتي ذكر الرمن في باب السجان، وذكر ما لا يوافق
عليه، وسكتي في موضع آخر أنه لم ي. وأعلم أن النصف غير التورية في الإيضاح
بما ذكره وفيه ظفر، لأن هذا تورية بمعنى لا تورية كلمة، وفسرها أيضاً بكون الكلمة
لا يعرف معنى إلا بالتحدث في كتاب لغة لمصنوع، وهذا الترخ من التورية أطلق
من التورية قبله، فكأن ينهض النصف أن يذكره ليمسك به على أنه منه، كما
فعل في السكتي، وقد مثل في الإيضاح هذا بما روي عن عيسى بن عمرو السعدي

١٢١: قيل من السيف المؤتد السكتي في باب السجان من ١٢١، وفيه فتح وهو سكتي في
لؤلؤة، وفتح قوله سكتي، ١٢١، وأصبح من ١٢١، ١٢١.

والخاتمة^{٢٢} دعواً لمن يرجع:

الْحَقِيقَةُ فِي الْفِكْرِ الْأَجَلِ^{٢٣}

إنه يستلزم من عبار، فاجتمع الناس عليه، فذل ما لكم تكاليف على تكاليفكم على أي جلة اهرتكموا على، فإن تكاليفكم يعني اجتماعهم، واهتموا بمعنى التفرغ لا مكانه يطلع عليه من غير بحث فيه. والبيان بجملته، أي يفرق بين ذلك مختلف الإختلاف من أي حقيقة عند قوله تعالى ﴿عَلَىٰ إِيَّاكُمْ فُتُوحُ الْغُيُوبِ﴾ وكذلك حكمته عند الخلق، وقال: إن هذا التركيب المبرهنة عن الحقيقة أمرين: فعله، التكاليف على التكاليف، وذلك بعيداً للشرح، والفرابة على القول، يعني يفرق بينه وبين التكاليف، التكاليف الصروف، وذلك الصروف، اهرتكموا مأخوذ من حروف التفرقة مع زيادة العين، ووجه النظر، لأن العين ليست من حروف الزيادة، ووجه الصوفية مثلاً من قولها الأصابع حركت على هذا المثال، وعلى الأب، الصلوة، وعلى ابن الهيثم، هي كتاب العيني عنه من أي عبادة، وذلك ما لكم تكاليف ثم قال: فقال الناس تكلم بالصوفية فمصرفاً حله إلى أن استقامت، وأمر أن لا يدعو على الجبل، وقد اشتهر على الصنف في عصر الصوفية بما ذكر. إنما المرأة آلة الاستعداد كما يقتضيه كلام القاص وعرف، وتكون الكلمة كلمة نوع آخر ما يخلو بالصناعة والوصف هذا باسم الحقيقة لكن حسناً وقوله: (والخاتمة دعواً لمن يرجع إلى العمل الأجل)

بما هو في قول أبي القاسم

الحقِيقَةُ فِي الْفِكْرِ الْأَجَلِ^{٢٤} أَفْطَسِي، فَسَمَ يَخْلُ دَوْلَمَ يَهْطَلِي^{٢٥}

لأن قولهم الصروف الأجل لا يحتاج لمن، وانحرار الثاني وذلك بموجب الإلهام وأما أن ذلك كلمة صماء وأخذ سمويه:

[٢٢] من أن تكون الكلمة على خلاف قول الصوف

[٢٣] حقيقة التي التكم التكمير، وهذا "أما عليه" ليس رأه "قال" وأخذت فيه كلمة (الأجل) لأن الواقع

قولهم الصروف هو (الأجل) وهذا الكلام

[٢٤] سورة مبدأ ٢٣

[٢٥] قوله الذي التكم على طريقة العرب "أما" ومن العرب يقال: وجع القويض "هؤلاء" وقالوا:

وهو: (والخاتمة من ٢٣)

هَذَا أَصْلُهَا لَمَّا جُزِّعَتْ بِذَلِكَ خُشْيُ الْإِسْرِ أَنْفُسُهُمْ وَأَقْرَبُ ذَلِكَ

والله يرد على الصنف بـ مخالف القدر، ويكرر استعماله فيرد في القرآن، فإنه أصبح مثل الاستعود قال الخطيب: أما إذا كانت مختلفة الاستعمال فيقول فلا يخرج عن كونه متصفا، كما في سر يرد أو قياس سرور أن يجمع على أمة والمكان، مثل أرغفة ورفاق، قلت إن على بالقياس يرد الجمع فذلك شرط، ويجوز الاستعمال الموزن لا القسامة، وإن على دلتا يصور تصبها وإن كان متعلقا للقياس فلا دليل في سر على القسامة إلا يورده في القرآن فينبغي حينئذ أن يقال: إن متعلق القياس إنما يتعلق بالقسامة حيث لم يقع في القرآن التكرار، ويقال أن يكون حينئذ لا يسلم أن متعلق القياس يتعلق بالقسامة، ويمنع هذا دليل بقرينة ما يرد منه في القرآن، بل متعلق القياس مع لغة الاستعمال بمعناها هو الحق، وإن أراد الخطيب أن سر مخالف القدر، عدم الإلتزام بنفس صحيح، فإنه ليس القياس الإلتزام وليس كل مثقوب يقدم المستند في الآخر ثم علم أن بـ دليل المستند شعره يقضي بأن كل ضرورة لربكها ظاهر وقد أخرج الكلمة عن قصيدة قال حازم في التهانج: الفرائر الصالحة عليها المستقيم وطوره، وهو بـ لا يجوز أن منه إلتزام كصريف ما لا يصرف والله المستوفى من القدر في البصر، كالأسماء العددية، وأنت ما استوفيته النفس التوبن أصل من وبـ لا يتلحق كسر الجمع العدد، وقد أجمع القصور، ويستقيم منه ما أدى إلى القياس جمع بجمع مثل رد مدغم بر مقامهم، أو رد مقامهم إلى مقامهم، فإنه يؤدى إلى القياس مدغم بمقامهم، وأنت غير الفرائر العددية كـ ليس أصلا في كلامهم للقرية.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(١) أحياء من المستند، وهو القدر، بين لم صاحب المعجمين ١٦٠-١٦١، ٢٠٤، وشيخ الهادي

سيرة الأئمة، والكتاب ٢٦٦، ٢٦٨، ٢٦٩، وأسد القريب يقتل، وشارح

(٢) أحياء على القدر في الاستعمال ٢٦٦، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٢، ١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٦، ١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٥٤٩، ١٥٥٠، ١٥٥١، ١٥٥٢، ١٥٥٣، ١٥٥٤، ١٥٥٥، ١٥٥٦، ١٥٥٧، ١٥٥٨، ١٥٥٩، ١٥٦٠، ١٥٦١، ١٥٦٢، ١٥٦٣، ١٥٦٤، ١٥٦٥، ١٥٦٦، ١٥٦٧، ١

أي شخص، أو الزيادة اللازمة لا يقل عن النظام، كقولهم: أريد أن أكون على ما يرام.

1000

[illegible]

المجلس

قيل: ^(٢٠) ومن الكراهة في الجمع: نحو [من القريب]:
 تَرِيْسَمُ الْهَرَشِي شَرِيْفُ الْغَنِي ^(٢١)

(قوله: قيل: ومن الكراهة في الجمع: نحو تريم الهريش شريف الغني:

يخبر إلى قول الشاعر:

تَسْلُوكُ الْأَنْسَامِ أَصْرُ الْقَسْبِ تَرِيْسَمُ الْهَرَشِي شَرِيْفُ الْغَنِي ^(٢٢)

في الجمع بين الهريش، والرد، وبه، سكر، وربما مع الجمع كلمة، وأما أنها
 لها يخرأ من سماع الصوت المتكرر، وهذا خطأ مدح بعض اللغاة.

(قوله: وأما الذي يريد أن الكراهة من جهة الصوت لا تكون لها بالقصاحة، لأن
 الجمع قد يستلزم خبر الجمع مفسر بصوت، وبالمعنى، فإن كان كراهة الهريش
 لاستكرابه، فقد دخل فيها سبيل إلى المعنى، على ما يراه من أن الكراهة في
 الجمع واحدة في اللفظ، ويحتمل أن تكون واحدة في التشديد، القيد على تركيب بعض
 اللفظ مع تكون الكراهة في الجمع واحدة إلى نفس اللفظ، قلت: هذا القسم
 الذي مره، لا يوجد إلا في الكلام، من قوله: جمع من تركيب الكلمة إنما تكون
 لتدفع عيوبها، وقد تقدم للاختلاف عنه، وهو إنما يكلم الآن في قصصه القرد على أن
 لفظ الكراهة في لفظ الهريش، والله ما عرف كراهة لفظ الهريش، والله يتألف
 القصر، ويتألف المروء، ويكونا عروية.

(كلمة: قد ذكر العلماء أخباراً، بعضها يمكن أن يقال: إن القوم من شرط
 القصاحة القرد، وبعضها لا يمكن ادعاء ذلك فيه، ليرى في القرآن الكريم، وما كانه
 القرواني في شروح التفسير من أن الكلمة غير القصاحة، قد وقع في القرآن الكريم مرة
 قدم، وكذلك ما وقع في كلام الخليل في سورة الأنعام وفي كلام ابن عسقلان ما يوهم
 ذلك، منها أن تكون متوسطة بين لفظ الحروف، والقرآن، والمتوسطة ثلاثة أحرف، فإن
 كانت الكلمة على أحرف واحد، مثل: الله، سهل أمر في التوصل إليها، وإلى

(٢٠) أي في القصاحة لغير ظهور ما سبق ذكره، وأما من الكراهة في الجمع:

(٢١) البيت لشاعر، وهو من جمع سيد المرأة: هريش، سكر.

(٢٢) البيت من نظريات وهو القصيد في سورة المدح، لا من كلمة، معناه: وأمر من هو العمل

(١١١) - والجمع من:

القاعل لا يكون إلا بمعنى القاص، والفاعل قوي، وصحيح يكون بمعنى الفاعل والقاعل، فهو ناشئ من قوي وضعيف، وهـ يختص بالقوي أبلغ مما دار بين قوي وضعيف، ولأن قاص أكمل لشعوره المتحدى والقاصر يورده شوطي بأن المتأصلة إنما تكون بين القاصين وسامة واحدة، لا بين الأقويين، ثم قد ير، على هذا المعنى ليس بها

لأن وهـ التصغير فخص به معنى وضعفه مبدئياً، يربطه انجواب عنه بأنه إنما يكثر المعنى بزيادة حرف لا فعلي، إذ المعروف أراد تعمي، فإنه لا يتجاوز معناه، كذا أن حرف الضارعة لا يزيد المعنى على يضرب على ضرب من يجر الزمان منه، أو يقال، إن وهـ التصغير زائدة فعلي، لأن معنوه الاسم قبل التصغير معنًى التحليلة، وهذه التحليلة بهذه المتفرقة، أو التعقيب، وهو ذلك من أسباب التصغير ويعد أن تكون، ذلك معناه وأثبت هذا الذين من القاصين، قد سبقت به في كتابه طريق الصلحة، فقال: التصغير وإن دل على الاحتفال بالخصيصة لا محالة زيادة على الفعل أ هـ ولكن فيه نظراً

سبقت

وصحبه جوامع أن مات ميتة بالاسكان، وإن قارب الموت مائتة، وإن كثر ماقت يطلق أ هـ على من ماته، من قبل إتيانها لمعينين مختلفين، معجوبة أن المعنى الذي في قارب الموت بعينه موجود في الميت تحليلة بزيادة عليه.

ومنها أن جميع اللفظ كلها حروفاً فعل وفاعل، وهذا أكثر حروف من أفعال من جميع الكلمة مثل فعل وفعل وفعي من فاعل، جميع الكلمة لا يتجاوز خمسة أحرف، وكذلك أفعال وأفعلة وهذا جميعاً فعل، وجميع الصلاة كلها كلمة، وألفها خمسة أحرف. فلهذا نجد في كثير من المواد جميع ألفا حروف أكثر من نظيره من تلك المادة، وهو جميع أكثر.

ومنها أن اسم الفاعل من الثلاثي على أربعة وفـ عـ لـ، فإن أريد التاكيد، صالح أنه أن تحوله إلى مائة، وهو فعير أو فلي وهو فليل، وهـ يجاب عن قيل بأنه لم يجر أن المتأصلة مطروحة منسجمة، ولا ذلك، لأن عدم زيادة المعروف يدل على عدم زيادة المعنى، ويجاب عن نفس بأنه جعل فيه متطابق، وهو أنه على وزن أفعال المتطابق، فكان أبلغ من جهة أخرى، والنجواب السابق "بعض" فإن فاعل لم تزد حروفه على نفس، حتى يلزم أن يكون أبلغ بل فعل بخصت حروفه من فاعل، فإن فاعلة هو

الأسهل، والدعوى أن النطق إنما حول إلى أكثر حروفه منه كمن لم يبلغ. وأما إذا حول إلى أنشعب فلا يلزم أن يتكلم بعنى. بل قد يقرن بها بعضه أبلغ. ونقل الزمخشري هذه القصة بعد أن قال: قيل: رحمن القلب والأطراف. ورحيم الدنيا قال ابن كثير: حاصله أن الرحمة المستقلة من رحمتهم، أهم من الرحمة المستقلة من رحيمهم. والحكمة المستوعبة على تصور الحياة أولى كما أن حكمة أم من حروب، وحروب أبلغ منه بخصوصه. واستحسنه صاحب الإتقان، قلت: فيه نظر من وجه:

الأول: أنها بناء على أن مراد الزمخشري برحمن الدنيا والأطراف أنه يراد به = هو أهم من كل شيء، وهو منزه ليجوز أن يراد أن الرحمن، يراد به مجموع الرحمتين، فيكون منزه الرحيم على منزه الرحمن، ولا يكونان أهم وأخص. بل كل وجه، فهم ما قاله حيث.

الثاني: أن قوله، والحكمة المستوعبة على تصور الحياة أولى فيه نظر لأنها تكون مستقلة عن الأخص أكثر من الأهم، لأن أبلغ من الأهم وزيادة ولكن الزمخشري لا يعنى بزيادة المعنى هنا ذلك، بل القصة هي التي هي غير التمام معني إليه ذلك، ولا منافاة بين كون الأخص أزيد تعنى، والأهم أبلغ منه في حكمة على أصل المعنى، فإن معنى الإنسان أكثر من معنى الحيوان. ولما كان ملاكة الحيوان على معناه، أبلغ من ملاكة الإنسان على الحيوان، لأن الأولى بالثبات، والثانية بالتغير. وإذا صح لنا هذا في ذلك فنتكلم في مقصودنا، وهو أهم وأخص من دابة واحدة.

الثالث: أن حروبا وحاربا ليس أحدهما عند التحقيق أهم من الآخر، لأن حروبا لا يتميز عنه بوصف ذاتي، بل حروب حاربا من لدن حروب كثيرة، أو لدن حروب بوصف بالقوة، ولذلك لا يوجب له حيلة الأخص ما ظهر في علم المنطق، وليس هندي في الجواب عن ذلك أنه لا أن هذه حيلات لا يشترط الترادف. فإن قلت: قد انحصر الفرقان على كثير من الرماح وسهامي، فليكن مضمودا، قلت: لم يدعوا أن غير الثلاثي غير الصحيح بل الثلاثي أصبح، ومع هذا فمن شرط ذلك أن تكون كلمتان بمعنى واحد إحصاءا لكلمة والأخرى رومية، ولا يكون ثم مرجع لإحصاء على الأخرى. فيكون المنزه إلى رومية محولا عن الأصح، وأين يوجد هذا في القرآن؟

ومما يجب ضبطه ليشتمع به في هذا الكتاب، أنه ليس لكل معنى كلفان فصيحة وأخرها فريدا لا يكون للمعنى إلا كلمة فصيحة أو غير فصيحة، ويخطر إلى استعاضتها

وبنها. أن تجتنب العسكرة القليلة معاني بعض المعروف كالصحة على النجوم. وأن تجتنب الأساليب العقلية ملوثة. كقولهم: **القل أنتي القل**، ويرد عليه بـ **ووه** في القرآن **قل عدل** **(وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ قَوْمٍ)**، وقد عدل **(فَرَأَوْهُ مُتَكَلِّمًا)** وقد يقال: إن هذا كله يخطر بفصاحة الكلام، لأن الأساليب لم توضع في كلمة واحدة وبها أن لا توضع للأعمال المذمومة، كقول القسي

عقل البهي اسم سة أهد جذو سة ولم استر سة
فهد لرم عبد الحزم الفز السهم ربح ربح ذاك السهم لس

وقال حازم. إن بيت القسي إنما خرج للمر كصاحبه المذمومة التي على عرسيه. ويحتمى أن يذكر هذا في شروط فصاحة الكلام.

ومما أن لا يكون الكلمة عجيبة. إذ لا يجوز الكلمة لها أن غير معنى الواضع كالكلام وأبدا عدل في التثنية **(فَلَمَّا رَأَى بِأَعْيُنِهِ عَلَى الطَّيْرِ)**، **الطائر**، وصحة لفظ الطير. وما رافقه كذا **الطير**، **والطائر** جمع الأرض لم تجمع في القرآن. وصحة المبدأ. وحيث أريد جمده قال **(الْأَرْضِ يَنْشَقُّهَا)**، وقد قسم حازم في القبح الانتحال والمزاولة ليدل ما بلغه الكلمة على النقص.

الأول: ما استعمله العرب دون المحدثين، وكان استعسا. حرب له كثير في الأقطار. وأخرها قبلها حسن الصبح

(١) سورة الفجر ٦

(٢) سورة الأنعام ١٠٠

(٣) أبو عبد الله الطبري، وهو أمير الطبرستان في سنة ٢١٦ هـ، والصحة كانت بعده ٢٢٦ هـ، والصحيح ١٤٦ هـ

تروكته في أمه بعدد مخالفة بعض شيء من ربه إلى تكليفه ليعمل

(٤) سورة القسي ٢٥

(٥) سورة الطاهر ١٢

الثاني: ما استعملته العرب قبله، ولم يحسن تأليفه ولا صيغته فهذا لا يحسن إيراده
الثالث: ما استعملته العرب وخاصة المحدثون دون عائلتهم فهذا حسن جداً لأنه خلت
من حوشية العرب واستحال العدة.

الرابع: ما كثر في كلام العرب وخاصة المحدثين وعائلتهم ولم يكثر في أسرة العلماء
فلا يلزم به.

الخامس: ما كان كذلك، ولكنه كثر في أسرة العلماء، وكان ذلك الشيء اسم استعملت
به الخاصة من هذا، فهذا يلزم استعماله أيضاً.

السادس: أن يكون ذلك الاسم كثيراً عند العامة والعلماء، وليس له اسم آخر، ونجست
العامية أخرج فكره من الخاصة، ولم يكن من التثنية التي هي أصيب بأهل العلم
فهذا لا يلزم. وليس بعد هذا، مثل الفرس والرأس واليمين

السابع: أن يكون كما ذكرناه إلا أن حاجة عامة له أكثر، فهو كثر استعماله بينهم.
كالصالح، فهذا جيد.

الثامن: أن تكون الكلمة كثيرة الاستعمال عند العرب والمحدثين يعني، وقد استعملها
بعض العرب دائماً بمعنى آخر، ويجب أن يستحب هذا أيضاً.

التاسع: أن يكون العرب ولغة استعمالها دون الخاصة، وكان استعمال العام لها من غير
تعين، فاستعملوها على ما قصت به. حرب ليس بذلك، وعلى التفسير فيجيب بذلك
أهـ. ثم اعلم أن لا يحد في الألفاظ وما يدل عليه ليس وصفاً دائماً، ولا مرغبا
لذلك، بل لا حيلة من الواجب الفصاحة والاستعمال هي زمان دون زمان، وصحيح
دون صحيح، ومن أسباب الضاعفة أيضاً أن لا تكون مشتركة بين
مطين. أضاعنا مكرهه كقولك: فليت هذا منزهة، إلا بقرينة، كقولك: تصال.
﴿فَقَالُوا أَتُحِبُّونَ قَوْلَ آلِ قُرَيْشٍ﴾^١ وقد أنقول: القرينة لا بد منها لكل إلفاظ كقول
مشرك، فإن لم تكن قرينة، لم يحسن ذلك، لا لفرط الإجماع، وإن وجدت القرينة فهو
فصيح لسريته في القرآن الكريم، وقد يدل: من يعلق بصلاحه الكلام لا الكلمة.

[١] سورة الفرقان: ١٨٢.

وأن تكون الحروف قليلة العدد، وقد يقدّر إن غالب ذلك يرجع إلى التقاطع ليدخل في كلام المتكلم، ويعدل من الإحاطة بالصحة أيضاً أن يجمع بين ثلاث حركات متوالية، وليس بصحيح ضرورة في القرآن، ولو صح فهو من التقاطع، وأيضاً فهو في الكلمة الواحدة أن تكمنات فقد يجمع فيها الحركات المتوالية، ويعدل إلى المتالية، قال تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ نُوحًا يَمُرُّ بَوْكِيًّا﴾^(١) ويعدل حارم في الإيجاز من التسليم فراجع الحركات، وحروف أيضاً نحو الكيمياء.

(النتيجة): ليس من شرط الكلمة أن تكون قليلة هذه الأمور الثلاثة، فقد لا عليها الكلمة التي على حرف واحد فلا تقدر عليها، بل الحروف كلها ليس فيها تقاطع حروف.

(النتيجة): قال في الإيجاز ثم عدلوا كون الكلمة صحيحة، أن يكون اتصال العرب قولوا بحرفهم لها كثيراً، أو أكثر من اتصالهم ما يحتاجها قلت. قوله: أو أكثر من اتصالهم ما يحتاجها فيه نظر. (استلزامه أن يراعى الصراحة لا التوفيق، لأنه إذا كان اتصالهم لها أكثر من غيرها، وجعلت لهم الصراحة فلا يكون هو صحيح بعد، لا يقال قوله كثيراً يرفع هذا التوضيح، لأنه إنما يقصد بقوله أن يكون اتصالهم لها كثيراً كون الكلمة ليس لها مرادف، فكثيراً متصلاً، يدل اتصالها أنها إذا كان كثيراً فطوائف طوائف، قد شرط من صحة إحصاءها أكثرية، ولا شك أن رتب الصراحة مطروقة، ولو كان مرادف الكثيراً من كلمة لها مرادف لما قال: أو أكثر، لأن الأكثر كثيراً.

(النتيجة): قال ابن السكيت في كتاب الطريق إلى الصراحة: قد اتفق النحاة من سبيل الأخرى، أو من وزن الأخرى، أو من معنى الاستيفان والمكسب، فحينئذ بعد أن كانت صحيحة، والمكسب عن ذلك طرد بمعنى أسرع قبيحة فإنها جعلت اسماً طويلاً، وهي المرأة المتعبة قل قبيحة، وكذلك ربح يفتح بصيغة الماضي، لأنه لا يستعمل ربح إلا قليلاً، ويحسن لمن أمر أو عهد بمصارف، واللفظ طلب بمعنى المطلق يفتح طرود، ولا يفتح ميموها، كقوله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ نُوحًا يَمُرُّ بَوْكِيًّا﴾^(٢) قال والسبب في ذلك أن اللفظ طروداً لا

(١) سورة البقرة: ٤٠

(٢) سورة آل عمران: ٨٤

ولهذا نكتب:

وهي الكلام مخلوقة من ضعف التأليف، وتماثل الكلمات، والتلفيد مع
لصاحبتها:

المعاصرة: من الأوسط إلى الأدنى إلى الأعلى نحو د ج ح.

العتدى عشر: من الأوسط إلى الأعلى إلى الأوسط نحو د ج ح.

الثاني عشر: من الأوسط إلى الأدنى إلى الأوسط نحو د ج ح.

إن تقرر هذا فاصح أن أحسن هذه ترتيبات والتزجما مستصلا ما انفرد فيه من
الأعلى إلى الأوسط إلى الأسفل، ثم ما انتهى فيه من الأوسط إلى الأدنى فهذا بيان في
الاستصالة، وإن كان القياس يقتضي أن يكون ترجيحها ما انفرد فيه من الأوسط إلى
الأعلى إلى الأدنى، ولكن الصحيح استصلا ما انفرد فيه من الأدنى إلى الأعلى إلى
الأوسط، هذا إما أن ترجع إلى ما سئلته عنه، فإن رجعت فإن كسر الاختلاف من المعروف
الأول إلى الثاني في انحدار من غير طريق، وانفرد الاختلاف من الأعلى إلى الأدنى أو
عكسه كان ترتيبا أخلا، وكثيرا، وإن لم يكن إلا يكون التثاق من الأول في ارتفاع مع
طرفة كان أثقل، وأقل استصلا، وأحسن الترتيب ما انفرد فيه بقاء الانحدار من
لغير طريق بأن ينتقل من الأعلى إلى الأوسط إلى الأدنى، أو من الأوسط إلى الأدنى إلى
الأوسط، ودون هذين ما انفرد فيه بقاء الارتفاع من غير طريق.

وأما ترتيبات والمعاصي عشر سمو ما سئل في الثلاثي، يستحسن ما فوق الثلاثة
بكترة استصلا على حروف المدالة لتجبر طعتها ما فيه من الثقل، وأكثر ما يقع
المعروف الثقل فيه فوق الثلاثي معصوبا ببنوه بحروف خفيفة، وأكثر ما يقع أولا
وأكثر يريد قصد بها التلويح النكتة لم أو غيره.

المصاحبة في الكلام.

من: (وهي الكلام مخلوقة من ضعف التأليف، وتماثل الكلمات، والتلفيد مع
لصاحبتها).

(وهي) أو المصاحبة هي كلام مخلوقة من ذات مع صيغة الكلمات وعليه من
القول ما تقدم فسي تصاحبة المقلبة من كلمات كلامه الخلقوس من المجموع لكلام، وغير

١٧: (أو المقلوبة هي الجمع ما من غير التزجما

والذي تم قوله: تناظر الكلمات فيه نظر، لأن الكلام قد يكون كالمشتق فقط، وعلى ما قوله تناظر الكلمات متافرة كل واحدة للأخرى، لا تناظر أجزاء كلمة واحدة، فإن ذلك من تسامح الكلمة قوله: (فالتعريف نحو غريب الفلانة زيداً) فإن فيه رجوع الضمير إلى المتأخر لفظاً ونية، وقد اختلف في جواب ذلك، فيجيبون على منعه، ويجوز أن يكون المعنى: وإطلاقه، وإين يعني، وإن ذلك مستلزم بقوله

جزءه رأسه على غير أن ما لم جزءه الجسدي المتزايد وقد قلنا^{٢٣}

وأجيب عنه بأن الضمير لضمير جزاء، وإليك قوله

جزاء يلبسها أيا الضحايا من كثير وخشيم جسدي كذا يعزى منكم^{٢٤}

وأجيب عنه بجواب أن يكون الضمير مطلق في هذه الحالة

واعلم أن بعض النحاة والشراح قالوا: إنما كان يسميها: لأن ذلك مشتق من المجهول، ولا يندرج القول بضمها، وكانت غير فصيح مع القول باستعماله، بل أرموا أنه جازم، ولكنه ضعيف، لأن الأكثر على: إتيانها فلا يلزم من دخول يجوز ما ملحه المجهول الاختلاف بضمها، وربما ذهب ذهب إلى يجوز نفي، ولعلنا مع دعاب غيره إلى اعتبار، فيجيبه ذلك، وقد وقع في عدد الجذاهي أن التعريف القاسم يدخل بالضمادة، فإن أراد ما ليس بكلام فيه نظر، لأن الضمادة من صفات القائمة والكلام لها ليس بكلام لا يسمى غير فصيح، إذ لا تناسب الصلة من غير القابل، ولو حللنا وجيزة التلخيص، لأصلها منها جواز ذلك، كما اختاره ابن مالك، وعليه اعتراض تسلي، وهو أن هذا على القدر جواز، وعليه ليس مثلاً مستبعد، لأن هذا

بأن هو أن يكون ذلك، فقام على ذلك كالأمر بغيره من تسمية، لا أنصار بل أن يكون القدر

(٢٢) البيت من المجلد، وهو شبيه البيت في سورة النمل: والخصايب (٢٢) ولا سيما في الإتيان من حيثها ط مؤسسا القدر

(٢٣) البيت من البيت وهو المصداق من البيت في النمل: وخرقة الأب (٢٢) ولا سيما في تفسير القدر من ذلك، وشكرنا القدر من ذلك، وخرقة الأب (٢٢)، ونرجع قوله الجسدي (٢٢)

والله اعلم بالصواب

تبرکات و تحفہ

ليس سطحاً في الكلام فإن الكلام هنا هو الفعل وفاعله المفعول، إما به، هنا من إضافة
الفاعل، أو من داخل الفعل بعد تقدم مفعوله، وذلك أمر داخل بين الفاعل وما أنصف
إليه، أو بين المفعول والغير، لا من الكلام، أو قول المصنف في استعمال هذا المصنف
محل بمساحة الكلمة لا الكلام، وما يخص ما لمسه المؤلف به، وبه تبين أن مراده
بالكلام ما زاد على كلمة من الجملة، وما يتعلق أو يتصل به، ثم ذلك المصنف ربما
كان في السر من الضم، لأن ضرورة الشعر كد تجزئ ما ليس بجائز، فله القوي ما هو
ضعيف فعلى القائل أن يحضر ذلك، فربما كان الشيء الضعيف في الشعر غير صحيح في
القول، ولذلك جاز مساحة ضرب لقائه به في الشعر فقط، وأين ما لك المبحر لهذا
في الشعر، لا شئ من يوافق حتى فعله في الشعر أو في قول المصنف في ضرب
لقائه بهذا إنه حصل من الحركة الإعرابية، لا من مساحة الكلمة، وقد تضمن أن مساحة
حركة الإعراب ضرورية أو غيرها، لا يتضح في التسمية، فقد، ذلك بالنسبة إلى مساحة
الكلمة القوية فحصل حركة إعرابية لا يتصل بمساحته، لكنه قد يحل بمساحة مجموع
الكلام الذي فيه تلك الكلمة إذا أوجب تعديده، كما نعت به، وقد لا يتعلق بمساحة
الكلام، إذا لم يتعلق تلك الضرورة بالفعل، كصرف للمصنف، وعكسه فإن الإضافة التي
هي مقصورة من الكلام، لا يتعلق بذلك شيئاً وقد تخلص من ذلك أن ضرورة حركة
الإعراب، لا تدخل بمساحة الكلمة أبداً، وتدخل بمساحة الكلام لقوة من أخرى
(قوله: والشافر لقوله: وأبصر).

وَأَمَّا غَرْبُكُمْ فَمَثَلُ غَرْبِ الْفَرْسِ وَأَمَّا الْغَرْبُ الْغَرْبِيُّ فَغَرْبُ الْقُرْبَانِ

قال في الإصحاح: لأن في قلوبهم (بالضم) كلاً، لا بين السماء واليه من الشاغل، فلهذا
 حرفان متكرران المتكررين، فإن التكرار قد يكون سبب التناقل، وإنك حكمت على الكتابات
 التي تكررت فيها الحروف، فلهذا بالثاني قد قدم، ثم حيا فانه من قبل والضمح انكر،
 لأن ضمح السماء واليه، فصح، ليرود في حرف ذل، ثم تعذر (لَوْ كُنَّا نَعْلَمُ فَصِيحَةً)¹⁷
 وإنما جاء الثاني من التكرار لضمحه، وسبب في التكرار والتضريح من كلام حرام في
 الكلام بأن ما أتت به من الله ليس له من خلق الله هو من التكرار في (الضمح)، وفي
 ذلك وفي جرم الطاهر في سر الضمحة، وأقول إنها معنى التكرار من تضريح السماء
 واليه، بعد الضمحة، وليس لك في الآية شيء، وأقول التكرار من الله واليه والهمزة
 وعرض أيضاً بأن الكلام إنما هو في كلام الكتاب، وهذا من ادخل الحروف، فلهذا ليس
 كذلك بل التناقل على هذا التصور بين الضمحة أو الله كلمة واحدة ثم يرد على التكرار
 في هذا وفي الذي قبله أن الضمحة هي في الكلام بل فيه مع ضمحاته إلا أن يرد
 بالكلام جزء الإسناد، وما يتعلق به من الله شيء، والله سبحانه في الإصحاح، وذكر الضمحة
 إنما من لك لا حجة أدركها، به في داخله في كلام التكرار.

والضام بيت ليس ضم التكرار معناه والضام، غير أن فيه كلاً، وهو الإصحاح في
 الفصح (يعني) وفي اليوم (٢٢)، والضمح في الضمح، (٢٢) والله علي ما تعلق أو
 رجع وجوده، (يعني) لا شك على ذلك، غير أن الضمح إنما هو، معتمداً لمرج
 فضل بعداً، ولما أراد أن يشرح معناه بأن يقول: وعلني ما تعلق وكان أولى لوضوح لأول
 لفظة (يعني) وعدم التكرار، لا تعلق من سبب لواقع اليوم إلى نفسه، وقد اعترض بأن
 الفصح لا يلازم اليوم بل التكرار، فلهذا الإصحاح يتكلم أعني، لأنه يعلق الضم من باب أولى
 حتى أنه يرد داخله كلمة وجوده يقال: الله يذم، أي عليه على أن الضمح مطلقاً
 في مقابلة الفصح باليوم، قال:

وَمَا يَلْقَى خَيْرًا يُخَفِّدُ النَّاسَ أَثَرًا
 وَإِنْ يَمُوتَ لَا يَحْتَمِ عَلَى الْبَلَى لَا يَمُوتُ¹⁸

[1] سورة ق، ١٠

[2] الضمح من الحروف، وهو التكرار في اليوم من ٢٢، وليس الضمح بالمراد، بل هو الضمح والتكرار.

والضمح الضمحة، الضمحة من (٢٢-٢٣)

زيد، وما مثل إبراهيم المنجوع عن النفس عن يده إلا مثلك، وهو عظام أبو أحمد،
والصغير في (أحمد) التمسك، وهو عظام وهي (أبيون) المنجوع الفضل بين (أبو أحمد) وهو
أبدأ وأبيون وهو خير يعني لأجله، وهما بين أبدأ والطير، وهذا مثله وهي بقوله
وفي الثاني (أ سلكا أبو أحمد) وهما بين (حي) وهو موصوف به (يقرئ) بمأبوم وهو
أجله، وقسم المنطق على المستثنى منه كذلك كان عليه، لا تعقد، فالعقل من
التميز ما لا يكون فيه ما يخالف لأصل من تقديم أو تأخير أو إجمال أو غير ذلك، إلا
بضرورة ظاهرة كذا أو معنى مع تلك، وهذا تيميد أشبهه سبويه في الكتاب، ونسبه إلى
القرآن في المصنف. ومع أنه في غيره، وأنا أيضا نظرت كثيرا من شعره فلم أجده،
والغرض الظاهر بأن التمسك كما في (طرب) مثله (زيد) لأنه يومه عاده على غير
زيد، وقد لا يأتى ذلك، والتمسك قد يكون لا عن ضعف تأليف بينهما عموم
ومخصوص من وجه، وفي البيت أعزب مثله أن سلكا بدل من عن قدم فالتصديق،
وبالقول مثله اسم به، ولا يصح، لأن ما لم يفسد الأخير لم القرآن فيهمي لا يعمل ما يلو
أصلها هذا الأصل مع انضمام الفعل، إلا أن يكون شح اسم غيره كما أنشأها في قوله
فَأَمْسَحُوا قُلُوبَ أَهْلِهَا فَكَفَّتْ عَنْكَ تَعَفُّفُكُمْ إِلَّا هُمْ قُرَيْشٌ، وَلَا فَا يَشْفَعُ نَظَرُ^{١٢١}

وأحسن من ذلك كذا، أن يجعل إضمار في (نفس) ببدأ وخبراً، (أ سلكا في
موصوف، وهي خير من، وهذا التيميد فيه غرض، لأن المبالغة والتكرار لا يجهلان،
ولا يخرعن على ذلك بأحد إلا قلت زيد من عمرو فكتبت بين التيميد به كذا
اجتمعت المبالغة والتكرار في سبائي، وأن إنارة حيث أن القضاء التشبيه ليس
مفسوماً للمنطق، أما قصد الإحيد بالنية والتكرار فلا يجهلان، وأخبر على أن
(حي) ببدأ، (يقرئ) هو الطير، وسيل اسم وصل عن وعدم تضمن إضافة مثله،
والغرض الظاهر (يقرئ) سلة ثانية مثلكا مصلو من نفس بين النية والموصوف، (أ أن
يقال، إن (حي) لا فصل بين أجزاء النية لأسبهة قد فصل بين أصله والموصوف،

(١٢١) التيميد من أحمك وهو القرآن في حياته ١٠٤، وأحمد والمنظر ١٠٤-١٠٥، والثعلبي ١٠٦،
والتمسك ١٠٦، وخزعة كاتب (١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٢، ١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٦، ١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٥٤٩، ١٥٥٠، ١٥٥١، ١٥٥٢، ١٥٥٣، ١٥٥٤، ١٥٥٥، ١٥٥٦، ١٥٥٧، ١٥٥٨، ١٥٥٩، ١٥٦٠، ١٥٦١، ١٥٦٢، ١٥٦٣، ١٥٦٤، ١٥٦٥، ١٥٦٦، ١٥٦٧، ١٥٦٨، ١٥٦٩، ١٥٧٠، ١٥٧١، ١٥٧٢، ١٥٧٣، ١٥٧٤، ١٥٧٥، ١٥٧٦، ١٥٧٧، ١٥٧٨، ١٥٧٩، ١٥٨٠، ١٥٨١، ١٥٨٢، ١٥٨٣، ١٥٨٤، ١٥٨٥، ١٥٨٦، ١٥٨٧، ١٥٨٨، ١٥٨٩، ١٥٩٠، ١٥٩١، ١٥٩٢، ١٥٩٣، ١٥٩٤، ١٥٩٥، ١٥٩٦، ١٥٩٧، ١٥٩٨، ١٥٩٩، ١٦٠٠، ١٦٠١، ١٦٠٢، ١٦٠٣، ١٦٠٤، ١٦٠٥، ١٦٠٦، ١٦٠٧، ١٦٠٨، ١٦٠٩، ١٦١٠، ١٦١١، ١٦١٢، ١٦١٣، ١٦١٤، ١٦١٥، ١٦١٦، ١٦١٧، ١٦١٨، ١٦١٩، ١٦٢٠، ١٦٢١، ١٦٢٢، ١٦٢٣، ١٦٢٤، ١٦٢٥، ١٦٢٦، ١٦٢٧، ١٦٢٨، ١٦٢٩، ١٦٣٠، ١٦٣١، ١٦٣٢، ١٦٣٣، ١٦٣٤، ١٦٣٥، ١٦٣٦، ١٦٣٧، ١٦٣٨، ١٦٣٩، ١٦٤٠، ١٦٤١، ١٦٤٢، ١٦٤٣، ١٦٤٤، ١٦٤٥، ١٦٤٦، ١٦٤٧، ١٦٤٨، ١٦٤٩، ١٦٥٠، ١٦٥١، ١٦٥٢، ١٦٥٣، ١٦٥٤، ١٦٥٥، ١٦٥٦، ١٦٥٧، ١٦٥٨، ١٦٥٩، ١٦٦٠، ١٦٦١، ١٦٦٢، ١٦٦٣، ١٦٦٤، ١٦٦٥، ١٦٦٦، ١٦٦٧، ١٦٦٨، ١٦٦٩، ١٦٧٠، ١٦٧١، ١٦٧٢، ١٦٧٣، ١٦٧٤، ١٦٧٥، ١٦٧٦، ١٦٧٧، ١٦٧٨، ١٦٧٩، ١٦٨٠، ١٦٨١، ١٦٨٢، ١٦٨٣، ١٦٨٤، ١٦٨٥، ١٦٨٦، ١٦٨٧، ١٦٨٨، ١٦٨٩، ١٦٩٠، ١٦٩١، ١٦٩٢، ١٦٩٣، ١٦٩٤، ١٦٩٥، ١٦٩٦، ١٦٩٧، ١٦٩٨، ١٦٩٩، ١٧٠٠، ١٧٠١، ١٧٠٢، ١٧٠٣، ١٧٠٤، ١٧٠٥، ١٧٠٦، ١٧٠٧، ١٧٠٨، ١٧٠٩، ١٧١٠، ١٧١١، ١٧١٢، ١٧١٣، ١٧١٤، ١٧١٥، ١٧١٦، ١٧١٧، ١٧١٨، ١٧١٩، ١٧٢٠، ١٧٢١، ١٧٢٢، ١٧٢٣، ١٧٢٤، ١٧٢٥، ١٧٢٦، ١٧٢٧، ١٧٢٨، ١٧٢٩، ١٧٣٠، ١٧٣١، ١٧٣٢، ١٧٣٣، ١٧٣٤، ١٧٣٥، ١٧٣٦، ١٧٣٧، ١٧٣٨، ١٧٣٩، ١٧٤٠، ١٧٤١، ١٧٤٢، ١٧٤٣، ١٧٤٤، ١٧٤٥، ١٧٤٦، ١٧٤٧، ١٧٤٨، ١٧٤٩، ١٧٥٠، ١٧٥١، ١٧٥٢، ١٧٥٣، ١٧٥٤، ١٧٥٥، ١٧٥٦، ١٧٥٧، ١٧٥٨، ١٧٥٩، ١٧٦٠، ١٧٦١، ١٧٦٢، ١٧٦٣، ١٧٦٤، ١٧٦٥، ١٧٦٦، ١٧٦٧، ١٧٦٨، ١٧٦٩، ١٧٧٠، ١٧٧١، ١٧٧٢، ١٧٧٣، ١٧٧٤، ١٧٧٥، ١٧٧٦، ١٧٧٧، ١٧٧٨، ١٧٧٩، ١٧٨٠، ١٧٨١، ١٧٨٢، ١٧٨٣، ١٧٨٤، ١٧٨٥، ١٧٨٦، ١٧٨٧، ١٧٨٨، ١٧٨٩، ١٧٩٠، ١٧٩١، ١٧٩٢، ١٧٩٣، ١٧٩٤، ١٧٩٥، ١٧٩٦، ١٧٩٧، ١٧٩٨، ١٧٩٩، ١٨٠٠، ١٨٠١، ١٨٠٢، ١٨٠٣، ١٨٠٤، ١٨٠٥، ١٨٠٦، ١٨٠٧، ١٨٠٨، ١٨٠٩، ١٨١٠، ١٨١١، ١٨١٢، ١٨١٣، ١٨١٤، ١٨١٥، ١٨١٦، ١٨١٧، ١٨١٨، ١٨١٩، ١٨٢٠، ١٨٢١، ١٨٢٢، ١٨٢٣، ١٨٢٤، ١٨٢٥، ١٨٢٦، ١٨٢٧، ١٨٢٨، ١٨٢٩، ١٨٣٠، ١٨٣١، ١٨٣٢، ١٨٣٣، ١٨٣٤، ١٨٣٥، ١٨٣٦، ١٨٣٧، ١٨٣٨، ١٨٣٩، ١٨٤٠، ١٨٤١، ١٨٤٢، ١٨٤٣، ١٨٤٤، ١٨٤٥، ١٨٤٦، ١٨٤٧، ١٨٤٨، ١٨٤٩، ١٨٥٠، ١٨٥١، ١٨٥٢، ١٨٥٣، ١٨٥٤، ١٨٥٥، ١٨٥٦، ١٨٥٧، ١٨٥٨، ١٨٥٩، ١٨٦٠، ١٨٦١، ١٨٦٢، ١٨٦٣، ١٨٦٤، ١٨٦٥، ١٨٦٦، ١٨٦٧، ١٨٦٨، ١٨٦٩، ١٨٧٠، ١٨٧١، ١٨٧٢، ١٨٧٣، ١٨٧٤، ١٨٧٥، ١٨٧٦، ١٨٧٧، ١٨٧٨، ١٨٧٩، ١٨٨٠، ١٨٨١، ١٨٨٢، ١٨٨٣، ١٨٨٤، ١٨٨٥، ١٨٨٦، ١٨٨٧، ١٨٨٨، ١٨٨٩، ١٨٩٠، ١٨٩١، ١٨٩٢، ١٨٩٣، ١٨٩٤، ١٨٩٥، ١٨٩٦، ١٨٩٧، ١٨٩٨، ١٨٩٩، ١٩٠٠، ١٩٠١، ١٩٠٢، ١٩٠٣، ١٩٠٤، ١٩٠٥، ١٩٠٦، ١٩٠٧، ١٩٠٨، ١٩٠٩، ١٩١٠، ١٩١١، ١٩١٢، ١٩١٣، ١٩١٤، ١٩١٥، ١٩١٦، ١٩١٧، ١٩١٨، ١٩١٩، ١٩٢٠، ١٩٢١، ١٩٢٢، ١٩٢٣، ١٩٢٤، ١٩٢٥، ١٩٢٦، ١٩٢٧، ١٩٢٨، ١٩٢٩، ١٩٣٠، ١٩٣١، ١٩٣٢، ١٩٣٣، ١٩٣٤، ١٩٣٥، ١٩٣٦، ١٩٣٧، ١٩٣٨، ١٩٣٩، ١٩٤٠، ١٩٤١، ١٩٤٢، ١٩٤٣، ١٩٤٤، ١٩٤٥، ١٩٤٦، ١٩٤٧، ١٩٤٨، ١٩٤٩، ١٩٥٠، ١٩٥١، ١٩٥٢، ١٩٥٣، ١٩٥٤، ١٩٥٥، ١٩٥٦، ١٩٥٧، ١٩٥٨، ١٩٥٩، ١٩٦٠، ١٩٦١، ١٩٦٢، ١٩٦٣، ١٩٦٤، ١٩٦٥، ١٩٦٦، ١٩٦٧، ١٩٦٨، ١٩٦٩، ١٩٧٠، ١٩٧١، ١٩٧٢، ١٩٧٣، ١٩٧٤، ١٩٧٥، ١٩٧٦، ١٩٧٧، ١٩٧٨، ١٩٧٩، ١٩٨٠، ١٩٨١، ١٩٨٢، ١٩٨٣، ١٩٨٤، ١٩٨٥، ١٩٨٦، ١٩٨٧، ١٩٨٨، ١٩٨٩، ١٩٩٠، ١٩٩١، ١٩٩٢، ١٩٩٣، ١٩٩٤، ١٩٩٥، ١٩٩٦، ١٩٩٧، ١٩٩٨، ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩، ٢٠٢٠، ٢٠٢١، ٢٠٢٢، ٢٠٢٣، ٢٠٢٤، ٢٠٢٥، ٢٠٢٦، ٢٠٢٧، ٢٠٢٨، ٢٠٢٩، ٢٠٣٠، ٢٠٣١، ٢٠٣٢، ٢٠٣٣، ٢٠٣٤، ٢٠٣٥، ٢٠٣٦، ٢٠٣٧، ٢٠٣٨، ٢٠٣٩، ٢٠٤٠، ٢٠٤١، ٢٠٤٢، ٢٠٤٣، ٢٠٤٤، ٢٠٤٥، ٢٠٤٦، ٢٠٤٧، ٢٠٤٨، ٢٠٤٩، ٢٠٥٠، ٢٠٥١، ٢٠٥٢، ٢٠٥٣، ٢٠٥٤، ٢٠٥٥، ٢٠٥٦، ٢٠٥٧، ٢٠٥٨، ٢٠٥٩، ٢٠٦٠، ٢٠٦١، ٢٠٦٢، ٢٠٦٣، ٢٠٦٤، ٢٠٦٥، ٢٠٦٦، ٢٠٦٧، ٢٠٦٨، ٢٠٦٩، ٢٠٧٠، ٢٠٧١، ٢٠٧٢، ٢٠٧٣، ٢٠٧٤، ٢٠٧٥، ٢٠٧٦، ٢٠٧٧، ٢٠٧٨، ٢٠٧٩، ٢٠٨٠، ٢٠٨١، ٢٠٨٢، ٢٠٨٣، ٢٠٨٤، ٢٠٨٥، ٢٠٨٦، ٢٠٨٧، ٢٠٨٨، ٢٠٨٩، ٢٠٩٠، ٢٠٩١، ٢٠٩٢، ٢٠٩٣، ٢٠٩٤، ٢٠٩٥، ٢٠٩٦، ٢٠٩٧، ٢٠٩٨، ٢٠٩٩، ٢١٠٠، ٢١٠١، ٢١٠٢، ٢١٠٣، ٢١٠٤، ٢١٠٥، ٢١٠٦، ٢١٠٧، ٢١٠٨، ٢١٠٩، ٢١١٠، ٢١١١، ٢١١٢، ٢١١٣، ٢١١٤، ٢١١٥، ٢١١٦، ٢١١٧، ٢١١٨، ٢١١٩، ٢١٢٠، ٢١٢١، ٢١٢٢، ٢١٢٣، ٢١٢٤، ٢١٢٥، ٢١٢٦، ٢١٢٧، ٢١٢٨، ٢١٢٩، ٢١٣٠، ٢١٣١، ٢١٣٢، ٢١٣٣، ٢١٣٤، ٢١٣٥، ٢١٣٦، ٢١٣٧، ٢١٣٨، ٢١٣٩، ٢١٤٠، ٢١٤١، ٢١٤٢، ٢١٤٣، ٢١٤٤، ٢١٤٥، ٢١٤٦، ٢١٤٧، ٢١٤٨، ٢١٤٩، ٢١٥٠، ٢١٥١، ٢١٥٢، ٢١٥٣، ٢١٥٤، ٢١٥٥، ٢١٥٦، ٢١٥٧، ٢١٥٨، ٢١٥٩، ٢١٦٠، ٢١٦١، ٢١٦٢، ٢١٦٣، ٢١٦٤، ٢١٦٥، ٢١٦٦، ٢١٦٧، ٢١٦٨، ٢١٦٩، ٢١٧٠، ٢١٧١، ٢١٧٢، ٢١٧٣، ٢١٧٤، ٢١٧٥، ٢١٧٦، ٢١٧٧، ٢١٧٨، ٢١٧٩، ٢١٨٠، ٢١٨١، ٢١٨٢، ٢١٨٣، ٢١٨٤، ٢١٨٥، ٢١٨٦، ٢١٨٧، ٢١٨٨، ٢١٨٩، ٢١٩٠، ٢١٩١، ٢١٩٢، ٢١٩٣، ٢١٩٤، ٢١٩٥، ٢١٩٦، ٢١٩٧، ٢١٩٨، ٢١٩٩، ٢٢٠٠، ٢٢٠١، ٢٢٠٢، ٢٢٠٣، ٢٢٠٤، ٢٢٠٥، ٢٢٠٦، ٢٢٠٧، ٢٢٠٨، ٢٢٠٩، ٢٢١٠، ٢٢١١، ٢٢١٢، ٢٢١٣،

١- وثيقة منسوبة لـ ^(١٩) ^(٢٠) ^(٢١) ^(٢٢) ^(٢٣) ^(٢٤) ^(٢٥) ^(٢٦) ^(٢٧) ^(٢٨) ^(٢٩) ^(٣٠) ^(٣١) ^(٣٢) ^(٣٣) ^(٣٤) ^(٣٥) ^(٣٦) ^(٣٧) ^(٣٨) ^(٣٩) ^(٤٠) ^(٤١) ^(٤٢) ^(٤٣) ^(٤٤) ^(٤٥) ^(٤٦) ^(٤٧) ^(٤٨) ^(٤٩) ^(٥٠) ^(٥١) ^(٥٢) ^(٥٣) ^(٥٤) ^(٥٥) ^(٥٦) ^(٥٧) ^(٥٨) ^(٥٩) ^(٦٠) ^(٦١) ^(٦٢) ^(٦٣) ^(٦٤) ^(٦٥) ^(٦٦) ^(٦٧) ^(٦٨) ^(٦٩) ^(٧٠) ^(٧١) ^(٧٢) ^(٧٣) ^(٧٤) ^(٧٥) ^(٧٦) ^(٧٧) ^(٧٨) ^(٧٩) ^(٨٠) ^(٨١) ^(٨٢) ^(٨٣) ^(٨٤) ^(٨٥) ^(٨٦) ^(٨٧) ^(٨٨) ^(٨٩) ^(٩٠) ^(٩١) ^(٩٢) ^(٩٣) ^(٩٤) ^(٩٥) ^(٩٦) ^(٩٧) ^(٩٨) ^(٩٩) ^(١٠٠) ^(١٠١) ^(١٠٢) ^(١٠٣) ^(١٠٤) ^(١٠٥) ^(١٠٦) ^(١٠٧) ^(١٠٨) ^(١٠٩) ^(١١٠) ^(١١١) ^(١١٢) ^(١١٣) ^(١١٤) ^(١١٥) ^(١١٦) ^(١١٧) ^(١١٨) ^(١١٩) ^(١٢٠) ^(١٢١) ^(١٢٢) ^(١٢٣) ^(١٢٤) ^(١٢٥) ^(١٢٦) ^(١٢٧) ^(١٢٨) ^(١٢٩) ^(١٣٠) ^(١٣١) ^(١٣٢) ^(١٣٣) ^(١٣٤) ^(١٣٥) ^(١٣٦) ^(١٣٧) ^(١٣٨) ^(١٣٩) ^(١٤٠) ^(١٤١) ^(١٤٢) ^(١٤٣) ^(١٤٤) ^(١٤٥) ^(١٤٦) ^(١٤٧) ^(١٤٨) ^(١٤٩) ^(١٥٠) ^(١٥١) ^(١٥٢) ^(١٥٣) ^(١٥٤) ^(١٥٥) ^(١٥٦) ^(١٥٧) ^(١٥٨) ^(١٥٩) ^(١٦٠) ^(١٦١) ^(١٦٢) ^(١٦٣) ^(١٦٤) ^(١٦٥) ^(١٦٦) ^(١٦٧) ^(١٦٨) ^(١٦٩) ^(١٧٠) ^(١٧١) ^(١٧٢) ^(١٧٣) ^(١٧٤) ^(١٧٥) ^(١٧٦) ^(١٧٧) ^(١٧٨) ^(١٧٩) ^(١٨٠) ^(١٨١) ^(١٨٢) ^(١٨٣) ^(١٨٤) ^(١٨٥) ^(١٨٦) ^(١٨٧) ^(١٨٨) ^(١٨٩) ^(١٩٠) ^(١٩١) ^(١٩٢) ^(١٩٣) ^(١٩٤) ^(١٩٥) ^(١٩٦) ^(١٩٧) ^(١٩٨) ^(١٩٩) ^(٢٠٠) ^(٢٠١) ^(٢٠٢) ^(٢٠٣) ^(٢٠٤) ^(٢٠٥) ^(٢٠٦) ^(٢٠٧) ^(٢٠٨) ^(٢٠٩) ^(٢١٠) ^(٢١١) ^(٢١٢) ^(٢١٣) ^(٢١٤) ^(٢١٥) ^(٢١٦) ^(٢١٧) ^(٢١٨) ^(٢١٩) ^(٢٢٠) ^(٢٢١) ^(٢٢٢) ^(٢٢٣) ^(٢٢٤) ^(٢٢٥) ^(٢٢٦) ^(٢٢٧) ^(٢٢٨) ^(٢٢٩) ^(٢٣٠) ^(٢٣١) ^(٢٣٢) ^(٢٣٣) ^(٢٣٤) ^(٢٣٥) ^(٢٣٦) ^(٢٣٧) ^(٢٣٨) ^(٢٣٩) ^(٢٤٠) ^(٢٤١) ^(٢٤٢) ^(٢٤٣) ^(٢٤٤) ^(٢٤٥) ^(٢٤٦) ^(٢٤٧) ^(٢٤٨) ^(٢٤٩) ^(٢٥٠) ^(٢٥١) ^(٢٥٢) ^(٢٥٣) ^(٢٥٤) ^(٢٥٥) ^(٢٥٦) ^(٢٥٧) ^(٢٥٨) ^(٢٥٩) ^(٢٦٠) ^(٢٦١) ^(٢٦٢) ^(٢٦٣) ^(٢٦٤) ^(٢٦٥) ^(٢٦٦) ^(٢٦٧) ^(٢٦٨) ^(٢٦٩) ^(٢٧٠) ^(٢٧١) ^(٢٧٢) ^(٢٧٣) ^(٢٧٤) ^(٢٧٥) ^(٢٧٦) ^(٢٧٧) ^(٢٧٨) ^(٢٧٩) ^(٢٨٠) ^(٢٨١) ^(٢٨٢) ^(٢٨٣) ^(٢٨٤) ^(٢٨٥) ^(٢٨٦) ^(٢٨٧) ^(٢٨٨) ^(٢٨٩) ^(٢٩٠) ^(٢٩١) ^(٢٩٢) ^(٢٩٣) ^(٢٩٤) ^(٢٩٥) ^(٢٩٦) ^(٢٩٧) ^(٢٩٨) ^(٢٩٩) ^(٣٠٠) ^(٣٠١) ^(٣٠٢) ^(٣٠٣) ^(٣٠٤) ^(٣٠٥) ^(٣٠٦) ^(٣٠٧) ^(٣٠٨) ^(٣٠٩) ^(٣١٠) ^(٣١١) ^(٣١٢) ^(٣١٣) ^(٣١٤) ^(٣١٥) ^(٣١٦) ^(٣١٧) ^(٣١٨) ^(٣١٩) ^(٣٢٠) ^(٣٢١) ^(٣٢٢) ^(٣٢٣) ^(٣٢٤) ^(٣٢٥) ^(٣٢٦) ^(٣٢٧) ^(٣٢٨) ^(٣٢٩) ^(٣٣٠) ^(٣٣١) ^(٣٣٢) ^(٣٣٣) ^(٣٣٤) ^(٣٣٥) ^(٣٣٦) ^(٣٣٧) ^(٣٣٨) ^(٣٣٩) ^(٣٤٠) ^(٣٤١) ^(٣٤٢) ^(٣٤٣) ^(٣٤٤) ^(٣٤٥) ^(٣٤٦) ^(٣٤٧) ^(٣٤٨) ^(٣٤٩) ^(٣٥٠) ^(٣٥١) ^(٣٥٢) ^(٣٥٣) ^(٣٥٤) ^(٣٥٥) ^(٣٥٦) ^(٣٥٧) ^(٣٥٨) ^(٣٥٩) ^(٣٦٠) ^(٣٦١) ^(٣٦٢) ^(٣٦٣) ^(٣٦٤) ^(٣٦٥) ^(٣٦٦) ^(٣٦٧) ^(٣٦٨) ^(٣٦٩) ^(٣٧٠) ^(٣٧١) ^{(٣٧٢)</}

سَأَلْتُ بِتِلْكَ الْكَلِمَاتِ الْكَلِمَاتِ
وَسَكَبْتُ عَلَيْكَ الدَّمْعَ الْخَمِيضَ

لأن الاتصال^{٢٧} من جنس المميز إلى يُكَلِّفها بالضرورة، لا إلى ما قبله من المميز...

(قوله: وإنما في الاستقلال) يعني أن يكون التعبد واجبا إلى علي معلوم، وهو أن لا يكون استقلال التعبد عن العيني الذي هو التعبد في الزمان، فحينئذ: هذا وإشائي فيه، يرجعان إلى العيني فلم يجرى الأول، بل الثاني معتبرا فيه: لأن الأول لو وقع في الجعل المبني وهو عدم التعبد، والثاني لو وقع في الجعل المركب، وهو فهم الشيء على غير ما هو عليه، وبذلك يكون التعبد من الأصناف

تَلَقَّيْنِي يَوْمَ أَوْتَدُكُمُ الْعِلْمَ وَيَوْمَ أُفَصِّلُ الْآيَاتِ لَكُمْ فَاسْتَجِبْ لَهُمْ يَوْمَ تَصِفُ أَلْسِنُ الْغُلَامِ

الغرض أن من عادة الشعر ملاحظة المصاحف، قال في الإيضاح: كل من يكتب المصحف
 بعد بوجوب الفرائض من الغزوة، وأصلها: لأجل الكتاب، يعني به: كتوبات المصاحف.
 لكتابته الغرض، وقيل: لأنها من أخص الغرض أيضاً.^(١٠)

قلت: لا حاجة إلى القدح واليقظة، وهاهنا أن يكون أراد حقيقته، وإراد أنه انقلب من المعنى الظاهر وهو جمود الشيء إلى السرور والاستعجاب. قال: وأراد أن يكتب ما يوجهه الكلاسي من السرور بجمود المعنى بقوله: «جمود خلق المعين من دينك» سطحة من غير اعتداد بغيره، أي: «السرور بجمود المعين من دينك» حالاً في تلك الحالة، انتهى.

(١١) أبو إسحاق وإبراهيم بن إسحاق، انظر من نفس السند الأصلي إلى نفس آثار علماء الأئمة في هذا المصنفين
العلماء سنة ٢٠٢٠، لا يرى على وجه الحقيقة أو العكس.

(1) من أجل إثبات أن $\mathcal{L}(\mathcal{A})$ هو لغة منتظمة، نستخدم نظرية $\mathcal{L}(\mathcal{A}) = \mathcal{L}(\mathcal{A}^*)$ ، حيث \mathcal{A}^* هو آلة تورينج معتمدة على \mathcal{A} ، ونستخدم نظرية $\mathcal{L}(\mathcal{A}^*) = \mathcal{L}(\mathcal{A})$.

(7) أي خلاف لعدم التوافق مع حدود القانون أو معطوياً للموضوع، إما يكون في حالة الضرر والهلاك لا في حالة الضرر والموت.

١٤١٠ هـ: القيت من أطوار وهو النحاس من الذهب في الإطوار من ١٤١٠ وخرج طوبى الجسد ١٤١٠، والقيت
في عمود أيضا من ١٤١٠ داخل القنطرة وبنات الإطوار من ١٤١٠، والإطوار والقنطرة من ١٤١٠
بنات القنطرة من ١٤١٠ طوبى طوبى من ١٤١٠

(١٩) البحث عن المروج، وإزالة ككوال المصاير، ساحة في المنطقة بين مطارات أبي تمام مع طرق المصاير ومطارد، من المروج من خلال من على مطار (المصاير) والبحث عن المروج المطارد المنطقة الشرقية (٢٠٠٢)، وإزالة الأعشاب (٢٠١١)، وإزالة المطار القديم (٢٠١٢)، وإزالة المطار.

فلا يكون كسبة من السرقة، بل كناية عن السرقة، تقول: كسار - وهو أئو عطاء سرقته
أبو حنيفة

أَلَا إِنَّ هَيْكَلًا نُسِمَ لِهَيْكَلٍ يُؤْرَقُ وَيُطْبَقُ هَيْكَلًا وَجَسَدًا يَشْتَقُّهَا أَيْضًا^(١٦)

ويجتمع أن يراد بالجسد هنا عدم الهيكل مع عظم الهيكل، لأنه يجمع ههنا مع قوله:
وإن وجد ههنا فقل: إن ههنا لم يوجد ثم وجد، وإيضاحاً يعني على أنه يريد أن كسب أحد
هيكلين ويوصف الهيكلين بـهيكلا، فهو أوضح من قوله: إن من الهيكلين من لم يهكل، ولو كان
الوجود عدم الهيكل، لطلقاً ليجز أن يدعى به. لئلا: لا زالت هيكلا جاعداً، كما يقال:
لا الهكلى الله هيكلا، وهو باطل.

قلت: وجه الحقيقة، لأن الوجود بالحقيقة إما يكون للواقع، ويوصف الهيكل
بالوجود، إما على إرادة بمعنى، أو إرادة على سبيل الاستطراد عن الصريح، فلا بد أن
يشعر أن الصريح موجود في الهيكل، ولكن حصل له وجود منفرد من الاستكباب، والله لا
يأكل في ذلك السرور، لأن الصريح لا يوصف بالوجود.

وأيضاً أن هذا الأمر ليس فيه شتر، لأن استعمال الوجود في هذا المصطلح إلى لم يكن
حالاً قديم هذا كلاماً غير صحيح، بل هو غير عربي، وإن كان يشاعل قديم أين جاء
التعبير لم عليه من الاعتراض من كون الإحلال والتجديداً هذا ليس في الكلام ما سبق
وأعلم أن القدر في القدر غير هذا، سببه غير هذا، فقال: هذا رجل قديم يوجد من
أفك وبماطر، يحصل من يوجب لهم القرب، وإنكسب ههنا النوع في بعد عنهم
لجسد جلد ومولاه لهم، والله

لَقَسْرَتٌ سَلَسَتْ لَوِ الْأَفْتِ بِلَازِمَاتِهَا وَنُسِمَ شَيْءٌ لَوِ الْكُفَامِ الْفُتُوتِ^(١٧)

(المعنى): أ يجوز في قول: (وإنكسب) التعصب لملك على بعد من باب

(١٦) البيت من نسخة وهو أئو عطاء الشكر في رواية أبو حنيفة، وهو في الإصحاح من ١٥ وأربع نسخة
البربري ١٧٩، وهناك الإصحاح من ٢٧٩، والأشهاد والتبويها: من ١٢

(١٧) البيت من الطبري، وهو المروي عن الزيد في القاموس ١٤٥٦، في النسخة المصرية، وأصح ما هو القدر من
نسخة ١٧٩.

وقوله [من الطويل]:

خاتمة جسر قلب خومة الجندل

وليه نظرا

وهي التمثيل بهذا البيت نظر سيأتي، وحتى الثاني قول ابن رابك:

خاتمة جسر قلب خومة الجندل استجعي^(٢٦) فأسعدو بفرأني من سقام، وسنتج

قال في الإصحاح (وليه نظرا)، لأن بيت ابن أبيس بالفتحة إلى التثنية في القيان، وقد جعل الأختلاف منه، ولا فلا يحل بالمضامة، وكان عبد القدر T شك في التثنية في الأكثر، بما هو أنه يحسن إذا سلو من الاستكراه قال: وهذا حسن فيه قول ابن المحر:

فلأسعدو كبريس الزمان أي: جاني^(٢٧) فأسعدو نفسهم الوجسود صلاح^(٢٨)

قلت: وأين الإصحاحات هذا فضلا عن تعليقهم أي: إنه هذا إصحاح وقد اضطرر على الصواب في قوله: [من الطويل] إلى التثنية على الصواب عند اعتراضه بأنه إنما تقدم ما يحذف به من جاني فكيف يمكن بعدا ليس كذلك، قلت: والحق التمثيل، فاضطرر المحقق من التكرار تقدم الأختلاف منه، لأن الظاهر التثنية متعارفة فلا ترى أن التعارض في نفس عرب البيت، بما هو التكرار المضاعفات، والتعاضد المحقق من الإضافات أم يقدم ما يحذف به منه، وأعي بعضهم التثنية في تكرار هذه التعاضد، ولعله نظره أن يوضحها إلى شيء واحد واضح، فإن لم يكن ذلك حيث تختلف الضمائر اختلافًا لا يظهر منه المعنى، لأن عدم المضامة للتثنية، لا للتكرار، ثم قال في الإصحاح، وقد قال ابن أبيس^(٢٩) التكرار ابن التكرار ابن التكرار يوسف بن بطروب بن إسحاق بن إبراهيم^(٣٠) وهذا البيت يرد ابن حبان في صحيحه في الفروع

(٢٦) البيت من الطويل، وهو ابن رابك أبو عاصم عبد الحميد بن رابك في الإصحاح من ١٩، وبالإصحاح والقياسات من ١٨، والبيان الطولي ١١١٤٢، وخرج قوله أحمد بن ١٧٧٦، ولا سيما في التثنية التكرار من ١.

(٢٧) البيت من الصحيح، وهو ابن أبيس نظر في قوله: [من الطويل]، والإصحاح من ١٩، وبالإصحاح من ١٧٠١، وخرج قوله القيان ١١٤٢.

(٢٨) أخرجه إسنود من "أسعدت الأبيات"، ١٠٠٠، ١٠٠٠، ١٠٠٠، وهي توافيق أخر من مجموعة، يذكرها "الكلام" أخرج من ١٠٠٠.

الترجيع من القسم الثالث، وليس كما ذكره المصنف، بل فيه ذكر التكرم أربع مرات، واحدة "التكرم ابن التكرم ابن التكرم ابن التكرم"، يوصف بن مطلوب بن إسحاق بن إبراهيم^(١٢) قلند. هذا لا يتعلق له بالإحصاءات، لأن قصد أن يستشهد به لعدم كراهية التكرار، عليه نظراً لأن كل اسم يعنى غير الآخر، يختلف الصغار في حيث التكرار، فإنها ترجع لشيء واحد، ثم تفر عن صاحب بن عبد، أنه كره الإحصاءات المتداخلة، وأنها لا تستعمل إلا في التبياه، فقول:

يَسَا كَيْسِي^(١٣) يَسَا خَشِرَةً بَنِي خَشِرَةٍ لَكِنَّهُ وَلَهُ تَنْجِيَةٌ فَيَسَى خَيْرَةً^(١٤)

قلند. وقد جسر المصنف لعموم هذا البيت من أنواع التبريح كما سجدنا، واحدة بالأفراد. وليس الجميع بين كلاميه أنه نوع، ثم نقل المصنف، أن عبد الله بن خالد لا يملك في قوله في الأكثر إلا هذا البيت قلند: فيما كانوا يظنون أنهم جميع الإحصاءات هذه وأمين ما يستعمل به على فصاحته التبريح الإحصاءات قوله تعالى: ﴿تَنْفِرُ رَحْمَةٌ مِنْكَ خَيْرَةً زَوْجِيًّا﴾^(١٥) وهو يترجم قوله بهذا إلى الإحصاءات فاحسبنا ترجيع إلى إحصائين، أو إسقاط لأن ذكر الرحمة رحمة واحدة واحدة الله صفت، ويؤيد ذلك قول المصنف: إنه يراد التبريح من المصنف له، بما كان المصنف يبراه، أو كبره، لأن يصير وجود الإحصاءات كعدمها، ثم المضاف إليه ضمير ومثله أيضاً في تمام الإحصاءات قوله تعالى: ﴿فَتَقَالُوا سُبْحَانَكَ﴾^(١٦) وقوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَائِرٍ خَضِرَةٍ رَحْمَةٌ مِنْ رَبِّي﴾^(١٧) وقوله تعالى: ﴿لَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ نَاقِرٍ رَحْمَةٌ مِنْ رَبِّي﴾^(١٨) وقوله تعالى: ﴿فَتَقَالُوا سُبْحَانَكَ﴾^(١٩) وقوله تعالى: ﴿فَتَقَالُوا سُبْحَانَكَ﴾^(٢٠) وقوله تعالى: ﴿فَتَقَالُوا سُبْحَانَكَ﴾^(٢١) وقوله تعالى: ﴿فَتَقَالُوا سُبْحَانَكَ﴾^(٢٢) وقوله تعالى: ﴿فَتَقَالُوا سُبْحَانَكَ﴾^(٢٣) وقوله تعالى: ﴿فَتَقَالُوا سُبْحَانَكَ﴾^(٢٤) وقوله تعالى: ﴿فَتَقَالُوا سُبْحَانَكَ﴾^(٢٥) وقوله تعالى: ﴿فَتَقَالُوا سُبْحَانَكَ﴾^(٢٦) وقوله تعالى: ﴿فَتَقَالُوا سُبْحَانَكَ﴾^(٢٧) وقوله تعالى: ﴿فَتَقَالُوا سُبْحَانَكَ﴾^(٢٨) وقوله تعالى: ﴿فَتَقَالُوا سُبْحَانَكَ﴾^(٢٩) وقوله تعالى: ﴿فَتَقَالُوا سُبْحَانَكَ﴾^(٣٠) وقوله تعالى: ﴿فَتَقَالُوا سُبْحَانَكَ﴾^(٣١) وقوله تعالى: ﴿فَتَقَالُوا سُبْحَانَكَ﴾^(٣٢) وقوله تعالى: ﴿فَتَقَالُوا سُبْحَانَكَ﴾^(٣٣) وقوله تعالى: ﴿فَتَقَالُوا سُبْحَانَكَ﴾^(٣٤) وقوله تعالى: ﴿فَتَقَالُوا سُبْحَانَكَ﴾^(٣٥) وقوله تعالى: ﴿فَتَقَالُوا سُبْحَانَكَ﴾^(٣٦) وقوله تعالى: ﴿فَتَقَالُوا سُبْحَانَكَ﴾^(٣٧) وقوله تعالى: ﴿فَتَقَالُوا سُبْحَانَكَ﴾^(٣٨) وقوله تعالى: ﴿فَتَقَالُوا سُبْحَانَكَ﴾^(٣٩) وقوله تعالى: ﴿فَتَقَالُوا سُبْحَانَكَ﴾^(٤٠) وقوله تعالى: ﴿فَتَقَالُوا سُبْحَانَكَ﴾^(٤١) وقوله تعالى: ﴿فَتَقَالُوا سُبْحَانَكَ﴾^(٤٢) وقوله تعالى: ﴿فَتَقَالُوا سُبْحَانَكَ﴾^(٤٣) وقوله تعالى: ﴿فَتَقَالُوا سُبْحَانَكَ﴾^(٤٤) وقوله تعالى: ﴿فَتَقَالُوا سُبْحَانَكَ﴾^(٤٥) وقوله تعالى: ﴿فَتَقَالُوا سُبْحَانَكَ﴾^(٤٦) وقوله تعالى: ﴿فَتَقَالُوا سُبْحَانَكَ﴾^(٤٧) وقوله تعالى: ﴿فَتَقَالُوا سُبْحَانَكَ﴾^(٤٨) وقوله تعالى: ﴿فَتَقَالُوا سُبْحَانَكَ﴾^(٤٩) وقوله تعالى: ﴿فَتَقَالُوا سُبْحَانَكَ﴾^(٥٠) وقوله تعالى: ﴿فَتَقَالُوا سُبْحَانَكَ﴾^(٥١) وقوله تعالى: ﴿فَتَقَالُوا سُبْحَانَكَ﴾^(٥٢) وقوله تعالى: ﴿فَتَقَالُوا سُبْحَانَكَ﴾^(٥٣) وقوله تعالى: ﴿فَتَقَالُوا سُبْحَانَكَ﴾^(٥٤) وقوله تعالى: ﴿فَتَقَالُوا سُبْحَانَكَ﴾^(٥٥) وقوله تعالى: ﴿فَتَقَالُوا سُبْحَانَكَ﴾^(٥٦) وقوله تعالى: ﴿فَتَقَالُوا سُبْحَانَكَ﴾^(٥٧) وقوله تعالى: ﴿فَتَقَالُوا سُبْحَانَكَ﴾^(٥٨) وقوله تعالى: ﴿فَتَقَالُوا سُبْحَانَكَ﴾^(٥٩) وقوله تعالى: ﴿فَتَقَالُوا سُبْحَانَكَ﴾^(٦٠) وقوله تعالى: ﴿فَتَقَالُوا سُبْحَانَكَ﴾^(٦١) وقوله تعالى: ﴿فَتَقَالُوا سُبْحَانَكَ﴾^(٦٢) وقوله تعالى: ﴿فَتَقَالُوا سُبْحَانَكَ﴾^(٦٣) وقوله تعالى: ﴿فَتَقَالُوا سُبْحَانَكَ﴾^(٦٤) وقوله تعالى: ﴿فَتَقَالُوا سُبْحَانَكَ﴾^(٦٥) وقوله تعالى: ﴿فَتَقَالُوا سُبْحَانَكَ﴾^(٦٦) وقوله تعالى: ﴿فَتَقَالُوا سُبْحَانَكَ﴾^(٦٧) وقوله تعالى: ﴿فَتَقَالُوا سُبْحَانَكَ﴾^(٦٨) وقوله تعالى: ﴿فَتَقَالُوا سُبْحَانَكَ﴾^(٦٩) وقوله تعالى: ﴿فَتَقَالُوا سُبْحَانَكَ﴾^(٧٠) وقوله تعالى: ﴿فَتَقَالُوا سُبْحَانَكَ﴾^(٧١) وقوله تعالى: ﴿فَتَقَالُوا سُبْحَانَكَ﴾^(٧٢) وقوله تعالى: ﴿فَتَقَالُوا سُبْحَانَكَ﴾^(٧٣) وقوله تعالى: ﴿فَتَقَالُوا سُبْحَانَكَ﴾^(٧٤) وقوله تعالى: ﴿فَتَقَالُوا سُبْحَانَكَ﴾^(٧٥) وقوله تعالى: ﴿فَتَقَالُوا سُبْحَانَكَ﴾^(٧٦) وقوله تعالى: ﴿فَتَقَالُوا سُبْحَانَكَ﴾^(٧٧) وقوله تعالى: ﴿فَتَقَالُوا سُبْحَانَكَ﴾^(٧٨) وقوله تعالى: ﴿فَتَقَالُوا سُبْحَانَكَ﴾^(٧٩) وقوله تعالى: ﴿فَتَقَالُوا سُبْحَانَكَ﴾^(٨٠) وقوله تعالى: ﴿فَتَقَالُوا سُبْحَانَكَ﴾^(٨١) وقوله تعالى: ﴿فَتَقَالُوا سُبْحَانَكَ﴾^(٨٢) وقوله تعالى: ﴿فَتَقَالُوا سُبْحَانَكَ﴾^(٨٣) وقوله تعالى: ﴿فَتَقَالُوا سُبْحَانَكَ﴾^(٨٤) وقوله تعالى: ﴿فَتَقَالُوا سُبْحَانَكَ﴾^(٨٥) وقوله تعالى: ﴿فَتَقَالُوا سُبْحَانَكَ﴾^(٨٦) وقوله تعالى: ﴿فَتَقَالُوا سُبْحَانَكَ﴾^(٨٧) وقوله تعالى: ﴿فَتَقَالُوا سُبْحَانَكَ﴾^(٨٨) وقوله تعالى: ﴿فَتَقَالُوا سُبْحَانَكَ﴾^(٨٩) وقوله تعالى: ﴿فَتَقَالُوا سُبْحَانَكَ﴾^(٩٠) وقوله تعالى: ﴿فَتَقَالُوا سُبْحَانَكَ﴾^(٩١) وقوله تعالى: ﴿فَتَقَالُوا سُبْحَانَكَ﴾^(٩٢) وقوله تعالى: ﴿فَتَقَالُوا سُبْحَانَكَ﴾^(٩٣) وقوله تعالى: ﴿فَتَقَالُوا سُبْحَانَكَ﴾^(٩٤) وقوله تعالى: ﴿فَتَقَالُوا سُبْحَانَكَ﴾^(٩٥) وقوله تعالى: ﴿فَتَقَالُوا سُبْحَانَكَ﴾^(٩٦) وقوله تعالى: ﴿فَتَقَالُوا سُبْحَانَكَ﴾^(٩٧) وقوله تعالى: ﴿فَتَقَالُوا سُبْحَانَكَ﴾^(٩٨) وقوله تعالى: ﴿فَتَقَالُوا سُبْحَانَكَ﴾^(٩٩) وقوله تعالى: ﴿فَتَقَالُوا سُبْحَانَكَ﴾^(١٠٠)

(١٢) البيت من المصنف، وهو بلا نسبة لمؤلف المصنف، ص ٩، وقال في الإحصاء ص ١٠١، وشرح قوله المصنف ص ١٠١.

(١٣) سورة المائدة، ١٢.

(١٤) سورة المائدة، ١٢.

(١٥) سورة التوبة، ١٠٠.

(١٦) سورة المائدة، ١٠٠.

(١٧) سورة المائدة، ١٠٠.

(١٨) سورة المائدة، ١٠٠.

(١٩) سورة المائدة، ١٠٠.

وفي الكلام ^(٢٧) مقلدةً يكثر بها على التعبير عن التصود، بلغة فصيح.....

وَحَقَّصَ أَيْ حَقَّقَ وَخَفَّضَ مَخْرَجَ وَخَسَّ بِتُفْصَاتِ وَخَسَّ بِتُفْصَاتِ وَخَسَّ بِتُفْصَاتِ وَخَسَّ بِتُفْصَاتِ

فعل متعدية كان له قصد في ذكره أسماء على هذا الترتيب، أي
الخطابي أيضاً في سر الصراحة، أي حسن، لأنه لا يتم ذكر أبعاد الفصيح إلا به
ويقال إن راسخ في لغة، وقد وقع في هذا البيت مقلدة ما ذكرها في باب الألفاظ من
الجميع، وشرط الخطابي أيضاً في طرح التكرار عدم جعل كلمة بينهما، كقولك: وله به
عناية، على لغة، أي عناية به، لم يقع، وعلى من قلنا أنه أنكر طرح التكرار في اللغات
يعني المختار - مثلاً

سَوَّخَ لَهَا بَلْخَا خَلْبَا سَوَّخَا

التصاحبة في الكلام:

من: وفي الكلام:

(نثر): أي التصاحبة في الكلام (بالمقلدة) بها على التعبير عن التصود، بلغة
فصيح، وبما قال: مقلدةً للتعبير إلى أنها مقلدةً راسخةً في قولها: أم قال: صفة من
الثقة الكلية للصاحبة راسخة، وقال: إن الكلام بيان وأن قال: يحرم لأنه لا يشرط التعلق
بالقول، وقوله (بالمقلدة) يشمل التكرار والتكرار، وقد اعترض على الصنف، وأنه يلزم
أن لا يكون الكلام هو الفصيح، وأنه يلزم أن لا يسمى اسمها مقلدةً لا حال التعلق
وجوابهما أن الثقة من نوع التكرار، وهو التكرار لهذا، نطق أم سكتة، فإن قلت: يلزم
عدم إطلاق الفصيح على من الكلام بكلام فصيح، ولا مقلدةً منه، قلت: والأمر كذلك،
فإن قلت: كل محل قام به معنى وجب أن يشق له منه اسم، قلت: المعنى هو الثقة
ولم يلزم، واعتراض بأن ذكر تصاحبة الكلام والتكرار يلزم من ذكر تصاحبة
للكلام إلقاء حد العالم من حد العالم وليس كذلك، فإن اسم لسجد الفصيح، بل حدادها
تصاحبة، وتصاحبة غير تصاحبة كذلك، نعم قد يورد الحسني المصنف المسير

وإن في التصاحبة المقلدة في الكلام

(٢٧) البيت من الفيل وهو في الطب الشرعي في سورة ٢٢٢٢ - وخرج قوله ابن كثير ٢٢٢١

(٢٨) من الفيل

والهلافة في الكلام : مطابقة لفظي الجواب مع فاعله .
وهو "مختلف" لأن كلامه الكلام متطابقة
فكأن كل من التفسير ، والإعجاز ، والتكميم والتكرار : يبين مقام حلاله
ومقام الفصل : يبين مقام الوصل
ومقام الإيجاز : يبين مقام الخلافة
وكذا : خطاب التكمي مع خطاب التكمي ، ولكل كلمة مع صاحبها مقام

أحدها : أنه ذكر لفظ التصحيح في أحد فصاحة التكميم ، وأبعد لا يذكر فيه شيء ، فطلق من
المصحيح ، وأمر جوده أن يصحح التكمي في أحد فصاحة التكميم ، مشتق من
فصاحة الكلام التي غرده . لا من فصاحة الكلام التي هو يحدده
والثاني : أنه بعد فصاحة التكميم ، وسلك لا التوافق على الكلام من هو يكسده حدها ،
سواء أطلق أم لا كما سيجز
والثالث : أنه يلزم أن من له ملكة نظر كلف بالملكة معرفة المصححة - ولا ملكة له
على الكلام التصحيح - لا يفسد المصححة ، وهذا إن فرض وجوده قد وثقه ، فإن
كان التصحيح من المصححة لا يكون إلا بالركاب الفاعل أو المفعول ، فلا يمكن بكلمة ،
لقد : بل يمكن إما كان مخصوص التصحيح ، كقولك في أحد الإكساب : أطلق
واللهيب : أعلم أن أكثر الناس ذكر فصاحة حيث كانت هذا والعدد ، وانقروا
عدونا كثيرة ترجع إلى ما ذكره نعتك في فصاحة التكميم أم أن التطويل يذكرها
الهلافة في الكلام :

من : (والهلافة في الكلام : مطابقة لفظي الجواب مع فاعله) . (إيجاز)
(ثانياً) هو فني من التشرح ، والمقتصر في الهلافة رسوم وأجود ، قيل : لصحة ذلك ،
وقيل : معرفة تومر من الفصل لقوا من ابن جني ، وثقة في نوارده البهارة من
التأريسي ، وقيل : الإيجاز من غير حيز ، والإعجاز من غير حيز . وقيل : اختصار
الكلام ، وتصحيح الأقسام ، والحد : قدر بهم ، وأكثر لا يسأم . وقيل : الإكراه إلى
المعنى بلغة الله عليه . وقيل : الإيجاز مع الإكهام والتصريف من غير إحصاء . وقيل :

إبراهيم الطائفة، وإنتاج السامع¹¹، وإلى التصحيح الأصناف، وإظهار الكلام، وإظهار وشوح
 الثلاثة، وإظهار الفرس، وحسن الإعراب، نقل أكثر لغة في نوار البيان، وقال محمد
 ابن الخليل، أول تظفر القول إلى فهمه وأسر العذراء، وقال بعض أهل اللغة: هي
 أكثر بالصحة، والمعركة بمواقع الفرس، وإلى إعادة النطق بإنشراح المعنى، وإلى
 معنى كثيرة في ألفاظ القبلة، وهي بحاية النطق وحسن الإيجاز، وقال الخليل: كلمة
 تكشف عن البنية، وإلى إخراج المتكلم حاجته بحسن فهم السامع، وإلى أن تضم
 الخطاب بقدر فهمه من غير لعب طيف، وإلى حسن البديهة مع صحة الثلاثة،
 وإلى دلالة أول الكلام على آخره، وإيراد آخره بآية، وإلى القوة على البيان مع
 حسن النظام، ومن الخليل أيضاً الثلاثة ما أربط بربها، وعد مثله، وقال
 أرسطافس الثلاثة حسن الاستعارة، وقال حاتم بن صفوان: ثلاثة إسمية المعنى.
 وأحمد السجدة، وقال إبراهيم الأنباري هي التورية والإعالة، وإلى تصوير الطويل،
 والطويل القصير، وإلى ابن العزري هي تارة على، وإلى يقال سائر الكلام، وإلى ابن
 فخر بنى القرب من البنية، ودلالة قيل على كثير، وإلى إحد، المعنى إلى القلب من
 أحسن صورة من النطق، وإلى ما صعب على المتلقي، وسهل على القطة، وإلى سد
 الكلام ومعانيه، وإلى قصر، وحسن الخليل، وإلى حاله، والتأخر أن أكثر هذه الصلوات
 إنما قصدوا بها ذكر أوصاف الثلاثة، ولم يقصدوا حقيقة البعد ولا الرسم، وإنما أرادوا
 قوله ونظام وما بعده من جهة الإحاطة بذكر ذلك، فكانت لهم من غيره، والكلام فيه أكثر،
 وذلك مقام التكثير بالصريح، قوله تعالى أَلَمْ تَرَ أَنَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَهَارُونَ فَقَتَلْنَا فِرْعَوْنَ
 وَهَارُونَ¹²، وذلك مقام الإحاطة، والتكثير قوله تعالى أَنَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَهَارُونَ فَقَتَلْنَا فِرْعَوْنَ
 وَهَارُونَ¹³، ليعبر الدعوى بخصوص الهداية على معنى أنه يذكر في غير هذا الموضع،
 والتكثير: (لَا يَهْدِي عَيْنُ)¹⁴

[11] قوله: وإلى التصحيح، إلخ هو مكرر مع ما قبله يستلزم فيه تسميته.

[12] سورة هود: ٦٨ - ٦٩.

[13] سورة هود: ٦٨.

[14] سورة الصافات: ١٧.

ويرتفع شأن الكلام في الحسن والقبح بمقتضى الاختيار المناسب^{٩٥} والصلاحية
بمعناها، فالمقتضى الحال: هو الاختيار المناسب.

فالصلاحية، راجعة إلى القلة باعتبار إغناء المعنى بالتركيب، وكثيراً ما يسمى ذلك
الصلاحية الجارية.

(قوله: ويرتفع شأن الكلام في الحسن والقبح بمقتضى الاختيار المناسب).

يعنى:

كما إذا كان كلام يستعمل تأكيداً أو تكهيناً أو أكثر وسواء أنه يرفع بالصلاحية
التي هي عبارة عن مقابلة كلام التصحيح للمقتضى الحال فقد علم أن الزيادة بالاختيار
المناسب، ومقتضى العمل واحد، ولا - صدق أنه لا يراجع إلا بالتطبيق للاختيار
المناسب، ولا يرتفع إلا بالصلاحية مقتضى الحال فليدأ
وارجع الصلاحية إلى القلة:

عنا: (الصلاحية راجعة إلى القلة باعتبار إغناء المعنى بالتركيب).

(قوله: قد اختلف النحويون في الصلاحية والصلاحية من صفات القلة أو المعنى. وعلى

هذا جوازها) أو لا على ما يجوز؟ قال جزم بقلة من ألقاظون: الصلاحية لا تكون إلا
بوجود، والصلاحية تكون بوجوده ونكره. وقال في الإيضاح عن عبد القاهر: كلاماً في ذلك
مختلف الظاهر وأن عناصر مجموع كلامه: أن الصلاحية ليست من صفات مقولاته، من
غير اختيار التركيب. وماذا الاسم فطر ائمة إلى أن الصلاحية راجعة إلى الألفاظ والمباني،
واستدل عليه بما يطرد ذكره. قال الفرج: التي اثنين التميز. إن خصت الصلاحية
بالألفاظ وردت أسئلة الإمام فطر اثنين أو أكثر تسمية المعنى لمصداق، وهو غير مألوف،
والحق أن آراء آية التصحيح. لفظ حسن مألوف له معنى حسن صحيح، وبهذا القيد تنطبع
أسئلة الإمام، والمقتضى في ذلك كلام يعجز ذكره.

والقيد: وأما إذا تأملت عبارة القصد في حدود الصلاحية، علمت أن صلاحية
القول، التي، لفظية لا تتعلق بها بأسنى استة. واعتربة لفظية لفظ، تتعلق بمصاح القصد
وبصلاحية الكلام تكسب إلى معنوى، وهو انحطاط من التعليل والاعتناء، والمقتضى. وهو
الانحطاط من القصد والتعليل للمقتضى. وصلاحية تتكلم معنوية، وما أحسن عبارة

وبها طرفان:

أعلى: وهو حد الإسماز وما يقرب منه.

وأسفل: وهو ما إذا غير الكلام عنه إلى ما يوفيه. التخلي عنه التخليد بأصوات

الحيوانات.

ويجوزها مراتب كثيرة، وتليقها وجوه أخر ثلوث الكلام حسنة.

والى الكلام: ملكة يتكرر بها على تأليف كلام بليغ.

بعد التعليل الجاهل، حيث قال في قوانين البلاغة: البلاغة شيء يتقرب من المعنى، ويتكسر إلى الكلمة، والقصاحة شيء يبتعد عن سلف، ويتكسر إلى التكرار، فإن فيها جمعا بين ما يترك من كلام الناس، وهو الحق في غير الله تعالى فإن قلنا: إذا كانت القصاحة أو البلاغة واحدة إلى الكلمة، فكلما تبتعد تعالى ليس بالقسط، وهو محلو على أمثلها قلنا. التزم الكلمة المتأخر على ذلك التزم القديم المتقاصر.

طوقا بلاغة الكلام:

صا (وبها طرفان: أعلى وهو حد الإسماز وما يقرب منه).

(ثمن): ظاهره أن حد الإسماز لا يتصور. وليس كذلك، بل هو لا نهاية له. وما

واقع في كلام بعض شراح المنطق مما يوجب خلاف ذلك، لا عبرة به، ثم يرد عليه أن ما

يقرب من حد الإسماز ليس أعلى، انقصاته عن حد الإسماز.

القول: (وأسفل وهو ما لو غير عنه إلى ما يوفيه التحق عنه التخليد بأصوات

الحيوانات) يعني التكرار.

القول: (وتليقها وجوه أخر ثلوث الكلام حسنة) قد يقال على أحد القولين

الصالحين: أن هذه الوجوه من البلاغة، فلا حجة تذكرها، فإن قلت: هذا يقتضي أن

كل كلام بليغ، لأنه ليس شيء من الكلام متعلقا بأصوات البهائم قلنا: إنما يريد ما

لو غير لا يوفيه التحق بأصوات البهائم مع كونه كلاما، والتعليق بها ليس من كونه غير

مليح، بل في مراده من الحسن

ملكة الكلام:

صا (والى الكلام ملكة يتكرر بها على تأليف كلام بليغ).

ثمن: عليه من الإيراد ما على حد القصاحة لكلام

(و) لو بطلت الكلام

قوله: **أَنْ كُنْ بِطَرَفِ فَصِيحٍ، وَلَا عَكْسٍ**
وَأَنْ الْبَلَاغَةَ تَرْجِعُهَا:

١- إلى الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد.

٢- وإلى تمييز الفصيح من غيره:

والثاني^(١): منه ما يبين في علم مثل اللغة، أو التصريف، أو النحو.

قوله: **(العلم أن كل طرف فصيح ولا عكس)** يعني سواء كان الكلام أم مقتضاه لأن البلاغة لا بد فيها من فصاحة الكلام والكفاءة، قال الخطيب: **ومنه أن البلاغة أصل من الفصاحة، لأن الفصاحة مأخوذة من حد البلاغة بالتصريح، فثبتت كالتعيين للإنسان، قلت: إذا تأملت ما سبق فثبت أن ليس بينهما عموم وخصوص، وإنما كالتصريح، من البلاغة هي أو أجزاء مدرجة، والفصاحة جزء.**

قوله: **(وأن البلاغة ترجعها إلى الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد)** هو واضح، من سبق، أنه إذا كانت البلاغة الصيغة فتأخذ بحتز من الخطأ

وقوله: **(وفي تأدية المعنى المراد)** هو أنه أن يكون المعنى الحق الواقع في تأدية المعنى، وأن يكون خلا عنه أي عن خطأ من يؤوله في تأدية المعنى، قلت: لا يحصل، لأن الخطأ لأن ليس في تأدية معنى، من في معناه، وإنما يظهر أنه متعلق بالاحتراز.

من: **(وأن تمييز الفصيح من غيره، إلخ).**

(المراد: هو واضح لا يقال، بمعنى أن يكون، وإن الاحتراز من غير الفصيح، لأن الفصيح ليس مثله غير التمييز، والتكلم لا يسهل تروا^(٢) غير الفصيح فهو يلحق ما بالقضية للعلم والحد.

قوله: **(والثاني منه ما يبين في علم مثل اللغة أو التصريف أو النحو)** الثاني شيئاً وثمة ما يبين صفة خبرية، ويحتمل أن يكون (معرفة) خبراً عن الثاني، وما يبين منه: **قوله سبحانه: (لَوْلَاكَ تَهْتَمُّ جَزَاءً مَنَعْتُكَ بِهَا فَيُؤَلِّمُ^(٣))** وقوله: **مَنْ لَفَّظَ إِلَى الْعِلْمِ الْفَائِدَ بِمَا فِي مَعْنَى الْفَرِيدَةِ بِحَقِّهِ بِقَوْلِهِ (مَنْ) من اشهو والتصريف، فإنها من اللغة، وليس موضعها مقلد، (المراد: (والتأني) هو تمييز الفصيح عن غيره.**

(١) أي تمييز الفصيح من غيره.

(٢) أي غير الفصيح كما في الصيغة بدل هذه الصيغة من زيادة (أشع) أو (لغة) أي (معرفة).

(٣) مؤنثاً ص ٢٢.

أو يُترك بالحق، وهو ما عدا التعليل العلوي.
وما يُحتَرزُ به من الأول^(٢٢) : علم المعنى.
وما يُحتَرزُ به من التعليل العلوي: علم الاسباب.
وما يُعرف به وجوه التحسين: علم الجميع.
وكثير^(٢٣) يسمى الجميع: علم الدين.

وبعضهم يسمى الأول: علم المعنى، والأخيرين: علم الاسباب، والثلاثة: علم الجميع.

قوله: (أو يترك بالحق، وهو ما عدا التعليل العلوي) أي من ظاهر الحروف والاشياء^(٢٤) . ويضبط التأليف وقوله لا يقال: ضبط التأليف إنما يعلم من التعليل، لأننا نقول: الشيء بالحق يعود التفسير على ما هو له في ذاته، إلا أنه يرد عليه حيث لا يكون ذلك من التعليل، وأنه ليس بمعنى التعليل لأن التعليل أن السبب فلهذا إنما تعليل التعليل، لا معلول عليه نظر.

وقوله: (وما يُحتَرزُ به من الأول) أي من خطأ من بداية التفسير الزائد علم المعنى. (وما يُحتَرزُ به من التعليل العلوي علم الاسباب، وما يُعرف به وجوه التحسين علم الجميع) مناسبة هذه الاصطلاحات والجملة (لا أن في إطلاق لغة التبع على غير الله تعالى نظرًا، لأن الفرق كال في كتاب الفريضة إلى مجلس الفريضة إلى لغة الإباح لا يستعمل لغير الله تعالى لا حقيقة ولا معنًا. وقد مضى فيه قوله تعالى ﴿يُرْهِقُهُمْ مُكَادِرُهَا﴾^(٢٥) (وبعضهم من يسمى الجميع: علم الاسباب) لا في كل من معناه القول، وهو الظهور. (وبعضهم من يسمى الأخيرين علم الاسباب) وهذا يقع لقولنا في كتاب الترمذي في التعليل (والثلاثة علم الجميع) وعلى ذلك قول الترمذي من قوله تعالى ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَاطَةَ بِالْهُدَى﴾^(٢٦) أنه من الضلعة البسيطة.

(٢٢) أي من الخطأ في البداية، معنى الزائد.

(٢٣) أي الكثير من الناس.

(٢٤) قوله: ويضبط التأليف. (إلى هذه الصورة لا يجوز من ظاهر الحروف وغير أكثره منصوص.

(٢٥) سورة القصص: ٢٤.

(٢٦) سورة البقرة: ٢٦.

الفن الأول

علم المعاني

وهو علم يعرف به أحوال الكلم العربي التي بها يتألف مقادير الجمال

الفن الأول: علم المعاني

هو: (الفن الأول: علم المعاني وهو علم يعرف به أحوال الكلم العربي التي بها يتألف مقادير الجمال).

(أخرى): إنما قدم هذا على علم لسان واليدج، لأنه منهما الأساس للفرج. قال الطبرسي: علم المعاني يبحث عما يعرف منه كيفية تأليف المعنى باللفظ، وعلم البيان يبحث عما يعلم منه كيفية إيراد ذلك معنى من أقوال المتكلم ملاكاً لطيفة. تنسب علم المعاني إلى علم البيان نسبة مجردة إلى التركيب، ومما لا يخفى عليه القدر: فيه نظر لمجاز أن يكون العلم اسماً لطيفاً مجرداً عن تطبيق الكلام شرط له، وسواءً في تطبيق هذا النوع، وما عليه أول علم البيان وقوله: (علم) جملته وليس إيراد منه هذا الصفة الواضحة للعلم لا يقتضي التخصيص، بل إيراد منه أمور مستطاعة وتوسيع يتوصل بها إلى معرفة أحواله ويشهد له قوله فيما بعده: (ويختص في البداية أبواب فن المنصور العلوم لا العلم وقوله: (يعرف به أحوال الكلم) أي كيفية، وإنما قال يعرف، ولم يقل يعلم، لأن أحوال التي ينسب إليها معرفة علم إليها معرفة، والمورد في ذلك من العلم بالمعاني، فكيفه البسيط، والعام بالنسبة لشيء، بالتركيب، والعام يتعلق بالنسبة، والمعرفة تتعلق بالقرائن، وقد وافق المنصور من جهة في هذه المطلب بأنه علم يعرف به إيجاع واشتهر أن المعرفة تستدعي فهم معنى مما يتوصل به التلويح عن وجه، بخلاف العلم، وصريح القاصي أبو بكر في التلويح والإرشاد، بأن المعرفة تستدعي فهم جهل، والعمق المعرفة تستدعي تفهيم وتسلط دون العلم، فذلك عرف، فلا علم، ولا يقال: علم، وقال: علم الله، ولا يعلم. عرف لغة الترمي في التفتيح، وذكر الأمدى في ابتكار الأفكار تصور، وقال الرندي: أيد المعرفة تتعلق بالبسيط، والعلم بالتركيب، وقال: يقال: عرفته الله لا علمه لا علم.

وهذه الصلابة الوجه إطلاق اسم البسيط عليه عن وجه - وليس كذلك، فكان من حقه أن يقول: العلم يتعلق بالتركيب والمعرفة بالبسيط، ببساطة كيان أم غيره، وقوله:

يعرف به أصول الكلمة الخارج به ما يعرف به أصول اسم المصنف من أصول المعنى فقط والغيره، والكلمة نفسه لا يقال اسم المعنى يعرف به أيضا أصول المعنى كالأستاذ فإنه معني، لأن المصنف في ذلك إنما هو إلى المصنف وقوله: (العربي)، يخرج غيره فإنه إنما يتكلم في قواعد اللغة العربية، وإن كانت هذه المعاني يمكن تنزيلها في كل لغة على قواعد تلك اللغة، وأم يذكر هذا العهد في علم البيان، وفي كتاب ألفاظ القرب للفاشي المتوحي ما يقتضي أن الصاعدة لا تكون إلا في كلام العرب، والهبالة تكون في جميع اللغات، كما سبق، وفيه نظر، لأن في هذا عهد متأخر المعروف والبرية ومخالفة قياسها، لأنها انحلت اللغة الأصمية من ذلك، عند ظهور عهد هيمنة الكلمة وقوله: (التي بها يطابق مطلق الحال) فبالمطابق يخرج علم البيان، ويخرج الكلام كال، وفيه نظر، لأن المصنف غير مقتضى أنحال بالأشياء المناسب، ولا شك أن العلوم الثلاثة داخلية في ذلك.

وقوله: يخرجها قوله: (يطابق فإنه علم الأصول، وقوله: الاختصاص، والأصول، التي لا يتغير بعضها الحال) لا بد أن يكون في علم المنطق، وما في المنطق بعده يحصل الطريقة به، وبودته، ثم القواعد يحتل بقوله: (التي بها يطابق من علم التصريف والتحوير)، وأقول إن المصنف يخرج بقوله: (اللفظ، لأن المصنف وإن بحث فيه عن اللغة، لكن يعلم المظهر فيه من المعنى، وليس به لا يخرج، وإنما يظهر كلام المنطوق في شرح المقام.

وأعلم أن المصنف عدل عن حد المقام، وهو قوله: (الخارج خواص تركيب الكلام في الإفادة، وما يحصل بها من الاستحسان والغيره، يحتل بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال، ذكره، وأورد عليه أن التبع ليس بطريق، وأنه كان أغنى بالتركيب تركيب اللفظ، ومعرفة أشیخ متوقفة على معرفة اللفظة، وقد جدها بقوله: هي بلوغ المشتك من أدنية المعنى حدا له اختصاص بتوجيه خواص التركيب عليها، فإن أراد بالتركيب هي حد تعدد تركيب اللفظ، فقد جده الغير، فإن لا يعرف حد المعاني على تعريف التركيب اللفظ، ولا يعرف تركيب اللفظ على تعريف اللفظة، وإن علمنا اللفظة على وصفنا إلى حد تعريف به توجيه خواص التركيب عليها، وإن لم يكن أرادنا ألاحد غير عليه لفظ، أما قوله: (تبع ليس بطريق لمصنف)

فإن العلم من مملكة الانحصار، لأنه يفتقر إلى طرق ووسائل لتوليد العلم لهذا متعارفون
 ضرورياً أيضاً الفهم من غير وضع العلم ثمرة العلم وأجيب عنه بأنه أراد بالقول
 العلم لإمكانه عليه من إطلاق السبب من سبب، ويشهد له قول السكالي في آخر
 صم الحديث، وإن لم يعتقد أن السبب والبيان معرفة طوائف التركيب متكامل، لكن ليس
 هذا جيداً، لأنه استكمال معجز في الحد ثم يتم عليه لورثة وصحة، وإلا ذلك أيضاً بين
 مثله في روعي الألمان هذا الحد، وأبعد تلك المعرفة بالفتح قال بعضهم: المواد
 بالفتح التفتت العين فيكون حد سبب، وهذه طرق، لأن الاشتغال أيضاً ليس علماً، وسواء
 الحق لا يرد على يرد لورث مثله على السبب في حد الصحة والعلامة، بل انجواب من
 هذا الحد هو انجواب من تعصب كما سئل، وهو أن العلامة الكلام، غير علامة الكلام
 فلا يتوقف العلم بالفتح المتكامل على العلم بعلامة الكلام، والتعصب إلى هو واقع في
 علامة الكلام فلا يمنع أحد السلع في الحد ثم هذا السؤال إنما يرد على هذا الحد،
 وإن كان حد التصاحبة لا العلامة، لأن التصاحبة جزء من العلامة فلا يتوقف على حدها
 كلمة متعلقة من العلامة التي هي مركبة من التصاحبة وغيرها، وإما يعني الإيراد على
 السكالي والمصنف من جهة اشتغال الحد على أحد طرفي، أو معجز، وإنما نفس في
 العمود كما ظهر في علم الفطري لا أن يجب في حد الحد ومن الثاني قوله: أن هذا
 ليس بعد مفيد، أو يقال: يجوز اشتغال اشتراك والمعجز في الحد، إلا أنه على
 معانها دليل كما ذكره المزالي في المستقصى، وغيرها، وأرد عليه أيضاً: أن قوله وغيرها
 عنهم فلا يجوز اشتغاله في الحد، وهو به أن جميع الفهم بطريق ذكر الاستحسان
 أن المواد الاستحسان، ثم عليه أن غيره محمود على الطوائف مستهجنة، وهي لا تلحق
 بالتركيب البقاء والحد بل على أنها لا تلحق، وأجيب عنه بأن الاستحسان لا يلحق
 بالتركيب البقاء، وأنه أمر نفس ذلك يكون التركيب^{٢٢} مستهجناتاً مستهجناتاً
 بالاعتبارين، وبأن الاستحسان، وإن لم يلحق بالفتح هو سبغ الاستحسان يعرف
 مقابله، وهو الاستهجان لا يقال: بل كلمة البقاء لم يصرح بها فلا يور، لأنه
 مطبوع كاللفظي منه، ولورثة انطباع يصح أن يصرأ بكسر الهمزة والميم

(٢٢) في الأصل "التركيب" بضم التاء، والميم في الباء، وم في غير

كذلك، وفي هذا الأحوال، يجوز أن يقرأ الآية بالكسح أو بتأنيق بها، بقي على اختلاف
سؤال، رأيت بخط المؤلف، وهو أن التعريف به بذكر جنس المعلوم وحصل، أو بذكر
فصله، أو بتأنيقه مع الجنس، أو موله، أو بشرح اسمه، ويحصل بشرح الاسم معرفة
الكثير، ويصور الحقيقة، والتعريف الذي ذكره ليس فيه تعريف الحقيقة، ولا
مدلول الاسم لكن ما يتقيا من ذلك حقيقة مع بقا الحقيقة على جهالة، فاعلم في
كلامه بجوهول، ولو كان المعرفة به معلوم، من ذلك لا يعنى جهالة فإن أراد أن العلم
العرف، من خلاف منسوب القوم، وإن أراد أنه علم بمعلوم يحصل به المعرفة، لم
يحصل تعريف ذلك العلوم الكلي، ومثل هذا السؤال ورد على ابن العاصم في حقه
التعريف بقوله: «علم بأصول يعرف بها أصول أبنائها القوم» وأول ابن سينا قوله:
«العلم علم يعرف به أصول بين الإنسان» وكذلك أول ابن عسقلان: «العلم علم
مستطوع» فإنه لم يعرف علم المستطوع، بل فكر ما هو مستطوع منه وما هو مستطوع،
وإن أرادنا تصحيح كلامهم لم نجس ذلك التعريف، بل إظهار ما يخص بهذا العلم من
العلم من معرفة تلك الأشياء.

(التمهيد): قال بعضهم قد يعرف الشيء بحدوده كقول الأربعة: إما بالعلية المائية،
كما يقال: كبريت إله حرمي أو صوري كقولنا: كبريت إله شكلة كما في الحقيقة،
كقولنا: إله يصنع الخراف، أو المائية كقولنا: إله يشرب ماء إله، والأحسن في
ذلك ما أسبق فيها إلى علمه الأربعة، وحده سلكوا المعاني منسحق على الأربعة، لأن
الشيء وهو المعرفة إشارة إلى الحقيقة أعني يعرف، ويعاين تركيب الكلام إشارة إلى
الحقيقة وهي الإشارة إشارة إلى الصورة، ويعتبر إشارة إلى الحقيقة، وتظهر تعريف علم
التيه بأن معرفة إله المعنى الواحد هي طرق مختلفة وتظهر عند النظر بأنه تركيب
أمر حادثة في الشيء يتوصل إلى الحصول به، ليس حادثة، فأنشأ بالأمر اللة المائية،
وبالترتيب إلى الصورة، وبالترتيب المدلول عليه بلفظ الخريف إلى الحقيقة، ويتوصل إلى
الحقيقة، وتظهر تعريف الطب بأنه علم يعرف به أحوال بين الإنسان من جهة ما
يخرج، ويحول عنها، الحقيقة الصحية، ويستمر ذلك، فيعرف إشارة إلى الحقيقة وهي
الطريف، وأحوال إشارة إلى الحية، ومن حية هي الصورة، وتحتفظ هذه
الحقيقة (العلم) ولا تستل أن التعريف بأصبة الشية واضح، لأنه يعرف بالانكشافات

أصل الترادف انفراداً أو لا ويحتمل قوله (ولو لا) فسدان التامس وفساد، وهذا التامس
 المتعسر في شذوية أبواب على ما سبق، وقوله (يخصص) جازم إلى العلم، والخصاصة هي
 الجازم لا يصح الاستدلال عليه بغير استقرار، وإنما بقوله التخصيص لسبيل جازم على
 حالهم، ثم يحتمل أن يكون من حصر ذكر في أمره بأن يكون علم^{١٢٧} اليان عبارة
 عن مجموع هذه الأبواب، واحتمل أن يكون من حصر الكل في جزئياته بأن يكون من
 علم بأن منها حيث عليه أنه علم المعاني، ويظهر لأوله، بقي مثلك إشكال، وهو أن
 حصر الكل في أمره لا يمكن، لأن الحصر جعل الشيء في محل محيط به، فالمحيط
 حاضر، والمحيط محصور مطروق، وشأن كل مع أمره على التمس، لأن الكل
 محيط بالأجزاء من حيث المعنى، والأجزاء متحصرة في الكل، فكيف يجعل الكل
 متضمناً فيها؟ وهذا بخلاف التقسيم، فإن كل يضم إلى أمره كما يضم الكل إلى
 جزئياته، وقد قرينة هذا البحث في أوله شرح لمعسر وقد أورد على المعسر أنه يخرج
 عنه الاستظهار، والراجحة في الطير^{١٢٨} من أمهك هو هو، فإن المجموع التركيب مغاير
 لكل من الإساءة والفساد والفساد إلى^{١٢٩} والجهل على الاستظهار، لراجحة إليه هي الرجمة
 إلى الإساءة، لأنه جزء غير مستغنى^{١٣٠} لأوضح لأمره، وقوله نظر، يجوز أن يحسن
 المجموع بعدل لا تكون الشيء من أمره، أنه لو اضطرنا ذلك لكان ذكر أموال الإساءة
 مغاير عن ذكر أموال طرية، ثم من الأحوال بطور استعماله بمعنى الإساءة، وليس ذلك
 شيئاً من الأبواب الثلاثة وقوله: (أموال الإساءة... إلخ) لا يصح أن يقرأ بالجر بدلاً
 عما قبله، ولا بالرفع على القطع بتفسيره، لأن هذه المذكورات ليست الأبواب، لأن
 أموال الإساءة مستقلة ليست بأن كما أن قوله إساءة وإساءة والركاة معان في
 التقسيم، ليست باب الطهارة والصلاة والركاة، فلا يصح أن يبدل باب أموال الإساءة،
 فتكون حيث أن يبدل أن يغير مقول مغاير، أو يغير له ما يابده، والاعتناء أن
 يغير تراجمها، إلا أن يبدل أن أبواب لتقسم لتقع بطريقة منه، فيكون أموال
 الإساءة مثلاً بها^{١٣١} وقد قدم استدل إليه على أنه تقديم الموصوع على الموصولة
 وقوله: (والإساءة المتغيرة) يعقوب عن الإشكالي، فإنه مذكور في باب الإساءة، وأنه إنما

(١٢٧) قوله: (يخصص) مطلق في الأصل، والمصنف يعني كما هو ظاهر كونه مخصصاً

نكتم حالهم في الإنسان الفاضل بين اليأس والطمح، مثل يأسه طافق، والطمح عدا لبيد بن ربيعة، وحباسه دارة بين اليأس والطمح، والأخري نسبة معتزة بملوك طهيا بقوله سبلا-، وطافق، ومعدل على على أسب غير مدون طافق، فإن قصد: فقد ذكر في أحوال الإنسان العجوى الإكس-، كقول عدل حنكية من فرعون طافق طافق في صرحا^{١٢٠}، وملك السدكي- قصد على سبيل الأسطورة وليس مقصودا له.

قوله: (وأحوال السدك إليه) إنما لا يقد السدك إليه، ولا السدك بكوله خبرها، لأن أحوال كل منهما في إكس كأحوالها في البحر طافق، وبخلاف الإنسان نفسه، فإن أحواله إذ لم يخرى تملك فيه الطافق لأحواله إذ لم يخرى طافق.

لم يعلم أن الفرد بأحوال السدك إليه وأحوال السدك بأحوالها من حيث كونها مستأ إليه ومستأ ولا فكر ما سباني من علم جود من أسطورة وشكيا وجير- من أحوال السدك إليه وسعد ولكنها ليست من أحواله، من حيث كونها كذلك، وإنما كير لعل لأحواله في الثلاثة، لأنه لو كان من غير تقريرها لوج أن يكون السدك في نفس وأحواله مقصودا بكونه، أو لا، فإن كان من غير تقريرها لوج أن يكون السدك في نفس السدك إليه لا هي أحواله، وذلك وطافق الطعوى، ثم لو أراد ذلك لكان الإنسان ذو طافق أحوال الإنسان، وإن كان مع تقرير الطعوى المقصود أو مع السدك على الإنسان، ولا يصح، لأنه يرمع أن تكون أحوال الإنسان تعتمد إليه واحدة.

وقوله: القصر هو وبه قصد بضمطوط على أحوال في رفته أو جره، ولا يصح عطفه بالجر على إسناد، ولا على متعلقه، ولا على القصر، لأن السدك عند ذكره بقوله القصر وبقوله الإنسان، ولا بقوله أحوال بضمطوط، كما سبيل في أحوال الإنسان وبقوله عليه ليمأ ذكره لأحواله في الثلاثة، أو ما بعد، أو ليمأ عند ذكرها في التجميع، أو تركها في غير الأول، وأيضاً القصر لغة يدل من أحوال القصر، ثم يحتاج أن يكون يدل القصر وإشكالك ما بعده.

وقوله: (وأحوال متعلقات القصر) هي بضمطوط، لأن الطعوى متعلق بالقصر لا بمتعلقه، وهذا من جهة اللفظ والتركيب، أما من جهة التصرف فاللفظ متعلق بمتعلقه.

والسند: أنه يكون له منطقتان إما كان فعلاً أو في معناه
 وكفى من الإسناد والمنطق: إما بفعل أو بغيره نفس.
 وكل جملة قرينة بأخرى: إما معطوفة عليها أو غير معطوفة.
 والقلام البليغ: إما زائدة على أصل المرام لفائدة أو غير زائدة.....

والفعل متصل: لا أعلى من حيث المولية - بل من حيث التمام. فمن هذه العيشة
 يصح أن يقرأ بمنطقتين: منطق: ويعني الفاعل وبه في معناه. كذا ذكره بعد. وفي
 الإيضاح إذا كان فعلاً أو متصلاً به أو ما في معناه لقوله: (أو ما في معناه) يريد أناس
 الفعل. كما سطر. وقوله: (أو متصلاً بالفعل) لا أخرى - يريد به: (إلا أن يريد عمل
 الفاعل. وسماه متصلاً بالفعل: لأنه أحد أوجه به. لأنه عزيم. فليست. إلا أن
 الزمخشري في القصر سمى اسم الفاعل مثلاً بكمل. فعلى هذا يحصل أن يراد بما هو
 في معنى الفعل الفاعل المتصل لشاركة الفعل به في معناه. الذي هو شذوذ. ويكون
 اسم الفاعل متصلاً بكوله فرع الفعل. بخلاف القسم: جبه أوجه. لكن الصحيح أن فلا
 من الفعل واسم فاعله مشتق من الفعل.

قوله: (والسند أنه يكون له منطقتان إما كان فعلاً أو في معناه) ظاهره أن الفعل لا
 يلزم أن يكون له منطقتان. وليس كذلك: لأن لكل شيء وجهاً شبيهاً بمنطقتين من القول
 به إن كان مفعولاً. ومن مفعول المصنف وطرف: (إلا أنها تارة تذكر. وتارة تضاف. كما
 يترى منه قوله في القلام على منطقتين الفعل. أما جذب المفعول به: وأما ذكر: والفعل
 المتصل: لا مفعول به. يشارك به حذف أم ذكر. وكل عمل فله مصدر. وطرف زائد.
 ويمكن: يذكر تارة. ويترك أخرى. وإن كما نسمى ترك القول به حذف. ولا يصح
 ترك المصدر والطرف مثلاً - معطاً. على بحث شذوذه في باب الإيجاز حين هذه لغة
 تعالي. ثم قول المصنف (أمور منطقتان نفس) يقتضي أن لكل نفس منطقتان: فإن
 قلت: إنما دل كلامه على أن السند قد يكون له منطقتان. وقد لا يكون. فالجواب أني
 يكون له فيها منطقتان هي إما كان فعلاً. أو في معناه. والجملة التي لا يكون له
 فيها منطقتان إما كان اسماً نحو: (زيد أطول) ؟ قلت: لا يصح ذلك؛ لأنك إن
 جعلته (زيد) ظرفية للقبول. إما كان فعلاً فليس يكون له منطقتان. لأن
 الجواب: ليس بفسره السابق. ولا يصح أن يراد المنطقتان المذكورة. وقد لا
 يكون للفعل منطقتان معكورة. لأنه إنما يتكلم على المنطقتان مطلقاً. لأنه

سيقول أنها حذيفة وأنا ذكره، وإن جعلت ظريفة وانطق بكون حذيفة = حذيفة الله يكون له في هذا القول متعسف، وقد لا يكون، فصار للقول أنه يقدم زيد أمام فلا يصح ذلك إلا بتفسير خاص من ذلك، فتفسير ذلك إما كان صلا، أو في صلا، وقوله: في الكلام يفتح إما والله حتى ليس سرمد فافداً أو غير ذلك، يدخل في غير الإضافة النقص والمساواة، والغرض: أو غير ذلك مثلاً، وهذا لم يحير لأنه أكثر بحثاً، ولأن كثيراً من الإضافة فرع عن الخبر، كالجملة التي يدخل عليها، وبعد، وأصل، والاستثناء، وذكر المصنف الإسماء والاسم إليه واسمك ثم مشتقات ثم الخبر الذي هو الإضافة والحقاق ثم ذكر الإضافة وكان يعني بالخبر الخبر، لأن الخبر يدخل في الإضافة كما يدخل في الخبر.

ثم ذكر الخبر والخبر، لأن الخبر المصنف بعد تشكيل أجزاء الجملة، ثم ذكر الإخبار، والإضافة، والمساواة، لأنها تشمل جميع ما سبق، وذكر المصنف خبر الكلام من الخبر والإضافة، وهو كذا، إلا أن منهم من يخص الإضافة بما لا يلقب به، فيقسمه إلى خبر، وخبر، وإضافة، ومنهم من يخصص لكافة أقسام الخبر، والإضافة وهو ما دل على الخطأ مائة أولية، ^(١) ويذهب إلى يدخل فيه الاستثناء، والتبني، والخبر، والقسم، والثناء، وهو اصطلاح لاדם طاهر الدين.

وكانت منهم من يجعل الكلام خبراً وإضافة، وهو من ذلك في المثالية، ومنهم من يربح الأقسام فيقول خبر واستخبار وخبر والثناء واسم المصنف على الخبر وإن الكلام إما يكون اسمية خارج عليه أو لا عليه أو لا يكون له خارج، فالأول والخبر الخبر، والثاني الإضافة والله يقول فرد على طاهر عبارتهم الإخبار عن المستقبلات نحو (سيكون زيد)، فرد عند مطلق به خبر له خارج عليه، أو لا عليه، فلا يدخل فيه بذلك، ولا خبر، ولا كسب، وهذا وجود الخبر به ليس بالخبر موجوداً حتى نصله بخبر، ولا شك أن الإخبار عن المستقبلات يوجب بالصدق والتبني، قال تعالى: **فَوَاقُوا زُرَّارًا لَّعَلَّكُمْ إِنَّمَا لَعْنُوا عَلَيْهِمْ وَلَعَلَّكُمْ تَعْلَمُونَ** ^(٢) فلهذا ينبغي أن يقال: إن لسان محكيه فيه بنسبة ظريفة فهو الخبر، كما هي ابن العاصم:

ولا فرق في زوجه ذلك عليهم، بين أن يكون الخبر به مطلق التوافق، مثل يستقيم القسم لهما، أو لا، فليقول كلامهم على أن مورد القسم ما له خارج بالتوافق، أو العقل، وليس الكلام لا يخبر إما أن يمكن أن يحصل المتعاضب من خبر أن يستقام من الكلام، مثل يزيد سقون، فإنه يمكن حمله بالتحقق، أو لا يمكن أن يحصل إلا بالاستفادة من الكلام نحو وهرب، أو لا تعرب فلأول الخبر، والثاني الإشهاد، وهو قاسد، لأن الكلام ليس هو الذي يقال فيه "يمكن حصوله" أو لا، بل النسبة التي تضمنها الكلام هي النسبة لذلك، ولهذا يرد عليه نحو أرادت فلان فربما لا يعلم إلا من التثنية فإن قلت يرد على عبارة المصنف أيضاً، فإنه ليس له خارج، قلت: القصر بالخارج ما كان خارجاً عن كلام القصر، كما ذكره ابن المنجب وغيره، ويمكن الجواب بأن المراد بالإشهاد العقلي، ونحو أرادت القيام يمكن هكذا أن يخرج عليه من غير استفادته من الكلام، ويمكن عادة بالتكرار، ويطلق عليهم الضرورية، وغير ذلك بختلف (الخبر زيدا) والخبر أن مرادهم أنه أن يحصل عن وجود بالقول، أو بغيره، فلأول الإشهاد، والثاني الخبر، وقد خرج من نصيب المصنف عند الإشهاد، والخبر على زوجه فالإشهاد ما لم يكن نسبته خارج تطابقه، والخبر ما نسبته خارج تطابقه، أو لا تطابقه، وقد اختلف الناس في هذا الخبر، فليس له بعد نسبه، ولكن لأنه ضروري، لأن قوله "يزيد موجود" مثلاً - ضروري - وإن كان الأصح ضرورياً للأهم كذلك، لأن الإنسان يفرق بين الإشهاد والخبر ضرورياً، وأوجب بأن لعمري هو الضروري، ولما في هاتين الوجهين مباحث فالتزام في شرح المصنف، وتعب الأكثرين إلى أنه بعد، فقال القاضي أبو بكر، والمعتزلة: تفسير الكلام الذي يدخله الصدق والكذب، فيورد عليه أن يستلزم اجتماعهما في كل خبر، وبغير أنه لم لا يكون إلا صدقاً، وأن كل خبر لا يحتاج عليه الصدق والكذب، وأجاب عنه القاضي بأنه صحيح دعواه لغة، ويورد عليه أنه نور، لأن المصدق هو الواقع بخبر، وكذب بغيره، فتميز به نور، والحق الذي يدخله التصديق أو التكذيب، فيورد عليه سؤال النور، واستدلاله أو في الجواب، وجواب الثاني أن التزميد في أقسام الضرورية لا في الصدق، وقيل: المتكسبي، إن صاحب هذا السجد مما إذا عيسى أن يوسع التفسير، فليست بل زاه، لأنه سلم حسن السؤال الأول، وقيل: أبو الحسن الضروري، كلام بغيره بغيره نسبة،

أصحها: أنه لا واسطة بينهما أبداً، ولكن صدق الخبر بمطابقة الخارج، مع اعتقاد الخبر ذلك، فإن لم تكن الكتاب، فصدق في الكتاب ما كان غير مطابق، وتكلم بمقتضى عدم مطابقة، أو غير مطابق، وهو بمقتضى المطابقة أو غير مطابق وهو لا يقتضيه شيئاً، أو مطابقاً وهو بمقتضى عدم المطابقة، أو مطابقاً وهو لا يقتضيه شيئاً، أو غير مطابقاً وهو الذي أراد ابن الحاجب بقوله: **وغير** إلى كونه مقتضى تصديق، ولا لكتاب، على ما فهم اقتراح كلهم، و- كذا ظهر عبارة فيه لا يقتضي احتياط المطابقة.

الثاني: أن الصدق بمطابقة الخبر لا يستلزم الصدق، ولو كان خطأ، أي ولو كان غير مطابق له في الخارج، ولكنه صحابها ولو جواز، وهذا العبارة طعنة في أنه لا واسطة بينهما أبداً، لأنه يصدق في قوله: صحابها الخبر الذي لا يصدق معه، أو مع اعتقاد الصدق، وكلامه: **يصدق في** لا يصدق في عدم الوسطة على هذا القول، وعلى هذا الخبر الثالث كتاب. ولم أر من خرج بهذا القول غير الصدق، وهو ظاهر خبره ابن الحاجب، هو أن الخارج جواز، على خبره كما سبق.

الثالث: وهو الذي نسبته للجاهل، وقوله: **ليجوز أن قال** لجاهل إن صدق الخبر بمطابقته، أي الخارج، مع عدم مطابقته، ومعها أي، ولكنه عدم مطابقته، مع اعتقاد الخبر عدم مطابقته، وخبره الصدق لا يصدق ذلك، بل تصحبه، لأنه قال: ومعها عدم، وظهر أنه عدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة، وليس هذا الرد، بل المراد مع اعتقاد ذلك، وهو عدم المطابقة.

قال: وظهر ما ليس صدق ولا كتاب، فدخل فيه ما إذا كان مطابق وهو غير مطابق لغيره، أو مطابقاً وهو بمقتضى عدم المطابقة، أو غير مطابق وهو بمقتضى المطابقة، أو غير مطابق ولا بمقتضى شيئاً، لأنهما لا يصدق ولا كتاب.

الراجح: أن الصدق بالمطابقة الخارج ولا يصدق معه، فإن قلنا لم يكن صدقاً قط، بل أنه لا يكون صدقاً وقد يوافق بالصدق والكتاب مطابقين معقولين، إذا كان مطابقاً للخبر غير مطابق للاعتقاد، مثل قول الكفار: **﴿أَطِيعُوا أَمْرَ رَسُولِ اللَّهِ﴾** فإنه لا ريب.

ورث: بأن النسخ: نقلهم على الشبهة، أو في تسجيدها، أو في التهجيد به في

الخطهم.

الخاصة. وهو الذي لمدة النصف - وهو مصحح وعليه المصحح - أن الصحيح المطابقة
للتأليف. سواء كان مختلف أم لا. وكتب فيها، وقد علم من هذه الأقوال أن
قولها: مختار إما صدق أو كذب منصفة حقيقة على قول. ودانعة الخطأ فقط على
قول. ودانعة الجميع فقط على قول. وقد أعيد لكتابنا الذين الخطأ لكثرة أخطاءه
فيها الإجماع على أن من قال: محمد ليس بكتاب، ومن قال: الإسلام حق
صالح. ويقول أمي لأنني سألته "كتاب سعد"^(١) حين قال سعد أمي سألته:
اليوم تسفل الكعبة، وقول ابن عباس "كتاب نول"^(٢) حين قال نول الهادي.
ليس صاحب الخبر موسى بن إسرائيل

والصحيح. وفيه رد على من جعل الصحيح دليل الاعتقاد فقط أوهما. ويقولون
واسطة. ولا رد على من جعله قاطعاً لهما بعد. يريد له ألبتة قوله تعالى "من كتب
عليه محمد"^(٣) فذلك على المقام القديم في معتد وأخرى. وقد استنبطت من القرآن
الكرام دليلاً أسرج من الجميع. وهو قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا تَتْلُوا كِتَابَ اللَّهِ
كَاتِبِينَ﴾^(٤) وقد ذكرنا كيف شبهوا القرآن بكتاب التبراة ولاعتداد فقط. ولا نظر إلى الظرفية
الظارعية. وهو قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا إِلَىٰ كِتَابِ اللَّهِ كِتَابًا مُّحَمَّدًا﴾^(٥) قالوا كتاب العبرة
بالتأليف فأتوا مصنفهم. أنهم يشهدون أنه رسول الله
قال: ورد وثلاثة أمور:

أولها: أن النسخ: كتابهم في الشبهة، لأنها تضمن التصديق بالكتاب. فهي إخبار
عن اعتقادهم. وهو غير موجود. فهو ككتاب التوبة: ﴿إِنَّكَ تَرْسُولُ اللَّهِ﴾^(٦)
بالنسبة إلى من تضمن الاعتقاد القسري. وهم من تصدروهم بالجملة الاستيعابية. ومن
تصديقها فقط الشكوك. ومن التأليف وإن وأكلام

(١) الطريقة البهائية في "النسخ" ص ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤

الواجب^{١٢} مطابقة مع الإعتقاد ومحتها معه^{١٣}، وإلزامها^{١٤} ليس بصدق ولا كذب، يقول: **﴿أَشْفَرَى عَلَى اللَّهِ كَيْفًا أَمْ يَدُ جِبَلًا﴾**^{١٥}، لأن الورد بالثنائي غير التثنية، وأنه التثنية، وإشرف الصلح، لأنهم لم يعلقوه^{١٦}، وورد: **﴿بَلَّغَ النَّاسَ﴾**^{١٧}، **﴿أَمْ أَمْ يَشْفَرَى﴾**^{١٨}، فظهر منه رد التهمة^{١٩}، لأن المصدقين لا القدرة لهم.

القول: أنه جاز إلى تسمية ذلك شهادة، لأن إخبار إذا خلا عن المواظفة ثم يمكن ذلك حقيقة، وهذا الجواب مخالف للأول في الصورة لا في المعنى، لأنه يرجع إلى التثنية في أصله موافقة القلب للسر بملول عليها بشهد، والأول يرجع إلى موافقة القلب للسان الملول عليها بالجملة الاسمية وإن والقلم فإن الله - إذا كان ذلك بالقسمة إلى الشخصية فقد تجاوزوا بأنهم لشهد، والجواب ليس بكتاب: أ قلت: إنما يكون مجازاً حيث قصد إظهار الشهادة على القبول، وهم لم يطلقوا ذلك، إنما أرادوا حقيقة الشهادة على قبول الكتاب.

القول: أن الكتاب بالثنية إلى دعهم^{٢٠} من غير خبر وإن كان صادقاً لكنه متضمن كذب، ويخشى في هذا أن يرد^{٢١} أصح^{٢٢} / أي فيه تعوي لا يخفى، والآخر أن الشارحين كانوا يظنون سوء الفهم إنما يتكروها بأساليب، وهذا ورد على الأوجه الثلاثة.

وإن علم أن هذه التهمة تصلح أن تكون من هذا القول، كما فعل المصنف، وأن تكون من القول أن الصدق يرجع إلى الاعتقاد والطائفة معاً، ولا واسعة بينهما، كما فعل ابن الجوزي، على ما ندمه به الشرح، وإن كان ظاهر عبارته وإيمانه النسط واضحاً، ولا يرى من أين للشارحين حيلة على ما جعلوه عليه.

وقوله: **﴿إِنِّي رَأَيْتُهُمْ﴾** أي، عتدهم القصد، وزعم في الكتاب قول قام الدليل على بطلانه، أو لم يلق الدليل عليه، وسأذكر التحقيق معناه في باب الفصل والرجل. وذكر المصنف تسمية الجاهل وهي قوله تعالى: **﴿أَشْفَرَى عَلَى اللَّهِ كَيْفًا أَمْ يَدُ جِبَلًا﴾** فإنهم عصبوا دعوى التي الرسالة هي الافتراء والإطراء حال الجنون، بمعنى

(١٢) أي، أنه المصدق.

(١٣) أي، مع اعتقاد أنه غير صادق.

(١٤) أي، غير ملزم التصديق.

(١٥) سورة نبا، د.

أنه لا يخلو الحال من التعديلات وليس الإسماء مثل الجبلون ككلمة، لأنه جعل فصيحة، ولا مثلاً، لأنهم لا يعتقدونه، فثبت أن صحة، فثبت. وهذا لا يدل على القول قطب، بل يدل أن شطابفة ليست هي محور الصدور، ويرى هذا أكرن بما اشترط الآخرين والتموت بواسطة كما يترك، أو اشتراط الاستناد على كل من الطرفين، ليكون خبر غير المعتقد، واسطة، لكن هذا القول لم يثبت عن أحد، إنه هو الحديث ذكره المصنفين في كلام المصنف.

وأجاب المصنف بأن المعنى أكثر من أن يكون، وهو من الثاني بالجملة، لأن المصنفين لا يقررون له، وحاصله أن الأكثر ليس يطلق القالب، بل القالب هو أحد، ويكون خبر المصنفين كذا لا يجد فيه، أو لا يكون صدقاً ولا كذباً، لا يقتصر أن لم واسطة، بل باعتبار أن ما ينشأ به ليس مضموداً، وليس كلاماً، وهذا جوابان ذكرهما ابن المصنف على مخلصه، والله فيهما طرفان، فتدبراً أن يكون المصنفون يريد به أن يقرروا معارفاً، والظاهر أن يكون يريد به كذباً، فهذا الوجه المصنف، واستدل للمصنف أيضاً بقوله عائشة رضي الله عنها: "لم تدب وإنما وهم" وأجاب بالقرآن ما كذب أحد، وهو معارفاً لمخلصه.

وأعلم أن قول تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ بُنَى الْمُكَذِّبِينَ أَتَتَّبِعُونَ﴾ قد ورد على المصنفين، وقد اتفق على قولهم كذب، مع أنه لم تعصم عدم شطابفة، بل عدم الاعتقاد، لكن لا يرد عليه على جواب السابق، لأنهم أصروا أنهم يعتقدون ذلك، وأجابهم غير سابق، ولا هم يعتقدون.

(التيه) قد يطلق الكذب على عدم شطابفة والمصدق على الشطابفة على السور البحر، كقوله: ﴿كَذَّبَ بِآيَاتِنَا﴾، وقول الأصم: "إنه أصح على القرآن"، والوجه الثاني: ﴿كَذَّبَ عَلَى آيَاتِنَا وَتَوَلَّى﴾ بالفتح،^(١٢) وقال المصنف: ﴿فِي تَكْذِبٍ مِثْلٍ﴾.

(١٢) أخرجه ياقوت معجم في: مثلاً: سائر (١٠٠) (١٠١) ط الكتب

(١٣) سورة القدر: ١

(١٤) أخرجه ابن خلدون في: "كتاب" (١٠١) ج (١٠٢) (١٠٣) معجم ج (١٠٤)

(١٥) سورة الفتح: ٢٢

(١٦) سورة الفتح: ٢٢

أحوال الإنسان الخبيري

وقال تعالى: ﴿إِنَّ لَهُمْ لَعْنًا مَبْنُوعًا﴾^١، قال الزجاج: يعبر عن كل فعل فاعله مفعولا كان أم مفعولا والمفعول له، ومنه صنف اللعن، ويبدأ بفتح اللام، في عدم التعليل في الإلحاد، وذلك في قوله تعالى: ﴿لَوْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ الْوَطَنَ فَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِهَا فَذَلِكَ وَفَاءٌ لَهَا وَالْكَافُونَ﴾^٢ بل قوله: ﴿لَوْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ﴾^٣ أي في قوله: ﴿لَوْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ﴾، وذلك يجوز أن يكون إنشاء، لأنه يجوز أن يكون مفعولا على غير ما ذهب إليه فاعله الإلحاد، وأجاب عن دخول اللعن في القسم بأنه تضمن معنى سعة، ومعه عيارته أنه مع ذلك يلو على الإلحاد، ويستلزم ذلك في باب القسم: من شاء الله - وقد قيل في الآية غير ذلك، مما يطول ذكره، وأشد في دخول اللعن في القسم

وَلَا تَكُنْ مِنَ الْكَافِرِينَ^٤ - إجماعا بذلك تفسيرا قطعا

ومن يفرح بالشك في الإسلام أيضا فله أجر في قسم قوله تعالى: ﴿يُؤْتِيهِمْ مِنْهُمْ خَبْرًا﴾^٥ بل ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا﴾^٦

ج: (أحوال الإنسان الخبيري)

(الخبر): استثنى قوله عبد، من أنه الدنيا لم يرد من أن يسمى هذا دينا، وإنما ذكرنا في هذا باب ما هو إسماء إلهي، وهو قوله تعالى: ﴿لَا تَقُولُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْكُمْ كَيْفَ يُؤْمِنُ أَوْ كَيْفَ يُؤْتِيهِمْ مِنْ رَبِّهِمْ أَوْ كَيْفَ يَحْكُمُ لَهُمْ أَوَّلَ قَوْمٍ﴾^٧، لأنه قد فيه على أن ذلك إنشاء، وذكره على سبيل الاستعارة والإلحاد، بل فيه ما به ذكر الإنسان الخبيري وما يعلق بالعلم والصدق إليه، ولم يذكر الإنسان الإنشائي، بل قصر على قوله في آخر باب الإلحاد أن الإلحاد الخبيري في كثير من الأبواب الخاصة

قلت: قد ذكر المصنف ما لا يخفى عليه، والذي عجز في ذلك أن حقيقة الإلحاد في الإلحاد: فالفرق للإلحاد في الصبر، بل الإلحاد في الإلحاد لا يقتضي إلا توسع، وذلك لأن الإلحاد نسبة الصبر إلى الصبر، وهي لغتهم إلى طلب ومحو، فالطلب مثل: الصبر، المسك فيه هو الصبر، والمسك إليه المذهب، والتعلق لأن

١- سورة البقرة: ١٧٧

٢- سورة البقرة: ١٧٧

٣- سورة البقرة: ١٧٧

٤- سورة البقرة: ١٧٧

إحداث: أن القصد من الكلام إلى هو إثبات الثاني. فإنه إذا وضع للإمام وليس الغرض من وضع الألفاظ لحرية إقامتها بغيرها، بل ولا يجوز. لأنها تكون معلقة بمطوعة قبلزم الشيء. هذا ما ذكره علي المحصول، ومخالفة لغيره معتدا بأنه لا يلزم من حصول أمر بصريح، وبغير نظر، لأن حصول نون التصور ليس كمالاً في توجبه القصد إلى الوضع الفعلي. ولا يرد القول بأن هذه الإمام هي المركبات. لأن الوضع لها إن كانت موهوبة لا يتوقف على العلم بها.

الثانية: مغاير الخبر الحكم بالنسبة لا لزوم. لأن الإمام غير معين. وبذلك فإنه يقول: ولا ثم يمكن القصد غيراً، وعلمون عليه بأنه يوم أن يكون القصد متعلقاً. ولا يعمد بالضرورة، والواقع على هذا الظاهر هذه الكتاب، وتوهم جماعة أن هذا انقلب على الإمام والغير في الحصول فقال: وإن لم يكن الخبر كذلك، وهي أيضاً عبارة قاسية. لا توهم من أن كل خبر كتاب. والكتاب هي عبارة أن يكون. ولا ثم يمكن شيء من الخبر كذا. هذا ما ذكره الإمام. وبذلك أنه نظر، أما الدليل الذي ذكره فقد قال: لا يلزم أن اللغة دليل على وجود نسبة. وقد لا تكون موجودة. لأن الخبر دليل بمعنى الشرف. وقد تتغير العلاقة بين الطرفين الأمر به ثم ما قبله قد يمتنع. لئلا لو كان مغاير النسبة لحكم لم يكن خبر كمالاً، لأن كل من قال: وإمام زيد) فقد حكم بتوافقه فيكون خبره بطلاناً. سواء كان في الخارج أم لا، ولا سيما والإمام قال: إن الألفاظ وضعت لذكر الثاني بطلاناً. ثم يقول: لو كان الدليل العلم بالنسبة لكان الخبر بطلاناً. ولم يكن له خارج بطلاناً. والسلك متعدياً والتقدير فيها سهل.

الثالثة: يورد المصنف أو المختار المحكوم به هي ما ذكره أهل هذا العلم هو النسبة التي تعللها الخبر، فإنما القصد بزيد من معنى لائق بالحصول والكتاب وإحداث إلى الكلام، لا إلى بقوله زيد. وإنما أشار إلى استنتاج

لنت. يورد عليهم ما جاء في المطبوع بمرجوعاً إلى الشيء فلا. بذلك التصديق يوم القيادة ما كتبه المصنفون؟ فيقولون: قلنا بعد نسخ بين الله فلهذا: كلهم ما التفت الله من صلابة ولا والله^١. وسلكتم من هذا الآية هي باب العدل، آخر باب الفصل

(١) أخرجه المطبوع في "الوحيد"، ١٣٩١ هـ، ج ٢، ص ١٢٢. وصحاح ١٢٢

زيد شرب خمرًا) لم يحكم فيه بالشرب فقد دل بطريق على خمره، حتى لو كان إنما شرب بغيره كان الطير كذا، وإن كان الطير وهو شرب زيد صديقًا، ولذلك الحكم على نحو (جهاد زيد بالكل) وسياقي الكلام فيه لم يولد خبرًا بقوله، لا غير، ولذلك لا يتألف ما تقدم.

وأما الطرف والمحك من جهة القول، فبغيره تشييع على معنى طيرين، قال الزمخشري على قولنا تعالى: **وَأَمَرَ أَنْ لَا يَكُونَ لَكُمْ التَّكْبِيرُ**^{١٢٦} إذا لم يجعل الكلام إشارة الأمر بالإخلاص والأمر به كذا قيل، وإذا عطف وجه القول، وصحاحه ينزل منزلة شيلين، نعم بهذه القاعدة أن ما ذكره إنما يأتي في نحو الصلوات، في نحو: زيد بن عمرو جاز ونحو: زيد العالم جاز وسياقي تحقيق ذلك عند الكلام على الحال في آخر بحث الفصل والنحو.

والإشارة إلى أن الحكم، وهو نسبة هو إلى أمر بالثبوت أو النفي والتمسك به المحكوم عليه وهو يسمى عند الأصوليين **مقدّم**، وهذه التعليلات موصوفة وأصلها والتمسك بالمحكوم به وهو المعنى عند القدماء **أخر**، وهذه التعليلات موصوفة وأصلها إذا شرب هذه التواتر عند من كلام المتقدمين **جاء** لا شك أن قصد المحرر بخبره أحد أمرين إما الحكم، ويعني به النسبة المحكوم به، من إطلاق المصدر على القول بخلافه، بمعنى قوله، أو كونه **جاء** به وإضافته بعد ذلك هي آراء الطبري، ولو أراد حقيقة حكم الكلام لاستعمل التمسك إلى ما لم يطلب حكم به، أو جعله وهذا الذي ذكرناه من أن أراد بالحكم المحكوم به هو يقتضي عبارة الإيضاح أيضًا. يقتضي عبارة التمسك في هذا، لكنه قال عند الكلام على الحالة التي تقتضي تعريف التمسك إليه ما يقتضي إشارة نفس الحكم حيث دل، فالحالة الطير هو الحكم أو لا يمتد كما مررت، ونحو التمسك ليس هو الآمر بمعية استعظام به، بل لازم الحكم الذي هو المصدر وإلى طرح التعليل به، وفي الكلام على افتتاح كلام غير محذور فليؤمل ثم ما ذكره المصنف غير مقرر على ما ذكره الإمام من أن مدلول الخبر الحكم بالنسبة، أنه جعل فائدة الطير هو لزوم النسبة، وقد يمكن تأويله عليه بأن يقال: إن الفائدة غير المدلول بمدلول الخبر التمسك والنسبة توافق ذلك حقيقة ليوافقة، فالتكليم بأحد وجهيه أن يفهم وجدان النسبة التي حكم بها.

وقال المعتزلة: إن هذا يسمى فاشاً الخير، كقولهم من لا يعلم قيام زيد (زيد قبيح)، فاشاً الخير لتعويض العلم بالخطيئة بجهالة، ومن هذا يعلم أن الزناد بالحقم المستطاع هو ما تضمنه المجهول، لا ما يستلزم من الحقائق الموضوعات والاعتقادات المجهول كما تقدم.

والأمر الثاني: هو ما يسمى لازم فاشاً الخير، وهو ما يستلزم منه كون المجهول فاشاً بالحقم، كقولهم إن زيد سيء ولا يعلم أنه تعلم ذلك (زيد غشياً) وسعي لازماً لأنه يلزم من استعادة تجاهل الحكم من الخير أن يستعيد علم الخير به. فلهذا المعتزلي، والأشعري يقولان: هذه الشائع، وهذه بدون الأولى لا تنتج، ويذهب أن العلم بالحقم من الخير يلزم منه العلم بعلم سيئ به، فمن وجد الشرع - وهو استعادة الحكم من الخير - وجد اللازم وهو استعادة علم الخير به، لأنه يلزم من وجود الشرع وجود اللازم، وفيه يوجد الكلام وهو علم الخطيئة بعلم انطباع لا يلزم وجود شرع، وهو استعادة الخطيئة بمشاهدتها كما أن كل الخطيئة حالاً به.

واضح أن اللازم إنما هو بين العلم بالخطيئة والعلم بعلم الخير، أما الحكم بعلم الخير أعني به مجرد الاعتقاد فلا تلازم بينهما وهو واضح والاعتقاد قصد إرادة الحكم وأقصد العلم بعلم الخير فلا تلازم بينهما، بل يجب أن ينتج ويقول: لا يلزم من استعادة العلم بالحكم استحضار علم الشك به، وإن كان لازماً في نفس الأمر وإنما علم الحكم لازم وإخفاؤه لا تعلم الخطيئة بذلك. بل قد أن يقول: الله بخير الإنسان بالشئ غيراً محصلاً للعلم ولا يكون معكلاً صفة ما أخير به بأن يتصعب منه تأيلاً يقتضي صفة ما أخير به، وهو لا يملك صفة. فإن قلت: هذا تخصيص إنك هو لخبر العاصي، قلت: بل والكاتب، لأن قصد الإحلام موجود فيه - مستلزم عليه - فإن قلت: إنما يقصد في التذنب اعتقاد الحكم على غير ما هو عليه، وذلك جيداً قلت: السؤال صحيح، ولكنهم سمعوا علماً على ما يقولونه الحكم من الاعتقاد العاصي، ثم الظاهر أن مرادهم بالعلم ما هو أهم من الظن ولا يرد عليه أن غالب الظن إنما يقصد بهما الظن، وفي الإجماع تعليله في هذا المعنى لا حاجة إليه وهو كدام صحيح في نفسه.

والله يكرِّهُ العالمَ بهما منزلة الجهل، لعدم جبره على موجب العلم.....

ولا يرد على السكّاني ما قلنا من أنه لا يلزم امتناع حصول شيء قبل شيء آخر، لامتناع حصوله قبل لازمه، ولا يلزم من امتناع حصول الثاني قبل الأول أن يكون لازماً، لأنه لم يمتنع بذلك قط، وإنما جازم من خصوص هذه الحالة، لا أن الثاني إذا امتنع أن يحصل قبل، والغير كذلك، من حصول الثاني قبل لخصوص امتناعه، ويلزم من ذلك أن لا تختلف استقامة الشيء عن استقامة الأول، وأقول: أنه هذا يقتضي بتأخير القابلة عنها وجوبه، أنه نظر إلى قصد التكم، وقد قصد القابلة ولا يقصد التخرُّج بأن كان يلزم من وجود القابلة وجود لازمه، وبأن لا يتخرُّج من قصدنا قصد فائدها، وقد يرد عليه أنه ينبغي أن يقول: أو قصدنا "وجوبه" أن قصد كل واحد منهما أهم من قصد الآخر، فيدخل قصدنا في صوم المصوتين

(تقريبه): قول المصنف: قصد المصير، المصير فيه يستحق الحصول، وأقول: وأما كون استقامته على خلاف صواب التصور أو بقائه كوناً متكاملاً، إذ لا يرد أن المتكلم يقصد إقامة أيهما كان، وأقول: وإمامنا حينئذ، أن لا يشارك مقصود المتكلم إقامة المصائب، والمتكلم مقصود إقامة، وأقول: **وهو معنى الآية الأولى** بالاول هو إقامة المصائب، وذكره لأن المعنى المقصود الأول، ويوجد في بعض نسخ الأولى، وهو أحسن النسخ على ما ذكرنا، يرجعه عن المصائب، ونحو الآية: أن ويسمى الثاني وهو إقامة علم الخير كإتمام طاعة الخير، وأقول: (المصائب) فيه نظر، وينبغي أن يقول المصنف: لأنه أهم من: **إذ الله يكرِّهُ العالمَ بهما منزلة الجهل لعدم جبره على موجب العلم.**

(نظر): قد يرد الطبري كثيراً، لا تواضعاً من هاتين الآياتين، فيقول: قد قلنا، قد يترك العالم منزلة الجهل لعدم جبره على موجب العلم، وهو العمل به، فيقول: إن نعم أن يترك الله وأمره تعلم ذلك، يريد أن يترك تأخير العلم، أنك تعلمه مخالفة من جهل أيوه، فالتقابلة هنا ترجيح بين استقامة الحكم، وقد علم من قوله: العالم بهما أن يقول العالم بأحدكما أيضاً، فكذلك، فيقول: سلطان أن تكون أيوه وهو لا يعلم أن السلطان يعلم أنه أيوه، فيكون أيوه يقصد بذلك، يظهر إعلانه بذلك، فيؤيد أنه منزلة التبعين به، ويخص بذلك إعلانه أن سلطان: يعلم أنه ولا يصح العكس لما تقدم من الكلام

(النبيه) قال السدوسي: وإن شئت فسمك بكلام رب العزيم سبحانه وتعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلَّمُوا لَكُنْ أُشْرُقًا مَا لَمْ يَكُنِ الْإِنسَانُ مِنْ خَلْقٍ وَيْلَعْنُ مَا شَرُّ آبَاءِ الْفَاسِقِينَ﴾ (الأنعام: ١٢٨) كيف بعد صفته وحمل أمر الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد التسمي، وأظهره بالنسبة إليه، حيث لم يعلموا بهلهم وظنوه من السبي والإكبات. ﴿وَلَقَدْ عَلَّمُوا لَكُنْ أُشْرُقًا﴾ (الأنعام: ١٢٨) كيف بعد صفته وحمل أمر الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد التسمي، وأظهره بالنسبة إليه، حيث لم يعلموا بهلهم وظنوه من السبي والإكبات. ﴿وَلَقَدْ عَلَّمُوا لَكُنْ أُشْرُقًا﴾ (الأنعام: ١٢٨) كيف بعد صفته وحمل أمر الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد التسمي، وأظهره بالنسبة إليه، حيث لم يعلموا بهلهم وظنوه من السبي والإكبات.

قال في الإيضاح: وجهه إيمان أن آية الأجر من أمانة القبول العلم بالآية لا غير
ولا من أمانة منزلة الجاهل بها، وإستنبط منها، بل هي من أمانة القبول العلم بالشيء،
منزلة الجاهل به (والعلم) ومكان جوابه بل يقال: من تعليل شرط العلم بمنزلة
الجاهل مثلاً، كقوله: إلى من نحن فيه، لأن ما نحن فيه فرد من أفراد ذلك، وأن فرد
العلم بالشيء، منزلة الجاهل به جميع أفراد العلم به، منزلة الجاهل، وما كان بهذا
العلم بالعلم (وما يمتنع أن يرتفع) وأما فيه إلا تزيل ما يوجد منزلة الجاهل،
ويبقى له ذلك، هو ذلك لا نحن فيه، لأن قوله تعالى (أعينكم على ما كنتم في الظلمات)
خير أم يعصم به إمامكم منكم بمصطفاه، ولا تتمم أن الله تعالى علم به، أنهم يعلمون
الأمور، أما الأول فتكون تعالى (وكنتم في ظلمات)، وأما الثاني فيوضح، وإنما تزيل منزلة
الجاهل، ويصح هذا منقول بلوله (أَنزَلْنَاهُ عَلَى مَقَاسِقِ الْوَيْلِ) لكن يرد عليه أن الخطاب مع
النبي، وقد يكون إنما علم عليهم من هذه الآية، فإن لمعنى به في زمن النبوة هو أيضاً
عليهم لأن (العلماء) منزلة عن الجملة، لا أن يقال: لا تكن الكلام يتناول بهم فكانت
الخطاب بهم، وعلى هذا التأويل الأخير يصح: خطاب لك الجاهل تأمياً، كما قيل
المتكلم في علم الجاهل.

(التكليم) فاستأذنه بقوله تعالى: ﴿لَوْ أَن تَشْكُرُوا لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ أي تذكروا، لأن الشكر من شكره عمل الشراء، لا يشكر منصرفاً بقرينه، كما لا شك في معنى التكليم، فربما قيل: ولا يخفى وجه تأييدهم، لا يكون فيه إخبار بل هو إيهام، لأنها ساقية بمعناها، والظاهر أنها تكليم، لأن تكليمهم ليس فيه إيهام، لأن الفعل قد إن غير معنى التوليع،

فيبقى أن يقتصر من التركيب على غير الحاجة : فإن كان حال الشئ من الحكم،
والتردد فيه استغنى عن مؤلفاته الحكم.

فصلاته كذلك. وكذلك المذكور في حيز اجواب كون مدلول الجملة الخارجية إما هو
الاجزاء، حيثما.

(التيه) قد يخرج من هاتين الصفتين أمور منها: الطور الكتاب - كما سبق - لا
يقال: إن قصد إنشاء العلم بالحكم فيه موجود، لأن الوجود فيه إما هو قصد الاستقراء
فقط، لا قصد العلم، إلا أن يقال: الكتاب قصد استقراء السمع علم استقراء إلا أنه
استقراء بسيط، وسواء تكلم العلماء مع الله تعالى لا يقبل شيئاً سميلاً لأنه عالم بجميع
الأمور، وهو به أنه ليس من غير الإجابة أن تكون أن الخطاب به، بل تكون لغرض
كذلك، غير أنه جواب الخطاب يعنى المصداق من ذكره. ومن ذلك قوله تعالى:
﴿قُلْ إِنِّي وَصَلْتُهَا كَثُرًا﴾. وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنِّي سَمِعْتُهَا مِنْ رَبِّي﴾ وقوله تعالى:
﴿إِنِّي لَأَكِيدُهَا إِنِّي مِنْ جَعَلٍ قَتِيلٍ﴾. قد يجب أن يقال: إن قصد
الإنشاء على رضى وسامها كثرى على الحقيقة، وكذلك الجميع. وقيل غير ذلك.
ومما أن المذهب قد قصد إضاعة السامع بطلان خبره، وجوابه أنه يرجع إلى آخر
الفصل.

ص: (فيبقى أن يقتصر من التركيب على غير الحاجة، فإن كان حال الدهن من
الحكم والتردد فيه استغنى عن مؤلفاته الحكم).

(شرح): يعنى إذا كان قصد التكميل بغير أحد هاتين الصفتين فيبقى أن يقتصر من
التركيب على غير الحاجة. فإن كان المذهب على الدهن من الحكم بأحد طرفي الخبر
على الآخر، والتردد فيه استغنى عن مؤلفاته الحكم، لقوله: يريد قلن أن هو حال
الدهن من ذلك، فيمكن من قصد معادته خلافه، وذلك لأن علم الحكم من الشيء
يوجب استلزامه فيه، وأستلزم في هذا:

أما قوله: فإن أنكرت فهو
فصلته فلهذا خلافه

(1) من أنكر خبره: 31

(2) من أنكر خبره: 31

وإن كان مشتركاً فيه، ملاباً له : حسن قولك بمؤلف.

وإن كان مشتركاً : وجب التوكيد بحسب الإنكار كما قال الله سبحانه - حكمة من
رسل عيسى عليه السلام إذ كتبوا في مكة الأولى : **إِنَّا إِلَهُكُمْ مُرْسَلُونَ** ، وفي
الثانية : **إِنَّا إِلَهُكُمْ مُرْسَلُونَ** .
ومضى القرب الأول : فبشأنه ، والثاني : طريقاً ، والثالث : إنكاراً .

وهذا نظر ، لأن موقع اللفظ أنه كان على المعنى من موافق وهو غير ذلك لأن المراد
بالمعنى الثاني العيش ، لا الأول على ما يظهر . وإن كنا نعرفين وشأننا هذه اللفظة
قريباً من الله الله تعالى - معطوف به بحر فيه أن يكون المعطوف على المعنى من سطر
القيام بنفسية إلى زيد ، ويورد ، فنقول له : يا قوم ، وليس هو المقصود هنا ، بل المقصود
أن يكون على المعنى من قيام زيد ، سواء كان مستمعاً لقيام غيره ، أم لا ، ويرد على
المتكلم أنه يلحق أن يكون . ومن المتكلم ومن القارئ لأن هذه العبارة هي لفظية
لمقصود من طار المعنى من كل منهما ، لا من مجموعهما المتأمل
هنا : **وإن كان مشتركاً ... إلخ**

والثاني : أن إذا كان المعطوف طريقاً على المعنى به حسن أن يكون بمؤلف واحد ،
فإنه : **لنريد قال : أو ومة قال** . وإن كان مشتركاً وجب التوكيد بحسب الإنكار فقول
لن ينكر مشتركاً ، ولا يبالغ **بإني صارت كما في الإصباح** ، فإن قلت : وإن صارت
ليس فيها إلا مؤلف واحد ، وقد مرر به . فخطب الشريد فقام استوائهما ، قلت : لكن
لذلك الواحد في الصورة الأولى حسن ، وفي الثانية وجب ، إلا أنه يلزم استواء اللفظي
والطبيعي ، حيث نزل أسلوب الخبر ، وعلى هذا الوجه سواء وله بقية تعليق ينكر في
باب الوعد والعمل

لأنه : **وقول لن يبالغ في الإنكار** من مصدر ، ومن ذلك قوله قبل حكاية عن
رسول عيسى عليه السلام : **عند أرسلهم إلى قبل أنطكية إذ كتبوا في مكة**
الأولى : (إِنَّا إِلَهُكُمْ مُرْسَلُونَ) وفي الثانية لا تكتب عليهم الإنكار : **إِنَّا إِلَهُكُمْ مُرْسَلُونَ**
إِنَّا إِلَهُكُمْ مُرْسَلُونَ . ونقل المتكلم هذا الخراب عن المورد . ومضى الأول من الخبر
فبشأنه ، كون وقع بعده ، والثاني طريقاً ، والثالث : إنكاراً .

وإخراج الكلام عليها: إخراجاً على مقتضى الظاهر.
وكثيراً ما يخرج على خلافه.

إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر

فيجوز غير السابق كالمثال: إذا قم إليه ما يلزم له بالخبر، فيستطرف له
استشراف الطالب للقرينة، نحو: «وَلَا تُحَاطِرْ أَمْرَ الَّذِينَ ظَنَنُوا أَنَّهُمْ يَلْقَوْنَ اللَّهَ».

وفي عبارة الصنف السابع، حيث قال من الرسل إمامنا في الشريعة الأولى، وإنما
كتب فيها القرآن، وأما يريد أن المذنب: «إِنَّمَا إِلَهُكُمُ الرَّحْمَنُ الْعَلِيمُ»، فالتكذيب الذي
واجبوا به الذين من الأول تكذيب من معنى نكثت، هناك الآية عليها «وَأَقْبَلُوا بِمَا لَكُمْ
رَحْمَةً» والتكذيب الذي كان ليخرج، يكون تكذيباً للآية بالسراج، وتكون تكذيباً للآية،
وتكون تكذيباً بعد إحصاء القول، يكون وقع بعد القول الإمداد، ولكن ينبغي أن يحول
الصنف أن في زيادة ما يكون أيضاً، لأنه في معنى القسم قوله
وَأَقْبَلُوا بِمَا لَكُمْ رَحْمَةً

علم أنه أمر بذلك وهو عليه سبحانه، مع أن ذلك من الكلام، عليها معنى ذلك
تأكيداً، قال المفسر: إن الأول أيضاً غير، وإنما لم يذكر إلا بيان، وقد يعرض
عليه أنه يريد: إن التكذيب وقع سرهما، قوله تعالى (وَأَقْبَلُوا بِمَا لَكُمْ رَحْمَةً) ما يريد
أقْبَلُوا، أن يقال: تكذيب الثلاثة لم يقع فيه ذلك، وإنما وقع تكذيب اثنين
الظاهر، أن يقال إنه لم يصر إلى الخطاب بمتبعي، بل يريد أنه عليه أول، فذلك أم
يحتاج لقراءة التأكيد، ولا شك أنه أول خبر صدر من القرآن

من: (وإخراج الكلام عليها إخراجاً على مقتضى الظاهر).

(نظر): أن يصر إخراجاً على مقتضى الظاهر، يعني يقتضي الظاهر، يقتضيه
الكلام، وهو أنص من مقتضى الحال، لأن ذلك قد يقتضي إخراجاً على خلاف
الظاهر، كما قيل، وفيه نظر، فإن الظاهر أن من مقتضى الحال يقتضي الظاهر عدوماً
وطموساً من وجه، ثم إن مقتضى الظاهر قد يكون به اعتبار أحد هذه الأساليب، وقد
يكون باعتبار غيرها من الاعتبارات المعنى.

من: (وكثيراً ما يخرج الكلام على خلافه [إخ]).

(نظر): يعني خلاف الظاهر وهو جعل غير السابق، يعني على الضمن بالمقابل [إخ]

قدم له ما يزوج بالطهر المستطرف (١) أن يطبخ له. مأخوذ من المستطرف وهو التواضع بالشراف. وهو المكان العالي، والوجه: من غير السائل بالشخصي أن يصير لطيفي من شرطه السؤار. وليس كذلك. إلا أن يرد بالسؤار السؤال المصوب لالزام في الشيء القوم وهذا يزوج بدليل هو كثرة تدرج (وَلَا تُخَاطِبُنِي فِي الْقَبْرِ قَبْرًا) (٢) يزوج بأحاديثهم. وفي حديثه تسامح. فربما يزوج باسم من الخير، وجعلته أنه لا يحصل التزوج بقرنه تعالى (وَلَا تُخَاطِبُنِي) صار التعطيل بقرنه. (فَلَهُمْ عُقْرَتُونَ) طائفة طاعة، فإن قلت: التزوج هو التقدم فما يدل على شيء، والآية: صلوات الله وسلامه عليهم لا يردون في خير من فعله مدول عليه بالتزوج أو قلت: أجيب عنه بأن التزوج ليس دليلًا، ولا يدل على أنهم أنه قد يكون ترم ذلك، وفيه بعد، لأن هذا التزوج الذي يقارب الصراحة، ولا يضمن أجوبه بأن الترم في أن ذلك مع بعض يؤلفه عزولاً أو لا فلا يكاد جملته صرا تعلقهم فيغير به لا يحلف. وحيد كمن لم يغيره على رأى الجمهور أهل السنة، ومن على أنه لا يحصل أم يدخل في عموم الترم، ولا يضمن الترم بأنه جزء أجوبه يشيرون لذلك أيضاً. فليس أن يقال: (وَلَا تُخَاطِبُنِي) بل على معنى الإعتناء، فحصل الترم من كلفته، من إعتناء وإعزاز، فجاء التعطيل طائفة ومن ذلك: (وَمَا يُرِيدُ لِيُفِي إِنْ تَكُنْ لَأَعَارَ وَالْقَوْلُ) وقول الشاعر

فَلَا تُؤَاوِ بِفِي كَيْفَ الْبَسَدِ إِنْ كُنْتَ الْإِسْلَامُ الْخُسَدِ (٣)

وحيه بيت يفر

يُؤَاوِ مَا عَيْسَى قَبْلَ الْهَجُوسِ إِنْ لَكَ التَّجَسُّعُ لَيْسَ الْكَبِيرِ (٤)

وقد قال له حلق لأحسن. أو قلته. يكر الضمير في التذكير ثم رجع إليه وذلك بدليل من أبي عمرو بن العباس

(١) سورة هود: ٢٢ (٢) سورة يوسف: ٢٢

(٣) الترمذ لا سيما في التفساح ص ١٠٠، وبالنسبة للإعتناء ص ٢٣٦، ٢٣٧، وصحيفة اللغة ص ١٧٤، ١٧٥ (٤) الترمذ في التعليل، تفسير في سورة ١٠٢٢، وبالنسبة للإعتناء ص ٢٣٦، ٢٣٧، وبالنسبة للإعتناء ص ٢٣٦، ٢٣٧

والقصة في الترمذ ص ٢٣٦، وبالنسبة للإعتناء ص ٢٣٦، ٢٣٧، وبالنسبة للإعتناء ص ٢٣٦، ٢٣٧

وغير^(١) أفكر كالفكر: إذا لاج عليه ضرورة من أمارات الإنكار: نحو [من
السريع]:
جاءه فطنتي فارتضا رتعة إذ ينسى نفسه فيهم وفساخ
وأفكر كغير الفكر^(٢): إذا كان معه ما يذ تامله ارتفع: نحو: (لا رتبة
فيه)^(٣).

ص: (وغير الفكر كالفكر إذا لاج عليه شيء من أمارات الإنكار).
(المراد: يعني إذ قبل ما جرت عادته أنه ربما يصدر مع الإنكار، يتركه ضرورة الإنكار
كقوله:

جاءه فطنتي فارتضا رتعة إذ ينسى نفسه فيهم وفساخ^(٤)

يعني يتركه عارضا مظهرا، أو حسنه على كلفه، من قوله: "ولو أن تعرضوا فيه
عورا"^(٥) يعني أن هذه حالة من بعض الشبهات، وإلى حسنه ليس هذه ما يقابل به
رمحه، وأنه غير مقلقة له، وقوله: فيهم رواج، الذي نكرهه أنه جمع رجع، وهو غير
أنه مصدر استعربه من رجع فافته مرجعها كان ليول يعرك فيهم من الجمع، والضم
وهذا لأنه القسطنطوني، لأن هذا المصدر ليس فيه إلا مؤنث واحد، غير أن الله
يتكلم في حار أن يكون مائيا، ويكون من الضم السابق، ويكون هذا الضم الواحد فيه
استعصاء لا وجوبا

ص: (والفكر كغير الفكر... إلخ).

(المراد: إشارة إلى أن هذا الذي نكره واضح الألفاظ، لا يحتاج إلى تأكيده كقوله
الطائي: (لا رتبة فيه)) وإلى القائل بغيره، أن هذا غير مستقره بالشك، بل ينبغي أن

(١) أي ويحصل غير الفكر كالفكر

(٢) أي يحصل فكر كغير الفكر

والم سورة القدر: ١

(٣) الفكرة من السجع، وهو الحصول به بعدة المعاني، في شرح قوله: "فإنه كذا" في القرآن

(٤) والضمير ص: ١٦، والإضمار ص: ١٦، والضمير ص: ١٦

(٥) الترتيب البشري، من "الكلمة" ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨،

فانطلق من الأقسام مائة وسبعة عشر، وإن ضللت سرد الأقسام فهي هذه: الأول: سياتم بهما، أخداه، خالفا منهما، أو خالفا لهما، أو متكررا لهما، أو خالفا بالغاثة خالفا من التزويد، أو خالفا بالغائلة خالفا للزوم، أو خالفا بالغاثة متكررا للزوم، أو خالفا من التزويد خالفا للغائلة، أو خالفا من التزويد متكررا للغائلة، أو خالفا للغائلة متكررا للزوم، فهذه تسعة ثم تأخذ العشر خالفا منها في التسعة، فكانت عشرين ثمانية عشر، ثم تأخذ خالفا لهما في التسعة فكانت، عشرين سبعة وعشرين، ثم تأخذ الفكر لهما كذلك، ثم العالم بالغائلة متكررا من التزويد كذلك، ثم تدع بها لطالب التزويد كذلك، ثم العالم بها الفكر لئلا يها كذلك، ثم العشر من التزويد لطالب الغائلة كذلك، ثم العشر من التزويد المتكررا للغائلة كذلك، ثم العشر بالغائلة كذلك، ثم العالم بالتزويد متكررا للغائلة كذلك، ثم العشر بالغائلة لطالب التزويد كذلك، عشرين مائة وسبعة عشر القسم.

(تكملة) التمثل المصنف بقوله تعالى ﴿لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ وهو ملك أخضر من العرش، وذلك الذي ذكره التزويد خالفا للآخر متكررا الفكر من بهت الضيق ويصلح أن يكون مائة كـ، وتفسر الذي سيأتي بجزء من الله تعالى ومن جواب المسائل متكررا خالفا للآخر قوله تعالى ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْجِبَالِ فَقُلْ يَنْسِفُهَا رَبِّي نَسْفًا﴾ كذا قيل، وقد يحترق عليه بأن توكيد الفكر لغير لزوم، فلا حاجة إلى التزويد، وجواب بأنه مستحسن، والصواب منه أنه يكون لفظين، وذلك كثير، وشيئين المسائل متكررا الفكر لهما السؤال منه عن الإلهام بقوله الله ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقُولُوا رُبُّنَا رَبُّكُمْ﴾ في جواب كل شيء وبما؟ تنزيل الفكر متكررا على العاقل من ﴿لَا رُبَّ شَيْءٍ﴾، وتنزيل الفكر متكررا المسائل التزويد لغير ﴿لَمْ يَكُنْ يَوْمَ الْفَتْحِ لِيَهْلِكُوا﴾.

وذلك يقال: إن ما تقدم من أدلة البحث يقتضي جعل الفكر كالمعروف لا كالتزويد، وقوله: جعل كالتزويد هذا أنه على الشرط في أدلة يأتي بعينه في (لا ريب فيه).

(١) سورة نوح: ٢٧ (٢) سورة طه: ١٧٤

(٣) صحيح الترمذي أحمد وابن جرير وابن أبي حاتم في "مسند"، وقال الطحاوي الأئمة في التلخيص عليه (ج: ١١١٢) "كتاب صحيح".

(٤) سورة البقرة: ٢٠٠ سورة طه: ١٧٤

صحة (وهكذا اعتبارات النفي... إلخ)

(أخرى) يحسن أنه يكون كالتأكيد في التأكيد وحده، لا أن يكون على العكس، كما سبق في الاعتراضات تلك. وما زيد قائم أو قائم (وليس زيد قائم) أو (ما ينطلق زيد) على النفي، وإلّا تكفى ذاتي بمؤكد المستحضر في الأول، ووجهها على الثاني، فتقول: ما زيد بقائمه أو (ليس بقائمه) ولا (يحق في الشرع بالبقاء)، فهو كك من (لا وجه) بالرفع، أو (لا وجه ليس زيد مستبعد)، أو (ما لا ينطلق)، أو (ما كان زيد ينطلق)، لأن (كثيره على التأكيد)، وعلى المستقل (ولا أن ينطلق زيد) ولا ينطلق زيد (بإمكانه) لا على المستقل قط، كما هو مذهب جمهوره، وتكون من نتائج من الإنكار، وذلك ما زيد ينطلق أو (ما لا ينطلق زيد) أو (ما هو ينطلق) (وما كان زيد لينطلق) إلى أن يجعل هو من هذا لينطلق، فإن جعلنا هو من هذا معنى آخر على أن فيها أيضا تأكيداً لأن على (وما القليل أربع من ثوب).

(والله اعلم):

إعطاء: اسم نكرات والتأكيد هنا تأكيد بصيغ النفي، وهو انحكم بالنسبة، أو توثيقا على ما سبق، لا تأكيد المدح والحمد ولا سخط إليه، كما قلنا، زيد هو القائم، أو زيد شريفاً، أو زيد عسك قائم، وليس ما نحن فيه في شيء، لأنه لا يلزم من تأكيد واحد من طرفي الاستدراك تأكيد النسبة، وكذلك لو ثبت بما عليه الاستدراك، تكونه لكان **«إِنَّكُمْ مِنْكُمْ نَجْوَى الْجَنَّةِ لَيَقْتُلُونَ»**^{١٢٧} وجهه القائل بدينك أنك العنكة في عدم عزمهم لتأكيد (لأنه الفتوحه) في ذلك أن يقول: يأمر هذه الحجاب، الهدايا وغيرها والتكليف، تقول من الاعتراض (بما زيد قائم) وعلى النفي، وحصل أن زيد قائم وعلى الإنكار، وحصل أن زيد قائم (بما هو مطلوب أن يأمر الفتوحه التحمل مع ما بعدها)، فإذن، التأكيد ذلك الصغر محض، لا نسبة، والظاهر أن إنما هو في تأكيد الإسماء، لا في تأكيد أحد عزمه، على أن الفتوحه في نفس القرب، لا ذكر كذا التأكيد ذكر أن الفتوحه ومكسورة، والتعريف، لا نسبة، وإنما ليست ذلك فتدرك ذلك من غير في حصول التأكيد لقسمون الجملة في كثير مما سبق من صيغ النفي، فإن التأكيد

في (لا رجل) بالياء إنما هو منحكم عليه. وثقوبة المصنف. والتأكيد في وما زيد
بمضارع الظاهر أنه لم يطرأ الخطأ. لا لعمود الجمل. وما ذكره. يعلم أنه ليس من
هذا الباب حذف الهمزة. ولا المجرى لذلك لصد. أو لغيره. فإنهما إما يؤكدان الفعل.

القائمة: ذكر الضم من أفعال التأكيد (الذين) ويضفي أن يلحق بما نحن فيه. فيكون
الخطاب بها ظهيرا، أو إنكاريا. وكذلك عند ثبوت الخطأ. لكنه يحتاج إلى
زيادة تحقيق. لأن من كان من العامة. يذهب للتأكيد مع الاستمرار إنما أراد تأكيد
الجملة قبل. فيضفي أن يقال. (الذين) حرف تأكيد. ويكون الخطاب بها فيها
ظهيرا، أو إنكاريا. لا الخطاب به بضمه فيه. أو يقال: هي تأكيد الجملة التي
بعدها. استمرارية. علم ما فيها. أو. يجب أن ما بعدها قد ما قبلها. فتأكد
وبعد تأكيد عدم ما قبلها. أو المصنف لا يفتعل. فهو تأكيد ما بعدها في
المضارع. والتأكيد له قبلها في المعنى. نعم إذا قلت. بها مركبة من (الذين) و(لا) -
كما هو قول المراء. أو إنها مركبة من (لا) و(الذين). كما هو رأي الكوفيين - أو إنها
مركبة من (لا) و(الذين) المشددة و(الذين) التأكيد فيه. بن لعم. المحققون بما. لأن
(لا) أكدت ما قبلها. وإن أكدت ما بعده.

ومن أفعال التأكيد (ذكر) كذا. فاعلم القوي. وهو صحيح. لأنها إن كانت بسيطة
لم يجر التأكيد القسمة. وإن كانت مركبة غير متضمنة (الذين). فالخطاب بها ظهري.
كما سبق. وسأذكر تحقيق معناها في علم البيان.

ومن أفعال التأكيد كما ذكره القوي (أجاب) و(أجل) ومن أفعال التأكيد (أمر) الذين
تأكدوا المقام. لأنها كذا فهم وهم يبدلون صيغة أن المفعول فيها. فتأكدوا حكم
أن المفعول كذا سبق.

القائمة: التي يظهر ولا يظهر فيه مذهب أن تأكيد الجملة يكون المجرى أكثر. من
بمعناها الإنكار وغيره. فربما كذا المصنف على الفهم وأراد أنه بأن والقام. وربما
أن منكرا وم يؤكد له. المجرى ما. أو كذا له غير ذلك. فإن كذا ما المجرى من
التأكيد الخطاب والذكر بأن واللام على سبيل المثال فحسن. وإن كانوا يحرصون
التأكد في خطبتهم ويحرصون خطبتهم في صيغة التأكيد فهو من غاية التبع.
ويحتاج إلى طول طالب الاستعمالات. ولا ينبغي له دليل. ولا أعتقد أن المراء
أراد ذلك أبدا. فإنه تمهيد واسع.

الرابعة: هذه التأكيدات التي ذكرها زيدا في الجملة الاسمية، وأوردوا من تأكيد الجملة الفعلية، ومن ذكر التأكيد بين الخطب بالاسمية والفعلية. وكان ينبغي ذكر كل منهما، ثم جعلوا الخطب ينفرد زيدا الثاني حالاً من التأكيد، وكان ينبغي أن يقال إنه يفسر تأكيداً. تتضمنه ثلاثة على التكرار والاستقرار، ولم يؤيد ذلك في نصي بل أن وقعت على كلام ينفرد بوجوده قال في النصي القوي: إن النصي مجرد الخبر أو بالجملة الفعلية، فإن أكدوا بالاسمية، ثم زيدا، ثم جاءا وبذلك وقد تؤكد فعلية بذلك وإن احتج لأكثر أني بالقسم مع كل من الجملة، وقد تؤكد الاسمية باللام بعد نمو (زيد قنك وقد أجي) وقد مع الفعلية بعد التأكيد، قال أورد النصي

أكدوا أيضاً إن من خبره ولا مبالى^{٢٩}

ومعناه أن الخطب من أوردته ولم يرد. ثم وقد قال في رواية له في، فإنه جعل الفعلية كلها من الاسمية، ثم قد أكد بالاسمي وبالفعل، فعلقاً له، فجميع أورد بها دون العبرة^{٣٠} في ذلك زيد الثاني وزيد الثاني، ولم يورد من كلامه أيهما أكد، ويظهر أن التأكيد يؤيد أقوى لوجهه، لذلك، ثم زيدا وبذلك، ثم وذلك لزيد الثاني، وذلك من زيد الثاني، ثم يورد من زيد الثاني، وقد يقال عليه، إن قوله إن أورد مجرد الخبر أو بالجملة فيه خبر، لأن الفعلية يصدق به التأكيد، ولغيره الزمان، لا مجرد الخبر، لا أن يورد مجرد الخبر بالاسمية بالتصديق هي ولكنها من غير قصد، وإنما لتأكيد من قوله. في الجملة الاسمية للتأكيد فيه نظراً من الاسم، فإن ذلك على التكرار والاستقرار فربما يدل على استقرار معتبر، أدى احتج به، فالتأكيد في زيد الثاني بالقسم المسرد، لا الجملة التي كلاًها الآتي لها يؤكد، كما تقدم في التأكيد مسأل المتسوعة، فإن قسم هذا خبر فظهر حصول التكرار في القسم اسم ومجرد الجملة الاسمية خطاباً ظاهراً ولا

[٢٩] جعل زيد من الخبر، ومجرد جملة له بذلك خلفاً له، وهو الأول النصي في سورة ص: ٢٩، والأربعة ص: ٥٥، وطرائف الألب: ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢،

إمكانية. ومن الغريب أن ابن تيمية قال في حريق الصابغة: الجملة الاسمية
 كقولنا: زيد قائم يدل على شيوع القيام بالصفة، فهي أصل من القطعية، مثل:
 (قام زيد). إذ وإلّا، يدل على القيام بصفة. فلذلك كانت الاسمية أقوى من
 القطعية، قلت: وهذا خطأ سرى إليه من قول الشيخ: إن القسم يدل على الحدث
 بالخصوص، ولم يحتمل أن دلالة الفعل على كبر من حدث بزمانه، وإن كان يقتضيه
 كبر دلالة جملة الكلام على كبر من حدث القسم بزمانه بالطلاق، وإلّا لم يرد
 على وقوع الكلام في زمان بل في بالطلاق.

الطافئة: لم يصرحوا لتأكيد الجملة الإنشائية، لأن هذا الباب معهود للإشكالات الجارية،
 وسنلتم عليه في باب الإثبات إن شاء الله تعالى.

الصاعدة: من مؤلفات الجملة أيضاً فصرح بغيره تأكيد -كما سيأتي- وليس
 تأكيد التمسك فقط، ولا التمسك إليه فقط كما سيأتي نظيره في موضعه، ومن
 المؤلفات أيضاً الجملة القديمة **الفاعل** بصيغة نحو: زيد يقوم، وإنه لا
 لا يرد، وإنه لا يرد، إذ لم يعمدوا للاختصاص، فهذا تأكيد التمسك، لا تأكيد
 التمسك عليه كما صرح به الصرحاني وغيره، أما إذا قصدوا هذا جملة
 للاختصاص، وإنه مقدم من مظهر، على أن أصله يدل على حصول أن يقال: إنما
 يرد الاختصاص، فلا يرد القوة التمسك، ويحتمل أن يقال: يرد مع الاختصاص
 القوة، كما قالوا بطله في تضم الصوت، وعلى هذا فيحتمل أن يقال: يرد القوة
 التحكم، فهو إما لم جملة الاختصاص، ويحتمل أن يقال: إنما يرد القوة
 المحكوم عليه رغبة لبعده قبل التمسك، حين كان يقال: من أراد أن يؤكد
 به، وهو في هذا القول هو سند إليه، وعلى كل تقدير فلا شك أن نحو: زيد
 يقوم وإنه لا يرد، وإنه لا يرد، حيث كانت لا تبيد الاختصاص لقوة
 والتأكيد، ولعلهم إنما لم يذكره هذا لأن السند إليه وإن كان مؤكداً للجملة لكنه
 جزء من جملة الكلام، وإنما يلتزمون هذا في التأكيد بما ليس من أجزاء الكلام -
 كما سيأتي عليه المصنف عليه- والصرح في عدم الألفاظ وإن كان جملة غير في
 حكم المقدم.

ومن مؤلفات النجيلة أيضاً (إدراكاً من كسب التأكيـد، قال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿فَالَّذِينَ أَتَوْا آلَهُمْ فَمَا يَكُونُ أَلَا عَنِ عَيْنٍ مِنْ رَبِّهِ﴾^{٢٧} قلنا إدراكاً في الكلام أن عليه عيني توكيد، تقول: ولقد ذهبت، فإنه أضافت توكيد ذلك، وأنه لا مخالفة معيه، وأنه قصد التأكيد وأنه من عزيمة، قلت: إنما زيد تأكيداً والتأكد قال سيبويه في التفسير: يمكن من شيء- فزيد تأكيداً وهذا التفسير حال بلائتين بيان كونه تأكيداً، وأنه في معنى شرطاً في كلامه ومن مؤلفات النجيلة (الام التي هي حرفي يستلزم، فإنها للتأكيد كما صرح به الزمخشري في قوله تعالى: ﴿أَلَا يَتْلُمُ ظَمَ الثَّمَنُ﴾^{٢٨} يدل عليه قوله: ألي، التحقيق، أي تحقيق النجيلة بعدها، ومن معنى تأكيد قال الزمخشري وأما هنا بهذا التأكيد من تحقيق لا ذلك النجيلة نظر بعده لا بصورة نحو ما يلتقي به القسم، نحو: ﴿أَلَا إِنَّ لِيْكَ أَلَهُ لَا ظَمَ الثَّمَنُ﴾^{٢٩} ونحو: والصور: عني لتأكيد - عني وأن الزمخشري- فإنه قال في قوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّكُمْ تَعْلَمُونَ أَنَّكُمْ تَعْلَمُونَ﴾^{٣٠} السون مائدة ومعه الرجعة لا معناه، فهي تؤكد التوكيد كما تؤكد التوكيد، من لوك يستلزم منه يومئذ عني أنك لا تؤمنس من تهاشاً ذلك، ونحوه: ﴿أَلَا يَتْلُمُ ظَمَ الثَّمَنُ﴾^{٣١}، ﴿وَأَلَا إِنَّكُمْ تَعْلَمُونَ أَنَّكُمْ تَعْلَمُونَ﴾^{٣٢}، ﴿أَلَا إِنَّكُمْ تَعْلَمُونَ أَنَّكُمْ تَعْلَمُونَ﴾^{٣٣} أما ذلك في قوله تعالى: ﴿وَأَلَا إِنَّكُمْ تَعْلَمُونَ أَنَّكُمْ تَعْلَمُونَ﴾^{٣٤} من قلت، ما معنى الجميع بين حرفي التأكيد والتأخير قلت: معناه أن المقاد لاقر لا معناه، وإن تأخر أ في جريد أن حرف التأكيد الكلام، وحرف التأخير السند، وأن كون المقاد وفقاً لا معناه مستلزم من الكلام، وأن التأخير مستلزم من السون، والتأخير مخالفة من ذكره في سورة شوق، ونقل الخليلي عن صاحب التحقيق أن من ادعى الزمخشري فيه نظر وهو جدير بالنظر، لأنه كالتفسير به:

(٢٧) سورة البقرة، ٢٧

(٢٨) سورة البقرة، ٢٨

(٢٩) سورة البقرة، ٢٩

(٣٠) سورة البقرة، ٣٠

(٣١) سورة البقرة، ٣١

(٣٢) سورة البقرة، ٣٢

(٣٣) سورة البقرة، ٣٣

ثم أجاب القسبي عنه بأن المقصود بالتاكيد أن التمين في الإتيان متباعدة (زنى) في القسبي، وليس كما قال، لأنه لو أراد ذلك لم يقل التمين تأكيد التوعد، بل كانت عيناً لتأكيد التوعد به، كذا أن (زنى) لا قيد زيادة من (لا) في تأكيد الجملة، بل قيد تأكيد القسبي بها، وإلغى التوعد بريد أن التمين يجعل بها تروية القسبي، لأنها قيد لبرين أحدهما -سوء-، وعكس- الإظهار بطرقه، وأنه مفرغ، فهو كالإظهار بالشيء مفرغ-، ولا تستلزم الإظهار بالشيء، وتعين طريقه مؤانٍ بدقيقه عند القسبي به، يمكن لو لم له ذلك وجب أن قل من شارك معه طرف فيه تأكيد.

ومن مؤكيدات الجملة الفعلية (زنى) حرف التحليل، وهو معنى التأكيد، وإليه أشار الزمخشري قوله: في قوله تعالى: **أَوَلَمْ يَتَفَكَّرْ مَا لَمْ يَكُنْ لَهُ قُوَّةٌ أَنْ يَرْجُوَ قُنُوتُهُ** ^(١) معناه عدى لا يمتنع.

المصاحفة: لا فرق في كون (زنى) تأكيداً حسياً، أو دلحظياً (زنى) أو (لا)، فلو كان (زنى) قد فاقه بعد مع التعبير التمسك، فبموجب به القسبي عند الوهاب الدلسي وهو غير.

الخاصة: من قوله قوله مرفوعة -ف- وهي زينة فاقه فيه ثلاث بصريات: (زنى) و(زنى) و(القسبي)، ومنها إن حصلت أمر رابع، وهو إلتحاق تلك التسمية بإتيان أو تكاد، فليس أن تكون: (زنى) فاقه ليس فيه إتيان، ولا (زنى)، بل هو محتفل لهما على سواء، فإذا حصلت فقلت: (زنى) فاقه ثلاثيات، متطابقة منه، مع التجريد له من حرف القسبي، فإذا قلت: (زنى) فاقه فاقه لأن في الإتيان: لأن ثلاثة إن أقوى من ثلاثة التجريد، ولا تقول: إنها دخلت عليها والتجديد، لأن التجريد مع الحرف لا يحصل، وإذا لم يكن فيه دخلت على رب قائم كحصول القسبي والإتيان، فوجدت طرف إتيان، وبذلك أقوى من إتيان التجريد، لأنها وجودية، والتجريد محسوس، لم تؤكد تأكيداً أقوى باللام والقسم، وإلا لكانت الثلاثة كل منها أقوى من التجريد، وإلا لكان التجريد على الإتيان ولم يدك على القسبي (زنى).

كانت بالقسمة إلى النطق على السواء، لأن حكم ما من توجه إلى المذكور، وهو وجود تلك الشيء لا يحدد. هذا في طرف الإثبات، أما الذي يلاحظ له في التجرد، فلا بد من شيء يدل عليه، فوجدت به حروف أبتاعا ما ونحوها، فهي في طرف الشيء كالتجريد في طرف الإثبات، إلا أنها أقوى قليلا، لأن دلالتها لفظية مستقلة بخصوصها، وكذلك (يسر) وفوقها (لا) فهي التأكيد النفي، بمعنى أنها نفى مؤكّد، أو بمعنى أنها ترجع طرف الشيء المحتمل في أصل اللفظية رجعتا قول، أكثر من الرجوع وما (ويسر) يدل عليه هذا الاسم معناه ليعيد نسبة الصيغ، وهذا يظهر من قول ابن مالك: (لا) التأكيد النفي، كما أنه (لا) التأكيد الإثبات، فإن جملة استلزموا قوله هذا من جهة أن (لا) تدخل على إثبات الشيء، ولا، أم تدخل على نفي شيء، هذه القاعدة ذكرها قوله سرحد الله - بحثا، ثم رأيت كتاب في معنى التاميين يوافق، لا أقدم من كلام من هو أعلم من أن التاميين يوافق، وهذا لعمري.

بسم الله الرحمن الرحيم: وأولى الله على عبده محمد، وعلى آله وصحبه وسلم، المعبود الله عبدا كثيرا عبدا مكرها عبدا، مذكرك عبدا، كما يحب ربنا ويرضى، وأولى الله على عبده محمد، النبي الأمي، وهو كرم محمد، وسلم فاستلهم (يعتد) قوله كان له حري بحت في شيء، قال المؤلف من تعميده في ذلك المجلد، فأعصت أن أفكر فيه كلاما مبسوطة مقبولة، ليكون ذلك ضبط بهذا له من إلتزام ما فيه، وألخصت نظريا لعدلية على المظاهر فيه، وذلك أسي كتبت ذكرت في كتاب كلام أن قوله (تأمل) زيد، قال (وقام زيد) ونحو ذلك من المعنى، (لا) نظر إلى أصل وضعها فليست موضوعة لتدل على الإثبات من حيث هي، والتي يدل على الإثبات تجريدها من علامة النفي، وأخبرنا من المعنى التي تضاف للإثبات، وإنما هي موضوعة للقسمة الفعلية بخلاف، من غير تعرض تكون القسمة كابتة، أو مذكورة، أو مستقلة عنها، أو مخرجة، أو غير ذلك، فإذا كتبت، (عرب زيد) فتأملت: (عرب) معنى مذكور عند إفراد، (والفعلات زيد) معنى، فبما ألتفتت لعرب إلى زيد حدث بالإسناد معنى ثالث مذكور، وهو نسبة مذكور لعرب إلى مذكور زيد، فهذا المعنى الثاني هو نسبة العرب إلى زيد مذكور مخرج، وإن أم يحكم بالوجه ولا ينفذ، كما أن معنى عرب ومعنى زيد ليس

الإكبات، فيجوز أن لا يظهر، وإذا كان كنهها كان دالا على الإكبات، في قولك: هذا غريب
 (هذا) وهو محال، لأنه يلزم أن يكون له كنه غريب، وفي حال واحدة وأخرى يوضح
 ذلك أن (هذا) كنهه دالة على الإكبات، (وإن) دالة على التثنية دخول (من) على
 (إن) فلا يجوز (من) (إن) وما قضي هو كنه القسط من غير وجود هذا على الإكبات فتكون
 قولك: وما زيد قائم منزلة قولك: وما إن زيدا قضي، وهذا واضح، وكذلك ليس زيد قائم
 لما كان دالا بقلبه على التثنية استحالة دخول حرف الإكبات عليه، فلا يجوز بوجهه ليس
 زيد قائم، فكما يمنع دخول الإكبات على التثنية يمنع دخول التثنية على الإكبات،
 لاستحالة أن يكون الشيء مثله مثله في هذه واحدة، فإن قلنا: قد أدخلوا (إن) على
 (ما) في قولهم: (إذا ما بشر) ويعود فيه ليست (ما) في التثنية، ولا كان التثنية
 إكبات على التثنية، بالبراه إثباتها لا عليها، وهذا استحالة الذي أوردناه، إنما لزم من تغير
 القسط دالا على الإكبات بنفسه، فصار أن ذلك بحر، لكنه ذلك على سيرة النسخة من غير
 تعرض للتغيير، ولا إثباتها، فإن أوردت معنى جئت يعرف التثنية، وإن أوردت الإكبات
 عبرته من حقيقة التثنية وغيره، وكان التغيير دالا على الإكبات، وإذا دخل حرف التثنية
 زال التغيير، أمال على الإكبات، ثم يمتنع التثنية والإكبات، فإن قلنا: لم لا يجوز أن
 يكون القسط نفسه دالا على الإكبات بشرط ماكانه عليه تعريده من حقيقة غيره؟ قلنا
 المحذور: من هذا من وجهين:

وأحدهما: أن هذا تسليم بحكم إحدى وجهين، وهما في اعتبار، وإذا كان القسط
 لا يدل على الإكبات إلا إذا جرد، فكأن واضح قال: متى جردت هذا القسط فاعلموا
 أنني أوردت الإكبات، ومتى لم أجرده فاعلموا أنني لم أورد الإكبات، قد جعي التغيير
 دالة على الإكبات، فتسببه أحد شرط أو لا فتشك فلا مطابقة في التسمية
 (الوجه الثاني) هو أن ما كانا استدل على معنى ليست له نسبة بينهما، بل لأنه جعل
 دلالة عليه، ومعناه أنه بطريق بوضع، فإذا كان التعريف مشروطا بطي، غير المطابقة
 وعدم بعده، ووجود بوجوده، لم يكن لفظ هو معرف، إنما عرف ذلك الشيء، ولا
 مبيها ولا زائد، لفظ عليها شيء آخر غير الإكبات، وهو التسمية الفعلية التي هو عليه
 إما في الإكبات وفي غيره، والتعريف لا يبعد معنى آخر سوى الإكبات، وإلينا التعريف
 لا يثبت من إثبات الإكبات، واللفظ يثبت من إثبات الإكبات، فالحكم بأن الإكبات مستلزم
 من التعريف الذي لا يحصل بدون ولا يثبت من إثباته، وله فائدة غير أول من الحكم
 بأنه مستلزم من القسط الذي يثبت من إثباته، وله فائدة غير.

والوجه الثاني: أنَّ رَأْيَهُمْ كَمَا يَحُلُّونَ فِي حِرْفِ الْقِسْمِ الثَّانِي مَحَلًّا إِلَى حِرْفِ
 الْإِتْبَاعِ مَحَلًّا إِلَى حِرْفِ الْعَرَفِ عَسَاوِي فِي بَابِ الْقِسْمِ. ثُمَّ يَجْعَلُونَ إِذَا كَانَ الْقِسْمُ عَلَيْهِ مَحَلًّا أَنْ
 يَحُلُّوا مِنْ حِرْفِ الْإِتْبَاعِ، فَلَا يَحُلُّونَ (وَمَا كَانَ يَحُلُّونَ) وَلَا يَوَافِقُ بِالْمَعْنَى وَهُوَ يَجْعَلُونَ
 الْإِتْبَاعَ، بَلْ لَا يَدُ مِنْ حِرْفِ الْإِتْبَاعِ. وَإِنَّمَا كَانَ الْقِسْمُ عَلَيْهِ مَحَلًّا وَهُوَ حِلٌّ مُسْتَقِيلٌ جَوِزًا
 أَنْ يَكُونَ بِحِرْفِ الْعَرَفِ، فَهَلَا (كَانَتْ لَعْنًا لَكَ لَمْ يُؤْمَرْ) وَهَلَا يَحُلُّ عَلَى الْأَيَّامِ
 وَهَلَا تَرُوحَ فَالْإِتْبَاعُ قَبْلَهُمْ بِحِرْفِهِمْ فِي مَحَلِّ الْحِرْفِ عَدَا مَا سَمِعُوا فِي سَمْعِ الْأَحْوَالِ عَلَى أَنْ
 كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ الثَّقَلَيْنِ الْإِتْبَاعِ مَحَلًّا إِلَى عِلَالَةٍ، وَأَنَّهُمْ قَرَأَ وَجَعَلُونَ عِلَالَةً عَدَا وَجَعَلُوا،
 وَعِلَالَةُ الْأَخْرِ عِلَالَةٌ، وَذَلِكَ بِحِرْفِهِمْ الْأَمْرَ وَلَا قَوْلًا كَانَ قَوْلُهُ (وَمَا كَانَ يَحُلُّ) عَلَى
 الْإِتْبَاعِ، بَلْ هُوَ إِذَا لَمْ يَكُن الْقِسْمُ، فَالْقِسْمُ لَا يَزِيدُ، لَا فَالْقِسْمُ، مَحَلًّا بِحِرْفِ الْعَرَفِ فِيهِ الْإِتْبَاعُ
 بِحِرْفِ الْإِتْبَاعِ، وَإِنْ كَانَ قَوْلُهُ (وَمَا كَانَ يَحُلُّ) بِالْمَعْنَى يَحُلُّونَ فِي حِرْفِ الْقِسْمِ وَلَا عَلَى الْإِتْبَاعِ بِحِرْفِهِ
 إِذَا عَرَفَ حِرْفَ الثَّقَلَيْنِ فِي بَابِ الْقِسْمِ إِشْدَادًا، فَكُلُّهُمَا كَيْلًا بِحِرْفِهِ، وَكَيْلُ هَذَا مَا يَعْلَمُهُ،
 وَلَا مَا يَدْعَى ذَلِكَ، مِنْ هَذَا، لَا لِقَامِ الْكَلِمَةِ هَذَا مَا يَعْلَمُهُ، لَنْ حِرْفِ الثَّقَلَيْنِ
 مَحَلًّا بِحِرْفِهِ، كَلِمَةُ الْأَمَلِ عَدَا الْعَرَفِ، وَالْقِسْمِ.

والوجه الرابع: أَنَّ قَوْلَهُ (وَمَا كَانَ يَحُلُّ) لَوْ كَانَ مَحَلًّا عَلَى الْإِتْبَاعِ بِحِرْفِهِ لَكَانَتْ
 تِلْكَ الْعِلَالَةُ مُسْتَقَالَةً عَنْ طَرَفِيهَا أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا، أَوْ مِنْ كِلَيْهِمَا، أَوْ مِنْ الْمَجْمُوعِ،
 وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا مَوْجُودٌ مَعَ حِرْفِ الثَّقَلَيْنِ، وَحِرْفِ الْإِتْبَاعِ، وَهُوَ حِرْفُ دَا عَلَى الْإِتْبَاعِ
 مَعْنَاهُ، فَإِنْ كَلِمَةُ الْعَرَفِ مَاتِجٌ مِنْ دَالِ الْإِتْبَاعِ، كَلِمَةُ (وَمَا كَانَ يَحُلُّ) مَاتِجٌ
 لِكَلِمَةِ حِرْفِ الْعَرَفِ، وَكَانَتْ هِيَ الْوَجْهَ فَهَلَا أَنْ يَكُونَ الْكَلِمَةُ عِلَالَةً لَوْ مِنْ
 كِلَيْهِمَا حِرْفًا، وَهَلَا سَمِعَهُ وَهَلَا - أَلَمْ

الْقَائِمَةُ: هُوَ يَكُونُ الشَّطْبُ إِشْدَادًا وَتَكْرِيرًا، بَلْ تَقُولُ لَنْ لَا يَحُلُّونَ فَيَأْتِي
 زَيْدٌ وَيَتَرَدَّدُ فِي قِيَامِ حِرْفِهِ، وَيَكُونُ قِيَامُ يَكُونُ يَزِيدُ وَيَزِيدُ وَيَكُونُ فَالْقَائِمَةُ
 تَصْنَعُ وَلَمْ يَكُنْ إِلَّا التَّكْرِيرُ، وَهَذَا يَكُونُ أَنْ تَعْمَلَ لِجَمْعِ مَعْنَى الْإِتْبَاعِ، فَإِنْ
 تَكْرِيرُ الْإِشْدَادِ لَا يَدْعَى بِهِ، بِخِلَافِ تِلْكَ تَكْرِيرُ الْإِتْبَاعِ، فَهَلَا لَا يَحُلُّونَ

ثم الإسلام:

١- منه: حقيقة عقلية، وهي: إسناد الفعل - أو معناه - إلى ما هو له عند التثقيب في الظاهر، كقول المؤمن: **أشهد الله أن لا ينزل من السماء ماء**، وقوله: **وأنت تعلم أنه لم يحن** جازاً، **زيدٌ**، وأنت تعلم أنه لم يحن.

ثم ما الإسلام:

أ- الحقيقة العقلية:

حين (ثم الإسلام... إلخ).

(قوله): إنما حين ذلك في علم ساني، وعنده السانكي في علم ساني، لأن «سانكي» كان يذكر هذه الحقيقة، وهذا المعيار، هناك ذكرهما، لم يأتها على حد سواء، وقوله: **إلا أن لم يقل**، وهم المصنف الإسلام إلى حقيقة ومجاز.

وأهم أن تبنى الحقيقة والمجاز كقولهم: **بعض الألفاظ**، وذلك ساني في علم الساني، وهو معناه الأسطواني، **وإذا سكتها في الساني**، وعليه عبارة من يقول: **من الساني المجرى**، هو المصنف **اللفظ في المجرى**، ولا يقول: **اللفظ المصنف**، غير أن كثيراً من الأصوليين تأخذ أن **المصنف** **اللفظ في المجرى**، وهو المصنف، وليس هو المصنف، وهو عبارة مدعولة، ومهم مصنف هذا الحقيقة والمجاز في الإسلام نفسه، وهو حق، فتلك حقيقة ومجاز متكبر، وعلى الحقيقة إسناد الفعل أو معناه من اسم الفاعل وشعوره، مما يقول إسناد - إلى ما هو له عند التثقيب في الظاهر لفظي في ذلك المقام:

أحدنا: **إسناد إلى ما هو له عند التثقيب على الخارج**، كقول المؤمن: **وأشهد الله أن لا ينزل من السماء ماء**، **إلا أن لم يقل**، كقول الكافر: **وأنت ترجع الظن**، ومنه السؤال: **الكفار - (وَمَا يُهْلِكُهُ إِلَّا الظَّنُّ) -**، ولا يكون مجازاً، لأنه تعالى قال: **(إِنْ هُمْ إِلَّا يَهْتَكِرُونَ)**.

الثالث: ما هو له في الخارج لفظ، كقول المؤمن: **إلا أن لم يقل**، لأن الألفاظ كلها، يريد (إظهار خلاف ما يحده طائفة أنه يظن الكذب).

التواضع: إسماعه إلى ما ليس له عند الشكوك ولا في الطواحي، ولكن السامع يتوهم أنه عندة كذا، وهم بذلك أن قوله إسماع الفعل أو سمعه جدير، وقوله لما هو له خارج به المعجاز العقلي، مثل: ﴿وَأَمَّا زَكَاةُكَ فَتَمَسْكْهَا﴾^١، وشعور هو يعود على الفعل، أو سمعه، وهي له يعود على (د)، ويدخل الشكوك الأعلان في قوله: عند الشكوك، والآخران بقوله: في الظاهر، فإن السامع يتوهم أنه له عند الشكوك، ويخرج إظهار الإنسان بخلافه في ذاته، والسامع يعلم ذلك، وفيه نظر، لأنه إسماع على، لكنه كاذب، وليس فيه إسماع مجازي، فحين أن يكون إسماعاً حقيقياً كذا. وقد يجاب عنه بأنه لم يخرج، فإن كلام الشكوك فيه إسماع الفعل لما له عند الشكوك في الظاهر بحسب وضع اللغة، لأن كلام من شاء أن يدل ظاهره على ذلك وإن اشكك الثلاثة هنا لمع اختلاف الكتب.

(القيمية). قول السلف^٢ خرج بهذا إسماع الفعل أو سمعه إسماعاً غيرهما إلى شيء فليس حقيقة ولا مجازاً، مثل الإنسان جسم، وأليس كما قلنا، بل كل غير عليه الإسماع، وما ذكره يؤتى إلى نفي الإسماع، لأن من أتيه الحقيقة والمعجاز العقليين لتفسيره الإنسان بأبعدا مختلفة حقيقة، من جهة الجمع، والخلو، فكل إسماع ليس حقيقة، ولا مجازاً لا وجود له، ومن وقف على هذا إسماع الحقيقي والمجازي عرف ذلك، لم نقول الإنسان جسم فيه معنى الفعل، بالمجاز وجوده إلى الإسماع العلوي، وقد قيل في (زيد أمد، زيد جرير) وكذلك بقدر في الجميع، ولا يلزم من ذلك أن يحصل شعوراً، بل هذا القول معنوي لا لفظي، ولو لم يقل بذوقه يمشق فلا شك في حصول الإسماع كما هو ظاهر عبارة الشيخ عبد الله بن أبي السلكي.

(القيمية) هذا التفسير يعني على تبيين حقيقة والمعجاز العقليين، وقد أكره ابن العاصب تصحيحاً في أمانيه، ومقتضاه الكبير، واستبعداً في مختصره الصغير في الأصول، وسأني الكلام عليه في معجاز الإسماع، إن شاء الله تعالى (القيمية) أعلم أن الإسماع الحقيقي ليس بمشعر الشكوك، بل لأمر من ذلك، كقوله وحقق الله السماع بوقام بسعد، فليس هو الشكوك، بل هو واقع بطريق الله تعالى.

١- سورة التوبة: ٢

٢- قد السلف أو في كتاب الإجماع أب الشافعي في تعريف السلكي كونه معصية

ولكن تسمية القيام إليه حقيقة، بمعنى أن العرب إنما وضعت (قام) لفعل العبد القيام بحقل الله تعالى، فإن قلت: إن كان قد تعالى هو العبد فأنه غير فعل حقيقة، قلت: الحقيقة تعالى على الأمر المعقول لا على الجسم، وليس كلامنا فيه، ونعلق على ما هو محل الأوضح القوية، وكلامنا فيه: فالعرب لم تلاحظ في (قام زيد) غير تسمية القيام إليه، وإن كان الله تعالى خالقها، وإنما لا يصح عليه هذه، فلا نقول: إنما قام زيد) بمعنى أن الله تعالى هو المفاعل، وأن قوله: حين خلق الله لا يعمل قوما ثم جعلهم "ما الله جعلكم ولكن الله جعلكم"^١ فهو على مسجاري، منسوخ (وَمَا زَيَّنَّا زَيْنًا)^٢، فإن قيل: فهل يصح عليه من أنه فعل، أمضى فعل أمداً قلت: أما قرأها فلا، وأما لمّا قسم، وأقبل لا، وقد لاحظت العرب في ذلك ما لا ينسب إلا إلى العبد من الحركة، بل لا يسوغ شرفه يسمو لفعل إلى الله سبحانه وتعالى، إن كان غير لا، وإن كان خالق له، كالقلم، والقلم منزه، والأصل المحرمة، وحاصله أن الإنسان المتفاني أقسام الأول: ما يراء وقومه من داخله حقيقة، بمعنى أنكر، وذلك يخص بالله تعالى، لقوله: (خلق الله ويرزق الله)

الثاني: ما يراء وقومه عنكم، مثل: (قام زيد)

الثالث: ما يراء به مجرد الاعتقاد، مثل: (يراهن زيد)، وكل ما لا نسب فيه، مثل: (يرد المذموم)، وإذا افصح ذلك فقد ظهر أن قول المصنف: (ما هو له) معناه له الله، ومن الغريب أن زين فتيبة قال فيه: قلته من أين راقب في السماء، وصاحب يوم البيان: لو كان المجدل كذا لكان أكثر كثرة بالخلق، لأنما نقول: ولست أظن أن ورائك المشرك، وأنت المشرق والشمس لا يرى وزعمه الشمس وكان الضل في وقت كذا وهو لو يكن، وإنما يكون فيه، اهـ.

ولا يعني ما فيه من التبار، إلا أن يراء بكونه هذه الأمور مجازاً أنه ليس في وجوده ملهة قبل بخلق الموجود من قبله، ومن الغريب أيضاً أن المؤلف قال في كتاب

(١) لغزوه بضم اللام في "الأمس واليوم"، (٢) (١٢٢٢)، وفي غير موضع من مخطوطة،

نصحه (١٢٢٢)

(٣) سورة الأنعام: ١٠٢

٢- ومنه: مجازٌ عقليٌّ، وهو: إسنادٌ إلى مدبرٍ له غير ما هو له بقوله: ﴿يَرْكُضُ﴾^(١)،
 وله^(٢) ملازماتٌ ظاهريَّةٌ: يُسَدِّدُ الدَّمْعَ، وَالْقَمُونَ بِهِ، وَالْمَعْدُونَ،
 وَالزَّيْلَانِ، وَالْكَافُ وَالسَّيْبُ؛
 وإسنادٌ إلى الفاعل أو المفعول به - إن كان مبدئاً له حقيقةً كما قرئَ
 وإلى غيرهما - السَّلاَسَةُ : مُجَلَّدٌ، كَقَوْلِهِ: عَهْدَةٌ رَحِيمَةٌ، وَمَنْزِلٌ مُكَمَّلٌ، وَجَمْرٌ
 طَائِرٌ، وَهَيَاةٌ صَائِمٌ، وَنَهْرٌ جَارٍ، وَفِي الْأَشْيَرِ الْخَيْتَةُ.

من أين قديمة قرآن طريضان آخذان يخرقن الإفراط والتقصير، والحق بينهما حين شبه الله
 لهما - ولا يخفى ما في كلام برهان من الاختلاف.
 (تفسيره): الحقيقة والمجاز التركيبان هل هما لغويان أم ٢٦ وذلك مبني على أن
 التركيبات موضوعة أم لا، إن لمسا بالآراء الخمس، ولا فلا، وقد أوجبت الكلام على هذه
 التاميم في شرح المختصر فليحسب بهيؤ
 تب- المجاز العقلي:

هو: (ومنه مجازٌ عقليٌّ وهو إسنادٌ إلى مدبرٍ له غير ما هو له بقوله: ﴿يَرْكُضُ﴾
 (الخرق): قوله إسنادٌ جديرٌ، وتفسيرُ أحمد لبرهان: العقل، أو مبدئه وقوله: (إلى
 مدبرٍ له) أي المدبر أو مبدئه، ويسمى هو كائنًا، أي غير ما قيل له، أو مبدئه
 وقوله: (يَرْكُضُ) يحكي دواسته، وطرح به قول البهعل: (الهدى: تزييع البهال) كما
 سيأتي. هذا الشكل إخراج كسب الحقيقة بمصنوع الخلقين.
 ملازمات المجاز العقلي:

هو: (وله ملازماتٌ ظاهريَّةٌ... إلخ).
 (الخرق): أي العقل، أو مبدئه ملازمة: متعمدات، فهي بلاس العقل، والمفعول به -
 وبلايس المصنوع، وظرفي الزمان والمكان، وسبب
 وإعظام أن الإسناد هنا إما أن يواد به محكم المصنوع بين المصنوع والمصنوع إليه، أو مجرد
 النسبة الصادقة على نسبة المفعول، أو غيره من معانيات العقل.
 أما الأول - فإعظام أن الإسناد لا بد له من مبدئه إليه، كذا سبق، وذلك المصنوع إليه إما لافق،
 أو ما هو على حكم العقل، على المبدأ، وأسمى كان يرى، وغير ذلك من المعنويات عليه.

(١) أنه القدر، أو بعد.

وهذا هي كل إسماء، مبنية كان أو حالية، فتقول: إذا وقع الإسماء والمضارع عليه إما أن يكون هو الفاعل في نفس الأمر، أو المصدر، أو المفعول، أو التكاثر، أو المفعول، أو السبب.

فالأول: وهو إسماء الفعل إن مفعله لا يكون إلا حالية، ونحو فاعله التثنية هو له،

مقل: فاقم زيد، فقد أسند الفعل خلقا ومعنى إن فاعله هذا مضمون كلامهم

الثاني: إسماء إلى المفعول، معناه أن يجعل ما هو له في المعنى مفعول تاملا، أو

في حكم الفعل، فالتعريف لقوله تعالى: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ وَخَبَرَكُمْ بَعْثَ الْأَنْبِيَاءِ﴾^(١) فإن راضية مستندة

إلى مصدر البعث، فقد جعلت بعثة تاملا، وادعى هي مفعول في المعنى لأنها مرفوعة

بها، وكذلك: ﴿أَمَامَ نَاقِرٍ﴾^(٢) فقد جعل ناسي به راضيا، والناقرون ناقلا، وبعثه (مر)

كأنه) أي (مكثرون)

ثالثه: بين السكينة، ونحو في حكم الفاعل وسيل مفعول، لأن إسمه هو المفعول، والمصدر في

التعليق حاكم الزاوي، لا مفعول، فقد أسند الفعل إلى الفاعل، معناه أنه جعل ما هو الفاعل

في المعنى أي في الأصل، وهو سئل، فلهذا من الفاعل إسماء، والكتاب من الفاعل لفظا

مفعولا معني، فقد أسند الإسماء في المعنى إلى الزاوي، حكى كان مفعولا، فصار السيل مفعولا

فهي الفعل له، ونظر^(٣) المصنف في الإيضاح فإنه في (بعثة راضية) جعل المفعول معني

تاملا لفظ، وإلى سئل مفعول، جسي فاعل معني تاملا من الفاعل، وهو المفعول في الأصل،

فقال: إن هذا حكم الذي قبله، وليس كذلك، بل (سئل مفعول) مثل (بعثة راضية)، فإن

البعثة كانت مفعولا، جعلت تاملا، والزاوي كان مفعولا صار فاعلا، وذلك انقلاب السيل

على كان فاعلا مفعولا، فهي له الفعل، فقول: مفعول، وكذلك أو بعثت المفعول من بعثة

راضية لفتت: بعثة مرفوعة.

الرابعة: إسماء إلى المصدر، وهو أن يسمي ما هو في المعنى مصدر فاعلا لفظيا، أو

في حكمه، مثل: شعر شاعر، وزن (شاعر) أسند إلى ضمير الشعر، التثنية وليس مثالا

صحيحا، لأن الشاعر في قولنا شعر شاعر يرد به الشاعر وهو نفس المعلوم لا الشعر

الذي هو المصدر والقال الصحيح.

(١) سورة القدر: ١٠ (٢) سورة القدر: ١٠ (٣) سورة القدر: ١٠

والله أعلم بالصواب، انتهى هذا الكتاب في الأصل الذي يبدأ به شعر كنهه بمصنفه

مَيْتُكَرْمِي لَوَمِي بِمَا جَسَدُ جَدَّاهُ زِلْسِي الْكَلْبَةَ الْعَلَمَاءُ يَتَكَلَّمُ الْهِنْدِيُّ^(١٩٠)

وَمَعْدَكَ قَوْلُهُ نَعْلُ . (فَإِنْ لَمْ يَخُفْ فِي الصُّورِ لَمَعَةً وَجَدَتْ)^(١٩١)

الترجمة: إنسانته إلى اسم الزمان، مثل (بهاره صالقي) فقد أخذ صيغته إلى مظهره، معناه أنها تجتمع اسم الزمان فاعلاً، ففعلت الصوم إيجاباً، ويضعي القييد ذلك بإضافة هذا المعنى، فربما يصح أن نقول: (بهاره صالقي) حقيقة، أي فكتم الظهيرة، يقال: صام الظهيرة إذا قام قائم الظهيرة، ولا بد من إرادة حقيقة اشتراكية، فمن الصوم في الليلة معقول الإحصاء، فيصبح إضافة النهار حقيقة، ومن هذا الباب قوله: (وَالْكَافِرُونَ عَذَابُكَ وَجَدَتْ عَلَيْهِ مِجَازًا، رَابِعًا مَاطِرًا، وَابِلًا سَخِرَ، وَقَوْلُهُ نَعْلُ) (وَالْمُتَكَلِّمُ مَبْنِي)^(١٩٢)

الخامس: اسم النازح مثل (مهر جاني) وهو كطرف الزمان، وهذا مثله، إما يصح إذا كان الظاهر اسمًا للشئ، فإن كان سما لشيء وحده فهو حقيقة، وأما القية في ذلك فبإضافة مختلفة لشئ من الاحتمالات

السادس: السبب وهو أن يجعل ما هو سبب الفس في الضمى فاعلاً، أو في حكمه، مثل (بني الأمير الفيلاني) لكونه السبب في بطلانه، قال الخطيب: يرتبون بليته سبيلة الأمير، ويعظمون بجعل هذا الكلام السبب، وكذلك صحيح

(فَقَدْ) ليس معناه ما ذكره، وإنما يكون معناه بليت الأمير بقدر أن يكون السبب، فيكون من القسم الذي ذكره بعد، وقوله: (وَالْكَافِرُ صَحِيحٌ) فيه نظر، لأن على نسبة يرجع في الضمى إلى الفعل من أجله، فيمكن دخوله في قسم هيئة راضية، إلا أن تراجمه بالتفصيل هي هيئة راضية الفصول، به شرط هذا كله على التقدير أن أراد بالإسماء ذلك القول: بليت الهيئة لا يحل على بطلان الأمير، ولا يلزم منه لا حقيقة ولا مضمرة، وإنما فوق: الأمير ليس مستجاباً إيجاباً، وإنما على التقدير الآخر أن أراد بالإسماء الهيئة سواء أشتبهت بمشاهير من سببويه والمساكني ذلك هي الكلام على أسماء الهيئة، فاحتكم على ما سبق ويصح، لأنه يكون اتفاق الهيئة بالوصول، كونهية بعبارة، وغيره مبدع، من غير نظر إلى ظهور السطر فيه، فيكون في (الغرب) (في الغرب) إسماء بأشياء لاجتماع، وإسماء بأشياء للقولية

(١٩٠) الهيئة بلا نسبة إلى قولهم: لبيد الـ ١٤٦

(١٩١) ميم السبب ١٠٠

(١٩٢) ميم السبب ١٠٠

ويعد أن تحورت هذه القاعدة على الصيغ المذكورة الإسناد إلى الفاعل المفعول له يكون بالفعل بمعنى له الفعل، مثل: (قام زيد) فزيد فاعل للقيام، ومبنى حقيقة، ولا يكون إلى فاعله، لأنك إذا قلت: (حُزِبَ زيد) لم تسند الحُزْبَ بالضم بانتظار الفاعلية إلى أحد، إنما أسندته بانتظار المفعولية للفاعل المفعول ليس المفعول الذي هو فاعله نشأة في المبنى، بل في الحقيقة فقط، والإسناد إلى المفعول به محذور، قد يكون مع البناء للفعل، كما يقولون: (هبطت الطائرة)، وإن بيته المفعول ليس بمحليقة كذلك، رُحِبَتِ الطائرة باسم الزمان، وهذا عند اللغويين، إلا أنه قد يقال: لا يلزم من جعل المفعول فاعلاً أن يجعل كذلك الفاعل مفعولاً، بل يستعمل منه الماضي، غير (زاد) في الأصل متعدد، فلما استندناه إلى بناء قد يقال: إنه جارٍ للمضي بمعنى متدخل، وفيه نظر، وقد يقال: هو متعدد، أي جازع لنفسه، والظاهر أننا إذا جعلنا المفعول فاعلاً فغلبت الفاعلية مفعولاً، وروحه ما تقدم في زمن مفعولاً، لأننا إنما قلنا منضم ببناءه للمفعول، لأننا قلنا: أن المفعول هو الفاعل، فلما ساء الوارد المسمى، هناك أصبح بناء يُحِبُّ سبيلاً، فقلت: وأقسم السيلون فتيمة قولنا سيل منضم.

ونترجع حينئذ إلى عبارة المصنف: القول: "استندناه إلى الفاعل حقيقة لا يريد الفاعل المفعول"، ولا يريد عليه أن الإسناد المجازي أحد، لا يكون إلا لفاعل المفعول، كما ستراف في الجميع، وأما أول المتن ويحس به - هو له بعد التثنية في الظاهر، ولا يريد له هو له حقيقة، أو بالقول، لأن كسر إسناد كذا، وقوله: (أو المفعول إذا كان مبنياً له) يعني إسناد الفعل في نحو: (حُزِبَ زيد) غير (حُزِبَ) إلى فعل المفعول، إذا كان الفعل أو مفعولاً مبنياً له، أو إلى المفعول، إذا كان الفعل أو مفعولاً مبنياً له، وقوله: (والفعلية والمفعولية) احترازاً عن إسناد الفعل لما جعلناه مفعولاً به مجرداً، غير الإسناد فيه مجازاً كما سبق في (سبل مفعول)، ولا يصح إطلاق أن الإسناد إلى المفعول والفعل مثنى له حقيقة، لتصحيح الكلام أن يقال: إسناد الفعل إلى مفعول احتياقي والفعل مثنى له حقيقة، مثل: (حُزِبَ زيد)، وكذلك إسناده إلى أحد المفعولين، والفعل مثنى له مثل: (حُزِبَ زيد) غير: (قَالَ زيد) إسناد الخبرية، والثاني إسناد خبرية، ولا يكون الإسناد في مثنى إلا حقيقة، والاسماء لا تسمى إلى صبح مضاف للمفعول والمفعول الذي يلي الفعل له فيها كسر مفعولاً حقيقة، وقوله: (أو فروعاً متداخلة) مجاز أن سواء كان مثنى الفاعل

وقوله: "ميتلوك": يخرج ما مر من قول الجاهل، وإنما لم يُحذف نحو قوله: [من القارب]:

أَذَابُ الصَّيْبِ وَالْحَيُّ الْقَيُّومُ رَكَعُ الْغَدَا وَتَسْرُ الْعُصَى

قال: عيشة راحية، أو المصروف مثل: سبى مضم: على أنه قيل في عيشة راحية فهو ذلك، فقال الصيرون: هو على إرادة التسبب، أو عيشة بآلة رضاء، وههنا مضمور القصص، كما هو في قوله: رضى حدى وقال الكوفون: أئمة مرفوعة، ظاهراً مرفوعة، مقام مرفوعة، قال القاسم: قلبي هذا ليس بمضمور المستقر فاعداً، بل هو قائم مقامه، قلبي الوجهين هو مجاز إعرابي لا نحلي، وقيل: الأصل راض صاحبها، فصاحبه المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، فارتفع مستقراً، وأعد لإسناده لؤمده، وأقول: راحية معناه كاشفة، وقوله: "وسيل مضم" فاعداً، فاعداً راحية مضمور هذه الأفعال ولذلك أصبح وقوله: شعر شعر تقدم الكلام عليه

(تكملة): قوله: ما مر من قول الجاهل والمضمور أقسام أربعة

أحدها: أن يستند إلى القائل والمفعول على أنه إيشي، فقام زيد

القصي - أن يستند إلى القاص والمفعول على المضمور مثل: رضى صاحب العيشة،

الثاني: أن يستند إلى المضمور والمفعول على القائل، مثل: عيشة راحية،

الثالث: أن يستند إلى المضمور وهو ممتلئ له مثل: (مغرب زيد)

(تكملة): أمراء يروا الإنسان إلى المضمور وما مر هو الذي كان مضموراً، ولذلك في

الجميع، ولا معنى إلا أسند إليه جمل قوله مفعولاً، فلا يكون: إن راحية بمعنى مرفوعة،

والصبر قصاص، وأولئك ذلك أئمة، بل أئمة على لغة صائها، وسلي مجازياً

(تكملة): أن يكون ملاحظة لا لقصص بالحيوية، بل جميع الملاحظات

الذكورية في السجل انشائي يدل على أن الذي في السجل الإنشائي.

قوله: (وقوله) يتأخر يخرج ما مر من قول الجاهل) يعني قوله: أئمة الربيع

الخير، يعني الجاهل بالذات تعالى، وهو القدر

قوله: وإنما لم يحذف على السجل قول: حذرك العبدون وأقول المصنفون:

أَشْدَابُ الْمُتَكَبِّرِ وَالْحَيُّ الْقَيُّومُ زَكَرُ الْغَدَا وَتَسْرُ الْعُصَى^(١)

رجع الآية من القارب: وهو المصنف الذي قام بنسخها المصنف، من فتح الصلاة في سنة ١٢١٠هـ، وأما

(١) ١٢١٠هـ، وقال المصنف في سنة ١٢١٠هـ، وأما المصنف: ١٢١٠هـ، وأما المصنف: ١٢١٠هـ، وأما المصنف: ١٢١٠هـ

على العجاء، ما لم يُكَلِّمْ لَوْ يُخَذُّ بِأَنَّ قَاتِلَهُ لَمْ يَرِدْ ظَاهِرًا، كَمَا اسْتَلْزَمَ عَلَى قَوْلِ إِسْمَاعِيلَ
 مَيْمُونٍ^{٢٢} فِي قَوْلِ أَبِي الْقَاسِمِ (مِنْ الرَّجُلِ):
 تَحَرَّرَ خَلْقُهُ فَكَلَّمَ مَا عَزَّ قُلُوبُ
 عَجَازٌ يَلْقَوْنَ تَحِيَّةَ (مِنْ الرَّجُلِ):
 أَفْعَادٌ لَيْسَ لَهَا تَلَقُّصٌ اِطْعَمِي

| | |
|------------------------------------|--|
| لَسَوْجٌ وَتَلَقُّصٌ إِعْجَازِيًّا | وَعَجَازَةٌ مَدَّ عَازٍ لَا تَلَقُّصِي |
| تَلَقُّصٌ مَدَّ عَجَازِيًّا | وَتَلَقُّصِي مَدَّ عَجَازِيًّا مَا يَلْقِي |

يعني كل عجاء إسلامي لا يحمل على العجاء، حتى يظن أن قاتله لم يرد ظاهراً،
 فإن ذلك فالأصل المعطلة وعلى السبيل في هذا ذلك استرخى مباحثي، والقول كما
 استدل بذلك ما إذا ظن أن قاتله لم يرد ظاهراً، غير أنه التزم لو تضمنر على قول
 مَيْمُونٍ عَطَفَ فَتَحَرَّرَ عَسَى تَحَرَّرَ عَجَازٌ عَجَازٌ أَتَاهِيَ أَتَاهِي لَوْ لَسَوْجِي^{٢٣}
 لا طرفة أنه عجاء إلى أن قال:
 أَفْعَادٌ لَيْسَ لَهَا تَلَقُّصٌ اِطْعَمِي^{٢٤}

ومعناه قولهم «وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الْقَهْرُ»^{٢٥} استدل على إرادة المعطلة بقوله
 قهري: «(إِنْ هُمْ إِلَّا يَهْلِكُونَ)»
 (تكملة): أنتد في الإيضاح للأمانة السبب قول عوف بن الأحوص:

٢٢- القوس مر ١٥٠، والقولود والتعليق مر ٥٠، وقفاً ١٠، في نسخة الأمانة - والإيضاح مر ١٤١، والقفاً من
 ٢٣، والتعليق مر ٢٢، وأخرج طراد القيس ١٢٤

٢٤- قوله يرد معنى من ذلك في الإيضاح مر ١١١، وهو: «وَلَوْ أَنَّ قَاتِلَهُ لَمْ يَرِدْ ظَاهِرًا فِي مَدَّ عَجَازِيٍّ مَدَّ عَجَازِيٍّ وَهَذَا
 أَيْ التَّحَرُّرُ بِمَنْ عَدَّ أَوْ مِنْ الرُّسْلِ الْخَفِيفِ» غير المصاحف في مباحثي الراسي - عجب القفاً أنه
 يذهبوا ويذهبوا إلى أن لَسَوْجِي - عَجَازٌ مِنْ عَجَازٍ عَلَى تَقْرِيرِ الْقَوْلِ - أَوْ عَجَازٌ مِنْ

٢٥- القوس مر ١١١، الإيضاح مر ٢٢، والتعليق مر ١١١ - والإيضاح مر ١١١ - وإضافة الإيضاح مر ١١١ -
 وأخرج طراد القيس ١٢٤ - وقال في الإيضاح مر ١١١، وأخرج ١٢١

٢٦- القفاً ما سقط في المخرج القيس السابق
 ٢٧- مودع العجالة ٢٩

فَلَا تَسْأَلُنِي عَنْ عِزِّيَ إِنَّهُ رَدٌّ فَاغْنِي الْكَثِيرَ عَنْ فَتْكِهِمْ هـ^(١٧)

لقد أتت هذه الفقرة على مرّ القرون بأكثر من مائة من التعليقات في المستشير، لأن معنى الفقرة هو المستشير أراد بالقسم: كذا قبل التجميع فيقال: غنوت القدر إذا تركت فيها شيئاً، كذا قال أبو سبيد في المحكم: غنوت القدر = بطله فيها المستشير من الخلق وأشدّ اليأس.

(القصيدة): قوله صاحب الفخاخ: الحيلة العقلية بطرقه هو الكلام القادح به = عند الحكم من الحكم فيه = وهو: ليس على طريقه هو الكلام القادح به = عند الحكم من الحكم فيه. لغريب من القول: إضافة الطعنات لا بواسطة وإيج، وقال إنما قلت = عند الحكم من الحكم دون أن أقول = عند العقل، وفي الثاني: عديل ما عند الحكم دون أن أقول خلاف = عند العقل، ابتدأنا في أول كلامنا: حيث أنه عند حيلة، مع أنه غير مفيد = في العقل من الحكم فيه، ولا يدخل هذا الكلام في الثاني، وإنه لا يسمى كلاماً ذاتاً **مجازاً** **بأن** كان يختلف المعنى في نفس الأمر، ولأن مقتضى معنى الثاني: يمثل (أيضا الحيلة النفسية) فإنه لا يحتاج أن يكون الحيلة نفسية التسمية، ولا يقتضيه ذلك من كونه في المصدر المعنى قبل التعديل في كلامه هذا نظراً لما في الأول، ولأنه غير متعارف لصدقه على = لو كان الصواب فيه تعديلاً، ولا يقتضيه به = مثل الإنسان حيوان، مع كونه لا يسمى حيلة، ولا مجازاً ولا مستشير، لظهور ما يطابق الواقع دون الاعتقاد بالحكم، وإنه لا يطابق شيئاً منهما مع كونهما حيلتين حيلتين.

(القصيدة): أما السؤال الأول: هل هو، ولا شك أن الإنسان في زعم حيوان حيلة، بخلاف ما قاله الصنف، وهو يقتضي كلام عبد القاهر، حيث جحدنا به يقتضي دخول معنى ذلك، أي عدم، والثاني صحيح: لا أن يحمل على أن مراده هذا الحكم، ما يدل عليه قوله مع عدم القرينة الصريحة فيه، وقد ذكر في الإيضاح أكثر من شاهد على

(١٧) حيث من القول: ويريد = حيلتي، وهو خبر من أبيه، في ذلك خبر: هناك وفي الخبرين هناك = والقصيد من أبيه ثلاثة عشر = ومن في قوله: هذا معنى في الإيضاح من ٢٢ بحيلة، وبمعنى: ومنه الحيل يعرف من الخبرين من حقيقة أنه في حيلته.

والأقسام أربعة: لأن طرفيها:

أ) حقيقتان: نحو: أثبتت الترميز البطل.

أو معجزة: نحو: أهدأ الأرض شباب الزمان.

أو مختلفتان: نحو: أثبتت البطل شباب الزمان. وأهدأ الأرض الترميز.

هذا الحد لم يأتى بكثرها، وقد صير بنا مذكراً أن نسمى بالحقيقة والمجاز المعنى عند الصنف هو الإستدلال نفسه، وفيه عبارة بين الصاحب في البطل عن عبد القادر، وقول الراسخون في القلائد، وغيره، وهي عبارة السكتاني يكون المجاز نفس الكلام قال الصنف: وإنما اختلف هذا لأن نسبة السكتاني حقيقة أو مجاز على هذا التقيد فلا وسطه شيء، وعلى الأول لا اشتداده على ما ينسب إلى العقل، قلت: بل لا يصح من جهة المعنى إلا ذلك، والسكتاني في جميع آيات يكون إستدلال حقيقة وإستدلال مجاز، كذا كان غيره.

أقسام المعجزة المعطى:

هي: (وأنشأه أربعة: لأن طرفيه إلى قوله ونحو مقتصر).

أ) هي: أي أقسام المعجزة المعطى أربعة: لأن له طرفين: مما لمسه والحمد لله وما أن يكون حقيقتان أي كل منهما حقيقة لغوية: مثل: أثبتت الترميز البطل، فالأثبتت والبطل حقيقتان، لاستخدامهما في موضوعات واحدة.

وبنفسه أقسام السكتاني مغايرة^{٢٩}

وبذلك قول الشاعر:

ونفسيت ونسا تفسد قلبي بكلام^{٣٠}

أو معجزة على أهدأ الأرض شباب الزمان، فإن الإهداء والشباب معصومان معجزة هي الإثبات، والبرهان، أو يكون إهداء حقيقة وإستدلال به مجازاً، مثل: أثبتت البطل شباب الزمان، أو هكذا. نحو: أهدأ الترميز البطل. ويصح معجزة معطى كثير في القرآن كقوله تعالى:

(٢٩) صخر بيت من الطين والجرى، وأهدأ: يعني قول بيت الترميز، وهو لا نسبة في الإجماع ص ٢٠٤، بالحقيقة، وبذلك خبره في الترميز.

(٣٠) صخر بيت من الطين، وسنجد لك مثله في القرآن، وهو الترميز في قوله ص ١٤٩، وبعبارة الألف: (١٤٩)، (١٥٠)، (١٥١)، (١٥٢)، (١٥٣)، (١٥٤)، (١٥٥)، (١٥٦)، (١٥٧)، (١٥٨)، (١٥٩)، (١٦٠)، (١٦١)، (١٦٢)، (١٦٣)، (١٦٤)، (١٦٥)، (١٦٦)، (١٦٧)، (١٦٨)، (١٦٩)، (١٧٠)، (١٧١)، (١٧٢)، (١٧٣)، (١٧٤)، (١٧٥)، (١٧٦)، (١٧٧)، (١٧٨)، (١٧٩)، (١٨٠)، (١٨١)، (١٨٢)، (١٨٣)، (١٨٤)، (١٨٥)، (١٨٦)، (١٨٧)، (١٨٨)، (١٨٩)، (١٩٠)، (١٩١)، (١٩٢)، (١٩٣)، (١٩٤)، (١٩٥)، (١٩٦)، (١٩٧)، (١٩٨)، (١٩٩)، (٢٠٠)، (٢٠١)، (٢٠٢)، (٢٠٣)، (٢٠٤)، (٢٠٥)، (٢٠٦)، (٢٠٧)، (٢٠٨)، (٢٠٩)، (٢١٠)، (٢١١)، (٢١٢)، (٢١٣)، (٢١٤)، (٢١٥)، (٢١٦)، (٢١٧)، (٢١٨)، (٢١٩)، (٢٢٠)، (٢٢١)، (٢٢٢)، (٢٢٣)، (٢٢٤)، (٢٢٥)، (٢٢٦)، (٢٢٧)، (٢٢٨)، (٢٢٩)، (٢٣٠)، (٢٣١)، (٢٣٢)، (٢٣٣)، (٢٣٤)، (٢٣٥)، (٢٣٦)، (٢٣٧)، (٢٣٨)، (٢٣٩)، (٢٤٠)، (٢٤١)، (٢٤٢)، (٢٤٣)، (٢٤٤)، (٢٤٥)، (٢٤٦)، (٢٤٧)، (٢٤٨)، (٢٤٩)، (٢٥٠)، (٢٥١)، (٢٥٢)، (٢٥٣)، (٢٥٤)، (٢٥٥)، (٢٥٦)، (٢٥٧)، (٢٥٨)، (٢٥٩)، (٢٦٠)، (٢٦١)، (٢٦٢)، (٢٦٣)، (٢٦٤)، (٢٦٥)، (٢٦٦)، (٢٦٧)، (٢٦٨)، (٢٦٩)، (٢٧٠)، (٢٧١)، (٢٧٢)، (٢٧٣)، (٢٧٤)، (٢٧٥)، (٢٧٦)، (٢٧٧)، (٢٧٨)، (٢٧٩)، (٢٨٠)، (٢٨١)، (٢٨٢)، (٢٨٣)، (٢٨٤)، (٢٨٥)، (٢٨٦)، (٢٨٧)، (٢٨٨)، (٢٨٩)، (٢٩٠)، (٢٩١)، (٢٩٢)، (٢٩٣)، (٢٩٤)، (٢٩٥)، (٢٩٦)، (٢٩٧)، (٢٩٨)، (٢٩٩)، (٣٠٠)، (٣٠١)، (٣٠٢)، (٣٠٣)، (٣٠٤)، (٣٠٥)، (٣٠٦)، (٣٠٧)، (٣٠٨)، (٣٠٩)، (٣١٠)، (٣١١)، (٣١٢)، (٣١٣)، (٣١٤)، (٣١٥)، (٣١٦)، (٣١٧)، (٣١٨)، (٣١٩)، (٣٢٠)، (٣٢١)، (٣٢٢)، (٣٢٣)، (٣٢٤)، (٣٢٥)، (٣٢٦)، (٣٢٧)، (٣٢٨)، (٣٢٩)، (٣٣٠)، (٣٣١)، (٣٣٢)، (٣٣٣)، (٣٣٤)، (٣٣٥)، (٣٣٦)، (٣٣٧)، (٣٣٨)، (٣٣٩)، (٣٤٠)، (٣٤١)، (٣٤٢)، (٣٤٣)، (٣٤٤)، (٣٤٥)، (٣٤٦)، (٣٤٧)، (٣٤٨)، (٣٤٩)، (٣٥٠)، (٣٥١)، (٣٥٢)، (٣٥٣)، (٣٥٤)، (٣٥٥)، (٣٥٦)، (٣٥٧)، (٣٥٨)، (٣٥٩)، (٣٦٠)، (٣٦١)، (٣٦٢)، (٣٦٣)، (٣٦٤)، (٣٦٥)، (٣٦٦)، (٣٦٧)، (٣٦٨)، (٣٦٩)، (٣٧٠)، (٣٧١)، (٣٧٢)، (٣٧٣)، (٣٧٤)، (٣٧٥)، (٣٧٦)، (٣٧٧)، (٣٧٨)، (٣٧٩)، (٣٨٠)، (٣٨١)، (٣٨٢)، (٣٨٣)، (٣٨٤)، (٣٨٥)، (٣٨٦)، (٣٨٧)، (٣٨٨)، (٣٨٩)، (٣٩٠)، (٣٩١)، (٣٩٢)، (٣٩٣)، (٣٩٤)، (٣٩٥)، (٣٩٦)، (٣٩٧)، (٣٩٨)، (٣٩٩)، (٤٠٠)، (٤٠١)، (٤٠٢)، (٤٠٣)، (٤٠٤)، (٤٠٥)، (٤٠٦)، (٤٠٧)، (٤٠٨)، (٤٠٩)، (٤١٠)، (٤١١)، (٤١٢)، (٤١٣)، (٤١٤)، (٤١٥)، (٤١٦)، (٤١٧)، (٤١٨)، (٤١٩)، (٤٢٠)، (٤٢١)، (٤٢٢)، (٤٢٣)، (٤٢٤)، (٤٢٥)، (٤٢٦)، (٤٢٧)، (٤٢٨)، (٤٢٩)، (٤٣٠)، (٤٣١)، (٤٣٢)، (٤٣٣)، (٤٣٤)، (٤٣٥)، (٤٣٦)، (٤٣٧)، (٤٣٨)، (٤٣٩)، (٤٤٠)، (٤٤١)، (٤٤٢)، (٤٤٣)، (٤٤٤)، (٤٤٥)، (٤٤٦)، (٤٤٧)، (٤٤٨)، (٤٤٩)، (٤٥٠)، (٤٥١)، (٤٥٢)، (٤٥٣)، (٤٥٤)، (٤٥٥)، (٤٥٦)، (٤٥٧)، (٤٥٨)، (٤٥٩)، (٤٦٠)، (٤٦١)، (٤٦٢)، (٤٦٣)، (٤٦٤)، (٤٦٥)، (٤٦٦)، (٤٦٧)، (٤٦٨)، (٤٦٩)، (٤٧٠)، (٤٧١)، (٤٧٢)، (٤٧٣)، (٤٧٤)، (٤٧٥)، (٤٧٦)، (٤٧٧)، (٤٧٨)، (٤٧٩)، (٤٨٠)، (٤٨١)، (٤٨٢)، (٤٨٣)، (٤٨٤)، (٤٨٥)، (٤٨٦)، (٤٨٧)، (٤٨٨)، (٤٨٩)، (٤٩٠)، (٤٩١)، (٤٩٢)، (٤٩٣)، (٤٩٤)، (٤٩٥)، (٤٩٦)، (٤٩٧)، (٤٩٨)، (٤٩٩)، (٥٠٠)، (٥٠١)، (٥٠٢)، (٥٠٣)، (٥٠٤)، (٥٠٥)، (٥٠٦)، (٥٠٧)، (٥٠٨)، (٥٠٩)، (٥١٠)، (٥١١)، (٥١٢)، (٥١٣)، (٥١٤)، (٥١٥)، (٥١٦)، (٥١٧)، (٥١٨)، (٥١٩)، (٥٢٠)، (٥٢١)، (٥٢٢)، (٥٢٣)، (٥٢٤)، (٥٢٥)، (٥٢٦)، (٥٢٧)، (٥٢٨)، (٥٢٩)، (٥٣٠)، (٥٣١)، (٥٣٢)، (٥٣٣)، (٥٣٤)، (٥٣٥)، (٥٣٦)، (٥٣٧)، (٥٣٨)، (٥٣٩)، (٥٤٠)، (٥٤١)، (٥٤٢)، (٥٤٣)، (٥٤٤)، (٥٤٥)، (٥٤٦)، (٥٤٧)، (٥٤٨)، (٥٤٩)، (٥٥٠)، (٥٥١)، (٥٥٢)، (٥٥٣)، (٥٥٤)، (٥٥٥)، (٥٥٦)، (٥٥٧)، (٥٥٨)، (٥٥٩)، (٥٦٠)، (٥٦١)، (٥٦٢)، (٥٦٣)، (٥٦٤)، (٥٦٥)، (٥٦٦)، (٥٦٧)، (٥٦٨)، (٥٦٩)، (٥٧٠)، (٥٧١)، (٥٧٢)، (٥٧٣)، (٥٧٤)، (٥٧٥)، (٥٧٦)، (٥٧٧)، (٥٧٨)، (٥٧٩)، (٥٨٠)، (٥٨١)، (٥٨٢)، (٥٨٣)، (٥٨٤)، (٥٨٥)، (٥٨٦)، (٥٨٧)، (٥٨٨)، (٥٨٩)، (٥٩٠)، (٥٩١)، (٥٩٢)، (٥٩٣)، (٥٩٤)، (٥٩٥)، (٥٩٦)، (٥٩٧)، (٥٩٨)، (٥٩٩)، (٦٠٠)، (٦٠١)، (٦٠٢)، (٦٠٣)، (٦٠٤)، (٦٠٥)، (٦٠٦)، (٦٠٧)، (٦٠٨)، (٦٠٩)، (٦١٠)، (٦١١)، (٦١٢)، (٦١٣)، (٦١٤)، (٦١٥)، (٦١٦)، (٦١٧)، (٦١٨)، (٦١٩)، (٦٢٠)، (٦٢١)، (٦٢٢)، (٦٢٣)، (٦٢٤)، (٦٢٥)، (٦٢٦)، (٦٢٧)، (٦٢٨)، (٦٢٩)، (٦٣٠)، (٦٣١)، (٦٣٢)، (٦٣٣)، (٦٣٤)، (٦٣٥)، (٦٣٦)، (٦٣٧)، (٦٣٨)، (٦٣٩)، (٦٤٠)، (٦٤١)، (٦٤٢)، (٦٤٣)، (٦٤٤)، (٦٤٥)، (٦٤٦)، (٦٤٧)، (٦٤٨)، (٦٤٩)، (٦٥٠)، (٦٥١)، (٦٥٢)، (٦٥٣)، (٦٥٤)، (٦٥٥)، (٦٥٦)، (٦٥٧)، (٦٥٨)، (٦٥٩)، (٦٦٠)، (٦٦١)، (٦٦٢)، (٦٦٣)، (٦٦٤)، (٦٦٥)، (٦٦٦)، (٦٦٧)، (٦٦٨)، (٦٦٩)، (٦٧٠)، (٦٧١)، (٦٧٢)، (٦٧٣)، (٦٧٤)، (٦٧٥)، (٦٧٦)، (٦٧٧)، (٦٧٨)، (٦٧٩)، (٦٨٠)، (٦٨١)، (٦٨٢)، (٦٨٣)، (٦٨٤)، (٦٨٥)، (٦٨٦)، (٦٨٧)، (٦٨٨)، (٦٨٩)، (٦٩٠)، (٦٩١)، (٦٩٢)، (٦٩٣)، (٦٩٤)، (٦٩٥)، (٦٩٦)، (٦٩٧)، (٦٩٨)، (٦٩٩)، (٧٠٠)، (٧٠١)، (٧٠٢)، (٧٠٣)، (٧٠٤)، (٧٠٥)، (٧٠٦)، (٧٠٧)، (٧٠٨)، (٧٠٩)، (٧١٠)، (٧١١)، (٧١٢)، (٧١٣)، (٧١٤)، (٧١٥)، (٧١٦)، (٧١٧)، (٧١٨)، (٧١٩)، (٧٢٠)، (٧٢١)، (٧٢٢)، (٧٢٣)، (٧٢٤)، (٧٢٥)، (٧٢٦)، (٧٢٧)، (٧٢٨)، (٧٢٩)، (٧٣٠)، (٧٣١)، (٧٣٢)، (٧٣٣)، (٧٣٤)، (٧٣٥)، (٧٣٦)، (٧٣٧)، (٧٣٨)، (٧٣٩)، (٧٤٠)، (٧٤١)، (٧٤٢)، (٧٤٣)، (٧٤٤)، (٧٤٥)، (٧٤٦)، (٧٤٧)، (٧٤٨)، (٧٤٩)، (٧٥٠)، (٧٥١)، (٧٥٢)، (٧٥٣)، (٧٥٤)، (٧٥٥)، (٧٥٦)، (٧٥٧)، (٧٥٨)، (٧٥٩)، (٧٦٠)، (٧٦١)، (٧٦٢)، (٧٦٣)، (٧٦٤)، (٧٦٥)، (٧٦٦)، (٧٦٧)، (٧٦٨)، (٧٦٩)، (٧٧٠)، (٧٧١)، (٧٧٢)، (٧٧٣)، (٧٧٤)، (٧٧٥)، (٧٧٦)، (٧٧٧)، (٧٧٨)، (٧٧٩)، (٧٨٠)، (٧٨١)، (٧٨٢)، (٧٨٣)، (٧٨٤)، (٧٨٥)، (٧٨٦)، (٧٨٧)، (٧٨٨)، (٧٨٩)، (٧٩٠)، (٧٩١)، (٧٩٢)، (٧٩٣)، (٧٩٤)، (٧٩٥)، (٧٩٦)، (٧٩٧)، (٧٩٨)، (٧٩٩)، (٨٠٠)، (٨٠١)، (٨٠٢)، (٨٠٣)، (٨٠٤)، (٨٠٥)، (٨٠٦)، (٨٠٧)، (٨٠٨)، (٨٠٩)، (٨١٠)، (٨١١)، (٨١٢)، (٨١٣)، (٨١٤)، (٨١٥)، (٨١٦)، (٨١٧)، (٨١٨)، (٨١٩)، (٨٢٠)، (٨٢١)، (٨٢٢)، (٨٢٣)، (٨٢٤)، (٨٢٥)، (٨٢٦)، (٨٢٧)، (٨٢٨)، (٨٢٩)، (٨٣٠)، (٨٣١)، (٨٣٢)، (٨٣٣)، (٨٣٤)، (٨٣٥)، (٨٣٦)، (٨٣٧)، (٨٣٨)، (٨٣٩)، (٨٤٠)، (٨٤١)، (٨٤٢)، (٨٤٣)، (٨٤٤)، (٨٤٥)، (٨٤٦)، (٨٤٧)، (٨٤٨)، (٨٤٩)، (٨٥٠)، (٨٥١)، (٨٥٢)، (٨٥٣)، (٨٥٤)، (٨٥٥)، (٨٥٦)، (٨٥٧)، (٨٥٨)، (٨٥٩)، (٨٦٠)، (٨٦١)، (٨٦٢)، (٨٦٣)، (٨٦٤)، (٨٦٥)، (٨٦٦)، (٨٦٧)، (٨٦٨)، (٨٦٩)، (٨٧٠)، (٨٧١)، (٨٧٢)، (٨٧٣)، (٨٧٤)، (٨٧٥)، (٨٧٦)، (٨٧٧)، (٨٧٨)، (٨٧٩)، (٨٨٠)، (٨٨١)، (٨٨٢)، (٨٨٣)، (٨٨٤)، (٨٨٥)، (٨٨٦)، (٨٨٧)، (٨٨٨)، (٨٨٩)، (٨٩٠)، (٨٩١)، (٨٩٢)، (٨٩٣)، (٨٩٤)، (٨٩٥)، (٨٩٦)، (٨٩٧)، (٨٩٨)، (٨٩٩)، (٩٠٠)، (٩٠١)، (٩٠٢)، (٩٠٣)، (٩٠٤)، (٩٠٥)، (٩٠٦)، (٩٠٧)، (٩٠٨)، (٩٠٩)، (٩١٠)، (٩١١)، (٩١٢)، (٩١٣)، (٩١٤)، (٩١٥)، (٩١٦)، (٩١٧)، (٩١٨)، (٩١٩)، (٩٢٠)، (٩٢١)، (٩٢٢)، (٩٢٣)، (٩٢٤)، (٩٢٥)، (٩٢٦)، (٩٢٧)، (٩٢٨)، (٩٢٩)، (٩٣٠)، (٩٣١)، (٩٣٢)، (٩٣٣)، (٩٣٤)، (٩٣٥)، (٩٣٦)، (٩٣٧)، (٩٣٨)، (٩٣٩)، (٩٤٠)، (٩٤١)، (٩٤٢)، (٩٤٣)، (٩٤٤)، (٩٤٥)، (٩٤٦)، (٩٤٧)، (٩٤٨)، (٩٤٩)، (٩٥٠)، (٩٥١)، (٩٥٢)، (٩٥٣)، (٩٥٤)، (٩٥٥)، (٩٥٦)، (٩٥٧)، (٩٥٨)، (٩٥٩)، (٩٦٠)، (٩٦١)، (٩٦٢)، (٩٦٣)، (٩٦٤)، (٩٦٥)، (٩٦٦)، (٩٦٧)، (٩٦٨)، (٩٦٩)، (٩٧٠)، (٩٧١)، (٩٧٢)، (٩٧٣)، (٩٧٤)، (٩٧٥)، (٩٧٦)، (٩٧٧)، (٩٧٨)، (٩٧٩)، (٩٨٠)، (٩٨١)، (٩٨٢)، (٩٨٣)، (٩٨٤)، (٩٨٥)، (٩٨٦)، (٩٨٧)، (٩٨٨)، (٩٨٩)، (٩٩٠)، (٩٩١)، (٩٩٢)، (٩٩٣)، (٩٩٤)، (٩٩٥)، (٩٩٦)، (٩٩٧)، (٩٩٨)، (٩٩٩)، (١٠٠٠).

ص ٢٠٤، والأصلح ص ٢٠٤

والشيء أن عامله ليس مأمورٌ أن يفعل بضمه، وإفعله غير مختص بمطوق على كثر، ولكنه لا يشاركه في حرفه الذي هو في القرآن، وهذا مثال لعمارة السجنية والتي تلك في الجمع، كقولك: فعل المينة ترمى، والشمار يهضم، والشعر يجرى، والله يمد، وفي القسم قولك: أقسمت بالله، حقيقة، قولنا أردت الإنسان الصلوات لا تكلفه عليه، ولا تفكر عليه أيضاً في القدر ولا الاستعداد لا يقال: قد يأتي في القسم في معنى:

خَلَقَ الرَّسَالُ أَنْ يَنْهَسَ بِهِمْ خَلَقَتْ يَبُولَسَ يَا زَعَانُ فَفَقَرٌ^{٢١}

فذلك يصح أن تقول: علي هذا قال الرب: أقسمت لأعين بكثرة، لأن الإنسان حينئذ في قول الزمان، والقسمة حقيقة وهي قوله: قال الزمان: هو الصلوات والصفة هذا أيك مبدئ فكرها لا بأس بالتحقق لها فقد الخط فهو من لا يصحهم هذا من الألف والاختصاص والتخصيص مطلقاً لا كقولنا وإلزاماً، ذلك قلت: انخص زيد بذلك فمعناه أنه يفرد به لم يشاركه أحد من الناس فيه، وخصصه به أي أمرت من دون سائر الناس وقال: كما صرح به أهل اللغة، وقال: الرافعي التخصيص^{٢٢} والاختصاص والتخصيص يفرد بعض الشيء به لا يشاركه فيه الجملة أحد وهذا واضح، وكذلك قال تعالى: (يَهْدِيهِمْ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ)^{٢٣} أي يفرد من يشاء برحمته، أو يفرد من يشاء برحمته، معناه على التفسيرين يفرد من يشاء بالرحمة، ذلك قلت: انخص زيد بذلك فمعناه أن زيد مفرد عن غيره بذلك، فهو الشخص بمعنى اسم الفاعل، وإفعل مختص به، والمختص بهذا هو المفرد، واعتبر على الشيء فهو كالطرف له، والمختص به لهذا هو المأخوذ، كالطرف، هو قلت: انخص ذلك بزيد، معناه ما أردته بذلك السابق لم يصح، لأنك من المثل: أريد حصرت السماء في زيد، وفي الثاني حصرت زيدا أي المأخوذ، معناه يكسب به صفة غير الاحتواء على ذلك،

^{٢١} إن المعنى لا سيما في الجمع قوله المصنف رحمه الله

^{٢٢} إن التخصيص أحد في الأصل، ولا ينظم لأحد من المفسرين، فلهذا من يوافق المصنف، أو مثله يوافق

المصنف كونه معصية

(٢٣) سورة آل عمران: ٩٤

ولا يدُ له من القربة.

لغاية: كما من

أو بمعنى: كاستحالة قيام التمسك بالذكور

مثلا: كقولك: نيتك جاءت من الله.

أو جازا: نحو: هزم الأمير الجند.

والمعبر عن الروح في مثل من القرب:

الأسباب السليمة...

وهو غير المراد فإن رداً قد يكون له صفة من دون وهم وغير ذلك. فإن الأول متناول
صحة ذلك قال: معنى المخلص رداً مدلول أن حال لا يخرج عن مثله: ومعنى
المخلص أن يرد أن رداً لا يخرج عن أن يكون مثلاً له، ولا يعني ذلك أن يكون له
صفة أخرى لا تكون مثله المثال. قال له: فما الصانع بقواهم المخلصين يريد بعض
الشيء. بما لا يشاركه فيه بصفة: فإن قلت: أخلصت قال يريد: لأن مثله إفراد المثال
بما لا يشاركه فيه غير المثال. ويراد في ذلك نفي غير المثال من صفاته رداً، ثم إنه يلزم
أن يكون مدلول المخلص التوب يريد أن رداً لا يشاركه أبداً، فلا يزال مثلاً له. وهذا
وإن كان صحيحاً في نفسه فلا شك أنه معنى آخر. غير فائدة المخلص رداً بالتوب،
وإن لم يثبت على ذلك، لأنه واقع التماس في عبارات كثير من الأكارم عن غير قصد،
وإن كان هذا العبارة مأخوذة من كلام ابن العربي، وابن علقم، والمسلكي،
والمصنف، حتى في عبارة سمويه، وهذا أمر موطن ذكرها فيه مقلوبة، فإنه قال: غير
مخلص بالمظهر ومويزه غير مخلص به بطور، ومفرد في عبارة المصنف كثيراً منه،
فعلية باعتبارها، وقد كثر التماس في ذلك حتى رأيت بعض المتأخرين في هذا العلم إما
وعدوا العبارة على السداد بتوهمين أنها مقلوبة، ولكن على قراح لطاف مواضع،
وهذا نشأ لهم ذلك من قلب العبارة ليتبين

أهمية القربة للعجز الإسلامي:

ص: (ولا يدُ من القربة... إلخ)

(المراد: أن لا يدُ العجز الإسلامي من القربة، إنه اضحية كما تقدم من قول أبي العيون
وأحمد قيل إنهم إنهم قربة صرحوا، قلنا إلى صرحوا، أو قربة معنوية، كاستحالة قيام التمسك
بالذكور مثلاً، أو بالتسليم إليه، ودخل فيه صفة التحلية كالعلم، والجهل، والإسلام،
والكفر، والإحسان، وإلخ التوب أليسا، وكذلك ذكر في الإصلاح لاستحالة معونه من

ومعرفة حقيقته:

إِنَّا فَاعْرَا: كما في قوله تعالى: (فَلَمَّا رَاحَتْ بِهِرَابُهُنَّ)^{٢٦} أي: لما راحوا في
بهرابهم.

وَمَا حَقَّقَا: كما في قوله: سررتني رؤيتك، أي: سررتني الله عند رؤيتك، والوجه [من
معجزة الوحي]:

إِنَّا بِمَا وَكَّلْنَا ظَنَرًا^{٢٧} فَرَسَدَا وَجْهَهُ خُتْلَا

أي: برزناك الله خُتْلَا في وجهه.

المتبادر إليه، أو فاعله يد، أي دخل ذلك كله. وقوله: كَفَرَاكَ: معجزة جاءت من إليك، فإيه
المتبادر، أي معجزة أحسنني، وإليه أنت به نفسه، كما في الإيضاح، ويصح أن يقال: إنما
أنت به الله تعالى وقوله: (أَوِ عَدَمُ) أي: سقطة عند نحو: حرم الأمور شبيهاً، وبلى الحقيقة،
لأن المتبادر أن لا يصل ذلك وجهه. وقوله: وسدروم عن الوجد في كل: وأجاب الصنفين
يعني في العلم بأن كل ذلك الوجد، بوجهه إليها سررت، لإسناد إلى المعجزة.

(فقد): وهذا القسم هو الأول، أي: جلي يقضي باستحقاقه صير الإجابة والإعلاء
من غيره من وجوب، على فرق بين هذا وبين الأول، ثم لا نسلم أن الحقيقة هنا غير
الطبيعية، لأن تلك الحقيقة هي بعض أبحاثها ذكر نفي فهو قربة لطبيعية، كقوله: أي
الجم، أشد صاحب التثنية في أولها.

فَلَمَّا رَاحَتْ بِهِرَابُهُنَّ وَتَلَوْنِ^{٢٨} فَكُنَّا كُنَّا فَكُنَّا

فإن قلنا: قد تقدم من المتكلم أن ذاته كبرت لم يعمل على المعجز، قلنا: ليس
كذلك، بل الذي تقدم أن نحو ذلك الوجد لا يستلزم عليه بالمتكلم ما لم يعلم أن قلنا
أراد معناه، والله أعلم.

ص: (ومعرفة حقيقته... إلخ).

(غير): معرفة حقيقته أي حقيقة المسجد الإسلامي إما أن يوجد معرفة وجوده، أو
معرفة أبحاثه، إما فاعرا أي واضعها، أو طبيعياً، والمعجزة لا توصف بالطبيعي.

(٢٦) البقرة: ٢٦.

(٢٧) التوبة: الآية: يبين القدر، أي: يدعي حسن أمره في بداية الأجل من ٢٧٧٠ ولا غير.

(٢٨) كبرت في قوله: كبرت، أي: من بكاء، معجزة لطيفة في أولها.

والشكوك^{١٩} المستكفي، تابعاً إلى: (أن ما مرّ ودعواً استعاراً بالمشبهة؛ على أن الربيع بالربيع القاصد الحقيقي؛ بقرينة شبهة الإيحاء إليه، وعلى هذا القياس غير ممكن؛ وفيه نظر^{٢٠}).

١- لأنه ينشترح أن يكون الربيع به "شبهة" في قوله تعالى: (الربيع في شبهة ربيع)^{٢١}؛ ما فيها، كما سيأتي.

- ألا يصح الإضافة في دعوى: "شبهة صائم"؛ لمدان إضافة الشيء إلى نفسه، وألا يكون الأمر بالبناء لهاملاً.

- وأن يتوقف دعوى: "شبهة الربيع الربيع" على الجمع، والقولم كلها مشبهة.

به، وأنه يستلزم دعوى: "شبهة صائم"؛ لا اشتراطه على ذلك طرفي التشبيه

والطغاة باعتبار نفسها، بل باعتبار شبهة التعبدية، وعسره، فإنها قد تترك بالهدية، أو بأدنى تأنيب، فتسمى طاغية. وأما منتج القول نظر فأنكون عطفه، وبطلان طاعمة بعونه تعالى: (ألمأ وبحثت جدولته)^{٢٢} أي أما ربحوا من جدولتهم، والحقبة كقولك: بسروني ربحاً، أي بسروني كذا عطفه، وهو كذا الاستدراك إلى الطرف المقابل، أو من الاستدراك بملازمة السبب، لأن الروية سبب السرى، وكذلك قول أبي جابر: إذا فسا ركبسة لأفسسراً^{٢٣} يربسستك وجلسسة حنتك

أي يربسك الله عسما في وجهه كما قاله الصنف.

والقدح: لكن يلزم منه عدمه على استعصافه، فإن الذي يريد بعصه هو الوجه لا القادر، ويحتمل أن يقال فيه: إنه على السببية، أي بسبب وجهه، وملازمة هذا بالطريقة المذكورة قبله.

وقوله: (والشكوك المستكفي) ذات المستكفي الذي عطف عليه في سلك الاستعارة بالمشبهة في قوله الربيع الربيع، على إيج، وأورد عليه الصنف ما أورد، وفيه نظر؛ أما

(١٩) أي فكر المستكفي فيقول: أملي

(٢٠) أي فيما نسب إليه استعارة

(٢١) القربة، د.

(٢٢) سورة الطور، ١٦

(٢٣) قوله: أي موسى في سورة ص ٢٩ - ط: عروته، والمضامين ص ٢٩٧، وأخرج عليه الصنف (١٩٩) والألمى ١٥٧٤، والمضامين ص ٢٩١، والمضامين ص ٢٩١، وبلا شياً في أكلية الأكل ص ٢٢٧، والمضامين ص ٢٢٧.

قوله: إنه يلزم أن يكون التزم بعينه في قوله (عبيد راضية) ^{١٢} صاحبها ليس كذلك، بل لا في الصحيح لكنه طريقان

إحداهما: أن راضية في معنى العلة الجزئية على نحو من هي له في المعنى، لا من حيث الصفة، كذا قال ر. غير صاحبها. لا على أحد التقدير السابقة، فإن ذلك التقدير لخطي، وهذا مغرور، فلو جعل الإسناد إلى شعور العبيدة، وهي صفة صرية في لفظ على العبيدة، وهي المعنى على صاحبها، والمعنى في عينة راضية صاحبها، شعور راضية يعود على عينة، وهو استعارة بالكناية، والصفة وهو اسم القائل استعارة لغيرها، فتردد شئها، من قلت: كن السكالي مستعيا من هذا بأن يجعل الإسناد إلى صاحبها المعنوي، كما هو أحد التقدير السابقة، ولا حاجة إلى الاستعارة بالقيدة، قلت: فلو لم يوافقه القصيد.

فإنه: أنه يلزم ما ذكره المصنف، وأن التزم بعينه صاحبها، ولا يلزم أن يكون الشيء في نفسه، وسجل العينة وسبقها إسناد في راضية، أنه بهذا صاحب العبيدة، فتكون العينة استعارة بالكناية، والصفة هي راضية استعارة لغيرها، ولا يلزم أن يكون صاحب العينة المعنوي من صاحبها المعنوي على سبيل الاستعارة المعاكسة، فإن قلت المصنف لا يرى أن الاستعارة بالكناية أنه بها غير موضوع اللفظ فكيف يقول: يلزم السكالي أن يكون التزم بعينه صاحبها قلت: كرم برأيه، أن السكالي يرى أن الاستعارة بالقيدة مدح، بإطلاق لفظ الشب، وإزالة الشيء به، مدحا أن الشيء به قوله من أقوال الشب، وقد عبطت خبر من الناس في هذا المكان، والاحتياط ما قلته، والله تعالى أعلم على أن المعنوي المقترن عليه هي إزاحة أن التزم بعينه صاحبها، بأن قالت يلزم ذلك، فإن الزمطري ذكره، وهو وهم، لأن التزم ذلك التزم للمحال، إذ يلزم أنه يكون الشيء في نفسه، ولا يصح التزم أنه لا يلحقه التي لكونها، والزمطري لم يذكر أن التزم بعينه صاحبها، بل أن التزم براضية صاحبها، وبهذا قول، وأما قوله: إنه يلزم أن يكون التزم بعينه، فلو قلنا لعل السكالي فلا يلزم، بل يحصل ما سبق، وأما قوله: إنه يلزم عدم صحة الإضافة في نحو: يتباهر سائله إذ يعبر من باب

إضافة الشيء إلى نفسه مستحيل. ولا سلم أنه يلزم التجاوز في الشهادة بل في صاتم. على ما سبق. وأما إرادته بغيره: زيا هذا فنحن نعلم أنه صرحنا بأن لا يكون الأمر بالهبة الهائل، مع أن الله له، فهو به أن يشترط أن القصور بالهبة الهبة وكفه بعد اعتقاد دخول الناس عليه في امرأة من بيني بشفة حجرة، عادوا على خطابه بيا حائل، وعلى أن المرأة الهبة يكونه (البر) وأما حفره بلزوم قولك (أنته الرجوع الهائل) على النقل شروحي فهو أحسن الأسوة^{١٢١}، وأجاب عنه القوي بأن المستحكي لم يرد أن الرجوع الهائل على أنه تعالى، إنه أراد أن الإسناد إلى هذه الألفاظ حسن كناية عن الإسناد إلى الفعل، وأستد إلى الرجوع ليعلم أن القصور عند الإسناد إلى الله سبحانه وتعالى إنما يعلم من قوله زيد كثير الرشد أن القصور القوي، وهذا الكلام يمكن سلوكه في كل ما سبق، إلا أنه لا يصح الجواب به عن المستحكي، فإن جملة كناية ومخرجه عن أن يكون استعارة بالكناية، لكن الجواب أن يقال: أريد إلى الرجوع على أنه فاعل عطفي لا معنى المؤثر بل بمعنى أنه عطوفه في الفعل المبرور، كقولك: قام زيد فلما أن جرى كونه عطفاً أن العرب: وعطفت الفلانة، وإن كان الفعل الحقيقي هو الله تعالى فتلك لا يخلط أن تصح العرب (أستد الرجوع) لوجود صورة إتيانها فيه وعن المستحكي جواب آخر تعقيلي يدين لتمام الله وأما قول العظمي: إن المستحكي لا يرد أن أريد أنه تعالى أو أليفه وأخذ ذلك من كلامه على نحو: أنت الرجوع الهائل على ما يقتضيه لك - محتمل - لأن مثل ذلك كلام مستطرد لا يؤخذ منه قاعدة كناية الشيء بأن مذهبه أن أريد أنه تعالى اصطلاحية، لا أن يكون أراد أن المستحكي يرى أن الألفاظ اصطلاحية لكونه محظية والظاهر أن العقول يرون ذلك ولو ذهب إليه فهو متعبد لعدد مرمود وأما قوله: إن ذكر طرق التكليف يمنع من جعل الكلام على الاستعارة حسن كذلك لأن المراد ذكر الطرفين على جهة التكليف والحبب أنه بل الشيء به في هذا المثال شخص ما إنساني مرمود بالقصور وهو أهم من المستحكي فيكون غيره فلا يكون الكلام مقتضياً فلسفي طرفي

(١٢١) أما في الأسوة نظر السيد ابن زائد

أما مثلاً:

١- لإختلاف عن الميت بنائه على الظاهر.

٢- أو لتحويل المصوب إلى أقوى الدلائل من العقل والقلوب كقولهم {من الخليل}:

فقال إبراهيم: كيف أكون قتلته خليلي^(١)

ذكر الخلف على الذكر: لأن الذكر هو الأصل فلا تتصرف النفس إلى ذكر الموصوب له،
بإختلاف الخلف، وحذفه لأحد أغير بمعنى أن الاختيار المناسب حلقه عند وجود واحد
من هذه الأخرى، فمن حذف لا يوجد منه شيئاً كان حذفاً على غير الوجه المناسب.

الأول: الاختلاف عن الميت بده غير الظاهر، يعني بقرينه في الظاهر أن الذكر يكون في
الظاهر حيث إتمام القرينة منه، وإن كان في الحقيقة غير صيد، فقولك إن
يستغرق الهلال والليل والليل والليل في هذا الهلال، فهو مرادف بالذكر شيئاً كان
الذكر شيئاً في الظاهر، بمعنى أنه لا يظهر له مثله.

واعلم أن الخلف جعل هذا في الإيضاح لغيره، وإضافته إلى الاختصار، وإثباته
الغير على هذا حال، أيها يرجع، أي: وجد، والظاهر أن الاختصار هذا هو
الخلف، والاختصار على الظاهر يؤول إلى حذف، فإن كان كذلك فكيف يحل
أخلاف بقوله؟ وإن كان الاختصار هو معنى مدعى اللفظ الذكر في اللفظ قبل فلا
يتأخر هذا، لأن معنى اللفظ إليه ليس موجوداً في اللفظ، بل حذف، وإن عليه
والفرق، وقد يجاب بأن مراده بقوله الاختصار أن يقصد استكمال الاختصار في
الصفة، والفرق بالخلف حذف شيء خاص، وهو اللفظ إليه.

الثاني: أن يقصد تحويل المصوب إلى أقوى دلائل من العقل والقلوب كقولهم {من الخليل} في
جوابه: {كيف يدهم} وإثباته: أقوى الدلائل لأنك لو قلت: {يهد قاتل} أو
{هو قاتل} كان الكلام شيئاً مستبعداً، بل باللفظ، ولو قلت: {كانت لكاهن يهد عليه
يدللة العقل القاطنة بأن السؤال كاشف في الجواب، فالدلائل هذا العقل
والقلوب، والقول هو العقل، فالعقل يدل على اللفظ إليه، واللفظ أو ذكر ذلك عليه.

(١) معناه: اسم علي وعمر بن لحيث، واليه في معنى الإصر غير متشوب (١٥٠-١٥١) وسجد (١٥٠-١٥١).

والإيضاح والبيان.

الصور فكان جيدا، وقد يضاف منه من الصور ليس هو الكراك، بل قصده الصيانة، وهو لم يوجد، بل يوجد ما يوصفه، وشال الأول

سَأَشْكُرُ قَسْرًا إِنْ تَرَائِطَ فَعَلَيْهِ أَتَسْمَعُونَ نَعْنَنُ وَإِنْ هِيَ جَلَّتْ عَلَى غَيْرِ مَحْذُوبِ الْبَيْتِ لَمْ يَنْفَعِهِ وَلَا تَقْصُرُ الشُّكُورُ إِنْ أَعْلَزَ رَأْسُهَا^(٢٢)

هذا آلي، الأسود اعلى، يمدح عمرو بن سعيد بن العاصي، وأما قوله لا خير أضافت لهم أضافتهم يؤججهم فحسب فيقول حتى نظم الجوز فافية كجوز سماه أفضا الشكر كوكبا هذا قصودها الأولى إليه كوكبا^(٢٣)

ولو هو لصف يلوه نظم أفضا شد ذلك يلوه تصلي (شورا) كوكبا^(٢٤) وفي هذا المعنى يقول يلوه

وَأَسَدُ وَأَسَدُ الْعَامِ شَمْسُ الْيَوْمِ أَفَسَدَ حَسْبَا مِنْ أَسَدِ لَقَتَكُمْ^(٢٥)

وشال الثاني قوله ذكر (شَمْسُ يَكُونُ قَسْرًا)، وقوله (وَمَا تَرَاهُ غَا هِيَ غَارُ حَاجِبَةٍ)^(٢٦)، وقد يمدح الشاعر بهذين البيتين، الصور القليل من المعنى إليه باعتبار أن القليل، لا لا يعني، وكقول

(٢٢) البيت من العيون، وهذا البيت له من زعم من سورة ١٩٦، وسبقنا في القصيدة المعربة ١٩٨٧ إلى معنى من العيون، وهذا في سورة الرعد من سباني أصول في الترويض الأربعة من ١٩٠٠، وفي البيان لطيف ١١٤٠، والإصحاح من ٩٠، وشرح التراتي على علوم الفصحى ١٢١١، وسبقنا آلي الأسود القليل، وفي ذلك الإصحاح من ٩٠، والإصحاح والفصحى من ٩٠، وفي آلي في الإصحاح من ٩٠، والقصص من ٩٠

(٢٣) البيت من العيون، وهذا البيت له من زعم من سورة ١٩٦، وسبقنا في القصيدة المعربة ١٩٨٧ إلى معنى من العيون، وهذا في سورة الرعد من سباني أصول في الترويض الأربعة من ١٩٠٠، وفي البيان لطيف ١١٤٠، والإصحاح من ٩٠، وشرح التراتي على علوم الفصحى ١٢١١، وسبقنا آلي الأسود القليل، وفي ذلك الإصحاح من ٩٠، والإصحاح والفصحى من ٩٠، وفي آلي في الإصحاح من ٩٠، والقصص من ٩٠

(٢٤) سورة الشورى ١٠٠

(٢٥) البيت له من العيون، وهذا البيت له من زعم من سورة ١٩٦، وسبقنا في القصيدة المعربة ١٩٨٧ إلى معنى من العيون، وهذا في سورة الرعد من سباني أصول في الترويض الأربعة من ١٩٠٠، وفي البيان لطيف ١١٤٠، والإصحاح من ٩٠، وشرح التراتي على علوم الفصحى ١٢١١، وسبقنا آلي الأسود القليل، وفي ذلك الإصحاح من ٩٠، والإصحاح والفصحى من ٩٠، وفي آلي في الإصحاح من ٩٠، والقصص من ٩٠

(٢٦) سورة الشورى ١٠٠

(٢٧) سورة الشورى ١٠٠

٥- لو دلت الإكثار على الحاجة.

٦- لو تعيبد.

٧- لو تعيبدتكم
.....

سُريحَ إني أرى أتمَّ بكم حاجةً وتكسب إني أرى أتمَّ الشا سريح^(١)

يقول من ابن عم له عليه الأمر هو سريح بعددته الصغير له، وسريح ذكر هذا البيت في المصحح خطأ قوله الصغير على صغر. وهذه ذكرته من الشواهد لهذا والقي فيه نظره ليجوز أن يرد إليهم بغيره، أو الاختصار، أو غير ذلك. وفي معنى صون القيان يقول الشاعر:

وَأَقْسَدَ خُلُقِيكُمْ بِالْأَقْسَمِ تَجَسُّمٌ وَإِنَّا نَقْتَرُ الْوَسْمَ فَتُكْسَفُ غَسْمٌ^(٢)

ويقوله (أو اكسدة) معطوف على إيمان أي: أو إليهم صون أيمانك عنه، ولا يصح حذفه على صونه، لأنه يكون إيمان أحد الأمرين، وهما هو المراد.

المخلص. كذا في الإكثار عند الحاجة، لأنه قد يدعو الحاجة إلى التكلم بهي، ثم يدعو الحاجة لإزالة مكانه. ثم يذكر بضمه فتكلم فليس ثم تخشى من حذفه ذلك فتكلم، ثم قال: زيد قسود. فكسفت بيعة بذكر، ولم تستطع الإكثار. قال:

أبلى يطلع الإكثار مع القويلاً لا يأتى يقول طريقة ترجع أحد الطرفين ترجيحاً لا يسوغ التخييل. لا يقال: عهدت بكذا بكذا في الكتاب المحرم، لأن القول حين تكلم على أموال المصدق التي لا يملكها لغيره، سواء كان ذلك شراً أم لا، ثم

يقول: قد يجب الإكثار والكتاب، كما إذا كان به مصلحة لرجوعه، ثم إذا بطل ذلك إما أن يكن مستلواً، هو قولك: لا زيدا يقول: فليس ثم يطلع الإكثار بعد ذلك، ولم يصدق الشكر، حتى لو قال له: لا حال زوجة؟ قال: طلاق لم يصدق إلا انتهى ضم

إلى أنها

الكسامة. التخييل فيه أي: أن ذلك ليس معون القصد إليه متحصراً فيه، فلا حاجة لتكرره، كقولك: خال لي بقاء أي: لا قيل: ويقول السكاني: لا بقاء، لا حاجة لتكرره، وإنه إما ذكره اعترافاً لأنهم يرون أن العهد خالط، ولكن لا تكرر

(١) البيت من العزول. وهو المصنف من عبد الله الصريح. (المعجم الأصناف). وهو في طبقات النعمان من ١٤٠
- والإكسامة والمصنفات من ١٢٠، ومخاطب ١٢١، والمطرفة ١٢٢، وبذلك الإجمال من ١٠٠-١٠١.

والأصح من ١٢٩، والمطالع من ١٠٠.

(٢) البيت بلا نسبة في شرح طهوف النعمان ١٢٩.

ما يشاء وإلهما غير نظر، لأن هذا المثال هو التمايز القوي سبحانه وتعالى (الْمُخْتَلَفُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) وقوله تعالى: (الْمُخْتَلَفُ يَخْتَلِفُ مَا يَشَاءُ وَيُخْتَلَفُ) ضمن المتناكر لم يقصد بالقوله ما يشاء الاختلاف، بل قصد التباين بالآية القرآنية فقد: وهذا التباين داخل في الأول، لا أن يقال: المقصود بالإعلام بالخير، أو إظهاره من ضمن السمع، وقد قسم بهذا المثال هو الجدير بأن يقال فيه: ترك السند إليه الثلاثة العقل، وسمى الأول: ثلاثة المعنى والقوله: (وَأَمَّا السُّعْيُونَ فَمَا كَفَرُوا) بمعنى يبدوا، يعني استعاضوا، وأولئك السند: إبداء السعيين إما إبداء مظهرها، أو غير مظهرها، تكون أحسن، وسماها من قوله: ما قد يورد علي

من

(القياسية) : ينبغي أن يتعلق هذا بما يحصل به الفسر، ويذكر في بيانه.

يقوله: (وَأَمَّا السُّعْيُونَ فَمَا كَفَرُوا) ذكر في الإيضاح بعد ذكره أنه يترك إذا كان ذكره بهذا، أنه يختلف إذا كانت، وإذا كانت مع غير المقام، ومقتضاها أن غير المقام قد يقصد منه ما في غيره، لا مستقلا، والمستلطي جعله ثلاثة مستقلة، فسميها كالمبحث ثم كيف يحسن أن يكون ذلك حلة مستقلة، وحده على آخره، وهذا القسم يحتاج أن يقال له بقوله

لأن في كَيْفِيَّةِ السُّعْيِ تَلَفُظٌ

لأن الاستفهام قد يكون مع غير المقام من قول الإجابة، وهي حالة المعول، وقد يكون مع السامع، كقوله تعالى: (وَأَمَّا السُّعْيُونَ فَمَا كَفَرُوا) (وَأَمَّا السُّعْيُونَ فَمَا كَفَرُوا) وذكر المستلطي من أسباب اختلاف كون الاستعاضة وإدراك علي تركه، أو ترك نظائره، كقولهم: رمية من غير رام وكقولهم: ندم الرجل زيد، علي قوله من يري أن التقدير هو زيد، وإميل، فكس، وإميل زيد مبتدأ، خبره ندم الرجل. وهذا السبب يدخل فيه جميع التواضع التي ذكر النحاة وجوب خلاف ابتداء فيها، وهي إما الشيء منه بقصدته، مقصود لوج، أو تم، أو توصيف، أو بمصدر يدل من اللفظ بقصدته، نحو:

(١) سورة القصص: ٢٨

(٢) سورة الحجر: ٩٠

(٣) سورة البقرة: ١٧٠

(٤) سورة البقرة: ١٧٠

ذكر المسند إليه:

ولما تكرّر، فـ

١- استوفى الأصل ولا يقتضي التحول منه.

٢- أو لإحتياطاً، انقلب التحول على القربة.

سمع وطاعة، أو يصحح نسو، وجه لا سيما إن رفع الاسم بصف، وفي المصدر الذي انقلب التوكيد للجملة نفسها، إن رفعه معن. منع الله، وذكر التوكيد نحو قولهم: طار فلاة أي. عنه طار فلاة وفي قولهم: من كنت؟ رد أي. منكوثاً زيد، وقولهم: لا سواد، وقد يختلف سروراً بالصف. كقولك: غزال أي. هذا غزال يخاطب من يراه عبيد.

(تشبيه) المصدر المصنف على شيئاً من المسند إليه، لأن الفاعل لا يختلف عنه المصروف، وما خرج من ذلك في قام المصنف، لا يكون زيدا ونعموه، على رأي ابن مالك، لا صرفاً به وإنما لم يفسد الحذف، والبركة موضع مسرة فإن جرزة حذفت، كما هو مذهب الكشاف، لأن حذفه على ما يأتي فيه ليس بالاختلاف السابقة، في حذف التوكيد، دون ما لا يأتي على الضرر بالمسند، فإنه جعل حيل الفاعل أم ذكر، لأن المسند إلى القام مقام عليه

ذكر المسند إليه:

مر: (ولما ذكره إلى آخره).

(غيره): ذكر المسند إليه يكون لأحد أمور

الأول - أن الأصل، ولك أن تقول: هذا يعني بعارض كلاً من مقتضيات الحذف، إما تصحح حيثك بعارض المقاطع، فيلحق أن يرد فيه، ولا يقتضي الحذف، كما فعل في الإيضاح، لعل نص أن الأصل، إنه يراضى، حيث لا يقتضي بعارض، وقولاً: ولا يقتضي سواد شرط القطع لا جزء هو قرار من التعليل بالضم.

الثاني - أن يصف التحول على القربة، منه عبارة، ولك أن تقول: إن كان الزاد أن القربة ضعيفة في نفسه، لا يطلب على الظن إعمالها، فلا يقتضي الحذف، فإن القربة القابلة على المحلول شرط الحذف، وإن كان الزاد ضعف الظاهر المباح عليه، لعدم التهمة فلا يصحح الحذف حيثك، أو الزاد: شرط التحول للتكامل

وذلك لا يحصل بسبب الجواب، ولم يكن المقصود صريح الله تعالى، فإنه حاصل لا يزال إلا أن يقال: لقد نظروا الكلمة وارجعوا.
ومن هذا اللفظ قالوا: **(لَقَدْ أُنْذِرْنَا قَوْمَكَ أَنهَآ ذَابِجِينَ)**^{٢١} هذا ما ذكره المصنف.
قال المستطفي: وقد يذكر لفظ تخصيص السند يستدل إليه بما أن كل من دعاه كقولك:
يَا جَاهٍ وَهَرُونَ شَعْبٍ، وقوله:

لَقَدْ أُنْذِرْنَا نِسَاءَ قَوْمِهِمْ بِمَا

وَأَنبِئُوا قَوْمَهُنَّ خَلْقَهُنَّ الرُّجُلِ

وقوله
وَالْقَوْمُ رَافِقَتُهُ إِنَّا فَكَّرْنَا

وَأَن تَرُدَّ إِلَى قَوْمٍ فَعَلِ

قال المصنف في الإيضاح: وفيه نظر، لأنه إن كانت القرينة تدل عليه إن حلف
بموم الغير وإرادة تخصيصه بغيره وانعقد لا يقتضي ذكره ولا فيكون ذكره واجباً
وأجوب: على ما أنه لا مانع من اقتصار الأساس، فيكون ذكره لعدم القرينة
والتخصيص، ومن وجوب ذكره لعدم القرينة، لا يجرى ذلك، وفيه نظر، لأن المصنف
يقول: يجب أنه لا يقال: على مناسبة في عموم الغير وإرادة تخصيصه بالغير المارة
كما أنه يقول: لا يقتضيون ذكره وأجوب عليه بأن يراد بالتخصيص الوجوب، التصريح به
وهو لا يحصل إلا بالذكر، نعم ما سأل على الجميع، وهو أن لو اهتم لفظ تخصيص
للسند بالاستدلال به كلام بعد من الجواب، لأن التخصيص للسند بالاستدلال إليه معناه ما
الله إلا الصحيح، وبه الظن إلا ما عدا، لأن التخصيص بشرط، بشرط: إن يظهر له شيء، لا
بوجه الغير، كما سئل بالتخصيص للسند، وهو أخصر من غيره عليه أن لا

[٢١] سورة النور: ٢١

[٢٢] أي: لا بد من دليل، وهو مشهور، انتهى، قلنا من خبر: وهو من حديث عمر: ١٢٦، وذكره الشيخ في تهذيبه
بمسند أبي الأحسن: ١٢٦، ١٢٧، قالوا: قلنا من غير التعليل المصحفي، وذكر الإضراب والتجويد
ص: ٢٠، والشيخان: ١٢٦، ١٢٧، والفتح ص: ١٠، والإيضاح ص: ١٠
وهو الحديث من كتابه، وهو الذي ذهب إليه في كتاب التفسير ص: ٢١، رواية أبو القاسم، والفتح ص: ٢٠،
والإيضاح ص: ١٠.

ثانيًا: تعريفُ المسندِ إليه، والتفكير.

أ- تعريف المسندِ إليه:

يكون نفس مسندًا إلا للشيء، وهذا لا يصح. لأن المسند حاصله بأنه غير متصورهم ولا هو صحيح في نفسه، إذ لا يكون أحدٌ إن قولنا: زيد قبيح، معناه ما كرهه إلا قام، وإنما قيل بذلك في نحو: سميتُ زيدًا، ومعناه أن قولهم في خبر بعد أن كان عدم النسبة لا يوافق، لأنهم يرون بعد أن كان خبر عدم النسبة، كما صرح به في القناع، ولو أرادوا هذا لقيل: بعد أن كان المسند إليه صمد، ولا شك أن هذا ليس مرادهم وإن أرادوا أن يضاف إلى شيء إلا النفس فذلك المخصوص مسند إليه بلخبر القلي، ولا يصح القول:

أضيقها أن الخبرا مطلقا، لأن التمسر عن مثله أن يقال: المخصوص المسند إليه بالمسند.

فلسفي- أنه مخالف لقاعدة استغنى، فإنه يقول: متى كان شيئاً اسماً فافهم، لا يلحقه التخصيص، ولا جواب عن هذا السؤال، إلا بأن يقال: لعله أراد بالتخصيص، فخر بهت إليه خاسر- أي: حينئذٍ فإن قلت: كيف يمتنع هذا مع قوله لعل ذلك، إنه يترك المسند إليه كقولهم: أو سمع القمير، مثل: ألقى جرة يعني السطاح، فكيف يكون التخصيص على السكون والفرق، والذي لا يكون على التقديرين؟ قلت: ثم يجعل المضاف بين المصغر، بل جعل العلم بالمصغر سببا للتحقق، ولما أراد أن هذا المسند لا يقبل أن يضاف إلا من هذا المسند إليه، وأما الثاني، يريد أن يكون فيه ما هو قابل أن يكون معه، وأن يكون من خبره.

(فتاويه): كل واحد من مختلف وتكرر، قد يكون مع كل واحد مما سيأتي من

تعريف وتفكير وغير ذلك.

تعريف المسندِ إليه:

صواب (ولما تعريفا).

(قوله) إنما قام الكلام على تعريف المسند إليه على الكلام على التفكير، لأن التفكير هو الأصل، محوس النفس كشون طائر في ذكره سببه وقيل: لأن التعريف وجودي، والتفكير عددي، وقيل: لأن المصروف أهم من التفكير، فقام عليه، وأما ذلك أراد أن التفكير، يدل على الحقيقة عليه القلة، أو الكثرة، أو غير ذلك على ما سيأتي، ويعرف يدل على الحقيقة لا يلحق، أو أراد أن المصروف عام، إذا دخلته تلك وإلزام التخصيص، أو

تعريف المسألة إلهية بالإشعار :

وإنما تعريفه : فسيما الإشعار :

١- لأنّ المقام للتكلم :

٢- أو الخطاب :

٣- أو العبارة .

الإشاعة يختلف التكرار الملقب قال في الإيضاح : التعريف التكون القاطعة أهم لأن الحكم كلما كان بعيداً عن المعلن كان الإشعار به أكثر فائدة ، وكلما كان أكثر كاشف الفائدة أبلغ ، وبعبارة مخصوص المسألة إلهية ، وإنشاء الله الزيادة الطبيعية ، فزيادة الحكم بعداً ، وكلما ازداد خصوصاً ، ازداد الحكم قرباً ، وإن شئت فقل هو حد الحكم في قواعده الشرعية ما موجود ، يعني أن القاطعة فيه معينة ، يختلف في الوقت ، فمن أين فلا بد يحفظ الكتاب ، والتخصص كذلك بالتعريف . الله .

وأورد عليه الخطيب أن ما ذكره يقتضي التخصيص ، وهو أهم من التعريف . قلت :

قد أجاب الصنف عن ذلك . بقوله : **والمقام التخصيص** ، والتعريف : **تعريف المسألة إلهية بالإشعار :**

معنى (الإشعار) : لأن المقام للتكلم أو الخطاب أو العبارة .

(المحرر) : الذي يظهر أن قوله : لأن المقام هو غير تعريفه ، والله باخلاقه عليه ، ويصل بهنوعاً قوله : بالإشعار . وهو حد لأنه لا يريد أن يحير بأن التعريف يكون بالإشعار ويحير ، لأن ذلك حد المحذور ، بل يريد ذكر أسباب التعريفات ، غير أن فيه الفصل بين الله والمعروف بالحوال ، فإنما كان التعريف بالإشعار فذلك ويكون لأحد أسباب .

الأول - أن يكون المقام يحتاج لتفسير بمعنى مقصود . فثارة يكون بإظهار الكلام ، كقوله .

لَا تَسْأَلُنِي عَنِ الْغَيْبِ عَلَيَّ أَهْمٌ ذَرْنِي يَسِرَ الْفَتْنُ يَغْلِبُ وَيُهْزِلُنِي^١

(١) البيت ليعلم في قصة يونس (عليه السلام) ، وفي قوله : **وَيُهْزِلُنِي** .

والوجه : أنه ليس التمسك أي الخوف في الله . والمعنى : **وَالْجَنَّةُ وَالْقَوْمُ** : ذلك المثل في

الروح ضعيفة عند قول الأعرابي لأشعاره :

إِنِّي إِذَا غَلَبَ الْوَجْدُ رَأَيْتُكَ تَسْتَبِقُ لَا تَقْبَلُ مَا نَسَى

أي يتركها من هذا البيت

الخطاب، بحيث لا يختص بها راء دون راء، بل كل من أمكن منه الرؤية داخل في ذلك الخطاب.

(تقريباً): مثل هذا الخطاب من لفظ راء هم عموم التصاحبات، أو عموم الاستغراق، ويحتمل أن يقال بالأول، ويكون خطاب مع شخص لا بعينه، لكن فيه إشكال، من جهة أن ذلك ينطوي لتفصيل الضمير، ويحتمل ثالثاً، وذلك يعني الضمير، ومما أثر لخطاب لا تكون لا معرفة، وإن كان ضمير الفاعل له يقال: إنه نكرة -كما هو أحد قولين- لكن ذلك في ضمير معرفة، ولو جعلنا ذلك الشخص لا بعينه الضمير فنكر الأعمام، والضمير لا نكر كما ينكر العلم، ويحتمل أن يقال: إن الراء أنه خطاب مع كل من يخل أن يخطب، وعلى هذا فيكون عام للشمول، ويحتمل أن يقال: إنه اسم للضمير ضمير انفراد مراد به «الجميع» فيكون مجازاً إن جازية الفاعل هي الضمير، وقد بحث، ويحتمل أن يقال: إنه يسلط بين الحقيقة والمجاز، على معنى أنه حوالب الجميع المكون لواحد «بعينه» حقيقة، وضمير مجازاً، فأيهما قرئته فيه حقيقة كان في غيره مجازاً، لكنه لا يضمن من الخارج، فلم يقع حيث لا على معنى يلحق الضمير بطلان الذي لا يضمن في الخارج، ويحتمل أن يقال: إنه حقيقة، بل على كل فرد والمطابقة، كدلالة العلم على أفراد، والمشاركة على مدلوله، ولا يلزم عليه أن يصير مدلوله حصراً، بل يلصق على كل فرد من التعداد واحداً، وهذا هو الظاهر، ولم أر من نكث على ذلك شيئاً.

(تقريباً): إنما يقال ذلك حيث كان المصاحب به صائفاً لأن الخطاب به كل أحد، فإن لم يكن فلا، كقوله تعالى: (أَلَمْ يَكُنْ لَهُ نَاصِيحٌ) ^١ وأعلم أن خطاب القرآن ثلاثة أقسام: قسم لا يصلح إلا للنبي ﷺ وقسم لا يصلح إلا لغيره، وقسم يصلح لهما، وقد تكلمنا على ذلك في شرح مظهر ابن الحبيب.

تعريف السيد إليه بالعلمية: وبالعقلية:

١- الإحسان بهينه في ذهن السامع ابتداءً باسم مخلص به **﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾**

تعريف السيد إليه بالعلمية

هو: (وبالعلمية الإحسان بهينه في ذهن السامع ابتداءً باسم مخلص به نحو قوله تعالى: **﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾**)

(الفرق: المراد بالعلمية هنا علم المخلص، لا علم الجسد، لأن هـ ذكره لا يتطرق عليه أي التعريف إلا كان بالعلمية، يكون لأحد أسباب
منها أن يخلص الإحسان به في ذهن السامع، وقوله: (بهينه) احتراز عن اسم الجسد
فكرة كان، أو معرفة، وقوله: (ابتداءً) احتراز عن مصدر، وأول يعني بلا واسطة، فإن
لا من التوفيق، إنما بعد بواسطة شخص، ونشار إليه، والشم، والاحتساب،
والهبة

وقوله: (باسم مخلص به) احتراز عن اسم الإحسان، واسموصوله، وقال: (المخلص):
قوله: (بهينه) يخرج الفكرة وليس كذا كذا، بل يخرج المعرفة بما أراد به الجسد، إلا
أن يريد بالفكرة ما هو أهم منه، ثم قال: وفي كون الإحسان المذكور يقتضي أن يكون
بالعلمية نظر، لأن الإحسان المذكور قد يحصل بمقتضى الخوف

والقبح، وقد علمت به القصة، أنه ليس كذلك، وقد نقل السلف له به **﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾** يعني باسم هذه الجملة العلمية، وهذا بهاء على القول بأنها علم، وهو
المشهور، ذاك المظهر في جملة علم به، لأن ما يليق له هو المتعلق بالعبودية، أو
الواجب لذلك، قال: (والعلمية) من العلم، وإن التعبير في الخارج في قوله: (باسم مخلص به)
عليه، وذلك لا يمنع قلبيته، ومعلوم علم عزائي أحمد، ليس كما قال بل قلبي هو
إله، وأما لفظ به فقد علم محض على راجح

١- أو العظيم
٢- أو كذبة
٣- أو القوي أو بهد

٤- أو إعتاق
٥- أو عيهم استغناء
٦- أو نحو ذلك

مر: (أو العظيم، أو إعتاق، أو كذبة أو عيهم استغناء أو القوي أو بهد)
(أو) أي يأتى بالعلم (أو) بغيره بتوسط أحد إليه، أو يعتاده، كما في التكني،
والألقاب المخصوصة، والضميمة أي الألقاب من الأعلام، فإن بين العلم والكتب عموم
وخصوص من وجه، وقوله: وكذا في التكني فيه نظر، فإن الكتابة إذن أعمت، بلغة، أو
ربما، فهي من الألقاب ولا فلا إعتار لها بغيره من ذلك، إلا أن يقال: الخطاب
بالكتابة - كيف كانت- عظيم قال الدهر:

أَكْبَرُ عَيْسَى أَكْبَرُ عَيْسَى الْأَرْفُؤُةِ وَلَا أَكْبَرُ عَيْسَى الْأَنْفُؤُةِ^١

وبين الكتابة واللقب حين حد القيد من العلم، عموم وخصوص من وجه، فإن
قلت: كيف يظهر العلم اللقب بغيره، وعنده غير كبر^٢ فإن الأعلام لا تترك على بعضها
الذي كانت موضوعة له من العطفة، بلغة، بغيره بغير استعظام بغيره، واستعظام
أنه ربما كان عادلا على التسوية، وإن لم يكن معناه مراداً، ولكنه قال:

كَيْفَ أَكْبَرُ عَيْسَى الْأَرْفُؤُةِ^٣

لأن موضوعه قول العطفة الأسد وقوله: يوما التسمية يعني أن يكسر عن الإعتاق،
أو غيرها، والعلم صالح لذلك، والمرتبة فيه ومن الأول، أن الأول لم يفسد مثله، إنما
فسد التسمية وكبره، وكسر طائي كفى به عن معضده، وأما تساو في التسمية
لأن فساد واحد هو صالح للكتابة من غير باب التسمية إليه: (لَيْفَ يَكُنْ أَيْ أَهْمُ)^٤

(١) التسمية من التسمية، وهو البحر القوي، في شرح ديوان سعدية القوي في ١٧١٦، والكتاب
الشمسية ١١٤٥، ولا نسبة من سورة التين، ١٢٥٧، وشرح الأسماء ١٧١٦، ورواية
مصر: ٢، بالفتح.

(٢) القوي أي العبد على من لم يطلب بغيره التسمية، كما في صحيح مسلم في الصحيح: ١٠٥، قوله
في قوله: (١٧١٦) والله:

كَيْفَ أَكْبَرُ عَيْسَى الْأَرْفُؤُةِ كَيْفَ أَكْبَرُ عَيْسَى الْأَنْفُؤُةِ
أَوْ هَيْسَى عَيْسَى الْأَرْفُؤُةِ

تعريف المسند إليه بالوصولية :

وبالوصولية :

- ١- لعدم علم المخاطب بالأحوال المتعلقة به سوى العلة : كقولك الذي كان معنا أمس .
ورجل عالم .
- ٢- أو لاستبعاد التصريح بالاسم .

فإنه يحذف في النوع لئيب الشر ، التي هي دريد لا أنه سمي لئيب بذلك . فإنه قيل : إما سمي أو لئيب . لأن لئيب قيل بغيره . ولئيب الصغر أنه سمي بذلك في صغره . قيل مستطافه
الذي

وإنما قلت : من غير باب مسند إليه . لأن المسند إليه في الآية الكريمة هذا لا الظرف .
وقد أورد على السلكي أنه لو دعي في أثناء كون المسند إليه عطفاً والوجه منه بأن
المراد بعبده نفسه ، إمكاناً لاسم الميم ، هي التي ، فيكون صيد وجهه نظراً ، لأن يديه
حيثك أريد بهما ذلك ، وذلك لا يصح بهذا الاسم الذي يشعر بالعداوة ، وأيضاً فلو سلمت
إليه على هذا التصدير ليس عطفاً بل هو متعلق بـ العلم ، أو بذلك عند السلكي . هذا
من باب المسند إليه يعني به المسند المصداق . أنه من منسوبة أنه قال : كلام ربه .
معناه : زيد ملك فلانة . وهذا ما تقدم بوضع به عند الكلام على الإسناد الظني .
وبما أوردناه مستطافاً ، كقول السلكي .

لأنه ليس اسم مسند فخرقة . وإنما ذكرنا كذا

قال السلكي . وقد شاكل ذلك . أي : من راد اسم باسمه ، والحكم عليه . أو نحو ذلك .

تعريف المسند إليه بالوصولية :

من : (وبالوصولية إنج) .

(والم) : الترتيب بالوصولية يكون لأحد أسباب

الأول : أن لا يكون المخاطب يحتمل من أحوال المسند إليه غير متصلة . كقولك : الذي كان
معنا أمس . رجل عالم .

الظاني ، أن يكون اسمه مستبعد ، فيلحق بذكره اللمعة التي عنها التعلق ، أو سمع المخاطب
تلك اللمعة . أي قول : أبو جبر من ذلك . فإني متصلة من متعلقه بذلك اسمه . وانتم لها صلة

(١) اللمعة التي التعلق في شرح نهج المستشرق ١٠٠١ .

جاء في رواية التفكير: دعوى: ﴿لَوْ كُنْتُ أَتَى قَوْمِي بَشَرًا مِنْ نَحْبِهِ﴾^(٢٢)

ب- أو التعميم: دعوى: ﴿لَوْ كُنْتُ مِنْ أُمَّةٍ مَا شِئْتُهَا﴾^(٢٣).

والقائل: زيادة القول: أي: طريق السند، كقوله تعالى: ﴿لَوْ كُنْتُ أَتَى قَوْمِي بَشَرًا مِنْ نَحْبِهِ﴾^(٢٤) لأنه لو قيل: زعمه، لم يرد ما جاءه هذا من ذكر شئبه، الذي هو لحيته في طريق الزيادة، وهو كونه في شئبه. وهذا مثقال السند إليه وهو قائل: إذا لا فرق بين البشأ والقائل.

والراجح: زيادة تعميم السند إليه، كقوله تعالى: ﴿لَوْ كُنْتُ مِنْ أُمَّةٍ مَا شِئْتُهَا﴾^(٢٥) ولأنه لو قيل: يحصل ذلك بالتكثير، أو يكون إن ما تكثر موضوعه، ولو قيل: تعميم القول، لم يرد هذا تعميم، وأشد في الإيهام.

ففي بعضها ما قلبي من أني شاربيها وألبي أن أحتاجه باقي بقية الناس

وقد قيل في قوله تعالى: ﴿مَا تَعْبَهُمْ﴾ إنما أتى به التكثير، لأن ذلك كان ليعمل ما يفرقهم عنه، أنه شيء، يصير من ذلك أنه قبيحهم، وعلى هذا يراجع التفكير قال في الإيهام: ومنه في غير هذا البيت قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ نَارًا مَخْلُوعًا﴾^(٢٦) أن مخلصها الله ما مخلصها، فيكون الموصول مفعولاً، وفيه نظير قوله: يظهر أن الموصول لفاعل، ويظهر أنه لو كان مفعولاً، لكان الموصول الذي مفعولاً مفعولاً، ولا يجوز معاقبه، لأنه حاله مفضل أو مفضل، فلا يجوز أن تعد رتبة مفعولاً، أو معاقبه به الموصول مفعولاً لعل الموصول، وهو لا يجوز هذا.

وأما قوله تعالى: ﴿وَمَا يَرْجِعُ الْبَشَرُ إِلَّا إِلَىٰ رَبِّهِ﴾^(٢٧) وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَدْعُونَ إِلَى الْكُفْرِ﴾^(٢٨) فهو موصول، ويحتمل لا حاجة إلى التفسير، تركناه. وأما بعد ذلك ما ليس من هذا الباب أيضاً، لكنه ليس بشئاً إليه، كقوله يزيد بن الصمة:

صَبَا مَا صَبَا حَتَّىٰ فَلَاحَ الْبُحْبُوحِ رَأْسُهُ قَلْبًا غَدَاً لَسَالِ الْبُحْبُوحِ: الْبُحْبُوحُ^(٢٩)

إذن ما مفعول به أو مفعول.

(٢٢) سورة الفرقان: ٢٢

(٢٣) سورة طه: ٢٥

(٢٤) سورة القصص: ٢٤

(٢٥) سورة البقرة: ٢٥

(٢٦) سورة البقرة: ٢٦

(٢٧) قوله من الطويل، وهو قوله: من السماء في سورة: ٢٧، والجميعات: ٢٨، والقصر والشمس: ٢٩،

والرجح: سورة القصص: ٢٩، ولا أشد في نسخة لك: ٢٩

أَوْ عَلَى غَيْرِهِ دَعَا: ﴿أَتَيْنُوا كَثِيرًا شَعْبًا كَانُوا هُمْ الْفَاسِرِينَ﴾^(٢١)

أورد أمز وأقول من كل شيء، وأقول من بيوت حمير، وأقول يعني من بيت طويضة.
وقال المفسر في سر القصيدة إن الرواة أُمز وأقول من البيت المذكور في البيت
سابق، وإن جملة أمز من بيوت حمير، أو بمعنى طويضة، فيه تصليب، والبيت قبل
القصيدة، وأقول - يعني امرأة - فلا شك أن الموصوف، أي امرأة إلى ذكر صفته، وذكرها فرجة
إلى تعظيم الطير الذي هو بناء البيت، يتلوه تمركة والتوق فور - سلك السماء، فيه
تمريض، بأن السماء إليه من شأنه أنه رفع السماء، فهو قدر على الطير به وقاراً يفتد
به تعظيم شأن غير الطير. فتقوله تعالى: ﴿أَتَيْنُوا كَثِيرًا شَعْبًا كَانُوا هُمْ الْفَاسِرِينَ﴾ فإنه
قدس به تعظيم شأن شعب الله سبحانه أن يفتد به أبناء الطير عليه، فإن التكميم
شعباً الله مناسب لمقامهم، الله في الإصحاق قال السكاني ربما جعل فرجة إلى تعظيم
الطير، كقول: .

إِنَّ الْهَيْسَ مَرَسَمَتْ بَيْتًا مُهَاجِرَةً بِكَوْنِهَا الْجَنَّةُ طَائِفٌ وَشَعْبًا قَوْلٌ^(٢٢)

وربما جعل فرجة إلى بيتة المخلقة على شعباء، فقول

إِنَّ الْهَيْسَ مَرَسَمَتْ بَيْتًا مُهَاجِرَةً .. البيت.

وجه نظر، لأنه لا يظهر بين الإيماء إلى وجه بناء الطير، وتعظيم الطير فوق.
البيت: الفرق بينهما واضح، فإن الإيماء إلى وجه الطير، أن تذكر به بناءه،
وتعظيم الطير أن تذكر ما يخلق والوجه بأن نوع كان والفرق بين بناء الطير، على غير
وتحلقه، واضح، ثم قال في الإيضاح: وأجاب بعض الأول فرجة إلى الثاني، والبيت
إليه في البيت الثاني ليس فيه إيماء إلى وجه بناء الطير عليه؟ بل لا يعد أن يكون فيه
إيماء إلى بناء تكبته عليه

والجواب: وهو امرأته قدس: فإن السكاني إنه مستشهد به على ما قصد فيه الفرية على الخطأ،
ولم يجعل الأول فرجة الثاني، بل قد كتمان متحذرين ثم قوله لا يعد أن يكون فيه إيماء عجيب
فإن فيه التوضيح والله أعلم، قال السكاني ربما كان فرجة على أمر، كقول:

(٢١) سورة الفجر - ٢٩.

(٢٢) البيت من البيت، وهو البيت بن السكاني في البيت ١٥٩، وأرجح الفروض ٢٩/١٦٩ (الفرج).

وبعض البيت ٢٩/١٦٩ (الفرج)، وأرجح السكاني ٢٩/١٦٩.

٢- أو القريب من القريب (المتوسط) قوله [من القريب]
 أُولَئِكَ أَهْلِ الْقُرْبَىٰ قُرْبَىٰ بِمَنْزِلَةٍ ٢١
 به جمعنا بكاء خبرين المتجانسين ٢٢

٣- أو يدل على حاله في القرب، أو القرب، أو المتوسط، كقوله: هذا أو ذلك أو ذلك وهذا
 ٤- أو تعقيره بالقرب، نحو: (أَلَمْ يَأْتِ الْبَرِّ بِكُفْرٍ كَثِيرٍ) ٢٣

وَأَلَمْ يَأْتِ الْبَرِّ بِكُفْرٍ كَثِيرٍ ٢٤
 لَيْسَ إِلَى الْكُفْرَاءِ هَذَا طَرَفٌ ٢٥
 كَثُرَ كُفْرُ الْبَرِّ بِكُفْرٍ كَثِيرٍ ٢٦
 لَيْسَ الْكُفْرُ إِلَى الْكُفْرَاءِ هَذَا طَرَفٌ ٢٧

قوله: (وَأَلَمْ يَأْتِ الْبَرِّ بِكُفْرٍ كَثِيرٍ) والضمون أن يقول: الكفر، أو نوع، وذلك لأن
 القول: كثر كقول القصور بمعنى باسم (كثرة) دون غيره فظهر أن كذا: إلى أمراء
 القوم، ولا فيه نظري.

القاضي: القوم ليس بمعنى السمع، حتى إنه لا يميز له الشيء إلا بالضرورة العينية، كقوله

الفرزدق:
 أُولَئِكَ أَهْلُ قُرْبَىٰ قُرْبَىٰ بِمَنْزِلَةٍ ٢٨
 به جمعنا بكاء خبرين المتجانسين ٢٩

الشيخ: أن يفسد بيان حاله في القرب، أو القرب، أو المتوسط، كقوله: هذا، أو ذلك،
 أو ذلك وهذا، أي كقوله: هذا وهذا القرب، أو ذلك وهو المتوسط، أو ذلك وهو
 البعيد وهذا طريق على أن رتبة اسم (كثرة) ثلاث، وأما من جعل المتوسط والبعيد
 سواء، فهو لا يجعل اسم (كثرة) تميز المتوسط عن البعيد، ولا عكسه.

الراجح: أن يفسد تعقيره بالقرب، قال في الإيضاح: وقد جعل القرب طريقاً إلى
 التعقير، وإكثافه في طرفة لئلا يفسد سبباً آخر، من هو من يأتى هذا الراجح،
 وهو الضم، ويشهد له بقوله تعالى: (وَأَلَمْ يَأْتِ الْبَرِّ بِكُفْرٍ كَثِيرٍ) ٣٠
 ٣١ فَرَأَىٰ هَذَا الْبَرِّ بِكُفْرٍ كَثِيرٍ ٣٢، (أَلَمْ يَأْتِ الْبَرِّ بِكُفْرٍ كَثِيرٍ) ٣٣

(١) البيت الفرزدق في "مجموع" ١٦: ٢٨، وأما الإيضاح: والإكثاف: والضم: ١٦: ٢٨
 والإيضاح: ١٦: ٢٨، والإيضاح: ١٦: ٢٨، والإيضاح: ١٦: ٢٨

(٢) سورة الأنبياء: ٢٨

(٣) البيت من القوم، وهو الفرزدق في "مجموع" ١٦: ٢٨، وأما الإيضاح: ١٦: ٢٨

(٤) سورة القوم: ٢٨

٥- أو تعظيمه بالبعد: دعوى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ﴾ (الم ذلك الكتاب) ^{٢١}

٦- أو تعظيمه: كما يقال: ذلك العبد خير من فلان.

٧- أو التسمية عند تعقيب التثنية بأنه بأوصاف على أنه جدير بما يؤيد بهه من أجلها: دعوى: ﴿أُولَئِكَ عَلَىٰ عِلِّيِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُكَذِّبُونَ﴾ ^{٢٢}

وقوله تعالى: ﴿وَمَا هِيَ إِلَّا إِلَٰهَةٌ مُّشْرِكَةٌ بِإِلَٰهِكُمْ وَإِلَٰهِيكُمْ﴾ وعليه من غير باب التسمية إليه قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقُولُوا قَوْلًا مِّثْلَ مَا قَالُوا﴾ ^{٢٣} وقوله (أو تعظيمه بالبعد): قال في الإيضاح: وربما جعل البعد أربعة إلى التسع، كقوله تعالى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ﴾ ^{٢٤} داعياً إلى بعد مرجعه، وقد ليس فيه إله على يده، حين التثنية لم يكن كسب إلهه، والحق الإلهية له الم، ولكنها لا تقتضي، صارت في حين البعد ومن ذلك ما تضمنه قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هُوَ أَدَّبَهُمُ اللَّهُ﴾ ^{٢٥} وقوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُولُوا لِمَا يُعْذَرُ بِهِ﴾ ^{٢٦} وقوله (أو تعظيمه): أن قد قصد تعظيمه بالبعد، كقوله: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ﴾ ^{٢٧} وبعده أنك تستحقه من أن يرفع منك، كما تستحق من الوجه الصالح أن يرفع منك، ومن هذا يعلم أنه قد قصد تعظيمه بالتثنية بالتثنية، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا الْقُرْآنَ يُعْذِرُ الْإِنْسَانَ﴾ ^{٢٨} وأما في القرآن الكريم، وكما ينبغي لتعظيم أن يذكر التعظيم بالقرب، كما ذكر التعظيم والتعظيم في البعد.

الخاصية: التثنية بعد ذكر التثنية بأوصاف فيه (على أنه) أو التثنية إليه (جدير بما يؤيد بهه من أجلها) دعوى: ﴿أُولَئِكَ عَلَىٰ عِلِّيِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُكَذِّبُونَ﴾ ^{٢٩} فذكر الأوصاف بعد التثنية، وأنه باسم الإلهية على أن التثنية إليه (وهو الجدير بهه) وذلك أن قوله: أو تسمية في اسم الإلهية، تقتضي لكثرة ولو لم يكن بغير اسم الإلهية بعد التعظيم، معصية عنه ومن هنا قوله: حاتم الطائي:

٢١ سورة البقرة: ١ - ٢

٢٢ سورة البقرة: ٢٤

٢٣ سورة البقرة: ٢٤

٢٤ سورة البقرة: ٢٤

٢٥ سورة البقرة: ٢٤

٢٦ سورة البقرة: ٢٤

٢٧ سورة البقرة: ٢٤

٢٨ سورة البقرة: ٢٤

٢٩ سورة البقرة: ٢٤

٣٠ سورة البقرة: ٢٤

٩- لو أني نصب الحقيقة، كقولك: الرجل خير من المرأة.

لتعريف عهد القديس، إذا لم يلقه من جاء، وإنما القديس: «إنا في بطن أمي»^(١) وقوله به الذكر: أنهم لم يكونوا يحدرون لتحرير الإناث وفي الأثنى لتعريف عهد حقيقي صريح للقدم «وَمَحَلُّهَا الْكُفْرُ» كما كانوا، وفيه نظر: لأن قولهم ليس الذكر الذي ظننه، يدل على أنه قد وقع ضد الذكر حقيقة، فيكون الكلام فيه لتعريف عهد حقيقي، والذي أخرج (أخرجوه من الجحش) أنه لو كانت الجحش، قبل أن تستأنس، أي لتعريف، وليس هذا مقام قلب الشهادة، والعهود قد يكون حقيقياً لهذا، لقوله تعالى: «إِنَّمَا أَرِيتُمْ إِلَى طَرَفٍ مِنْهُ لِيُثَبِّتَ الْإِنْسَانُ لِرَبِّهِ الْيَقِينَ»^(٢) أو عند وهو مصر، كقولك: لفرطني إن كنت سيئاً أو جيداً، كقولك تعالى: «إِنَّمَا فِي الْكُفْرِ»^(٣) وقوله: «يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ»^(٤) «إِنَّمَا يَهْدِيهِ اللَّهُ»^(٥) هذا هو العهد الحقيقي، وإنما الجحش مبهمة.

الخاصة: أن يرد على الحقيقة، كقولك: الرجل خير من المرأة، أو حقيقة مجردة

من حيث هي هي، خير من حقيقة كونها من حيث هي هي، وقوله تعالى:

وَالْحَقُّ أَكْبَرُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ أَيَّ شَيْءٍ أَسْفَلَ مِنْهُ
فِي الْمَقَادِيرِ وَالْطَّبَقَاتِ فَيُكْثَرُ^(٦)

فلا يدل هذا حاشاً على إحقاق ولا إعتدال.

ثم قال المصنف: وقد تأتينا الواحد بالظاهر مبدئية في الدعوى، كقولك: ليس

السوء، حيث لا عهد، يعني: إن الدخول إنما يكون في سوء معين قال: وعليه

قول الشافعي، وهو المبرر من جدير بحسن

وَلَقَدْ أُنْصِرَ عَلَى الْكُفْرِ يَوْمَئِذٍ
فَلَمْ يَكُنْ لَكُمْ قُوَّةٌ وَلَا نَصِيرَةٌ^(٧)

(١) سورة النور: ٢١، ٢٢.

(٢) سورة القدر: ١٠.

(٣) سورة طه: ١٢.

(٤) سورة الفتح: ٢٤.

(٥) العهد في الفتح: ٢٤، والحال العهد: ٢٤، وسلف أول عهد، وأخرج الرازي عن علي بن عمار (أخبرني) وأخبرني القاسم، وأخبرني أبو نوح (أخبرني) حاشية، لا ليس الحكم هذا من غير عهد، وإنما هو من نفس القول، وبما هو: ما يفهم من قوله وأخبرني

(٦) العهد المبرر من جدير بحسن الدنيا، وأخرج الشافعي: ١٠، وهو مستوفى القس من غير العتق في الاستصحاب من ١٢، وأخبرني أبو جابر عيسى عفاة المستشرق من ١٢، ومروسة الألب ١٢٥٥١، ١٢٥٥٢، ١٢٥٥٣، ١٢٥٥٤، ١٢٥٥٥، ١٢٥٥٦، ١٢٥٥٧، ١٢٥٥٨، ١٢٥٥٩، ١٢٥٦٠، ١٢٥٦١، ١٢٥٦٢، ١٢٥٦٣، ١٢٥٦٤، ١٢٥٦٥، ١٢٥٦٦، ١٢٥٦٧، ١٢٥٦٨، ١٢٥٦٩، ١٢٥٧٠، ١٢٥٧١، ١٢٥٧٢، ١٢٥٧٣، ١٢٥٧٤، ١٢٥٧٥، ١٢٥٧٦، ١٢٥٧٧، ١٢٥٧٨، ١٢٥٧٩، ١٢٥٨٠، ١٢٥٨١، ١٢٥٨٢، ١٢٥٨٣، ١٢٥٨٤، ١٢٥٨٥، ١٢٥٨٦، ١٢٥٨٧، ١٢٥٨٨، ١٢٥٨٩، ١٢٥٩٠، ١٢٥٩١، ١٢٥٩٢، ١٢٥٩٣، ١٢٥٩٤، ١٢٥٩٥، ١٢٥٩٦، ١٢٥٩٧، ١٢٥٩٨، ١٢٥٩٩، ١٢٦٠٠، ١٢٦٠١، ١٢٦٠٢، ١٢٦٠٣، ١٢٦٠٤، ١٢٦٠٥، ١٢٦٠٦، ١٢٦٠٧، ١٢٦٠٨، ١٢٦٠٩، ١٢٦١٠، ١٢٦١١، ١٢٦١٢، ١٢٦١٣، ١٢٦١٤، ١٢٦١٥، ١٢٦١٦، ١٢٦١٧، ١٢٦١٨، ١٢٦١٩، ١٢٦٢٠، ١٢٦٢١، ١٢٦٢٢، ١٢٦٢٣، ١٢٦٢٤، ١٢٦٢٥، ١٢٦٢٦، ١٢٦٢٧، ١٢٦٢٨، ١٢٦٢٩، ١٢٦٣٠، ١٢٦٣١، ١٢٦٣٢، ١٢٦٣٣، ١٢٦٣٤، ١٢٦٣٥، ١٢٦٣٦، ١٢٦٣٧، ١٢٦٣٨، ١٢٦٣٩، ١٢٦٤٠، ١٢٦٤١، ١٢٦٤٢، ١٢٦٤٣، ١٢٦٤٤، ١٢٦٤٥، ١٢٦٤٦، ١٢٦٤٧، ١٢٦٤٨، ١٢٦٤٩، ١٢٦٥٠، ١٢٦٥١، ١٢٦٥٢، ١٢٦٥٣، ١٢٦٥٤، ١٢٦٥٥، ١٢٦٥٦، ١٢٦٥٧، ١٢٦٥٨، ١٢٦٥٩، ١٢٦٦٠، ١٢٦٦١، ١٢٦٦٢، ١٢٦٦٣، ١٢٦٦٤، ١٢٦٦٥، ١٢٦٦٦، ١٢٦٦٧، ١٢٦٦٨، ١٢٦٦٩، ١٢٦٧٠، ١٢٦٧١، ١٢٦٧٢، ١٢٦٧٣، ١٢٦٧٤، ١٢٦٧٥، ١٢٦٧٦، ١٢٦٧٧، ١٢٦٧٨، ١٢٦٧٩، ١٢٦٨٠، ١٢٦٨١، ١٢٦٨٢، ١٢٦٨٣، ١٢٦٨٤، ١٢٦٨٥، ١٢٦٨٦، ١٢٦٨٧، ١٢٦٨٨، ١٢٦٨٩، ١٢٦٩٠، ١٢٦٩١، ١٢٦٩٢، ١٢٦٩٣، ١٢٦٩٤، ١٢٦٩٥، ١٢٦٩٦، ١٢٦٩٧، ١٢٦٩٨، ١٢٦٩٩، ١٢٧٠٠، ١٢٧٠١، ١٢٧٠٢، ١٢٧٠٣، ١٢٧٠٤، ١٢٧٠٥، ١٢٧٠٦، ١٢٧٠٧، ١٢٧٠٨، ١٢٧٠٩، ١٢٧١٠، ١٢٧١١، ١٢٧١٢، ١٢٧١٣، ١٢٧١٤، ١٢٧١٥، ١٢٧١٦، ١٢٧١٧، ١٢٧١٨، ١٢٧١٩، ١٢٧٢٠، ١٢٧٢١، ١٢٧٢٢، ١٢٧٢٣، ١٢٧٢٤، ١٢٧٢٥، ١٢٧٢٦، ١٢٧٢٧، ١٢٧٢٨، ١٢٧٢٩، ١٢٧٣٠، ١٢٧٣١، ١٢٧٣٢، ١٢٧٣٣، ١٢٧٣٤، ١٢٧٣٥، ١٢٧٣٦، ١٢٧٣٧، ١٢٧٣٨، ١٢٧٣٩، ١٢٧٤٠، ١٢٧٤١، ١٢٧٤٢، ١٢٧٤٣، ١٢٧٤٤، ١٢٧٤٥، ١٢٧٤٦، ١٢٧٤٧، ١٢٧٤٨، ١٢٧٤٩، ١٢٧٥٠، ١٢٧٥١، ١٢٧٥٢، ١٢٧٥٣، ١٢٧٥٤، ١٢٧٥٥، ١٢٧٥٦، ١٢٧٥٧، ١٢٧٥٨، ١٢٧٥٩، ١٢٧٦٠، ١٢٧٦١، ١٢٧٦٢، ١٢٧٦٣، ١٢٧٦٤، ١٢٧٦٥، ١٢٧٦٦، ١٢٧٦٧، ١٢٧٦٨، ١٢٧٦٩، ١٢٧٧٠، ١٢٧٧١، ١٢٧٧٢، ١٢٧٧٣، ١٢٧٧٤، ١٢٧٧٥، ١٢٧٧٦، ١٢٧٧٧، ١٢٧٧٨، ١٢٧٧٩، ١٢٧٨٠، ١٢٧٨١، ١٢٧٨٢، ١٢٧٨٣، ١٢٧٨٤، ١٢٧٨٥، ١٢٧٨٦، ١٢٧٨٧، ١٢٧٨٨، ١٢٧٨٩، ١٢٧٩٠، ١٢٧٩١، ١٢٧٩٢، ١٢٧٩٣، ١٢٧٩٤، ١٢٧٩٥، ١٢٧٩٦، ١٢٧٩٧، ١٢٧٩٨، ١٢٧٩٩، ١٢٨٠٠، ١٢٨٠١، ١٢٨٠٢، ١٢٨٠٣، ١٢٨٠٤، ١٢٨٠٥، ١٢٨٠٦، ١٢٨٠٧، ١٢٨٠٨، ١٢٨٠٩، ١٢٨١٠، ١٢٨١١، ١٢٨١٢، ١٢٨١٣، ١٢٨١٤، ١٢٨١٥، ١٢٨١٦، ١٢٨١٧، ١٢٨١٨، ١٢٨١٩، ١٢٨٢٠، ١٢٨٢١، ١٢٨٢٢، ١٢٨٢٣، ١٢٨٢٤، ١٢٨٢٥، ١٢٨٢٦، ١٢٨٢٧، ١٢٨٢٨، ١٢٨٢٩، ١٢٨٣٠، ١٢٨٣١، ١٢٨٣٢، ١٢٨٣٣، ١٢٨٣٤، ١٢٨٣٥، ١٢٨٣٦، ١٢٨٣٧، ١٢٨٣٨، ١٢٨٣٩، ١٢٨٤٠، ١٢٨٤١، ١٢٨٤٢، ١٢٨٤٣، ١٢٨٤٤، ١٢٨٤٥، ١٢٨٤٦، ١٢٨٤٧، ١٢٨٤٨، ١٢٨٤٩، ١٢٨٥٠، ١٢٨٥١، ١٢٨٥٢، ١٢٨٥٣، ١٢٨٥٤، ١٢٨٥٥، ١٢٨٥٦، ١٢٨٥٧، ١٢٨٥٨، ١٢٨٥٩، ١٢٨٦٠، ١٢٨٦١، ١٢٨٦٢، ١٢٨٦٣، ١٢٨٦٤، ١٢٨٦٥، ١٢٨٦٦، ١٢٨٦٧، ١٢٨٦٨، ١٢٨٦٩، ١٢٨٧٠، ١٢٨٧١، ١٢٨٧٢، ١٢٨٧٣، ١٢٨٧٤، ١٢٨٧٥، ١٢٨٧٦، ١٢٨٧٧، ١٢٨٧٨، ١٢٨٧٩، ١٢٨٨٠، ١٢٨٨١، ١٢٨٨٢، ١٢٨٨٣، ١٢٨٨٤، ١٢٨٨٥، ١٢٨٨٦، ١٢٨٨٧، ١٢٨٨٨، ١٢٨٨٩، ١٢٨٩٠، ١٢٨٩١، ١٢٨٩٢، ١٢٨٩٣، ١٢٨٩٤، ١٢٨٩٥، ١٢٨٩٦، ١٢٨٩٧، ١٢٨٩٨، ١٢٨٩٩، ١٢٩٠٠، ١٢٩٠١، ١٢٩٠٢، ١٢٩٠٣، ١٢٩٠٤، ١٢٩٠٥، ١٢٩٠٦، ١٢٩٠٧، ١٢٩٠٨، ١٢٩٠٩، ١٢٩١٠، ١٢٩١١، ١٢٩١٢، ١٢٩١٣، ١٢٩١٤، ١٢٩١٥، ١٢٩١٦، ١٢٩١٧، ١٢٩١٨، ١٢٩١٩، ١٢٩٢٠، ١٢٩٢١، ١٢٩٢٢، ١٢٩٢٣، ١٢٩٢٤، ١٢٩٢٥، ١٢٩٢٦، ١٢٩٢٧، ١٢٩٢٨، ١٢٩٢٩، ١٢٩٣٠، ١٢٩٣١، ١٢٩٣٢، ١٢٩٣٣، ١٢٩٣٤، ١٢٩٣٥، ١٢٩٣٦، ١٢٩٣٧، ١٢٩٣٨، ١٢٩٣٩، ١٢٩٤٠، ١٢٩٤١، ١٢٩٤٢، ١٢٩٤٣، ١٢٩٤٤، ١٢٩٤٥، ١٢٩٤٦، ١٢٩٤٧، ١٢٩٤٨، ١٢٩٤٩، ١٢٩٥٠، ١٢٩٥١، ١٢٩٥٢، ١٢٩٥٣، ١٢٩٥٤، ١٢٩٥٥، ١٢٩٥٦، ١٢٩٥٧، ١٢٩٥٨، ١٢٩٥٩، ١٢٩٦٠، ١٢٩٦١، ١٢٩٦٢، ١٢٩٦٣، ١٢٩٦٤، ١٢٩٦٥، ١٢٩٦٦، ١٢٩٦٧، ١٢٩٦٨، ١٢٩٦٩، ١٢٩٧٠، ١٢٩٧١، ١٢٩٧٢، ١٢٩٧٣، ١٢٩٧٤، ١٢٩٧٥، ١٢٩٧٦، ١٢٩٧٧، ١٢٩٧٨، ١٢٩٧٩، ١٢٩٨٠، ١٢٩٨١، ١٢٩٨٢، ١٢٩٨٣، ١٢٩٨٤، ١٢٩٨٥، ١٢٩٨٦، ١٢٩٨٧، ١٢٩٨٨، ١٢٩٨٩، ١٢٩٩٠، ١٢٩٩١، ١٢٩٩٢، ١٢٩٩٣، ١٢٩٩٤، ١٢٩٩٥، ١٢٩٩٦، ١٢٩٩٧، ١٢٩٩٨، ١٢٩٩٩، ١٣٠٠٠، ١٣٠٠١، ١٣٠٠٢، ١٣٠٠٣، ١٣٠٠٤، ١٣٠٠٥، ١٣٠٠٦، ١٣٠٠٧، ١٣٠٠٨، ١٣٠٠٩، ١٣٠١٠، ١٣٠١١، ١٣٠١٢، ١٣٠١٣، ١٣٠١٤، ١٣٠١٥، ١٣٠١٦، ١٣٠١٧، ١٣٠١٨، ١٣٠١٩، ١٣٠٢٠، ١٣٠٢١، ١٣٠٢٢، ١٣٠٢٣، ١٣٠٢٤، ١٣٠٢٥، ١٣٠٢٦، ١٣٠٢٧، ١٣٠٢٨، ١٣٠٢٩، ١٣٠٣٠، ١٣٠٣١، ١٣٠٣٢، ١٣٠٣٣، ١٣٠٣٤، ١٣٠٣٥، ١٣٠٣٦، ١٣٠٣٧، ١٣٠٣٨، ١٣٠٣٩، ١٣٠٤٠، ١٣٠٤١، ١٣٠٤٢، ١٣٠٤٣، ١٣٠٤٤، ١٣٠٤٥، ١٣٠٤٦، ١٣٠٤٧، ١٣٠٤٨، ١٣٠٤٩، ١٣٠٥٠، ١٣٠٥١، ١٣٠٥٢، ١٣٠٥٣، ١٣٠٥٤، ١٣٠٥٥، ١٣٠٥٦، ١٣٠٥٧، ١٣٠٥٨، ١٣٠٥٩، ١٣٠٦٠، ١٣٠٦١، ١٣٠٦٢، ١٣٠٦٣، ١٣٠٦٤، ١٣٠٦٥، ١٣٠٦٦، ١٣٠٦٧، ١٣٠٦٨، ١٣٠٦٩، ١٣٠٧٠، ١٣٠٧١، ١٣٠٧٢، ١٣٠٧٣، ١٣٠٧٤، ١٣٠٧٥، ١٣٠٧٦، ١٣٠٧٧، ١٣٠٧٨، ١٣٠٧٩، ١٣٠٨٠، ١٣٠٨١، ١٣٠٨٢، ١٣٠٨٣، ١٣٠٨٤، ١٣٠٨٥، ١٣٠٨٦، ١٣٠٨٧، ١٣٠٨٨، ١٣٠٨٩، ١٣٠٩٠، ١٣٠٩١، ١٣٠٩٢، ١٣٠٩٣، ١٣٠٩٤، ١٣٠٩٥، ١٣٠٩٦، ١٣٠٩٧، ١٣٠٩٨، ١٣٠٩٩، ١٣١٠٠، ١٣١٠١، ١٣١٠٢، ١٣١٠٣، ١٣١٠٤، ١٣١٠٥، ١٣١٠٦، ١٣١٠٧، ١٣١٠٨، ١٣١٠٩، ١٣١١٠، ١٣١١١، ١٣١١٢، ١٣١١٣، ١٣١١٤، ١٣١١٥، ١٣١١٦، ١٣١١٧، ١٣١١٨، ١٣١١٩، ١٣١٢٠، ١٣١٢١، ١٣١٢٢، ١٣١٢٣، ١٣١٢٤، ١٣١٢٥، ١٣١٢٦، ١٣١٢٧، ١٣١٢٨، ١٣١٢٩، ١٣١٣٠، ١٣١٣١، ١٣١٣٢، ١٣١٣٣، ١٣١٣٤، ١٣١٣٥، ١٣١٣٦، ١٣١٣٧، ١٣١٣٨، ١٣١٣٩، ١٣١٤٠، ١٣١٤١، ١٣١٤٢، ١٣١٤٣، ١٣١٤٤، ١٣١٤٥، ١٣١٤٦، ١٣١٤٧، ١٣١٤٨، ١٣١٤٩، ١٣١٥٠، ١٣١٥١، ١٣١٥٢، ١٣١٥٣، ١٣١٥٤، ١٣١٥٥، ١٣١٥٦، ١٣١٥٧، ١٣١٥٨، ١٣١٥٩، ١٣١٦٠، ١٣١٦١، ١٣١٦٢، ١٣١٦٣، ١٣١٦٤، ١٣١٦٥، ١٣١٦٦، ١٣١٦٧، ١٣١٦٨، ١٣١٦٩، ١٣١٧٠، ١٣١٧١، ١٣١٧٢، ١٣١٧٣، ١٣١٧٤، ١٣١٧٥، ١٣١٧٦، ١٣١٧٧، ١٣١٧٨، ١٣١٧٩، ١٣١٨٠، ١٣١٨١، ١٣١٨٢، ١٣١٨٣، ١٣١٨٤، ١٣١٨٥، ١٣١٨٦، ١٣١٨٧، ١٣١٨٨، ١٣١٨٩، ١٣١٩٠، ١٣١٩١، ١٣١٩٢، ١٣١٩٣، ١٣١٩٤، ١٣١٩٥، ١٣١٩٦، ١٣١٩٧، ١٣١٩٨، ١٣١٩٩، ١٣٢٠٠، ١٣٢٠١، ١٣٢٠٢، ١٣٢٠٣، ١٣٢٠٤، ١٣٢٠٥، ١٣٢٠٦، ١٣٢٠٧، ١٣٢٠٨، ١٣٢٠٩، ١٣٢١٠، ١٣٢١١، ١٣٢١٢، ١٣٢١٣، ١٣٢١٤، ١٣٢١٥، ١٣٢١٦، ١٣٢١٧، ١٣٢١٨، ١٣٢١٩، ١٣٢٢٠، ١٣٢٢١، ١٣٢٢٢، ١٣٢٢٣، ١٣٢٢٤، ١٣٢٢٥، ١٣٢٢٦، ١٣٢٢٧، ١٣٢٢٨، ١٣٢٢٩، ١٣٢٣٠، ١٣٢٣١، ١٣٢٣٢، ١٣٢٣٣، ١٣٢٣٤، ١٣٢٣٥، ١٣٢٣٦، ١٣٢٣٧، ١٣٢٣٨، ١٣٢٣٩، ١٣٢٤٠، ١٣٢٤١، ١٣٢٤٢، ١٣٢٤٣، ١٣٢٤٤، ١٣٢٤٥، ١٣٢٤٦، ١٣٢٤٧، ١٣٢٤٨، ١٣٢٤٩، ١٣٢٥٠، ١٣٢٥١، ١٣٢٥٢، ١٣٢٥٣، ١٣٢٥٤، ١٣٢٥٥، ١٣٢٥٦، ١٣٢٥٧، ١٣٢٥٨، ١٣٢٥٩، ١٣٢٦٠، ١٣٢٦١، ١٣٢٦٢، ١٣٢٦٣، ١٣٢٦٤، ١٣٢٦٥، ١٣٢٦٦، ١٣٢٦٧، ١٣٢٦٨، ١٣٢٦٩، ١٣٢٧٠، ١٣٢٧١، ١٣٢٧٢، ١٣٢٧٣، ١٣٢٧٤، ١٣٢٧٥، ١٣٢٧٦، ١٣٢٧٧، ١٣٢٧٨، ١٣٢٧٩، ١٣٢٨٠، ١٣٢٨١، ١٣٢٨٢، ١٣٢٨٣، ١٣٢٨٤، ١٣٢٨٥، ١٣٢٨٦، ١٣٢٨٧، ١٣٢٨٨، ١٣٢٨٩، ١٣٢٩٠، ١٣٢٩١، ١٣٢٩٢، ١٣٢٩٣، ١٣٢٩٤، ١٣٢٩٥، ١٣٢٩٦، ١٣٢٩٧، ١٣٢٩٨، ١٣٢٩٩، ١٣٣٠٠، ١٣٣٠١، ١٣٣٠٢، ١٣٣٠٣، ١٣٣٠٤، ١٣٣٠٥، ١٣٣٠٦، ١٣٣٠٧، ١٣٣٠٨، ١٣٣٠٩، ١٣٣١٠، ١٣٣١١، ١٣٣١٢، ١٣٣١٣، ١٣٣١٤، ١٣٣١٥، ١٣٣١٦، ١٣٣١٧، ١٣٣١٨، ١٣٣١٩، ١٣٣٢٠، ١٣٣٢١، ١٣٣٢٢، ١٣٣٢٣، ١٣٣٢٤، ١٣٣٢٥، ١٣٣٢٦، ١٣٣٢٧، ١٣٣٢٨، ١٣٣٢٩، ١٣٣٣٠، ١٣٣٣١، ١٣٣٣٢، ١٣٣٣٣، ١٣٣٣٤، ١٣٣٣٥، ١٣٣٣٦، ١٣٣٣٧، ١٣٣٣٨، ١٣٣٣٩، ١٣٣٤٠، ١٣٣٤١، ١٣٣٤٢، ١٣٣٤٣، ١٣٣٤٤، ١٣٣٤٥، ١٣٣٤٦، ١٣٣٤٧، ١٣٣٤٨، ١٣٣٤٩، ١٣٣٥٠، ١٣٣٥١، ١٣٣٥٢، ١٣٣٥٣، ١٣٣٥٤، ١٣٣٥٥، ١٣٣٥٦، ١٣٣٥٧، ١٣٣٥٨، ١٣٣٥٩، ١٣٣٦٠، ١٣٣٦١، ١٣٣٦٢، ١٣٣٦٣، ١٣٣٦٤، ١٣٣٦٥، ١٣٣٦٦، ١٣٣٦٧، ١٣٣٦٨، ١٣٣٦٩، ١٣٣٧٠، ١٣٣٧١، ١٣٣٧٢، ١٣٣٧٣، ١٣٣٧٤، ١٣٣٧٥، ١٣٣٧٦، ١٣٣٧٧، ١٣٣٧٨، ١٣٣٧٩، ١٣٣٨٠، ١٣٣٨١، ١٣٣٨٢، ١٣٣٨٣، ١٣٣٨٤، ١٣٣٨٥، ١٣٣٨٦، ١٣٣٨٧، ١٣٣٨٨، ١٣٣٨٩، ١٣٣٩٠، ١٣٣٩١، ١٣٣٩٢، ١٣٣٩٣، ١٣٣٩٤، ١٣٣٩٥، ١٣٣٩٦، ١٣٣٩٧، ١٣٣٩٨، ١٣٣٩٩، ١٣٤٠٠، ١٣٤٠١، ١٣٤٠٢، ١٣٤٠٣، ١٣٤٠٤، ١٣٤٠٥، ١٣٤٠٦، ١٣٤٠٧، ١٣٤٠٨، ١٣٤٠٩، ١٣٤١٠، ١٣٤١١، ١٣٤١٢، ١٣٤١٣، ١٣٤١٤، ١٣٤١٥، ١٣٤١٦، ١٣٤١٧، ١٣٤١٨، ١٣٤١٩، ١٣٤٢٠، ١٣٤٢١، ١٣٤٢٢، ١٣٤٢٣، ١٣٤٢٤، ١٣٤٢٥، ١٣٤٢٦، ١٣٤٢٧، ١٣٤٢٨، ١٣٤٢٩، ١٣٤٣٠، ١٣٤٣١، ١٣٤٣٢، ١٣٤٣٣، ١٣٤٣٤، ١٣٤٣٥، ١٣٤٣٦، ١٣٤٣٧، ١٣٤٣٨، ١٣٤٣٩، ١٣٤٤٠، ١٣٤٤١، ١٣٤٤٢، ١٣٤٤٣، ١٣٤٤٤، ١٣٤٤٥، ١٣٤٤٦، ١٣٤٤٧، ١٣٤٤٨، ١٣٤٤٩، ١٣٤٥٠، ١٣٤٥١، ١٣٤٥٢، ١٣٤٥٣، ١٣٤٥٤، ١٣٤٥٥، ١٣٤٥٦، ١٣٤٥٧، ١٣٤٥٨، ١٣٤٥٩، ١٣٤٦٠، ١٣٤٦١، ١٣٤٦٢، ١٣٤٦٣، ١٣٤٦٤، ١٣٤٦٥، ١٣٤٦٦، ١٣٤٦٧، ١

يرواه المبحثون في علمائهم. والله يريد: لا يقال: كل ما يقع في الوجود بطريق، لأنه لا يكون له نظر لما كان. - كان العهد بطريق الأداة، قال: وهذا في معنى الاشتراك، ولذلك يذكر يستثنى وجه طريق لا محالة، يعني أن التلخيص لم يكن الأداة فيه لعين يعرفه المذهب، غير ذلك، وحسب الظاهر، فيقول بمسألة التكرار، صريح وصادق، وإن كان معرفة يستثنى، وإن كان تارة، وهو يقول بمسألة المعرفة، ليعمل محالاً، والحد في معنى غير مقصود، لأن الحد يدل على الاعتقاد، وليس هناك مقصوداً هنا ومن حيث اللغة أيضاً لا يفسح، تكون في حكم التكرار على ما سبق وسأنتي الكلام على ذلك في الكلام على الحد.

ومنه في القرآن ذكر قوله تعالى: ﴿لَوْ أَنَّهُمْ كَانُوا يَفْقَهُونَ هَذَا﴾. وقوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَفْهِمُونَ حَيْثُ﴾. من ذلك: لأن الحد فصل المصنف بين هذا، وما قبله من العهد بالجنس، وإن كان هذا والأول عهداً؟ قلت: لأن هذا وإن كان عهداً ما قبل من حيث شهادته من الظاهر بالجنس، فمفصل بينهما، وإن فيه عهداً من غير شهادته، وقد أن تقول: العهد من هذا القسم عهداً بالكرامة، ما اشتمل على الأداة الجنسية على تعريف الجمعية، من شهادته في نفس الأمر، وشيخ ما نحن فيه في الظاهر فقلت: قلنا: ليس أن يعمل بمسألة التكرار في يوسف، وإعرا: ولا شك أن الأمر كذلك، لكن الظاهر عبارة بمصنف محالاً.

وقد يجب، بأن مسائل الجنسية هو لاعتقاد من غير نظر لإعرافها، وهي حيثما غير مهيأة لكن لك أن تقول: حيثما هو الذي أوردته هذه الأداة؟

(القبية): نسبة ما نحن فيه من التوسط بين العهد الطبيعي والجنسي الموهوب، الجنسي، فإن العهد قد يكون طبيعي، كقوله تعالى: ﴿الْجَنَاسُ بَرٌّ لِلْإِنْسَانِ﴾^(١)

- الإجماع مرة ١٠٠، والآراء والفتاوى مرة ١٠، وإخراج مرة ١٠، وإخراج الترتيب ١٠١، والفتاوى ١٠١، والله اعلم بحال الله، شاكراً، وقوله (الذي) مخرج يعني الظاهر لا يستظهر المصنف، ويرى الكلام كأنه لم يقل: لا يستثنى.

(١) سورة النحل: ١٠١

(٢) سورة النحل: ١٠١

(٣) سورة النحل: ١٠١

٣- وقد يأتي الواحد باعتبار نفسيته في الشعر، كقوله: «يخجل الصبي»^{١٢٠}، حيث لا عهد، وهذا في المعنى لا الشكل.

٤- وقد يحدد الاستعراق^{١٢١}، نحو: «إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ»^{١٢٢}، وهو ضمير:

- حقيقي، نحو: «أَعَيْنَ الْغَيْبِ وَالْظُّهْنِ»^{١٢٣} أي: كل شيء وشاهد.

- وتوكل، نحو: «جَمَعَ الْأُمُورَ مَخَالِفَةً» أي: مخالفة باليد أو خفاقة.....

وقد يكون جنسها، بمعنى يراد جنس مو لوح لا لفرقة، كقوله الرجل، ليراد به فرقا من أفراد الرجال المصنفين دون عموم، وهذا يقع كثيرا في الكلام وأصله قول تعالى: «أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِنَا فَحَشَبْنَاهُمْ»^{١٢٤} فإن المراد جنس كتب الله، ليكون صانعا للفرقة، والاستعراق والتوكيد التي أوشهد من تقدم لكثرة من الأبيات على الله عليهم وسلم لتلهم الكلام فيه عبودية جنسية، وكذا قوله تعالى: «أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَلَاحِقَ الْأَئِمَّةِ وَالْمُؤْمِنُونَ وَنَضَمْنَاهُ لَهُمْ»^{١٢٥} قال الزمخشري: أي جنس كتب الله للفرقة، ويعبر عنه «الله» والكلام بعبودية، جنسية، استعرافية، وعلى هذا فيسمى أن يجرى بولس التفكير كالأشياء من هذا القسم، لأن الموجودات الفكرية التي قام بنسبها كنهية المطلوبة، وذلك معهود، جنسي لا عيني، كما سبق في وقد نرى على التكميل

الثالث، أن تكون للاستعراق، وأنه الاشتراك لقوله: وقد يحدد الاستعراق، وإنما قال: وقد يحد لأنه يريد أن الكلام الجنسية قد عهد الاستعراق وبمعنى الجنسية مع ذلك لا بقرينة، وبذلك قوله تعالى: «إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ»^{١٢٦} فإنه عام، يدلل الاستعراق منه، وكذلك «خَلَقَ الْإِنْسَانَ طِينًا»^{١٢٧} ثم قال: «إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ»^{١٢٨} على قسمين:

الجنس حقيقي، نحو: «أَعَيْنَ الْغَيْبِ وَالْظُّهْنِ»^{١٢٩} بمر معناه كل شيء، وكل شهادة، وفي جمل هذا من هذا القسم عهد، يداني بن شاء الله

والشأن عيني، كقوله: «جَمَعَ الْأُمُورَ مَخَالِفَةً» أي: مخالفة باليد أو مخالفة، والمعنى وهذا ليراد عام أيضا، ولكنه مخصوص، أي: كقوله تعالى: «خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ»^{١٣٠} ثم

(١٢٠) أي التبرك بالعلم بغيره في الحقيقة

(١٢١) سورة القصص ١٠

(١٢٢) سورة البقرة ٢٢٠

(١٢٣) سورة القصص ١٠

(١٢٤) سورة القصص ١٠

(١٢٥) سورة القصص ١٠

(١٢٦) سورة القصص ١٠

الأول: جمع التصحيح أو ما قبل به غير المعد. أو جمع تكسير اللغات. أو التثنية سواء كان له واحد من لفظه. أم لا. نحو: الزبدون، والسميون، والأرجل، والرجل، والبايبل، وكذلك المضافة على صيغة الأعلام بعد تشكيلها، إما قصد الشركة على رأى المصطفى، حيث قال: ادخلوا على جامع الشركة، كما أضاف على قوله:

فبلا زينتكم يومئذ قلنا وأنت زينتكم

أو غير ذلك، ومما لا شك فيه أن هذه الأسماء المجمعة ملا طيب، ملاكة تكرار الواحد، كما صرح به بدر الدين بن جماعة في أول شرح الألفباء، وهو عن ملاكة الجمع على كل واحد من أفراد المجموعة، وينسب فيه إظهار مضاف على فوائدهم الجمع كتنكرار الواحد، وينسب فيه أيضا فوائدهم، إنه لا يجوز أن تقول: هذه رجل ورجل جرحى على الفرس القوي، إذ لا ملاكة في هذا التكرار، وإنما لفظ الجمع فيه، ولو كانت ملاكة رجاء على رجل بالضم، لكانت قوله: رجل ورجل مشتقا على أصله، وهذا هو الأسفل من ملاكة التسمين في ملاكة التسمية، كما يجوز ويحسن الانتفاع من مظاهر إلى النص، وإن كان جائزا حسنا.

والصحيح أن لفظ رجل في الحقيقة، لفظ جرحى، إنما لغيره حيثه فصار ملا على أعداد يتصرف في كل منها ويصحب كل منها أسماء واحدا، ولا يكون إلا عليه بالضم، لأنه أم يوضع لجمع الملائكة، وهو يسمى اللفظ المشترك إلى استعمل في مذهب، فإنه يكون ملا على كل طيف بالمطابقة، ويسمى تمام فإنه قال على كل من أفراد المجموعة، وإن كان الفرقي قد أشكر فيه ذلك، حتى قال مرة: إنه يدل بالضم، ثم رجع عن ذلك فقال: إنه أم يصح به ذلك، ولعل ما قلناه، ويسمى قول القارئ: إن ملاكة النص على كل من هذه ورمته بالمطابقة، لا يقال: ملاكة لمطابقة، هي ملاكة اللفظ على تمام مضاف، وليس رجل تمام يسمى الرجل، ولا الفرد الواحد تمام يسمى التمام، إنما تقول: التمام في مذهب مسلم، وإنما نعلم بالملائكة على تمام النص ما يطابق الملائكة على جزائه، فتمام يسمى كل، قد يكون له في الخارج جزئي واحد، وقد يكون له جزئيات، كل منها تمام يسمى وهو موجود في نفسها، كما أن تمام يسمى المصنوع الجسم يسمى الجسم المتحرك بالإرادة، وذلك يوجد كله في الإنسان، ويسمى الجسم، ويخرجنا من أوجهه وذلك المشترك يوجد تمام مضاف في

كـ واحد من معانيه، ولا أنشئ أن لفظ الجمع ليس بالنسبة إلى مفردات، وإنما المفردات التي بالنسبة إلى معانيه، من أنشئت مثلاً بين أن اسم المجرى لا ينبغي أن يكون معاً مفرد.

ثم إن شئت اختصرت على ذلك وأقلت: مذكورة رجل ورجل ورجل، وليس الجمع موضوعاً بطريق الأصل، بل التوضيح للمفرد والعرب استعملت أرباباً للمجموع، سويها بها للمفرد، أن يجمع ما شاء على وإنه. هذا يريد أن يقال: يلزم أن يكون الجمع وضع للمفرد على الأفراد. وعلى هذا نقول: أجمع هو المفرد بالذات والمفرد بالمفرد، وإن شئت قلت: أجمع موضوع لكل مفرد يقيد كونه معاً شيئاً أو أكثر، والذات أيضاً على كل مرة، بالخطبة، لأنه ليس موضوعاً لمجموع الأفراد، وإنما وضع بين التوضيح للمجموع، وبين التوضيح لكل واحد شرط مفرد.

فإن قلت: لو كانت دلالة الجمع على كل واحد بالخطبة، لكان قولك: ما عسى رجالاً، قولك: ليس عسى رجل على كل واحد، وليس كذلك، بل هو التوضيح للمجموع قلت: بل مذكورة ليس عسى رجالاً، كقول: رجل ورجل ورجل، وأنت قلت: ذلك أم يدل على أنه لا رجل عسى، لأن أجمع كثيراً الواحد بالخطبة، يعطى الحمد على قلت: جاعلي رجالاً، ذلك على كل واحد بالخطبة، ولو قلت: جاعلي ثلاثة أفراد الرجال، بل على كل واحد بالخطبة، ولو قلت: جاعلي رجالاً ثلاثة، كنت وأصفاً للأفراد بصفة هو المجموع، لأن الأفراد في الجملة تستلزم المجموع، ولو قلت: جاعلي ثلاثة رجالاً، كان معناه: كل منهم رجالاً، وقد أخرج الألفاظ فقال في تركيب واحده، إنه جمع.

القسم الثاني: اسم جمع سواء كان له واحد من لفظه، أو لم يكن، مثل: ركب، ومحبوب، وقوم، ويحذف قال يتركون بين معانيه، إنه موضوع لمجموع الأفراد، ما كان معن، لأن اسم الجمع وضع على الأصل وله مذكورة وهو الأفراد، فكل منها جزء مذكورة، كما أن التثنية لا كان معاً شيء أجزاء، كان مذكورة مجموعها، وأما في الثلاثة اسم مجموعها، بصفات الجمع، فإن التوضيح في الأصل للمفرد، وبهذا يعلم أن دلالة اسم الجمع على أحد أفرادها بخصيص، لأنه جزء المذكورة.

القسم الثالث: اسم الجنس مذكور يشار إليه بين واحدته، والذاتية، وليس مصدرها، ولا مشتقاً منه، مثل: قمر، وشمس، وغير ذلك، مع أن تتركب العرب فيه التثنية،

أعترضاً على الترتيب فيه، كتعبير جمع تعبد، فهذا القسم تعبد القراء إلى أنه جمع، وسواء كان ذلك اسم جمع، فإنه غير مذكور أسماء الجمع هذه منها، ويقتل أنه بغير وجوده، وسواء في شرح القضية اسم جمع لا اسم جمع، كما فعل الجمهور، وكذلك في أول باب أيضاً الجمع من الضمير في بعض النسخ، واختلفت في معرفة على القول:

أجيبها وهو الذي يظهر أنه يصلح لواحد وثلاثة والجمع، لأنه اسم للجمع، والجمع موجود مع كل من الثلاثة وقد عكس الكسائي عن العرب إطلاقه على الواحد، وقال به الكلبيون، سواء كان الواحد مذكوراً أم لم يذكر، قال الزاوي في طروحات السهل يظن في الواحد والجمع، وهذا أوضح الأقوال، وإن لا يخفى أن يقال: يصلح لواحد والجمع، بل لا بد من موضوعه العقيلة، ليصدق اسم الجمع على بعض أفرادها، لأن السهل **موجود** فيه.

القسامي أنه لا يخلو على من من ثلاثة قاله بن جني، وإليه ابن مالك حيث قال، في القسم إنه اسم جمع بمعنى، لا يخلو على أكثر من ثلاثة.

الكسائي أنه لا يخلو إلا على جمع الظروف، ويقتل ذلك عن الضميرين وابن عساكر، وهو مقتضى كلام ابن مالك في باب أيضاً جمع، ولأجل ذلك أورد طرايح سميوه على قوله: سمع علم من الكلام من العربية، وأجابوا إنما هي ثلاث: اسم، وفعل، وحرف، ثم أجابوا بأن نعمت كل واحد منها أنواعاً، ولا بد أن قال: إنه لا يخلو إلا على الجمع، أن سميوه لأنه ذكر ذلك في باب الواحد الذي يقع على الجمع، لأنه لم يخلو لا يقع إلا على الجمع، ولا بد أن أنهم علموا إرادة الواحد، بأن يكون بذلك، لأن الله تعالى في الضمير على واحد، وإلا حذف الضمير، كما يأتي عند إرادة جمع الله بالألف واللام، ولا بد أن في قوله تعالى: **قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا رَسُولَهُ** على إرادة واحد، وإن لم يراد لغيره، وهذا غير الكلية باعتبار لفظها ونظامها، وإن لم يراد الجمع وهو رعاية لفظها.

الزاوي: يقتضي ضمير الزمير، والواحد، والجمع، والواحد، وما عكس به من نحو الذين، فذلك على كل واحد، كدلالة الجمع على الواحد على ما سبق.

الخاص: الاسم الذي على الحقيقة، وأخره مشتق، وليس له مؤنث وإثنا مثل: رجل، وأسد، وفرس. قد يقال: إنه قصد فيه الجنس مع الوحدة، ما أم يكثر بها بينهما من كثرة، أو جمع، أو صوم، وبه جزم الغزالي في المستقصى، والغزالي، وإليه أشار المستثنى عند الكلام على امرئ استند، وجزم به الكاظمي، وهو الظاهر، ويظهر له كثرة وجده، وصحة قوله: ما عدى رجل بل رجلان، ولولهم إن واحدا من تلك جاء رجل واحد، فكيف، وأنه لا يصح: عدى رجل عدكون، أو رجل كثير، ويعنى أن يقال: إنه لأسم من لواحد وغيره، يقال: صعدا لوطك رجل غير من أمراك لا تريد إلا الجنس، والقول الشكك: لا أنى على الجنس، في نحو: لا رجل، ويقولون: إنه أنى الحقيقة، ولذلك لا يصح أن نقول: بل رجلان، ولأنه كثر، ولكن لا يعرف فيه الوحدة ولا العدد، لأن الزمخشري قال في قوله تعالى: **﴿أَنْتُمْ بِأَرْوَاحِكُمْ أَفْلا﴾**^(١٧) إنه وحدة الفاعل، لأن جوارحه الثلاثة على الجنس، **﴿وَأَرْوَحُ كُلِّ وَاحِدٍ مِّنْكُمْ مَّلَكٌ﴾**، يريد واحد مَلَكًا، لأن قوله لا يوجد، وإن أم وإن كان صحيحا في نفسه، لأن مَلَكًا يستعمل للجمع والفرق مع، فكأن استدلوا به أنه يرى أن نحو: مثل رجل، لا يختص به الواحد، وهذا قوله تعالى: **﴿وَأَرْوَحُ كُلِّ وَاحِدٍ مِّنْكُمْ﴾**^(١٨) ويظهر له أيضا أن الاسم صرح في المصنوع، بأن الاسم مطلق، ليس بواحد، ولا كثر.

وقال الزمخشري أيضا في قوله تعالى: **﴿وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الشُّرُوكَ إِنِ شَاءَ﴾** **﴿هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾**^(١٩) الاسم المطلق لغير الأفراد والكثرة، بل على شهود على الحقيقة، والعدد المخصوص، ولا أحد، ولذلك على أن المعنى به مطلق هو العدد، شفع بما يؤكد، يدل على قصد إليه: ألا ترى أنك لو قلت: إنه هو إله، ولم تؤكد بواحد، لم يحسن، وحيل أنت ظلمت لإيهية لا الوحدة، لقد

وهو كالصريح في أن نحو: رجل يحسن الوحدة والعدد، ولا يذكي هذا قولهم إن ذكر الواحد تأكيد، أن يقال: أن يقال: المطلق فيه هو الجنس، ولكن

(١٧) سورة الفرقان: ٦٤.

(١٨) سورة الحج: ٤.

(١٩) سورة البقرة: ١٦٥.

الغالب استعماله في الفرد، فصار المفعول يشترط إليه فيكون الواحد تأكيداً لأنه
أول اشتقاقاً مرجوحاً.

والمثل الثالث فيما يمكن أن يقال يصوم فمفعوله مجزئاً عن معنى الوحدة، لأنه
يتعلق به معنى الوحدة، لأن التجزؤ من الشيء فرع الكون فيه، والله يتعلق به
مفترقاً، لأنه لو دل عليه ما تغير عن موضوعه بالألف، كما مستلزم عليه إن شاء
الله تعالى.

المصدر: اسم الحال على الحقيقة وأفرده مشبوه، وهو مؤنث، إذ يطبق على أن اسم
الجنس ما يفرق بينه وبين واحد الجنس.

المصباح: اسم الحال على الحقيقة من حيث هي، ولا يتميز بضمها عن معنى،
وإن لم يكن مؤنث، ولا يشك أنه لا دلالة فيه على وحدة ولا تعدد، على أنه
والفعل في الأفعال، وعلى القرب والنوم في الصفات سواء كانت موضوعاً
بالفعل، على: الرخصة أو لا.

البيان: ما كان هناك إلا أن هذا الله من أمثاله أوضح، على شدة واستعراجه،
فهذا متولد الوحدة بلا شك.

المصباح: ما كان هذا على ثلاثة، فهذا هو من مثله هو مفرج المجموع،
وبذلك على أحدها بالتصريح، كما تقدم في اسم الجمع بل أوضح، ويظهر أن
الجمع يجمع السلامة من أسماء العدد كذلك، مثل عشرين إلى التسعين، فهذا على
الأحاد بالقياس، كاسم الجنس، من أخصيت في الإعراب حكم جمع السلامة.

القاعدة الثالثة: دلالة الاسم على فردية بالمطابقة على ما سبق، ومحل الفردية جمع
أصول الله.

الرابعة: اسم الجنس، يطلق بالمطابقة على ما الفرق بين واحد الله
والتثنية، أو به السب من ما سبق، ويحق عند الأصوليين على جميع الأقسام
الساكنة، ما عد الجمع والثنى، وسبب ذلك أن الجمع يفرقون فيما يتعلق بالألف
والأصوليين أكثر نظروهم في المعنى، فيفترقون الجنس على كل من الكليات السابقة،
ويكون بالجنس، ما لا يتضح على صور معناه من وقوع التفرقة فيه جذاً كذا، أم

توجد، أم فصلاً، أم خاصة أم عرضاً عاماً، أم صفة، وقد توسعوا في ذلك فإن عطفة الجنس في الاستلاح الملول على كثيرين مختلفين بالتوسع في جواب ما هو، وما استعملوا عليه يقع أيضاً في كلام النحاة. كما تراعى يقولون: التألف واللام الجنسية، يكونان جميعاً لذلك.

الخاصة: إذا دخلت الألف واللام الذكورية على شيء من ذكر غير مثنى، صار جملته على الصحيح في الجمع بما يتفكره من الظروف. لا يقال: كيف يتم شعور: جلسة مع أنها واحدة لا سيأتي أنها إن كانت جمعاً فالأصوليون كاشفون عليه، إلا شريطة يسمونها

وأما إن كان اسم جنس، وما أتت به في التثنية على التثنية، فذلك على الصحيح، وهو الذي ذكره أصحاب النحاة - رضي الله عنه - وعلمهم - وعلموا عليه، واختاره ابن العاصب والأكثرين. وقيل: ليس يتم إلا بقرينة، وهو رأي الإمام طبري التوفيق في أكثر مواضع. وقيل: إن كان اسم جنس يتركب منه جمع واحدته التثنية، أو كان لا يوصف بالوحدانية، كالألف والضم، وهو عام. وإن كان يتميز بالشمس، كالتبريد، والقيصر، وليس يتم إلا بقرينة، كقولنا: القيدار أفضل من الفهرج، علم الجمع فيه بقرينة الضمير، كقوله الغزالي في المستعصر: وأخذه الطوبى التي التين الطهور، والتريسي، ومحل الاستدلال ذلك أصول اللغة.

وأما اسم الجمع فهو أقرب من الفرد إلى الجمع، فهو رتبة أعلى. وأما الثاني فأم لم من تعرض له إلا القرافي فإنه قال: إنه لا يجمع في الجمع، ومن الصعب أنه قال: لا يجمع الجمع من إضافة التثنية في شيء من أمور، سواء كان الفرد جمع، أم لا. وإنما قال: عبادي حران، فلا يشارك إلا عبيد، وكذلك نو قال: عبادي، فليس يجوز من الجمع في التثنية جداً، بخلاف الجمع والفرد. أم.

والإضافة والتعريف في ذلك على السواء. فكلما الأول لا يجمع مع الثاني، وهو كل من الإضافة لغير واحد التثنية، فإن ما ذكره في عبادي حران صحيح، وبعبارة القول بذلك، في قوله: عبيداني حران، لأن الفرد يتم لإضافة العطفة. وبصاحبة الفهرج له، والصحيح يتم بصاحبة الاستعداد الأفراد. والتثنية وإن صاحبت لا يجمع كل التين فالصواب أيضاً مع مجازية الفرد، والقصور عن الجمع قرينة لإضافة التثنية معهودين.

لكن قد توجد التثنية طائفة من التريفة: سارقة الصوم، أو مشتقة على قريظة إبراهيم^(١) ولا تكاد نجد ذلك إلا في الذين يرتكبوا الزناحل^(٢)، ويمكن الاستدلال له بقوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يَأْتِيهِمُ الْيَقِينُ﴾^(٣) وقوله ﴿لَا يَأْتِيهِمُ الْيَقِينُ﴾^(٤) فأنه يتم كل الذين يؤمنون، وهذا وإن لم يكن معاً نحن فيه لأحدهما موصولاً، لكن يشهدان له نحن فيه من الثانية ما فيه آلاف وستم المخرقة، وكذا قوله تعالى ﴿يَأْتِيهِمُ الْيَقِينُ﴾^(٥) يتم كل آخرين، وكذا قوله ﴿لَا يَأْتِيهِمُ الْيَقِينُ﴾^(٦)، وبذلك - ربحان نهاية في الله^(٧) وهو وإن لم يكن هم المثلث فهو علم للمعنى وأنه نحو: ليبدأ، وبذلك، فقد أُرِجِدها، إنه غير فيه بالكلية عن الجمع، والذي اختاره المؤلف فيه أنه اكتفى فيه بأول العدد، كقوله:

لَسَوْفَ تَكُونُ قَرْنٌ وَقَرْنٌ كَسَبَتِ الْقَرْيَتَيْنِ

وعلى كل هذا قسم آخر يمكن استاءه صوم بالإضافة، وإن كان مثلي في المثلث الصيغة - بل أن الصوم موزون على من قبله الأقسام كبراً، بحيث أن الحكم على كل فرد فيها كان، أم لا، وإن كان في الثاني، لا يوافق الحكم عن كل فرد، فرد بخلاف الإثبات، على ما يأتي تعليله في عموم السلب وسلب الصوم، بخلاف ما ذكره من قولهم: إن الحكم في النظر على المجموع الصيغة - إذا ثبت عموم في هذه الأقسام على سبيل الثانية، فكان مثلاً يتم بحسب مدلوله، فلا زيادة الخاصة على اسم الجنس، وأكبر ما يصلح التواضع والغيره على

(١) سورة القصص: ٢٦

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه - باب قوله لا يأتى من القرآن (الذين ارتكبوا) مع صحيح أبي هريرة في صحيحه، وصححه في صحيحه (الذين ارتكبوا) مع صحيح أبي هريرة وفي الله عنه

(٣) سورة المائدة: ٦٠

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه - باب (الذين ارتكبوا) مع صحيح أبي هريرة وفي صحيحه في صحيحه، وصححه في صحيحه (الذين ارتكبوا) مع صحيح أبي هريرة وفي صحيحه

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه - باب (الذين ارتكبوا) مع صحيح أبي هريرة وفي صحيحه في صحيحه، وصححه في صحيحه (الذين ارتكبوا) مع صحيح أبي هريرة وفي صحيحه

السواء، كالرجل بن القتا، إنه لا يدل على توحدة يوم راتب الأحياء بالانتماء، فيحكم عليه على حقيقة الجنس التي ليست وحداً، ولا مستعدة، مع ملاسطة وجوده في الجزئيات، ويلزم من الحكم عليها بالحكم على كل فرد من جزئياتها قولاً قلت: إنه يبرز إلا الصغار، فقد حكت على مطلق، فوجوده في ضمن الجزئيات، ويلزم من الحكم عليه بالحكم على أفراد، وهذا لا يتحقق قولاً؛ دالة العمود الكلية، لأن ذلك أهم من أن تكون كليتها والجزء، أو الفرد، وكذلك الصلة المطلوبة إلا في وقت الكثرة، والإنسان في عصر إلا الزمن إن لم يوجد التوحدة، أو جملة لها، ولكنه مجرد عليها عند زيادة العمود، وهذا إما لا يصح لجزء، كذلك، وأوضح منه في السبر، كالإنسان، والفرد، وهو في المسافر، أوضح منه في المرأة.

فإن قلت: إذا كان شعوب الأفراد لآراء، يحكم على الجنس، ثم أن تكون زيادة الجنسية، فصار الاستغرافية في شعوب الأفراد، التي للجنس التي لا يفرق شيئاً من جزئياته، قلت: من هذا توهم كشأن أن الفكرة في سياق الإثبات للعمود، ونقل ذلك عن الكلية، ولذلك توهم أن جنس أن أسماء لأجناس، لا لمصطلح فالت لا سطر، لعدم إمكان استيعاب أفراد الجنس طائفة، وليس كذلك، لأن قول الجنسية جزء، ولقد التزم فيها إلى الجنس، ولم يلاحظ ذلك، واستطاع الجنس للأفراد إلا أنه ما يدل عليه التفكير من التثنية بوحدة، أو فرد من سائر التفكير.

وأما الاستغرافية، فلازم يحد في العلاقة على الجنس، لم يحد مائع والحكم عليه غير مقصود لكثرة، بل للأفراد، وهو يشبه تشابه في أن الحكم فيها على هي، والقصور مطلوب.

إذا تعذر هذا فعموم اسم الجنس المعروف بالألف واللام أقوى من عموم الجمع؛ لأن أسماء الناس يدلها كما ذكره الباحثون في غير موضع، وعموم الجمع أسماء لعمول الاسم للأفراد بغير دليل، ويتخلص أن عموم الفرد، أقوى عند الباحثين، لأن دالة الانتماء منهم أقوى، وعموم الجمع أقوى على ما تقتضيه قواعد الأصوليين، لأن دالة التطبيقية منهم أقوى، ودالة اسم في الجمع مطبقة، لكن يتخلص فيه ما سألني عن إتمام الحرصين، وسألتني تحقيق هذا الموضع عند قول المسألة، واستطاع الفرد أشمل، والملاحظة على الجمع، من تمهيد أمراً، أو ضمير جزئيات العام مطروحة،

أو هم في رتبة المجموع الثالث، إن كان جمع سبعة والكسرة إن كان جمع لكسرة؟ فيه خلاف مشهور، وعليه ينشئ التخصيص.

معنى الأول، يجوز أن يقال أمر ذلك، والصفة على المشرق، والصفة على الجميع والصفة على اسم الجمع، إن كان ذلك المجموع تصغير مراتب المجموع، ولا تصير أملا، واسم الجمع الذي على الهيئة الاجتماعية لوزن

وزن قلنا: إن أملا مجموع لقب الجمع أعمدا، فلا يلزم القول بمقتضى اسم الجمع،

لأن الجمع على ما سبق مدلوله لأحد، يدل على كونه مضافا لوزن مذكور، وليس فيه إية دخلته أملا المجموع، بل هو مطلق بحدوث اسم الجمع، فإن كان واحد من جزئياته

ميتا اجتماعية كانت أجزاء، وكذلك الصفة على الأعداد مثل العشرة فهم جزئيات العشرات وأسماء المصنوع بالصفة، غير أنه يدل على أجزاء كونه عشرة، واسم جمع

بالضم، وحاصله أن نحو العشرة والوزن يروم لأحد تمتع، وهم الجميع والأعداد متابقة، والجمع مع أسماء مطابقة لآثارها، ثم حكمت المطابقة في أن صيغة المجموع

لقب الجمع أحد أولا، ثم كان مدلول الجمع أملا، فصاروا قلنا: نعم وإن هذا، إن الجمع يدل على الأعداد بالمتطابقة، فلا تعلق للأعداد من كل وجه، فإن رجلا أحد

كل وجه مائة غير مطابقة، بل يجمع إليه اختلاف مع غيره، سواء قلنا: إن الجمع وضع لذلك، أم إن هذا وظيفة مستعمل، يختلف وجه بوجه بوجه، فإن كل واحد

من المعلوم عليهم، لا تعرض فيه غيره فحينئذ قلنا: إن لا رجاء سبب معنى الجمع، بل أنه صار الحكم فيه على غير إسناد مطلقا، ولولاك أنه يقال على معنى

الجمع مطلقا، أنه حكم فيه على كل نفس مع غيره، وإنما لا يجوز التخصيص إلى الواحد، وبوجه القرب، على ذلك فربما آخر وجه، علم ليدل القلة، وإن كان الواحد،

كالكسرة، وكما هو أجل إن قلنا إنه موضوع بلفظ الواحد، وكالكسرة والجزء، فهم الوحدات، ولا يقال ذلك العموم

فإن قلنا: الكسرة لولم كان معناه كونه سرية وحدة لولم، وإنما يقال العموم أن لو كان معناه واحدة من الكسرات، لولم ليس كذلك، وإنما افصح أنه ذلك فيما هو مروج

في الواحد، فقلنا: فيما هو قاصر فيها، يكون أوضح، كالكسرة، الرجل يشبهه باللفظ، وسبب الكلام على هذا، إن الصف ذكره، وإن عطفه حيث العمل

القول بالعموم. كقولك: **اليوم من هؤلاء يحب** **ليومك** **قال تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ يَتَّبِعُونَ﴾** ^{١٢} **أو** **قال** **واحد** **ولي الآخر**. وهما تكونان من قرينة تلتقي العموم كقولك **قال** **﴿وَلَمَّا فَطَمَتَا إِسْوَىٰ الشَّيْطَانِ عَلَيَّ يَتَّبِعَانِ﴾** ^{١٣} **إذ لا يمكن** **تفصيل** **كن** **مفهوم** **سبي** **أحد** **مفهوم** **وصيه** **عني** **الآخر**. **بين** **اليوم** **الأول** **المفصل** **جمعهم** **﴿إلا** **واحد﴾** **أو** **جماعة** **مستوفين**. **والأخرى** **من** **عدد**. وقد أطلقنا في هذه المسألة قول **اليوم** **بأنك** **تجاء** **للمرة** **لاستعمال**. **وبن** **كأن** **أكثرهم** **منوا** **يقول** **الآلف** **واللام** **عليهما**. **وهما** **يتعلق** **باليوم** **في** **الاستثناء** **من** **العموم** **في** **يظهر** **أنه** **والآلف** **فيه** **لا** **يقبل** **التعدد**. **فلا** **يكون** **فيه** **﴿إلا** **قيل** **إز** **الآلف** **واللام** **فيه** **للمفرد**. كما هو رأى **الشيخ** **أبي** **صبيح**. **وبن** **قيل** **١٤** **زائدة** **قيست** **بما** **يعن** **فيه** **في** **شيء**.

القاسمة: **يمثلان** **من** **ألف** **المتكررة** **الآلف** **واللام** **التي** **في** **التي** **والكثرة** **والمروءة**. **على** **القول** **الضعيف**. **بما** **التمثيل** **فإنهم** **أم** **يطلق** **التفصيل** **في** **الآلف** **واللام** **الخاصة** **على** **اسم** **الشيء**. **بن** **الوسيلة** **التي** **هو** **الآلف** **والتي** **والتي** **مفصل** **العموم**. **وهو** **في** **العموم** **القول** **من** **عموم** **الجمع** **العرفي** **والفصل** **هو** **أكثر** **من** **الفصل** **يعوم** **الجمع**. **ويطرد** **فيما** **أن** **لا** **تكون** **محددة**. **ولا** **تعد** **بها** **مجرد** **جسم**. **ولا** **زائدة**. **ولا** **وحدا** **من** **مضاف** **إليه** **مضمومة** **إلى** **حوزة**. **ولا** **في** **الجمع** **جمعا**. **ولا** **لفظية**. **ونكرنا** **هذا** **الآخر** **وبن** **كأنه** **الألف** **فيه** **محددة** **على** **الشهر**. **لأن** **من** **أدرك** **من** **ألف** **إيها** **هو** **محددة**.

العلامة: **قيل** **أن** **الآلف** **واللام** **لعموم** **هذا** **عدم** **المحدد**. **وليس** **العموم** **هذا** **القرينة** **المحدد**. **لكن** **من** **الأصل** **فيه** **العموم**. **حتى** **يلزم** **دليل** **على** **خلافه** **أو** **الأصل** **أنها** **موضوعة** **للمحدد** **حتى** **يلزم** **دليل** **عبر** **هذا** **إرادته** **فيه** **نفي**. **واللام** **الأسويج** **فيه** **مضطرب**. **ومن** **أخذ** **بمطويع** **عبارتهم** **عكس** **في** **ذلك** **قيل**. **ويظهر** **أرضا** **فيما** **إذا** **لم** **نعم** **قرينة** **على** **إرادة** **محدد**. **ومثلنا** **في** **أن** **المحدد** **مراد** **أو** **لا**. **من** **نحو** **على** **العموم** **أو** **لا**. **والظاهر** **الأول**. **بأن** **لم** **إذا** **كانت** **القرينة** **مصرف** **إلى** **المحدد** **وأنشأ** **من** **العمل** **على** **العموم** **لهذا** **جاء** **الجم** **بالآلف**. **واللام** **مصرف** **إلى** **محدد** **بقرينة** **السبب** **الخاص**. **واللام** **إلى** **المصرف** **بمخصوص** **السبب** **لا** **بمضموم** **اللفظ**. **لأن** **لأن** **السبب** **الخاص** **قرينة**.

واستقرئ الفرد أفعالاً يدلل صحته: "لا رجال في النار: إما كان فيها رجل
أو رجال، مرة: "لا رجل".

في أنه مراد لا أن الفرد ليس بهرجاء - فحينئذ يدل بهذه الطريقة لقول: "إلا كان فيها رجل"
على محل السبب الطبيعي، وإلا كان على الفرد صحة: إذ ليس في السبب من يثبت ولا ما
يكتفي.

الحقيقة عشرة: ما كان فلا هي الحقيقة - كما ذكرت - يعني أن يعلم أن حقيقة
الحقيقة لا يثبت ولا يقال. هو موضوع للجمع أو الواحد أو الحقيقة
قال الاسم في البرهان. قال بعض من حرم من التحقيق وأن يرد مشروطة: إن
المصدر صالح للموضوع وهو في حكم اللغة المشتركة بين سميات، فهو صالح لأحاديثها
على المدل وهو زائل ويعود عن مدرك المدل. وذكر كلاماً بعد أن المصدر موضوع
الحقيقة لم يوضع لاستخدامه في الواحد أو الجمع أو كثرة هي اليك وأن يلاحظ فيه
شيء من الثلاثة. وقال من سمى به في قول القائل: "فرد فرد" كلها أن كثرة صفة
والوسوف لا يشعر بالصفة. وإن كان الوصف يشعر بالصفة لاستغنى عنها وجرى
معنى التأكيد.

(ص: ١) (واستقرئ الفرد أفعالاً يدلل صحته: "لا رجال في النار، إما كان فيها
رجل أو رجال).

(قوله: "هذا الكلام هو الذي دعانا إلى تدعيم تلك البراهين السابقة، وهذه المسألة من
المتكافئة إليها المتكافئة، والظاهر أنه أغفل ذلك من قول التوسط في هذا الكلام
على قوله تعالى: ﴿عَلَّيْكُمْ يَاللَّهُ وَنِعَالَيْكُمْ وَكَلَيْكُمْ﴾، وإلا: من عباسي ووجهين
يريد القرآن أو الجنس، وفيه الكتاب أكثر من كتاب.

فإن قلنا: كيف يكون الواحد أكثر من الجميع؟ قلنا: لأنه إذا أتت بالواحد
الجنس، والجنسية قلنا هي وحدان الجنس كلها لم يخرج منه شيء، وأما الجمع فلا
يدخل تحتها إلا ما فيه الجنسية من الجميع. ح.

قلنا: لا شك أن قولنا: استقرئ الفرد أفعالاً، تارة يعني به أن الفرد يدل على
فرد واحد ثم يدل عليه الجمع، وإلا يعني به أن موضوع عبارات الفرد أكثر هذا من

مجموع جزئياته الجميع، وبما يعني به أن يلائم بطور كلي القول أقوى من دلالة الجميع عليه.

إذا قرر ذلك فنقول: المقصود والجميع أحوال.

الأول: أن يكونا مشتقين، فنقول بأن استمراري التدرج في هذه الحالة اضطرار، إن عني به أنه قد على فرد لم يدل عليه الجميع عليهم بصحيح قطعا، لأن قولنا: جاء الرجال استوعب جميع أفراد الجنس، عني في قولك: قام الرجل زيادة عليه، وأما ما يتحيز من أن الأعراب والعلمون والفقهاء جميع وهي أهم من العرب وحكامهم يظهر صحيح، لأن الأعراب جميع العرب يعطى سكنة لبادية وعلمون وسنن. إما جميع العقلاء من طرمبوسا أو هذا السمة جميع كانت، وإني عني به أن مجموع جزئيات الرجل أكثر عددا من مجموع جزئياته الجميع، انتهى ذلك على الخلاف السابق في أن الجنس وعلام على حسب الجميع معناه ويصور لفرد أعاد. أو لا؟

إن قلت نعم فليس في هذا الرجل زيادة فرد عن قام الرجل قطعا، وإن قلت إن معنى الجميع بالمراد مجموع لا شك أنها أقل من أفراد الفرد، سواء قلنا دلالة الجميع على الأفراد بالمطابقة أم بالتضمن. وهذا واضح في الأكراد عشائرية، لأن قولنا وأبنت الصبي اثنين يريد وهو نسبه فيه فرد تمام دلالة، وقولك: أبنت الصبي الذي يريد أفراد نسبه، ويظهر أثر ذلك فيما لو كان أحد أفراد رجل برهة برهة يعطى هذا يعطى كل واحد برهة، بخلاف أحد أفراد رجل برهة برهة، فإنه يعطى كل ثلاثة برهة، وفي غير المتضمني يظهر أن الأمر كذلك، لأن مجموع كل هذا من أفرادها يفوقه الكل وإن يوافق في ذلك ويقتل. لأن الفرد والأقل أمر إنساني يوافق حتى العدد، وما لا يتناهي لا عدد له فكيف القليل به الأكثرية والألمية وهذا يضافون. وإن عني به أن يلائم الفرد على القول أقوى من دلالة الجميع عليه، فصحح ولا يستلزم أن يقال: الفرد أفضل بمعنى أن القول أقوى، لأن الزيادة التي يدل عليها فعل التضمين أهم من أن تكون في الكمية أو في المعنى، ويشهد به التحليل والتفصيل، أما التحليل فما اهتمام في القاطنة البسيطة، وأما الفكر فبالإسم في الرجلان هذا أمر يتجلى أن يتفكر له فاعلم وهو أن أحد الأمرين يستلزم الجنس من الجنس، فإن الفكر يستلزم على الجنس لا يصحبه قطعا والضمير يراد إلى القول الزائد في الاستمراري بمعنى بصفة

الجميع احد يريد كما ذكره شرح كلامه ان مطلق يطلق لفظ الضر يراد به المعنى القسري للأجساد، والتميز بشفقة فيه في الوحدان فلا يحكم فيه على الحقيقة، بل على التوابع وهذا عين ما ذكرناه فيما سبق على بحث فيه الوحدان. وقال الرافضيون: في قوله تعالى: (قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي) ^{١٧٠} وعد العظم، لأن الواحد هو الذي على معنى الجنسية والصفة إلى أن هذا الجنس قد أصبح نوعاً، ولو جمع لكن الصفة إلى معنى آخر وهم أنه لم يهون منه بعض حقيقة ولكن كلها احد يريد أنه قصد الحكم على حقيقة العظم. فإن الحكم عليها يستلزم الحكم على أفرادها كذا ذكرنا. ولو جمع قصد الحكم على الأفراد، ولا، والأول أبلغ من غيره بطوره. لأن الواحد هو الذي على معنى الجنسية، يريد أن الجميع لا يدل على الجنسية، بل يدل على أفرادها فعبارة قصد الحكم على الأفراد جميع إشارة إلى اختلاف أنواعها، أو غير ذلك وبوجه فضل الرافضيون في قوله في: «ما من شيء لا يجمع له شيء بل على ما معنى به أن لا يكون لأشياء من جنس واحد» ولم يقصد به: «الشيء بل قصد الأفراد» ويحتمل أن يريد الرافضيون أن الألف واللام في العظم جنسية لم يقصد بها الاستيعاق بالذاتية، فلا تكون مما نحن فيه، إذا نظرنا ذلك القول إلى غيره يعني أنه قد في العظم أكثر من العظم لم يقصد به، ولو ثبت أمكن تأويله على المعنى الثاني، ويكون معنى قوله أكثر أن ما لا يجمع الاستيعاق أقوى مما سبق، ولا يفتقح أن يقصد به: «أكثر من ذلك» فهو إذا كان يدل على أهل وأرباب وإن استوفوا هي الكلية، وإن يطلق ذلك حقيقة لم يفتقح محورا

العبارة الكلية؛ لأن يكون (الفرع والجمع) مطلقين للكونين مثل: «ما جازي وجه وما جازي رجاء» فالاستيعاق الفرع في ذلك أشبه على كثر من أعدائي الثلاثة السابقة، كما على أن نلوا أنه يدل على ما لم يدل عليه الجميع، فكل ما جازي رجل يطلق الواحد، وما جازي رجاء لا يطلق معنى الواحد ولا الاثنين لأن مدلوله سواء كان مجموع الرجال أو رجل ورجل هو سلب الجميع لا عموم السلب كما سيأتي للفرع في موضوعه، وإن أراد بكونه أفضل أن أفراد ما جازي رجل أكثر من أفراد ما جازي

رجاء، على ما سبق في حال الإثبات وإن أراد بكونه أفضل قوة دلالة للفرد على الاستمرار، فذلك لأن التقاضي هناك في إثباته هو الأفراد وكذلك هو في الثاني.

الثالث: أن يكونا صليبين معروفين بالألف واللام، فالفرد أيضا أكثر استمرارية باعتبار قوة الدلالة، وباعتبار كثرة أفرادها على ما سبق فيه من البحث، ولما دلالة على أكثر مما دل عليه الجمع، فبماضي ذلك على أن لا تقوم لتجعل أفراد الجمع أحدا أو لا فإن قلنا، إن معنى الجمع بلز معا والفرد يعني ما لم يلقه الجمع من الواحد الاثنين، وإن قلنا: بأنها سلبية وحسن استقراء، وفرد على أو خلاف لا يزوج النساء أو لا يشتري العبيد، حين قال: يعني معنى الجمع يقول: لا يشتري إلا بثلاثة وهو بصيغة كما صرح به الفاضل في الدلائل معاصرة على الجمع، ولم يفرقوا إلى قوله جمع كثرة على لا يشتري بأحد عشر وجمع أن يبيع الفرد بين لا أقيم الرجل ولا أقيم الرجل إذا كانت الأمة موهبا استقرائية، ويقول: لا يشتري في واحد منهما إلا بثلثم الجمع، فبأنهما يقتضيان طلب التجميع، لا صريح السلب، ويذهب له نص الإمام الشافعي رحمه الله على أنه لو خلاف لا يقرأ القرآن لا يشتري ولا يعمد، ولو خلاف لا يقرأ القرآن حدث ببعده بنا، على أن القرآن هو ما كان على كنهه وبعده، فقد جعل القرآن بالألف واللام في الثاني المجموع فلم يفتته إلا بأداة الجمع وإن كان مفردا وباعده ذلك قول أصحابنا: لو خلاف لا يهرب من البحر لم يشتري إلا بثلاثة ولا يرد عليه قول أصحابنا: لو خلاف لا يزوج النساء حلت بثلاث ولو خلاف لا يهرب الله حلت ببعده لأن الظروف صرقت هذه الألف واللام عن الاستمرار إلى البهنية، ولم يصرحوا لا يهرب من البحر، فإن الإضافة أدل على التجميع من الألف واللام كما صرح به الإمام فخر الدين في التفسير فلم يترك الظروف لعدمها.

وسعد أن اتجهت هذه القاعدة على التحليل، فترجع لمبدأ السلب، فقوله: واستثنائي المفرد لصحة الظاهر أنه يريد أنه يدل على ما لا يدل عليه الجمع بدليل ما ذكره من الدليل وليس إطلاقه بتصحح كما سبق وقوله: بدليل صحة لا رجاء إذا كان فيها رجاءان إنما يدل على أن استمرار سكرة الفرد في الثاني أبلغ من استمرار الجمع الشكر فيه، وكلامنا إنما هو في الألف واللام.

(تنبيه): الألف واللام عند السكتي على ب، فربما من تأمل كتابه، إنما هي التعريف العهد الذهني خاصة، وأما لفظية والاستقرائية والجمعية هيئة خارجية فكانها باخلة تعيد العهد الذهني والذي أجهل لذلك، أنه لو لم يحصل حاصله أن قولهم: الألف واللام تعريف الحقيقة لا يجوز أن يرد به نفس الحقيقة، إذ لو كان كذلك لكانت أسماء الأشخاص من غير دخول الألف عليه مغاير سالكها على نفس الحقيقة، وبوجهها لذلك بالإجماع لا يقال: ليست دالة على نفس الحقيقة قبل الالام، بل دالة على الوحدة لأن ذلك إن صح في نحن: رجل وفرس لا يصبح في أحوال ذلك، وغريب، فإنه ليس موضوعا لواحد من جنسه فكانها ليست مغاير إجماع ولو كانت مغاير لكانت الالام ذلكية، ولا يجوز أن يرد بأنيتها للتعريف أن أراد بها الفرد المعين وهو العهد الخارجي، أو غير المعين وهو العهد الذهني إذ لو كان كذلك لم يبق فرق بين الجمعية والجمعية. لأن الجمعية هي التي يحضر منها في التعريف، ولا يجوز أن يكون الفرد الاستقرائي لأن حقيقة الاستقرائي غير تعريف الحقيقة، وأما **[لأن السكتي ثلاثة الاستقرائي على العهد والاسم على الوحدة]** وذكر السؤال الذي يدعى **[أما طلب المعين مع التسمية وضع مايلها]** وهو قوله: إن تعريف العهد ليس كمثل غير العهد في المعنى في التعريف، فإن قوله خاطرا بغير، قصد إلى السكتي من أفراد الحقيقة يحضر في المعنى، والقصد إلى الحقيقة من عهد هي هي والمغاير عليه بأن الحقيقة إذا أخذت حاضرا في المعنى تكون فردا من أفراد الحقيقة المطلقة، والفرد بتعريف العهد ليس فردا حاصل في المعنى، بل أهم من ذلك، وفي الاختصاص نظر والخطيب يصرح بأن ذلك يرجع إلى استدلاليين لا مناقحة فيهما، قال المصنف في الإيضاح: فالحاصل أن الفرد باسم تعريف التعريف والالام إما نفس الحقيقة لا ما يحقق عليه من الأفراد، وهو تعريف الجنس والحقيقة يتبعه علم الجنس كاسماء، وإما فرد معين وهو العهد الخارجي ويتبعه اسم الجنس كزيد، وإما فرد غير معين وهو العهد الذهني ويتبعه التكرار كرجل، وإما كل الأفراد وهو الاستقرائي ويتبعه لغة كل حيلة في التكرار كقولنا: كل رجل وقد شكك السكتي على تعريف الحقيقة والاستقرائي بما خرج الجواب عنه مما ذكرناه له. قال الكاشي: ولم يخرج الغريب من شك السكتي مما ذكرناه، ولا يرى كيف خرج منه جواب عنه؟ (قصد): لأن فرق بين العهد الذهني والعيشي كما فعل طلب المعين، فكيف يظهر له جواب لقب المعين واسم يظهر له جواب الإيضاح والألف داخل في الثاني؟

ولا يقال بين الاستفراق والفرادي لاسم، لأن الحرف إنما يدخل عليه مجزئاً من معنى الوحدة، ولأنه بمعنى كل فرد لا مجموع الأفراد، ولهذا امتنع وصفه بمعنى الجميع.

س: (ولا يقال بين الاستفراق والفرادي لاسم، لأن الحرف إنما يدخل عليه مجزئاً من معنى الوحدة).

ج: (قوله: هذا جواب عن سؤال مفسر لوردة استلحق، وهو أنفراد لاسم يقال أن تكون أيضاً شذوذاً عليه الاستفراق، لأن الإفراد يدل على الوحدة والاستفراق على التعدد، فالجواب بأن الحرف إنما يدخل عليه أي عند لوردة الاستفراق مجزئاً من الوحدة والتعدد).

س: (ولأنه بمعنى كل فرد، لا كل الأفراد ولهذا امتنع وصفه بمعنى الجميع).

ج: (قوله: هذا جواب عن وهو أن الإفراد والتعميم ليس بمعنى شاذ لأن معنى الإفراد، وهذا مجموع الصنف، لاخص من ذلك الفرد، واستوعبها، لأن مدلولها كل رجل، لا كل الأفراد، ولا مجموعها، لأن مدلولها شذوذاً لا كل، ولهذا امتنع وصفه بمعنى الجميع، فلا يصح أن يقول: فرد هي مدلولها، وهذا لأنه على حد سجع من كلامهم لغتاً: فليس التمييز بينه وبين غيره، وهو أن ذلك وحده، ولا يشهد له قوله تعالى: (أَوِ الظُّلُمُ الَّذِينَ لَمْ يُغْنُوا عَنْهُ مِنَ الْقُرْبَىٰ) ولا مدلوله، لأن الظلم يستلزم بأصل الوصف للجميع كما سبق، بل لو كانت الأب، وعلم فيه وإلها، بأحد الاختصاصين السابقين، وهو أن اسم الجنس إذا كان تذكراً وأريد به المذكر لا يدل على الوحدة، فيمكن أن يقال: يجوز رعاية صفة للجميع باعتبار ما تحت تلك الحقيقة من الأفراد، وهذا المعنى أظهر من قولهم: أعلمك عيسى التيمزي فاعلم ما قاله ابن مالك من كون الألف فيه الاستفراق، وقد مضى قولنا على ذلك في مسألة شذوذاً الشرعية في شرح المختصر، وعلم أن الجواب انتهى في كلامنا انصافاً إلى من الأولى، لأن الأولى يقتضي أن الألف دخلت على الحقيقة الاستفراقية وهي حقيقة واحدة لا تعدد فيها، والمعموم شاذ، والمفرد متعدد، والجواب الأول يقتضي أن مدلول العلم الحقيقي، والثنائي يقتضي أن مدلوله أفراد وهو الحق، ويجوز أن يكون قوله

تعريف المسند إليه بالإضافة :

وبالإضافة :

والله يعني كل فرد، جواباً عن سؤال من كنهه يقول : لو كانت الأداة قيد المصوغ،

أصبح الموصوف بالجمع، فأجاب: بأنها تقتضي.

(المعينة): تلخص أن الألف واللام على كسب:

أحدها: جنسية الفاعل كقوله: الرجل خير من المرأة، أي حقيقة الرجولية خير من حقيقة الأنوثة.

الثاني: عينية هذا طارحها، كالرجل خير.

الثالث: عينية ذاتا وتعني بالدارج ما كان سابع بحرفه، وبالفعل ما ألفرد المتكلم بحرفه، ولا فاعله لا يكون إلا على الفاعل.

الرابع: عينية بجمعية، كقوله: كرم الرجل، فرد: حسن العجزى في جواب من قال: حسن عجزاؤي.

الخامس: كذلك وهو مذهب بعض لا طارحها، كذلك الذكر حيث أم وكان في جواب:

المسند: استقرائية جمعية، مثل: أن الرجل أجدر طير من المرأة.

السادس: استقرائية جمعية عينية، كذلك الذكر مريداً به العجزاؤي.

السابع: كذلك والعمود نفس.

الثامن: جنسية، والله فرد، حقيقة ذلك الجنس. لا باعتبار المصوغ من يكون الفاعل

الحقيقة إنها وهو يعني المصوغ المصوغ، ويعني أن يجعل منه قوله تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ﴾^١ يهد علم الأفراد والمصوغ بها، فإن المصوغ على

الإتيان يستلزم الأفراد فذلك الله، إن حرم نصبه بأن الأداة فيه استقرائية فيه

بحد.

تعريف المسند إليه بالإضافة :

سأ: (وبالإضافة إليه).

(غير): التعريف بالإضافة يكون لأحد أسبغ.

١- كأنها أخصر طريق (إلى إخصر السهم إليه) ، نحو (من الطويل):

فسواك نزع الركيب الهذابين مُضَعَّفٌ

٢- أو لاعتنيها تعظيماً لعلّ الخفاف إليه، أو الخفاف، أو غيرها، كقولك: عهدي خلت،
وهذه الخليفة ركبها، وأيّد السلطان عدي .

الأول: أن لا يكون إخصاره في الشعر من غير أخصر من الإضافة، ويتلوه أن يأتي بها
إذ إن المقام مضمّن إخصار، كما صرح في الشرح كقول جعفر بن عتبة حين عيس
بكتة:

فسواك نزع الركيب الهذابين مُضَعَّفٌ عهدي وأجلكماني بكتة تولى

فإن لا طريق أخصر من ذلك، وإن عيس هذا مقام إخصار، لأن حال المعجوس
حال طريق، وبعد هذا البيت

فربما يفسرهما وألي شغلقت إلى أوصاف الشجر تولى بكتة

ولم يرد عليه أن التوسيع منطوق على قوله، وألي فحتمت، فليام أن يكون معولا
لوجه معبد، ولا يصح، من الاستعانة لا يعبر فيه ما قبله، وأليوب بأن الاستعانة
معن معني المعبد، فلا حاجة بوجه معولا للمعبد.

الثاني: أن يخصص بتعظيم لعلّ الخفاف إليه، أو الخفاف، أو غيرها، والخفاف
كقولك: عيد الخليفة قائم فأكرم، ومنه أعني ما يتضمن تعظيم الخفاف، وإن لم
يكن مستأثراً.

لا تستغني إلا بنينا نذهب فلياسة لطرف استغني

وقوله تعالى: (إِنْ عَادَى لِيَمَى كُفٍّ فَدُونَهُمْ مَقَاتِلٌ) ، والخفاف إليه كقولك:

عدي قاتل كذا، لزم تعظيم شأن نفسه وأخيه ذو عيد، وتعظيم شأن غيرها كقولك:

عيد السلطان عند الغار، فربما بالإضافة الأولى تعظيم لعلّ الخفاف في الإضافة.

(٢) البيت من الطويل، ومع معسر بن حبة الحزاني -الحزاني بن حبة- معسري القوافي: الأمية والامية،
والتي معسرة بكتة في مثابة، فربما معسرة مع ركب من الوجهة، وقد رجعت قال بيت الله -عز وجل-
البيت في معسرة المعسرة ١٠-١١، والشعر ٦-٧، وخارج عن ذلك، وبلا نسبة في معسرة الحزوين ١٢
١٣٧١ والشعر، والمعسر اسم لعلّ بن أحمد يعني أحمد في الشعر، والمعسر -مضارع- معسرة مع
البحر في قوله في بيته

(٢) سورة المعسر: ٤٢

فيه التنكير المستدل إليه

وأما التنكير فله

١- الإفراد نحو: ﴿وَجَدَ رَجُلًا مِنْ أَنْفُسِ الْعِبِلَةِ يَسْعَى﴾^(٢٠).

لا يعرف غير ذلك، لكن الإضافة الخمسة وألف تركه، لاختلاف ذلك، وذكر الاختصاص،
وقال أيضاً: إنها قد تنقسم أيضاً مجازاً، كقول:

إِذَا كَسَوْنِي الْعَرَقَاءَ لَاحَ يَسْخَرُ^(٢١) مَهَيِّزُ الْقَائِمَةِ فَرَكَا فِي الْخَرَابِ^(٢٢)

الخرقاء الضعفاء، وسهيل يدا من التوكيد، وهو لعمري يحتاج في مثلها في الشعر
فإضافة التوكيد إلى الخرقاء يعني أنها قدم إلى أن يطرح سبب وقت الصبح فطريق
الخرقاء على الخراب، قال: وأن يكون عرض من الأعراس، مثل أن يقول: معك على
الأيام يرفقه القدر.

وتنبه، يجب من أجل هذا التنكير، لم يذكروا زيادة الاستغناء عن أفعال
الإضافة وهي من أفعال المصوب، كما أن أفعال التعريف كذلك، بل عموم الإضافة أبلغ
كما سبق، ولم يضرها ما إذا خلا ذلك من اعتبارات مقدسية وأرجو أن يسهل الوقت
تنظر في ذلك إن شاء الله تعالى

تنكير المستدل إليه:

٢- «وأما التنكير فللإفراد مثل: ﴿وَجَدَ رَجُلًا مِنْ أَنْفُسِ الْعِبِلَةِ يَسْعَى﴾^(٢٣)
(إفراء): التنكير يكون لأحد أمور.

الأول: الإفراد نحو: وجاء رجل من أنفس المدينة يسعى، أو رجل واحد فإن قلت: سبق
أن التنكير لا تضمن الوحدة أعني المكرة المصغرة، وهي: أنتكم طليعا قلت: هذا يعطى
ما سبق، لأنه لو كان التنكير ملازماً للوحدة لما كانت الوحدة أحد مدنيه، إلا أن يقال:
أن ملازم الوحدة، وإن لم تكن بالضرورة المستلزم في بعض الأمثلة

(٢٠) سورة القصص: ٢٠

(٢١) البيت من الخريف وهو من أمية في الألفية وسنذكره في ١٥٠٠، وخرقاء: أي: ألب، ١١٢: ١٢٠، ١١٢: ١٢٠، وخرج
القصص: ١٢٠، وأما الخراب: ١٢٠: ١٢٠، والخراب: ١٢٠: ١٢٠، والخراب: ١٢٠: ١٢٠، والخراب: ١٢٠: ١٢٠، والخراب: ١٢٠: ١٢٠،
١٢٠: ١٢٠، والخراب: ١٢٠: ١٢٠.

بزيادة مخر: أي: الخراب.

٢- أو التوسعة: نمو: (وَعَلَى أَيْمَانِهِمْ جُشُورٌ)^{٢٥}.

٣- أو التعظيم.

٤- أو التعظيم: تكبره: (من الطول):

لَهُ مُجَاسِبَةٌ فِي كُلِّ أَمْرٍ يَشِيعُهُ وَكَيْفَ لَوْ أَنَّ كُلَّ طَائِفَةٍ الْغُرُكِ حَاجِبَةٌ

الطائي: أن يرد به نوع مختلف لأشياء شبيهة فتكون معنى: (وَعَلَى أَيْمَانِهِمْ جُشُورٌ)^{٢٦}.
 أي نوع غريب من المشقة لا يشترك الشيء بعينه بغير ما لا يخطئه شيء من
 المشقة، ذلك أن تكون يحصل أن يكون إما نكر للمعظم، وبذلك جزم التثنية
 وذلك من الإضمار بالنسبة إلى غير السند به من تكثير الإفراد بتكون معنى: (الغروب
 الله مثلاً رجلاً فيه باركة يشده الموت ورجلاً مسلماً أرحم)^{٢٧} والتوسعة بتكون معنى
 (وَأَوْجِشْتُهُمُ الْغُرُكُ الْكَبِيرَ عَلَى حِينٍ)^{٢٨} ولا بد أن تكون تلك الجملة مستقلة، لأن
 المحرص لا يكون على التام ولا إعتبار، وقد أن تكون، مما أن يكون للتعظيم أو التفسير
 قد وتكون معنى: (وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مِثَالٍ)^{٢٩} وبذلك التوسعة، بمعنى خلق كل
 نوع من أنواع الغروب من نوع من أنواع الماء، أو كل فرد من فرد الغروب من فرد من أفراد
 النطف، وإن قلت: إنما ما دام على على الفرد، فليس ذلك على التوسعة، قلت: الأفراد اسم
 من أفراد الأنواع والفرد الاسم: (إِنْ كُنْتَ تَحِبُّكَ لَتَعْلَمَنَّ أَنَّ الْوَدَّ وَالْحُبَّ وَالْمَحَبَّةَ
 قلت: أوجب عند بأنها تختلف باختلاف النوع، باختلاف هذه

الصفات: أن يذكر التعظيم بمعنى أن الشيء أكبر أصغر من أن يكون وعرفه، وفي
 الإضمار للتعظيم أو التوسيع وهو غريب

الرواج: أن يكون التعظيم بمعنى انتعاشه شأنه إلى حد لا يمكن أن يعرفه، وذلك من
 الإضمار للتعظيم والتعظيم بتكون من أي سمع وهو مروان بن أبي حفصة:

لَسَ حَاجِبَةٌ فِي كُلِّ أَمْرٍ يَشِيعُهُ وَكَيْفَ لَوْ أَنَّ كُلَّ طَائِفَةٍ الْغُرُكِ حَاجِبَةٌ^{٣٠}

(٢٥) سورة الفجر: ٢

(٢٦) سورة الفجر: ٢٥

(٢٧) سورة الفجر: ٢٦

(٢٨) سورة الفجر: ٢٨

(٢٩) الحديث من الطول، ومع الآية العبدان الذين في دعاء النبي (صلى الله عليه وسلم) ولا في السجدة في صلاة
 التوسعة، (صلى الله عليه وسلم) وسورة يوسف آية: فمن قرأ سورة الفجر: ١-٣ قال عز وجل

الطائي: ولا آية في أي القرآن (صلى الله عليه وسلم) سجد من ١٠٠، وقال:

في ١٠ آيات الفجر، يكون

هو أو التكثير: كقولهم: إن له إِيذًا، وَإِيْذًا تَلْعَلُ.

أو التثنية: نحو: (وَرَبَّكَ أَنْ تَكْفُرَ)^(٢١)

٢١ سورة النحل: ١١٠

أي له حاجب عظيم، وليس له حاجب عظم ويحور أن يذلت لقي الحاجب العظم فهم من صوم التكرار في صوم عظم، وحاجب بأن جعل لشيء التثنية العظم لغيره من باب الأولى التثنية، وإلا في كل أمر يحصل أن يكون الفعل مفعولاً به من التكثير له حاجب من كسر أمر شيئا، ويكون في كل أمر شيئا التثنية مفعولاً به أطلق به من الاستقراء، ويحصل أن يكون هذا على إقاراة إلى أن الأمر الذي يكون له حاجب ويحور من فعله، ويحصل في الثاني من لأنه لا يقال في طالب التثنية حاجب، ويقال في الثاني يشوز ما يعيب إليه أو يعيب، فيؤايل، ويعيب التكثير لأجتماع التثنية العظم والتثنية حيث على روى هذا البيت وهو قوله.

وَأَكْفُرُ عَلَى الْخِلَافَةِ خَالِفًا ۖ وَهُوَ عَلَى خِلَافَةٍ لَا أَسْمَاءَ

الخاصة: أن ينكر التكثير، يعني أن كسر التثنية أكثر على أنه لا يحتاج لتعريف. كقولهم: إن له إِيْذًا، روى له بعدا، وحصل إرميدش التثنية في قوله تعالى: (قَالُوا يَا لَيْلَىٰ وَأَخْرَأَ)^(٢٢)

الخاصة: التكثير نحو قوله تعالى: (وَرَبَّكَ أَنْ تَكْفُرَ)^(٢٣) أي يعيدان قبل التكثير، أي على لغيره من باب الأولى. وقد التثنية به: (مَقْبُولًا عَلَى الْأَمْرِ بِحَقِّهِ لَيْلَىٰ)^(٢٤)، أي عيدا أي يعيد ليل، وأورد عليه أن التكثير رد الجلس إلى فرد من الفرد، لا التكثير فرد إلى جزء من أجزاء، وجه نظري، لأن التكثير هو على فرد فكان هو تكثير الأفراد له، على الفرد، ولما التكثير أهم من الأفراد، لأن التكثير يحصل على الثلاثة بالثنية إلى عدا، وأورد قوله: إن التكثير لا يرد التثنية إلى جزء، حقيقة التثنية، لكن لا نسلم أن التكثير حقيقة في جموع الأجزاء، بل في جزء من أجزائها يعني ليل، غير أن هذا يحصل التثنية على قوله: ليل، ليس بظاهر، فإن كل معنى ليل ليل لا ياتبعه، إلا أن يقال: يحصل التكثير بخصي ليل بالثنية لثنية، ويحصل ليل بالتثنية التثنية لثنية، فساد: لولا ليل

(٢١) سورة النحل: ١١٠

(٢٢) سورة النور: ٢٤

(٢٣) سورة الإسراء: ١

٦- **وَالَّذِينَ جَاءُوا الْقَوْمَ بِالتَّنْذِيرِ، يَقُولُ: «إِنَّكُمْ يَكْفُرُونَ فَقَدْ كُنْتُمْ زَعِيمًا»** ^{١٥} **فَرَأَى** **لِقَوْمِهِ** **التَّكْفِيرَ، وَآيَاتِهِ جَهَنَّمَ**
وَمِنْ التَّكْفِيرِ الِغْيَرَارُ:

١- **الِغْيَرَارُ** **أَوْ التَّوَسُّعُ، يَقُولُ: «إِنَّكُم مَّا كُنْتُمْ تَدَّعُونَ مِنْ عَادٍ»** ^{١٦}

٢- **وَالْتَّكْفِيرُ، يَقُولُ: «كُنْتُمْ تَدَّعُونَ مِنْ عَادٍ وَرَسُولَهُ»** ^{١٧}

٣- **وَالْتَّكْفِيرُ، يَقُولُ: «إِنَّ هَذَا إِلَّا هَدْيٌ»** ^{١٨}

بِالتَّكْفِيرِ الْأَوَّلِ، وَيَعْنِي جَاءَ بِالتَّكْفِيرِ الْقَائِلُ: **«إِنَّ التَّكْفِيرَ هُوَ الْإِغْيَارُ**
فَعَدَّ جَاءَ الْقَوْمَ بِالتَّكْفِيرِ **مِنْ نَعْمٍ** **«وَأَنْ يَكْفُرُوا فَقَدْ كُنْتُمْ زَعِيمًا»** **أَوْ**
مِنْهُمْ **لِقَوْمِهِ** **عَدَّ كَثِيرًا**، **أَمَّا قَالَ التَّنْذِيرُ** **بِزَيْنٍ** **مِنْ التَّكْفِيرِ** **لِقَوْمِهِ** **وَالْتَّوَسُّعُ:** **«إِنَّكُم مَّا**
كُنْتُمْ تَدَّعُونَ مِنْ عَادٍ» ^{١٥}، **وَالَّذِينَ** **رَبَّاهُمْ** **أَمَرَ** **التَّنْذِيرَ** **بِقَاتِلِهِ** **لَأَنَّهُ** **كُنْتُ**
أَنْ يَكْفُرَ **الْقَوْمُ** **فِيهِ** **وَعَدَهُ**، **وَقَدِمَ** **أَنْ يَكْفُرَ** **عَادًا** **لَهُمْ** **مُتَعَدًّا** **إِلَيْهِ**

وَالَّذِينَ جَاءُوا **مِنْ تَكْفِيرِ الْمُتَكْفِرِينَ** **«كُنْتُمْ تَدَّعُونَ مِنْ عَادٍ وَرَسُولَهُ»** ^{١٦}، **وَالْمَعْنَى** **«إِنَّ**
نَعْمًا **إِلَّا هَدْيًا»** ^{١٧}، **وَجَاءَ** **التَّنْذِيرُ** **بِالتَّكْفِيرِ** **وَلَيْسَ** **أَمْرًا** **وَكَانَ** **جَاءَهُ** **التَّنْذِيرُ** **أَوْ** **التَّكْفِيرُ**
لَوْضُوحٍ، **وَعَدَّ** **التَّنْذِيرَ** **مِنْ** **أَسْبَابِ** **التَّكْفِيرِ** **أَنْ** **لَا** **يَعْرِفُ** **مِنْ** **حَقِيقَتِهِ** **إِلَّا** **مَنْكُشًا**، **وَعَدَّ** **مَعَهُ** **أَنْ**
يَعَدَّ **التَّنْذِيرَ** **وَأَنَّ** **لَا** **يَعْرِفُ** **إِلَّا** **مَنْكُشًا**، **كَقَوْلِهِ: «أَنْ تَكُنْ** **فِي** **حَيَوانٍ** **عَلَى** **صَوْرَةِ** **إِبْرَاهِيمَ**
يَقُولُ **كُنَّا**، **وَالْمَعْنَى** **مِنْ** **تَجَاوُزِ** **الْكَفَرِ** **عَمَّا** **عَدَّ** **أَنَّ** **عَلَيْهِمْ** **مِنْ** **الْوَحْيِ** **«أَخْلَى** **لَهُنَّ**
عَلَى **رِجْلِ** **يَعْقُوبَ»** ^{١٨}، **فَانْهَمَ** **لَا** **يَعْرِفُونَهُ** **وَلَا** **يَدْرِي** **إِنْ** **هَذَا** **مَنْكُشٌ** **فِي** **كَيْفِيَّتِهِ**، **وَالْمَعْنَى**
التَّنْذِيرُ **فَيَكُونُ** **دُخُولُ** **فِي** **النَّصْبِ** **الرَّابِعِ** **بِالتَّنْذِيرِ** **وَعَدِمَ** **الْمُتَكْفِرِينَ** **بِالتَّنْذِيرِ**، **وَلَا** **يَدْرِي** **التَّنْذِيرُ**
فِي **النَّصْبِ** **إِزَامَةُ** **الْمَعْنَى**، **لَأَنَّ** **النَّكَرَةَ** **فِي** **سَبِيلِ** **النَّصْبِ** **لِلْمَعْنَى**، **فَإِنْ** **قُلْتَ: «الْمَعْنَى** **كُلُّهَا**
لَأَنَّ **إِنْ** **قُلْتَ** **لَا** **تَكُونُ** **فَرَجَاءُ** **أَمَّا** **هَذَا** **قُلْتَ: «إِنَّمَا** **يَعَدُّ** **سَبَبَ** **الْمَعْنَى**، **لَا** **مَعْنَى**
النَّصْبِ **وَسَبَبُهَا** **قَالَ: «وَأَمَّا** **أَنَّهُ** **لَا** **طَرِيقَ** **كُنْ** **إِلَى** **التَّوْبَةِ** **السَّامِعِ** **أَكْثَرُ** **مِنْ** **ذَلِكَ**،
وَالْمَعْنَى **حُلَّتِ** **النَّصْبُ** **بِالتَّنْذِيرِ**، **وَالْمَعْنَى** **بِالتَّنْذِيرِ**، **وَالَّذِي** **قِيلَ** **النَّصْبُ** **أَسْوَبُ**،
لَأَنَّ **لَا** **تَسْلُكُ** **بَيْنَهُمَا**، **قَالَ** **النَّصْبُ: «وَجَاءَ** **التَّنْذِيرُ** **بِالتَّنْذِيرِ** **فِي** **قَوْلِهِمْ**، **فَرَأَى** **أَمْرًا** **أَنَّ**
تَابَ **لِلْمَعْنَى**، **وَالَّذِي** **قِيلَ** **تَمَالَى** **«وَأَنْ** **تَكُونُ** **لَهُمَا** **مِنْ** **طَرَفِ** **رَبِّكَ»** ^{١٩} **لِغِيَرَارِهِ**

١٥ سورة النور: ١٥

١٦ سورة النور: ٢٢

١٧ سورة النور: ٢٤

١٨ سورة النور: ٢٤

١٩ سورة النور: ٢٤

٢٠ سورة النور: ٢٤

وعلى كونه، نظر أما الأول فلما سئل: وأما الثاني فلا خلاف أن العظيم مستفاد من الياء،
 كثيرا ومن نفس الكلمة، لأنها إما من ترجم: ترجمت، الترجيح إذا جئت أي جئت، أو من
 ترجم: ترجم الطيب، إذا فتح أي فوج، كما يذكّر، فاعلم، واستفادته بهذا المعنى على
 الغير مستفاد، إذ لمّا لم يستفد من لغيره فلا بدّ، فاعلم طيبة أن حبة من الطير،
 ونصب أيضا إلى أن قوله: ﴿إِنَّمَا لِيَمُو إِلَيَّ أَطَافَ لَنْ يَمْسُكَ خَطَابُ بْنُ الرَّحْمَنِ﴾^١ ذكر
 العصب فيه التحويل، أو بدلالة والتأخر به، فاعلم، وإليه ذاك التفسير، فإنه ذكر
 أن يرميهم عليه الصلاة والسلام بـ يحسن هذا الكلام من حسن اللفظ مع الله، حيث لم
 يصح فيه أن الخطاب لا حق له لا حق به، لكنه قال: ﴿إِنَّمَا أَطَافَ لَنْ يَمْسُكَ خَطَابُ بْنُ
 الرَّحْمَنِ﴾ وذكر العلوف، ونحو، وذكر العصب، ثم كذا به وهو معلوم، وأما قوله: فقد
 سئل: فاستفاد عليه من موقعه، وأما قوله: أن هذا العظيم مستفاد من الراء أنه يطلع
 دلالة الراء على شمع، فإنه لا ملازمة بين الوحدة والتقليد، بل بين صدقها عموم
 وخبرها من وجه، وأما التقليد فيقول: بل يقال: لا يستفاد من الراء بل المستفاد من
 غيره الأفراد، وهو غير المطبق، فاعلم، العظيم الواقع مرة واحدة لا يذكّر له، فليس،
 والوجه أنه مستفاد من نفس الكلمة ذكره التفسير، وليس له في كلمة الفاعل وقعها ما
 يذكّر على ذلك، بل هو مستفاد من نفس، ولا نسلم أن معنى فاعل يجب وبم الفاعل وجبة
 واحدة، بل الأصح من ذلك، وإدراكه قد يذكّر، إنه يدل على الوحدة هو التمسك،
 والوجه أنه مستفاد، لأنه إنما يستعمل في الطير يحتاج لثقل ذلك من أجل التذكّر،
 ويكون التذكّر التحويل أو بدلالة يعني شيئا مستفاداً لرحمن، فعلى الأول تكون
 العلية فيه الإضافة إلى أن من هو أكبر لرحمة لا يعذب إلا من لم يعب عظيم لا مجال
 للعفو فيه وعلى الثاني يكون ذكره التمسك.

(الشيخان)

الأول ما تقدم في التفسير الوحدة والتقليد والعظيم، ليس معناه أن مع كل
 كلمة صفة مطروقة، فهذا قلت: أكبر رجلاً تريد واحد، فقد أثقلت الرجل،
 وأرشد عليهم بالوحدة، وليس في شدة صفة واحد ولا حثالة التمسك عليها

بالوصف. وإنما لم يمتد على ذلك، لأن من القعدة من جعل الصوغ لأجله بالذكورة في التوليد: ثم أعزنا كتاب، أن قدره في عظيم، فالصوغ الصفة المستوفى وليس
 ٤٤٤٥.

العلمي: قال ابن الزمخشري وغيره: إن الذكورة من الإكثارة قد تكون للعلوم لبيان امتثال
 أو غيره، أملاً من قول اليونانيين أن الذكورة تأتي للتكثير، وإنما إن التكثير هو التعميم
 أو يكثره، وليس كما ظنه بعض من تكثير والتعميم تعدد ولا ملازمة، إلا أن
 استعمال الذكورة في معنى الامتثال للتعميم محتمل، وهي كلام القليج تلي حيث
 القليج = يكثره

وأما العلم بالتعريف والتكثير أمراً يقع في كل علم لما ذكره الاسم مراراً فإن
 كلها معرفة، أو تأتي معرفة والأول تكثير، الثاني هو الأول، وإن كانا تارة في الثاني
 غير الأول، وإن كان الأول معرفة والثاني تكثيراً فتولدت، فالأول والثاني كالمعنى وليس
 في قوله تعالى ﴿فَمِنْهُمْ نِعْمَ الْخَاسِرُونَ﴾ إن نِعْمَ الْخَاسِرُونَ ﴿١٠﴾ تلك جرة من يكثره
 خبر بصيغة، والثاني كقولهم: ﴿فَمِنْهُمْ نِعْمَ الْخَاسِرُونَ﴾ إلى قوله ﴿فَمِنْهُمْ نِعْمَ الْخَاسِرُونَ﴾
 الرُّسُولُ﴾.

والزجاج كقولهم.

فَمِنْهُمْ نِعْمَ الْخَاسِرُونَ وَتَكْتَبُ الْقِسْمَ إِطْرَافاً
 فَمِنْهُمْ نِعْمَ الْخَاسِرُونَ

[١] سورة الحج ١٠٤

[٢] "صيف" أخرجه الحاكم في مستدرقه، وصححه في شعب الإمام أحمد الزرك في معناه، وفي
 ٤٤٤٥ في تفسيره، عن أحمد بن محمد، وأبو عبد الله الطبري، الطبري (١٤٤٥)

[٣] سورة نوح ١٠٤، ١٠٥

[٤] المعاني من الحج، وهذا المعنى الذي يشهد به القرآن في أبي القاسم، وحاشا ليعطى من
 ١٠٤، والجمهور ١٠٤٤، ورواية الأبي ١٠٤، بسطه القاسم ١٠٤، وأخرج نوح الطبري
 السجاني ١٠٤، وأخرج نوح السجاني ١٠٤، وأما المعنى ١٠٤، ولا سيما في معنى المعنى
 ١٠٤

وغيره، هذا المعنى من .

وقال ابن الصديق في اسمه في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا يَفْتَرُونَ﴾^١ القاسية في إرادة لفظ الشجر الإجماع بقدر زمن حدوث زمن الروح، واللفظ الذي دلت عليه القاسية لا يحسن فيه. إذ كسر، وهو أصغر من الضمير، إما يكون لا تقدم باعتبار خصوصيته، وإلا لم يكن له وجه أصول من ضمير إلى الظاهر، ألا ترى أنك لو أكرمت رجلاً وكسوته كانت المبرة على أكرمت رجلاً وكسوته، وإلا أكرمت رجلاً وكسوته غيره كانت لمبرة أكرمت رجلاً وكسوت رجلاً، فثبت أن هذا ليس من جنس الظاهر موضع الضمير، لأنه لو أتى بالضمر م يستلزم، بشرط الظاهر في هذه القاسية أن لا يقصد التكرير وهو من قصد التكرير قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَأْتِ فِي السَّبْحَةِ إِذْ دُقِ الْأُذُنُ﴾^٢ فإن فيه تكريرين والثاني هو الأول، وأجاب عنه بأنه باب التكرير لإضافة أمر زائد، وبذلك عليه تكثير فكر ذوي فهمه من قوله سبحانه وتعالى: ﴿أَسْتَغْنِي رَبِّي السُّبْحَانَ وَالْأَرْضَى رَبِّي الْفَرْدَى﴾^٣ والحق استلزم هذا التكرير مقام التزييد من وجوه عن مسأله قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الْفُلُ فَأَنزَلْنَاهَا نُحُومًا مَلَأْنَاهَا مِنْ كُلِّ ثَمَرٍ إِلَّا مَنْ أَشَاءَ﴾^٤ من فله نفس من الثياب، فلو أن من ذلك أنجلس أو غيره نفس من الثياب، فله نفس واحد، لأن النفس أكثر شرفاً من الثياب، ومعرفة على أهدت يركب بالثنائي عين الأول، هذا المعنى في اللغة، وقال في النهاية: من اتهم أحد فبه أو قال: أنت طائر نسلك، أخرج المعنى المذكور من أمية بكر، والثاني غير الأول، وإن كان أنت طائر نسلك، والثاني لم يفسد، أم طائر لا واحدة للإضافة، وفي شرح التلويح معناه: أنكون التلويح به أهدت معرفة كانت الثياب الأولى لذلك العهد والقدح، وهذه القاسية المتأخر لها غير معروف، والمتعلق أو يحد، إلى أن الاسم دعا على توسيع ماثنائي هو الأول، لأن من ضرورة الضمير أن لا يكون الثاني غير الأول ضرورة استيفاء عموم الأول المذكور، وموافكا معطوفين على الأول، أم التكريرين المتأخرين كونهما في حيز الثاني، أما إذا كانتا على نفس معرفة وطرفاً مستأخرين فإن كان الثاني لفظ عاماً، فالأول داخل فيه

١ من سورة مائدة، ١٧.

٢ من سورة الزمر، ١٢.

٣ من سورة الفرقان، ١٢. وقد مررت الآية في ذكر الله: "استغنى رب السبحة رب الأرض ربها السبحة".

فضرورة استعوان العام لذلك الفرد سواء كان مذكراً أم مذكراً، وسواء كان الأول مذكراً بالأنثى، والآن السبعة أم مذكراً، ويتضح بهذا أن اسم من مذكول الأول في الثاني (إن كانا مذكراً، والآن ذكره، ذكره، ذكره) «لا يفتكون لكم رزقاً فأنزلوا على الله الرزق»^{١٢٢} أي لا يفتكون شيئاً من الرزق، فأنزلوا على الله كل رزق، وأما حكمه فإن قلنا خاصين بأن يكونا مذكراً، بأن عهدة هناك بحسب القرينة الصارفة إلى اليهود، فإن صرفها إليه الصرفة، وإن صرفت الأول منهما فالظاهر أن الثاني يفتى به، وإن قلنا مشتركين على الأنثى والآن العنسية، فالأول هو الثاني لأن الجنس لا يفرق العدد، فإن القوي في قوله تعالى «إِنَّ نَوحَ النَّسْرَ نَسْرًا»^{١٢٣} إنما كان معنى نسر واحد، لأن كلام طريفة والعنسية لا ثاني لها، معنى أن الجنس كلي والكمي لا يوجب بوحدة ولا تعدد، وإن قلنا مشتركين فالظاهر أن الثاني غير الأول، لأنه لم يكن هناك إجماعاً الفكرة وهذا الظاهر موضع التمسك، وهو خلاف الأصل ويحتمل خلافه، وأما الاختلاف بينه في حديث الاستحسان^{١٢٤} ثم جاء رجل من ذلك نجا، فأورد ذكر الرجل مذكراً، لما بدأ به مذكراً مع تردد في أنه الأول أو غيره، ثم ورد استمرها به في الترجمة لأخرى، حيث قال ثم جاء رجل، ولا يرى الأول أو غيره، وإن كان مذكراً، بأنه بمسألة فالتأني هو الأول، لأن الجنس غير متعدد، وإن كان الثاني عدداً، والأول عدداً فهو داخل في الأول ضرورة اختلاف عدم على الخاص، كما يقتضي لأخص على لأعم عند هو التحقيق فيها، ولو قلنا على إطلاق القاعدة ليرد عليهم ما يحصر جوبه، فحينئذ ذلك مما يسرد على قواعد إن كانا مذكراً، فالتأني هو الأول، وهو قوله تعالى «أَجَلٌ بَرَاءٌ الْإِحْسَانُ إِلَّا الْإِحْسَانُ»^{١٢٥} فإنها مذكراً، والثاني القريب، والأول المعد والثاني غير الأول، لأنهما عهدة إلى اليهودين لو جسدان، وقوله تعالى «فَمَنْ أَشَرُّ فَرِيْقًا اسْتَغْنَى لَهَا»^{١٢٦} ما كنتم عليه في

[١٢٢] سورة النحل: ١٢٢.

[١٢٣] سورة النحل: ١٢٣.

والمعنى السبعة أفرقة، المذكر في "أب" - الاستحسان - "باب" - الاستحسان من السبعة المذبح (١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤

وخرج الطاهر موضع الضريح، وقرئ تعالى ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُ النَّاسِ بِهِ﴾^(١)
 يعرفون، والظاهر عدم، والأول، مدح الأول، مدح من الثاني، وقرئ تعالى ﴿وَكُنْتُمْ عَلَيْهِمْ﴾
 لبيبة لئلا تفسدوا بغيرهم^(٢) أي ثلاثة بتكليف، وقرئ تعالى ﴿فَعَزَّ وَثَقَّ﴾^(٣) الآية وقرئ
 تعالى ﴿فَشَقَّ رِجْلَانِ الْكُفْرِ لَمَّا رَأَىٰ هُوَ الْقُرْآنَ﴾^(٤) ثم قال: ﴿لَمَّا شَهِدَ بَيْنَكُمْ الشَّهْرَ الْهَيْبَةَ﴾
 هيما وإن اعتقدا بكون الأول مدحا والثاني مدحا بمتصل بالهشرب، وكذلك ﴿إِنْ يَأْتِيَنَّكَ إِلَّا﴾
 الظن وإن الظن لا يأتي من الضمير شيئا^(٥)، وكذلك سقط بها على أن الأمر إله الظن
 سقط، ومن ذلك من يرد على قوله: أي على الثاني معرفة بالثاني هو الأول، وذلك قوله
 تعالى ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ عَقِيبُهُمْ لَمَّا يَسْلَمُوا تَكَلَّمَ مَلَكًا وَكَانَ خَبِيرًا﴾^(٦) فإن المسمى مطعون على
 الاستدلال بالآية استصحاب كل مدح، والأول مدح من الثاني وليس حجة، وكذلك ﴿وَمَا﴾
 ضلح القرآنكم إلا هذا إن الظن لا يأتي من الضمير شيئا^(٧)، وكذلك ﴿وَيُؤْمِنُ قَوْلُ يَدِ الْغُلَّ﴾
 فذلك^(٨) الفصل الأول، الفصل، والظاهر جواب، وكذلك ﴿وَيَزِيدُكُمْ قُوَّةً إِلَىٰ قُوَّتِكُمْ﴾^(٩)
 وكذلك ﴿يُؤْمِنُوا بِمَا جَاءَهُمْ﴾^(١٠)، وكذلك ﴿فَرَضَهُمْ عَلَىٰ قَوْلِ الْغُلَّ﴾^(١١)
 طريقة أن الرشد غير الرشد، وكذلك ﴿وَلَا يَدْرِي مِنَ الصَّلَاةِ مَا تَقْرَأُ الصَّلَاةُ﴾^(١٢)، ومن
 ذلك ما يرد عليهم في التكرين قوله يدرى ﴿يَدْرِي أَنْتُمْ مِنَ الشُّعْبِ الْغُلَّ قَوْلُ يَدِ الْغُلَّ﴾
 فيه هيبه^(١٣) على الثاني هو الأول، لا أن يدرى، المعنى معاني من أدم الضلح، والظاهر معاني
 من كلام الله ﴿وَمَا كُنْتُمْ فِي يَوْمِهَا مِنْ شَيْءٍ وَاحِدٍ﴾، وكذلك ﴿لَمَّا هَمَّ مَعْشَرٌ مِنْ عِبَادِكُمْ بِشَرْقِ﴾
 من يدرى شئكم قَوْلُ يَدِ الْغُلَّ قَوْلُ يَدِ الْغُلَّ، وفيها يفتقر ما يفتقر^(١٤)، ومن معنى، الثاني

(١) سورة البقرة ١٢٠

(٢) سورة البقرة ١٢٠

(٣) سورة البقرة ١٢٠

(٤) سورة البقرة ١٢٠

(٥) سورة البقرة ١٢٠

(٦) سورة البقرة ١٢٠

(٧) سورة البقرة ١٢٠

(٨) سورة البقرة ١٢٠

(٩) سورة البقرة ١٢٠

(١٠) سورة البقرة ١٢٠

(١١) سورة البقرة ١٢٠

(١٢) سورة البقرة ١٢٠

(١٣) سورة البقرة ١٢٠

(١٤) سورة البقرة ١٢٠

(١٥) سورة البقرة ١٢٠

(١٦) سورة البقرة ١٢٠

تكرار قوله **كَلَّا**: **الْقَلْبُ مِنَ الْقَلْبِ كَمَنْ لَا نَسَبَ لَهُ**^{٢٦} فالقرب القلب من كل ناسب كمن لا ناسب له، ولا يستطيع أن يراء القلب من ناسب ما كمن لا ناسب له، إلا أن يراء بالقلب الشيء المخصوص بمعاملة أنه لا يد من تسويهما عموما وخصوصا في هذا المثال، وقوله تعالى **(فَمَجِئْتُهُم بِخَبْرٍ عَنْهُمْ غَلِيظٍ)**^{٢٧} بعد قوله تعالى **(فَلَمَّا جَاءَ إِخْلَافُكُمْ)**^{٢٨} يحصل أن يكون الأول من إضاعة وأثر لا يكون، وأنه يقوم قرينة على أن الثاني غير الأول كقوله تعالى **(لَوْ نَحْنُ نَعْلَمُ غَيْبَهُمْ فَاعْلَمُونَهُ مَا فَتَحُوا أَبْوَابَ سَائِلِ)**^{٢٩}، **وَمِنْ ذِكْرِ قَوْلِهِ تَعَالَى (يَسْأَلُكَ الْبَلَاءُ الْقَتْلَ لَنْ تَذَرَكَ عَلَيْهِمْ ذَلَالًا مِنْ أَلْسِنَةٍ)**^{٣٠}، وأن قوله **عَمْرٍ (لَوْ نَحْنُ نَعْلَمُ فِي السَّمَاءِ إِنَّكَ وَالَّذِي نُذَرُّهُ بِهِ)**^{٣١} ليس الجواب عنه ما قاله الطبري بل إن له معنى معيوبا، والاسم المشتق إنما يقصد به ما تعلقه من ضلعة فالتة إنما قلده **(يَذَرُ الْخَارِبَ عَمْرٍ)**، لم يخراب مكر، ألا يدخل أن الثاني هو الأول، وإن أخرج بهما عن ثالث واحد، عن المذكور بالحقبة إنما هو الصواب لا العسري، ولا شك أن عسريين مختلفين، ومن أمثلة إضاعة العزيمة تكرار **(وَلَمَّا كُنْتُمْ قَوْمِي الْيَهُودَى وَلَوْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ يَتْلُو بَشْرًا خَلْقًا)**^{٣٢}، **فَلَنْ تَرْمِضُوا مِنْهُ**، **وَلَمْ يَكُنْ مِنْ آيَاتِهِ مِنَ الدِّينِ وَاسْتَعِجْ بِهِ وَاسْتَفْزِجْ بِهِ**، **وَلَمَّا كُنْتُمْ فِي الْأَسَارِ**:

وَمَنْ خَلَسَتْ سَلَفِي فَكَأَنِّي الْمَغْرُورُ ثَوْبًا **وَلَيْسَ مِنْ خَلْسِي نَظَرُ بَشَرٍ مُتَوَلٍّ**^{٣٣}

ومنه: **إِنَّمَا الْخَلْسُ خَالِي وَالزَّمَانُ زَمَانٌ وَمَنْ لَمْ يَنْجِ قَوْلُهُ كَلَّا** . **لَا تَسْأَلُوا الْعَمْرَ مِنْ أَنَّهُ هُوَ الْمَغْرُورُ**^{٣٤}، قيل: الثاني غير الأول، وإنما هو مصدر بمعنى التكلل، أي أنه هو العمر الكسوف، وقال الزمخشري: **يَعْنَى أَنَّهُ مَغْرُورٌ بِمَا يَصْدَفُ إِلَى الْمَغْرُورِ**، فإن سبيلهم الخاف فمقلدون، أنه قائل ذلك فقد سمع الله تعالى، وهو أن السواد لا تلبسوا القائل المقلد

[٢٦] السجدة: ١٧، ١٨، ١٩.

[٢٧] سورة القصص: ٢٨.

[٢٨] سورة قريم: ٤٨.

[٢٩] سورة القصص: ١٨٢.

[٣٠] سورة الحجر: ٩٥.

[٣١] التوبة: ١٠١، وهو لا نسبة من كتاب التوبة ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧،

الذي يعتقدون أنه الله، من الله هو الله الحقيقي، فيعتقد الله في الموضوع واحد، فهو على الخاصة وهذا الذي الله الرغب حسن، ولا أن الجمع بينه وبين قوله الله من يلقه سب الشريك له "إنهم يسبون منكما وأنا سعيد" ، يحتاج إلى تأمل. وما أعيدت فيه المعرفة معرفة والثاني غير الأول، بالقرآن قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ فَالْمُذِلُّ لَكُمُ الْكُفْرُ وَالْكَفَرُ لَا يَسْتَوُونَ يَدُ ﴿١٠٠﴾ وَمَنْ ذَكَرَ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿قُلِ الْقَسَمُ مَا جَاءَ الْقَسَمُ كَذِبِي الْمَقْدُ مَا جَاءَ﴾ "فذلك الذي يؤيد الله حميد لا يمكن أن يكون نفس ملكه فقد انحلت وهذا مردود، لكن يصدق أنه إذاً يعتبر أسس الاختلاف في الاسم كما صرح ينعوه في قوله تعالى: ﴿لَنْ يَنْفَعَكَ الْفَصْلِ بَيْنَ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ﴾" الله أعلم بما في العقل المستقر بعشر، أصل العقل، وما ذكرناه يعلم أن قول بعض المفسرين أن تأويل ذلك من يشاء لا يمكن أن يكون من وضع المفسر موضح للمفسر لا يستحق له، ويظهر قوله تعالى: ﴿يَسْتَوُونَ فِيهِمْ الْعِزَّةُ مِنَ الْعِزَّةِ لَهُ جَسَدٌ﴾" ولا أن العزة الأولى تظهر العقل مثلي، والعزة الثانية تظهر تلك الأول، ولا قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿الْمُتَزَوِّجُ﴾" وقوله تعالى فيه أيضاً: ﴿أَمْ خَشِيتُهَا﴾" من من إعادته البقرة معرفة، لأن من صريح ومن كان في القادة بعد المعروف فهو في الإقرار مطلق عليه، وهذه الخاصة تعرض لها المؤمنون في نحو: مثل والحق، هل يكون المؤمن والحق تأسيس أو لا وجهها خلاف مشهور، وما ينبغي على هذا التأسيس، إذا قلنا: إن رأيت رجلاً طامع خالو، وإن رأيت رجلاً طمعي حري، انظر أنه لا يجب أن يكون الثاني غير الأول من إذا رأيت رجلاً طمعي الحق والحق، ولو انطلعت رؤية رجل بين التعليلين، ثم وجدت رؤية ذلك الرغب بعد التعليل الثاني على الجسد بلا توقف، ذكر المرحون نوانس في بعض تعاليفه، وهذا يجب التيقن له، أن المراد بذكر الاسم مرتين قوله مأكسورا في كلام واحد، أو كذاين بينهما

(١) لقوله: ﴿الْمُتَزَوِّجُ﴾ في المذهب " ريب " من أنه من الله - رسول الله ﷺ (٢٠٠٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه

(٢) سورة الشورى: ١٠٠

(٣) سورة آل عمران: ١٠٠

(٤) سورة البقرة: ١٠٠

تواصل بأن يكون أعضاها معطوقا على الآخر أي أنه به تغنى طاعى، وتغنىب واضح، فإن قلنا: لما نزل قوله تعالى ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾^{١٢٠} حوزت الصحابة رضي الله عنهم وقالا: أيها لم يلبس عبثا، ففسره النبي ﷺ بالشرك وقرا: ﴿لَنْ يَشْرَكَ اللَّهُ﴾^{١٢١} فثبت قطيعة^{١٢٢} ههنا تكران في كلامين متعاقبين، وهو أعضاها بالآخر فهو يتغنى قولكم: إن التكرار يكون إجماعا هي الأخرى، ويتغنى قولكم، إن من شرط كون إجماع الأخرى في التكرار أن هي التكرار مع معرفة أن يكونا في كلام متصل بعينه بعض، قلنا: التكرار في كلامين متعاقبين لا يجمع أحد أن يواد بإجماعها الأخرى بدليل يقوم عليه. وهذا الحديث دليل على أن الراد بأحد الطرفين الآخر، وإنما المعنى هذا أن المتكررين المتواصلين دون فريضة تصرف إجماعها لغير الأخرى، أما المتعاقبات فلا يملك قطيعة أن إجماعها هي الأخرى أو غيرها، لا بدليل، هذا عند الإطلاق، أما الظن ﴿وَلَمْ يَلْبِسُوا﴾ فيه علم بالمتعاقبات في تخصيصها بالأخرى، ويتغنى أن معناه في أن هذا التصور الذي يفسح المجالا لغير، وليس لسان أن يسل على دليل على أن إحدى الأخرى تخص الأخرى، ولا أن يلحق على قلنا، يقول في نحو: لا تصوب رجلا مع الكريم الذي جعل أو رجلا يورد زيدا أن يورد بالأول زيد فقط، ولا أن يكون في قوله تعالى ﴿لَا تَلْبِسُوا﴾^{١٢٣} أن يورد الأول، وإن كان وزان ﴿وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾، ولا أن يكون من نحو: الإنسان حيوان أنه يلحق في كل حيوان إنسان، من القول بغير بعينه بعضا، حيث لا تعرض والسفا دلت على ذلك إما بوحى أو دليل على، فبذلك وكان غير أن قلنا أن هي الآية الشريفة ما يشير إلى أن الراد بإجماعها لغير، وهو يدل ﴿وَلَمْ يَلْبِسُوا﴾ أن الذي يلحق الأيمن هو الشوك، فإنه كالنزع له في حياة الله إيمان، وحياة غيره ظن، بدليل، لعل يلحق غير الشوك، فإنها لا تنزع ولا تلبس بالإنسان، ومعرفة هذا المعنى على راسي موسى الشافية يمشى على يدها ولوح به.

١٢٠ سورة الأنعام: ١٠١.

١٢١ أخرجه البخاري في "التفسير"، باب: ﴿لَا تَلْبِسُوا﴾ يذوق بين ههنا نطق ههنا، وقال: ١٢٢.

١٢٣ ١٢٣٦، وحسن في "الإيمان"، ج ١: ١٠٦، ١٠٧ في سورة هود: ١٣.

١٢٤ سورة هود: ١٣.

وجاء يعقوب بما نحن فيه قوله تعالى ﴿لَنْ تَجِدُ إِحْقَاقَهَا فَكُنْ بِإِحْقَاقِهَا الْآخِرُونَ﴾^(٢١) فإن كانت إحصاءها الثانية معلوما فلازم الأول هو الثاني على قاعدة التفرقة، وإن كانت معلوما فلهما واحد باعتبار جسيما كذا سبق. والفكر التحليلي على أن الإحصاء (١) لم يظهر في واحد من الأسس العبرية أن يكون الأول فاصلا خلافا ما ذكره الترجيح في قوله تعالى: ﴿فَمَا زِلْتُمْ بِهِ أَغْوَاةً﴾^(٢٢) وقد ريت الذين أحجب في أمانيه كلاما في ذلك غالبا حسن. وهي حجة مفادحة بعد أن ذكره بلفظه بغيره، قال قوله تعالى ﴿لَنْ تَجِدُ إِحْقَاقَهَا فَكُنْ بِإِحْقَاقِهَا الْآخِرُونَ﴾^(٢٣) فيه إشكالان. أحدهما أن قوله أن تعقل ذكر تعقلا لاستنباط الترتيب موضح ربح، ولا يستقيم في الظاهر أن يكون الصلابة تعقلا لاستنباط. وهذا المبدأ كذا في التفسير والإشكال الثاني قال: ﴿فَكُنْ بِإِحْقَاقِهَا الْآخِرُونَ﴾، وفيما الكلام في متى ذلك من ذلك. فتفكرها الآخرون. لأنه قد تقدم التاخر قام يحتاج إلى إعادة الظاهر، والجمهور من الأول أن التعقل في استنباط هو التذكر. ومن شأن لغة العرب إما ذكرها على، وإما نفيها مرة فمما ذكر حالة اللغة، وجعلوا اللغة معطوفة بها والماء، ليعمل فيلجأ إلى ما يجارة وبعده، فيقولون أصعب فيعشيه لأن يعمل الحركات فاصلا، فلا بد من هو اللغة في إحصاء أخشعة، ولكن هو سبب الإحصاء، فتذكر على نحو ما ذكرناه، تعقل أن يعبر الحائط فاصلا، وهو قيل. إن الحال في الحال والصلابة في الآية هو أصعب، لم يكن ذلك بعد، لأن الصلابة والمعلوم من إحصاءها بالتكرار وقوله، يصلح أن يكون لغة في استنباطها بضم رجل. والله يحرم النفس حاشا إلى توهم أن وقوع الصلابة هو سبب. فتذكر إلى أن يكون مقصودا وقوله باستنباطها. وليس المعنى واجب فيه أن يكون مقصودا وقوله. بل اللغة هي المشاهدة لذلك المعلوم، كما ترى في قوله: فعدت عن العرب من أجل الطوفان فالطوفان فاصلا ليس مراداً وقوله في قصة الخلق حتى يكون سبب ليعود، فتذكرها فاصلا المقصود أن الصلابة المعلوم هو السبب. فخصي في الخبر استنباطها في موقع رجل. وذلك مستقيم على هذا التأويل. وإنما يمكن أن يقال في غير الحائط. إنه أليسا هو السبب على الوجه الذي ذكرناه في الآية، وهذا الوجه الثاني يصلح أن

(٢١) سورة البقرة: ١٤٥.

(٢٢) سورة البقرة: ١٤٥.

(٢٣) سورة البقرة: ١٤٥.

يكون الأول لغيره، الثاني بعده بعد تقديم التسميم. والد الجواب عن الإشكال الثاني، فهو أنما نقول: أصل الكلام على الوجه الأول، أن تذكر بعدها الأخرى عند ضلالتك، فقدم على ما ذكرناه، يعني أن تذكر بعدها الأخرى على ما كان عليه الثاني هو أن لا يستقيم على المعنى لا كذلك، كما ترى أنه إذا قال: أن نفس إصطنع ضلالتها الأخرى، وجب أن يكون لمفسر الضلولة عائدا على الضلالة بتسمية لها كما إذا قلنا: جسمي رجلا ومريته، فمعنى أن يكون الجسمي هو التصويب وذلك محل بطلان المقصود، لأنها لم تكن الضلالة لأن في الشهادة وهي التذكير فيها في زمن آخر، بالتذكير هو إضافة قول غير ضلالتها الأخرى لم يبق ذلك التبين منه الضمير إلى الضلالة، وإن قيل: ﴿فَتَذَكَّرْ بِضَلَالَتِكَ الْأُخْرَى﴾ كان مبيها في كل واحدة منهما، نحو ضللت بعدها الآن وتذكرتها الأخرى، فالتذكير كان محلا ثم لو استلزم الأمر والشهادة بهما من وقت آخر فخرج لربما صدقنا قولنا: ﴿فَتَذَكَّرْ بِضَلَالَتِكَ الْأُخْرَى﴾ غير صحيح، ولو قيل ضلالتها الأخرى، لم يستلزم أن يكون مبرزا لعدم إلزام الضمير الأول، فقام أن الضلة هي التذكير من إحصاء الأخرى كقوله نعم، وإن أعيدت وقد أُنشئ لا بقوله لا ما تكررت، فوجب لذلك أن يقال: ﴿فَتَذَكَّرْ بِضَلَالَتِكَ الْأُخْرَى﴾، وهذا الوجه الثاني هو الذي يصلح أن يكون جائزا على الوجهين المذكورين أو لا، وأنه في الحقيقة هو الذي وجب لأحد وجهيهما الآخران. وأما الوجه الثاني فإنه فلا يستقيم إلا على الضمير الأول، لأن الضمير الثاني جعل الضلال هو الضلالة، فلا يستقيم مع ذلك أن يقال: إن أصل الكلام بأن تذكر إضغاث الأخرى عند ضلالتك مع القول بأن الضلال هو إضافة، فهذا مما تكرسه من معنى الصحيح وجوب معنى: لأنه على ما هي عليه، وأنه لو غير إلى الضمير الأول لغير التصديق، وخشيت بعبارة الله وهي بطله نظر. والسؤال الذي ذكره أولا، وما أجاب به عنه من أن المصنف عليه ذكر التوبة، ثم عطف عليه التصديق بالثبات في قوله تعالى: ﴿إِنَّ كَانَ لِشَرِّ أُمَّةٍ أَنْ يُؤْمِنَهُ اللَّهُ الْفَقَاهُ﴾^١ وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا يَفْقَهُوا أَنَّ اللَّهَ يُلْهِكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُعْذِرِينَ﴾^٢ فإن إيهام أن الكتاب لم يقصد توبيخه، وتكرههم كتابه أمده لم يقصد منه من جهة، وإنما العنسي ما كان ليشر أن يقول نفس ذلك، وقد آتاه الله كتاب، وذكرنا ليعلم الله عليكم إن الله يهتكم به العذوة، ومن هذه المسألة أيض قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا

تاريخ: ١٢/١٢/٢٠٢٢

1999

۱۳۸۵

١- يهبط له، كاشفاً عن معناه؛ فلو كانت الجسم الطويل العربيّ المعنى يحتاج إلى طراح ينفذها، ويحرقها في القشيب؛ لولاه (من الضمير)؛

الأخصاص في الميراث والنفقة خزانة الفقهاء في الميراث والنفقة

[illegible]

المحكمة

مجلس (مجلس) (مجلس)

[illegible][illegible]

الحسين بن علي بن أبي طالب

1. 2. 3. 4. 5.

TABLE 1

100

[illegible]

Source: *Author's calculations* based on data from the *Survey of Consumer Finances*, 1993, 1998, and 2001.

Received 10 July 2003; accepted 10 July 2003

٢- أو مضمناً: دعوا زيدَ الظاهر مضمناً.

سأل السكاكبي: قال الجمهور: الألفي مضموم بقول مقدم، وهو أن يكون هذا
أن فيه:

| | |
|---|---|
| لَيْسَ الْفَرْسُ أَجْنَبِيٌّ مَرَّةً | إِنَّ الْفَرَسَ لَمُخْطَرٌ لَّهِ وَلَيْسَ |
| إِنَّ الْفَرَسَ جَنَاحُ الْمَلَكَةِ وَالْفَرْسُ جَنَاحُ | لَجَلَّةٍ وَالْفَرْسُ جَنَاحُ |
| الْأَنْفُسِ الْفَرَسُ يَهْدِي بِكَ الْفَرْسُ | فَرَسٌ ذَلِكَ فَدَرْسِي وَلَيْسَ سَيْحُ |
| تُخْرِجُ الْفَرْسُ الْفَرَسَ الْفَرَسُ | يُخْرِجُ الْفَرْسُ وَلَمْ يَكُنْ جَنَاحٌ |

والمراد بالخطيب المستطاب مادة بالفتح، وسراً هي مادة بالكسرة، والظنح أقوى الظنح
وعبر إن قال الأعشى: هو مضموم تقديره مادة، وطبعت مذكور في الكامل
المعجم، وأثبت عبد الأبيات في ديوان أوس بعضاً على بن أبي الفتح بن جني
وكأنه: فإن ما تعذر في قلب إن الذي أصبح سماعة، وخطب بخطه الألفي
بالرفع، وقال: بطل أن الفرس: أضيف الفرس بضم الفاء، وكتب ثم تصحح بضم
بفتح الفاء: الفرس من قول مضموم، وأقول: المضاف مضموم، ويحتمل أن يكون: لأنه من غير
بب: المضاف إليه إن كان مضموم، بفتح وقد يكون، لأن هذا الوصف ليس كافياً من
حقيقة الألفي، بل يتطلب أربعة: من الألفي هو الفرس المضاف كما قال في
المصباح، وذلك يفتقر هذا الوصف وحده الإضافة والجر، في القلب، قال في
الإيضاح: ولما لم يرد: (إِنَّ الْفَرْسَ جَنَاحُ الْمَلَكَةِ) فَتَمَّ الْفَرْسُ جَنَاحُ الْمَلَكَةِ وَكَانَ نَسَبُهُ
الظنح مضموماً. قال الزمخشري: الجمع لغة أخرج عنه من الكثرة، وسرعة
الخروج عنه من الظنح من قولهم: ناقة خرج سرعة السور، ومن أحمد بن يحيى قال:
لم محمد بن عبد الله بن طاهر: ما الجمع؟ قلنا: قد فسره الله تعالى بعد وهذا
أيضاً من غير باب المسند إليه.

الثاني: أن يلقى التصحيحه بملة المعجم

فلذلك زيد الظاهر مضمناً، فذاك موزنه من غيره بهذا الوصف، وفي هذا المثال
نظر لأن أصله مضموم بالضم لا يحتمل غير مضاء، ولذا يذهب بأنه قد يجره له

(٢) انظر تطويع البيت السابق

(٣) سورة الطارق: ١٩، ٢١

٣- أو ضحا أو لثا، دعوى جاعلي زيد العالم أو الجاهل، حيث يتعين الوصول قبل ذكره.

٤- أو ذكيتا، دعوى أئس الناس كان يومنا عظيما.

الاشتباه لقوله ضحا على غيره أيضا، أو يداد أنه إذا قصد بوجهه الضمير، وهو متكررا ويبنى المتكررة كتكثير الأعلام، لكن لو صح هذا لكأنه مقلد لقوله ويلطرس ذلك فيما إذا لم يكن ثم زيد آخر هو آخر، فإن كان حقيقا يحتاج إلى وصف آخر، ومن هذا النوع الضموم المتكررة في مضموم، والسبب الأول أهم من الثاني، وإلغى بطلب أن صفة المتكررة للضمير، وصلة المفعول حين.

الثالث: أن يوصف المفعول أو المفعول به كقولهم زيد مدام أو الجاهل، حيث يكون زيد قد فهم المراد منه قبل ذكر الصفة، ويصف قال يكون الوصول بهذا أو بمضموم أو مدح أو لثا، ولكن ينبغي أن يقولوا أو مادم أو لثا أو يكون شيئا أو مضموما ونحوه في غير السند إليه بقوله تعالى ﴿يَسْمُ اللَّهَ الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ﴾، وقوله تعالى ﴿عَزَّ إِلَهَ الْفُتُوحِ الْبَارِئِ﴾ ونحوه في ضم، ﴿قُلْنَا قُرْأَتُ الْقُرْآنَ حَاشَاكَ بِاللَّهِ بَيْنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾.

الرابع: أن يأتي التأكيد، كقوله أئس الناس عالم كان يومنا عظيما، يمكن أن يكون ملة من غير باب السند إليه ﴿وَلَا تَكُنْ يَظُنُّ يُعَذِّبُهُ﴾، قال السكاكي ذكر لأن قصد إلى الجنس، قال الزمخشري معناه زيادة التعميم والإحصاء، وهو قريب من كلام السكاكي وكأنه يريد بزيادة التعميم قوة العموم، لا تكثير أفراد العباد، أما قوله تعالى ﴿وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَذَكَّرُوا لِلَّذِينَ نَحْنُ بَالِغُونَ﴾، قال الزمخشري الاسم الجاهل ليس الأفراد والتثنية تدل على شيئين على أحدهما والجمع التعميم، فإذا أريدت التذكير دلالة على أن الخطي به متعمد، والذي سبق له التعميد هو الممد، فليحرم به ذلك قبل به على قصد إليه وإحصاء به، كما قرئ أنك أو قلت، إنما هو إنه ولم لذلك الواحد ثم يخص ويظهر أنت تلمذ الإكبية، لا بوجهانية قصد قوله التوكيد لا يعني الاصطلاح الذي هو أحد الخواص، بل يعني العلوي العلوي.

(٢٠) سورة الضحى: ١٥

(٢١) سورة الضحى: ١٥

(٢٢) سورة الضحى: ١٥

(٢٣) سورة الضحى: ١٥

(٢٤) سورة الضحى: ١٥

توكيد المستند إليه:

وَأَمَّا توكيدُه، فـ:

١- التكرير.

٢- أو أفصح توهم التجويز، أو السهو، أو عدم الضمارة.

وأما يريد أنه تمت مؤكد مثل: توبة وحدها وسفاهي جعل اثنين عطف بيان، وفيه نظر. لأن عطف البيان كالمضمة. فربما أفصح أن يكون أمثلهما كذلك لهذا المعنى أفصح الآخر. ومن جهة أن عطف البيان غالبا لا يكون إلا عن معرفة، واليمين مكررة، ولأن اثنين ليس أشهر من واحد. وعطف البيان عند الجمهور يكون غالبا أشهر، إلا أن يقال: هو أشهر في العدد من التثنية. ولأن عطف اليمين لا يكون إلا معرفة على قول مشهور، وسيأتي الكلام على ذلك إن شاء الله، وقد بقي من أسباب الوصف أمور ذكرت في المصنف فيها التوهم مثل: زيد السكين وهو قريب من معنى الدم والدمج، وكذلك الإيهام مثل: تصدقت صدقة كثيرة أو صغيرة، وفيه نظر. لأن الإيهام مدغم مثل الوصف، وكذلك التعميم مثل: أكرم الناس أرحمهم وأكسب، وفيه نظر، لأن التعميم مدغم قبل الوصف، ولهذا أصل المصنف ذلك كله، وإن ذكره الناس قبله.

توكيد المستند إليه:

جاء: (وَأَمَّا توكيدُه إيجاز).

(نكر): من تعلقات المستند إليه أن يؤكد وأما لأحد أسباب.

الأول: إيراد التكرير نحو: فبعد أنت وأنت أنت. وسيأتي في باب دفع الغش أو تأخير، إن شاء الله تعالى، وسيأتي الثاني مثل: مصنف، وفيه نظر، لأن التاكيد في التأكيد الذي هو من التوابع وهذا إطلاق لهما كذلك، وقد اضطرر هو على السكافي بنحو ذلك في كل رجل عارفة.

الثاني: دفع توهم الإيهام نحو: جاء زيد نساء، فإنه يعني أن يكون جاء جماعة، كذا قالوا، وفيه نظر، أو السهو، كقولك: جاء زيد زيد، لأنه يعني السهو، أو عدم الضمارة، نحو: أهديت ابنك كذا يعني التجويز والتخصيص أن يكون أفراد به البعض، كما قالوا (والمستند): وفيه نظر، لأن ذلك قد لا يصرح به عند التجويز

والشخصين والغير، ألا ترى، إلى قوله "ما حرموا كلهم إلا غير قائمة ثم حرم"^{١٠١}
 قيل، دخله الشخصين مع تأكيد، وإمكان. "فإنجدة المتداخلة قلبي"^{١٠٢}، إن كان
 الاستثناء متصلاً، وإن انفصل في جوابه أن التأكيد مقرر بمفعوله بعد الإخراج،
 فالؤكد إنما هو غير المطروح ورد بمفعول فعل "فوقد أوتيت ألقاها قلبي"^{١٠٣}
 والاستطراد فيه مقرر، لأن آيات الله تعالى لا تتباين، وبعد أن كتبت ذلك بعثت
 رأيته مثقلاً، قال الإمام في التبريد: وما رد فيه المتكلمون عن الأعمى وبنييه
 أن صيغة المصوم مع الطوائف شاذة مرفوضة، وهذا وإن صح يحمل على توحيد المصوم
 كالصوم الزكوي، بعد فقد صرح بأن التأكيد لا يرفع اعتقاد الشخص، لكن
 وجدت، ما لا يدل له القائل، وهو قوله تعالى "فليؤثروا كل نكاح من الأثر من شيء" **فَلْيُؤْثِرُوا**
إِنْ أَرَادُوا فِتْنَةً يُلْقُوا^{١٠٤} في قراءة من نصب كذا لأنه لو لم يعمد المصوم لسا قبل
 "فَلْيُؤْثِرُوا" من الأثر من شيء "وَمَا يُلْقُوا" ويحل في المصوم، لأن الشخصين معاً قال
 السكاني. ومنه كل رجل جازف، وأبو إسحاق حيوان ورد عليه في الإجماع بأن كل
 هذه الشخصين لا لتأكيد، إنما صيغة للشروع بعملها في قام الناس كلهم، فإن
 المصوم مستقل عن غيرهم، فكانت **فَلْيُؤْثِرُوا** تأكيد وهذا الذي قاله صحيح، إلا أن
 كلام السكاني إنما يشير إلى ما قلناه من أن لفظ كل وإن نصب العمل لا ينفي
 إرادة الشخصين، بل يعمده لأنها مرفوعة في المصوم، بخلاف لفظ الناس الزكوي
 بها، فكانه يقول: إرادة، طاس كلهم المصوم كإرادة كل إنسان في القولا، وإن
 كانا قائلين للشخصين فلأنها المصوم الزكوي، كما يقال: إن تأكيد الإتيان، أو
 يقال: أراد أنها تؤكد دلالة التكرار في شائع في جملة، وإن أمانت الاستطراد
 فإن إيماننا بأن طاس الناس وجب، فإن أمنت: كل إنسان تأكدت الدلالة
 على الواحد لأنها موجودة مع كس فرد من الجماعة التي دل اللفظ عليها،

(١٠١) القواعد النحوية في "جواز التبع"، ص ١٠٠. "غير المصوم إلى التبع على بعضه استلزام، وإلزام."
 (١٠٢) ص ١٠١، وفي غير موضع من تصحيحه، وسلم في "تنقيح" وإلزام ط الشخص، وهذا سلم "لا
 لها فائدة..."

(١٠٣) سورة طه: ١٢١

(١٠٤) سورة طه: ١٢٢

(١٠٥) سورة طه: ١٢٣

بِهَإِنْ التَّعْلُفِ إِلَيْهِ :

وَأَمَّا بِيَدَيْهِ فَمِنْ

- لِإِيْدِيهِ بِاسْمِ مَخْطُوعٍ بِهِ : (هَؤُلَاءِ الْقَوْمُ مَبْدُوعَاتُ خَدَائِكَ

(تشبيهه) : المجاز في نحو : قام زيد ثلاثة أشهر

أشهرها : في العدد بأن تكون أطلعت قام وأرسلت مقدوات الكلام

الثاني : في الزمن بأن تكون أطلعت قام وأرسلت يقوم في المستعمل

الثالثون : أيهما بأن تطلق على أنه يستعمل في السبب القوام وهي إضافة إلى عامله
الخاص القوم احتضن مجازي ربيع ، وهو أن يكون الاستناد مجازي ، وإيه إن كان عامدا
احتضن مجازي خاص ، وهو أن يكون أريد المضمون ، فالمعجرات الثلاثة الأولى لا
يصلحها التأكيده بالتعريف وإيه لأنها تأكيدهن للفاعل ، لا الفعل إيه يدفع الأول
المعنى المؤكد كد صرح به ابن عسقلان وإيه على بحث إيه ، ويدفع الثاني فيما
يظهر الظرف وأما التعريف وإيه فإنه يدفع الرابع ، هو المجاز الاستنادي
والخاص إنما يدفعه إيه ونحوه . فيحمل ثلاثة على ذلك ، فإن أراد دفع
معجرات الخمسة . قل قام الأمر كلهم أنفسهم أمر قواما ، فليدفع ذلك

بِهَإِنْ التَّعْلُفِ إِلَيْهِ :

مِنْ : (وَأَمَّا بِيَدَيْهِ إِلَيْهِ).

(شرح) : مؤنث يحذف سببه على استند إليه لعدم إضافة باسم مفعول به . نحو
مبدئك حاله جازي ، وإيه استنادي من ذلك : (لَا تُكَلِّمُوا الْقَوْمَ الَّذِينَ) ^{١٢٧} وإيه
نظر لما سبق وأيهذا قد طرأ هو عطف البراء بدلالة اسم مفعول باسمه إليه . والقوم
ليس مفعولا بالالفين . وابن العاصم يرى أن الذين من إيهين الذين ، صفة ، والقوم
حالة ليس مفعولا لعطف البراء . اعزل أن يكون بدلا .

والقوة : (باسم مفعول به) مفعول ومفعول باسم مفعول به استند إليه ، فلا أثر
بمحذوف التعريف في مفعول المستند إليه

الإبدال من المسند إليه:

وَأَمَّا الإبدالُ منه، فـ:

- لزبادة التقرير، نحو: جاعتي أهلك زبدة. وجاء القوم التزلفم، وسكب
غفرو توبة.

الإبدال من المسند إليه:

من: وَأَمَّا الإبدالُ منه فجاء:

وأما الإبدال من المسند إليه يكون لزبادة التقرير، ومماثلة في الإضمار، زبادة
التقرير والإضمار، والمظاهر أنه يريد به: ما خرج به صاحب الضمير، من تقرير الحكم،
وهذا إنما يصح إذا قلنا: إن الضمير في البيت فعل مقدر، أما إذا قلنا: إن الضمير فيه
هو المعلن، في البيت منه، فلا تكرار ثم قد يورد عليه، أنه إذا سلمنا أن البدل على
نحو تكرار المعلن، وأن المراد بزيادة التقرير مطلق، فالتقرير مبدل للحكم، فلا نجس من
أحوال المسند إليه.

ويجب على من ذكر الحكم، أن يحذف أو يقتضيه المسند إليه، وإثم من تكلم
التمية فإن قلت: قد جعل المصنف قلنا من معنى التبرير وإليك التوضيح، لأنه قال في
الإضمار: إن الإبدال يكون لزبادة التقرير والتوضيح، فالتعبد التمسد إنما جعل مطلق
البيان التوضيح مطلق، وهو التوضيح باسم مختص به، وجعل البدل لتقرير الحكم
لتعظيم لفظ الإضمار ثم قصد المصنف إلى التمسد

بدل كل من قبل، ويقال: شيء من شيء، وأنه أكثر بقوله: نحو جاء زيد لعلوك.

وبدل بعض من كل، أشار إليه بقوله: نحو: جاء القوم لكرهم.

وبدل التعداد أثار إليه بقوله: سلب صبر توبه، وهو مثله سلبه إليه التبرجاني، وإن
التبرجاني في الجزء الأول من السلب، ثم ينز التبرجاني من ذلك في وجه الأفعال
وهو لفظ: كان سلب بمعنى الضمير، تقول: سلبت زيد توبه، قال: أنه تعالى: ﴿وَلَوْ
نَسَّخْنَاهُ لَنَسَخْنَاهُ﴾ قال أبو الهيثم: ولغيره سلب بمعنى الضمير، وأما هو الثاني.
وقال الجوهري: في كل من الاستلاب والاستلاب أنه الآخر، ويخرج في الحكم بتعديدها
لضمير، فقال: تقول: استلبته زبداً واختلصته زبداً.

المعطف على السند إليه:

ولما المعطف: قد

٦- لفصل السند إليه مع اختصار، نحو: جدي زيد وصهرى.....

قدما بيته المصروف قلته: سب زيد. أى: قلوا: أوبه مصروفاً لأن قلته: سب زيد أوبه على أن يكون أوبه مرفوعاً على هذا الاختلاف، صير معنى الكلام: سب لوب زيد، فاحتاج حينئذ دخول جر، وهو جر: سب لوب زيد بإضافة مثلاً، وهو معنى لا يتطرق على قولنا: سب زيد، ثم إن المشتق من هذا الاختلاف هو الأول لا الثاني، واللوب مشتق على زيد لا بالعكس، فلا يصح ضم إن قلت أن سب يدل على صلاحية للفعل واحد بمعنى الشد، صرح ذلك، ولأول التثنية قوله: "أعجبني زيد عليه فإن قلت: فلا ذكر بدل القطف وبدل الهدى قلت: لأنها كالمشتقين بأصبعها عن الهدى مثله، فلا شبهة بينهما بلكنم عليها على أن في البيت بدله سقط عن كلام العرب خلافاً لم قول: ألبساً صبيحين، فليت من موضوع هذا العلم.

ومن القول في سر السند إليه: **أولاً** شرط التثنية صيرها التثنية كالتثنية **عائدين** وهذا كلام الهدى لا العرب ولا مستعملون وقد يلزم بعضهم من أن أم الهدى يقال له: بدل كل من يعرب، في نحو: رأيت امرئاً ففكاه، وهم على واقع شيء من ذلك في كلام مستعمل، فهو بدل كل من كل، فليت أن السند المتضمن معنى زيدا على ليس في الهدى، وذلك لا بدلى الهدى، وهذا شريح الهدى من جمله على بدل القطف وحكم التثنية يلزم: جاء زيد أخواتي بذلك، وأمر جاء صديقك زيد، عطف بيان مع صلاحية كل منهما لهذا فيه نظر، ولا يصح الاعتراض بأن صديقك عام، فكتن الهدى بذلك، وإنما يمكن أن يجده الهدى: لأن العام في هذا المثال أقرب به الخاص، ولا يحتاج أن يقع العام الزائد به الخاص بدلاً ومبدلاً منه.

المعطف على السند إليه:

عبد: (ولما المعطف: إن).

(وإن: بوجه عطف التثنية، ويكون لأحد أفعاله.

الأول: أن يفسد لفصل السند إليه مع الاختصار، نحو: جاء زيد وصهرى، ويكنى

٢- أو السند كذلك: نحو: جامعي زيد فعبروه، أو ثم صدق، أو جامعي القوم

حتى خالف.

الثاني: أن يفيد تعين السند مع ختامه، نحو: جاء زيد فعبروه، لأن خاتمه بالهاء يقتضي إسماء صائرين إليهما، فكأن قل من سبويه، ويأتي أن يسمى هذا تعدد السند إليه والحمد لله، ولزم من تعدد السند إليه، تعدد السند على جاء زيد، وعبروه، ولا شك أنهما مجيبان، لاستحداثا صدور الفعل الواحد من فاعلين، إلا إذا جعل الفاعلون فيه، متر - جعل الصغرة زيد وعبروه وبكر على الثالث زيد، فإن قل واحد، إنما جعل بهما، لكن بعدد أن جعله، فقل صدر من جملة المشتركوا فيه، فلما قول سبويه في نحو: مرتت زيد وعبروه، أنه مرير واحد بهما، يختلف مرتت زيد فعبروه، فسيبه أن أحدهما واحد فيمكن فيه ذلك.

وقد يقال: إحد إذا تعدد قام زيد وعبروه، الله جربته من قيامهما حقيقة كنية واحدا، أعمرت بهما، واختار كاسي العامل في المصروف عليه، هو العامل في المصروف، ولا يفسح هذا المعنى في المصنف في (١٠٧) لأن اشتراكه يعني أنهما الحقيقة الكلية، وإن كان يمكن القول به بأن يعبر ويكسر، ويريد به - جعل الفاعلين هاء، وكذلك بعدد السند إذا كان المصنف يلم، أو حتى لا غير أنه لا يه في معنى من التوزيع، لأن المصنف كما ينبغي عنه قول الشاعر:

وكنيت نفسي من جند إبراهيم فارمحي من العبد حتى صار إبراهيم من جندى
فلو مسحت قبلي كنت العصف بعدد طرائق المسح ليس بمصنعا بعدد^{٢٥}

وأورد على المصنف أن حتى هنا ليست عاطفة.

والجواب: لا يعني على المصنف ذلك، لأنه أراد: أن يشك أنما حتى على التوزيع، ومعنى تعدد عليه عاطفة كانت - ثم غير عاطفة، ولهذا قال: كما ينبغي عنه قوله، وأم يقل: ومنه قوله، أو يكون به - على أن حتى المصنف المصنف، لكن فيه بعد، لأن رئيس من العبد، لا يضاف بمعنى الكلام.

^{٢٥} البيت لأبي جسر، بالأول منها في كتاب ص ١٠٦، وحتى فيه ليست عاطفة، وإنما يفيد العامل به (إبراهيم) التوزيع، وإنما لم تكن عاطفة لأن ما يلي في صنف جميل، وأن الجملة قبلها لا يضاف بها الكلام حتى يجمع المصنف عليه، مما من يترك بعدد مصنف به في الجس.

- ٣- أو زيد السامع إلى الصواب: نحو: جامعي زيد لا عمرو.
 ٤- أو ضرب الحكم إلى آخره: نحو: جامعي زيد بل عمرو. وما جامعي عمرو بل زيد.
 ٥- أو النطق أو التشكيك للسامع: نحو: جامعي زيد أو عمرو
 الفعل ^(٦) المصنف إليه:
 وأما المصنف: فـ
 - التخصيص بالسامع.

الفاصل: أن يقصد رد السامع عن التصديق بالصواب، كقولك: جامعي زيد لا عمرو، وأن
 الحكم مجرى: عمرو فقط، أو مشاركته زيد، كما قلوه: وفيه نظر لأن من اشكك مجرى
 عمرو فقط، حصل رد عن الحكم بكونه: زيد، وإلا فلا، ما علمي زيد، لكن
 عمرو، أن الحكم مجرى: زيد، دون عمرو، وكذلك الخطف بـ.

القواصم: أن يقصد التشكيك أو التشكيك، نحو: زيد أو عمرو، أو بما زيد أو بما عمرو
 أو بما زيد وزيد عمرو أو في الإجماع (أو أن يقصد إيهام لنحو: ^(٧) أو زيد أو عمرو
 علمي هناك أو في خلافه ^(٨) وقد أن يقول: هذا القوم، عن التشكيك، أو
 الإيهام، أو التخيير وإحدى بينهما، أو الإيهام لا يصح كلا جهتين، مثل: جامعي
 الحسن، أو ابن سريج، والتخيير يصح: نحو: هذا من عالم فرج، أو غيرهما والتكج
 هذه لأبعد، أو هذه وفيه نظر سادته في سبب الأمر.

واعلم أن الحروف العطف السابقة باستحقاق آخر، بما ذكره في علم النحو، وإنما
 لأن نظر في هذا العلم ما يتعلق ببعض الحروف، لا ما يتعلق بحروف العطف، فإن
 لعدم الحروف واستحقاقها في موضوع علم النحو، وإنما الظاهر أن تلك الاستحقاقات
 غير صحيحة
 الفعل ^(٩) المصنف إليه:

من: (وأما الفعل فالتخصيص بالسامع).

(نحو: الفاعل المختص من الخبر يقصر الفعل، ويحتدل أن يرد، وله إيمان
 بقصر الفعل، والفاعل هو صورة الخبر واقع بين الابدأ والخير، أو ما أشبههما كذلك،

(٦) أو المصنف، سبب، به يقصر الفعل

(٧) سورة مائدة: ٥٤

(٨) أو المصنف، سبب، به يقصر الفعل

وهو الذي يسميه الكولون: شعبا، ويضمهم بسمية: شعبا، والبرصيون: شعبا،
والقطيرون: شعبا، وله أحكام بطول ذكرها.

وأما ذلك الذي ذكره المؤلف بلحاظ اختصاصه بسمك ربه وبالسند، فإن قلت: زيد هو
القائم، معناه أنه لا فاعل غيره، وقد صرح به - ومطهرى - عند قوله تعالى: **(وَلَوْلَا فَتْحُ**
الْمَلِكِ لَنَفَعْنَا لَعِيسَ بْنِ مَرْيَمَ مَا فِي بَيْتِهِ مِنْ نَجْوَى)، وذلك على قوله تعالى: **(وَالَّذِينَ**
أَتَيْنَاهُم بِالْحَقِّ وَالَّذِينَ)، في نظر الآية، وذكرنا نحوه، وهو أنه جعل القصور للتعبد،
وأنه يذكر القصور وفيها قلاع، نظرا لقوله تعالى: **(وَالَّذِينَ هُمْ أُولَاءُ لَهُمْ أَعْيُنُ)** مع قوله:
(وَالَّذِينَ هُمْ أُولَاءُ لَهُمْ أَعْيُنُ)، فلا حجة، بل هو، وإن كان النطق لم يقسمه أحد
أمر الله تعالى على أن يجهل القصور، بل هو قوله سبحانه: **(وَالَّذِينَ هُمْ أُولَاءُ لَهُمْ أَعْيُنُ)**
على خلاف ما ذهبنا، وإن كان الآية والإجابة، قد نسب لغير الله تعالى، كما نسبته
إلى القصور: **(وَالَّذِينَ هُمْ أُولَاءُ لَهُمْ أَعْيُنُ)**، قوله تعالى: **(وَالَّذِينَ هُمْ أُولَاءُ لَهُمْ أَعْيُنُ)**، ثم يؤكد
بالفصل مع أنه منه، ثم ما قلناه ليس بصحيح، لأن هذا القصور، لا يصح إجابته لفصل،
لأن الفصل لا يقع على غير هو صريح ظاهر، وقد توهم ملاك القصور على القصور من
مواقع من القرآن، مع قوله تعالى: **(وَالَّذِينَ هُمْ أُولَاءُ لَهُمْ أَعْيُنُ)**، لأنه
لو لم يكن القصور، لا حجة، لأن الله لم يرد، وفيها عليهم، وإنما الذي جعله بقرآنه
أنه لم يرد لهم رقيب لغير الله تعالى، وإنما أيضا أن يكون إمر به حيلة، وبها قول
تعالى: **(وَالَّذِينَ هُمْ أُولَاءُ لَهُمْ أَعْيُنُ)**، وأما قوله تعالى: **(وَالَّذِينَ هُمْ أُولَاءُ لَهُمْ أَعْيُنُ)**، فإنه
ذكر للذين هم لا استواء، وذلك لا يصح، لا يشار بالقصور القصور للاختصاص،
وبهذا نعلم إحصاءهم حسب هذا الفصل، لا ذكرها، ولا يتسلسل لغيره، إلا أن يقال
في هذا كله، إن القصور يخص من عرفه، وغيره، وفيه في الإيضاح بقوله: زيد
هو بلوى وليس بصحيح، لأنه ليس بغيره، لأن بعده فعلا مضارعا وأما
المعشلق واليهذايون فلهذا هو العبراني، فإنه ذكر ذلك في السراج

١٢٢ سورة البقرة: ١٢٢

١٢٣ سورة البقرة: ١٢٣

١٢٤ سورة البقرة: ١٢٤

١٢٥ سورة البقرة: ١٢٥

١٢٦ سورة البقرة: ١٢٦

١٢٧ سورة البقرة: ١٢٧

١٢٨ سورة البقرة: ١٢٨

الإيمان، والجميع على طاعة، وما يند على إحصار أيضا، قوله تعالى: ﴿لَنْ يَخْشَكَ قَوْمَ الْأَيْمَنِ﴾^(١) وقوله تعالى: ﴿لَمْ يَخْشَوْا مِنْ تَوْبَةِ اللَّهِ فَأَنُفَكُوا مِنْهُمْ﴾^(٢) لأن الإحصار في الأيمن لا يحصل إلا بإحصار

(تعمية): فاشد إحصار غير ماحصر في التخصيص، بل يفيد أيضا التأكيد، كما صرحوا به، ويفيد أيضا التلابة على أن ما بعده غير لا مطلقا، على معنى في ذلك معناه علم النعم، لأن هذه التلابة من حيث النعم، لا من حيث التلابة، وهذه التلابة التلابة، ذكرها الإحصار في الكلام على قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا ذَلِكَ لَفُتِنَ الْكَافِرُونَ﴾^(٣).

(تعمية): قال ابن الحاجب في شرحه: حصل إلى الفصل غير مؤلف لا فائدة، وقال في أمية: إن غير الفصل ليس تأكيداً، لأنه لو كان، إما أن يكون أمية، أو معنوية، لا جائز أن يكون تفعيلاً، لأن التفعيل إحصار لفظ الأول، مثل زيد زيد، أو معناه مثل: لمست أم، والفصل ليس هو التلابة ولا تأكيداً، لأنه ليس بكتابة به من معناه التلابة، ولا مفسراً له، ولا جائز أن يكون معنوية، لأن أصول التلابة بالتلفيع معنوية، لا التلابة والتلابة.

(تعمية): وما قلناه من قول النص: لا يعود له قوله حسن دليل، ولا سيما إذا قلنا: إن الفصل حرف، غير أنه لم يند على أنه يند على مطابقة له في التلابة والتلابة، وصح: إلا أن يقال: حروف على طريقة أصولية، وأما قوله: إنه ليس تأكيداً، فبمعنى نظر، ولا يسلّم أن التأكيد ماحصر فيه، ذكره: لأن التأكيد الذي ذكره هو التأكيد الذي يقع عليه التلابة في باب التلابة، وبذلك تأكيد بالمتلابة وأصل التلابة، وهذا كما أن التأكيد يكون بأن والتلابة وكأنه نوع من التلابة، لأن الفصل تأكيد التلابة التلابة، وليس كذلك، بل هو تأكيد التلابة، كما قلناه في أوائل هذا التلابة.

ومستخرج ما ذكرناه، وما ذكره ابن الحاجب، التلابة وشكك في قول التلابة: إن الفصل لا يخلع مع التأكيد، فلا يقال: زيد نفسه هو التلابة، إنما يقال: نفسه تأكيد

(١) سورة النور: ٦

(٢) سورة النور: ٢٢

(٣) سورة البقرة: ١٠٩

كلمة لا للجملة، فلم يمتنع تأكيد على شيء واحد، ثم ما استلزم من احتياج التأكيد والفصل، وأما القول: جاء زيد نفسه حينه، وجاء زيد نفسه، ولا حاجة بعد أيوجه كنهين في استعجالين إلى مايجوز من العرب سجعون؟ ولهذا نقول: جاء الزيدون تكلم أجسود أكتفون أيسون أيسون، من غير توقف على ورود السماع به سجعاً

وأما أن الفصل أطلق ضمير التثنية على أنه حرف لا اسم، والكافين بأنه اسم، أكثرهم على أنه لا محل له من الإعراب، والقائلون بأن له محلاً، منهم الكسائي قال: إن محله باعتبار ما قبله، والقراء قالوا: **واشترى** به ياءه، هذا فكرته من أنه تأكيد لظهور على قول الجمهور، إنه حرف، أو اسم، ولا موضع له، **وزيد** ثانياً بضمه الكسائي، أنه اسم محل إعرابه ما قبله، فقد قال: **بين** ذلك من شرح التسهيل: إنه وجهه تأكيداً لما قبله، وإنه يفتح، وإحدى أهميته من هذا القول، أنه يشارك حقيقة الفصل بالكتابة، وأما أن ما يسميه حمزة السلا نوح من أنواع التأكيد الظرفي، وأنه تأكيد للظهور بالضمير، وذلك كان محلاً، لأن حمزة لا يصر تأكيد لظهور بالضمير وإنما كان كذلك، فلا يرد علينا حينئذ مذهب الكسائي، لأنه إنكار للضمير، ولم يشهد لنا من أئمة النحويين وجهه تأكيداً للشد إليه، فام يزل إذا قول القراء: **إن** له اعتبار ما بعده، وهو مذهب شاف، لا علينا منه، وليس يلزم من إصطلاحه الظاهر ما قبله، أن يكون تأكيداً له قبله، وأما قول الطبرسي في شرح الفتح: **.. الفصل تأكيد الشد إليه، لأن إعرابه**

إعراب الشد إليه على الظاهر، فهو صحيح، واخبره ذلك لا يرجع إليه مرة (فتحية) قول الصنف: **الضمير**، أي: **الضمير** الشد إليه، بالشد، وهذا الصواب من الصواب، وأما قول مستذكر في نطاق: **الضمير** الشد بالشد إليه فهو مذهب شاف

وقال الطبرسي في التبيان: **الفصل** للضمير الشد بالشد إليه، أو شكسه، وهو وهم أيضاً والظاهر أنه وجد فعلاً من العبارتين في كلام الصنفين، فجمع بينهما نوعاً أنهما صحيحان، إلا أن يرد ما ذكرته من انحصار الأول والثاني بكل حال، وعلى بالشد إليه: الاسم المجردة، وبالشد: **الشد**، **الشد** أو **الشد**، فلو كانت زيد هو

الثام، بخصوص السند إليه وهو زيد، بحيث هو السند، لأن سنده ما القاطن بلا زيد،
ولذلك الثام هو زيد، بخصوص سنده وهو قائم، بالسند إليه وهو زيد، لأن
الخصيص لها هو الأول، والخاص به هو الأخير، لكن القول بأن الصلة هي البتة
للمتحدث، أو للمخبر، خلاف قول الجمهور، والرجح أن السابق من المرتكبين مبتدأ،
واللاحق خبر.

(الثانية) تراب على عبدة السككي، وهو قوله إن القصر بخصوص السند
بالسند إليه فساد وهو أن التسليم - من الذين التزموا - وليس الذين الخطيئة،
وعدم الذين التماسي، أي بدأ من قروهم التمسح سؤالا، وهو أن الفصل إما كان
للمخصص السند بالسند إليه، فهو صلة السند لا السند إليه، لأن المخصص السند
سما السند ثم استلوا من جوابه، فأجاب القوم: بأن الفصل يقرن أيضا بالسند
إليه، ثم بواسطة القرابة به، يحصل بخصوص السند به، وقد الخطيئة هذا الجواب
لأن لا نسلم أن قرابة بالسند إليه بحسب المعنى الذي هو المخصص، بل القرابة
بحسب المخصص، وهذا على السواء، ولذا يقرن بالسند به أولا بحسب السند، ولا
اعتبار للاعتبار القلي وأجاب الثاني: بأنه لا صلة الفصل بالذات موضوعية، السند إليه
بالسند نون خبره، وإبرام منه تخصيص سنده بالسند إليه، وقد الخطيئة، بأن علاقة
الفصل بحسب السند أن يعلم أن « بعد خبر، وبحسب المعنى: تخصيص السند،
وعلى التفسير: والله ترجع بحسب ذاته إلى السند، وأن قوله علاقة المعنى
موضوعية السند إليه بالسند مسوح، ولم لا تكون فاشية، كون السند صلة السند إليه
نوع خبره لا خبر.

وأجاب الخطيئة الثاني إليه بأن القصر عبارة عن السند إليه، وذلك أنه، لأنه من
المعنى لقرار له، وبعبارة أخرى: قصد به على مضاف، ويدل على أن السند إليه
معنى يوجد فيه السند، ولا يوجد في غيره، لذلك جعل الفصل من لا يظهر الرجوع إلى
السند إليه.

(الثالثة) أنه بدأ هذا السؤال على شبهة صحة قول السالكين: والله الفصل تخصيص
السند بالسند إليه، وقد ذكرنا أنها فاسدة، فلا معنى لسؤال، والثانية، وإبرام منه فساد
الأجوبة السابقة، لأنها مبتدأ على فساد.

ثم في كلامهم السهل قوله كثيرا، منه قول الخطيبين إن الأكثرين الكفلى، لا أكثر له في جعل الفصل من أحوال نفسه إليه، وجب كما قال، من الأكثرين الكفلى بأحد الطرفين، إما كان المعنى بالنسبة إليهم حتى استواء، يرجح به، وربما يرجح به مع التفات في المعنى، ألا ترى أن قوله: القائم به، يكون القائم هو التمسك والتمسك إليه حسبته لفتلا ثم بين الخطيبين نفس هذا الكلام في بحثه مع الشافعي، واعتبر قول التعليل: إن فائدة الفصل بيان أن ما بعده غير، وإنما اعتبار الكفلى أيضا.

ومنها قول الخطيبين: الفصل عبارة عن قصد إليه، وبذلك له، وتقرير له، وإعرابه إعرابه، أقل نقلا منقول.

(قوله: ويدل على أن التمسك إليه معنى يوجد في التمسك، ولا يوجد في غيره) معروضا بأن يقال هو معنى يوجد في التمسك إليه، ولا يوجد في غيره، كما قيل هو في جوابه الكفلى سواء سموا، وإنما أكثر قيام هذا السؤال وجوابه، فلتذكر ضمن السؤال على التحقيق، بالعكس سأل أكثره، وأقول: الأولى أن يجعل الفصل من الاعتبارات الزاجية إلى التمسك إليه أو إلى استيعاب أو إلى التمسك، ولا شك أن هذا ينحصر عن أن تكونه الفصل للجهة أو لطرفه، فيقتضي ما سبق أن يقال: الفصل ثلاث فوائد: التأكيد، والتخصيص، وأن ما بعده غير، فإن نظر التفتة الأولى فالأولى أن يجعل من اعتبارات الإنسان، أنه يؤكد الحكم، كما يجب التأكيد بأن من اعتبارات ودخوله في وسط الكلام لا يدعى ذلك، كما أن لام الألف، تدخل بين التمسك إليه والتمسك، والتأكيد بما من اعتبارات الإنسان، كما قيل.

وإن نظرتا إلى فائدة التخصيص، فالأولى أن يجعل من اعتبارات التمسك إليه، أن الفصل يخص التمسك إليه بالتمسك، فالكفلى يخص بالتمسك، والتمسك إليه يخص بالتمسك، والتمسك يخص، أكثر الفصل معنى بالتمسك منه إلى التمسك إليه، ويصور فاشا بالتمسك إليه فبما أن نسبتته إلى التمسك إليه أولى، ولا كان لخصف وغيره من أهل هذا العلم، إنما تناولوا على أن فائدة الفصل بالتخصيص، وأن تناولوا على التأكيد، فتلوه من أحوال التمسك إليه، وإن نظرتا إلى التفتة الثانية، وهي أن ما بعده ليس تاهبا مع أن يجعل من أحوال التمسك إليه، لأنه يصرح بتمسك لغيره، ومع أن يجعل من أحوال التمسك، لأن بين خبره.

وأيضاً: تقديم المسند إليه، وتأخيره:

تقديم المسند إليه:

وأما تقديمه فتكون ذكره أهم (أخ).

١- إما لأنه الأصل ولا يمكن التحول عنه.

٢- ولما يتمكن الخبر في بعض النسخ: لأن في اللفظ تشويهاً إليه، كقوله (من

الخطيب):

والذي خُصرت البسمة فيه حينئذٍ تكتسب من مقام

تقديم المسند إليه:

من: وأما تقديمه فتكون ذكره أهم (أخ).

(أخ): تقديم المسند إليه يكون لأحد أمور:

أولها: أنه الأصل. ولا يمكن التحول عنه.

والثاني: يريد التقديم بطريق، فإن سبب إله محكوم عليه، والمحكوم عليه مقدم

في الكلام على المحكوم به، وإن أراد التقديم بطريق ضابط، فإن الأمر في

المسند إليه التقديم، إن كانت الجملة اسمية، والتأخير إن كانت فعلية، إلا إذا

قلنا: إن الضابط مفعول، ولهذا أصل. فحينئذٍ أصل التقديم

كما ذكره الصنف لا يأتي على القول بأن الثاني أصل.

الثالث: أن يتمكن الخبر من بعض النسخ، لأن في اللفظ تشويهاً إليه، كقوله (المرور):

والسبب خُصرت البسمة فيه حينئذٍ تكتسب من مقام^{١٩}

لأن الخطيب في مخرج سبب الورد. معناه مفعول به الإنسان، والمفعول الواقعة

فيه. من قبيل اتصال النفس بالجسم، إذ النفس جوهرية والجسم عرض، فلهذا

يعدم الجسم الحيوان إذا عازلته النفس. والمفعول الواقعة في نهايتها به. وأيضاً: معناه

أن الله خلق خلقاً في بلاد الهند، اسمه قنسر، يغرب به القتل في الهند، وله

منازل طويلاً، وهو حسن الأسنان، يسمى ألف سنة، ثم يلهيه الله الموت، فيصنع

١٩ في الهند من الخيل، وهو في بلاد الهند في دولة الصين، يقال له ألف سنة، ويقال له ألف سنة.

ومخرج الورد في الأصل، ويقال له ألف سنة، ويقال له ألف سنة، ويقال له ألف سنة، ويقال له ألف سنة.

عنه السبب فيه، ويقال له ألف سنة، ويقال له ألف سنة، ويقال له ألف سنة، ويقال له ألف سنة.

٣ - وإذا تعجبل المسرة لم تستطع، استغفر، أو التضرع، نحو: سئلت في دارك، واستغفر في دار صدقتك.

٤ - وإذا لم يهجم: أنه لا يزول عن الخلق، - أو أنه لا يهلك إلا به.

وإذا لم يزل ذلك.

المصطب حوائله، ويحرب بهاديه المصطب، فخرج دار، فيشعل، فيحرق، فيحرق الله من ربه بعد مدة جده، وهذا القول الذي قيل بالحقوقي،
ويقال أراد اسم الله، وقيل أراد لغة صبح، وقيل أصا موسى ﷺ وعلى ذلك
السكاني يقول: صدقت العامل، الصانع، عدول، أراد بالفاعل الصانع؛ يعني
من عقلت يدك تذكر، لا تريد هذا الفاعل، فإنه يستعمل فاعلا في العلم، كما أشار
إليه الزمخشري، فلا يريد على السكاني فهم هذا الكلام، نعم قد يقال إن التشويق
هذا، إنما حصل للبعد من ذكر المصطب إلى السكاني، إن التشويق إلى الخير،
إذا حصل من كون المبدأ موصولا، وهو واضح لأن المسئلة وهي صورة البرية فيه،
فوقته إليه، فاستخدمه موصولا ليجوز أن يفهم . . .

والمصطب جعل في الإيهام هذا القول خلاف الأولى، وفيه نظر ولم يرد السكاني
حسب التشويق في كون المبدأ موصولا، بل كونه موصولا، بالتداعي ذكر مسئلة التشويق
التي هي إلى المصطب.

الثالث: أن يفهم تعجبل المسرة، إن كان على ذكر المسئلة إليه القول، نحو: بعد في
دارك، أو المسئلة إن كان فيه ما قد يظهر به، مثل: الصلح في دار صدقتك، وإن
كانت مثل الصلح في دار صدقتك للكتاب، وبعد في دار صدقك للتضيق والصلح
لأن بعد الله من بعده أول ما يلي العبد، يقال: صدقت له أول مسئلته،
وإذا المسئلة: (والمعجبل المسرة) أعني من قول الصلح، لأنه يتفاد به، لأن
التعجبل هو التذلل والتذلل، لأنه يحضر وأخرى أيضا

الرائع إيهام أن المسئلة إليه مثل على ذلك، فلا يحرب من حظرك، فقولك الله ربي
الخاص: إيهام أنك تستلذ بذكرك فلا تنعم بغيره عليه (قوله: وإذا لم يزل ذلك) قال
المصطب في الإيهام: فقال السكاني: وما لأن كونه موصولا بالخبر هو المطلوب

لا نفس الخبير، كما إذا قيل لك: كيف التزاحم القلوب؟ التزاحم يشوب ويحرم، ويلزم عليه أن قوله: (لا نفس الخبير) يشعر بغيره أن يكون المطلوب بالجملة الضمنية نفس الخبير. وهو باطل؛ لأن نفس الخبر ليس كالتصديق، والمطلوب بها إنما يكون تصديقا. وإن أردت بذلك وقوع الخبر مطلقا، فليس صحيحا، لأن العبارة عن مثله، لا تدغم فيها إلى ما هو مستدركه، كقولك: والله أقدم

بالقصد. وقد ذكره مصنف، لأن السكاني لم يرد أن يصر الخبر مطلقاً عن الحكم
مقصود، حتى يقول: هو الصواب وإنما لم يرد في كلامه: إن المراد أن الحكم إليه يستلزم
مستنداً غير معين فإنه لم يفسد معنى إيجابه فيه بل لإيجابه على ما هو مستغوب علاقته
ما في الخبر: فكم السند إليه، أي من جهة، فمضى أن السند ليس السند إليه، فلو كان ذكره
بعد ذلك، أوجب في الخبر موافقة، وبما عليه يقول: المراد بشرب: لأنه يستغوب
الحكم على الزائد بذلك، ولو قيل: يشرب الزائد، سوى المعنى إلى أن السند إليه ليس
زائداً بل هو المراد أن يفسد (إسقاطاً) لا مجرد وقوع الفعل على قوله: الزائد
بشرب، يشير إلى الحالة الذاتية بخلاف قوله: يشرب الزائد لا يفسد إلا مجرد الفعل كما
فعل وجه نظر، لأن يشرب أيضاً قد يعطى التكرار لقوله فعلاً مضارعاً، سيأتي إلا أن
يقل: إن ذلك الصريح على التكرار بما هي في واقع حديث، كما هو قبح كلام الزمخشري.
ويجوز أن يقال بأن: يشرب الزائد، عبارة الجملة الاسمية على التثنية، والخطأ على

ويحصل كلامه وجهها ذلك وهو أن يكون مراد أنه إما علم صدور المستطفي
الجملة، وإلّا لم يعلم المستطفي، فلم يستطع إثباته، قال: لا نفس الجبر، فإن
الجبر يتصور الخروج، وإلّا لم يستطع إثباته على شخص طاع، قال المستطفي أيضاً يقدمه
أنه لم يستطع إثباته، كلامه.

تَكُنْ لَهَا بَيْنَ يَدَيْهِ فَتُحَقِّقَ
وَلَدَ نَبِيٍّ أَمَّا قَبْلُ فَكَانَ

رأى عبد القاهر:

قال عبد القاهر: "وقد يقدم اللفظ الخصيصة بالطبع القضي إن ولى حرف الثاني،
نحو: ما أنا قلت هذا، أي: لم ألق مع أنه متوَّه هيرى، ولهذا لم يمح: إما أنا قلت
ولا هيرى، ولا: إما أنا رأيت أستاذًا ولا: إما أنا ضربت إلا زجاء، ولا لقد رأي
الخصيصة، رأنا على من زعم انحراف هيرى به، أو مشاركة فيه، نحو: رأنا سقيت في
حاجتنا.

ويؤكد على ذلك، بنحو: "لا هيرى"، وعلى الثاني بنحو: "زجاء". وقد رأي
الضرورة الحكم، نحو: (هو يخطئ الجوزي)، وكذا إذا كان الفعل متوَّهًا، نحو: رأيت لا
لكني، فإنه أشدُّ بطلان التفسير من: (لا تكلم)، وإما من: (لا تكلم أستاذ)، فإنه لتأكيد
المحكوم عليه لا الحكم.

وإن بني القم على منكر، أنه تخصيص الجلي أو الواحد به، نحو: "رجل
جاني، أي: لا أعرف ولا رجلاً".

والخلاف: جمع ذلك بمعنى طيف، وإن جمع زجاء فإن القس: هم حلوب
قال المصنف: في معالجة شاهد التخصيص نظرًا إلى ما يأتي من أن ذلك مشروط بكون
الظرف قبلها فإن قلت: القضي أهم من القس فيستلزم عليه أن ياء الله
قال، ولولا: وهم مختلفون في التفسير الثاني، زيادة لغة.

والجواب: إما أن يرد تفسير معنى، لكن متى كل تفسير ما كان السلك في نظره،
لأنه إن كان ذلك، فحاشاه تخصيص لا زيادة تخصيص، وقد جاز بعضهم في كلام
المصنف، أنه يريد تخصيص منه بالمتدريج، لا تخصيص إله بالمتدريج،
معناه: أن يكونوا لا معًا، بل بمراتب، به زيادة تخصيص، لأن الصلة لا زجاء معها، قال
قيل: خلاف، بل على نفي الزجاء، فما قام منه زجاء، لأنه ذلك لا تخصيص.
وذكر المصنف من أسباب التفسير، أن يكون مفسر شاذ، أو لغة، وحركة المصنف،
لأنه يدخل في زيادة التشويق.

رأى عبد القاهر:

من: (عبد القاهر): وقد يقدم اللفظ الخصيصة بالحبر القضي (جاء).
(نظر): عبد القاهر الجرجاني قال: قد يقدم المتدريج إله، إلهية الخصيصة بالطبع
القضي، وذلك المعنى.

أحدهما أن يكون مثبتاً، ولعلنا هذه الحالة، وإن أعرضنا للعكس، لأن عليها القلي حالة القلي، فيكون ثانياً على قول الجرجاني إما أن يكون مثبتاً إليه معرفة، أو ثانياً فإن كان معرفة، فإذا لم يكن مثبتاً إليها مثبتاً، أو مثبتاً إن كان مثبتاً

فثبت

الأول: أن يراد به التخصيص نحو: أنا قمت، وقد سميت في حاجتك، معناه: ما قام إلا أنا، وما سمي في حاجتك حري، فهو ذلك على نسبة الضر إليه بالتفريق، وثانياً عن غيره بالمعوم. وقد يستدل لهذا بقوله تعالى: ﴿لَوْ أَنَّهُمْ هَيَّؤُوا لَكُم كُفْرًا وَكُفْرًا﴾^١ فإن ما فيها من قوة تعالى (الْكُفْرَانِ هَيَّؤُوا) والله بالخصر بالانساب يقتضي أن الرد: بل أنتم لا تفرقون بين الضمير من الآية القرآنية إنما هو: على قوله (لَوْ أَنَّهُمْ هَيَّؤُوا) لا التخصيص الفرج لهم بهيئتهم فليقل

وهذا قد يأتي رد على من زعم مشقة غيره فيه بكونه خيلاً يذبح: وحديث: أو هذا وقد يأتي رد على من زعم مشقة غيره به، وبذلك حيث لا حري غير أن التخصيص في الأول حصل له الرد، ويتحقق في الثاني حصل الرد بفرد، فكان رد عليه، وإن هذا ظاهر عبارة العكس، ويحصل أن يقال: إن كان التخصيص إنما يحصل من الرد، وإنما يكون التخصيص في الأول، والصورة الثانية لا تخصيص فيها، فيحصل الرد بكونه، وعلى ذلك قال العكس، إنما استعمل كل بوجه من التأكيد، لأن جنس التأكيد إنما يشبه الواقعة في قلب السامع، وكانت القضية في الثانية أن حصل خبر من حيز انساب أن يقال: لا حري، وكانت في الأول: أنه خبر ملك ومن غيرك، ومعناه لم تفعل وحدك، فاستدل أن يقال: وحديث: لأن التأكيد بما يدل على حصوله يشبهه لا بالقرآن، وبه قوله تعالى: ﴿لَا تَتْلُوهُمْ حَتَّى تَتْلُوهُمْ﴾^٢ أي لا تعلمهم إلا بعد

العلم الثاني: أن يراد به القوة بحكم نحو: هو يعطي الجوزل، لا يريد أن غيره ليس كذلك، بل أن يقر في شعر السامع، أنه يفعل ذلك، وعلى العكس القوة الحكم، بأن الحديثاً من حيث كونه مثلاً، يستلزم أن يستلزم غيره، فإذا جسد

بعده ما يصلح أن يستدل إليه، صرفه إلى نفسه، أي أنك بجهلها حكم، وربما استمر ذلك، أو يتبين فساده، فيقول: زيد لم يؤد، لأن زيدا يصرف إلى نفسه غير أن يصح قوله يؤد، فلا شك أن التأنيدا يصرف ما بعده إلى نفسه، ثم إذا كان فيه ضمير صرفه ذلك الضمير إليه تأكيد، يعطى أنه قوي التأكيد على صرفه إليه، وحاصله أن الضمير يحين ما كان ظاهر، وما يدل على إدامة التأكيد، أن هذا وإن يؤا سبق فيه إنكار، نحو أن يقول الرجل: ليس لي علم بهذا، فيقول: أنت تعلم أن الأمر كذلك، وهذه قوله تعالى ﴿وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾^(١) وهذه المعترض فيه شك، نحو أن يقال: كذا لا أعلم ما صنع فلان، فيقول: أنا أعلم، وفي تأكيد مع نحو: ﴿وَأَنَّا جَعَلْنَاهُ ذُنُوبًا وَأَنَّا ذَعَلْنَاهُ يَكْفُرَ وَهُوَ لَدَىٰ مَرْجُئِهِ بِدَآءَ﴾^(٢) وهو من الأدب، والكفر ما يستعمل ذلك في التوعد، والوعد، واللعن، ولا يقتضي، وقد علم من ذلك أن كل واحد من قسمي الاختصاص والتأكيد، غير ملحق من الآخر، إلا بما يقتضيه القدر وسواء الكلام

القسم الثاني: من قسم التمسك إليه، أي التمسك بقرينة أن يكون السند معطوياً، لا تكذيب، وإنه أبلغ على التكذيب من قوله: لا تكذب، ومن قوله: لا تكذب أنت، لأنه تأكيد المحكوم عليه لا المنكر، وهذه قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ هُمْ يَرْجُيُونَ لَا يَخْلُفُونَ﴾^(٣) من فيه من التأكيد ما ليس في: والذين لا يخلفون بربهم، أو: والذين بربهم لا يخلفون، وقوله تعالى ﴿لَهُمْ لَا يَخْلُفُونَ﴾^(٤) وهذا فيه التأكيد والتفوية فلهذا دخل فيه الضمير عند الضمير فيه ما هو؟ ولما لم: من مثل هذا تخصيصه بالخير الظني لا يقال عليه: بما حصل له تخصيصه بخير الظير الظني، لأن السند مطلق، وإنما تقول: اللهم الخير به بذلك، قد خير بآله، وقد خير بآلائه، وكلاماً غير فاضل.

القسم الثاني من قسم التمسك إليه: أن يكون لتركه نحو: رجل جاحل، وهو لتخصيص عند التوهم، وذلك على حالين: إحداهما: أن يراد به تخصيص الجاهل، كذا إذا كان الخطاب غرضاً، أنه قد أدركت، وهو لا يدرى جهله، فيقول: رجل جاهل، أي لا سواد.

(١) سورة آل عمران: ٧٥.

(٢) سورة التكاثر: ١١.

(٣) سورة التيسين: ٢٩.

(٤) سورة القصص: ٢٤.

والثالثة: أن يراد به شخص واحد من الجنس، بأن يكون حرف أنه من جنس فرجاء، ولا يرد واحد، فكل واحد رجل حسي، أي لا ريبان، ثم إذا وقع السند في هذا القسم مذكور، كان كونه مذكوراً في القسم فيه

قسم الثاني من القصة الأول أن يكون السند فيه قد روي بحرف الثاني، نحو: ما أنا قسماً هذا، وهو قسم الأول في كلام المعتز، أي: لم ألقه مع أنه مذكور، فإذ لم يكن الفصل هناك، ولو أنه لم يكن، فلا يكون سند إلا في شيء، فلو أنه مذكور، ولزم على كونه مذكوراً، وجه من سمع الفصل فيه لم يزل (وَمَا أَتَى عَلَىكَ بِمَعْنَى) وفي الفصل فيه، فليس لك ما أنا حلفتكم ولكن ما حلفتكم (وَمَا أَتَى عَلَىكَ)

ومما أيضاً استقصى من معنى به: ولا أنا أنسرتك ليس القلب تكراً^(٢)

الذي أنه ليس المعاصي السليمة بل غيره عليه، وإن كان لا يوجب ما أنه فعلت، ولا أحد غيره، فالحكمة منقول الثاني مفهوم الأول، ولا يفتقر ما أنا رأيت أعباء من الثاني ولا ما أنا عرفت إلا بهذا، من مقال: ما رأيت أنا أحد من الناس، وما سويت أنا إلا بهذا، لأن الثاني في الأول طريقة التوضيح على كل واحد، وفي الثاني السرب البالغ على سوي هذا، والله يدرك أن ما بعد القسم ثبوته لغير المذكور، وهو ما ذكر عن المذكور، ليكون الأول مقصوداً أن يثبت غير الكلام له رأي كل الناس، والثاني مقصوداً لأن يثبت غير الكلام سرب لغير زيد، والثالث مقصوداً

والله: وجه نظر، لأن ما المقصود به أنا عرفت أعباء من عدم غيره الدائم والجميع، لأن أحد فكرة في سياق الثاني، فكان المقصود: لأن غيره سرب أعباء إيمان، فالحكمة

(٢) سورة قمر: ١٤

(٣) لغيره: لغيره في "الأسبب والذوق" ص ١٠٠، انصوا بالعلم، ١٣٣٤هـ، ١٣٣٥هـ، وفي مواضع أخرى من المصنف، وصح في "الذوق" ١٣٣٤هـ، وهو حديث صحيح للمعمرين وأهل البيت على الثاني.

(٤) الحديث: أي: الحديث، الثاني من طرق الحديث المعمرين ١٣٣٤هـ، ومقال: الإجماع من ١٣٣٥هـ، والثالث: الحديث ١٣٣٥هـ، من الحديث: يفتح به معنى الحديث المعصني، ومقال: لزم منه القرب على الثاني.

لزم منه القرب على الثاني.

وَأَيُّ الْمُسْكَنِ:

يُؤَيِّقُهُ الْمُسْكَنُ عَلَى نَفْسِهِ إِذْ أَنَّهُ قَدْ اِسْتَعْمَلَ بِغَيْرِ الْإِسْتِغْنَاءِ عَنْهُ:

١- جاز لتفسير قوله^{١٩} في الأصل مؤخرًا على أنه فاعلٌ بمعنى فاعلٌ دحرج، وإنما

قلت:

بالنسبة إليه في جانب التوكيد، وكانت الفتحة من القميص أن غيره غريب، فبعضها جاء لأن تقيس السبب الثاني، إلهامه جرتي.

وسواء أخر على عبارة الإيهام، فإنه قد بين معنى بالأول ترقية الواقعة على كل واحد من الثامر، وفيه مقرر، لأن نفس رؤية كل واحد جزئي لا كلي، لأنه سلب عموم لما سيأتي، وله خبر في منطق من أن ليس كل من أسوار الساحة العزلية ويمكن الجواب بأن هذا متضمنة في عبارة وإنما أراد أن المعنى بالأول، الترقية الواقعة على أحد، وعلى الجميع عبد القاهر والمسكني أصبح الثاني، بأن نفس التي ولا يقضي أن يكون الخالق قد غوب بها، وبإلا، القصور حرف الثاني، يقضي أن لا يكون قد غوبه، وهو الثاني، قال السبب، وبه نظر، لأن إيهام التسمير، لا يقضي ذلك لأن قيل الاستثناء الذي فيه طرأ، ومثل يقضي^{٢٠} لا يكون غوب أحدًا من الثمر، فبما إلى لزوم فليس القصور، لغيره في غير صورة القصور أيها، كقولك: ما غوبت إلا بها.

قلت: المخرج الذي فيه السبب أولاً واضح، لأن إيهام القصور بما يقضي على ما هذا المستثنى، وقوله بعد ذلك، فإن قيل كلام ساطع، وإياه بعد ذلك إن لم، لا أرى ما أراد به، وكيف يفيد الصريح الاستثناء عدم لزوم العلم بالمسكني.

وَأَيُّ الْمُسْكَنِ:

حيث (يؤايقه المسكني إيهام).

(خبر) فعل المسكني في المسند إليه استخدام، فقال: إما أن يكون لا يجوز لتسميره في الأصل فاعلاً مؤخرًا في المعنى لا التسمير، ثم فهم على أنه فاعل فإنه لا يجوز أن يقدم فاعلاً في إحدى تلك، إن لم تكن مؤخرًا، لأنه لو تأخر، الذي فاعلاً لفظاً، فبما لا يفيد الاستغناء.

٢- ويقرر:

وَلَا تَلَّا يَغِيدُ إِلَّا تَقَوَّى الْعَمَلُ، سَوَاءٌ جَرَّ كَمَا مَرَّ وَلَمْ يَتَقَرَّ، أَوْ لَمْ يَجَرَّ، نَحْوُ: "زَيْدٌ قَامَ".

وَأَسْتَظْهِرُ الْفَتْحَ بِجَوِّهِ مِنْ بَابِ: «وَأَسْرُوا الشَّجَوَى ثَلَاثِينَ مَقْعَةً»^(٢) أَيْ: عَلَى الْقَوْلِ بِالْإِشْرَافِ مِنَ الْخَمِيرِ؛ لِأَنَّ يَفْتَحِي التَّخْفِيفُ إِذْ لَا مَجِيئَةَ لِسَةٍ مَسْوُودَةٍ بِمَخَالَافِ الْفَتْحِ.

والقيد: وقد تقدم من السكتي في كلامي على ذكر المسند جلال جلا، وكذا صرح الزمخشري أنه يلزم الاختصاص ذكره في قوله تعالى: «الَّذِي يَسْمَعُ الرِّزْقَ»^(٣) في سورة الرعد، وفي قوله تعالى: «الَّذِي لَوْ كُنْ أَسْمُنُ لَتَعْقِبَنَّهُ إِتِهَا بِكُفَّاهِنَا تَكَافُهَا»^(٤).

والقيد الثاني: يجوز أن يكون فعلا من الفتي- أو تاعمر، ولكن لا يفرض كذا في أبي لا يفرض ذلك، كقولك: أنا فتي، إلا فتيوتك أنا فتيما في موضع، ولم يكن مؤنثا فتيما لا يفرض الاختصاص.

والقيد الثالث: أن يجمع الأمر- بين مجوز ومضارع، كقوله: أنا فتي، مطلقا في أنها كان تأكيذا للفاعل، وقصد أن أسْتَظْهِرُ السكتي من القسم الأول، إذا كان المسند إليه تفرقا نحو: رجُلٌ جاعِلٌ فتي، إنه لا يفرض الاختصاص، وإن كان لا يمكن التفرقة عند التأخير فاعلا مطلقا فتي، بل أو تاعمر، لكن فعلا فتي، فقال: يفرض أن على قسمي قوله كان فعلا على تقدير أنه بدل من المصور في قام، كقوله تعالى: «وَأَسْرُوا الشَّجَوَى ثَلَاثِينَ مَقْعَةً»^(٥) إنه لم يفرض على ذلك في المراجعة، نحو: زيد قام، لعمد الوجه، لأنه في رجُلٍ فتي، انصرف إلى التفرقة مطلقا، أي: يفرض الاختصاص، ليكون مسوفا للإشهاد يستلزمه وفي زيد قام لا حاجة لذلك، فلم يفرضه لكن لتفريدا لا دليل عليه.

والقيد الرابع: يجوز أن يفرض في أنا قام تاعمر، مع كونه لا دليل عليه، ثم ما ذكرناه يذهب إلى جواز الإشهاد بالتكرار في جميع الأحوال، ود الدليل على جواز رجُلٍ جاعِلٍ من غير تقييد أو تأني من السكتي في كلام علي، هل الاستلزامية، يقتضي القول بالتخصيص في مثله، وإن كان الإشهاد يستلزم مسوفا، وهو الاستلزام.

(٢) سورة الرعد ٢١

(٣) سورة ١١

(٤) سورة البقرة ٢٢

(٥) سورة الرعد ٢٢

ثم قال: "وبشرطه ألا يتلخ من التخصيص مطلق، كقولنا: "رجل جاني" على ما
 من، دون قولهم: "شئ آخر لا ناب"،
 أما على التفسير الأول: "فلا يحتاج أن يرد: "شئ آخر لا ناب"
 وإنما طس الثاني: "فليؤخذ عند مكان استعماله."
 وقد قد صرح الأئمة بتخصيصه، حيث تأووه به: (وما أخرنا ناب إلا شئ)؛ فالوجه
 تطهير شأن الشر بالتكملة؛

وفيها نظري

مرد: (ثم قال وبشرطه أن لا يتلخ من التخصيص مطلق إلخ).
 (بشرط): شرط السكالي في إفادة التخصيص. أن لا يتلخ مطلق مطلق: جاني رجل،
 لأن مخرج مخرج، لم يجر مطلق قولهم: "شئ آخر لا ناب، لا يمكن أن يكون التخصيص، لأن
 التخصيص إما المرد، أو المصحب، لا بد أن يكون الجنس، لأنه يصير تقييداً ما أخرنا
 ناب إلا شئ، فيكون فيه على الإقرار من التطوير. وبذلك لا حاجة فيه، فإنه لا يصح أن يلقى
 بشرط، على وجه التمسكه به، ولا بد أن يكون المرد، لأنه يصير المعنى: ما أخرنا
 ناب إلا شئ، وبذلك غير مقصود: "شئ آخر لا ناب"؛ فإن التقديم على: "شئ آخر لا ناب"
 كالتخصيص، فيجتمع بين الكلامين بأن يقال: "مرد نوع غريب من ألوان الشر آخر لا ناب،
 فيجمع حينئذ، ويقال به هذا القول، لا قام بعد مخرج من الاختصاص على، أو خارجي.
 مرد: (وفيها نظري).

(بشرط): أقل ما سبق هو من كلام السكالي، وقد تضمن كلمة مطابقة عهد القاهر،
 فإن ظاهر كلام عهد القاهر فيها يلي حرف الشئ لا اختصاص بكل حال، بخلاف
 السكالي، فإنه يقتضي أنه لا يبعد إلا مفسراً بغير التأخير، أو متأخراً، ما يرد
 لهم، بغير التخصيص عند التجميع، لا عند السكالي. وشعر، ما إذا كانت بغيره مطابقة
 على قول عهد القاهر، وبشرط التفسير، على رأي السكالي.
 القاهر كلام الشيخ أن الحرف إذا لم يقع بعد الشئ، وبغيره مذهب أو مثلي، قد بغيره
 لا اختصاص، مفسراً كان، أم مظهراً، لكنه لم يمتثل إلا بالتفسير، وكلام السكالي صريح بأنه
 لا يبيده إلا التطوير، فتكون: زيد قام، قد بغيره عند التجميع، لا عند هذا الكلام المختلف

(٢٧) على التخصيص الواحد.

(٢٨) على التخصيص الثاني.

١- إن الكامل النحوي والمعنى موافق في مدح التقديم، ما يتلوا على حاله، فالتقديم
تقديم المعنى دون النحوي تحكيم.

٢- ثم لا نسلم انتفاء التخصص في أو لا تفرق التقديم: التخصيص: التخصيص: بلير: كما ذكره.

٣- ثم لا نسلم امتناع أن يراد: "تخير شر لا خير".

والقول: وفيه نظر. أنه قوله: ظاهر كلام الشيخ بهذا يلي حرف النحوي الاختصاص
بكل حال صحيح، ثم يحصل أن يحتاج تخصيص بلا قيد. ١ أنه موضوع للتخصص.
حالي إذا متصل في غيره، كان مجازاً. كما يشعر به قوله: قد استعملنا لتكثير
الأمثلة، ويحصل أن يريد أنه مثلاً في تخصيص حيث هو، أما ما يشعر به "قد" من
عدم التوزيع فهو مخالف إلى التقديم ٢ إلى إحصاء الاختصاص، معناه أنه قد يقدم وقد لا يقدم
وإن قدم كان تقديمه بعد الاختصاص. أنه ٣ مجازاً. وهذا أظهر، ويشهد له ما سألني
ولم أكن. إن ظاهر كلام الشيخ أن حرف التثنية هو بطله قد يلحق الاختصاص وقد يلحق
التفوية صحيح، ثم يحصل أن يريد أن ما كان يستعمل لثمة الاختصاص والحق للتفوية
مطابقاً ويحصل وهو ظاهر كلامه أنه إن قصد أن على من رسم الشرط غيره أو مطابقاً
كان للاختصاص جرمه ولا كونه للتفوية جرمه وقوله: إن ظاهر كلام عبد الله في
العرفاء التثنية إذا كان خبراً، فكيف أنه قد يلحق الاختصاص فيه نظر. لأن الشيخ قال
في التثنية هو وحده. إنه قد يلحق الاختصاص وقد يلحق التفوية ثم قال: وإنما إذا
كان الفعل متبوعاً مثل أنت لا تكذب فربما أكد على التثنية من قوله: لا تكذب ومن
قوله: لا تكذب أنت لأنه التأكيد المعكوف عليه لا يحكم. وحله قوله تعالى: ﴿لَوْ كُنْتُمْ
تَعْلَمُونَ لَسَوْدَ لَوْنُهُمْ لَا يَخْرُجُونَ﴾. أحد هو لا يخرج في أو قوله: وكذا الخبر التالي يعود إلى أنه
يقدم للتفوية لا أنه يكون التثنية قدرة للاختصاص وقدره للتفوية، وإن كان الذي
يظهر من جهة المعنى أنه لا فرق. وإنما ما نقل من نسخة حسن السكسكي عليه
أيضا نظر. فإن السكسكي لا يلقى الاختصاص عن نحو: زيد قام من بيته
ويقول: "الذات عليه إرادة التفوية قلند" والطبي مع المصنف مثل من السكسكي
أن هذا لا يحصل التخصص أصلاً فكيف هي موافقة، وكذلك في جانب
التالي أطلق أنه إذا وليس المصنف حرف. فليس كذلك التخصص والسلم بطرق
يسن حصرية وكسرة ولا يجوز. وهو مذهب وإن كان أيضاً مثل بالضمير أيضاً ليس.

رجح صورة التوضيح: ١٠٠

البرجاني غير أن الفرق والفرق فرق به بين ظاهر وانضم والعرف والظن بالظن هذا الفرق، فذلك تكلم المصنف بعد ما ورد عليه أن العامل الظني والمعنوي سواء في احتياج التقديم كما ينتج زيد قام على أن يكون زيد، فعلا ينتج إذا قلت حتى أن يكون أما ذلكها فلكل صاحب ما يادها فعلا وتأكيدها ينتج تقديم غير مخرجا من ذلك جاز التقديم كل منهما، فمميز التقديم أحدهما دون الآخر فمخرج من غير مخرج والقديم - السكاني أن يفرق بأن العامل المعنوي إذا قام لا يثنى الفعل ولا العامل ولا يظهر عن حاله بخلاف زيد قام إذا قام على الفعل فلا فخر فاحتج إلى ضمير وأجيب عنه بأن العامل المعنوي له جهتان: جهة التسمية وجهة التعاضد متوفاة، فواحد باعتبار إحدى الجهتين دون الأخرى، وفيه نظر، لأن العامل الظني به جهتان: ناحية متوفاة، والناحية، عدم واحداه، دون الأخرى، ثم كان التصديق ثم لا يسلم انتقال التخصص نولا تغير التقديم أي في ركن قام الجواز أن يكون التوسيع فلا بد أن يكثر التكرار كما ذكره السكاني في كثر أقر ما قاله علي رابو.

وقلت: ويجوز أن يراد بالتقديم لا تجوز كذا لم ليس في كل صفة يتأني التصحح للتصحح كما ليس عليه سبويه، ثم قال المصنف: ولا نسلم أنه ينتج أن يثنى الظن غير لا ظن، وأجيب عنه بأن نسبة الإعرار إلى الظن إذا استلقت بعدا عليه عنه كذلك، وفيه نظر، وقد ظهر بما ذكرناه أن يستدل به كسما.

أجمعا: تكرر وأثبت حرف الظن فيلزم الاختصاص عند الجميع بكل حال السكاني: ضمير إلى حرف الظن فيلزم الاختصاص دائما - عن البرجاني والمصنف - وبما ورد لتدبر مؤخره عند السكاني

المتألف: اسم ظاهر إلى حرف، نعم فيلزم الاختصاص دائما عند البرجاني ولا عليه أبدا عند السكاني على ما ذكره المصنف.

الواو: مع: مثبت بضمير، واستدل بمر على فيلزم الاختصاص إذا والتفوية أخرى عند الجميع.

الخاصة: مثبتة تكرر فيلزم الاختصاص، ثم عند البرجاني والسكاني والمصنف الخاص: معرفة وهو اسم ظني مثبت، ويستدل غير ظني، فلا يلزم دائما إلا التفوية عند السكاني، وعند البرجاني والمصنف يلزم ترة دون أخرى.

الساكن: أن يكون ملبثاً ظاهراً مبرحاً، ويحدث سكنى فلا يبعد عندها إلا التوبة على
 ما قبله من قبله، وعلى ما قبله من قبله، يكون هذه التخصيصات التارة والتوبة
 أخرى.

الثاني: سكنى والظهور سكنى فلا يبعد إلا توبة عند المبرحاني على ظاهر عبارات
 التخصيص التوبة منه وهي ظاهر عبارات لا يخرج يبعد عنه التخصيص التارة
 والتوبة أخرى وعند السكاني يبعد التخصيص تارة والتوبة أخرى.

الثالث: سكنى تارة والظهور سكنى قبله، التخصيص عند السكاني وعند عبد القادر،
 فيرجع حينئذ إلى مبرحة التوبة عند الظاهر أي عند التوبة فائق، ثم يرد
 أن سكنى إليه، قبله التوبة التوبة، أن التخصيص ليس إليه بالسكنى وقوله
 بالظهور الظاهر يدخل فيه التوبة التي هو على سكنى، أنه سكنى، أو سكنى مثل قوله
 «كنت ظاهراً مبرحاً»^(١)، وأنه أضافه حقيقة، أن الظهور إما كان وصفاً صريحاً عليه
 أنه ظاهراً، لأنه يضمن فعل الفعل، فإن كنت قد كان الصواب أيضاً سبباً أن
 ذلك مضموناً يكون التوبة تارة، به على قول السكاني أنه التخصيص في فهم
 الظهور، قلت ذلك يتم بلا إشكال، فإن كان في التوبة أنه مثل علمنا بقوله
 «وما كنت ظاهراً مبرحاً»^(٢)، وسكنى في عبارة المعتزلة، وقوله: إن ويرى عرف
 الثاني فيه يخرج ما إذا لم يزل فإنه قد يبعد التخصيص وقد لا يبعد - كما سيأتي -
 ودخل في إطلاقه ليس إليه التوبة لأن لم مبرحة مبرحاً لم ظاهراً سواء كان السكنى
 مطلقاً أم ملبثاً وإن لم يزل إلا ما مضى وقوله: نحن ما لما قلت هناك أي: لم
 أقله مع أنه مطلق، الأحسن التعليل بقوله عليه الصلاة والسلام: «ما أنا بمطعمكم»^(٣)
 ولكن الله مطعمكم»^(٤)، وقد أن يقول: أنا التوبة، يقتضي مجموع أمرين إيجاب القول
 عنه وإثباته عن غيره، والظهور إذا ورد في مجموع التبيين كان أهم من لهما معاً
 ونظر كل منهما عند من أين دل، أنا التوبة، عيسى تكسب قوله، وإثبات قول
 غيره ومما دل قوله: ما أنا التوبة، ليس مطعماً بالقول وذلك صريح بقوله وقوله
 لغيره ويحكم قول واحد منهما ويقول غيره قلت، من أين تميز

(١) سورة مبر، ٨٧.

(٢) أخرجه في التبيين، وقد مر في آخره.

القول: (قوله: وإنما لم يصح ما أنا قلت ولا غيري) نقول: أن يقول: ما أنا
 بمتبع ذلك وإنما منته فرع هذه الدعوى ولو سمعنا أنه يدل على قول غيره بما
 القبح من أن يصح بخلاف مفهوم لم يصح هذا التركيب كما أن قولك: لا تعرب
 رجلاً جعلنا القضي بالمفهوم اختصاصاً أنت واجعل، ويصح أن يصح بخلافه
 فيقول: لا تعرب ما أنا ولا جعلنا فيها تحليل لا يصح والذي يظهر في التحليل بعد
 تسليم أن ما أنا قلت، هذا أنا يحلص بعدم القول أن قولك: وما غيري تشير
 ولا غيري قال: فيالحلص بمتبعي ما قبله، فإن معنى: ما غيري، قوله: اختصاص
 غيره بعدم القول وهو بالتخصيص اختصاصاً بقول آخر هو دليل المطلوب عليه، وإنما
 ثبت ذلك لأن إيمان بلا هي ماله يثبت الحكم على كل فرد وإذا ثبت الاختصاص
 في كل منهما اتفاقاً كل ذلك على رأى الجرحاني القاصد إلى أن نحو: زيد قال
 بقوله الاختصاص، وبهذا يعلم أنه لا فرق في الاستدلال بين: ما أنا قلت ولا غيري،
 وما أنا قلت ولا زيد، وبما يثبت أنه لا يستلزم أن تقول: ما أنا قلت وزيد، فإن
 المعنى مختلفا في ذلك بخصيص بعدم حوله وأمر ما أنا قلت وغيري، فهو جملتها
 أفراد أنا وغيري بخصيص بعدم نقول لزال الاختصاص (قوله: ولا ما أنا رأيت
 أحياً) قد تقدم الاعتراض عليه فيه (قوله: ولا) أي وإن لم يكن حرف المعنى مع
 التمسك إليه فهو منقسم إلى مسمين، فثبت أنه على كل التمسك إليه حرف المعنى
 كان للتخصيص بطلان (قوله: وما على من زعم انفراد غيره به أو مشاركته) فيه
 نظر، فيبطل أن يكون للتخصيص حيث قصد فرد على مدعى المشاركة، والمشاركة
 حيث قصد الفرد على مدعى انفراد غيره، لا أن يقصد المشاركة في إثباته بالتخصيص
 الأنعالي.

(وقوله: وقد يناقش القوي الحكم) نحو: أنت لا تقرب، فإن أبلغ من: لا تقرب،
 ومن: لا تقرب أنت، فإن التأكيد فيه لمستلزم عليه لا الحكم والتأكيد على: أنت لا
 تقرب، الحكم، هذا يدل على أن حيث جئت التسمية لا يقرب فيه تقديراً ولا تأخيراً
 كما يصلح التكالفي، وهذا يقتضي أن فعل القصد فيها نحن فيه لا يكون إلا
 للتخصيص، كما إذا كان قصد إليه طلب حال: ما أنا قلبي، لأنه جعل اعتدال
 التخصيص والتسمية مشروطاً بكون القصد إليه طلباً، وهذا ما قصدت التوضيح به عند

ذكر اللفظين في ذلك، قد ظهر ضرورة، لكنه قال في الإيضاح: إن عبارة الشيخ تقتضي أنه لا فرق بين تلي المسند والباء والهاء، وإن يلي القسم على سائر أحواله، أي: الحمد، ذلك لأنه لو كان التقسيم ثم يحصل أن يكون التقدير: وإن لم يل حرف، انتهى فهو على السبيل: الحرف، وشكركم، ويحتمل أن يفسر به: وإن حرف الضمير وكان معناه على معرفة، فيكون معطوفاً، والأول أولى، فإنه يقتضي أنه متى يلي المسند إليه حرف الثاني كان التقدير بكل حال، كنه الله فيه في الإيضاح: ولا فإن كان تكوفاً لتعريفه، ولا فإن كان المسند ضمير، فلا يحصل. وقوله: أقام تقويم القسم أو الواحد، يعني أن له طائفتين، ويتعين انحداده منهما سواء أم سره (قوله: ووافقه السكاكي) إلا أنه (إلغ) قد انضم الكلام على أنه ليس بامتناع، ثم إذا ما عليه على ما قلناه، فإنه، فاستلزم لا يخلو بين القسم الضمير والآخر، بخلاف عهد الضمير عند تعريفه، يصرح ما ذكر (قوله): إن جاز تفسير كونه في الأصل مؤخرًا فاملاً معني (قوله: لا الضمير) كشرح ما قلناه، ما لو تأخر كان فاملاً للقول، حتى: زيد قام أو لا يكون فاملاً (قوله: ولا على) على زيد قام أيود، وخرج بقوله الضمير أنه قد، غير متواري الضمير، نعم طرح من كلامه أن لو كان: أن قام ضامياً لا يخلو اختصاصاً لأنه لو تأخر لا كان فاملاً معني، وفيه نظر، وأما قوله: قد يخلو، فكذلك أنت، قام فلامك وهو قام فلامه (قوله: وهو) أي: إن جاز أيود فاملاً وهو ولا أن يزل شرط منهما فليس له اختصاصاً معناه جاز كونه - كما مر - في "أ" فقط، ثم لم يجر نحو: زيد قام (قوله: ومن سبب التوسيع) (قوله: فلو كان الضمير) من أحد الألفاظ في الآية الكريمة ويجري السبيل به والورد

والظاهر: أن الضمير، أنه عامل وموافق ضامياً على أنه لا يكون التوسيع

الخصائص: أن أسرها ضمير والضمير مبتدأ ويجري السكاكي

الترجيح: أنه لا عمل معطوف أي يلزم، الذين قالوا أنه: معاني

الخاصة: أي: "هذه" أن الذين مبتدأ خبره: "هل هذا"، المعنى: يقولون: هل هذا؟ هذا

عبارة الكلام أي: عيون وفيه نظر، لأن هذا عبارة عن عيون الضمير وبذلك معناه لا

من جمل من هذا، خبراً.

وَأَمَّا أَمْ تُحْكَمُ بِهِ جَمْعًا، وَلَا هُوَ مِنْ مَمْلُوكَاتِ فِي الْبَاءِ^{٢٠}.

الذي يعرفه العلماء حقيقة، أنهم ظهورها تقول: زيد عارف، وأما عارف وأنت عارف (تولد: وأنتما) أي وأنتم ظهور التثنية فيه أم يحكم عليه بأنه جمعة، وإن كان له قائل ولا حول بمسألة الجملة في التثنية، يعني أن الجدل من شأنها أن تكون توكيدية، لا يظهر فيها إعراب وهذا يظهر فيه. تقول: جالس رجل عارف وأحمد رجلا عارفا ومرت رجل عارف، وأما لو كان جملة الواقع جملة، لكنه لا يقع إلا بالتثنية شيئا فيه (والعلماء) وقد أن تقول: أم يظهر إعراب في جمل رجل عارف في مجموع اسم القائل وقامته وموضوعها هو الذي يشبه الجملة به هي عارف فقط وعارف هو أم يظهر فيه إعراب فلا أول أن يقال: أو كان جملة لا تظهر جزء، من الجمل لا يظهر جزءا يدخل القائل عليه، قال ابن الجوزي في أمثاله، أم يختلفوا في أن اسم القائل واسم الموصول والصفة تشبهه مع حضور ليست بعمل الآخرين

أعني أن الجملة هي التي تسبقها بالإنشاء وهذه ليست كذلك

العلماء أن وهذا أن تكتب معنى في ذلك أقام ذكرها إذا استعملت بهذا عرجة. من وضعها، وذلك لا طريق يظهرها من هذا المعنى، وحسن المعنى القليل بشرط سيق ما يكون كالمعنى مما قال يستعمله من الاستعداد أو كالألف على إخراجها من وضعه الأصلي جاز أن يكون مع مرادفه جملة، مثل: أقام زيد، والذين يختلفون في زيد عارف ثلاثة ويختلفون عارف ثلاثة جملة فليسوا يختلفون في الذي ذكرناه، بل يختلف في أنه هل ثبت أن عارف ثلاثة على عارف الزيد أم لا، فمن جواره أطرح الصلة من موضوعه الأصلي واستعملها استعمال القوم. أم

وأعلم أن السالكين يزيد أن اسم الموصول يارب من الفعل في إثباته التوكيد التي هي أهم من التخصيص، والمختلف يوم أم، أما بعد كثرة طائفة كل من السالكين ما اعتبره عليه فيه، وما أتى ذكره، حيوة ما فيه.

قال المختلف حالها من السلكي، وما بعد شخصين ما يحكيه الحال من قوم صعب عليه الصلة واسلام (لماذا أكتة فليكنها بغيري)^{٢١} أي: القوم عليها ومهلك لا

أصداً، ولذلك قال عليه السلام: **(الزبطي أقرّ عليكُم من القوي)**^{٢١} أي من غير الله، وأبو كان المراد ما عزّاه علينا أم يكن مطبقاً.

قال النحوي: **(وطلبه ظنّ، أي قول: ﴿وَمَا كُنْتَ عَلَيْكَ بِمُتَزَيٍّ﴾ من باب: أنا عارف، لا من باب: أنا عرفت).**

والنحوي بهذا هو الذي يريده السكاكي: باب: أنا عارف، وأنا عرفت، شيء، واحد، وقد صرح السكاكي في فصل التفسير بإدخاله أنما عارف التخصيص، قال: **والنحوي والجواب ليس بشيء، يجوز أن يكون فهم كونه مضطرباً نحو عليهم من قولهم: ﴿وَأَنزَلْنَا رُسُلَنَا فِي تِرْيَاقِهِ﴾**^{٢٢}

قال: وقال الزمخشري: **إنّ هذا، فسرّه حرف الظنّ على أن الكلام في الظنّ لا في الفعل كان قال: ﴿وَمَا كُنْتَ عَلَيْكَ بِمُتَزَيٍّ﴾ بل مضطرباً هو الأمر عليه، وبه نظر، لأنّ لا نسام أن يردّ التفسير حرف، يعني إنّ أم يكن الظنّ فعلياً يقيد التخصيص**

والنحوي هذا ظنّ، لأنّ الظنّ أي أمر الأمر والفعل واسم الفاعل كما سبق، وإدخاله الزمخشري لهذا التفسير حرف الظنّ مع كونه مستنداً لفعل، ثم من الظنّ ولأنّ من أن السكاكي اشترط إقامة الاختصاص أن يكون فعلاً مضروباً لا فعلية يتغير التأخير، وما أنما عارف أو تأخر فيه التفسير لكن فاعلاً مضروباً، لأنه يدير ويضرب ما عارف، أنا وهو فاعل فاعلي، لا أن يردّ: يديره حيثما يريد مؤخرٌ وإليها نفس مضروب، لكن كيف يقال حيثما: إنه كان مؤخرًا ثم قدم والغرض أن تضربه لأنّ هو الأصل لأنّ أمره حيثما مضروباً فهو يتغير تأخيره في قوله: ما عارف، أن مضطرباً من مضطرب، فقلت: قلنا: ما أنما عارف فليس ذلك تضرباً بل وضرباً الشيء في مضطرب، والتغير تأخيره على خلاف الأصل بخلاف الفاعل المضروب لذلك مثل: ضربت أمّ، فقلت يتغير تأخيره يكون واقعاً في مضطرب، لأن وضع التفسير لذلك التأخير عن حركته فليظنّ في ذلك.

وتضربهم: قال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنْ بِمُتَزَيٍّ﴾ من الظنّ^{٢٣}، ثم هذا يغلطها في قول النحوي

٢١: سورة عبود: ٦١

٢٢: سورة عبود: ٦١

٢٣: سورة النمل: ٢٣

وبما يرى القديسة كاللزام: لهذا "ميش" و"غير" في نحو: "مشتك لا يتخلل"، و:
 (الميركة لا يتخلل) بمعنى: "أنت لا تتخلل"، و"أنت تتخلل" من غير إرادة تعريض الغير
 للتعطيل^(١١)، لكونه أعوز على التزم^(١٢) بهذا.

وَيَسْمُ يَقْرَأُونَ الْقُسُودَ كُلَّ يَوْمٍ^(١٣)

في دلائل على قولنا أنهم لا يقرأون لأخصاصهم بها، وهي سبباً اعتزالاً لأنه لو
 جعلها هذا لأخصاصهم لزمه تخصيص عدم طيوع الكفار، فيلزم خروج أصحاب القبايل
 من المصنفين كصاحب أهل السنة، وإستحقاق أكثر الناس أخذاً بالأخصاص في مثل
 هذا وغيره من قواعد التدينين، فإذا جازبه الاعتزال خرج من قواعدهم إليه.

(قوله): وبما يرى القديسة كاللزام (إيج) يريد أنه إذا استلذت كلمة مثل كتابة من
 غير تعريض كالكلمات، ملك لا يتخلل ولا يخرج منه براءته، بالقط على غير إرادة الحكم
 المتخالف إليه، وإذا يريد أن يخلص من هذا أن من كان بهذه الصفة لكن هو عابداً
 يكون غير داخل فيها أصلاً، والله اعلم بالصواب.

مَسْوَاتٌ مِمَّا قُورِئَ بِهِ الْقُرْآنَ مَلَأَتْهُمُ الْغَيْبُ بَلْ يَسْمَعُونَ الْفَيْسُورَ يَلْعَنُونَ^(١٤)

وكذلك حكم غير (١) ملك بها هذا ملك: فغروب غيري داخل ذلك، أي لا أملكه
 قط من غير إرادة التعريض بالنسب، والله أعلم بالصواب.

(١١) نحو المصنف: ملك في معنى "سبح" غير محقق الآخر غير المصنف، والله اعلم أنه لا يورد بالنسب
 وغيره من غير معنى التعطيل أو غير ذلك بل يورد غير المعنى على طريق شكك.

(١٢) أنه يذهب القاصدين أن الأمر بهذه الحالة، حكم يعزى القديسة التي هي أبلغ من التبرج والتعظيم
 لإرادة القاصدين الذين على ذلك.

(١٣) القديسة المصنف من عبد الله القلي - وهو في "الغريب" والقصص: ١٠٠، وذلك في الإجمال ١٥٩
 والقرآن: القري القريب، والله اعلم في شرح الجواب عن هذا، وهو:
 وأما ما جاء به القديسة

والله

جزى الله عنهم العنت، وإن شاء
 في الثاني منهم غير ما كان جازياً
 (١٤) انظر: القديسة القاصدين ١٠٢٢، ذلك في الإجمال ١٥٩، وهو المشي في قوله تعالى: "م"

فَيَسْأَلُ بِأَلْسِنَةٍ أُنْثَىٰ فَهِيَ الْفَخْخَفَاءُ^{١٢١}

لم يرد أن يجرى الواحد بعينه بأنه يذللج، من أراد أنه ليس من يذللج واستعمال غير مثل هكذا، قال المصنف إنه مراد في تلخيص، ويصحب أنها على الضل إذا قصد هناك، والسر فيه أن التفسيرين يطبقان لقول المصنف، ومن يكرهه من اشتراط التفسير يحكم عدم صحة التفسير عليه من قوله تعالى: (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) ^{١٢٢} ويحكم أنه هناك قول الطيبي في قول المصنف:

فَهِيَ بِلِسَانٍ عَلَى الْكَلَامِ فَيَتَرُ السَّكَبُ

أنه من هذا الباب

واعلم أنه يقع في عبارات أكثر أن مثلك لا يصر بعينه أحد لا فعل، وهذه الصلح، والمحقق أن مثل في هذا لا يرد بها أحداث من حقيقة التي فيكون لها من أحداث بطريق برهني كسائر القضايا، ثم لا يخلو على هذا أن يكون تلك تلك المصروفة مشق في المصنف حصل على هذه، من هو من باب التفسير الذي يأتي في الاستدلال وقوله، ولم أكن مثلك أصغر به مواء لا يدعي ما قلناه، فإن معناه لم أكن إلا ما الحكم على سؤال، بل صيرت إثبات الحكم فيها من حيث الاستدلال في سؤال وهذا المعنى إنما يتجلى في إثبات التلخيص به سطره في باب القضية، فإن قلته أنه يكون مثلك لا يفعل كذا فلما لا من المصنف بطريق برهني أن لو كانت قضية التلخيص التلخيص في الصفات القضية وغيرها من الأصول، في تلك الصفات بالقضية لا يستلزم اتحاد الصفات التلخيص ليس لرد بالمثل هذا المصطلح عليه في تلخيص القضية، بل المراد من هو على مثل حاله في الصفات القضية لا سطر الكلام له، ولا نقول معناه من هو مثلك في كل شيء ^{١٢٣} لأن لفظ مثل لا يستلزم القضية من كل وجه كنه سيأتي تحقيقه في علم البرهان (تفسيره): يأتي من الكلام على عدم الاختصاص قوله ماكره عند الكلام على تقديم المصنف إن شاء الله تعالى

١٢١- حيث المصنف، وانظر: شرح التفسير المصنف، (١٢١)، وشرح التفسير على علوم الفقه والحدود،
وذلك الإصدار ١٣٦٠ - مدينة الجزائر ٢٠١٩، وهو مطبع الفقهية مطبع عبد السيد المصنف

١٢٢- سورة الفجر: ١١

قوله: «وإن يعدم» لأنه إذاً على الصوم: «نحو» (كل إنسان لم يفت)، «بمختلف ما
 لم يفت» نحو: «إن يعدم كل إنسان» فإنه يفيد على الحكم من جملة الأفراد، لا من
 كل فرد، وذلك لثلاثة أمور ترجع التأكيد على التأسيس، لأن الوجبة المنقولة
 للصوم المحمول في قولنا السالبة الجزئية المستلزقة على الحكم من الجملة دون
 كل فرد، والسالبة المنقولة في قولنا السالبة الكلية المنقولة على كل فرد، لوجود
 موضوعها في سياق النفي:

وجاه نظري:

- ١- لأن النفي من الجملة في الصورة الأولى^(٦٦)، وعن كل فرد في الثانية^(٦٧)، إنما التأكيد
 الاستدلال إلى ما نضيف إليه «كل»^(٦٨)، وقد زال ذلك الاستدلال فيكون تأسيساً لا تأكيداً.
- ٢- وأما الثانية^(٦٩) إذا كانت النفي عن كل فرد، فقد أحسن النفي عن الجملة، فلما
 حلت على الثاني لا يكون «كل»^(٧٠) تأسيساً، ولأن التكرار للثقة إذا صعد، كان
 قولنا «إن يعدم إنسان» كلية لا محتملة.

عن: (قول: «وإن يعدم... إلخ»

(شروط: تعيد كثير من أهل هذا الصنف إلى أن تعيد التمسك إليه قد يكون إلاالة
 الصوم، فقولنا: «قد يعدم لأنه يفت» لأن التأسيس دليل على الصوم نحو: «كل إنسان لم
 يفت فإنه يفت على الحكم عن أي واحد بمختلف ما لم يفت كل إنسان فإنه يفت على الحكم
 من جملة الأفراد، أي من مجموعها لا من كل فرد، أي لا يطبقها عن كل فرد إنما
 على المجموع، وهو يفتل على فرد واحد.

أما الدليل على أن كل إنسان لم يفت معاً كل واحد فهو أن قولنا: «إنسان لم يفت جملة»
 لأنها غير سيرة وهي موجبة معونة المحمول، وموجبة معونة المحمول المنقولة في قولنا
 السالبة الجزئية المستلزقة على الحكم من جملة دون كل فرد، أي لا ذلك على الحكم
 عن كل فرد لا لأنها تدل على عدمه، ود التمسك دالة على النفي عن الجملة كانت في قولنا
 الجزئية، لأن معادها ليس كل إنسان يفت، ولو كانت لكل إنسان لم يفت لا تفيد غير على
 الحكم من الجملة كانت التأكيد على الرجوع التأكيد على التأسيس.

(٦٦) وهي: «إن يعدم كل إنسان»

(٦٧) وهي: «كل إنسان لم يفت»

(٦٨) وهي: «إن يعدم كل إنسان»

(٦٩) وهي: «كل إنسان لم يفت»

(٧٠) هي: «كل إنسان لم يفت»

ولما قلنا: نحن نقولنا لم يتم إنسان وهو سانية مهيمة في قوا سانية كلية، وهي لا شيء من الإنسان بقاتم، وهي تقتضي نفى الحكم عن كل فرد، فهو كان مهيولاً "كل" يجعل الحكم على كل فرد، إذ لم يكن التاكيد، فهو جعل "كل" نفى الحكم عن جملة الأفراد، ليعيد قائمة تأسيسية

هذا يسمون ما قلناه المصنف، وهو من كلام بدر الدين بن مالك، ولم يمنع المصنف شيئاً من هذا الحكم، بل نازح في جملة جعله فقال: وغيره نظري... وذكر أمراً، أجدد أن نقول عن الجملة في قوائمه إنسان لم يتم إنما أهله الإنسان إلى إنسان، فإنما أضيف إليه "كل" فكلب الإنسان إليها فز... ذلك، فيكون انقلي التوارد على الأفراد مستقلاً من كل لا من الإنسان، لأنه حينئذ غير السند، أنه وانفصل عن كل فرد المستقل من لم يتم إنسان إنما كان من الإنسان إلى إنسان، فلهذا جعلت كبري وجملة دالة على كبري فرد كانت، دالاً عليها حينئذ تأسيسية ليرتد الإنسان إلى إنسان حينئذ فيكون تأسيساً فريضة على التكميليين.

وأجيب بأن السند إليه في إنسان لم يتم، وفي لم يتم إنسان هو الإنسان، وبذلك السند إليه في (كل إنسان لم يتم) وفي (لم يتم كل إنسان) إذا اختلف التعبير فكل إنسان لم يتم إما كان معناه جملة الأفراد لأن التاكيد، لأنه غير يكمل عن إنسان، وهذا تكيد، لأن التاكيد أن يمرر بالقول من شيء، بمجرد تقتضي التولية

والقصر، وهذا ينبغي على أن السند إليه في التاكيد هو التاكيد أو التاكيد إليه، وقد ذكر جماعة من المستقلين أنه التاكيد إليه وهو إنسان لا كل، فمن ثمة بذلك فواجب أن الإنسان إلى إنسان في لم يتم كل إنسان بل في العلى، فهو استمر الجمع فكانت كل التاكيد، وإن لم نقل به وهو الحق، وقد عطفه في طرح مقتضى ابن الحاجب، والذي قاله المصنف لا شك أنه مراد هذا الكلام، فيكون لم يتم كل إنسان إذا جعلنا نفى عن الأفراد التاكيد باعتبار أنه غير منه بلطف مؤلف كان يمكن أن يمرر عنه بغيره، لكن لا نسلم له حينئذ أن التأسيس باللفظ غير المؤكد، غير من التأسيس باللفظ المؤكد، لأن ما ذكره المصنف يتصل إلى أنه جملة تأسيسية التاكيدية حينئذ يصح اعتراض المصنف الذي أن لم يتم إنسان إذا اقتضى نفى عن كل فرد فقد اقتضى نفى عن جملة الأفراد، فإنا دخلت عليه كل فهي لتاكيد تأسيساً، وأجيب عنه بأن دالة لم يتم

إنسان على عدم قيام الجملة بالانكزام وملاحة لم يتم كل إنسان على شيء من الجملة بالتطور.

(القول) من يشرح من ذلك ويدهى أن لم يتم كل رجل القلي من كل فرد فرد أن يمنع أن ذلك لم يتم كل إنسان على شيء من الجملة بالتطور. بل ذلك على شيء القلي من كل فرد فرد يصير كذلك قلبه. لم يتم كل فرد فرد فهو أيضا عموم سلب. ويوم هذه شيء من الجملة بالانكزام أيضا وسلوب. ثم من بين ذلك قسم أن كل إنسان لم يتم لو لم يكن مجموع ذلك أيضا. لأن أساسا عليه على الحكم من الجملة واختيار استمراره له. فقد تضمن هذا الكلام أن كل إنسان لم يتم لو لم يكن ذلك على الأفراد ولائته وذلك إنما هي هي المجموع لذلك هي جملة مطابقة وملاحة إنسان لم يتم على هي الحكم من الجملة. فترى ما حصل لأرب ذلك القلي القلي، فمما ذلك يتم أن يكون لم يتم كل إنسان ذلك أيضا والجملة إلى لم يتم إنسان. وإن كان على الحكم هي جملة في الأول مطابقة وفي الثاني القلي.

القول أن قوله من لم يتم إنسان هي قوة السلبية الكلية لا يصح، لأنه إذا هو كل فرد فرد سلبية كلية لا هي قوتها وأجوبه هذه بأن اصطلاح السطويين أن السلبية السلبية ما كان مسبوقة ولا شيء ولا شيء ولا شيء لا شيء السلبية يكون السلب فيها عاملا. لكن ذهب الآخرون من الأصوليين إلى أن عموم ذلك في مدق على معناه أن السلب فيه مطبق الجملة فاستمر على الأفراد. فيضمن على هذا أن يقال لم يتم إنسان ليس سلبية كلية لا لفظ ولا معنى. وليس عاما بالوضع من استمر السلب مختلف كل.

ولقد قلنا وما ذكرناه أن الاستمرارية الأربع على بين ذلك صحيحا. لكن قد يقال إن لم يتم كل إنسان وإن كل شيء من جملة ذلك لا ذلك عليه لم يتم إنسان من على الجملة. فهو شبيه باختيار أنه لم يتم شيء لم يتم إنسان من على القلي من الأفراد. لأن لم يتم كل شيء لم يتعرض سلب على الأفراد يتلى ولا إيجاب. ويؤيد على هذه القاعدة مع ذلك أي شيء أن قوله إن الجملة المعنوية مستوفى في قوة السلبية الجزئية مستوفى. لأن الحكم على جملة كل على الطبيعة - كما ذهب إليه بعضهم - الجملة ليست هي قوة الجزئية. ولا بأس بذلك لأن معقول إنسان لم يتم

[illegible]

والقول: وفيه نظر، لأنّ الإنسان لم يتمّ أحد الحكم على المصنوع أيضاً، فإن قال
قوله بل لازم قلنا: قلنا إن لم يتم أحد الحكمين وتبقى العلامة عن اللزوم إلى موضوع القسط
فكيف كما سبق.

ومنها: أن قوله: «لا يكون ذلك موضع كبر» وهو مذهب، وإحدى بطون أن كلا ذلك على لغة التاكيد فلا يكون ذلك موضع كبر، وهو مذهب، وإحدى بطون أن كلا ذلك على لغة التاكيد

وہلہا ان ما دیکرہہ یشعلہن بقرۃ - ہ ایسی آلا لہام قرانہ انہی کی قرۃ، ولو
الہ، ما کل ایسہا آلا لہام کلان کداتہ انہی کی قرۃ کی، مہلہا

ويجب أن هذا إن مدني اليوم في الذكرى لا مدني هي الحقيقة، بل كل شيء قد يكون
 لأن القيمة الفكرية لم يكن وهو عام بعد كل شيء من كل شيء الفوائد أيضا

(تفسيره): إذا عرفت ذلك فاعلم أن ما قلناه من الفرق بين صلب العموم في أم يتم كل رجل وعموم الصلب في كل رجل أم يتم حقاً لا إشكال فيه، واختلف في الاستدلال عليه على القولين. أحدهما: قبيحاً بما ذكره الصاحب، وهو صلب ما فيه الثاني: أن الثاني مدفوع إلى العموم دون الصلابة الفعل وهو قريب من الأول الثالث: قول الصبي (ع) كل رجل أم يتم؟^(١) فإن معناه أم يكن واحداً من جنس، ويكون قول أبي القاسم

(٢٧) هو عنوانه: «الحيوية»، واسمها: «الحيوية»، ألفها: «الحيوية»، وأصلها: «الحيوية».

فقد المصححون أم القيساري قاضي علي نقیسا كلمة اسم أصبح^{٢٥}

وسبب ذلك أن الحكم على كل فرد، وإلّا: سببه في المصنف أن السؤال عن أحد الأقران لطلب التبيين بعد الثبوت أحدهم فهو به يلتصق أو ينفك كل منهما، وإن كان التبيين قال: قد كان بعض ذلك، والوجه الجزئية تقيس السالبة الكلية، وفي المصنف أن القاصر عند من الشعب الصريح إلى رفع الذي هو ضرورة عند سبويه وظهره مع عدم الضرورة - وليس عند إلا تلك - عند ما تكبره، والتحقق في ذلك ما ذكره المؤلف في التصديق له في أحكام كل، وما أن أكثره مخصص، قال لا بد من تقديم مقسمة، وهو أن قولنا - زيد قائم حكم على زيد بالقوم، وهي موجبة مخصصة، وقولنا - زيد ليس بقائم حكم عليه بعدم القوم، وهي موجبة مبنية، ويشتد في القسمين وجود موقوفهما. وقولنا - ليس زيد بالقوم سببه مخصصة، وليس معناه الحكم على زيد بعدم القوم، وإلا استلزم الوجبة المبنية، ولكن مخصص سلب ما حكمت به في الوجبة المخصصة. ولذلك اتصل مع وجود الموقوف وأخره، والسالبة المخصصة تقيس الوجبة المخصصة وأخر من الوجبة المبنية، ويدل ذلك السالبة المخصصة تقيس مبنية موجبة المخصصة.

قال تقي ذلك جذا لفرقتا قلنا - لا يتم كذا إنسان سالبة مخصصة معناه تقيس ليس الوجبة المخصصة وهي قائم كل إنسان حكم على كل فرد بالقيام فيكون المحكوم به في السالبة المخصصة تقيس قيام كل فرد، وتقيس الكلي جزئي فيكون مبنية سلبية القوم عن بعضهم، ولذلك يقول المصنفون - ليس كذا إنسان قائم سالبة جزئية.

٢٥ المصنف: إلى العلم في الصياح ص ١١١، وأسير البلاغة ص ٢٠١، وإتقان ص ٣٢٢، وإلّا فإنه من ٢٠١، وبذلك لإتقان ص ٢٠٢، وبقرعة أصاب ٢٠١، وبسبب الإبدال ص ١٠٢، وخرج القول المصنف ص ٢٠١، وبالقاضي ص ٢٠٢.

وقوله عند أكثر من قوله من المصنف - لا بد أن يكون الحكم عليه بما تم يصحح عند ذلك أنها لا تليق ولا تكبر ولا معها ولا لا - وليس يصح من هذا الحكم ويقتضي أن يكون أن كذا القاصد المقصود القوم، وذلك ما وجدنا إجماع القاصد في كذا والقول مقرر لا يصح أن يكون إلا سببه بيان أن هذا كذا ومعه أن يكون المصنف ص ٢٠٢.

وقال عبد القاهر: "مَنْ كَذَبَ كَذِباً حَقّاً" بمعنى في حيز القبي بأن الحُرْث من الحاقه،
 نَحْوُ [من الميعة]:

مَا كُنْ نَسَا يَنْسَى الشُّرَّةَ يَنْسَى...^(١)

أو بمعنى الفعل القبي، نَحْوُ: "مَا جَاءَنِي الْقَوْمُ كُتَيْمٌ"، أو: "مَا جَاءَنِي قُلُ الْقَوْمِ"،
 أو: "مَنْ أَخَذَ كَرَّ الْفِرَاعِ"، أو: "مَنْ الْفِرَاعِ لَمْ أَخْذَ": توجه القبي إلى التثنية
 خاصة، وإقامة اليوت الفعل أو الوصف المصغر، أو تعلقه به.
 والأما: نقول القبي كَلَاماً قال به ذو الندين^(٢): القمريه الصلاة لم يبيها: "حَقّاً"
 فَيَكُنْ يَكُنْ^(٣)، وعليه لولته [من الرحمن]:

لَمْ أَتَبَيَّهْ لَمْ أَتَبَيَّهْ لَمْ أَتَبَيَّهْ
 قُلْ تَلْهَذَا كَلَاماً لَمْ أَتَبَيَّهْ^(٤)

ولولته: كل إسماعيل لم يتم موجهة معذولة بهذا الحكم بعدم القيام على كل فرد،
 وقد قيل إن مدلول كل إنسان في هذه فيكون بمسألة الحكم بعدم القيام على كل فرد،
 ولا يحل من هذا قول المتقين: كل إنسان ليس بظالم مسألة جزئية، لأنهم إنما قالوا
 ذلك من اعتقادهم من كل المصنوع ونحن قد أثبتنا أن مدلولها عند العرب الأكرم
 عالمهم بالقي على كل الأكرم فهذا هو السركي الفرق بين كل ذلك لم يكن ولم يكن
 كل ذلك، واعتقادهم به كلام القومين والمصنوعين ولهم الشكوك، ويظهر أن العرب
 أثبتت مدلولها السليمة وطاعتها المصنوعة، لا نسب هذه المودع دعوى بل زادوا عليه
 في تعبير ذلك كل، والحمد لله على، وقال عنهم ذلك، بعد كلامه.

وقد أثبتنا ذلك بلولته التعلل بما ذكره فيه، وأجاب ما سألتكم في هذه المسألة هو
 من كلامه ذلك

مير: (وقال عبد القاهر إلخ).

(مير): هذا الكلام التعلل من عبد القاهر موقوف في الحكم لما قاله ابن مالك إلا أنه
 مطلق له في الاستدلال، وإنما المراد بذلك لولته أنه إسماعيل في هذه المقام التعلل ولم يرد

(١) مير القبي القبي، ومير

ذكي الربيع بما لا يحصى القبي

(٢) ابن الميعة

وم الميعة المير، في المصنوع، المير، في المصنوع، ومير في المصنوع، ومير في المصنوع

(٣) المير في المصنوع، مير في المصنوع، مير في المصنوع

المتناول، ثم في كلام عبد القاهر محبر، وهو أن كلا من كونه في حيز الفاعل بأن
أخرجت من أرض الفاعل كانت على المتناول لا على كل فرد على قوله:
مَا قَسَلُ نَسَا يَلْمَعُ نَارًا يَتَرَكَا لَجَرِي الرَّسَاحِ بِمَا لَا تَلْمَعُ السُّفُلُ^(١)

هذا على تقدير زيادة الرفع، والله عز وجل أنه أين جسي النصب على إضمار فعل على
نحو هذا القصور فعلى حد يكون من القسم لأخر، ويستلزم عليه أن شاء الله تعالى، وكذلك
إن كانت مصولة للفعل الفاعلي، والله أن يكون، به كانت مصولة للفعل كانت في حيز
الفاعل فلا ينبغي أن يجهل قسما برأسه، وكونها مصولة إما على جهة الفاعلية وهو: ما
بدأ كل القسم، وبعد القاهر ملة بما جاء، ثم القسم، وأنه نظر، لأن كلا ليست مصولة
لفعل الفاعلي بالاصالة بل بالضميمة، وهي حد ضائفة، والذي أشار على المتناول هو الفاعل من
النوع لو كان على جهة الضميمة مثل أن تحذف كل فاعلهم وعلى ما يدل به عبد القاهر في
الاجل ينبغي أن يقول هذا مع أنه التزمه قلب.

(قوله) وذكره الفاعل ليس لتبيين من هو وصف كذلك، القول: كنت أخطأ كل من أراهم
ليس القام كن لرجاله، والبراءة فصل متى جعل فيه سواء كان متقدما أم متأخرا، والله
معه يقول كل الفاعل لم أخطأ، وأنه صرح - سلكه في آخر الكلام على ما راجع
وقوله (على المتناول) أي على مجموع وقوله: (الخاصة) أي لا لكل واحد
قوله (وأنه ثبوت الفعل أو الوصف) ليس لم أخطأ ولست أخطأ، وهو إشارة إلى
كثارة من أن الوصف، كالقوله: (المعبر) أي أحد الكلام ثبوت الفعل لبعض
المشعولين في جهة الفعلية وهو لم يتم كن الرجال ألبت قيام بعضهم
قوله: (أو لطفه به) أي في جهة مسؤولية وهو لم أعرب كل رجل، أحد الفعل
الاعرب ببعضهم، وذلك في الوصف، مثل ليس القام كل رجل، استند الضرب كل
أعرب.

(١) البيت الثاني من البيت مطبوع

ولا ينبغي أن يخطأ ولا يخطأ

بم الفاعل لا أخطأ ولا يخطأ

المراد البيت الثاني، وذلك لأن المعبر به هو البيت الثاني من البيت الثاني

والقيد: وإقامة تلك القيود التوسط فيه تقرر، وإن ثبت ذلك فهو مفهوم الصلة لا من نفس موضوع القيد.

قوله: (ولا علم) أي إن لم يكن كل من حيز الشيء مع الآخر كقولك (كل ذلك لم يكن)^١ وإن تقدم الكلام عليه، ويصطنع من كلامه صورا يقدم فيها كل، وهو سلب العموم سلبه لها فربما.

(وتشبيه): إذا قلنا: انتقل كل رجل أو كل رجل مثقف أو طيب كل رجل معصوم انتهى حاصل، ويكون الشيء ككل واحد، لأنه مترجم على معنى كل، وهو كل واحد لا الاستغراق، والاستغراق الذي أحدثت كل شعوب المحكوم به لا أمثلة: بأنه كل، فهذا قلت: رجل قائم فالقوام مستغرق لكل فرد. فالمحكوم به مستغرق أي اسم خاص ومطلوب كل مستغرق أي اسم معقول. وسواء كان المحكوم به إلهيا أم ناعيا كالإيجاب القبول معصوم، ومن هنا كان كل ذلك لم يكن التسييم، أي مثله الشيء كل ذلك فالحق محكوم به على كل فرد فلم يصبح أفرادا وهي قوله: لم يتم كل، وهي معنى الشيء على كل من رجل واحد هو فردا وإن رجل أمثلة إليه فهو دخول الشيء في كل على شعوب القوم فلهذا الشيء سلب القبول قولنا استغرق المحكوم به وهو القوام كأنه قلت: استغرق كل فرد لم يوجد.

(وتقوية): عام جدا بين الشخصين بين أن يكون كل معصومة الشيء أو لا، فهو قال: كله لم أصنع بالرفع أو كله لم أصنعه بالضمير فهو سواء في استغراق كل فرد، ولو سلب على الاستغراق فكانت: قال: لو لم يكن سلبا لم يكن كل وحكمته بالشيء عليه، لأن لم أصنعه في معنى تركت كأنه قلت: تركته كله لم أصنعه، فإن تركت مضموم، وتركته متقدمة على كله أو متأخرة أو يتم أصنع متأخرة معصومة أو لم أصنع للتخوف فهو عموم سلب، وإن تركته معصوما لم أصنع متقدمة فهو سلب عموم، ولذلك يقرر تركت كله لم أصنعه، فهو تعبد وام تأت بصغير، فقد علم مما سبق أنه إذا وقعت معصومة تعبد سلب العموم، فيقتضي ذلك الإعتاق أنها هنا سلب العموم فقط كقولك: لم أصنع كله، لأنه إن كان معصوما لعل سابقا لعمليه فتقدم أو

المتطوع به، فلم أصبح في قوة مقدم لأه غابر. لكن في كتاب سيرة عبد ذكر كلمة لم أصبح أن قال: وهذا ضعيف -أي: هذا الضعيف- وهو يشاركه في غير الشعر، لأن الضعيف لا يكثر البيت، ولا يدخل به قول، يصار إليه، كأنه قال: كلمة غير متطوع بعد يوم يتلقى أنه لا قول بعد الترفع والتمسك في سيرة عبد غير متطوع، ويترك منه أن الضعيف أيضاً ينادي صوم الضعيف ليرد كمن أخذ من كلام سيرة علي أنه ليهما الضعيف الصوم وقد اختار التواتر صحة ما قاله سيرة، وعمله على ظاهره، وإفادته بأن الكلمة ابتدئت بقل، وبهذا كل فرد، فصاحبه سطر في معنى الضعيف، لأن السامع إذا سمع لصوم فتنو إلى أهله فتقول: سمع ليلاً في الخبر، فكان كلمة لم أصبح^{٢٤} مقبولة وبطلوها سواء في الشعر.

ومخرج. إذا قلت: صنع كل فرد خائف أو لم يكن لم يولد حتى تبنى كل صانع حال على تبنى الصانع المستغرق، لأنه التحول على كل قول دخول السلب، فافهم ذلك فإنه قد يغفل، ويظن أنه لأجل تقدم كل على انتهى يحصل عموم السلب، وذلك إذا يكون إذا كان مساوياً محكوماً عليه بالتقديرات والتمكيد بالنفي على مساوياً لا على مساوياً غير أن السلباً مستلزم لثباته بالثبات

(فرج) القوي لا تقرب فلا تقرب إلى رجل معناه لا تقرب المجموع، وذلك
لأنها لو قال: والله لا كلمت كل رجل، لم يحسن بكلامهم لقولهم: فلو كلم واحدنا لم
يحسن، وهذا وإن لم يكن تعجب فهو من حكمة: فإن قلت: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوا
الْحُرُمَ﴾ وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوا﴾ ثبت الحكم فيه لكل فرد، قلت:
بقرينة أو يجعل الأمة والأندلس الجنس، فليس قلت: فمسا الصريح في قوله تعالى:
﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخِلٍّ﴾ ونحوه من قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ
مُخِلٍّ﴾ وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ مُخِلًّا﴾ وقوله

1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 2679, 26

UNIVERSITY OF CALIFORNIA

UNIVERSITY OF CALIFORNIA, BERKELEY

1000

100

عنه (أولاً لطيف كل خلافه فهو) ^(٢٠)؟ قلت: السلب من المجموع أهم من السلب من كل فرد فقد يتركب من أطراف على عموم السلب خلافه لعدم القاطن (طرح). هذه الأحكام السابقة لا تنحصر بها كل من غيرها من صيغ المجموع كذلك في السلب، فظهر كل إنسان لم يتم الرجاء لم يلزموا نفس الشيء وأما الإنسان الذي خص ^(٢١) في الإكراه ومن لم يتركبه. ونظر لم يتم كل إنسان لم يتم الرجاء لم يتم من في الغار أو الرجاء عموماً به المجموع، وإن كانت غير أدلة على التخصيص من غيرها، وقد حلقنا هذا الوضع في طرح مخصص من السلب، أما لم يتم إنسان فلا يقال: أظهرت فيه صيغة المجموع وهي الشك من السلب، لأن الشيء هو صيغة عموم الشكرة فبدلنا.

(طرح) - الشك لا تنحصر به صيغ المجموع، بل كل ما دل على متعدد أو مفرد ذي أجزاء كذلك، فلو قلت: ما رأيت رجلاً أو ما رأيت رجلين أو ما رأيت رجلاً أو ما رأيت رجلاً، فلو ما رأيت رجلاً وصيراً كل ذلك سلب المجموع لا كل واحد بخلاف ما لو قلنا السلب (طرح) - ما قلناه من أنه إذا عدم الشيء على كل لا يفيد الاستقراء هو أيضاً إذا لم ينتصر الشيء ولا فإن انتصر قبل الحصول بالاستقراء بأن تقول تعالى: **قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا إِلَىٰ رَبِّهِمْ الَّرْجَعُ** ^(٢٢) فهو عموم السلب، وسببه أن الشيء المضمون وما بعد إلا لا يسلط الشيء عليه لأنه متعدد، وهو في القراء مستند لما قبلها، وهو كل فرد كما كان قبل دخول الشيء والاستثناء، وعلى فواص هذا ما كل أحد إلا فلو وما كل ذلك إلا يكون، وكذلك لو كان ما بعد إلا مفرداً مثلاً: - كل رجل إلا لم يبق وإن قلناه إلا بعد المضمون كانت سلب عموم مثل: ما كل إنسان قائم إلا في الشيء.

(طرح): قد علم حكم كل مع الشيء، حكمها مع العبرة والذي يظهر أن عدم كل على الشرط لتتبعها على الشيء فيكون الشرط عاماً لكل فرد، فلو قلت: كل رجل إن قام فأمريه وأصل عبدي إن حج فهو خير ممن حج منهم على، فلو قلنا

(٢٠) سورة النجم: ٢

(٢١) سورة النجم: ١١

(٢٢) سورة المريم: ٦٢

الشرط للقبول، إن هیچ کس عهد من عهودهم "حراراً" لا يعقل أحد منهم حتى رجع جميعهم، ولو قال: إن هیچ کس عهد لهم هر من هیچ منهم عقل، ومن هذا ذهب قوله تعالى: ﴿وَأَنْ يَرْوَوْا كُلَّ نَبَأٍ لَا يَأْتِيهِمْ بِهِ﴾

(البقرة)، يتفحص في هذا العهد أسئلة الأول: قوله: لأنه أي التفتيش، قال على المعنى يقتضي أنه ليس بالوضع فصيلاً لا عموم في الوقت، فلم يقل رجل والأمر بخلافه.

والثاني: قوله: فلا يلزم ترجيح التكليف على التأسيس، يقتضي أيضاً أن الصوم إنما عداً له بهذا مرجح لا بالوضع، وهو خلاف ما فهمهم على أن كسر عتبة

الثالث: قوله: فلا يلزم ترجيح التكليف على التأسيس، قلنا: سلفاً أن التأسيس راجع على التكليف عهد التكليف ليس فيه معنى زائد، وأما التأسيس بمعنى مؤكداً فهو خير من التأسيس مؤكداً، أي زيدا قائم فهو مطر وأبلغ من زيد قائم، والواقع هذا من التكليف هو هذا النوع ^(أ) قاله

الراجح: أن ما ذكره يتفحص في القضية لمعرفة مثل: كل ذلك ثم يارب، يدخل كل عهدت يكون قصده لأن المعنى بذلك التكليف، وبذلك كل طرقات فاسين، لكن له أن يقول: لا يلزم من معنى التأسيس في جعل تشرية في غير

الخاص: الأول: إن السالبة الجزائية المستلزم على الحكم من الجملة يدخل في قوله: يدخل الإنسان لا يدخل المصطرة المصلحة فيه صاعداً، ولا يلزم منه على الحكم من كل فرد فرد لأنه يدخل، بل الحكم، لكن مراده بالجملة الجملة باعتبار كل فرد فرد لا الجملة باعتبار الجزاء القسم، وهذه الإشكالات على كذا من صالحة.

والخاص: قول المصنف: إن لم يتم إيمان به أقام على من كسر فرد حله أثناء التقى من الجملة وعلى فيكون لم يتم كل إيمان ذكرها أقام لقوله عليه: إن سلمت ذلك فلم يتم كل إيمان أقام رجع المصلحة على كل فرد، وهذه مسألة تأسيسية، ولا تسلّم أن القسط إن أقام تأسيساً وبذلك لا يكون خيراً من القيد تأسيساً فقط، وهذا كتوكيد أقام الرشد المطلوب لا ينافي رجع المصلحة ليس بذلك، لأن يكون له يكون في رجع المصلحة على الأفراد، لأنه لا بد على قيام البعض والتفهم أو غير

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الناحية: قوله: إن الناحية الكلية مطلقة على الحكم من كل فرد قد يقع، ويقال لها التخصيص على الحقيقة من حيث هي هي، وبما أن ذلك على الحكم من كل واحد ومن الجملة، وقد صرح جماعة بأن ذلك من أصول الفقه كما للمصنف، وحيث لا يكون كل تكليف، بل يثبت على معنى آخر، وهو على الحقيقة المقارن على الأركان، وفقاً لرد على المصنف وعلى ابن مالك.

القائم: قوله: إن النكرة التالية بداية كلمة T يعني: أنه خارج عن اصطلاح النجوم، بل غير علمية.

القاسم: فإما ابن مالك والمصنف وأبي القاسم: أنه إما لعدم التقى كانت السبب معلوم
يبدل فيه ما إذا التقى التقى مع: ما كان وجهي إلا قسم وهو عموم سبب إنما سبب
القاسم: تبيّنك وما جاء القوم كلهم ليس بوجهي لأن كلهم هذا لا سبب ولا سبب لأنه
بل ماكنه: ومن سبب العموم قد في ذلك والكم من القوم
الخاص: من: في كل الفروع لم أشأ عموم سبب فيه مطلق: لأنه إنما يكون ذلك إذا
كان معمول الفعل معروفه لأنه: فإن كان معمول الفعل معنوف به أو لهذا الفعل
الوجهي يقتضي أن يكون معموله أنه عموم سبب كما سبق.

الذی یشری: ۱- که بختیاری او را بقتل منجی کل ذناب ام یکنان کار صوم طلب، و این کار را
کل مایه.

الثالث عشر: على قوله عند القاهر إن لم يلق كل رجل يفتني قيام الليل، وليس كذلك، بل يستحكم فيه، ولا نزاع في قوله نسبي ﴿وَالَّذِي لَا يُعِيبُ عَلَى مَعْشَرِ النَّاسِ﴾ واستحوذ، وكذلك هي نحو ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ﴾ إلا بالحق.

الواقع انهم انزلوا على الحكم من كل فرد فرد يقيد القلي عن الجملة والاول
الخلاصة انه لا يقيد بالجملة وانما يقيد بملأه قد يعلم وهذا. فكل من الأفراد في

تأخير السند إليه :

ولما تأخيره فلا تقدمه فلا تقدم السند.

إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر :

هذا كله يقتضى الظاهر ، وقد يخرج الكلام على خلافه :

أ- فهو ضيق المصنف موضع الظاهر ، كقوله : (يؤم رجلان مكان : وتعم الرجل ذوا) على

أحد القولين^(١) ، وقوله : (هو أو هي ذى) مكان الشك أو التمام ، فيصنف ما ينشأ في

بعض السابق ، لأنه إما أن ينشأ منه معنى ، فنظرة .

معنى لم يرد لا يتم منه على من جهة ، لأن قولنا ليس كل رجل يحسن

الخطوة العظيمة صدق باعتبار الأفراد كالتصديق الجملة . فقد صح القول عن

الأفراد ولم يصح عن المجموع ، وعلى من الأفراد لا يستلزم على من الجملة

به خلاف على الأفراد فإنه يستلزم على الجملة

الخاصة على : أن قول عبد القادر^(٢) إما أن يكون في حيز القلي أو مصوب القلي القلي

تصميم متماثل . لأنها إما كانت معدولة ليس القلي كانت في حيز القلي ، وقد

يجاب عنه بأن حيز القلي محله وهو القلي كلفا والفكرة المعية القوي في الدلالة

على المجموع من الفكرة في سياق النفي ، وذلك قال الأستاذ في أشد الخطأ إن

الفكرة في سياق القلي لا تتم وإنما تتم الفكرة متعينة

تأخير السند إليه :

جـ : (ولما تأخيره فلا تقدمه فلا تقدم السند).

د : (أو تأخير السند به يكون عدم موجب يقتضى تقديم السند ، وسأني ذكر

أسبابه إن شاء الله تعالى

إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر :

جـ : (هذا كله يقتضى الظاهر وقد يخرج الكلام على خلافه فهو ضيق المصنف موضع

الظاهر إلخ).

هـ : (أي : ذكرناه من هذا الأمر هو مصدر على مقتضى الظاهر ، أي مقتضى

القياس الوضعي ، وقد يخرج السند إليه على خلافه فهو ضيق المصنف موضع الظاهر ،

(١) وهو قول من يجعل الموضوع على شيئا معدوم ، لا على رأي من يجعله هناك ، وهم رجلا من

2010

المؤلفون:

١- إهداء العترة بتعيين^{١٩} : الاحتفال به يحكم بنحو كقولنا (إن البسطة) :

قَدْ عَلِمَ عَلَى أَهْلِ الْبَيْتِ مَا لَمْ يَكُنْ يَحْتَسِبُ

هذا الذي سره القوم خيراً
ومثل القوم القوم واليه

والمراد بوضع الظاهر أن يتقدم له يعود عليه كلهم، ثم رجلا زيد فإن في اسم شعراء،
ويقال إن أحد اسم الرجل يرد، غير مبتدأ أي هو زيد أو مبتدأ محذوف وخبره أي زيد هو،
أما إذا قلنا زيد مبتدأ ومع الرجل طرفة فليس من هذا الباب، لأن الظاهر يعود على
يتقدم في التوبة وهذا الذي ذكره هو مذهب، فإن كل شعير يعود على متأخر في اللفظ
والترتبة كذلك مثل طرب، علامه زيد، أي عورته والضمير يرب، والتأنيد لأول
المتأخرين، وكذا إذا ابتدأ هذا الشعر أو بعضه

وقوله: «وهو لو هي زيد عليها زيد فمجرد التثنية من» (لَوْ هُوَ الْكَافَّةُ أَحَدًا) أي أنه قد انبسط
لما قالوه: لو هي زيد عالم صحيح على رأي الجمهور، أما الجمهور فعلمهم أن التثنية على
التصغير لازم، وإلحاق ابن مالك واستثنى ما إذا ولحقه مؤنث أو مذكر فيه به مؤنث أو فاعل بدلاً
مؤنث، فخرج ثابته بإحطار القصة على التثنية باعتبار التثنية، والقصود من ذلك أن يمتنع من
إلحاق المصباح ما يطلب التصغير لأنه بالتصغير ثابته لا يتكسر، وقال في مثلي ذلك: المعامل
مع الثقل أم من الضعيف ولا تعبد، وسألت عنه في باب التثنية.

(المحرر): أي قد يوضح الظاهر موضع المفسر، فإن كان ذلك الظاهر اسم بإشارة لفظية
فكان التعدي في ترك مظهر الظاهر إلى غيره، ومنه قول ابن الزمخشري¹⁹:

تتضمن نماذج ونظريات الأحياء القديمة

فَمِنْ هَؤُلَاءِ مَنْ أَكْبَدَ وَفَرَّغَ مِنْهُ وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمَا

هذا الذي سره الأوصاف حذرت
ومعنى العالم المفسر والحق

هذه أسئلة هامة في ما يخصنا كمعلمين، ولعلنا نحتاج إلى إجابات من خبراء التربية، من أجل أن نتمكن من فهم طبيعة هذه العملية، ونتمكن من التعامل معها بشكل صحيح.

Journal of Management Inquiry 18(6)

1000

1000

(1) أحيات كبر القري والمدينة في العهد العباسي، إمام محمد بن عبد الله بن أبي عمير، الطبعة الأولى 1987م، مطبعة دار الكتب العلمية.

100% pure, 100% natural, 100% guaranteed, 100% quality, 100% satisfaction

٢- أو التمتع بالمتع، كما إذا كان ذلك البعض.

٣- أو التمتع على كمال الاستحباب.

٤- أو طاعتهم.
٥- أو إعمال كمال الطهارة^(١)، ومنها^(٢) من غير هذا الباب^(٣) [من الطهارة]:
لما قلنا من أن لا شيء وما يتم هذا

فيه وإن قلنا غير ذلك.

٦- لزياة التمكن، بمعنى: **﴿لَوْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ لَكُنَّا ضِعْفٌ﴾**^(٤)، وعلامة من ضهور^(٥)،
﴿وَيَضَعُ الْمِرَالَةَ وَيَضَعُ لِرَأْسِهِ﴾^(٦).

قولنا: لزياة التمكن بالمتع، أي الاستحباب به، وأما التمكن^(٧) فالتكبد، كما
إذا كان المتاع الحي أو ضعيف البصر مشتمل إلى شيء موضح الاستحباب تلكا به، أو لا
يكون ثم مشتمل إليه. أو الإعلام بذلك بحدوث أو عطية كما سبق، أي أنه لا يرى غير
المحسوس، أو أنه من طهارة تكون التمكن بالتمتع فيه كالمحسوسة فيشار إليها أو إعمال
أد كمال الطهارة فلا يخلو وجه من غير تلك التمكن فيه قول عبد الله بن الصديق:

لما قلت من أن لا شيء وما يتم هذا

وقد قلنا إنهم كسفت لزياة

فأما طهارة قلنا أن لا شيء

فأما طهارة قلنا أن لا شيء

فأما طهارة قلنا أن لا شيء

فأما طهارة قلنا أن لا شيء

فأما طهارة قلنا أن لا شيء

فأما طهارة قلنا أن لا شيء

فأما طهارة قلنا أن لا شيء

فأما طهارة قلنا أن لا شيء

فأما طهارة قلنا أن لا شيء

فأما طهارة قلنا أن لا شيء

فأما طهارة قلنا أن لا شيء

فأما طهارة قلنا أن لا شيء

فأما طهارة قلنا أن لا شيء

فأما طهارة قلنا أن لا شيء

فأما طهارة قلنا أن لا شيء

فأما طهارة قلنا أن لا شيء

فأما طهارة قلنا أن لا شيء

فأما طهارة قلنا أن لا شيء

| | |
|---|--|
| وَأَمَّا إِذَا دَخَلَتْ فِي التَّكْلِيفَاتِ فَتُحَالُ | جَدُّهَا بِهَقْرِ بِاسْمِ التَّكْلِيفِ |
| وَالِهِيَ كَلَامُهُ: أَوْ أَكْبَرَ لَمَجَرٍ | لَا تُعْلَمُ مَنْ تَهْتَدِي بِهِ التَّكْلِيفُ |
| وَمِنْ جَعَلَهُ الْإِجْتِمَاعُ قِسْمًا أُطْلِقَ بِهِ | بِإِجْتِمَاعِ الْقَامِ وَأَيْضًا تَقَالِي |
| وَتُجَالَسُ فِي التَّكْلِيفِ الْمَحْسُورَةِ أَيْضًا | بِهَا الْبَقَرُ فِي طَوْلِ الزَّمَانِ تَجَالِي |
| وَمَا هِيَ إِلَّا اسْتَعْلَافُ أَهْلِهَا فَتَقْدُ | تَرَى اسْتَعْلَافَهُمْ وَتَقْلَةُ بَهَائِي |
| فَمَا الْحَقِيقَةُ الْفَرْقُ فِي وَطْنِهِ تَجَالِي | تَقْدُ تَهْمُورُ إِذَا كَانَ لَهَا تَجَالِي |
| فَلَا تَجِدُ عَلَى خِصَائِكَ فَتُكَلِّفُ حَيْرَتِي | فَمَا لَسِي بِهَا بَلَدُ الْبَيْتَانِ يَتَجَالِي |

وأما الجواب فهو: الحمد لله: التعلُّفُ أعلها مضمون واجب، ولا يجوز مكانه استعصام لأن استعصام صفة القرية في محل أحسن جارية على نحو من غير أنه كقول: أبيت أهل قرية مستعصم أهلها، أو ما عرفت أعلها هنا وجعلت مكانه ضميراً لم يجوز، فكذلك هنا لا يسوغ من جهة الترتيب شيء أكبر من ذلك إذا جعلت استعصام صفة القرية وجعلته صفة القرية، سألح عربي لا ترد الصلابة ولا الضم، بل أقول: إن المعنى عليه، أنه كون الصلابة لا ترد عللاً ليس فيه إلا وصف التركة بجملة كما لو قيل سافر الثكراء بساتر الجمل، والتركيب محض ثلاثة أحزاب، أصعبها هذا، والثاني أن تكون الجملة في محل نصب صفة لأخر، والثالث أن تكون الجملة جواب «إي» والأحزاب الممكنة مضمورة في الثلاثة لا ربح فيها، وعلى الثاني والثالث يصح أن يقال، استعصامهم، وعلى الأول لا يصح لما تقدم، فمن لم يتأمل الآية كما تأملنا هنا أن الظاهر وقع موقع المصير أو نحو ذلك وعرب فيه المقصود، ولعن محمد الله وفقاً الله المقصود وأصعبا تعين الإعراب الأول من جهة نصب الآية وقصودها، وأن الثاني والثالث، وإن احتفظوا بالتركيب بعيداً عن مفرطها، كما الثالث وهو كون الجملة جواب إذا فعلاً تصير الجملة الشرطية معطية الإخبار باستعصامها عند إجرائها وأن ذلك تعام معني التعلُّف، ويجعل مقام موسى والخضر عليهم السلام عن الجور قد مضى وأن يكون معطية أو مع طلب صفة أو غير، من الأسير المأمومة، بل كان المقصد ما أراد ربك أن يدرك البهائم الممعد فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ إِذَا دُخِلَ عَلَيْهِمْ خُمٌّ

وإظهار ذلك العجائب لوس عليه السلام، فهو به هذا قوله **﴿لَقَدْ تَوَشَّعْتَ﴾**^{١٠} إلى تمام الآية، ولما الذي وهو كونه عفاً لأهل في محل نصب، فلا تصور الضميمة إلى خروج حال الأهل من حيث هم هم ولا يكون طريقة أثر في ذلك، وتضمن تعدد بقية الكلام مشيراً إلى القرية نفسها، كما ترى في قوله.

﴿فَوُجِّعْنَا لِهَيْبَةٍ﴾ ولم يقل عديم، وإن جحد الذي قصد إصلاحه وحفظه وحفظ ما تحت يده من قرية مذموم أهل. وقد تقدم منهم سوء صنوع من الآباء عن حق التصرف مع عليه، وشيخان فكيف في طريق، فتدخلت هذه القرية حليفة بالإنسان والإصافة القويحة بالإصلاح المعجزة الطاعة فلم يقصد إلا النص الصالح، ولا مؤاخاة بقول الأهل الذين منهم لهم بواجب طاعة الله. إن حيلة يلتمس من جهة المعنى جعلها صلة لقرية ويجب معها الإظهار بوزن الإسماعيل، ويضاف به ذات من القوالب أن لأهل الذي وحفظ أن يكونوا هم الأول أو غيرهم أو منهم ومن غيرهم، والقلب أن من ألقى القرية لا بعد صلة أهلها دفعة بل دفع إسمه أيضاً غيراً عنهم، ثم قد يستقرتهم، فقلل عشرين المعجزين الصالحين لما ألباهما غير أنه أهدى، يظهر من حسن صنعه إسقاطه يصبح أهلها على الترويج ليقين به كمال رحمة الله وقدرته **﴿وَأَعْلَفْنَا بِسُلُوكِهِمْ جَنَّتَهُ﴾**، ولو أهدى الصنيع مثال استطاعهم تدين أن يكون نورا الأولين لا غير، فإلى بالظاهر إحصاء بالكون المصوم فيه، وأنها لم يترك أحد من أهلها حتى استطاعه وأن، ومع ذلك قابليهم بأحسن العوائد فأنظر هذه المعنى والأسرار كيف جاءت عن كثير من المفسرين واستشهدت تحت الأسر حتى يعني بعضهم أن ذلك تأكيد وإدعى بعضهم غير ذلك وأورد كثير المفسرين ذلك رأساً^{١١} ويعني من شطرنج أنه قال: إن إحصاء المفسرين في كلمة واحدة مستقل فذلك لم يدر استطاعوها وهذا شيء، لم يلقه أحد من العلماء، ولا له دليل، والقرآن والقلام الصريح مثبث بذلك، وقد قال تعالى فليست بقضية الآية **﴿يُؤْتِيهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾** وذلك تعالى **﴿يُحْيِي إِنْ يَشَاءُ﴾**^{١٢} فليس قرابة المرحومين وأبوين عالم، وألف بوجه صحيح هكذا، وهذا القول ليس بشيء، وأحسن

(١٠) سورة النور ١٠

(١١) سورة النور ١١

(١٢) سورة النور ١٢. وقوله أي يضر بطلها ذلك بالمرور والمفسرين أيضاً، انظر تفسير المصنف ١٢

هو قولاً حقاً يحكى^١ واقعاً لما جرى بهبته عن ربه، ومن تمام الكلام على ذلك أن
استلحقاً إذا جنى جواباً فهو متأخر عن الإيمان وإن جعل صلة استلحق أن يكون التلق
قبل الإيمان جاء لبراء، وذكر البراءة وتبليغ على أنه لم يصلحها على عدم الإيمان لعدم
الطور، وقوله ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ﴾ على ﴿أَنَّى﴾

وتبليغه على ليلة القدر، ثالث ذي القعدة سنة خمس وسبع مائة بمكة، ثم بعد
ذلك استحضرت آية أخرى، وهي قوله تعالى ﴿إِنَّمَا تُحَلُّونَ عَلَيْهَا بِأَن تَحْلِلُوا عَلَيْهِ الْقَرْيَةَ إِن تَحْلِلُوهَا
كُنْتُمْ لَهَا كَاهِنًا﴾^٢ وإن كانت هذه جملة، يوضح الحاضر بوضع الحاضر إنما يحتاج إلى
الاعتبار عند إذا كان في جملة واحدة، ولكن سئل عن سبب الإظهار هنا والإعلاء على
ما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا تُحَلُّونَ عَلَيْهَا بِأَن تَحْلِلُوا عَلَيْهِ الْقَرْيَةَ إِن تَحْلِلُوهَا كُنْتُمْ لَهَا كَاهِنًا﴾^٣ ويظهر أن في الجواب
أنه لا كان الزوم عن مدائن لولا إعلانه لغير صرح في الموضعين بلكر القرية التي جعل
بها الهلاك كأنها اكتسبت الظلم منهم واستحققت الإعلانه معهم، ولما كان مراد من قوم
فرعون إعلاهم بملكهم حيث كانوا ولم يملك بعضهم أنى بالشعر المالك على تركهم
من حيث هي لا تقتصر بملك ولا يدخل فيه ملك، وقد كتبت

| | |
|--|---|
| لَأَسْأَلَكَ أَهْلَ الْقُرَىٰ أَن يُخْرِجَنِي مِنْهَا | تَبَيَّنَ فَلَا تَقْضُوا إِلَيَّ فَعَلِي |
| وَأَمَّا لِرُكْنَيْهِ فَيَوْمَ فَجَعَلْنَاهَا | سَبِيْرَ لَهَا يَتَكَلَّمُ الْقُرَىٰ |
| إِن يَرْوِيْهَا الْقَرْيَةُ لَكُنَّا | فَضَلَّتْ لَمْ يَزِ الْفَتْنُ بِالْقُرَىٰ |
| سُورًا وَأَمَّا مَا وَمَوْلَا عَلَى الْكَلَا | كَانَ عَلَى قَسَمِ الْقَسَمِ مَلَكِي |
| وَهَاتِكَ مَلَكًا فَكُنْتُ كُنَّا تَرَى | فَلَمَّا لَمْ يَزِ الْفَتْنُ تَقْضَىٰ |
| وَأَمَّا حَيَاتِي فَمِنْ تَوَجُّهُ لَهَا | بِذِ الْقَسَمِ فِي قَلْبِي لَمْ يَزِ الْفَتْنُ |
| وَكَمْ مِنْ قَسَمٍ فِي جَنَابِي مَلَكِي | إِن لَمْ يَزِ الْفَتْنُ تَقْضَىٰ جَنَابِي |
| لَمْ يَزِ الْفَتْنُ بَلَى مَا يَرْوِيْهَا فَجَعَلْنَاهَا | وَلَمْ يَزِ الْفَتْنُ بِالْقَسَمِ لَمْ يَزِ الْفَتْنُ |
| كَلَامِي مَلَكِي الْقَسَمِ وَمِنْ لَكُلَىٰ | بَعْدَ قَسَمِ الْقَسَمِ لَمْ يَزِ الْفَتْنُ |

السكاني: هذا غير مخصص بالصفة إليه، ولا بهذا القدر، بل كل من التكلم والخطاب والقبول مطلقاً: يُلْقَى في آخر، ويسمى هذا النقل التثنية، كقولهم: (من القارب):

لَقَدْ لَبِثْتُ لَيْلَةً بِالْأَنْدَلُسِ.....

| | |
|---|--|
| فَكَانَ السَّكَنُ يَوْزُغِي لِإِيحَاجِ شَيْخِي | وَيُفَعِّلُ التَّخْرِيسَ جَنْدَ غِيَانِ |
| وَكَمْ لِي فِي الْأَيَّامِ حُسْنٌ تَنْجِسُ | بِهِ لَوْ لَوْ الْعَمَلُ الْفَتِيمِ حَتَانِي |
| بِحَقِّ رَسُولِ اللَّهِ فَتُفَعِّلُ لَيْلِي مَا | أَلْنِي وَيُنَاقِشِي نَائِمَتِ بَانِي |
| فَجَنِّي خَلِيءُ اللَّهِ مَا تَرَى السَّارِي | وَتُنَاسِمُ مَا تَأْمَعِدُ لَيْلَ الْوَارِي |

أحد كلام التواتر، ومن طبعه بغيره.

التفسير السكاني للاكتفاء: (.....)

من. (السكاني: هذا غير مخصص بالصفة إليه ولا بهذا القدر إلخ).

(شرح): الإشارة بقوله: هذا إذا إلى نقل الكلام من جمهور المتكلم إلى اسم فاعل كما سبق في قولنا: الخطبة أُمُّ المؤمنين وأُمُّكِ بكاء، أو إلى كل واحد من التكلم والخطاب والقبول مطلقاً. أو سواء كان مبتدأ إليه أم خبر، وسواء كان من متكلم أم خبر، ويسمى هذا النقل التثنية لأن الأثر في كل ذي دلالة. ويسمى شجاعة العرب أحد ومنهم من يجعل الاكتفاء نقل الكلام من حالة إلى أخرى مطلقاً، ويجعل منه ابن النحس في طريق الصناعة التعبير عن المصراع بالخاصة ومكتبة، ويجعل غيره من الاكتفاء من خطاب الواحد أو الاثنين أو الجمع خبر، وهو أقرب شيء للاكتفاء التعبير لتأنيده له في الاكتفاء من أحد أصناف ثلاثة الأثر، وفي الخطاب إلى ستة أصناف، وسنطرح بالآتي.

ويُسمى السكاني الاكتفاء ينقل واحد من التكلم والخطاب والقبول إلى الآخر، يعني أنه التعبير بأحد هذه الطرق أيضاً غير منه أو كسب من مطلق الآخر أنه يعني عنه

(١) أو سواء كان في المبتدأ إليه أو خبر، وسواء كان في منه أو غيره من الكلام أو كان مطلقاً فاعلاً أو خبراً.

(٢) هو الخبر المسمى في سورة ٣٦١، وإيضاح ص ١٢٥، وإيضاح ص ٢٠٥، والألف: موضح، موضح المعنى، ولم أجد، ومعه: ولم يحل، ولم يأمرك.

والشهور^{٢٩}: لَمْ يَكُنْهُنَّ هُوَ التَّعْيِيرُ مِنْ مَعْنَى بِطَرِيقٍ مِنَ الثَّلَاثَةِ بَعْدَ التَّعْيِيرِ عَنْهُ بِأَعْرَافِهِ، وَهَذَا أَطْوَرُ؛

فَكَانَ الْإِتِّفَاتُ مَعْنَى التَّعْظِيمِ بِمَنْزِلَةِ الْخُطْبِ: (وَلَوْ أَنَّ لِيَ لَا أَتَيْتُهُ فُلَانِي فَطَرَنِي وَفَوَّهِي كَرِيْمَتُونِ)^{٣٠}؛

وَالِى الْعَنْبَةِ: (إِنَّ أَتَيْتُكَ الْفُؤُكْرَ فَهَلْ لَرِيكَ وَالْخُرُ)^{٣١}؛

بغيره، والشهور أن الكلام التعمير عن معنى واحد، الطريق الثلاثة بعد التعمير عنه بطريق آخر، وهو القسم من الأول، لأن نحو قول العنبة أمير المؤمنين وأمر بكنا القنات عند السكاني من غير

وقول السكاني: خلاف الظاهر أهم من أن تكون مطابقة الظاهر لفظية لا معنوية بقوله تعالى: (وَالَّذِي أَرْسَلْنَاكَ فِي كَثِيرٍ مِنْ أَمْثَلِهَا عَلَى وَجْهِ الظَّاهِرِ مَعْنَى أَنَّهُ جَاءَ عَلَى الْأَمَلِ، وَعَلَى تِلْكَ، الظاهر لفظاً لأن لفظ العنبة اللفظية لو كانت مطابقة للظاهر معنوية لا لفظية مثل أمير المؤمنين وأمر بكنا أو معنوية ولفظية مثل: (إِنَّ أَتَيْتُكَ الْفُؤُكْرَ فَهَلْ لَرِيكَ وَالْخُرُ)؛

والسكاني لم يصحح بما أراد بقوله: «مطابقة الظاهر» هل يريد بحسب اللفظ أو المعنى؟ لكن ذلك على أن ذلك مراد به في أمثلة عمرو القيس التي سألني عنها القائلات، لكن مطابقة الظاهر هي المعنى لا هي اللفظ شرط كونها القائل أن لا يوافق اللفظ سابقاً لمن وافقه غير القائل، فحاشاك أن القائلات عند السكاني إتيان الكلام على أسلوب مطابق لأسلوب سابق مطابق أو لا يمتثل غيره والمعنى يقتضي خلافه. وقد حسبنا الإتيان إلى ستة أقسام

الأول: الإتيان من التثنية إلى الخطاب، ويشبه بقوله تعالى: (وَلَوْ أَنَّ لِيَ لَا أَتَيْتُهُ فُلَانِي فَطَرَنِي وَفَوَّهِي كَرِيْمَتُونِ) الأمل بولاه أرجع، فالتثنية من التثنية إلى الخطاب، قلنا: ولما نظر عمرو أن يكون أراد بقوله أرجعون الضالعين ولم يرد نفسه، وبولاه ضمير الجمع، ولو أراد نفسه قلنا: أرجع، وعلى قول السكاني ويحتمل أن يكون أراد وما لكم وإشكالي في أرجعون لأن وما لي مطابق للظاهر معني وأرجعون مطابق للظاهر لفظاً، وقد قلنا أن مطابقاً للظاهر بأيهما كان الكلام

(٢٩) سورة ص: ٢٩

(٣٠) سورة طه: ٩

(٣١) هذا صلب التعمير

(٣٢) سورة الكهف: ٢٠١

والى القبية: ﴿حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِّ وَجَعَلْنَا بِكُمْ

وَمِنَ الْقَبْرِ إِلَى الْقَبْرِ: ﴿وَرَأَيْتُمُ الْمَاءَ تَارًا فَكُنْتُمْ أَفْ

الخطاب: ﴿فَلَمَّا تَوَسَّوْا الْمَاءَ كَرِهْتُمُوهُ﴾^{٢٧}

الرابع: من الخطاب إلى القبية تكون معنى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِّ وَجَعَلْنَا بِكُمْ

الخطاب: من القبية إلى الخطاب تكون معنى: ﴿فَلَمَّا تَوَسَّوْا الْمَاءَ كَرِهْتُمُوهُ﴾^{٢٨} وقد

الخطاب: من القبية إلى الخطاب تكون معنى: ﴿فَلَمَّا تَوَسَّوْا الْمَاءَ كَرِهْتُمُوهُ﴾^{٢٩} وقد

وَلَمَّا تَوَسَّوْا الْمَاءَ كَرِهْتُمُوهُ

وَلَمَّا تَوَسَّوْا الْمَاءَ كَرِهْتُمُوهُ

وَلَمَّا تَوَسَّوْا الْمَاءَ كَرِهْتُمُوهُ

القول فيه ثلاث احتمالات في كل بيت واحد، وهذا ظاهر على قول السكاكي في
البيتين أن يكون فيه على قوله أكثر من ذلك لأن في واء قوله القبية على الأول
الافتقار إلى فتحة قد قلنا أن مجيئه على خلاف الظاهر معنى إذا كان موافقاً للظاهر لفظاً
لا يظهر ثم يرد عليه أنه يمكن أن يقال في في قسمة الضمير، أحدهما في ذلك،
والآخر في وطره، فيكون في الأبيات ثلاثة أوجه للفتحة، وأم قول: والآخر في
جاءني في معنى، وأما قولهم هذا السواد ذهب بعض الناس إلى أن في الأبيات سبع
الفتحات: أولها، وثانيها، وثالثها، ورابعها، وخامسها، وسادسها، وسابعها، وهي:
أولها، وثانيها، وثالثها، ورابعها، وخامسها، وسادسها، وسابعها

(٢٧) سورة طه: ٢٧

(٢٨) سورة طه: ٢٨

(٢٩) سورة طه: ٢٩

(٣٠) الأبيات الأربع الخمس في سورة طه: ٣٠، وهي سبع من

والأحمد: سبعة، بلحج الهراء وهم غير

ووجهة^{١٢٠} أن الكلام إذا تكرر من أسلوب إلى أسلوب كان أسلوباً نظرياً^{١٢١} لنتائج
السامع، وأكثر إيظافاً للإسناد إليه، وقد تخلص موافقةً لمختلف كما في المثال؛ فإن
العبء إذا تكرر المحقق بالحمد من قلب جاني، بعد من نفسه محركاً للإيقاظ عليه،
وكذا أجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام، فلو كان ذلك المحرك إذا أن يكون الأمر إلى
خاتمتها للقيمة؛ أنه مائة الأمر كله في نوع الجزاء، فحينئذ؛ يوجب الإتيان عليه،
والخطاب بتخصيصه بداية الموضوع، والاستقامة في الهيكلت.....

وأما حتى رأى المصنف من الخلف في البيت الأول؛ وفي الثاني التفتة واحدة،
فحين أن يكون في الثالث التفتة، فحين هذا في قوله. جاني، أحدها واحداً
فذلك من القيمة، والثاني باعتبار التفتة من الخطب، ولما ظهر أن الالفاظ إنما
يعتبر بالندبة إلى الأسلوب الذي يليه

والقول أحدها في قوله. ذلك بالأحرى في قوله: جاني. قال المصنف: وهذا
أقرب قلت. بقصد أن الرباب هذا الظن شراً أن يكون الالفاظ في جملة ولا يكون
في جملة واحدة، وأما هذا أن يكرر الالفاظ في صفة واحدة لأن جاني إن كان
غير ذلك فواضح ولا فهو بصرفه في القيمة؛ والندبة هذا بأنه لا يخرج من الالفاظ في
جملة واحدة، لأن ذلك خطب وجاني فكم ظروم الالفاظ في جملة واحداً يكرر حال،
ويستقام على جواز الالفاظ في جملة واحدة

فإن قلت. من يجوز أن يكون الالفاظ الخلف في قوله: من ليس الأسود قوله
يعني أنه الخلف من التفتة إلى القيمة؟

قلت. لا، لأن أما الأسود ظم، وأما ناسو الأسود لم يقع موقع به التفتة في قوله؛
أما بل موقع الاسم المضاف إليها وهو آت. سواها أن يجعل الالفاظ الثاني في
ذلك والخلف في غير ذلك

ص: (ووجهة أن الكلام إذا تكرر من أسلوب إلى أسلوب إلى أسلوب إلى أسلوب)
(مكرر) أن وجهه الالفاظ أن الكلام إذا تكرر من أسلوب إلى أسلوب كان أسلوباً
نظرياً^{١٢٢} أو أسلوباً نظرياً. لأن لاند التفتة في الالفاظ لا جازته عليه من
الضمير ويكون ذلك أكثر إسناداً، وقال في السلس السلس في قول التوسيطي: إن

الاعتقاد يحصل به القرار عن العقل لا بفتح، لأن الكلام الحسن لا يدل، ووجه صاحب
 الفقه الثاني بأن الاعتقاد قد يدل تكراره، وربما انطعن بوالفقه سائر مواضع وقوله
 بالقول: كذا في القائمة بين العبد إذا ذكر الله تعالى وجهه ثم ذكر صفاته التي كل
 صفة منها تبحث على ثبوت الإقبال، والخطاب وجه من نفسه عاجلاً لا يكثر على بضعه
 فيخطب من هذه صفاته مستفيداً على الله سبحانه، وإذا ذكر في الاعتقاد في إقباله
 لخطاب غير هذه

(تفسيه): اعلم أي لم أر من أوضح العبارة عن حقيقة الاعتقاد، وربما توهم قوم أنه
 قلبي، وربما أفتل التمييز بين حقيقته وحقيقته المتجريد وحقيقته وفتح الظاهر موضح
 الفهم وفيلسوف، ثم في كونه حقيقة أو مجازاً، فالكلام في أربعة أمور
 الأول: في كثرة المعاني عن حقيقة، اعلم في الاعتقاد نقل الكلام من أسلوب لغوي
 كما سبق، وهو نقل معنى، أي قلبي فقط، أو شرطاً أن يكون الفهم في الكشف إليه
 جازاً في نفس الأمر إلى الذات المحلولة عن مثل كرم وجهاً وأحسن إليه،
 ففهم الله الذي هو حاصل الأوامر غير الفهم في إليه وليس الفهم، وإنما قلنا:
 في نفس الأمر أنه يتبين الأفعال بعد الفهم، فمبنيك إما كان الفهم الأول من
 محله باعتبار الواقع في نفس الأمر فثبت، إلى أمانيك فأجب الخطاب كونه
 أمارة الفهم في الخطاب، وهو فهم عتبة على نفسه، وليس ذلك وهذا ففهم
 الثاني موضح ففهم الكلام، من جردت تلك من نفسك وأمرته بأن يحويه ففهم
 الكلية واقع بوجه، وكذلك قوله أي لا أفتد الذي فطرني وإليه ترجعون^١
 جرد من نفسه حقيقة مثلياً وعاطفياً وفي قوله: طمأنينة على رأي السكاكي
 جرد من نفسه حقيقة مثلياً وعاطفياً، فالفهم واقع في محله فهو الثالث
 والتجريد، وعليه رأي غيره من تجريد لفظ حتى كونه تكلفي الثالث على
 القولين، ولا نقول إنه لابد الفهم على غير الأول فليزم أن يكون الفهم - وهذا
 الثالث وإليه - التجريد، بل أمارة على الأول مدعياً أنه غير الثاني، فإن الحقيقة
 المجردة هي باعتبار الحقيقة عين المعهود عنها، باعتبار التجريد غير هذا، فذلك

الذي جريه في قوله: **«بما هو في نفس الأمر نفسه فاعلمت له بهذا الاختيار»**، وهذا علمنا أن الاكتساب في هذا على رأي السكاكي أوسع من الاكتساب الذي في التفكير على قولهما، لأن في ذلك خروج عن ضمير التكلم إلى شيء لا وجود له بالكلية وفي التفكير خروج عن الحقيقة المجردة إلى الحقيقة المجردة عنها، فهو حصول في الأصل وبعد حصول إلى الفروع. **«مقصود»** إلى فروع ينتج من حصول في الأصل. وقوله تعالى: **﴿عَلَّمُوا الْقُرْآنَ بِاللُّغَةِ وَالْعَرَبِيَّةِ بِهِمْ﴾**^{١٢١} جري فيه من المتأخرين منهم، وهذا ضمير عليهم فهو مجرد وتكلم، فالصغيران في نفس الأمر تكلم، واحد وبالله تعالى وقوله تعالى: **﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَوْسَلَ الرِّيحَ﴾**^{١٢٢} من لغة المبداء منه على رأي السكاكي التكلم والمجرد وعلى رأي غيره مجرد فقط. وقوله تعالى: **﴿فَتَنَادَى﴾** التكلم على رأيهما، **﴿أَنصُرْهُمْ﴾** على الله تعالى حقيقة والكلام فيه الكلام في التفكير ليس. وقوله تعالى: **﴿فَتَحَفَّتْ﴾** تكلم على رأي السكاكي. والمجرد **﴿وَجَعَلُوا﴾** التكلم لا مجرد على بحث عبد، وسدني بقية الكلام عليه إن شاء الله تعالى.

الثاني: في الفرق بين المجرد والاكتساب. وقد علم مما سبق أن بينهما عمومًا ومخصوصًا من وجه. فوجود المجرد دور لاكتساب كقولك: **«أريد منه أمدا»** وقال: **«تأويل»** ليدل على رأي المصنف. والاكتساب دور المجرد نحو: **«تفكرت»** ليس ونسحق: **﴿فَتَنَادَى﴾**، **«فَتَنَادَى»** المجرد نحو **﴿فَتَنَادَى﴾** ولا وحده. فلهذا كذا في القرآن.

الثالث: في وضع الظاهر موضع ضمير وحكمه بالنسبة إلى الاكتسابات فاعلمت السبكياني أنه يخصص وضع الظاهر موضع الضمير مع الاكتسابات كقوله تعالى: **﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَوْسَلَ الرِّيحَ﴾**^{١٢٣} وأمر مؤمنين بأمرنا بهذا وقد يتسود الاكتساب نحو: **«تأويل»** تلك. وليس فيه وضع الظاهر موضع ضمير، بل وضع مضمي موضع ضمير، وقد يتسود وضع الظاهر مع الاكتسابات كقولك تعالى: **﴿إِنِّي أَنَادَى فِي فَلَانٍ نَجْدًا﴾**^{١٢٤} فبين اسمه أنه تكلمه في قوله: **﴿أَنَادَى﴾** إلى

١٢١: سورة فجر ٩

١٢٢: سورة يوسف ٨

١٢٣: سورة فجر ١١

١٢٤: سورة طه ٩

أيهما؟^{١٧} وأما وضع المصدر موضع الظاهر فيتركب عن الالكته في نحو: نعم رجلاً زيد زيد رجلاً لأن الظاهر والظاهر كتحقق هي أسلوب القوية، ويخلو الالكته عنه كثيراً نحو: **(إِنَّكَ تَقِيه)**^{١٨} ونحو: **(وَيَاكَ وَيَاكَ لَه لَوْلا)** ويحصلان في نحو: قولك الظليفة: نعم الرجل ليرى ليرى وأما متى رأى السكاني موضع الظاهر موضع الظاهر والالكته قد يحصلان مثل: **(لَقَدْ لَرَى لَرَى)** وقد يتركب الالكته، وهو الغالب على **(لَرَى لَرَى)** وقد يتركب وضع الظاهر موضع **(لَقَدْ لَرَى لَرَى)** ونحو **(وَاللَّهِ لَأَرَى لَرَى لَرَى)** وضع المصدر موضع الظاهر لا يحصل مع الالكته، لأن الالكته لا يد فيه من ضمير سابق يلفظ عنه ومع ذلك فلا موضع للظاهر، ولكن يتركب وضع المصدر في نحو رجلاً زيد، ويخلو الالكته في غير ذلك

الترابع: في أن الالكته عطفة أو موصولة إذا تأملت ما سبق علمت أنه حقيقة حيث كان بعد التمريد وحيث لم يكن المستقل ثم قد أتت على كون التمريد عطفة أو لا في موضع، وإذا تأملت ما سبقته وعرفست أنه فيه وفيه تراجع ما ذكره السكاني من أسباب الالكته في أسباب التمريد يلاحظ أنه ما كتبه، وقد صرح في أثناء كلامه بأن التمريد، وصرح أنه ليس في باب التمريد أن الالكته تمريد، والتعظيم لا تقدم من الفصل

(تنبيه): قالوا لا يكون الالكته إلا في جملتين، وقد صرح بذلك الترمذ في أوائل التمريد، والظاهر أنهم إنما يريدون بجملتين التاليتين المستقلتين متى يقع الالكته بين الطرقتين ومما عدا ذلك وكلام اليونين في بعض الخلف وغيره بين أنهم إنما يريدون بالصفة الكلام المستقل بنفسه، لأنه قول الشاعر

أَلَسْتُ الْهَيْلَ فِي الْوَيْ كُنْتُ نَرًا تَوَكَّلْ بِهِ وَالْأَرْضُ فِي الْفَلْبِ^{١٩}

١٧ سورة يوسف: ٥٠

١٨ سورة التوحي: ٢٠

١٩ سورة الفجر: ٩

٢٠ قيل من يقول: رجلاً زيداً في غير الالكته، ويصح أن يقال: زيداً زيداً، ويصح أن يقال: زيداً

الثلاث لأن قولوا ضربا معيا لغيا. وأحد الأمرين لأن الزمخشري والسكاكي، إما أن يكون في الآية الشان أو لا يكون فيها الثلاث بالكيفية. هذا إن قولنا حتى رأى السكاكي وهو مطلق كلام زمخشري لأنه جعل على ألبتة امرئ ظهير ثلاث وإن قرئت على رأي الجمهور وأم تكرر قولنا "أبعد أنه فلا الثلاث لأن تكرر قولوا" (فيكون له) وإن قلنا قولنا ظهير أبعد أنه كان فيه الثلاث وأحد على يده ويظهر قول الزمخشري. إن في ألبتة امرئ الظهير ثلاث المتأخر.

(تنبيه): ما تقدم يقتضي أن أسلوب الفية لا فرق فيه بين أن يكون فيه ضمير فاعل أو لا. فالحال متساوون كما سجل قوله ابن جني (وَالْفِيءُ الْفِيءُ أَوْ سَلَّمَ الْوَيْجُ) ¹⁷ فقد جمعوا لهذا اللفظ ثلاثة مشتقات منه. وهذا كثير في كلامهم، وهذه الطريقة ينبغي أن يفصل بين أن يكون الاسم الظاهر مشتقاً على ضمير فاعل أو لا فإن كان مشتقاً على ضمير مستقر أو كان في الكلام ضمير فاعل فيكون ذلك أسلوب فية وإحدى هذه أن إليه الثلاث، فإن كان من الكلام اسم ظاهر لا ضمير فيه فليس أسلوب الفية ونسبة الاسم الفية إلى ظلم والعداوت والخصم على أسوأ. وما يفسر النعم من قول الشخص عن نفسه أو مخاطبه. فكل رده إلى أنه غير الحكيم والمخاطب كناية للاستعصاف. ولأن القول من الضمير الموضح في الكلام أو خطاب إلى الاسم اجاب قولنا إرادة الفية فإن الكلام ووجهها أنه ليس التمييز والذي يحتاج للتمييز لأنها هو المضاف. فإن ضميره لا يستلزم الاحتجاج إلى مصر. ولما نوه ضمير الفية على العلم بالاستفهام أن يقول الشخص عن نفسه زيد فعلت لا فيه من التاكيد. وهذا لم تشع رغبة المعنى في جعله أخرى يقول الشخص عن نفسه زيد قام وأحدث رغبة السمع لا الاستعصاف. فليس ضمير مستقيم عن نفسه أو مخاطبه بالضم لا يرفع الظاهر موضح للضمير، غير أن هذه اصطلاحات لا مشاحة فيها.

(تنبيه): ذكر القوي في الألفي غريب وكذلك ابن الأثير في أمز الهلالية وابن الأثير في غريب الصحابة نوحاً غريباً من الألفاء، وهو ياء القسم المعلوم بعد خطاب فاعله أو كنهه فيكون مدحاً عنه كقولهم تعالى: (أَنْفِرِ الْمُشْكِرِينَ عَلَيْهِمْ) ¹⁸

ومن خلاف القسري: المخالف بهيئة ما يتصرف به من كلامه على خلاف عرايته، القهوية على أنه هو الذي يقصد، تقول القهوية تنطرح - وقد قال له شوقا: "أحيفك على الأنف" - "مثل الأمير يمشي على الأنف والأكتاف"^{١٢١} لو: "من كان يمشي الأمير في السلطان وينتظر اليوم، أجود بل يمشي لا أن يمشي".....

بعد «المنفعة» فإن تسمى غير الذي غلبه عيبه، وفيه عثر، ونحن إذا كنا نولفتا في أن الانتقال إلى الاسم الجاهل للغة، فهذا لأن القائل في المصوب مثلا لم يذكر بالكتابة فكيف يقال: انتقلت إليه على سبيل الانتقاد؟ وإن صح ذلك فعلى رأي السكاكي يلزم أن تكون جميع الأصناف المبنية لتعمل فيها القواعد.

(القيمية): لزعم بعضهم أن في لعمري قوله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تَرَكُوا»^{١٢٢} لغلة، وليس كذلك، لأنه إذا أراد لغلة تركوا عن أمرا لم يصح، لأن اللغلة بالي فصرها لغلة، وإن كان المراد بالمخاطب لم يصح أن لها لغلة ويحتمل كما تقول: أنت الذي قام وأنت على السبيل، ومن أراد لغلة تركوا عن طائفة من الذين أسلوب قيمة والقاضي أسلوب قيمة لم يصح، لأن لغلة من لغلة في اللغلة في الإجمال عليه بالغة كذا في صيغة، وأما يجوز أن تقول: بجمع كذا، وهذا أقرب، بما رجحه شهاب أبو حنبل في قوله:

أَكْسَدَ الْبَيْلَاقِيُّ قَبْرِي فَكُنْتُ قَرْنًا مَهْمَلَسًا بِسَاءَ

(القيمية) ما هو قريب من الألفات وليس به إن ليس فيه انتقال من أحد الأساليب الثلاثة لغير الانتقال من أحد الأساليب الثلاثة، وهي التثنية والجمع والإفراد، إلى الآخر، والغلبة كالاتفاق ستة من أسلوب لأسلوب، وسبب الانتقال عليه إن شاء الله تعالى.

هو: (ومن خلاف القسري تأتي المصطبة الخ).

(المر): هذا هو الذي سلكه السكاكي لأسلوب التعليم، وسببه الترخيع عند القدر ملائمة، وهو من خلاف القسري بالتخفيف، أي منقضي الصانع، وهو السمان:

(١٢١) معنى الاسم في كلام الصانع في القوس الأولى - وهو الذي غلب عليه عيبه - حتى كان المراد القدر فيه - ومن أمه أسلوب أو قل هو عليه بهيمة حتى يصح - ومنه - من - أصبح وما هو فيه، فيه القهوية على أن السكاكي على القوس الأخيرة الأولى بك وبالله الأمر.

(١٢٢) معنى القهوية - يمشي يمشي، ومعناه القهوية بمعنى يمشي يمشي في ما السكاكي - بمعنى يمشي يمشي لا أن يمشي - القهوية

(١٢٣) سورة الحج - ٢٢

أو السائل بفهم ما يتطلبه، يقتضي سؤاله ضرورة تبيينه على أنه
الأكبر، بخلافه، أو أنهم له، فقولته تعالى: ﴿يَسْأَلُكَ عَنِ الْأُفْجَاءِ قُلْ هِيَ مَوَالِيكُمُ
بِإِذْنِ اللَّهِ وَالْحَقُّ لِلَّهِ﴾، وقولته تعالى: ﴿يَسْأَلُكَ مَاذَا يَنْتَقُونَ قُلْ مَا أَعْلَمُ بِهِ مِنْ شَيْءٍ
فَلَوْ كُنْتُ ظَهِيرَ الْغُيُوبِ وَاللَّهُ يَسْأَلُ عَنِ السَّيِّئِينَ وَالْحَسَنِينَ وَتِلْكَ الْأُمُورُ عَلَى اللَّهِ كَافَّةً﴾.

عن: (أو السائل بالبحر).

(قوله): القسم الثاني من هذا الباب على السائل بفهم ما يتطلبه، وذلك يقتضي
سؤاله ضرورة غيره، أيها على أنه الأول بعده أو غيره، وهذا أن هذا من قسم الأول،
إلا أن فيه سؤالاً فهو أخفى من هذا الوجه، رغم باعتبار أنه ليس فيه مثل الكلام على
غير ظاهره، فهو بهذا الاعتبار أخفى بالبحر له في الثاني قوله بقوله: أنت السائل
الخير، وعامله يرجع إلى القول من جواب في غيره، كقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُكَ عَنِ
الْأُفْجَاءِ قُلْ هِيَ مَوَالِيكُمُ بِاللَّهِ وَالْحَقُّ لِلَّهِ﴾ - فأنه ما بال الهلال يمتد حقيقة ثم يتوجه
حالي يستقر ثم يتغير حتى يمتد إلى ما في قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُكَ مَاذَا يَنْتَقُونَ قُلْ مَا
أَعْلَمُ بِهِ مِنْ شَيْءٍ فَلَوْ كُنْتُ ظَهِيرَ الْغُيُوبِ وَاللَّهُ يَسْأَلُ عَنِ السَّيِّئِينَ وَالْحَسَنِينَ وَتِلْكَ الْأُمُورُ عَلَى اللَّهِ كَافَّةً﴾^(١)، فلهذا ورد عن غير خفي وهو
أنه عندما له هذا، فهو من النوع وهو النوع الكبير له من السائل، فقال: ما خلق
من أمواته، ولين يطمعاً فربما^(٢)، فلهذا ورد هذا أيضاً من غير غيره، لأن
السائل لم يأت بفهم ما يتطلبه من جواب من يحل ما سأله عنه، ومن ذلك أهمية
موسى عليه السلام لقوله: ﴿إِنِّي أُرِيدُ أَنْ مَعَ رَبِّي الْكَافَّةُ فَلَا تَجْعَلْ لِي فِيهِ حَسْرَةً﴾^(٣) إلى آخره، وأية الأهمية هنا ما كان السؤال فيه واقع عما لا حاجة لهم
إليه مع ترك ما هم مستعجلون له، فلهذا ورد أنه كان من حلقهم أن يسألوا عن مواليتهم
الصحح لا عن غير الهلال وصغيره، لا لا حاجة له به، وأية الإكثار من ذلك له سألوا عنه وكان
فيما لا أن غيره لهم منه، فلهذا ورد فيه على.

(١) سورة البقرة: ٢٥٥.

(٢) سورة البقرة: ٢٥٥.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة عن أبي هريرة قال: "سأل موسى عليه السلام: ما سألتك من أمواته؟ قال: "موسى عليه السلام: ما سألتك من أمواته؟ قال: "موسى عليه السلام: ما سألتك من أمواته؟ قال: "موسى عليه السلام: ما سألتك من أمواته؟"

في الخبرين السابقين: (١) (٢) (٣).

(٤) سورة البقرة: ٢٥٥، ٢٥٦.

وهذه التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي، تشبيهاً على الحاضر والوجود، نحو: **«يَتَوَخَّعُ فِي الصُّبْرِ فَتُحْبَلُ مِنْ فِي السُّعُودِ وَنَمُو فِي الْأَرْضِ»**^{١٢}، ومثله: **«إِنَّ الْغَيْثَ يَنْتَهِجُ»**^{١٣} ونحو: **«لَيْسَ يَنْتَهِجُ لَكِ الْغَيْثُ»**^{١٤}.

١٢- (وهذه التعبير عن المستقبل بالفتح).

(قوله: من خلاف الماضي التعبير عن المستقبل بلفظ الحاضر، خاصي كقولنا تعالى: **«يَتَوَخَّعُ فِي الصُّبْرِ فَتُحْبَلُ مِنْ فِي السُّعُودِ»**^{١٥} الآية، وفي نسخ التعليل فصح، وهو من طوائف الظن، وفي آية الزمر: **«وَتَكُنْ فِي الصُّبْرِ فَتُحْبَلُ»** وبذلك: **«يَتَوَخَّعُ لُتُحْبَلُ»** الجوهري، وتقرأ الأرض بـ (أرضاً) وحشرتكهم^{١٦}، وذلكة تعالى: **«وَتَكُنْ الْأَرْضُ»**^{١٧}، ودخل فيه، مخرجين من حساب فيه، وقد استعمله وهو على حاله، وهو يعني: استعمله ظهور كانه مطلق في بريد مصر، فصحته إلى مصر، وذلك: يا بني له قلت الشعر:

وعلم أن ما ورد من ذلك على الصحيح، قلنا يحتمل التوابع فيه كالتوابع ليرتد بلاسي المستقبل بمجهدة الفعل الماضي مراداً به الصبر، وربما التوابع مراداً ما وقع فلا يكون تعبيراً عن المستقبل بلفظ الماضي بل يكون فيه معنى المستقبل ماضياً، وهذه قوله تعالى: **«إِنِّي لَأَمْرٌ فَلَا تَسْتَعْمِلُونَا»**^{١٨}، **«وَتَكُنْ الْأَرْضُ الْفَيْلَةُ»**^{١٩} ونحوه، ولما أن يريد بأنني أدت بضمائنه فيكون التحويز محتمل في فعل بـ (أرضاً) الحدث لا باعتبار الزمان، ولما أن يريد بالافتداء أن الإلهام المستقبل واقع في الماضي، وهو أبلغ من الأول، وقارة بغير عن المستقبل بالماضي مراداً به المستقبل فهو مجاز لفظي وحصل التحويز في صفة الفعل من غير أن يكون الوجود والوجود في الماضي، وذلكة احتمال مخرج في شعر: ونادي، وإن كان متجاوزاً عن المعنى على: **«أرضاً»** ليكن وأصبح، ويضمن القسم الماضي نحو: **«يَتَوَخَّعُ تَكُنْ فِي الصُّبْرِ فَتُحْبَلُ»**^{٢٠} لا يمكن أن يراد به الصبر اتفاقاً بل وقع على هو مستقبل في الواقع في الإرادة، ويحصل أن يراد أنهم ليأمرهم الفصح والصحيح كذا:

١٢- سورة الزمر: ١٢.

١٣- سورة القصص: ٢٧.

١٤- سورة الأنعام: ١٨.

١٥- سورة الأعراف: ١٨.

١٦- سورة الزمر: ١٢.

١٧- سورة القصص: ٢٧.

١٨- سورة القصص: ٢٧.

١٩- سورة القصص: ٢٧.

٢٠- سورة القصص: ٢٧.

وهذا القلب ^(١٠) نعوذُ غريبت الدالة على الحَوَاضِي

معلوم ما هي من راس التلح على سبيل ليلنا، ونظر الآية الكريمة قوله تعالى: ﴿وَلِيْلَى الْعَالَمِينَ لَمَّا رَأَوْا الْعَنَابَ يَقُولُونَ﴾ ^(١١) وفي مثل هذا النوع يكون عادة التعبير بالدائري الزائدا إلى استحضار حقائق وأنه من شأنه حقيقة أن يمر منه ما لا يحصى، وإن تم ترويه معناه، والقسم الأول معناه: وهذا القسم ليس فيه مجاز إلا من جهة اللفظ فقط.

قوله: (وهكذا) أي ومثل التعبير عن مستقبل معبر عنه اسم الفاعل واسم المفعول باعتبار المستقبل كقوله تعالى: ﴿وَمِنَ الشَّيْءِ الْوَالِغِ﴾ ^(١٢) وقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ يَوْمٌ مَّجْجُوعٌ كَذِّ الْعَالَمِ﴾ ^(١٣) فإن اسم الفاعل ليس حقيقة للاستقبال فهو من خلاف المقصود بالفتن: وهذا ليس مثل ما سجل قبله التعبير عن المستقبل بما يدل على الحال لا بما هو المعنى، فمعنى كذاً سلف على أنه مثله في التعبير عن المستقبل بغيره لا بالمعنى، فإن اسم الفاعل حقيقة في جعله علة مجزئ في الشيء على الصحيح، ولتفسير السابق في الشيء بالمراد من اسم الفاعل، قد قصد به للاستقبال وقد قصد به وقوع الفعل في الحال أو في الماضي.

هذا: (وهذا القلب ^(١٠) نعوذُ غريبت الدالة على الحَوَاضِي الخ).

(شرح): اعلم أنه لا بد من تقديم مقدسرين بعددنا أن القلب طارة على به قلباً أصلياً فقط وإدارة متروكاً، مثال الأول: قطع القلوب السعار، على به أن القلوب متحرك وترفعه والسعار نفس وتنسبه وإلى مذهب على ما هو له من فاعلية ومفعولية، وبذلك الثاني: قطع القلوب السعار، تريد أن قلوب هو مبادرتة بالقطع كذاً هو الذي قطع السعار فهذا قلب متروك، لأنك لم تخلصه من نفس ولقد من القلوب على السعار وأستندت له على سبيل السعار، وكذلك إذا قلت: الأسد كثره نورا فليس له نورا عليه والأسد عليه به، وإذا أردت كذاً التشبيه على شبه قلباً لفظياً إلى صبح هذا التركيب لهذا الشيء، وإثارة تريد أن تجعل الأسد عليه من الشيء فيكون قلباً متروكاً

(١٠) هو أن يجعل أحد الأجزاء الكلام مكان الآخر والآخر مكان

(١١) سورة الشورى: ١٨٥، (١٢) سورة النور: ٦٠

(١٣) سورة الحديد: ٦٠

(١٤) هو أن يجعل أحد الأجزاء الكلام مكان الآخر والآخر مكان

وَقَوْلُهُ السَّاعِي مُطْلَقٌ

وَرَأَيْتُهُ غَيْرَهُ مُطْلَقًا

وَالْحَقُّ: أَنَّهُ إِنْ تَعَيَّنَ امْتِنَانًا لَطِيفًا، فَبُنِيَ كَقَوْلِهِ (مِنْ فَرْجَيْنِ):

وَمَنْ يَنْتَسِبْ مَلَكُوسًا لَرَأْسِهِ فَإِنَّ السُّوْنُ لَرَأْسِهِ مَتَّفِقَةٌ

المقدمة الثانية أن القلب إما يكون بين الدخول والخروج مثل: قطع الثوب
السمير^{١٦٦}، وإثارة بين الضميرين مثل: "بصحت العزوب طينًا"، وإثارة يكون بين اللفظ
والغير مثل: "ألمد كهدد"، وإثارة بين مفعول مخرج وغيره مثل: "أمرضت الناقة على
الحموض" وأدخلت النقصاء في رأس^{١٦٧}، وإثارة بين لفظ وجوب كما سيأتي في قوله
تعالى: ﴿إِنْ فَرَأْتِ الْفَرَاقَ فَاكْتَبِي بِاللَّهِ﴾^{١٦٨} وغير ذلك، إما نظر هذا القبول، حكى
المتكلم فيه أقوالاً، أجمعها أن ذلك يجوز في الكلام والغير، إضافة لظهور المعنى كقوله
تعالى: ﴿مَا مِنْ شَاكِنَةٍ تَكُونُ بِأَسْمَتِي﴾^{١٦٩} بمعنى الفتوة العصبية بهمة، وكقوله تعالى: ﴿وَأَخْرَجْنَا عَلَيْهِ الْمَزْجَجَ مِنْ فَرْجٍ﴾^{١٧٠} وكقولهم: أمرضت الناقة على الحموض وأدخلت
النقصاء في رأس^{١٧١}، وإثارة الضمير.

فَالْبَصِيَّةُ فَرِيضَةٌ مَا تَقُولُ تَكُنَا - فَإِنَّ الرُّؤْيَا فَرِيضَةٌ فَرِيضٌ^{١٧٢}

والله تعالى أبو عبيدة، وإثارة أبو عبي في قوله تعالى: ﴿الْمُؤْمِنَةُ خَلِيلٌ﴾^{١٧٣} إن
قصيدت عليه، فكأن أنه لا يجوز لمخرج أصوله، فكأن أنه لا يجوز لا الضمير،
ويعلمون الكلام معنى يصح منه القلب الرابع أنه لا يجوز في غير القرآن، ولا يجوز أن
يحمل القرآن عليه، هذا ما ذكره أصحابنا، وأما الذين يرون ذلك المصنف: إن المتكلمين
قوله مطلقاً يريد غيره مطلقاً، ونحن نرى أنه إن تضمن اعتباراً لطيفاً قبل قوله

وَمَنْ يَنْتَسِبْ مَلَكُوسًا لَرَأْسِهِ فَإِنَّ السُّوْنُ لَرَأْسِهِ مَتَّفِقَةٌ^{١٧٤}

[١٦٦] سورة النحل: ٦٥. [١٦٧] سورة القصص: ٢٦.

[١٦٨] سورة القصص: ٢٥.

[١٦٩] الحديث من القليل، وهو الثانية الموصى في سورة مريم: ٢٥، وسورة النور: ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣

أبي: أولئك
وَلَا رَأْيَ كَقَوْلِهِ [مَنْ قَالَ:]
كُنْصَا طَهَّلْتُ بِالْفَنِّ السَّهْلَا

القول: أنه يأتى في القبر حتى صار بين الأرض والسماء من شدة الحرارة، وكنت
لأصل قال: تون سماته أُرْغِد، وقد لم يضمن فلا كقولهِ وهو القائل:

كُنْصَا أَوْ جَسْرِي مَشَرَّ حَلْقِيهِ كُنْصَا طَهَّلْتُ بِالْفَنِّ السَّهْلَا^(٢٠)

يصف حاله بالسم، والقدن القصر، والسميح الحزن بالقرن، أمية كد طهنت بالسميح
القدن ليس في القالب معنى لحيث: ويرى يصف، كد رأيت في اصمعيح مجهول
وحية المصاهرة للعاصي والكوسما لابن سكين، وجعله قبا، وحية مخر لأنه يخرج أن
يريد أنه جعل القصر بنية القطن لأنه داخله فلا قلب، ولكن ما كان قهقريا كقبر: قال
القمر سكتة له، يريد أن القدر تلك رأيت في حلية المصاهرة أن لأصمعي قال: ليس هذا
قبا إنما يريد أن المصغر ركة المعبر، وحيد أ. يخرج من اليد أو الرجل.

قلت: وحيد يظهر أن الخطأ، إذ قال في القالب البطني قيدا يعطى بالقفا ٧
البياتين، والظاهر حيلة أمة غريبة، ير لا يلحق مكنية الملائكة، فها: بل لا كذا اليوم

(٢٠) ٢٢٧٤، وهو القيد ٢٢٧٤، والمصدر نسخة ٢٢٧٤، وفي القوم ٢٢٧٤ (٢٢٧٤)، وهو:
واضح مر ٢٢٧٤، والظاهر مر ٢٢٧٤، وفتح مر ٢٢٧٤، وأبو سكين مر ٢٢٧٤، وفتح مر ٢٢٧٤،
المر ٢٢٧٤، وفي نسخة في أبي القوم ٢٢٧٤، والظاهر ٢٢٧٤، وفي نسخة ٢٢٧٤،
وهو المر ٢٢٧٤، وهو نسخة الإعراب ٢٢٧٤، ٢٢٧٤، وفتح مر ٢٢٧٤، وفتح
القيد ٢٢٧٤، والظاهر في هذه نسخة مر ٢٢٧٤، وفي نسخة ٢٢٧٤، وفي نسخة ٢٢٧٤،
والظاهر

(٢١) القيد من القوم، وهو القائل في القوم مر ٢٢٧٤، وفي نسخة ٢٢٧٤، وأبو سكين مر ٢٢٧٤، وفي نسخة
ومعنى القفا مر ٢٢٧٤، وفتح مر ٢٢٧٤، وفي نسخة ٢٢٧٤، وفي نسخة ٢٢٧٤، وفي نسخة ٢٢٧٤،
وفي نسخة ٢٢٧٤، والظاهر مر ٢٢٧٤، وأبو سكين مر ٢٢٧٤، وفي نسخة ٢٢٧٤،
ومعنى في القوم مر ٢٢٧٤، ويرى "سكتة" ومعنى
أمره به، الرجل ليأخذوه
والظاهر القصر والسميح الحزن المعبر أنه شعر به الأبياء، يعني أن تلكه مخرقة لمعه من السم
كالحزن المعبر بالسميح

له بالهنا لأنه ما من محل يدعى فيه ذلك إلا حين أن يكون القلب فيه معلوماً، وإن كان
الخطاب في القلب للمعنى المسمى بالفتح بحرراً ولا شبهة فيه، ومن يتبع المصطلح مع
الصلاة الواضحة إلا من ضلّا! وأما كلام سبعة جهات فوهن بالفتح والجهوز مطلقين،
ولن نقول الثالث السابق بفضل بين القلبي والفتح والمعنى المجهول، والظاهر أنه لا
تعليق له وإن اختلف مترك على حالين، وكانت الأول على حكاية المصنف فيها
غير، فإنه لا يشك أحد يتبع ذلك مطلقاً، وكيف ينكر قلب القلبية ولا جزء به
المصنف كما سيأتي؟ ولم يقع في قوله تعالى: ﴿أَفَنُتَخَذَ لَكُمُ أَصْنَانًا﴾^{١٢٠} وقوله
تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ بَشَرٌ لِّقَوْمٍ فَاسِقِينَ﴾^{١٢١} وقوله تعالى: ﴿أَسْكَنْتُمْ لَهُمْ فِيهَا
الْعِثَّةَ إِنِّي أَفْتِكُنْ﴾^{١٢٢} وقد استقرت في قوله تعالى: ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ
عِظْنٍ﴾^{١٢٣} معناه خلق المصطلح من الإنسار اسم في صحيح المصطلح في قوله تعالى
﴿لَئِنْ قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَمِعْ﴾^{١٢٤} أن المعنى في المصطلحات محراً، وقوله تعالى: ﴿الْمُرَاكِبَاتُ
فِي الْبَحْرِ﴾^{١٢٥} وسائر الكلام على هذه الآية الكريمة في باب قلب القلبية
من علم البيان.

والقبيحة في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُنْفَخُ الْفُجَاءُ فَتُلْقَى السَّمَاءُ كَرَّةً﴾^{١٢٦} عند الزمخشري
من القلب مثل عرفت الباقى على المعنى، وذكره طبعاً أبو حيان وقال لا ينبغي
جعل القرآن على القلب إذ المصطلح أنه سرور، وإن كان المعنى صحيحاً بوجه الباقى
المصطلح عليه؟ وليس في قولهم عرفت الباقى على المعنى ما يدل على القلب، لأن
عرفت الباقى على المعنى والمعنى على الباقى.

قلت لم يتكرد الزمخشري بجعل عرفت الباقى على المعنى مطلقاً، من ذكره
الجهوز وغيره، وحاصله أن المعنى ليس له اعتبار، ولا اعتبار أيضاً هو المعنى
عليه فإنه لم يكن وقد يرد، عرفت المعنى المسمى القلبية لا قلب فيه، لأنه تليق
وقد تورد، وعرفها عليه بالقبول، وعرفت القلبي على الثاني كما قال ابن

١٢٠ سورة الفرقان: ٥٨

١٢١ سورة البقرة: ٢٧

١٢٢ سورة البقرة: ٢٧

١٢٣ سورة الحجر: ٢٦

١٢٤ سورة الأعراف: ٢٠

١٢٥ سورة النمل: ٢٤

١٢٦ سورة الأحقاف: ٢٠

هياض وهو الله العظيم، وهو الذي يظهر ليس بمطلوب القضا للمعنى الذي أشرنا إليه، وهو أن القضا مطلوبون كذاهم لا اختيار لهم، وخر مضمرة فيهم، وهم كالدجاج الذي يتصرف فيه من يعرف عليه، كما قالوا: عرفت الجارية على البيع وعرفت القفل على السيف والخنجر على السوط، فليس كما كانت هي المضمرة في المود قبل، عرفت المود على الخار، وهذا على كذا غير ما قلناه فوجدت وغير ما قلناه أن المضمرة وبما قلناه أن الذي في الآية قلب مضمرة ولا شذوذ فيه، والذي في عرفت اتفاق قلب على، وهو شاذ، وأحق ما قلناه من شاء الله تعالى، حتى أن ابن السكيت قال في كتاب التوسعة في كلام العرب: تقول: عرفت: يعطى على الثقة وإنما هو عرفت الثقة على المرحس، وهذا يقتضي أن عرفت: اتفاق على المعطى غير مطلوب وأن العبارة المشهورة في كلام العرب: لقد ضللت ههنا فلان وعلى

(القبية): قال الخليلي في بحر الصحاح: إن قوله تعالى: ﴿إِنَّا إِنَّمَا نَخْلُقُ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾^(١٧) ليس من القلب، بل من التواء والتواء: واحة تعالى الطم: أن فادس تنو، والصدية أي الضياء، ولعله من التواء وتواء: ضياء، وكذلك: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْفُتُوحَ﴾^(١٨) ليس تراء: أن هذا ضمير لشدة من إنه لعب المال لشدة الحاجة والفتنة المبتلى، وأنه لا قلب في قوله أي الطبيب.

وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْفُتُوحَ عَلَى نَفْسِكَ فَصَيَّرَ الْفُتُوحَ بِمَوْتٍ مِّنْ لَا يَخْفَى^(١٩)

ليس معناه فصيح: كيف لا يموت من يخطو؟ بل معناه: كيف القية غير المشو؟ أي الأمر الذي تقر في الخوف أنه أعلى مراتب القية هو موت، ولما دلت النطق وعرفت ذلك فصيح: كيف يكون من: أصعب النطق على شدة غير المشو؟ وإيف: يجوز أن لا يتم القية حتى تكون مثلاً ليس كذاهم به^(٢٠) وقال أيف في قوله أي الطبيب الذي سئل عن عليه في علم البيان:

لَعَسَ أَنْ قَسَمُوا جَدُونَ فِي دَهْرِ لَيْسَ

(١٧) سورة القصص: ٧٦.

(١٨) سورة الفاتحة: ٢٨.

(١٩) القية: أي الطبيب، الذي في شرح البيان المشو: (١٩٨).

إنه استعارة لما قال غيره، وابن جني حمله على القلب، وأن المعنى: نحن نوح من الإنس في ذلك اليوم.

(الطبعة): أعمل المصنف أمراً كثيراً من إيهان الكلام على خلاف مذهب القاهر كل منها يصلح أن يكون من أبواب المعاني، استوفيت فيه كثرة لطيفة، منها التكاليف من خطاب الواحد أو الاثنين أو الجمع بخطاب الآخر، ذكره القنطري وابن الأثير، وهو منة المصنف:

الأول: الاتكال من خطاب الواحد بخطاب الاثنين نحو قوله تعالى: ﴿قَالُوا أَنهَذَا بَشَرًا فَمَهْلُكُهُمْ عَلَيْهِمْ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ (الأعراس).

الثاني: الاتكال من خطاب الواحد إلى الجمع لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا مُنذِرُكُمْ﴾ (البقرة).

الثالث: من الاثنين إلى الواحد لقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُمَا بِأَفْئُوسٍ﴾ (الرابع: من الاثنين إلى الجمع) نحو قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَا إِلَى نُوحٍ أَنِ ابْنِ بِرٍّ﴾ (البقرة).

الخامس: من الجمع إلى الواحد نحو: ﴿وَأَرْسَلْنَا نُوحًا﴾ (الرابع).

السادس: من الجمع إلى التثنية نحو قوله تعالى: ﴿يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ إِنِ اسْتَغْفَرْتُمْ﴾ (إلى قوله تعالى: ﴿فَأُولَئِكَ رَحِمْنَا فَمَا نَنْحَرِمْ﴾) (روحه ما سبق في الاتكال، وهذا القسم قريب من الاتكال، لأن فيه الاتكال من أحد أصاليب التثنية إلى آخر، وأصابعه ثلاثة ستة، وليس كذلك لأن الاتكال من أحد أصاليب الثلاثة السبعة وهي التثنية والخطاب والجموع إلى غيره.

وبهذا يظهر بوضوح من الفرق والتمييز، والفرق بين هذا والثاني فيه أن الأول لم يصر فيه بغيره من جمع أو تثنية ولا مكنة، بل انفصل كل في صفة، ثم انفصل عنه بغيره، وما نحن فيه غير فيه بأحد أصاليب الثلاثة وأريد بغيره، وهو القسام:

(١) سورة القصص: ٥

(٢) سورة الأعراس: ١٩

(٣) سورة يوسف: ٢٢

(٤) سورة طه: ١٩

(٥) سورة الرعد: ٢٢

(٦) سورة يوسف: ٢٢

الْفَتْحَةُ الْمَسْوُورَةُ وَزِيَادُهَا ^{١٩} **قِرَارِيهَا أَنْ كُنْتُ بِسَمِ الْقَوِيصِ**

يريد واحدة لأن العراق ليس فيه إلا رعد واحد، وأشد العجاسي

ضريبةً كان الرئس كان يلقب **عِجَاجِيَّةً تَوْتَمَ بِالسُّوَلِ السُّوَارِي** ^{٢٠}

وهو عرب ألكهده بكلامه، ومنه قول العجاج: يا حُرَيسَ أَفْرِيَا عِلَّةَ - ومنه: قلنا

نَبِكَ - ومنه: **(أَلَيْسَ فِي بَهْتَمِ)** ^{٢١} **عَلَى نَعْدِ الْفُؤُولِ الْفَلَاةِ** - ومنه

قِرَارُ لُجْجَانِي يَا نَيْزَ عِلَّةَ الْوَجْرِ ^{٢٢} **قِرَارُ التُّرْكَانِي أَلْخَمَ عُرْثَا عِلَّةَا** ^{٢٣}

الترابح - القصير بالكلية من الجمع - وعمل شعبة منه عثانك والعجاسي

العجاسي - القصير بالجمع من العرب - مثل الوليد - شامت ماريك - وقول امرئ القيس:

يَسْرَأُ الْقَلَمُ الْعَصْفُ مِنْ مَهْوَاتِهِ ^{٢٤} **وَيَسْرِي بِالسُّوَالِ الْعَقِيبُ أَكْثَلُ** ^{٢٥}

ومنه:

^{١٩} ابن الجوزي: من قولهم: وهو المروءة في السوالة (١٠٠٠)، والمروءة (١٠٠٠)، والمروءة (١٠٠٠) - وهو

صاحبه الإعراب (١٠٠٠)، ومنه: الكافي (١٠٠٠)، والمروءة (١٠٠٠)، والمروءة (١٠٠٠) - وهو: العرب (١٠٠٠) - وهو:

١٠٠٠ - وهو: العرب (١٠٠٠) - وهو: العرب (١٠٠٠) - وهو: العرب (١٠٠٠) - وهو: العرب (١٠٠٠)

١٠٠٠ - وهو: العرب (١٠٠٠) - وهو: العرب (١٠٠٠) - وهو: العرب (١٠٠٠) - وهو: العرب (١٠٠٠)

١٠٠٠ - وهو: العرب (١٠٠٠) - وهو: العرب (١٠٠٠) - وهو: العرب (١٠٠٠) - وهو: العرب (١٠٠٠)

١٠٠٠ - وهو: العرب (١٠٠٠) - وهو: العرب (١٠٠٠) - وهو: العرب (١٠٠٠) - وهو: العرب (١٠٠٠)

١٠٠٠ - وهو: العرب (١٠٠٠) - وهو: العرب (١٠٠٠) - وهو: العرب (١٠٠٠) - وهو: العرب (١٠٠٠)

١٠٠٠ - وهو: العرب (١٠٠٠) - وهو: العرب (١٠٠٠) - وهو: العرب (١٠٠٠) - وهو: العرب (١٠٠٠)

١٠٠٠ - وهو: العرب (١٠٠٠) - وهو: العرب (١٠٠٠) - وهو: العرب (١٠٠٠) - وهو: العرب (١٠٠٠)

١٠٠٠ - وهو: العرب (١٠٠٠) - وهو: العرب (١٠٠٠) - وهو: العرب (١٠٠٠) - وهو: العرب (١٠٠٠)

١٠٠٠ - وهو: العرب (١٠٠٠) - وهو: العرب (١٠٠٠) - وهو: العرب (١٠٠٠) - وهو: العرب (١٠٠٠)

١٠٠٠ - وهو: العرب (١٠٠٠) - وهو: العرب (١٠٠٠) - وهو: العرب (١٠٠٠) - وهو: العرب (١٠٠٠)

١٠٠٠ - وهو: العرب (١٠٠٠) - وهو: العرب (١٠٠٠) - وهو: العرب (١٠٠٠) - وهو: العرب (١٠٠٠)

١٠٠٠ - وهو: العرب (١٠٠٠) - وهو: العرب (١٠٠٠) - وهو: العرب (١٠٠٠) - وهو: العرب (١٠٠٠)

١٠٠٠ - وهو: العرب (١٠٠٠) - وهو: العرب (١٠٠٠) - وهو: العرب (١٠٠٠) - وهو: العرب (١٠٠٠)

سواء كان القضي الفضا على أحد الصفحة أو غير ذلك على زيد، نعم انه يعطي أحد المطلقين منكم القضا الآخر، وعلى ذلك نفس توجيهنا لأنه على معنى الصحيفة ولا لمعنى الصحيفة هو غير معنى الكتاب. وعلى هذا نحكي لتعمل هذا الباب الواسع في العربية، وهو إعطاء إحدى الكلمتين حكم الآخر. فليبدأ ذلك فإنه حسن مثلاً، ومنها نرى الأخص والفراد على الأعم وهكذا، ولو شئت هذا الباب لطال، ولكن ذكرت ما أشار إليه لمن هذا العلم

(الغنية): لذلك نقول: باب ما سبق أو كنت من أنواع مجوز ومجته علم القرآن - كما سيأتي - فاجاب أن الأمر كذلك، ولكن جرت عادة المترجم بانقر هذه الأنواع في هذا العلم فليبدأهم، وهذا على علم شين وعلم لعلي كثير، والله تعالى أعلم

بسم الجزء الأول وفيه الجزء الثاني وأوله أحوال المستند

واحد، وهذا لا يصح، لأن اعتقاده لا الصغر، لأنه صالح لهما، ولا شك أنه لو اختلف
لكان لشاعر على فمطلع حديثه. وقد وصح قائم على الخلف، وأيضاً برده قوله تعالى
(وَالْمُؤَلَّفَاتُ بِذَلِكَ قُلُوبُهُنَّ)^{١١١} فإنه نص ليد الله، وإلغاه "وإن صبح ظني الجمع"
فالمعنى يوم أن يصب في الجمع "رجالاً صبوراً" وهو قائم. لكن مقصوده إن صبح
الإخبار بقول من أكثر من طرفة على الجمع، وقوله، إن ذلك لا يصب في التثنية، برده
قوله تعالى (لَمَنْ قُلُوبُهُمْ وَقَدْ لَطَمَ آلَ فُلَيْدٍ)^{١١٢} فإنه قد عني الواحدى "من القردة"
وإن صفة "من القردة" أن فليد أيضاً لهما، ولكن مع ذلك قوله لا يصب هذا لأن
يكون للرجل طيراً عندها (البار) إن أيضاً فلا يصب أن يجعل الكلام في خبره،
ولها أيضاً أن يكون صفة من الأول لصفة التثنية، ويصح أن يقال، والرجل صلي له
جنداً، جهة طرية التثنية، وجهة طرية بـ، جعل الكلام بأحدى الجهتين، كقول
العالم حلاله، من تمارض الخلع والعطشى يدفع العظم، بل قوله إنما
يكون الكلام بين طلع وموجد، وهذا بين يصب وموجد فترفع جواز دخول السلام

(١) سورة القصص: ٤٠. (٢) سورة النور: ٢٢

وإن الواحدي، هو على بن أحمد بن محمد بن علي (أحد أبو الحسن الواسطي، إمام صفى طبرستان،
أحد، أن معانيه الكافي في تفسيره الكافي، ص ١١١٤) والوجه والوجه في التفسير،
وأما قوله، والأول، في علم الأرباب، عند هذا حال وسنن وأيضاً، إمام فقيه الرومي (١١١٤)
١١١٤.

(١) قوله، هو محمد بن يزيد بن عبد الله الكوفي (توفي: ١١١٤) أبو القاسم الرومي، إمام فقيه طبرستان،
إمام، أحد من القائلين بأنهم معانيه الكافي، وقد عني معانيه الكافي والوجه والوجه، وهذه
سأ عني وإمام، وإمام، إمام فقيه الرومي (١١١٤)، وقد فقهه طبرستان في تفسيره الكافي
والكامل طبرستان الكافي.

(٢) أبو حنيفة، عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن، إمام فقيه طبرستان، إمام فقيه طبرستان، إمام فقيه طبرستان،
القول، من عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن، إمام فقيه طبرستان، إمام فقيه طبرستان، إمام فقيه طبرستان،
سورة فقه الكافي، إمام فقيه طبرستان، إمام فقيه طبرستان، إمام فقيه طبرستان، إمام فقيه طبرستان،
الوجه (١١١٤).

(٣) قوله، يعني من زيد بن عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن، إمام فقيه طبرستان، إمام فقيه طبرستان،
الكتاب، إمام فقيه طبرستان، إمام فقيه طبرستان، إمام فقيه طبرستان، إمام فقيه طبرستان،
الكتاب، عند هذا صبح وهذا، إمام فقيه طبرستان، إمام فقيه طبرستان، إمام فقيه طبرستان،
١١١٤.

المتكبرين، المختلف المست، وهو الفعل المتكبر في نفسه، والمتكبرين المتكبرين للغير، وإنما قلنا ذلك، لأن لو إنما يليها فعل به، ذكره الصنف رأي الزبيطري وبصافته، وليس مذهب البصريين، لأن ابن عباس، لا يلي (أن) إلا الفعل فاعرا، ولما لم يفرق فلا يلي إلا فاعرا، ويقال ابن عباس الصريح الصريح بالمتكبرين بالمتكبرين، ويجوز تأمرا نحو: لو كنت سوارا لفطرت؛ لكن ابن مالك يجوز، ويقول: هي الآية لفرق كان التفسير، أنه لا يكتفى، فبصافته كان واسمها وأنتم لا تكفون، قال الطبع أبو حيان: وحذف يؤكد ويؤكد التأكيد مطلق في جواز، فقد أخذ في التأكيد العلوي أما القاطع فقد يجوز جزمه على لم أنته، إذ لا سبل لإيراد هذا القائل، وقد كذا لا يسمى ذلك عطفاً لأن الصريح مستقر، وأما ضمير يمكن بوزن فاعل يظهر، عطف مع عطف كما في الآية بمتاني، ويجوز الفعل يظهر استقامته كما يقتضيه الكلام في تحليل منع حذف التوكيد وإبقاء التوكيد، وتبقى بوزن الآية على ضمير (أو كذا) محذوف أنه يترك بين فعل كان والغير، ففعل كان يجوز إضماره بعد (أن) وذلك بصورة أكثر استقامة بخلاف غيره، وإطلاق البصريين أنها لا يليها إلا الفعل مطلقاً به، صحيحه بمصادفة الآية القاربه وغيره عطفه كان وفعل اسمها قال الزبيطري: "بذكر الوجه الأول، هذا ما يقتضيه علم الإعراب، أما ما يقتضيه علم البيان فهو إن أنتم تملكون، فيه دلالة على الاختصاص وإن الناس هم المتكبرين بالمتكبرين، وأورد عليه أن الاختصاص يكون بمعنى الجملة الاسمية لا لصورتها"، وأجوب عليه: بأن المصنف لا يفتقر وحصل به تكرار ذكر القائل ويحتمل أن الاختصاص بالذكر فعل الجملة أكثر من فعلها = كان فاعله القائل على القائل من حيث المعنى، وأما بوزن المتكبرين التأكيد فذلك الاختصاص، فقد شكك هذا القائل وإن صحة كلام الزبيطري وهو قائده لأن الاختصاص هنا محذوف أو الاختصاص بملك حرثن أرحمة أنتم، وليس في ذلك ما يقتضيه أنهم متكبرون بالمتكبر، لأنه لا يقتضي أن غيرهم أو الاختصاص بملك حرثن

(١) الزبيطري: يجوز، من غير أن يثبت من أحمد الزبيطري، كان عطفاً في كل علم، ولا من

المتكبرين، التفسير في التفسير، الصريح في التفسير، بوجه من أن يفتكروا وبصافته، انظر صفة

ولا بد من التمسك: كسائر العلوم جرت أسوارها، محقق، نحو: **﴿وَلَا تَزِدْ لَهُمْ مِنْ ظَنِّي إِلَهًا تَسْتَكْبِرُونَ﴾** .

أولاً: وأما بخصوص هذه الآية فدل على فيها على نسبة الصبر إليه ألا يصح التفسير: الصبر خير من غيره، وهو الموافق للصحاح قال الخطيب: **﴿وَلَا تَزِدْ لَهُمْ مِنْ ظَنِّي إِلَهًا تَسْتَكْبِرُونَ﴾** على معناه من التكبر، وهي التكبر إذا كانت: عبرت صبراً جميلاً فانت: وخير بمحصل الصبر لك، فالحال لهذا يوافق معنى التكبر، قلت: هذا إن أراد به ما قبله الله سبحانه، وإن أراد غيره فهو سهل: لأن الصبر المستوجب لا يدل على نسبة التكبر، فإن الصبر المستوجب قد يكون من غيرته ومن أخيه، ومن في الصبر إختيار بمحصل الصبر بل وقد به، ومن هذا قوله تعالى: **﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَقْرُوفٌ﴾**^{٦٦} يحصل الأمرين، ومن ذلك: **﴿وَلَا تَقُلْ لِلنَّاسِ كُنْزُكُمْ أَكْثَرُ مِنْ اللَّهِ﴾**^{٦٧} على قراءة من أن يكون، قيل: إنه صفة والآخر محذوف، التفسير: عزير من الله لهذا أو لهذا عزير ابن عبد، وأورد عليه أنه يلزم أن يكون التكليم ليس هكذا في النبوة، لأن صفة الصبر والحياء واقع في نسبة الخير لا في صفة، وقد سبق ما يطرأ به على هذا، وأجيب على التردد بأن وهو من الله جزء الصفة على فيه الظاهر، أي: فالله هذه الصفة التوحيد، وحيث لا يترتب على ولا يبداء، وقيل: ومن الله خير وحدها المكون من زهير الصفة والحقبة، وقيل: حلت تنويه لأفلاك الصالحين، لأن الصفة مع الوصف كالشيء الواحد كقوله: **﴿إِنَّ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ صَمَدٌ﴾**^{٦٨} بل هذا أوضح لأنه في صفة واحد، ومن هذا الدلالة ذكره الصنف: **﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا كُنَّا﴾**^{٦٩} إذا أن يترتب اليك ثلاثة أو لا ثلاثة من الآية، وروى الصنف الأول بأنه يلزم أن يكون الظن يكون اليك ثلاثة لا كونهم كية، فإن الظن أنه يكون النسبة المتبادلة من الخير قلت: وفيما كان نظر، أن ظن كون اليك ثلاثة يصدق بأن لا يكون لكالية الثلاثة ويصدق بكالية، لأنه من كالية المتصلة، فصدق ليس كاليك ثلاثة، وذلك يصدق بأن لا يكون اليك كية

من: **﴿وَلَا يَدْعُو إِلَى الْوَعْدِ...﴾** [إبراهيم]

والمراد: أي لا يدعوا اليك من الوعد من غيره، والقرينة إما سؤال محقق أي واقع فهو قوله تعالى: **﴿وَلَا تَزِدْ لَهُمْ مِنْ ظَنِّي إِلَهًا تَسْتَكْبِرُونَ﴾** [التكوير]:

[٦٦] سورة النحل: ٦٤

[٦٧] سورة الكهف: ٢٠

[٦٨] سورة النمل: ١٦١

[٦٩] سورة محمد: ٢١

[٧٠] سورة الأحكام: ٢٠١

وتفصيلاً، يعني: أنه أشهد إلى شخص ما شيئاً، لأنه مع اليقظة المتعمقة لا يكون الفاعل مفصلاً، وإنه إن تكلم، ليس مع اليقظة المتعمقة إشد الفاعل لا إجمالاً ولا تفصيلاً، غاية أن القلب عن الفاعل يستلزم وجود فاعل، فهو يأت على الفاعل بالالتزام، ولا إشد فيه الفاعل، وبذلك الالتزامية على الفاعل لا على الإشد وبينهما فرق، لم تكلم قوله تكلم الإشد، بدلاً وتفصيلاً، قد يقال: إن هذه التورية تستلزم نظير الإشد إجمالاً وهو يستلزم إشدتين، جماعيتين وتكررة تفصيلاً كذلك، فيستلزم الإشد أربع مرات وهو فاسد غير مراد، بل أن يقول على أن قوله إجمالاً وتفصيلاً تفصيل لما أجده عند التكرار من باب التكرار والاشتر

الكامن، أنه لو وقع الإشد فيه إلى الفاعل لواقع بوجه، فهو مفصلاً، وهو مفصلاً، والمعمدة أولى من التفصيل، وقد يقال: إن هذا على معنى يرجع إلى الأولى، وقال في الفرج "وكونه مفصلاً يستلزم عدم الاعتداد بيقينه، وكونه مقدماً يقتضي الاعتداد، وتلخيص الفاعل يقتضي عدم الاعتداد، أي، وكونه بعداً بوجوب الاعتداد فيقتضي كمال، "وهو نظر يذكر في المحاشي" غير وجه، نظر أنه إن كان الفاعل لازماً طليقاً عند ذلك التفصيل، وذكر خارج بعده، لأن التكرار، يربطه خارج، فقد تقدم التفصيل، وفي وجه النظر أن اليقظة المتعمقة يقتضي أنه مفسود اليقظة، وذكر الفاعل يقتضي أنه مفسود فيقتضي وجه نظر، لأنهما قد يفسدان، وفي أن اليقظة المتعمقة أولى بالاعتداد، لأن فيه اعتدلين، كل منهما يطالب التقدم بغيره، الفضة إلهية وإن التحدث فهي في اليقظة الآخر، قيل: لو صح ما قلناه لكان تقدم مفعول على الفاعل فيها وليس كذلك، وقيل أيضاً: لو كان ذلك فيها لكان رأيته شهوداً في العدم الفصح من رأيته أشهد فيه، إلهام الثاني المتكلم.

الخلاصة: أن أول الكلام غير مطبوع السامع في ذكر الفاعل فيحصل تسير بوجه، لأنه كالمعنى، ومنها، قلت: بل ذكر الكاتب من المفسر يحصل اليقظة من الفاعل، فافكره بعد ذلك كالفرج بعد الشدة بعداً أشهد من قولهم غير مطبوع، والمخططين قال في شرح التفصيل، أنه قد يرجع اليقظة المتعمقة بوجوب، لأنه مطلق للأصل، لأن فيه حلقاً كثيراً ويحتاج لإيراد سؤال وجواب، وفيه: ليس لا اعتداد أن يكون خارجاً مفصلاً وغيره.

وتكبيرهم. قال الخطيب: يجوز أن يستد إلى أحد الطرفين الثلاثة أختي: له فيها بالضم لحياتها بمعنى الكلام فيها بالضم بالضم عزاء، وقد يفصل عنه لفظة. ويقترح عليه معنى الاعتصم فيها قدم وأخر بمعنى الإسناد سجدتي، فالوجه ثلاثة والاعتصام تسعة.

أحدها: أن يحسن الياء في (يؤمنون) مزيدة. ويستعمل الفعل في أوقات الفسوق والآمال على الإسناد المجازي. لأن الله تعالى بالعقيدة هو المسيح، ولكن المسيحين لا اعتصامهم بالمسيح حين أوقاتهم مسخرة فيه لا يهتدون أنه الليل والأفلاك تنهد كما قال: **الرَّجَاءُ لَا يَهْدِيهِمْ بَهْرًا وَلَا يَنْفَعُ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَأَقَامُ الصَّلَاةَ** قلها مسبعة، ويؤيده قوله: على زيادة الياء. وحسن الأوقات مسبعة والراء ياء، وصاد قوله: زيد تنهد: صاتم وثله قاتر. تكررا صيغة بالفتح والياء بالياء، فالقديم إذن على القسطنطين، لأن الأسس للقيم الستة إليه عليها بتقديم المقول فيه على المقول له. لأن العقيدة سابقة في المقصد لاحقة في الوجود، تقدم لإرادة مزيد الاعتصام، قلته قبل: مسيح أوقاته أحله وإرادته لوجهه القديم لا شيء آخر، يوافق تقديم طرف المكان على الزمان أن المكان أقدم اتصالا بالزمان لكونه حركا فيها المتحركة ويشار تلك الأمكنة التي وقعت ذكر الله تعالى وتسميتها، فهذه اعتبارات، لرؤية اعتبار الإسناد بتقديم المقول له على المقول فيه، وعلى ما فهم تقدم العامل، وتقديم طرف المكان على الزمان.

وتكبيرهم: أن تجعل الكلام في (إن) مزيدة ويستعمل الفعل في الله تعالى بالعقيدة، فالقديم حينئذ في الطرفين على ما سبق، فيه اعتباران: اعتبار الإسناد العقائدي، وتقديم طرف المكان على الزمان.

ولكنها: أن تجعل (من) في (يؤمنون) مزيدة. ويستعمل الفعل في غير اليهود، على المجاز، وعلى ذلك أن المسيحيين قديمة عديدهم بالضم والكوف في يوم الله تعالى وملازمهم فيها للكفر ليهيأ ويستحسن الصلاة ياء الفساق قال تعالى: **أُولَئِكَ يُؤْمِنُونَ أَيْنَ قَالَ اللَّهُ أَنْ**

ذكر المفسر:

وأما ذكره:

فما مر^(١)، لو أن يتعين كونه اسماً أو فعلاً.

لأنه يتشكّر فيها اسماً يستلزم له فيها بالخلق والاصالة^(٢) - فإن القيود المبيحة، وإيرادها، والقام هي له بمعنى لأجل وتقييده على ما سبق فلو أن الاختصاص وإن إيرادها إيراداً لاسكتها، فلا اعتبار له للجهة، وإن إيرادها وإطلاق اسم.

(المفسر) انظر وإلى في جواب الاستفهام بحر زيد، في جواب عن حادثة أنه بطرد لا مركب ولا يكثر له شيئاً ولا خبير، بل زيد بمنزلة حيوان يطلق في جواب ما الإنسان؟ ومع ذكره بعد التفسير فذلك وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ سَأَلْنَاهُمْ عَنْ خَلْقِهِمْ أَقْبَلُوا﴾ وقد جاء في الآية بالمرور: ﴿أَخْلَقْنَاهُ نُفُوسًا مُنْفَعَةً﴾، وهذا ابتداء كلام ليس جواباً، بل يتضمن الجواب بخلاف الآية الأولى، وإنما وقع لأنه لا ثم يذكر له ما جعله أعلى حركة الترجع لطبيعة، وهذا قول، من مفسر في باب العقيدة من طرح العمل، مع أن يطلق خلقاً بالمرور، فيحصل على مراد لا يقتضيه تصور ولا تعديل.

ذكر المفسر:

مر: (وأما ذكره فما مر أو أن يتعين كونه اسماً أو فعلاً).

(مفسر) ذكر اسم يكون لأحد الأسباب الستة، وهي كونه الأسم، والاحتفاظ بالصفة التعويل على القرينة، أو التقييد على ضابطها اسم، أو زيادة الإيضاح والتفسير، أو إظهار الصفة أو معانيه، أو التبرك بذكره أو استنباده، أو بسط الكلام حيث الإساءة مطلوب، وبعبارة المصنف في الإيضاح أن ذكر المفسر يكون نحو ما مر من زيادة التبرير والتفسير، وبعبارة المصنف عما أن يذكر ليعلم أنه اسم فيستدل به الكون، أو فيحصل فيستدل به الكون، أو طرف غيرت استحال الكون، وأما أن تكون، قد علم أنه اسم.

(١) سورة الفرقان: ٥٧

(٢) سورة الفرقان: ٥٧

(٣) سورة الفرقان: ٥٧

ولما إفرقة:

فلكونه غير سمي مع عدم إرادة القوى الحكم.

أو فعل مع الخلق إذا كان جواب استظهام قوله إن كان على لغة السابق النفس أو الأمم فهو المضمون ظاهر. وقد يحسب بأن تقرير متى ما هي أسئلة من فعل أو اسم واضح لا متعين. وقد خالف الطرف من التخصيص وهو أصح - فإن الاستدلال حاصل مع الخلق. ثم الطرف لا يكون مستقلاً على الحقيقة إنما قصد حكمة من غير أو اسم ليس إرادة القسم وجزءه لا على القول بأن الطرف نفسه هو أحد وهو مضاف إلى الإيضاح: وما قسم ذلك. وذكر من استثنى أن من أسباب ذكره المنع من سب إرادة القول. قد يكون لأحد مع ذلك. ثم قال وفيه نظر لأن المنع حصل من ذكر مع الإرادة.

فكون القسم على ما:

من: (ولما إفرقة فلكونه غير سمي مع عدم إرادة القوى الحكم).

(الفرق: يدخل في الأفراد نحو: قد جعلكم آية، مما أنت فيه الوصف إلى البداية ربما لمعنى ذي سبب. أما صورة الصيغة المضافة. ويدخل فيه نحو زيد قائم، لأنه لا يعد القول من هو قريب من إفرقة كذا لعدم إدخال فيه نحو: عرفت عرفت، مما أورد القوي بالتكرار. ونحو: إن زيدا قائم، مما أورد بالمعروف. لأن إرادة التعريف يكون على نفس الإسماء في التركيب نحو: زيد قائم، مما كان فيه العمل مستقلاً لمعنى البداية لأنه كما قسم مشتمل على الإسم مرتين وذلك لأن إرادة يظهر بالإستدلال أنه لكونه حيزاً عنه وكونه فعلاً يطلب لمعنى ذلك إبدأً ليست إرادة لكونه فعلاً لا سبباً. فوقع الإسماء فيه مرتين فأورد القول بهذا الوجه وهو الإسم مرتين. ويحتاج أن لا يحتاج إلى التكرار السابق. وهو قوله: نفس إسماء. وذلك بأن يجعل الألف بلام التثنية السابق وهو القول الثاني بهذا الخطر وهو الإسم في تركيب واحد مرتين. ويدخل فيه أحد القولين بهذا الوجه فيكون جملة نحو قوله: أنا عرفت وأنت ما سمعت في حاشيتي. مما كان فيه العمل مستقلاً لمعنى إبدأً مع القسم بإرادة التخصيص. كما تقدم أن مثل هذا التركيب يقصد به التخصيص. لأن القول موجود فيه لوجود الإسماء مرتين. ولو إسم يقصد ذلك القول بالثبات. لأن لم يشرط إلا على إرادة القول. فبقي القس على الإسماء فإن وجدت الإسم كان جملة ولو لم يقصد ذلك الإسماء، ثم لو ربطنا نفس قصد القول مدخل في الإسم ما قصد به التخصيص. على تقرير أسلوب

أن هذا التركيب عند البعض من المفوض لا يقبل التفرقة، فلا يلزم دخوله في التركيب؛ لأن المقصود هنا أن السببية والتفريق يكونان على التزام واحد، ولا يلزم طرد البطلان لوضع وجود ذلك الشيء مع نظري الالتزام كما في نحو: إن سمعت في حائطك، وقولك: لم يسمع إجابة التفريق بالثبات. إشارة إلى أن الإجابة لا بد فيها لهما، إذ لا بد بلا قصد أصلاً لا بعد من خواص التركيب الثبات، فلا عبرة به أصلاً، وقولك: لأن السببي في هذا الاصطلاح نظري به اصطلاح فلسفي، وإذ لا يوجب القصد في إبطال السببي على ما ذكر، إذ إبطاله التفريق على حد ذاته كما أشرنا إليه سابقاً، فيما تقدم، لكونه مفقوداً لا سبباً، أي اصطلاحاً في السببي فكانت مأخوذة من قول القائل: إن نحو: مررت برجل كريم أي سمعت سببي، لكن على اعتباره ينبغي أن يسمى نحو قولك: زيد سمعني أي سمعت سبباً، وهو لا يقول به، والتفريق بينه وبين قولك: زيد أي هو متعلق بأن الأول السبب فيه طرد، والثاني السبب فيه جملة لا يقبل وجهاً لمفهوم لكن بالسمعة سمعاً دون الأول، وأما اصطلاحه في التفريق فلا يعرف له سلف فيه، وقد أطلق السببي في أبيه على ما أشبه عليه التعيين نحو: مررت برجل كريم أي سمعت سبباً، وأطلق التفريق فيه على ما أشرنا عليه المتعالي نحو: مررت برجل كريم، وحول هذا الاصطلاح إلى السبب فكانت جملة "والجملة كما أشرنا إليه قبل، فلم أن سمع اصطلاحاً في السببي والتفريق متكرر له، وإذا كان تعريف السببي فيه امتداداً وسموياً حسبما يظهر عند المؤلف فيه في الجمع، ويعلوم أنه يلزم من التلافة التلافي طابقه وهو التفريق عند المصنف إلى الثاني في السببي لتعريف منه التفريق فقال يوافقه بالسببي، غير هو (نحو) التفريق في قولك: زيد أي سبباً، ويعلوم أن تعريف التلافي بمجرد التلافي لا يخرج من جملة، لأن الوجه الثاني للتفريق، ومثل هذا قولك مثلاً: زيد أطلق أبيه، مما كان فيه التفريق جملة مفيدة غير شيئاً بذلك لا يكون مفيداً إليه في تلك الجملة، فيستلزم حد السببي مع ذكر من لما من لا يسمع لهما على أن يترك، فيخرج هذا السبب في نحو: زيد سبباً أي، إذ ليس سبباً أي، جملة كذا شيء، وسبب في السببي (فإن قالوا: إن السبب لا يسمع بها من غير شأن، لأن التلافي شيئاً يتلوه لا يسمع، وفي نحو قولك: زيد قام، لأن القائل في قام سمع إليه ويحصل في ذلك الحد السبب من التلافي

والبراء بالمسمى نحو: زيد أيوه منطلق

معنى: (والبراء بالمسمى نحو: زيد أيوه منطلق)

(نحو: المسند على المقام)

الأول - أن يكون مسمياً، والبراء بالمسمى أن يكون إعراب المسند المسند إليه للمعنى لا للفعل، وذلك إما بأن تقدم المسمى نحو: زيد أيوه منطلق، أو يرد خبر المسند وهو مسمى مثل: زيد انتقل أيوه، على هاتين الحالتين يكون معنى، أو زيد منطلق أيوه، وهو مفرد مسمى.

الثاني - أن لا يكون مسمياً، ولكن براء تكون الحكم بتقرير الاستدراك كقولك: زيد قام، فإنه يلحق الاستدراك إلى زيد مابين المستعاض به، والثاني المسمى وهو محل قام.

الثالث - أن لا يكون مسمياً ولا يرد به اتفاقية مثل: زيد منطلق، فمعناه أنه إن زيد به اتفاقية كان خطأ، وإن لم يرد فيها أن يكون مسمياً أو لا، إلى أن يأتي هو مفرد، وإن كان فيها أن يظهر المسمى ولا يرد الخبر، أو لا، على تأويل يلزم يرد الخبر فهو مفرد مثل: زيد قام أيوه، إذ عرفت أنه يرد على المسند أن كلامه يقتضي أنه على قام مسمياً كان خطأ، وليس كذلك لأجل زيد منطلق أيوه.

(الغريب): مراد المسند بالمسمى هو - أنه السكاني بالمسند الفعلي، وهو ما يكون مفعولاً محذوفاً عنه بالثبوت أو اللفظ، ويعمل منه في الخبر ذاته، على أن التقدير: استقر في الخبر واليورد عليه المصنف آخرون.

أخذهما أن ما ذكره في تفسير المسند فعلي واجب، أن يكون تفسيراً للمسند مطلقاً، والظاهر أنه إنما قصد به الاحتراز عن اسم المسمى، إذ فسر المسند المسمى بعد هذا بما يأتي تفسير المسند الفعلي، وذلك بطرفاً زيد أيوه منطلق أو منطلق، والخبر المكون منه خبرين، فحسب أمثلة المسمى مثابة أمثلة الفعلي مع الاحتراز في أصل المعنى، وأجيب عنه بأن ما ذكره في تفسير المسند الفعلي يقتضي المسمى الفعلي المفعول والجملة التي تكون قيد بها القوى الحكم، ولذلك قيد السكاني الفعلي على الجملة، فيعين كونه مفرداً، أما كونه مثابة لمسمى، فلهذا الفعلي ما يكون مفعولاً محذوفاً عنه بالثبوت المسند إليه أو اللفظ، وهو لزم من مفرد والجملة التي يكون المقصود بها القوى الحكم.

ص: وأما كونه معداً:

فتقليد بأحد الأربعة الثلاثة على أحسن وجه، مع إقامة التجديد.....

الثاني: أنه إذا كان تقرير في الدار خارج أسطر، ومبدأ مبدأ - كان السند جهة أيضاً وأجيب عنه بأنه لغة طرقة على رأي الأخص^(١) من أن الطرف بعض غير اعتماد، فيكون لزم أن مخالفاً قائل، وأسطر قارئ من الصغير، وهو السند الكامل في خالف.

كون السند المعد:

ص: (وأما كونه معداً فتقليد بأحد الأربعة الثلاثة على أحسن وجه، الخ).

(ثالث): يكون السند معداً لعلته على أحد الأربعة الثلاثة مع الاختصار: لأن قولك: زيد قام، يدل على وقوع قيامه في الماضي مع الاختصار، فإنه يقتضي من قولك قام في الماضي، والفضل حيث وقع ذلك على تقليد بأحد الأربعة الثلاثة - إما معناه مثلاً: قام، حيث لم يقع صفة أو صفة لذكراً صفة أو في شرط، ومثل: سيقوم، وإما معناه بين كثرين مثلاً: المخرج إذا قلت: إنه سيقوم السعد والاستقبال والخيال إذا وقع صفة أو صفة لذكراً صفة، فإنه يقتضي الماضي والاستقبال والتعال مطلقاً حول ابن مالك يحصل الماضي والاستقبال قوتها عبارة القسرة لعدم ذكر زمن المعد، ودلالة النص على الزمن والتضمن، بخلاف دلالة قام على الحال، فإنه ليست بالتضمن بل بالاكترام والتعظيم أن النص الواقع صفة صلب الدلالة على تعيين الزمان ومعار سالماً للأربعة الثلاثة معلوم كان أم ماضياً، وإليه أشار الزمخشري في سورة الرحمن، وغيرها وقوله: (مع إقامة التجديد) لزم عليه أن التقليد بأحد الأربعة حكم بمصداقه في ذلك الزمان دون غيره، وهذا هو التجديد، فيكون ذكر التجديد تكراراً، وجوابه أن التصريح بكونه حاصل في زمن لا يقتضي كونه لم يكن حاصل في غيره، فلا يلزم التجديد، وفي الجواب: نظر في سبب قوله: حينئذ الله تعالى - ويؤيد أن فعل يدل على وقوع الحدث، فهو يدل على التجديد باسم إن كان الفعل ماضياً أو مستقبلاً في نحو: سيقوم، أو حسناً في نحو: زيد لأن يلزم، والنسب المختلف مع التجديد يحصل أن يرد.

(١) الأخص: عبد الحميد بن عبد الحميد، أو الصفة الأخص الصغير، فإن ذلك في العربية القديمة، أنه من إلى صير إلى الفاعل، وحذفه وألف من سببه، فيقال: سطر يسطر قوله: لا تترك

كقولہ [من الكامل]:

أَوْ كَلَّمْنَا وَرَدَّتْ حَقًّا قَبِيلُهُ

يَهْتَدُوا إِلَىٰ غُرْفَتِهِمْ يَقْرَأُونَ^(١٢)

ألفهما عطفان، وإن مررت ألفتا من، جاء، وبطل العطف هذا بقول طريف بن العيص:

أَوْ كَلَّمْنَا وَرَدَّتْ حَقًّا قَبِيلُهُ يَهْتَدُوا إِلَىٰ غُرْفَتِهِمْ يَقْرَأُونَ^(١٣)

من يقرؤم يدل على التجدد، وقد يذكّر أن التجدد في هذا البيت فهم من الكلمة العائدة على المتكلم الذي هو ملزم التجدد، فإن كان التزم أن معنى يقرؤم أنه في كل مرة يتكرر التوسم، فقد يمتنع، لا أن هذا البيت ذكره النصف مدلاً لا شاهداً، لكن لا أن قوله: (يقرؤم) ليس معناه: بل جاء، لكنه مستبعد، فإن قلته: كيف يكون التجدد في الفعل الماضي؟ قلت: أن كان فعل حدث، تجد بعد أن لم يكن، ولا معنى أن قوله: (لم يرد) يدل على أنه لم يكن قائماً على التواجد، لصحة قولك: أفتما الله بهما، وإن كان لم يرد، حينما جاء، حينما لم يكن، ولكن بعبارة الفعل التجدد، وذلك اسم من تجد، أي، يقدمه مثله أولاً، فإن أجد، انصرفة ليست فعلاً واحداً، بل الفعل في كل وقت، غير الفعل في الوقت الذي قبله، وإن أجد، بالتوحي، ولذلك قال أصفهاني: من الأفعال ما مواته فعل كالتجدد، وهو يذهب ما ذكره الأصفهاني، وأنهم يأنوا ذلك على العرب، فذكره في الأيمان، وإن يذهب على العرب فالحق

(تقريباً) الفعل يدل على التجدد، كان لم يطرأها أم أمراً، غير أن التجدد

الذي يدل عليه التماس التزم به المصوب، والتضارع يدل على التجدد بمعنى أن من شأنه أن يتكرر ويبلغ مرة بعد أخرى، وقد صرح به الزمخشري عند قوله تعالى: (قَالَ يَمْحُورُ بَعْدُ)^(١٤) وسأذكر في كلام النصف في الكلام على قوله: وأما ما أفسح في كلام

(١٢) حرف التوسم، وأنهم لم يقرؤم بضم: يقرؤن.

(١٣) البيت طريف بن العيص الخليلي في (المعجم) والاصحاح ٦٤١، والأصحاح ٦٤٢، وخرج الرشدي على قوله التجدد ١٠٦١، وذلك لإصحاحه.

ومما ذكره أبو العيص في (المعجم)، وخرج الشيخ: وأنهم لم يقرؤم بضم: يقرؤن بضم.

(١٤) قوله بضم: من أجل الصورة، ومما ذكره في (المعجم) ٦٤٢، والاصحاح ٦٤١.

(١٥) سورة البقرة: ٢٥.

ولما كونه اسماً :

لأنه^{٢١} متعد، كقوله [من المبدأ]:

لَا يَأْتِي الشَّرْهُمُ الشَّرُّوبُ مَرَّةً
لَكِنْ يَتَرُكُنَا وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ^{٢٢}

المرطري عند قوله تعالى: ﴿لَوْلَاكَ سَفَرٌ خَلَقْتَ الشَّأْءَ﴾^{٢٣} من أن الثاني مستند من

البيان، وما الخفاء من عدم استنداده من الشر كضارع عليه نظر

واضح أنه يستلزم من قولك: يفرح بال على الاستمرار ما إذا أريد به زمن الحال

خاصة، فلو الاستمرار مع لزامة زمن الحال لقد لا يفتقدون، إلا أن يقال: ولا على وقوع

التحدث في الحال وأنه يستمر في المستقبل، فيرى القيد أو كان المراد بالضارع الاستمرار

لأن على الضارع لا يأتي أصل الفعل. فإذا قلت: لا يقوم زيد بكونه ثانياً قيامه بالضرر، لا

ثانياً لأصل القيام - قلت: يتر أن الفعل صار مضارعاً بعد التثنية، ويروى الثاني على أصل

الفعل يعني ثانياً موسوعاً بالاستمرار، فصار الاستمرار يعني لا الفعل، وبما ذكرناه يعلم

الجواب عما يروى من نحو: علم الله كذا، فإن عدم إتم العمل لا يفتقد، وكذا سائر الصفات

الخاصة التي يستعمل فيها الفعل، ومثله: ^{٢٤}لَنْ يَحْيَىٰ عِلْمُ اللَّهِ كَذَا وَبِإِلَهِهِ فِي الزَّمَنِ

الخاص، ولا يلزم أنه لم يكن قبل ذلك، لأن العلم في زمن معين أهم من المستمر على التوام

فيل ذلك الزمن ويعد واحداً، وخاصة أن العلم يستند في ملكه الوقوع.

فكون المبدأ اسماً :

ص: (ولما كونه اسماً... إلخ).

[نظر]: من أحوال المبدأ أن يكون اسماً، وذلك إذا قصد به عدم التجدد وعدم

الدلالة على الزمن، ويظهر أن يقال: لعدم قصد إزمانيتها حتى إذا لم يقصد واحد متوحد

يكون ثانياً في إثباته اسماً، وذلك بحذف بقوله الشر من جولة

لَا يَسْأَلُ الشَّرْهُمُ الْمَتَابُ مَرَّةً
لَكِنْ يَتَرُكُنَا وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ^{٢٥}

(٢١) أي عدم التجدد الثاني وهذا التجدد يعني إزمانية حيز وجوده الآخر في الشيء وذلك

(٢٢) أيه التغير من جولة، أي به قصد من على التعدي في الإزمانية مرة واحدة.

(٢٣) سورة التوبة: ٢٦.

(٢٤) أي الثاني من المبدأ، وأول الضمير من جولة في جملة التبيين (٢٥) - يخرج الواحد على دعوى

ثانيه، كما قال أبو محمود الفكرة والاستمرارية في شهودها: ٦٥، وهو يرد على الثاني في الجمع

وأما تفريد الفعل بمفعول ونحوه:

فترجيبة الثانية.

موجبه - وسيأتي أنه يستلزم من ذلك أيضا الصفة المشبهة على فاعل، فإن التبعات تصاد على أنه إذا أريد بالصفة المشبهة التجدد حوزت إلى فاعل، فهو حيث لم يكن صفة مشبهة بل سم مجرد، ومع ذلك يدل على التجدد لا القوت، ومن أن يجعل هذا الكلام سؤالا على أصل التجدد، ويستلزم اليقينية بعدد الدفعة من أسس القائلين والمجرب، لغير الصفة المشبهة، فإنها كلها دالة على التجدد كما سبق على كسر الهمزة على، وإنما يدل الاسم على القوت ما لم يعمل، كما صرح به أهل هذا الفن، وهو واضح.

والتجديد - حيث شعرت بما يصلح الإستطراق في أنه لا يزال يصح بدلالة الاسم على القوت والاستقرار، ولا شك أن بقاء القوت ثبوت الحصر الذي يفتقر منه الاسم، لم يقل: إن أسسه الله سبحانه، وماذا يشكك لا استلزم صدق أصله؟ قلل ثبوت حده في نحو: (علم وسمع) إذ كان ينكر أصل العلم والسمع ١٣ ولكنه لا يزال يستعمل القواعد الأولية ما لم يفت عليه التوجيه الأخرى لثبوت العلم، كما تقدم عليه في التخصيص بالجمع المستأنه.

وسنرى في كلام السكاكي وغيره أن الصفة الاسمية دالة على القوت، وأن الفعل يدل على التجدد، فقد يقال: هذا الكلام يقتضيه في نحو: زيد قال، لأن هذه الصفة حيث انقسمت ثبوت القوم فرد من حيث كونه اسمية، والتجدد من حيث كون القوم مذكورا بصيغة الفعل. وقد أشكل هذا الموضع على الكثيرين في شرح الفتح، فقال: إن كون الصفة الاسمية ثبوتية، هو في نفس خبرها أيضا اسم، ولهذا قاله نثر، بل ما كانوا يتردد على الصيغة، ولا يتخلل: لأن قوت زيد الذي يدل على ثبوت نسبة القوم للتجدد، فالحق مبيد، وعصاة أريد بوجهه به حيث سأل، ولا يبع في ذلك، فربما كان الفعل التجدد كشفا لزومه وإدراكه أو شرطه في نفسه يجعل القامع سلة لثبوت استقرار

تفريد الفعل بمفعول ونحوه:

ج: (وأما تفريد الفعل... إلخ).

(وإن) من أصول المستأنه كما كان فعلا أو شبه أن يابى، وانصفه لم يجعل هذه صفة للمستأنه بل صفة للفعل، لأنه يمر كمن صفة كذا، والتعبير كذا: (وأما تفريده

الفعل المقتضى، ولكن يرد على نصبه - بعمل فعل الفاعل، وحكمهما واحد، واقتضى
 إما أن يكون مفعولاً، وأما في المعلوم، فيكون صاحب التعديل الخاصة الظاهر مثل
 (عزمت غريباً كثيراً) فالتقدير (ولم يصبر) لأنه أراد به ضرب خاص بذاته صفة -
 والمفعول به إما بحرف مثل (عزمت يريد) أو بحرف مثل (عزمت زيد)، وعلى
 استقامتي المفعول به المحذوف بحرف نكرة (عزمت بالموثق) والركب: (وما عزمت إلا
 زيد) قلت وفيه نظر، أما عزمت بدسوط القيس مفعولاً به، لأن تاء فيه للاستعانة
 ويمكن الجواب بأن مراده بعزمت بدسوط جهته أسوة بكذا، وتكون التاء فيه للتعمية
 لا للاستعانة، ويكون الفعل الذي إلى به بنفسه، ولي أسوط بالخراب، وهو معنى غير
 الأول، وأما - عزمت إلا زيد فهو مفعول به أيضاً، لأنه استثناء مطروح، إلا أن يكون
 مستقامي بعض المفعول مفعولاً، يريد خصوصاً على الاستثناء، ويكون النص حينئذ
 وحمل إليه بواسطة حرف وهو (إلا) وحالها فلا يصح، لأن ذلك ليس مفعولاً به، لأن
 ظهور أن المفعول مفعول، ولي منصوب على استثناء، والمنصوب على الاستثناء ليس
 مفعولاً به حقيقة، ألا ترى أنه المنصوب على الاستثناء في الأصل المأمور مثل (قام
 الناس إلا زيد)؟ ولي جعلنا المفعول مفعولاً وزجراً بدلاً عنه، وهذا المفعول مفعول، فذلك
 من جهة الاستعانة لا من جهة معنى، ألا ترى أن الخرب منصوبة إلى القيد منه معنى،
 والتمسك إلى القيد مثبته، ثم هو مفعول الفاعل، وأصل لي القيد منه بنفسه هو لو فصل
 إلى القيد بنفسه، وزجراً في جواب في مفعول فعل إلى القيد بنفسه لا بها، والمفعول
 المفعول فيه زجراً مثل (عزمت اليوم)، وكانت مثل (عزمت أماناً)، والمفعول منه
 نحو (سوت وأقبل)، والمفعول به مثل (عزمت تديراً)، وما أن يكون التقدير بنحو
 المفعول كالتعمير مثل (عزمت زيد نفسه)، وأما مثل (عزمت أماناً)، وجعل منه
 الصلة، وما ضرب إلا (زيد)، وأما معنى التعمير فيحصر في المخير عنه، والمفعول
 كترية الماخرا، أي عاقبة المخير فهو معناه تزيينها، لأنه بالمفعول تزيين الماخرا،
 وينبغي أن تعمل على زيانتها بمعنى التزيين، ولا تكن من مفعول مطلق والمفعول
 فيه، وبه إن كان مفعولاً قنداً، ثم قولهم (طائفة تزيين وأخرج في الإكراه، أي
 انقضى إلى نفسه) (ما عزمت)، أليس نفس الخرب من كس وأجبه لأن
 القوم ما عزمت أحد، فإنا نقصد، زيد نفس المخير به فصار خاصاً بعد أن

والقيّدُ: في نحو: (كان زيد مطلقاً) هو (مطلقاً)، لا (كان)، ولما تركه فما كان منها.

كان عاملاً، فاشتد إذا قلت: ما خبرت، قلت: لا يكون فيه تلي الطرب من غير تلم،
فالقاعدة لم تزد بل قصبت، والتجويد أن عتدة زمت، ولكن التطير به نقص، فبأنه
أن نفس تربة القادة بمصونها على الكلام.

بلى أن يلقى القيد واضح في المصول منه والمفعول له، أما المفعول الثلاثة فهي
مأثرة للكلام، فليس نفس حدة يلقى وحدة القيد، فإن أريد تقيده لفظاً بلفظ
تربة القادة تحصيل مع العطف، لأنه لا يمتنع، إلا ما قام عليه الدليل، فالقاعدة سواء
في الوقت (متردد زائد)، والوقت (متردد)، في جواب: وما صنعت؟ إلا أن يلقى

التقصيص عليه ويقال من ظهور إلى التصيد ثم ذكر توجه فيها من القيد وهو الوقت
وكان زيد قائماً وما يتوهم أن القيد حصل بضم كان، لأنه مأثرة المفعول، وأسمها
مأثرة المفعول أنه يكمل الإسناد به، ويأصحب بلفظ: ليس كذلك من الإسناد ما هو بين
أسمها وظهورها كما كان قبل (كان)، وإنما دخل في القيد المفعول بعد بقاء،
وليس كذلك مأثرة بالقيام، وهذا واضح على رأي من تعبد إلى أنها مفعولة الحدث، أما
على قول الجمهور من أن لها عتد وزيد فلا أثر لهذا كذلك، إلا أنه أقرب (كان) إلى
كأنه مفعولة إلى اسمها فبغير اسم كان صيداً، به إقرار في حدة واحداً، ثم يصير القيد
عملاً في القيد، ويصير الوقت (كان زيد قائماً) جسيماً مشتقاً من مركبتين من ثلاث
كلمات، فإن كانت مفعولة إلى الجملة بعداً ثم الإسناد الثاني والثالث، ثم الوقت
تصل إلى الجملة وقد تفر من مذهب الجمهور خلافاً^{١٢} ثم توأمت إلى الجملة
الثالثة رأساً لا بالقصة، وبكيفية الجملة كقصة واحدة، وعلى الأول فقد
يتعلق بذلك متعلق فمجهول نحو: زيد القيام فليس على أن يكون القائم خبراً
زيد وبشيء نصير، والقول له دعائي (أما جازية من جهة في زحواً فهو
جزائياً)^{١٣} على أن يكون (من وجد في زحواً) خبر عما قبله مبتدأ لما بعده، ولا

(١٢) أن من تربة القادة

(١٣) سورة يوسف: ٦٦

لَكَزْنُ أَسْلٍ^(١) (زَنْ) هُمُ الْجَزْمُ يَوْفَوْهُ الشَّرْطُ وَأَسْلٌ (أَسْلٌ) الْجَزْمُ يَوْفَوْهُ، وَفَالِقُ هَذَا الْقَائِلُ
يُؤَكِّدُ لِرَبِّهِ^(٢)، وَيَقْبَلُ لِقَاءَ الْعَلِيِّ مَعَ «يَا» نَحْوِ: (يَا أَيُّهَا جَاهِلُهُمْ أَعْتَصِمُوا فَلَوْ أَنَّهُ هَلَا
وَزِنْ لَعَلَّهُمْ سَكِينَةً يَخْشَوْنَ مِنْهُ وَتَنْعَمَ^(٣))

إذا المجزومة الظرفية لا هي المضممة بمعنى الشرط نعم قال بعضهم: إن (يَا) لا تصل
على الشرط ولا زيات، من حصول المعنيين معاً بحسب الظاهر. - أو يوجه فيها معنى
الشرط غير: بالله نعوذ فوالله تعالى: (وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ مَعَ الْكُفَّارِ) (١) ولا يجوز: (وَلَا يَلْمُ رَبَّهُ مَا كُنَّ لَكُنْ لَأَسْلٍ فِي زَيْنِ عَدَمِ الْجَزْمِ يَوْفَوْهُ
الشرط، فيها قلت: (وَلَا يَلْمُ رَبَّهُ) بل على أنه غير جائز بأنه موقوف. وأصل (وَلَا)
الجزء، ولذلك كان القائل أو القائل يشرط وقوعه بوقوعه، لأن أي مكان وقوعها، أي
قلت: كيف القائل (وَلَا) على فعل موصوفه بكونه تعالى (وَلَا يَلْمُ رَبَّهُ) قلت: أيتها
هذه الزمخشري بأنه لا كان مجهول الوقوف مع ذلك فينبغي حينئذ أن يضاف إلى غير
المعزوم به غير المعزوم بوقوعه، فإن قلت: يظهر التعليق على إجماعهم أن قلت:
إذا افترض عند من منع: (وَلَا يَلْمُ رَبَّهُ) مطلقاً بالقرينة، وإذا أي ينفذ لأصل لأنه قد يأتي
بغير هذا كما ستذكره. وأقول: (وَلَا يَلْمُ رَبَّهُ) المعزوم به خلاف ما ذكره ابن مالك
والجوه من أنه لا يمين كونه أرجح، وإطلاق (وَلَا يَلْمُ رَبَّهُ) (وَلَا) ويشتركان في عدم
المعزوم على استحصال إلا لشدة نحو: (أَلَمْ يَكُنْ لَهُ الْبَاقُونَ وَلَكُنْ^(٤)) - وحطوبان
بالتشديد فيه والوجود. وتظهر: (وَلَا) بالمعزوم به. وهل تدخل على المضمومة خلاف،
لكن قول المصنف: أصل (وَلَا) عدم المعزوم يدخل فيه الأرجح عند عدم عليه المصطلح
والظنون وليس الأصل دخولها عليهما

قال المصنف: وأصل ذلك المذهب لِقَاءَ الْعَلِيِّ مَعَ (وَلَا)، لأن القس يسمها معزوم به،
فانفصل فيه ما يمين غير فعلية، أي السكينة إذا قصد تعاقبه يؤولي به بلفظ العاقبة
كقوله تعالى: (أَلَمْ يَكُنْ لَهُ الْبَاقُونَ وَلَكُنْ^(٥)) ثم ذكر قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا جَاهِلُهُمْ أَعْتَصِمُوا فَلَوْ أَنَّهُ هَلَا
هَلَا وَزِنْ لَعَلَّهُمْ سَكِينَةً يَخْشَوْنَ مِنْهُ وَتَنْعَمَ^(٦)) أي من السكينة (وَلَا)، لأن وقوع
مطلق السكينة معزوم به، لأن السكينة - أي نعم الله تعالى المحبوبة القوام - فالحقيقة

(١) سورة البقرة: ١٧٥

(٢) سورة البقرة: ١٧٥

(٣) سورة البقرة: ١٧٥

(٤) سورة البقرة: ١٧٥

(٥) سورة البقرة: ١٧٥

لأن الترميم الحسنة النطق، ولهذا فتركت تعريف الجنس، وهبنا نبرة بالصفة إليها، ولهذا نكرت.

على السبلة -أعني ما يسمى الإنسان- وأن في سبلة (إن) الترميم، مثلاً ينبغي أن
يقرر بأنها المصنف فإنه قال: أن في جنس الحسنة (إن) لأن الترميم الحسنة النطق
أنى حصولها مفرط به، أو كالمطوي به، ولذلك عرفت تعريف الجنس، وإلى جانب
الصفة (إن) لأن السبلة نكرة بالصفة إلى الحسنة النطق، ولذلك نكرت.

قلت: قد يقال: إن الإطلاق موجود في الحسنة للمعرفة تعريف الجنس، وفي
الصفة النكرة، إلا أن يقال: لا، والعام الجنسية تصرف إلى الحقيقة فيكون معكلاً،
بخلاف سبلة النكر، قد يكون نكرة في معنى بأن يكون النكرة الوحدة.

والذي يظهر أن ما ذكره المصنف من استحالة (إن) و(إن) في توصيفها
واضح من غير اعتبار تعريف ولا تشكي، ويبرز السبلة أن تكون لائق، والعام الجنسية
وإن تكون صيغة، وقيل: إن العهد أقصى أجل النطق، قال المصنف: وفيه نظر، بوجه
الظاهر أنه في أن الحسنة مطابقة لكتاب يخطها العهد وهو يداني الإحالة وحمل كلامه
على أنه يريد عهداً بعينه، "العهد الجنس" يعني الإطلاق بالصفة إلى الوحدة،
وحمل على أنه يريد بالعهد النسخة المطبوعة الموجودة في ضمن الجرائد، فكون مطبوعة
والغير مطبوعة باختيارين. وما ذكره في النسخ هو معنى عبارة النسخ، وإن والعهد ما
قدسه في الألف واللام من تحقيق مطلب استكافي، وأنه يرى أن الألف واللام لا تزال
عندية النسخ، لأن ما ذكره من ملأ من رأيه قال الطبيب: مراد الزمخشري وبعض
الحسنة العهد الجنسي النسخ، كما قال في تفسير بالعهد (إن). التعريف فيه
الجنس، والمراد الإشارة لما يعرفه كل أحد أن العهد ما هو فالمراد بالعصبة الجنسية
التي تعمم في ضمن فرد من الأفراد، فشارة تكون خصماً، وإثارة وإثبات، وإثارة
صحة، والغير ذلك، وإثارة الإشارة يكون، الحسنة من النسخ، والرخاء، فإن بطناً
منها واقع لا محالة، وهو يصدق على كل فرد حاصل كان أو سيكون، ومن ثم لم
يجز حمل العهد على الخارجي لتكسبه، ولا على الجنس من حيث هو هو، فإن
الحقيقة إذا أراد به شيء بعينه مجاز حمل على الحقيقة وتكسبه لهما، والظاهر
لا يقتضي ذلك، وهو المعنى بقول صاحب النسخ، فكون حصول الحسنة
النطق مفرطاً به كثرة، ولأنه تصرف ناعياً إلى كونها معروفة أو تعريف جنس.

وإنما المستعمل (إن) في الجزم تبعاً له، أو لعدم جزم المخاطب، فتؤكد أن يكفركم
 من مخالفتكم، فإنا نكفركم^{٢٢}، أو لتتوبوا بقوله الجاهل: لمخالفتكم مقتضى العلم، أو
 التوبيخ بتصوير أن لكم - لا تشاءه - على ما يطلع الشرط من أمية - لا يصلح إلا لفريق،
 لهذا يكفركم السحاب، طبعوا. (المخضوب) فليكنم الذكر منفعاً إن كنتم قوماً
 شاكراً^{٢٣}، فمن قرأ (إن) بالنكر، أو تعلقب غير القلب به على التعلق به، ...

مصر: (وإنما المستعمل (إن) في الجزم . (إنج)

(المر): قد تخرج (إن) عن أمية وتفسر في المجرز به، وذلك بما على سجل
 ليعامل التكم كقول السبع أن يشك سبعة. وإن كان في النار أشتد، ليوحي أنه غير
 جزم، وبما لعدم جزم المخاطب فتؤكد أن يكفركم. إن عطفه فإنا نكفركم لأن
 المخاطب يشك في سبعة.

قلت: ويحتمل أن قوله: إن صليكم بعض على الصبور، وهو متشكك فيه، وإن
 كان ليعمل مجزوماً به. وبما تتوكل مخاطب جزلة الجاهل لمخالفتكم مقتضى العلم،
 فتؤكد أن يوافي أمية. إن كان آية فلا يزال ويصح أن يحرم من ذلك بتقول إنكم
 تكفركم مرة ليعامل لآدم أن لا يفسر من قوله آية لا يصح إلا من الأجفان،
 فكانت شاكراً منه في أنه أمية. ويصلح الأمرين أمة فوكلاً من يوافي. وإن كانت
 سبعة فلا فإن المصداق. وإن التوبيخ بأن يوافي أن فعل الشرط الوضوح المجرز به لقيام
 امرأته، انكسرية لآلوه، فكانت آية. بعدى جفركم معنوه، ويطلق على شرط الآلة
 فعل (المخضوب) فليكنم الذكر منفعاً (إن) فليكنم قوماً شاكراً^{٢٤} على قوله النكر،
 ويرد عليه أمران:

أحدهما: أن المجرز به امرأته فيه نفي، والإسراف للمستعمل بالنسبة إلى معناه
 متشكك فيه، وإن كان المراد أن حين إسراف الناس لأجل كان دائرين أمة
 الجاهل متشكك فيه.

الثاني: أنه بما كانت لبراهين الخاصة تجعل الإسراف كالمستحيل، المحذور (إن) عليه
 خلال الأصل، فإن المستعصي لا يدخل عليه أداء الشرط عطفية، والهمزة في
 الآية الترمية لمذكور، (وإن) فليكنم على جهة محذوفة، والمخضوب مجاز عند

٢٢- سورة الفرقان: ٢٢

وقوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنْ لَّا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْلَمُوا أَنَّمَا إِنشَاءٌ فَنَافِثَةٍ لَا تَنفَعُ الْمُشْرِكِينَ وَتُضِلُّهُم بِسُوءِهِمْ يُنحَلُّونَ.....

المصروف، وإشهاد بعض من العلى أو حصول من أجله أم حال أو حاله، إن جونا وقوع المصروف حال في الكيان وحال بلوغ الكسر من فائدة الفتح فمعه الأجل إسهالكم لغروب عنكم كذا فلا يؤمنون ولا تنهون، وإنما أن حاله زور الشك، بأن يستعمل الشرط إلى حد ذاته بعضهم مألوف بوقوع الفعل منه، وبعضهم مشكوك فيه، فيجب الشكوك في وقوعه منه على غير.

(تفسير)، حيث ورد في القرآن الكريم (٢٠) ولمست في كلام بعضي عن يقع منه شكك استعمال أن تكون شكك لأن الله تعالى سره عنه، وإنما هي على ما يقتضيه المقام من هذه الآيات.

والجواب قال: المصنف فيما نسبته في قوله تعالى ﴿إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ﴾ تعنيها، أي المشتك أن تكون متوهم بكذا سـ، وأن تكون مغلوب غير التوهم من المظالم على التوهم منها، وإنه أين متوهم كم يعرف الحق وشكوكه هذا قسم. لكن الشكوك أن تجمع بين ما يقتضيه الكلمة وغيره، وهذا جمع في نفس الشرط بين محذور بل عليه ربما وهم الكسر، ومحذور به لا ريب متوهم، وهم اثنين كانوا يظنون الحق بالقول، ثم استعمل إذا في شيء من حقيقتها من الشك ثم قلب عليه غيره، بل استعملت في الشيء أن يكون غير ما دللوا، وليس ذلك من المصنف في شيء، وما هو إلا كذا، وإنه من نفس وضعت لنفسه كذا كذا فهو تعليق على واجب واستعمال، وكذا على خلاف الأصل، وقد ينشأ من هذا المقام والتفصيل على ما ذكره المصنف على ما فيه، ولا يصح كتابته إلا بتأويل، وهو أن يدعى أن بعض المظالم كانت حاله حال من يشك الإنسان في أن عليه ريب، أو لا كذا، وبعضهم كان الإنسان يعلم أن عليه ريب، وهم الكسر حيث يؤمنون. لا تدري، كالتين قالوا: ﴿وَمَا الرَّائِبُ﴾^(١) يعني يمكن أن يقال بعض المظالم من شأنهم المصنف (٢٠)، لأن علم الإنسان شكاً في أن متوهم ريباً أو لا، وبعضهم لا يشك الإنسان في أن عليه ريباً فغلب المشكوك في ريبه بالقصة إلى السامعون على غير المشكوك في ريبه، وهذا غير ما ذكره المصنف، ثم إن فيه من الركاكة ما لا يظفر، ومن الفتح حدسك بأنه غير مرد، وأقلب على أن الوهم سرى

(١) سورة البقرة: ٦٠

(٢) سورة البقرة: ٢٠

هَذَا كَيْسِي الرَّهْمَانِي جَزْءٌ مُسَوَّى وَلَقَدْ تَسَرَّعَ بِجَزْأِي بِالْفَرَاقَةِ^(١)

وَلَقَدْ جَاءَ زَيْدٌ وَهَيْسٌ مِنْ بَنِي هَيْسٍ وَهِيَ الْفَرَسُ، فَتَسَرَّعَ وَهَيْسٌ، قَالَ ابْنُ
الشَّعْبِيِّ: وَهُوَ مُرَادٌ فِي قَوْلِ عَطِيٍّ
وَأَسْتَقْبَلَتْ لَحْرَ السَّكَا بَوَاجِهِ^(٢) فَأَرَاتِي الْفُسْرَيْنِ فِي وَجْهِهِمَا^(٣)

وَلَقَدْ تَرَوْنِي
أَعْيُنًا بِالْأَلْوَانِ السَّكَا عَيْنُكُمْ لَدَى الْفَرَاقَةِ وَالْمُتَوَمِّمِ الطَّوَالِغِ^(٤)

وَسَأَلَ الرَّاهِدِيُّ عَنْ عَطِيٍّ مَعْلُومَةٍ عَنْ لُزَامٍ بِكَفَرِيَّةٍ، فَقِيلَ: لَزَامٌ الْقَبْرِ وَبِإِذَا هُمُ
الْمُؤَيَّدُ الصَّلَاةَ وَالسَّكَا وَالْمُتَوَمِّمِ الْمَعْلُومَةُ بِأَعْيُنِهِ لَكَ رَأَى مَا سَأَلَ لُزَامٌ الرَّاهِدِيُّ
فَلَوْ لَمْ يَكُنْ يَكْتُمُ هَيْسًا الْقَبْرِ الْكُفْرِيَّةَ وَهَيْسًا الْقَبْرِ جَزْءٌ ابْنُ الشَّعْبِيِّ: وَقَدْ
قِيلَ: وَهَيْسٌ وَهَيْسٌ: أَيْ تَكُنْتُ هَيْسًا وَمِنْهُ لَكَ بَعْدَ الْفُسْرَيْنِ^(٥) الْفَرَسُ وَالْفَرَسُ
وَكُنْتُ الْفَرَسَ وَهَيْسٌ: الْفَرَسُ، كَقَوْلِهِ ابْنُ الْأَثَرِ: وَهَيْسٌ هَيْسٌ، وَهَيْسٌ: هَيْسٌ
وَهَيْسٌ وَهَيْسٌ هَيْسٌ، وَقَدْ تَرَى لُزَامٌ ابْنَ الْأَثَرِ وَأَخِيهِ مَعْلُومَةً وَهَيْسٌ
أَنَّ يَكُنْ أَيْ هَيْسٌ وَهَيْسٌ الْفَرَسُ فِي قَوْلِ لُزَامٍ ابْنِ عَطِيٍّ الْفَرَسُ
إِنَّا أَقْبَلْنَا الْفَرَسَ عَطِيٍّ لَدَى هَيْسٍ وَهَيْسٌ هَيْسٌ لُزَامٌ الْفَرَسُ^(٦)

وَهَيْسٌ: الْأَعْيُنُ وَهَيْسٌ الْأَعْيُنُ مِنْ عَطِيٍّ ابْنِ الْكَلْبِ، وَهَيْسٌ ابْنُ الْأَعْيُنِ
وَهَيْسٌ: الْفَرَسُ وَهَيْسٌ هَيْسٌ ابْنُ الْأَعْيُنِ، وَهَيْسٌ: الْفَرَسُ وَهَيْسٌ

(١) هَيْسٌ ابْنُ الْكَلْبِ: وَهُوَ الْقَبْرِ ابْنُ الْأَعْيُنِ فِي مَعْرِجَةِ مَعْرِجَةِ ١٠٠٠: وَالْأَعْيُنُ ١٠٠٠: وَهَيْسٌ هَيْسٌ
(٢) ١٠٠٠: وَهَيْسٌ: وَهَيْسٌ هَيْسٌ ابْنُ الْأَعْيُنِ: وَهَيْسٌ هَيْسٌ ١٠٠٠: وَهَيْسٌ هَيْسٌ ١٠٠٠
وَهَيْسٌ هَيْسٌ ١٠٠٠: وَهَيْسٌ هَيْسٌ ١٠٠٠: وَهَيْسٌ هَيْسٌ ١٠٠٠: وَهَيْسٌ هَيْسٌ ١٠٠٠

(٣) هَيْسٌ ابْنُ الْكَلْبِ: وَهُوَ الْقَبْرِ ابْنُ الْأَعْيُنِ فِي مَعْرِجَةِ مَعْرِجَةِ ١٠٠٠: وَهَيْسٌ هَيْسٌ ١٠٠٠

(٤) هَيْسٌ ابْنُ الْأَعْيُنِ: وَهُوَ الْقَبْرِ ابْنُ الْأَعْيُنِ فِي مَعْرِجَةِ مَعْرِجَةِ ١٠٠٠: وَهَيْسٌ هَيْسٌ ١٠٠٠: وَهَيْسٌ هَيْسٌ ١٠٠٠: وَهَيْسٌ هَيْسٌ ١٠٠٠: وَهَيْسٌ هَيْسٌ ١٠٠٠

(٥) هَيْسٌ هَيْسٌ ١٠٠٠: وَهَيْسٌ هَيْسٌ ١٠٠٠: وَهَيْسٌ هَيْسٌ ١٠٠٠: وَهَيْسٌ هَيْسٌ ١٠٠٠

(٦) هَيْسٌ ابْنُ الْكَلْبِ: وَهُوَ الْقَبْرِ ابْنُ الْأَعْيُنِ فِي مَعْرِجَةِ مَعْرِجَةِ ١٠٠٠: وَهَيْسٌ هَيْسٌ ١٠٠٠: وَهَيْسٌ هَيْسٌ ١٠٠٠: وَهَيْسٌ هَيْسٌ ١٠٠٠: وَهَيْسٌ هَيْسٌ ١٠٠٠

والقولان: لتخليق أمر بغيره في الاستفهام كان غير من جنس ما قيل فعلية

استفهامية.

يحتل وهماي أحد عبد الله بن سلمة ومثلهما الأزهري، وهذا الأخير بن عباس وأما غيره ومثلهما. انطيقان، فليحة بن خويلد لأسند وأما غيره ومثلهما. انطيقان، والزهريان، بن جاعة بن عمرو، وهذا صريحة وزهيرة قال ابن معجب في أمية: شرطه تغليب الأمازي على الأمازي. لأن القوم دون القوم، وأبو بكر الفيل من عمرو وقد يرد عليه. البحران، لمطرح ومثلهما. لمطرح فيه البحر لمطرح وهو أعظم من لغز. ومثلهما ذلك غير ابن معجب. قال شرط تغليب الأمازي على الأمازي، كما عليه الفيل في شرح أمية، وقال ابن رشيق في معجمه بن الكاشاني قال: إن التغليب من العربين بما هو أكثر الاستعمال، فإن لم يرد غير أمية من أمية أبي بكر سري. أنه منه. ومثلهما ذكره ابن السجزي.

والقولان: كما يستعمل (إن) في المفعول به أسند من الاستعمال، ولعلها خلاف الأصل، فلهذا يقال: **(فإن إن كانا التوحيدين)** على القصور. ومثلهما (إن) في الآية المذكورة زهيرة، معناه ما لأن أو وقد قال أبو الفتح: لم.

من: (والقولان: لتخليق أمر بغيره في الاستفهام... إلخ).

(غيره) أن يكون (إن) و(إن) وكان يعني أن يكون. فلهذا في أمية، كما قال غيره بعد لتخليق أمر، وهو الموصوف بغيره، وهو شرط في الاستفهام، وليس قوله في الاستفهام فليحة قوله: لتخليق أمر، لأن كذا تخليق لا يكون إلا على مستقبل، وتخليق في (إن) و(إن) لا حقيقة له، من هو تركيب يضمن تركيباً به، بل مراده أن يذكر الماضي لا مستفاده من كونها فعلية.

وقوله: كان كل من جعل كل فعلية استفهامية أي: يظهر بذلك موهوبه الاستفهام، ولم تكن اسمية ملائمة على التوبيخ، وهو غير الاستفهام، وقوله: استفهامية، يعني أنها ملحق بالاسم، ولا يعني مضافة بعض، لأن ذلك أمر لا يضاف أبداً لا فائدة ولا لغو. ولو سئل أحد الاستفهامية كان أمين، لأن إلهما يستعمل في الفعل المدح على المستقبل سواء كان مضارعاً أم لا.

2002/01/01 00:00:00

... (continued)

(غيره): مخالفة ذلك تكون باحد أمرين: الأول - أن يعلق المصدق لفظاً بغيره إلى أنه إذا
 أتى بفعل الشرط مايقابل لفظاً كمر عبده الاستقبال، وبه يفهم من كون فعل الشرط والجناب
 مستقلاً عن فعله المصغر، والعبء المبرء إلى أن فعل الشرط إذا كان لفظاً (وكان يلقى على
 حاله من الغنى، لأن (كان) جردت عنه لفظاً على الزمان الماضي، فلم تغيرها لغيرها
 الشرط، وجعل منه قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ طَائِفَةٌ فَعَدْ يَمْكُنَكُمْ﴾^{١٠٠}، ﴿إِنْ كَانَ الصَّبَا﴾^{١٠١}
 والجصير على السج. ودأبوا بالثبوت إما على اثنين أو غير ذلك. وبذلك الجناب لا
 يكون إلا مستقلاً. ومن المصائب أن من ذلك لا يجوز أن يكون فعل الشرط معنى الغنى
 (وكان لا يجوز)، ثم يجوز أن يكون فعل الجناب معنى الغنى (والمعنى مطروقة بالثبوت مع بقائه
 ظاهره أو مفعوله المبرء). ﴿إِنْ يَسْتَرْفِ فَقَدْ مَرْفَعٌ إِلَيْهِ قَوْلٌ﴾^{١٠٢} ومبدأ تعالى: ﴿إِنْ كَانَ
 ضَيْعَةٌ فَدَيْنٌ تَوَلَّى فَكَلْبَتُهَا﴾^{١٠٣} يؤكد بغيره أن يكون الشرط مستقلاً والجناب مايقابل
 حازم بحيث عدم الشرط على الشرط وهو محال. مثلاً والجناب دليل على ذلك على خلاف
 الجناب أو غيره، إلا أن التأويل على حذف الجناب مثلاً في نحو: ﴿إِنْ يَسْتَرْفِ﴾^{١٠٤} فإن
 المبرء لا يجوزون حذف الجناب إذا كان فعل الشرط مفعولاً مجزئاً
 وأعلم أنه قد يقع في عدة التوضيحات في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا تَكُونُوا يَوْمَئِذٍ
 فَتُونَ﴾^{١٠٥} على قراءة الجمع المضافة بجوز: يا بعض أينما تكونوا على أينما كنتم فيكون
 فتوناً (بمعنى:

وَلَا تَقْرَأُ عَلَيْهِمْ الْقُرْآنَ حَتَّىٰ تَمْسُقَ أَلْسِنُهُمْ وَلَا تَقْرَأُ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنَ

Abstract








100

[illegible]

وهم الشيخ أبو حيان أنه زاد أن جواب معلوف، فرد عليه بما ذكرناه، وإلى
 رده انظر، لأن المظهر قد اعترض من ذلك بأن قال: إنه حصل تكونها على التمسك فهو لا
 يسلم أن فعل الشرط الخارج المحصول على نفسه لا يمتنع جوابه، وليس في كلام غيره
 تصريح بذلك، ثم إنه لم يذكر أن الجواب معلوف، فيجوز أن يكون فرده على جواز ذلك
 يصح أطوار التصريح جواباً مع كونه مرفوض كما هو أحد الظهين فيه، والله في كون
 جملة الشرط والجواب ظاهرين مستقلين أثر خاصي محقق وجوده أو عدمه، فإن قلت:
 قوله سبحانه وتعالى: ﴿إِنْ أَهْلَكَ اللَّهُ أَهْلَكَ﴾^{١٢٠} إلى ﴿إِنْ وَهَيْتَ﴾^{١٢١} وقع فيه حلقاً
 لتطويق به، أو انقصر على التوازيين جواب الشرط مع كون الإحلال قدماً فهو ماضٍ قلته
 لكونه إن وحيث قد حلته فهو جواب شرط بالحقبة الفعل المضموم من الإحلال، لا الإحلال
 نفسه، وهذا كما أن الطرف من قوله: ﴿فَمِنْ هَذَا﴾ ليس هو الفعل الأمر بل تمام المقوم منه
 والأمر الثاني الذي يأتي على خلاف ذلك أن تأتي أكلة الجواب أسبقاً لكثرة تعاقبها
 ﴿أَنْزِلُوا مِنْهَا﴾^{١٢٢} ومنه فإن على خلاف الأصل، لأن الاسم قد على القيود
 والتعاقب، والتعليق يدعى ذلك.

وأعلم أن كلام من ينظر الشرط والجواب قد يكون ماضياً للقاء أو مضارعاً ماضياً أو
 ماضياً لم يحصل من مجموع الظهين أسبقاً لتمام لهما جائز، إلا أن في كون فعل الشرط
 مضارعاً مع كون فعل الجواب ماضياً خلافه، فلهذا جماعة، وجزء من ذلك
 استدلوا بقول عائشة - رضي الله عنها - ﴿لَمْ يَكُنْ مَعَهُ﴾^{١٢٣} وأصحها المداخلة

[١٢٠] سورة الأعراف: ٥١.

[١٢١] سورة الأعراف: ٥٢.

[١٢٢] سورة الأعراف: ٦٤.

[١٢٣] قلته لم أجد هذا الكلام عند من أتى وهو على فرض الزمن، سيما أنه يذكر أنه ماضٍ
 بالضم، "أخرجوه المضاف من الأعراف"، والله أرجح بأن الكلام بهائم المضاف والمضروب، وأن
 [١٢٤]، [١٢٥]، [١٢٦]، [١٢٧]، [١٢٨]، [١٢٩]، [١٣٠]، [١٣١]، [١٣٢]، [١٣٣]، [١٣٤]، [١٣٥]، [١٣٦]، [١٣٧]، [١٣٨]، [١٣٩]، [١٤٠]، [١٤١]، [١٤٢]، [١٤٣]، [١٤٤]، [١٤٥]، [١٤٦]، [١٤٧]، [١٤٨]، [١٤٩]، [١٥٠]، [١٥١]، [١٥٢]، [١٥٣]، [١٥٤]، [١٥٥]، [١٥٦]، [١٥٧]، [١٥٨]، [١٥٩]، [١٦٠]، [١٦١]، [١٦٢]، [١٦٣]، [١٦٤]، [١٦٥]، [١٦٦]، [١٦٧]، [١٦٨]، [١٦٩]، [١٧٠]، [١٧١]، [١٧٢]، [١٧٣]، [١٧٤]، [١٧٥]، [١٧٦]، [١٧٧]، [١٧٨]، [١٧٩]، [١٨٠]، [١٨١]، [١٨٢]، [١٨٣]، [١٨٤]، [١٨٥]، [١٨٦]، [١٨٧]، [١٨٨]، [١٨٩]، [١٩٠]، [١٩١]، [١٩٢]، [١٩٣]، [١٩٤]، [١٩٥]، [١٩٦]، [١٩٧]، [١٩٨]، [١٩٩]، [٢٠٠]، [٢٠١]، [٢٠٢]، [٢٠٣]، [٢٠٤]، [٢٠٥]، [٢٠٦]، [٢٠٧]، [٢٠٨]، [٢٠٩]، [٢١٠]، [٢١١]، [٢١٢]، [٢١٣]، [٢١٤]، [٢١٥]، [٢١٦]، [٢١٧]، [٢١٨]، [٢١٩]، [٢٢٠]، [٢٢١]، [٢٢٢]، [٢٢٣]، [٢٢٤]، [٢٢٥]، [٢٢٦]، [٢٢٧]، [٢٢٨]، [٢٢٩]، [٢٣٠]، [٢٣١]، [٢٣٢]، [٢٣٣]، [٢٣٤]، [٢٣٥]، [٢٣٦]، [٢٣٧]، [٢٣٨]، [٢٣٩]، [٢٤٠]، [٢٤١]، [٢٤٢]، [٢٤٣]، [٢٤٤]، [٢٤٥]، [٢٤٦]، [٢٤٧]، [٢٤٨]، [٢٤٩]، [٢٥٠]، [٢٥١]، [٢٥٢]، [٢٥٣]، [٢٥٤]، [٢٥٥]، [٢٥٦]، [٢٥٧]، [٢٥٨]، [٢٥٩]، [٢٦٠]، [٢٦١]، [٢٦٢]، [٢٦٣]، [٢٦٤]، [٢٦٥]، [٢٦٦]، [٢٦٧]، [٢٦٨]، [٢٦٩]، [٢٧٠]، [٢٧١]، [٢٧٢]، [٢٧٣]، [٢٧٤]، [٢٧٥]، [٢٧٦]، [٢٧٧]، [٢٧٨]، [٢٧٩]، [٢٨٠]، [٢٨١]، [٢٨٢]، [٢٨٣]، [٢٨٤]، [٢٨٥]، [٢٨٦]، [٢٨٧]، [٢٨٨]، [٢٨٩]، [٢٩٠]، [٢٩١]، [٢٩٢]، [٢٩٣]، [٢٩٤]، [٢٩٥]، [٢٩٦]، [٢٩٧]، [٢٩٨]، [٢٩٩]، [٣٠٠]، [٣٠١]، [٣٠٢]، [٣٠٣]، [٣٠٤]، [٣٠٥]، [٣٠٦]، [٣٠٧]، [٣٠٨]، [٣٠٩]، [٣١٠]، [٣١١]، [٣١٢]، [٣١٣]، [٣١٤]، [٣١٥]، [٣١٦]، [٣١٧]، [٣١٨]، [٣١٩]، [٣٢٠]، [٣٢١]، [٣٢٢]، [٣٢٣]، [٣٢٤]، [٣٢٥]، [٣٢٦]، [٣٢٧]، [٣٢٨]، [٣٢٩]، [٣٣٠]، [٣٣١]، [٣٣٢]، [٣٣٣]، [٣٣٤]، [٣٣٥]، [٣٣٦]، [٣٣٧]، [٣٣٨]، [٣٣٩]، [٣٤٠]، [٣٤١]، [٣٤٢]، [٣٤٣]، [٣٤٤]، [٣٤٥]، [٣٤٦]، [٣٤٧]، [٣٤٨]، [٣٤٩]، [٣٥٠]، [٣٥١]، [٣٥٢]، [٣٥٣]، [٣٥٤]، [٣٥٥]، [٣٥٦]، [٣٥٧]، [٣٥٨]، [٣٥٩]، [٣٦٠]، [٣٦١]، [٣٦٢]، [٣٦٣]، [٣٦٤]، [٣٦٥]، [٣٦٦]، [٣٦٧]، [٣٦٨]، [٣٦٩]، [٣٧٠]، [٣٧١]، [٣٧٢]، [٣٧٣]، [٣٧٤]، [٣٧٥]، [٣٧٦]، [٣٧٧]، [٣٧٨]، [٣٧٩]، [٣٨٠]، [٣٨١]، [٣٨٢]، [٣٨٣]، [٣٨٤]، [٣٨٥]، [٣٨٦]، [٣٨٧]، [٣٨٨]، [٣٨٩]، [٣٩٠]، [٣٩١]، [٣٩٢]، [٣٩٣]، [٣٩٤]، [٣٩٥]، [٣٩٦]، [٣٩٧]، [٣٩٨]، [٣٩٩]، [٤٠٠]، [٤٠١]، [٤٠٢]، [٤٠٣]، [٤٠٤]، [٤٠٥]، [٤٠٦]، [٤٠٧]، [٤٠٨]، [٤٠٩]، [٤١٠]، [٤١١]، [٤١٢]، [٤١٣]، [٤١٤]، [٤١٥]، [٤١٦]، [٤١٧]، [٤١٨]، [٤١٩]، [٤٢٠]، [٤٢١]، [٤٢٢]، [٤٢٣]، [٤٢٤]، [٤٢٥]، [٤٢٦]، [٤٢٧]، [٤٢٨]، [٤٢٩]، [٤٣٠]، [٤٣١]، [٤٣٢]، [٤٣٣]، [٤٣٤]، [٤٣٥]، [٤٣٦]، [٤٣٧]، [٤٣٨]، [٤٣٩]، [٤٤٠]، [٤٤١]، [٤٤٢]، [٤٤٣]، [٤٤٤]، [٤٤٥]، [٤٤٦]، [٤٤٧]، [٤٤٨]، [٤٤٩]، [٤٥٠]، [٤٥١]، [٤٥٢]، [٤٥٣]، [٤٥٤]، [٤٥٥]، [٤٥٦]، [٤٥٧]، [٤٥٨]، [٤٥٩]، [٤٦٠]، [٤٦١]، [٤٦٢]، [٤٦٣]، [٤٦٤]، [٤٦٥]، [٤٦٦]، [٤٦٧]، [٤٦٨]، [٤٦٩]، [٤٧٠]، [٤٧١]، [٤٧٢]، [٤٧٣]، [٤٧٤]، [٤٧٥]، [٤٧٦]، [٤٧٧]، [٤٧٨]، [٤٧٩]، [٤٨٠]، [٤٨١]، [٤٨٢]، [٤٨٣]، [٤٨٤]، [٤٨٥]، [٤٨٦]، [٤٨٧]، [٤٨٨]، [٤٨٩]، [٤٩٠]، [٤٩١]، [٤٩٢]، [٤٩٣]، [٤٩٤]، [٤٩٥]، [٤٩٦]، [٤٩٧]، [٤٩٨]، [٤٩٩]، [٥٠٠]، [٥٠١]، [٥٠٢]، [٥٠٣]، [٥٠٤]، [٥٠٥]، [٥٠٦]، [٥٠٧]، [٥٠٨]، [٥٠٩]، [٥١٠]، [٥١١]، [٥١٢]، [٥١٣]، [٥١٤]، [٥١٥]، [٥١٦]، [٥١٧]، [٥١٨]، [٥١٩]، [٥٢٠]، [٥٢١]، [٥٢٢]، [٥٢٣]، [٥٢٤]، [٥٢٥]، [٥٢٦]، [٥٢٧]، [٥٢٨]، [٥٢٩]، [٥٣٠]، [٥٣١]، [٥٣٢]، [٥٣٣]، [٥٣٤]، [٥٣٥]، [٥٣٦]، [٥٣٧]، [٥٣٨]، [٥٣٩]، [٥٤٠]، [٥٤١]، [٥٤٢]، [٥٤٣]، [٥٤٤]، [٥٤٥]، [٥٤٦]، [٥٤٧]، [٥٤٨]، [٥٤٩]، [٥٥٠]، [٥٥١]، [٥٥٢]، [٥٥٣]، [٥٥٤]، [٥٥٥]، [٥٥٦]، [٥٥٧]، [٥٥٨]، [٥٥٩]، [٥٦٠]، [٥٦١]، [٥٦٢]، [٥٦٣]، [٥٦٤]، [٥٦٥]، [٥٦٦]، [٥٦٧]، [٥٦٨]، [٥٦٩]، [٥٧٠]، [٥٧١]، [٥٧٢]، [٥٧٣]، [٥٧٤]، [٥٧٥]، [٥٧٦]، [٥٧٧]، [٥٧٨]، [٥٧٩]، [٥٨٠]، [٥٨١]، [٥٨٢]، [٥٨٣]، [٥٨٤]، [٥٨٥]، [٥٨٦]، [٥٨٧]، [٥٨٨]، [٥٨٩]، [٥٩٠]، [٥٩١]، [٥٩٢]، [٥٩٣]، [٥٩٤]، [٥٩٥]، [٥٩٦]، [٥٩٧]، [٥٩٨]، [٥٩٩]، [٦٠٠]، [٦٠١]، [٦٠٢]، [٦٠٣]، [٦٠٤]، [٦٠٥]، [٦٠٦]، [٦٠٧]، [٦٠٨]، [٦٠٩]، [٦١٠]، [٦١١]، [٦١٢]، [٦١٣]، [٦١٤]، [٦١٥]، [٦١٦]، [٦١٧]، [٦١٨]، [٦١٩]، [٦٢٠]، [٦٢١]، [٦٢٢]، [٦٢٣]، [٦٢٤]، [٦٢٥]، [٦٢٦]، [٦٢٧]، [٦٢٨]، [٦٢٩]، [٦٣٠]، [٦٣١]، [٦٣٢]، [٦٣٣]، [٦٣٤]، [٦٣٥]، [٦٣٦]، [٦٣٧]، [٦٣٨]، [٦٣٩]، [٦٤٠]، [٦٤١]، [٦٤٢]، [٦٤٣]، [٦٤٤]، [٦٤٥]، [٦٤٦]، [٦٤٧]، [٦٤٨]، [٦٤٩]، [٦٥٠]، [٦٥١]، [٦٥٢]، [٦٥٣]، [٦٥٤]، [٦٥٥]، [٦٥٦]، [٦٥٧]، [٦٥٨]، [٦٥٩]، [٦٦٠]، [٦٦١]، [٦٦٢]، [٦٦٣]، [٦٦٤]، [٦٦٥]، [٦٦٦]، [٦٦٧]، [٦٦٨]، [٦٦٩]، [٦٧٠]، [٦٧١]، [٦٧٢]، [٦٧٣]، [٦٧٤]، [٦٧٥]، [٦٧٦]، [٦٧٧]، [٦٧٨]، [٦٧٩]، [٦٨٠]، [٦٨١]، [٦٨٢]، [٦٨٣]، [٦٨٤]، [٦٨٥]، [٦٨٦]، [٦٨٧]، [٦٨٨]، [٦٨٩]، [٦٩٠]، [٦٩١]، [٦٩٢]، [٦٩٣]، [٦٩٤]، [٦٩٥]، [٦٩٦]، [٦٩٧]، [٦٩٨]، [٦٩٩]، [٧٠٠]، [٧٠١]، [٧٠٢]، [٧٠٣]، [٧٠٤]، [٧٠٥]، [٧٠٦]، [٧٠٧]، [٧٠٨]، [٧٠٩]، [٧١٠]، [٧١١]، [٧١٢]، [٧١٣]، [٧١٤]، [٧١٥]، [٧١٦]، [٧١٧]، [٧١٨]، [٧١٩]، [٧٢٠]، [٧٢١]، [٧٢٢]، [٧٢٣]، [٧٢٤]، [٧٢٥]، [٧٢٦]، [٧٢٧]، [٧٢٨]، [٧٢٩]، [٧٣٠]، [٧٣١]، [٧٣٢]، [٧٣٣]، [٧٣٤]، [٧٣٥]، [٧٣٦]، [٧٣٧]، [٧٣٨]، [٧٣٩]، [٧٤٠]، [٧٤١]، [٧٤٢]، [٧٤٣]، [٧٤٤]، [٧٤٥]، [٧٤٦]، [٧٤٧]، [٧٤٨]، [٧٤٩]، [٧٥٠]، [٧٥١]، [٧٥٢]، [٧٥٣]، [٧٥٤]، [٧٥٥]، [٧٥٦]، [٧٥٧]، [٧٥٨]، [٧٥٩]، [٧٦٠]، [٧٦١]، [٧٦٢]، [٧٦٣]، [٧٦٤]، [٧٦٥]، [٧٦٦]، [٧٦٧]، [٧٦٨]، [٧٦٩]، [٧٧٠]، [٧٧١]، [٧٧٢]، [٧٧٣]، [٧٧٤]، [٧٧٥]، [٧٧٦]، [٧٧٧]، [٧٧٨]، [٧٧٩]، [٧٨٠]، [٧٨١]، [٧٨٢]، [٧٨٣]، [٧٨٤]، [٧٨٥]، [٧٨٦]، [٧٨٧]، [٧٨٨]، [٧٨٩]، [٧٩٠]، [٧٩١]، [٧٩٢]، [٧٩٣]، [٧٩٤]، [٧٩٥]، [٧٩٦]، [٧٩٧]، [٧٩٨]، [٧٩٩]، [٨٠٠]، [٨٠١]، [٨٠٢]، [٨٠٣]، [٨٠٤]، [٨٠٥]، [٨٠٦]، [٨٠٧]، [٨٠٨]، [٨٠٩]، [٨١٠]، [٨١١]، [٨١٢]، [٨١٣]، [٨١٤]، [٨١٥]، [٨١٦]، [٨١٧]، [٨١٨]، [٨١٩]، [٨٢٠]، [٨٢١]، [٨٢٢]، [٨٢٣]، [٨٢٤]، [٨٢٥]، [٨٢٦]، [٨٢٧]، [٨٢٨]، [٨٢٩]، [٨٣٠]، [٨٣١]، [٨٣٢]، [٨٣٣]، [٨٣٤]، [٨٣٥]، [٨٣٦]، [٨٣٧]، [٨٣٨]، [٨٣٩]، [٨٤٠]، [٨٤١]، [٨٤٢]، [٨٤٣]، [٨٤٤]، [٨٤٥]، [٨٤٦]، [٨٤٧]، [٨٤٨]، [٨٤٩]، [٨٥٠]، [٨٥١]، [٨٥٢]، [٨٥٣]، [٨٥٤]، [٨٥٥]، [٨٥٦]، [٨٥٧]، [٨٥٨]، [٨٥٩]، [٨٦٠]، [٨٦١]، [٨٦٢]، [٨٦٣]، [٨٦٤]، [٨٦٥]، [٨٦٦]، [٨٦٧]، [٨٦٨]، [٨٦٩]، [٨٧٠]، [٨٧١]، [٨٧٢]، [٨٧٣]، [٨٧٤]، [٨٧٥]، [٨٧٦]، [٨٧٧]، [٨٧٨]، [٨٧٩]، [٨٨٠]، [٨٨١]، [٨٨٢]، [٨٨٣]، [٨٨٤]، [٨٨٥]، [٨٨٦]، [٨٨٧]، [٨٨٨]، [٨٨٩]، [٨٩٠]، [٨٩١]، [٨٩٢]، [٨٩٣]، [٨٩٤]، [٨٩٥]، [٨٩٦]، [٨٩٧]، [٨٩٨]، [٨٩٩]، [٩٠٠]، [٩٠١]، [٩٠٢]، [٩٠٣]، [٩٠٤]، [٩٠٥]، [٩٠٦]، [٩٠٧]، [٩٠٨]، [٩٠٩]، [٩١٠]، [٩١١]، [٩١٢]، [٩١٣]، [٩١٤]، [٩١٥]، [٩١٦]، [٩١٧]، [٩١٨]، [٩١٩]، [٩٢٠]، [٩٢١]، [٩٢٢]، [٩٢٣]، [٩٢٤]، [٩٢٥]، [٩٢٦]، [٩٢٧]، [٩٢٨]، [٩٢٩]، [٩٣٠]، [٩٣١]، [٩٣٢]، [٩٣٣]، [٩٣٤]، [٩٣٥]، [٩٣٦]، [٩٣٧]، [٩٣٨]، [٩٣٩]، [٩٤٠]، [٩٤١]، [٩٤٢]، [٩٤٣]، [٩٤٤]، [٩٤٥]، [٩٤٦]، [٩٤٧]، [٩٤٨]، [٩٤٩]، [٩٥٠]، [٩٥١]، [٩٥٢]، [٩٥٣]، [٩٥٤]، [٩٥٥]، [٩٥٦]، [٩٥٧]، [٩٥٨]، [٩٥٩]، [٩٦٠]، [٩٦١]، [٩٦٢]، [٩٦٣]، [٩٦٤]، [٩٦٥]، [٩٦٦]، [٩٦٧]، [٩٦٨]، [٩٦٩]، [٩٧٠]، [٩٧١]، [٩٧٢]، [٩٧٣]، [٩٧٤]، [٩٧٥]، [٩٧٦]، [٩٧٧]، [٩٧٨]، [٩٧٩]، [٩٨٠]، [٩٨١]، [٩٨٢]، [٩٨٣]، [٩٨٤]، [٩٨٥]، [٩٨٦]، [٩٨٧]، [٩٨٨]، [٩٨٩]، [٩٩٠]، [٩٩١]، [٩٩٢]، [٩٩٣]، [٩٩٤]، [٩٩٥]، [٩٩٦]، [٩٩٧]، [٩٩٨]، [٩٩٩]، [١٠٠٠]، [١٠٠١]، [١٠٠٢]، [١٠٠٣]، [١٠٠٤]، [١٠٠٥]، [١٠٠٦]، [١٠٠٧]، [١٠٠٨]، [١٠٠٩]، [١٠١٠]، [١٠١١]، [١٠١٢]، [١٠١٣]، [١٠١٤]، [١٠١٥]، [١٠١٦]، [١٠١٧]، [١٠١٨]، [١٠١٩]، [١٠٢٠]، [١٠٢١]، [١٠٢٢]، [١٠٢٣]، [١٠٢٤]، [١٠٢٥]، [١٠٢٦]، [١٠٢٧]، [١٠٢٨]، [١٠٢٩]، [١٠٣٠]، [١٠٣١]، [١٠٣٢]، [١٠٣٣]، [١٠٣٤]، [١٠٣٥]، [١٠٣٦]، [١٠٣٧]، [١٠٣٨]، [١٠٣٩]، [١٠٤٠]، [١٠٤١]، [١٠٤٢]، [١٠٤٣]، [١٠٤٤]، [١٠٤٥]، [١٠٤٦]، [١٠٤٧]، [١٠٤٨]، [١٠٤٩]، [١٠٥٠]، [١٠٥١]، [١٠٥٢]، [١٠٥٣]، [١٠٥٤]، [١٠٥٥]، [١٠٥٦]، [١٠٥٧]، [١٠٥٨]، [١٠٥٩]، [١٠٦٠]، [١٠٦١]، [١٠٦٢]، [١٠٦٣]، [١٠٦٤]، [١٠٦٥]، [١٠٦٦]، [١٠٦٧]، [١٠٦٨]، [١٠٦٩]، [١٠٧٠]، [١٠٧١]، [١٠٧٢]، [١٠٧٣]، [١٠٧٤]، [١٠٧٥]، [١٠٧٦]، [١٠٧٧]، [١٠٧٨]، [١٠٧٩]، [١٠٨٠]، [١٠٨١]، [١٠٨٢]، [١٠٨٣]، [١٠٨٤]، [١٠٨٥]، [١٠٨٦]، [١٠٨٧]، [١٠٨٨]، [١٠٨٩]، [١٠٩٠]، [١٠٩١]، [١٠٩٢]، [١٠٩٣]، [١٠٩٤]، [١٠٩٥]، [١٠٩٦]، [١٠٩٧]، [١٠٩٨]، [١٠٩٩]، [١١٠٠]، [١١٠١]، [١١٠٢]، [١١٠٣]، [١١٠٤]، [١١٠٥]، [١١٠٦]، [١١٠٧]، [١١٠٨]، [١١٠٩]، [١١١٠]، [١١١١]، [١١١٢]، [١١١٣]، [١١١٤]، [١١١٥]، [١١١٦]، [١١١٧]، [١١١٨]، [١١١٩]، [١١٢٠]، [١١٢١]، [١١٢٢]، [١١٢٣]، [١١٢٤]، [١١٢٥]، [١١٢٦]، [١١٢٧]، [١١٢٨]، [١١٢٩]، [١١٣٠]، [١١٣١]، [١١٣٢]، [١١٣٣]، [١١٣٤]، [١١٣٥]، [١١٣٦]، [١١٣٧]، [١١٣٨]، [١١٣٩]، [١١٤٠]، [١١٤١]، [١١٤٢]، [١١٤٣]، [١١٤٤]، [١١٤٥]، [١١٤٦]، [١١٤٧]، [١١٤٨]، [١١٤٩]، [١١٥٠]، [١١٥١]، [١١٥٢]، [١١٥٣]، [١١٥٤]، [١١٥٥]، [١١٥٦]، [١١٥٧]، [١١٥٨]، [١١٥٩]، [١١٦٠]، [١١٦١]، [١١٦٢]، [١١٦٣]، [١١٦٤]، [١١٦٥]، [١١٦٦]، [١١٦٧]، [١١٦٨]، [١١٦٩]، [١١٧٠]، [١١٧١]، [١١٧٢]، [١١٧٣]، [١١٧٤]، [١١٧٥]، [١١٧٦]، [١١٧٧]، [١١٧٨]، [١١٧٩]، [١١٨٠]، [١١٨١]، [١١٨٢]، [١١٨٣]، [١١٨٤]، [١١٨٥]، [١١٨٦]، [١١٨٧]، [١١٨٨]، [١١٨٩]، [١١٩٠]، [١١٩١]، [١١٩٢]، [١١٩٣]، [١١٩٤]، [١١٩٥]، [١١٩٦]، [١١٩٧]، [١١٩٨]، [١١٩٩]، [١٢٠٠]، [١٢٠١]، [١٢٠٢]، [١٢٠٣]، [١٢٠٤]، [١٢٠٥]، [١٢٠٦]، [١٢٠٧]، [١٢٠٨]، [١٢٠٩]، [١٢١٠]، [١٢١١]، [١٢١٢]، [١٢١٣]، [١٢١٤]، [١٢١٥]، [١٢١٦]، [١٢١٧]، [١٢١٨]، [١٢١٩]، [١٢٢٠]، [١٢٢١]، [١٢٢٢]، [١٢٢٣]، [١٢٢٤]، [١٢٢٥]، [١٢٢٦]، [١٢٢٧]، [١٢٢٨]، [١٢٢٩]، [١٢٣٠]، [١٢٣١]، [١٢٣٢]، [١٢٣٣]، [١٢٣٤]، [١٢٣٥]، [١٢٣٦]، [١٢٣٧]، [١٢٣٨]، [١٢٣٩]، [١٢٤٠]، [١٢٤١]، [١٢٤٢]، [١٢٤٣]، [١٢٤٤]، [١٢٤٥]، [١٢٤٦]، [١٢٤٧]، [١٢٤٨]، [١٢٤٩]، [١٢٥٠]، [١٢٥١]، [١٢٥٢]، [١٢٥٣]، [١٢٥٤]، [١٢٥٥]، [١٢٥٦]، [١٢٥٧]، [١٢٥٨]، [١٢٥٩]، [١٢٦٠]، [١٢٦١]، [١٢٦٢]، [١٢٦٣]، [١٢٦٤]، [١٢٦٥]، [١٢٦٦]، [١٢٦٧]، [١٢٦٨]، [١٢٦٩]، [١٢٧٠]، [١٢٧١]، [١٢٧٢]، [١٢٧٣]، [١٢٧٤]، [١٢٧٥]، [١٢٧٦]، [١٢٧٧]، [١٢٧٨]، [١٢٧٩]، [١٢٨٠]، [١٢٨١]، [١٢٨٢]، [١٢٨٣]، [١٢٨٤]، [١٢٨٥]، [١٢٨٦]، [١٢٨٧]، [١٢٨٨]، [١٢٨٩]، [١٢٩٠]، [١٢٩١]، [١٢٩٢]، [١٢٩٣]، [١٢٩٤]، [١٢٩٥]، [١٢٩٦]، [١٢٩٧]، [١٢٩٨]، [١٢٩٩]، [١٣٠٠]، [١٣٠١]، [١٣٠٢]، [١٣٠٣]، [١٣٠٤]، [١٣٠٥]، [١٣٠٦]، [١٣٠٧]، [١٣٠٨]، [١٣٠٩]، [١٣١٠]، [١٣١١]، [١٣١٢]، [١٣١٣]، [١٣١٤]، [١٣١٥]، [١٣١٦]، [١٣١٧]، [١٣١٨]، [١٣١٩]، [١٣٢٠]، [١٣٢١]، [١٣٢٢]، [١٣٢٣]، [١٣٢٤]، [١٣٢٥]، [١

تأثير غير التعاضل في معرفة الحصول لتلك الأسباب، أو كون ما هو قولهم
 كالموقع، أو التناول، أو إظهار الرغبة في التوصل، يعني: إنَّ طَوْرَهُ يَحْسُنُ الْعَاقِلَةُ الْهَي
 قَوْلُهُ: "إِنَّ الطَّالِبَ إِذَا غَلَبَتْ رَغْبَتُهُ فِي حَصُولِ الشَّيْءِ، يَكْتَسِبُ تَسْوِئَةً لِإِيَادِهِ، كَرِهَ إِذَا يَخْلُوقُ
 إِلَيْهِ حَاصِلًا."

بينهما، وأحسنها أن يكونا متضادين يظهر لغير أهل (الز) جهل، ثم ما بين
 التشاكك في عدم تأثير، ثم أن يكون ذلك معاً والتأني مضطراً لأن فيه الاعتدال
 من عدم التأثير إلى التأثير، والأقسام التسعة في الحسن على هذا الترتيب:

الأول: إن يلم زيد يلم عمرو

الثاني: إن لم يلم زيد لم يلم عمرو وحسنه على ما بعد التشاكك، ويكونه معاً
 معاً ما في النظم فهو موافق لمعنى الاستدلال

الثالث: إن لم يلم زيد قام عمرو

الرابع: إن لم يلم زيد يلم عمرو

الخامس: إن لم يلم زيد قام عمرو

السادس: إن قام زيد يلم عمرو

السابع: إن قام زيد لم يلم عمرو

الثامن: إن يلم زيد قام عمرو

التاسع: إن يلم زيد لم يلم عمرو

وأخذ المصنف في تعداد أسباب مجرى فعل شرطه داعي القسط، فذكر منها: أن
 بعض غير العاضل لا يماثل، وهذا بعض مقتضى ظاهر النظم لا في نفس الأمر، فإن
 القارئ أن الفعل مستقل معلى، ولو قال: "لأنهم جعل غير العاضل كالعاضل الثاني
 أحسن، وبني ذلك بقوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتُمْ نُفُوسَكُمْ رِجْتُمْ لَهَا﴾".

ومنها: أن بعض تعاقب الحكام يوافقهم جميعاً على ما يلقطه الناس أو لإظهار النظم
 وفيت في وقوفه نحو: إن طرقت بعض عاقلة فهو برامج

قوله: "إِنَّ الطَّالِبَ إِذَا غَلَبَتْ رَغْبَتُهُ فِي حَصُولِ الشَّيْءِ، يَكْتَسِبُ تَسْوِئَةً لِإِيَادِهِ، كَرِهَ إِذَا يَخْلُوقُ إِلَيْهِ
 حَاصِلًا، وَهِيَ تَعْرِفُ أَنَّهُ يَخْلُوقُ لِي يَكُونُ الشَّيْءُ حَاصِلًا دَافِعِي الْعَطَشِ، وَلَيْسَ فَهَافًا وَلَا هُوَ مَرَادُ

وعليه: ﴿إِنْ أَرَادْتَ خَفْضَهَا﴾^(١٢).

المستعصي: أو المصروف: دعوى: ﴿لَنْ أَرْكَبَهُ لِيُخَفِّضَ خَفْضَهَا﴾^(١٣).....

قوله: وعليه ﴿إِنْ أَرَادْتَ خَفْضَهَا﴾ هناك إظهار الرغبة، والمصنف قد قسم الكلام بإظهار الرغبة، ثم نكر ما قبلها، وقد يقول بعضهم: معنى إن الإنسان يخطئ حسب القول القوي.

بما سمعته إلا فكيف يمكنه فهمي تسري أمانه وأولها على التروي^(١٤)

المصنف: الخيال، والمألوف: السمر نهار، مشتق من ألوف، وهو العود، لأن الغالب أنهم يسبون ليلًا ويصوبون إلى مشارقهم نهارًا، تلك المذاكرة، وقد يأتي بالمعنى إرادة التمرين، وهو أن يطالب واحد ويرد غيره، دعوى: ﴿لَنْ أَرْكَبَهُ﴾ فإن قلت: أي يتسبب في ذلك لفظ التمرين؟ قلت: لأن المصنف إذا علم من نفسه أنه ليس بذلك التوصل، يوجد لفظ ماضيا علم أنه تمرين لغيره ممن وألح منه في الماضي، لا يقال: المقصود التمرين ممن يلح منه التمرين ماضيا أم مستقبلًا، لأن القول: التمرين من يلح في التمرين هو أحد مثابة لإرادة القصد العارض، فإن قلت: ما الذي صرف هذا الخطاب من أن يرد به شيء؟ قلت: لأن الأصل في الرد: تحويلها على المكان، والشرك في حقه مستعمل لغيره، فبعبارة: خارجًا عن الأصل لغيره لا لاستحقاق الرغبة منزلة الاستحقاق المثالية، ولا سيما وأنهم يصحبه الشيء الذي لا يستعمل لغيره إلا في التوقع، فإن قلت: فلو كنتم إيراد غيره من القول: بما أن التمرين لمصالح الفرد المستعمل في الغالب سبيلًا، فلا يكون الشيء ماضيا إلا في الصورة لا في المعنى؟ فقلت: لا يصل الشيء ماضيا لغيره، ولكن أراد بعبارة: إرادة الرد، وهو أن غيره إذا شارك حيث شاء، فهو من نوع المثالية، فلو كان: رد غيره التمرين، فليس مرد في الآية التمرينة استعصا، وهو مرد إحصاء، كد ستر، لاعتقاده في المثالية، لا يقال: فلو لم من كونه مردًا باعتبار أن يكون الشرك بالقضية إليه هو التمرين، لأن القول هو من نوع المثالية المثالية، لأنك تقول: رد كثير الزمان مثالية عن كونه، وإن لم يكن له رد ولا طبع، فمعنى هذه الآية المثالية، وتفسير ما تقدم في

(١٢) سورة التمرين، ١٥.

(١٣) سورة التمرين، ١٦.

(١٤) التمرين: أي التمرين في كتاب: علوم القرآن، ١٧١، والفتح: ١٠، والمصنف: والفتح: ١٠.

مورد: **أولو الشرط في الماضي... إلخ.**

(الشرط: النسخة في زمن الشرطية عبارة عن:

الأول: عبارة سميحة فيها حرف، لا كان سيقع الوقوع غيره. ومماثل هذه العبارة عند التحقيق أن **زمن** لا تم يقع في الماضي. ولكنه كان في الماضي متوقفاً لوقوع غيره. وإنما ذكر سميحة هذه العبارة لأن أمثلة الشرط لكل منها بدلت. فمثلها (كان) وذلك مثلاً، المستحيل **وإن** وذلك الماضي. وهذا مقادير، فهو كالمضارع. وبما الوجوب. وقد قلت: لو قام زيد قام عمرو، دلت على الربط بينهما في الماضي وهذا مستحيل، وإذا قلت: لما قام زيد قام عمرو، دلت على الربط بينهما في الماضي. وهذا واجب. فلما حرف، لا يقع لوقوع غيره. وإن وأما حرفان لا يقع لوقوع غيره. شكا في الأول وثقا في الثاني. **وإن** بخلافهما لا تم يقع في الماضي. ولكنه كان متوقفاً لوقوع غيره. **والسند** يدام على الوقوع. وأتى سميحة بـ **كان** استمرافاً عن **زمن**. وأتى بالمثل المستحيل استمرافاً عن **إن**. وأتى بالسند لأنه لو أتى بالمضارع معروفاً عن السند لاحتفل أن يكون وثقا في الماضي. وليس مستحسب. أتى كذلك، فأتى بالسند لأنه ما على قوله أم يكن حيث الضرورة استعماله وتوقيفه. فهي صريحة بأنه أم يكن وقع. ولا هو وقع ذلك الواحد، لأنه لو وقع، فيما ليس السند عليه أنه كان قد وقع لا أنه كان سيقع، لأن ظاهر قوله كان سيقع، أنه لم يزل في الزمن الماضي كذلك. وإنما هو متوقع لوقوع غيره، فحينئذ يؤولها في هذا الوضع كما حسن في قوله تعالى: **﴿وَمَا كُنَّا لَنُحْيِيَهُمْ وَلَئِن كُنَّا لَنَظَاهِرُهُمْ﴾** وذلك لأنك تجد لم يأت إلا في مواضع على المستحيل، أو القول منزلة المستحيل فيها تحرير عبارة سميحة. وإنما تحرير مقصد، فإشعار يشير إلى التضمن أن معنى كذا أنه **وإن** كذا بالظائفة على أن وقوع الثاني كان يحصل على تقدير وقوع الأول، وذلك بالانضمام على استماع وقوع الثاني لا مضاعف وقوع الأول، لأنه إن كان وقوع الثاني لازماً لوقوع الأول، فبمضمون الكلام به. على عدم التزم.

الثانية. وبها عبر الألفين أنها حرف انتفاع لامتناع، واسطلقوا على ثواب بها على قولين

أحدهما- وهو أني لم يذكر جوهرا غيره أنه منتج الثاني لامتناع الأول فلا يكون فيه تعرض للوقوف على تصور الوقوع لا يتصور الثاني أنها قد على امتناع الأول لامتناع الثاني، وسأوضح معناه وأعلم أن ما ينظر إلى امتناع من هذه العبارة ليس أحدها- أنها قد على امتنعين، وفيه نظر- لأن مدلولها أن يكون قد على امتناع الثاني- ومقت ذلك امتناع الأول- فمنتج الأول يعطى باللام، لأنه لو لم ينتج لما امتنع الثاني- لأنه يلزم من عدم اللزوم عدم الوقوع، لا أن امتناعه جزء من مدلولها، بل على أنه- وعلى القول الثاني- مدلولها امتناع الأول لأجل الثاني وهو أن واضح من قولنا مدلول هذه الكلمة كذا وكذا، ومن قولنا مدلولها كذا لأجل كذا

الثاني- أن ما يحدث عليه اللام في القول- امتناع، هو اللفظ الظاهري، وكان يعتبر أن يعدل من اللفظ الظاهري كقولنا- تسببت لأصل الجمة، ويكون معناه- حرف امتناع فيه الأول ليعتق الثاني، فامتناع الثاني على ما عليه، وهو يرتب على امتناع الأول، ومعناه أنها انتفعت امتناع فعل شرط، وأن امتناعه يستلزم امتناع الجواب، وهذا وإن كان بعد امتناعي- بظريه وهذا المعنى هو الذي أسره به الطبع أبو حنيفة في أول كلامه، وقد أحسننا من حديثين العبارة على ثلاثة أقوال

الطائفة- أن دلالة (لأن) على امتناعين يتكبرين- وهذا هو الذي يظهر، لكن الذي يقتضيه كلام غير اثنين من ذلك في الكلمة شرح التسهيل أنه بالوقوع، وفيه غاية نظر

العبارة الثالثة- وبها عبر ابن حزم- حرف يقتضي امتناع ما يليه واستلزامه لثانيه- يريد بهذه العبارة كما صرح به في شرح الكفاية أنه يقتضي امتناع فعل الشرط واستلزامه لثبوت الثبوت الجواب- فالمعبر في قوله (واستلزامه) يعود على امتناع إثمه، وهو قوله- ما يليه، لا على امتناعه وهو امتناع- وصرح ابن حزم بأنه ليس فيها عند تعرض الوقوع الجواب أو عدمه، إلا أن الأكثر عدمه، وحسب

عبارة متوسطة بين عبارة سميوية ولاكثيرية، لأن عبارة سميوية تقتضي أن موضوعها يكون الوجود، وعبارة غير متطوع لا تتطوع، وعبارة تقتضي امتناعا للشرط، والوجود لا جواب، بل قد يكون الوجود شرط، وشوكان المذكوران في عبارة سميوية فريدان، ولا امتناعا في المذكورين في عبارة التخصيص عينيان. والقيود المذكور في عبارة ابن خلدون فريدة، ولا امتناع المذكور فيها عيني.

الفرق بينهما - أنها إن كان بعدد، موجود، فهي حرف اشتقاق لا متعلق، أو متعلقان، معرفة وجود الموجود، أو الأول متعلق والثاني مابعد، أو بالعكس معرفة اشتقاق الموجود، أو بالعكس.

ويجاء في قولهم إن فلاناً رابو أم يابو زيد أم يابو عمرو، حرف ابتداء وهو
 المأمورين، وليس ابتدائية وهو رابو، لأن الرابو استمدح ما يليه، من تقي أو إمام.

الطعامية: أنها معرفة، بمعنى ربط الجواب بالفتوى، لا يترك على امتناع ولا إقرار، وإزالة غيب الشكوك، ومن أجل ذلك يطول اجراء استجوابه وأقرره من مذهبها

بالتفصيل، نورد كثير من العلماء على قولهم ان (نور) حرف استفهام لا استفهام
مجرد لانه يفتقر الى جواب، لو فهم غير متضح، ولكنك قد عرفت ان الاستفهام على الظاهر من
الجملة وعلى المحسوس شاعري^(١٢) من الامور، على ادعاء ان (نور) لمجرد اللفظ، وعلى
ان يصحح على ادعاء انها عيب، بمعنى...، يادعي جماعة ان الجواب المتطوع
محمول، وانجاب القرائن بان لو كانا ثنائى من حيث تسمى قطع الربط فتكون جوابا لمسؤال
يعلق او متوهم وقع عليه قطع الربط فتعصب فيه لاستفادات بطلان ذلك، كما لو قلنا
الفاصل: لو لم يكن هذا زوجا لم يرتد، فتسربل لو لم يكن زوجا لم يجرم الا ارتد.

© 2006 Pearson Education, Inc. All rights reserved. This publication is protected by copyright. Any unauthorized reproduction or distribution, in any form or by any means, without the written permission of Pearson Education, Inc., is prohibited. Printed in the United States of America. 10 9 8 7 6 5 4 3 2 1

[illegible]

أو تكونه ابن عم، والمعنى أن هذا الجواب غير من ادعاء أن (إن) بمعنى (إن) لاسمته من ادعاء النفي، ومن معاني الجواب وليس كما قال: فإن تكون (إن) استحصل القطع الرضا لم يلقه أحد، ولم يدل عليه دليل. وهو ادعاء لادعاء كلية متعلقة للأصل، بخلاف ادعاء أنها بمعنى (إن)، وإن الجواب محذوف، فإن الأول حال به جماعية، والثاني كغيره. وما إذا افكر عند توضيح ود يظهر من جوابها وأكثر - إن شاء الله تعالى - معها مواضع كثيرة لم يأتها لها.

لعلها صحت فائدة لا ليس بإنسان لو كان هذا إسماعيل الثاني حيواناً، لأنه يقتضي امتناع الحيوانية لامتناع الإنسانية. وليس كذلك، لأن عدم الأخص لا يلزم منه عدم الأمم. وهذا يؤيد على منطوق العبارة الثانية، ولا يرد على عبارة سيويه إلا من جهة ظهورها وجوابه: أن الحيوانية توجد بأحد أثنى منها الإنسانية، وإن الإنسانية سبب، ولا يلزم من عدمه عدم سبب لوجود سبب آخر، والسبب وإن لم يكن من عدمه سبب السبب وإنما ذلك لأنه، فإذا كان سبب سبب آخر فإن السبب حينئذ يوجد بذلك السبب الآخر، وبذلك الحيوانية في عدم الإنسانية فثبت بطرح آخر.

وعليه قوله سبحانه: **﴿لَوْ أَنَّا لَمَّا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَلَمًا وَالْغَيْظُ يَنْفُثُ مِنْ نَفْثِهِ سَيْفَةً أَوْخَرُ مَا كُنْتُمْ كَلِمَةً أَتَى﴾** ^(١) إن تلك بالعبارة الثانية ثم أن يكون المعاد موجوداً، وهذا لا يرد على عبارة سيويه متوقفاً، وإنما يرد عليها من جهة ظهورها والجواب عنه بأن مفهوم الشرط ظهور متعلق، ومفهوم المعلقة إما حارضة مفهوم الواقعة عدم مفهوم الواقعة، وهذا مفهوم موافقة يكتمل عدم التعلق لأن كسبت الله إذا لم تعلق مع سبعة أبعار، الأولى أن لا شيء مع عدمها، كذا تكون: **﴿إِنَّ أَسَدَ إِلَى زَيْدٍ أَحْسَنَتْ مِنْهُ﴾**، ذكر هذا الجواب جماعية. وأما الجواب عن عبارة المصنف ثم أن فيه ما يتلج على الظاهر، وقد خطر لي عنه جواب أرجو أن يكون هو المطلوب، وأن يتدخل به طلب ما له يورد، وأقيم عليه منسحب بعبارة: أن الله ليس عبارة عن نطاق الله، وإن أطلق ذلك كغيره، بل عبارة عن شيء آخر جزء من الشيء، فلهذا قلنا، والله ما له (يسمى) فعبارة الله خارج حيث عليها، أن فرع، هذا هو الذي يعلق منه إلى الفروع.

المشهور أصحها حينئذ كما هو مبين في موضعه، والقول بالقبول في (إن) على الخصوص كالتفكي عليه، أنشأ مفهوم الشرط ومفهوم الصفة القريب منه، فإن قلت: ولم يصحني قيام زيد القضي أن له قيام غير معصوب، وإن قلنت هذه صافية محصلة لا استلزام حصول موضوعها كذا القدر في القسط، لكن ذلك بعض أن حصول الموضوع فيها غير محقق، أما العلاقة عليه بالمفهوم فلا يشك فيه، فقلت: ولو قام زيد بأصبعي الموضع فتوكل، لا أصبعي قيامه بذلك على أن له قياماً، وأكده غير معصوب بتقدير شرط، أي إنه غير معصوب، لأنك متفقون على ذلك، وأن له قياماً لذلك، جعلت عدم إصعاب قيامه مراتباً على قيامه، فصار الموضع وهو القيام لهذا، غير كقولك: إما أصبعي قيام زيد، معنى لا يكون بالوضع عليه وإخراج القيام، بل هو كقولك: إما أصبعي القيام الذي يقع من زيد، كالمعصوب حينئذ صافية استلزام حصول موضوعها في تحقق صحتها بالواقع، وبذلك، فإن قام زيد لم يتحقق قيامه، وأما ذلك على اشتراط الأجواب واستلزام إما أصبعي قيام زيد، مرتبة على اشتراط القيام الذي هو شرط (إن)، فمعبر المعنى لا اشتراط قيامه على إصعاب (إن)، وعلى إصعاب قيامه لا يصدق حتى يكون له قيام كما سبق، فصار غير إصعاب القيام يستلزم القيام لأنه شرط، وذلك (إن) على اشتراط القيام، وعلى أن اشتراط قيامه لا يصدق إما أصبعي قيامه، وإما أصبعي قيامه، بل على إخراج القيام، وعدم إصعابه، فقلتانه يصدق بل لا يقع قيام بالكلية فينتج حينئذ أن يثبت، ولم يصحلي القيام لا يصدق عليه مظهره من إخراج القيام بأن يقع قيام معصوب، لأنه قد يل الشرط وهو أن يكون على أن الواقع من حيث هو اشتراط القيام، فحينئذ لا يكون لقيامه بل عليه الاستجواب من اشتراط إما أصبعي قيامه هو اشتراط القيام الذي قد عليه مفهوم قولك: إما أصبعي الموضع، لا أنه وقع قيام معصوب، بل لا يمكن وقوع القيام مترتب على اشتراط القيام، وحينئذ يصح التمام إلى قوله: استلزام وقوع القيام، وأكوله غير معصوب، وذلك صادق بأن لا يقع قيام بالكلية إلا كغير ذلك، فالتكليف عبارة عن استلزامه كذا بعد التصريح فيه، وكلفته أنه معصوب، وهي علة وحالته اسم يحصل التصريح في معصيته واستلزامه العبد لذلك، وحينئذ لا يصح التمام.

المتعارف عند لم يقع، وذلك حسب أن تكون كلمات الله سبحانه وتعالى - ما خرج في بعضها، فليخرج عند انتفاع كرون وما في الأخير من شجرة القلابة أن يقال: ما كتبت لا لأنها كتبت، بل لأنها ما كتبت لعدم استيفائها ولا وجهها لذلك لعدم، وبما أنه أن جنوب (أن) مجموع أربع كلمات، وهو بعد، وهو، وهو أنها لم تكتب، وإخراج الأول، يقتضي انتفاع مجموع الكلمات، ولو لم يكن لكلمة بعد على الفروع بعد الفروع فالجواب صحيح بأن يكون المعنى لو لم يكن الأخير لكلمة لا تسويها لعدم، ولم يحصل لكلمة، لكنه لم يقع ذلك، لأنها ما استوفت الجمل لعدم وجودها، وهذا جواب لا غير عليه، ولا مزيد على حسنة، وبما ثبت، أخذ صفة إلى كل موضع كان فيه جواب الشرط بعد عدم، مثل (لو أنه إلى زيد لا يذهب) أو بدله أكثره أكثره كثيراً) وهو كذلك، فإنه يدخل به كثير من الاستدلالات.

[illegible]

11. 10. 2014

THE UNIVERSITY OF CHICAGO

ومنها: قوله تعالى: ﴿لَوْ طَرَفُوا مِنْكُمْ لَ رَأَوْكُمْ إِلَّا عِلَالًا﴾^{١٢١} من استباح العيوب بأن يكونوا زانوس غير الخبال؛ وجوبه بأن استباح كونهم ما زانوس بالخروج إلا الخبال، صحت بعدم الخروج، ويحتمل هذه الآية تكريمة جوب أطر وهو أنه يمتنع الاستباح أن لا يزادهم عيباً لا عيلاً ولا عيوب، والأمر كقوله: ﴿لَنْ مَ رَأَوْكُمْ إِلَّا عِلَالًا﴾ يقتضي إتيانهم زيادة الخبال بتقدير الخروج، وهو صلتج عند عدم الخروج ومنها: قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ أَنَّهُمْ كَانُوا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا وَقَعَتْهُمُ ذُنُوبُهُمْ لَفَاشُوا فِيهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَا تَكْفُرُ بِهِنَّ﴾^{١٢٢} وجوبه ما سبق، لأن استباح عدم الخبال يحصل بأن لا يكون لهم ذنب، وبعبارة قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ أَنَّهُمْ كَانُوا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا لَفَاشُوا فِيهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَا تَكْفُرُ بِهِنَّ﴾^{١٢٣} ويحصل أن تكون (لن) فيها بمعنى (لن) ومن أشبه في الآية: لا حول ولا قوة الا بالله ومنها: قوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْيَدَانِ يَوْمَ يُبْعَثُونَ وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ اللَّهَ يَرَوْنَهُ وَلَوْ أَنَّهُمْ كَانُوا أَهْلًا بِفَهْمٍ لَ يَسْمَعُونَ وَيَوْمَ لَا يَمْنَعُ الْإِنْسَانُ صُلْاحًا ذَلِكَ بِأَنَّهُ لَا يَكُونُ الْبَاطِلُ إِلَّا فِي الضَّلَالَةِ﴾^{١٢٤} أي سمع الله به (لن) بمعنى (لن) فالتقدير لو كانوا أباهم لم يسمع يومئذ يوم الأمان سوادين، فالمدح ذلك بأن لا يكونوا أباهم غير أن يحس في الآية على أنها بمعنى (لن) تكريمة قوله: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْيَدَانِ﴾^{١٢٥} ولأن الذين يخاصون منهم من هو أب المؤمنين، كالمصعب وغيره، فإنه من أبي بن سواد والوليد ومنها: قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَأَن تَدْعُ مَلَائِكَةً إِلَى جَنَّتِكَ لَا تُصْعِقَ مِنْهُ أَسَافًا وَتَكُنْ تَكُنْ لَا تَقْرَأُ﴾^{١٢٦} (لا أن الظاهر أن (لن) هنا بمعنى (لن) لأنه في غير هذه الآية، وهو مستعمل بأن، ولو جعله المفسر كالمصعب، فالتقدير: ولو كان ذا قرين ودعت لم يجعل ثم القرين عيلاً مثلاً عن قوله: ﴿لَا تَدْعُ مِنْ جَنَّتِكَ﴾^{١٢٧} يحس من غيره.

وتعبر الآية تكريمة قوله سبحانه: ﴿يُفَصِّلُ الْوَحْيَ لِقَوْمٍ لَّا يُظْهِرُونَ عِلْمَ الْغَيْبِ﴾^{١٢٨} ولو كان ذا قرين.

(١٢١) سورة العنكبوت: ١٨.

(١٢٢) سورة العنكبوت: ١٨.

(١٢٣) سورة العنكبوت: ١٨.

(١٢٤) سورة العنكبوت: ١٨.

(١٢٥) سورة العنكبوت: ١٨.

(١٢٦) سورة العنكبوت: ١٨.

(١٢٧) سورة العنكبوت: ١٨.

(١٢٨) سورة العنكبوت: ١٨.

ومنها: قوله **﴿لَا تَكُن مِمَّنْ سَاءَ مَا يَحْكُمُهُمْ﴾** "أو أن رجلاً أطيح عليك بغير إلتك إجماعه بحسب إقتضات حديث ما كان عليك من جناح"^(١٢١) المظني: تكلمت بحسب إلتك سيرة به فيه جناح ولا جناح.
ومنها: حديث أبي هريرة **﴿أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: مَنْ أَمَرَ بِشَيْءٍ فَهُوَ عَلَيْهِ كَيْفَ أَمَرَ بِهِ﴾** "أو أن أفعلاً كان أفعلاً ما سبوك ولا غيرك"^(١٢٢) والواقع أنهم ما سبوا ولا سبوا، وفتح نظير هذا في الكلام كثيراً، تقول: أفعلاً أفعلاً لا أفعلاً إرفاً ويعجز الجواب بأن يكون دعاء له أفعلاً بغيرهم، وأن هذا الفعل لا صدر من جماعة كآله صدر من أفراد لا سبواهم في الإنسية.
ومنها قوله في صحيح: "أو أفعلاً نعم أوجبته وأنا استعظم"^(١٢٣) وعدم الاستعظام أوجبته، ويمكن الجواب بأنه: جمعت استعظمهم منوعة كآلهما وأفعلاً، أو بأن التقدير لا استعظم ذلك بغيره وعجزه، وذلك يظفر بعدم الجواب كما سبق في الفهر.
ومنها: قوله أبي بكر: رضي الله عنه: "أو مأمراً به وجهتاً لمفكرين" وجوبه هذا سبق أن دللنا، أو مأمراً بوجهتاً غير غافلين، وإستلزام ذلك بأنها لا تم قطع في عدمها بالكلية.

ومنها: قوله عمر بن الخطاب رضي الله عنه: "أو مأمراً به وجهتاً لمفكرين" وجوبه هذا سبق أن دللنا، أو مأمراً بوجهتاً غير غافلين، وإستلزام ذلك بأنها لا تم قطع في عدمها بالكلية.
ومنها: قوله عمر بن الخطاب رضي الله عنه: "أو مأمراً به وجهتاً لمفكرين" وجوبه هذا سبق أن دللنا، أو مأمراً بوجهتاً غير غافلين، وإستلزام ذلك بأنها لا تم قطع في عدمها بالكلية.
ومنها: قوله عمر بن الخطاب رضي الله عنه: "أو مأمراً به وجهتاً لمفكرين" وجوبه هذا سبق أن دللنا، أو مأمراً بوجهتاً غير غافلين، وإستلزام ذلك بأنها لا تم قطع في عدمها بالكلية.

(١٢١) أخرجه المظني في "المعجم"، ص ١٠٠، من صحيح أبي هريرة في حديثه: "أو مأمراً به وجهتاً لمفكرين" وجوبه هذا سبق أن دللنا، أو مأمراً بوجهتاً غير غافلين، وإستلزام ذلك بأنها لا تم قطع في عدمها بالكلية.

(١٢٢) أخرجه المظني في "المعجم"، ص ١٠٠، من صحيح أبي هريرة في حديثه: "أو مأمراً به وجهتاً لمفكرين" وجوبه هذا سبق أن دللنا، أو مأمراً بوجهتاً غير غافلين، وإستلزام ذلك بأنها لا تم قطع في عدمها بالكلية.

(١٢٣) أخرجه المظني في "المعجم"، ص ١٠٠، من صحيح أبي هريرة في حديثه: "أو مأمراً به وجهتاً لمفكرين" وجوبه هذا سبق أن دللنا، أو مأمراً بوجهتاً غير غافلين، وإستلزام ذلك بأنها لا تم قطع في عدمها بالكلية.

(١٢٤) أخرجه المظني في "المعجم"، ص ١٠٠، من صحيح أبي هريرة في حديثه: "أو مأمراً به وجهتاً لمفكرين" وجوبه هذا سبق أن دللنا، أو مأمراً بوجهتاً غير غافلين، وإستلزام ذلك بأنها لا تم قطع في عدمها بالكلية.

وهو به مثلها أوضح، لأن ملائكة على الأعرين يتوضعون، وبذلك الجواب لتعني على التثنية
 إنما هو بالفتور في بعض والمفهوم في بعض
 ومنها قوله سبحانه وتعالى ﴿وَأَوَلَيْسَ لَهُمْ نَارٌ يُوقَدُونَ فِيهَا لَنَارٌ خضراء لَهِيمًا﴾^{٢١}
 وقوله تعالى ﴿فَلَوْ سَاقُوا إِلَىٰ نَارِ لُذُنٍ خَضْرَاءَ لَهِيمًا﴾^{٢٢}، وعصير خمر، معلوم، أم لم يعلوه
 وهو به: أن النار أي قطع عنهم أصل هو خمر، واستخرج بذلك بأن لا يقع عليهم قطع،
 وتغيره قوله تعالى ﴿وَأَوَلَيْسَ لَهُمْ شُرَاقِبُ إِتْرَافٍ لَّيْلًا لَّكَانَ خُضْرًا لَهِيمًا﴾^{٢٣} وتغيره
 قوله تعالى ﴿الْمَشْرُوبَةُ مِنْ حِلْمٍ مُّوَدَّتْ﴾^{٢٤}، إن لم يكن الجواب معلوما
 ومنها قوله تعالى: ﴿يَعْلَمُ زُكْرَهَا بِغَيْرِهَا وَأَوَّلَ مَا تَخْتَصِمُ لَهَا﴾^{٢٥} فتعبر: وهو ثم
 لتعبره دار كان يغمر، ولا يصح الجواب بأنه لما معه لا يكاد يغمر، بل يغمر، كقوله
 تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَأْتُوا يَحْشُرُونَ﴾^{٢٦} لأن لواء هي رؤى لم تستطع يقتضى أنه كان يغمر،
 مسته دار أم لم تسته، وإلحاحه مجاز وإيهامه عن شدة الضحك، فلم يغمر السواد من كونه
 يكاد يغمر، إذا عطفه الشر، وما يشبهه كاد من كاد لم يغمر مع من القار له، أما عطف
 من كاد، إن إشتاد نغم، فواضح، وإنما على تعويل التوضيح، فعلى لا يكاد، وكاد زيد
 يغمر إذا عطف، ولا يصح الجواب بهذا السبب لأنه ليس قوله تعالى ﴿وَيَوْمَ تَأْتُوا
 يَحْشُرُونَ﴾^{٢٧} من أنهم أصبحوا بعد أن لم يظلموا، لأنهم كانوا يمدون عن ذلك، لأنه لا
 يغمر بأن من أصل الغمر، قرب أن يعلوه ثم عطف، بخلاف كونه غارب أن لا يغمر ثم
 فعل، فإنه مستغرب، والذي يظهر من الجواب أن الزيادة مقارنة الزيادة للإضافة على
 التعالين، والإضافة من الزيادة غير واضحة في غير من التعالين، إنما التوافق بطريقتها،
 لأن القار هي المشقة

ومنها قوله: «لو يعلم النار بين يدي المصطفى ماذا عليه من الإثم لكان أن يقف أول حين
 طريقا خيرا» كمن أن يدبر بين يديه^{٢٨} فإن ذلك غير، فلم ثم لم يظلم، وهو به:

(٢١) سورة الحديد: ٢١

(٢٢) سورة الحديد: ٢٢

(٢٣) سورة الحديد: ٢٣

(٢٤) سورة الحديد: ٢٤

(٢٥) سورة الحديد: ٢٥

(٢٦) سورة الحديد: ٢٦

(٢٧) سورة الحديد: ٢٧

(٢٨) قوله تعالى: «لو يعلم النار بين يدي المصطفى ماذا عليه من الإثم لكان أن يقف أول حين طريقا خيرا» كمن أن يدبر بين يديه

إما بأن المراد العلم أن الأمر كذا، وإن دلت عليه رواية لم يخلو لا إثم عليه، فليس وقوفه حيلة طرية له.

ومما قرئ: "لو تعلمون ما أحسن الله عليكم قبلاً وأياكم كثيراً" ^{٢٤} فيلزم أن يستلزم التكليل من سبحانه، وهو به أن سبحانه يقدّر خلقاً مستلح. لأن سبحانه كان كثيراً ومهما قرئ: "لو دعيت إلى فراخ لأجبت ولو أعتدي إلى فراخ قبلت" ^{٢٥} فلو لم يكن أنه لم يوجب، وإن قيل عذرة كنهه دعي، وأجاب: وأعتدي إليه، وقيل: وليس المراد بالفراخ عذوقه، بل هو التخليص. وهذا سؤال منه يحتاج إلى جواب لو كان ذلك بعدما أعتدي إليه ودعي ومن أين لنا ذلك؟

ومما قرئ: "لو كان الإيمان أعم وأشمل من ذلك لكانت الدنيا جنة" ^{٢٦} أي من فرض. وإن وقع ذلك وجوبه أن العلم أشبه من عبد القرب، وقد استلح ذلك. لأن من دلت عليهم لم يكن بهذا القدر. ولا يصح القول بأن التكرار في سائر الشرائع المعموم، فيكون من سلب المعموم، لأن هذه التكرار في سائر الشرائع لا الشرف، ولأن تحقيق العموم في التكرار في الشرف، وهو هو عموم الاستطراد أو عموم الاستلزام فيه بحث وهو ذكره.

ومما قرئ: "لو كان الإيمان أعم وأشمل من ذلك لكانت الدنيا جنة" ^{٢٧} فإن لم يكن الإنسان لم يستلح وأما ذلك من أصل، وهو به أن استلح يقدّر وإن كان الحصول التكرار والأمر كذا، فإن هذا لم يقع، فلا يحصل أنه ينبغي بذلك حتى يحصل التكرار.

(٢٤) أخرجه البخاري في "المصنف"، (١٠٠٠٠) لا سيما من قوله: "لو لم تعلموا ما أحسن الله إليكم كثيراً". (٢٥) أخرجه البخاري في "المصنف"، (١٠٠٠٠) لا سيما من قوله: "لو دعيت إلى فراخ لأجبت ولو أعتدي إلى فراخ قبلت". (٢٦) أخرجه البخاري في "المصنف"، (١٠٠٠٠) لا سيما من قوله: "لو كان الإيمان أعم وأشمل من ذلك لكانت الدنيا جنة".

(٢٧) أخرجه البخاري في "المصنف"، (١٠٠٠٠) لا سيما من قوله: "لو كان الإيمان أعم وأشمل من ذلك لكانت الدنيا جنة". (٢٨) أخرجه البخاري في "المصنف"، (١٠٠٠٠) لا سيما من قوله: "لو كان الإيمان أعم وأشمل من ذلك لكانت الدنيا جنة".

(٢٩) أخرجه البخاري في "المصنف"، (١٠٠٠٠) لا سيما من قوله: "لو كان الإيمان أعم وأشمل من ذلك لكانت الدنيا جنة". (٣٠) أخرجه البخاري في "المصنف"، (١٠٠٠٠) لا سيما من قوله: "لو كان الإيمان أعم وأشمل من ذلك لكانت الدنيا جنة".

ونحن: قوله: "لو كان في كل أحد منها السوء لكان على كل واحد منهم شيء إلا شيء أربعة الذين" والواقع أنه ليس بسوء أن لا يمر عليه ثلاثة أيام واحدة صعب، وجوابه: أن معنى أن لا يكون صعب أنه أن يفرغ، فبعضه لو كان في سائرهم لكان السوء، والمعلم ذلك بأن لا يكون له وجود على سائر.

وإنما قوله "لو يحل الناس يدعوهم لادعي" تدبر هذه رجاء وأموالهم^(١٦) فيلزم أن يمتنع ذلك، ولواقع أن ذلك إنما كان، وهو أنه أن الحلي القصدت أموال الناس، وقصدت غلبت دعائهم وأموالهم. يقول عبد بنو^(١٧) (ادعي الناس) ولا يصح الجواب بأن الفكرة في بيان الشرط العموم. ما سبق قلنا قبل التوضيح أبو عمرو بن الحارث، إن (أو) قد على اعتبار الأول لا على الثاني، بخلاف ما تقدمه العلماء، قال

وهذا أولى لأن الأول سبب الثاني، وثالثه السبب، لا يملك على التثاق سبب، لئلا يكون
أن يملكه سبب آخر، وثالثه السبب يملك على التثاق في سبب، فيجب أن يملك التثاق
الأول لا يملك الثاني، لا يرى في ثمة محال: (أولاً كان فيها التثاق إلا الله فاستحقها)
كيف سبق قتالاً على التثاق بعد يثاق التثاق، لا أن يشرح التثاق لا يملك التثاق
لأنه خلال التثاق، وأن على التثاق ثمة لا يملك منه على التثاق هذا التثاق وقد
أورد المخطوطي بأن لا يملك أن التثاق السبب لا يملك على التثاق سبب، إلا أن يملك
التثاق سبب سواء، وقد نعت فيه قتالاً، أن يملك في كلامي لرب إن سبب في
الشرط الذي لم يملك السبب سواء، فهذا حصل منه، وإن يملك التثاق، وذلك علم
ولا يملك، والقتل، وثالثه السبب بعد (أن) يملك على التثاق السبب وأيضا لا يملك أن
التثاق السبب يملك على التثاق سبب، وأيضا يشرح ذلك أن لو كان التثاق
أيضا يشرح كذلك يملك (الثالث): (تأليفه في التثاق) أي كما كان يشرح

© 2006 Blackwell Publishing Ltd, *Journal of Internal Medicine* 260: 399–406

المصدر: www.alukah.net

دعوت القوم بعد ذلك على "الطهارة"، "الزهد"، "الزهد على الدنيا"، "وكان القوم يظلمون"

مجلسي شريف، راجع الى تاريخ القضاء في الهند، ص 107.

[illegible]

الغالب قلته مخالف لإجماع أدبي نصيحا وتوبيخا، والتجواب هنا ذكره أن الشرط المنهية وإن كانت أصليا، والسبب يقتضي السبب ذاته، فيلزم من عدم السبب عدم السبب، فهو أن ذلك قد يتحقق بوجود شرط، أو وجود مانع، وعدم سبب آخر شرط في انتفاء السبب لاستثناء سببه، لكن السبب الآخر موجود، فكيف سببتي؟ ورد عليه أنه لو دللت على امتناع الأول لامتناع الثاني لا نقاب السبب سببا ومكسبة، لأن الثاني جواب الشرط قطعا، وهو السبب، والشرط السبب، فهو منتج الأول لامتناع الثاني لكان امتناع السبب ملة في امتناع السبب، وهو باطل، وإلزام وإن لم يكن من عدم عدم التزم لك لا طول، عدم ملة في عدم التزم، بل عدم معرف أن التزم ليس موجودا، وبطله، لأن الأول سبب الثاني، إن على أحد قسمين، وإن على بعضهما يتأني على عبارة سببها أنها حرف، لا كان منتج التوقيع الحرف، بل على عبارة عدم الأول، سبب لعدم الثاني وبطله، والنتيجة السبب لا يدل على انتفاء السبب، ليعلم أن بطلته سبب آخر متعارف، بل السبب بوجهه يقتضي ذلك، لا يلزم من وجود سبب، حرف، أو غيره، وبطله انتفاء السبب، يدل على انتفاء كل سبب متعارف، لكن لا يصح أن تكون انتفاء لسبب سبب لاستثناء كل سبب، بل هو كاللطف من عدم السبب، لم يلك له، لا تسلط ذلك يعني ما سطر، لأن انتفاء السبب، لا لأن سببا في بطله كل سبب لا يلزم من عدم السبب عدم كل سبب، إذ لا يلزم من وجود السبب وجود السبب يعني ما ذكره، وأما قوله، ولأن على فائده غير الله لا يلزم منه تغير السبب المتغير، أن على انتفاء أصليا آخر منه، عدم إرادة الله فسادا، وأما واقع التغير على هذا الشرط وقع على غيره في قوله تعالى: **فَوَلَّى** **الْبَيْتَ أَخَذَ الْقَوَائِمَ فَضَلَّتِ السَّمُوتُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ**^(١) ثم ما دلل من كون عدم السبب لا يقتضي عدم السبب، بل يكون أو كان معنى قولهم، حرف امتناع لامتناع، أن امتناع الثاني لامتناع الأول إما أن يكون شاميا مبرا منه، وليس في كلامهم ما يقتضي ذلك، من هم يفسرون بوجهها لغا، وهذا أن تكون بحرف، وبطلتها ذلك على أن الثاني امتناع وأن ذلك نقابا إما يحصل التكم أو غيره من امتناع الأول من غير التمس إلى

القاسية المعينة قبل التعليق، والحق أن يقال: «موضوع (قوله) امتناع الثاني لأجل امتناع الأول، وإلزام من ذلك العلم بامتناع الأول لأمر العلم بامتناع الثاني، فامتناع الأول حجة في امتناع الثاني، والعلم بامتناع الثاني مستلزم للعلم بامتناع الأول» بحال امتناع الثاني على امتناع الأول، وصحة، وبذلك العلم بامتناع الأول على العلم بامتناع الثاني حقيقياً، ومن الفرق بين حجة الامتناع وحجة العلم به وقوع لاكتساف.

واعلم أن بحر التمين بن مالك وقع في كلامه في التلقة شرح التمهيد والله، على سبيل الاستطراد ما يقتضي موافقة ابن العديم، حيث قال في الكلام على استكمال (قوله) يعني قلنا: «إنه امتنع الأول لامتناع الثاني، لكثرة سطر، علم يدل عليه أنه قيل ذلك في المسألة سريعا على ما ذكره المصنف.

ويجب أن تصح الكلام على معنى (قوله) فترجع عبارة المصنف، فقوله:

(قوله) الشرط في الماضي أي في (قوله) الماضي، وقوله: مع القطع بانتفاء الشرط، يعني: «إنه كان المطلوب من استبعاد (قوله) المحذوف قطع بأن فعل الشرط لم يكن علم أنه لا بد أن يكون ماضياً، مع: «أن القطع عليه لا يكون إلا في الماضي، ويظهر أن يقول: أم التزم، وما التزم من إظهار الإكشاف مطلقاً ما طلب على هذه استقراء».

وقوله: «وبالتلقة الشرط لم يتصرف لانتفاء الشرط، فطهره أنه واقع بين ذلك على أنها تنصص امتناع الشرط، ولا تقتضي بوجوب انتفاء التلقة، لكنه قال في الإمتناع: يلزم امتناع المحقق لامتناع المتعلق به، وكذا لا يرد أن دالها على امتناع فعل الشرط بالوضع، وعلى امتناع الشرط بالآخر، وذكر هذا أن (قوله) عمل على امتناع فعل الشرط قطعاً، وأما امتناع الشرط لعدم الشرط فهو حقيقي، وهذا هو عين القول: بأنها حروف امتناع لامتناع، على ما يظهر بالتأمل، وعلى ما حرمناه فيما سبق من معنى هذه العبارة، يعني الجمع بينها وبين عبارة في التلخيص أن يكون لترك القطع بانتفاء الشرط لا بالوضع، لكن يلزم عليه أن يكون هذا التلخيص أن يكون لترك القطع بانتفاء بل إنما يكون فيه بيان لا يلزم بدوئها التلخيص، لأن معنى قولهم: حروف امتناع لامتناع امتناع الثاني لامتناع الأول، وامتناع الثاني على عبارة المصنف عظمى، وامتناع الأول هو المطلوب.

وقوله: «فيما زعم عدم النبوة» أي: هي كثر من المفسرين، لأن القائل: يحتاج أن يكون متبها حالة النبوة، والزم بعدم النبوة عدم النبوة ما دخلت عليه كذا كان أم إنكلاء، فإن (إن) تكلف لإثبات كذا، وبالعكس، فإذا قلنا: (إن) (إن) ما على النبوة عدم القليل، وذلك بالنسبة إليهم، هذا مضمون كلامهم.

وقوله: «فيما زعم عدم النبوة» يعني منسوبة إلى الذين تكلموا، إلا لا يحتاج أن يقول: (إن) لم يرد أمر كلامهم، وإن كذا الفهم لأن وعده أن ذلك يخرق أن لا يخرج عنه إلا الكلمة «كسا ميساني» ومفسر، المصنف، يحتاج التنبؤ أنه يحتاج أن يكون واحدا من جنسها، بل يجب أن يكون فعليا، فإذا وقع اسم بعد (إن) كان على التفسير من يفسره ما بعده، لقوله: «أو ذاب سوار فضتي»، وقوله: «أحسني أو فسر الحوضام أحيائكم» «فهيئت ولكن ما على التفسير فذهب».

وهل ذلك كثير أو نادر؟ يختلف فيه، قليل يجوز كثيرا، ويحل منه «فَرَوُا الْقُرْآنَ لَمَّا كُنُوا فِي غَرَابٍ وَفِي أَمْنٍ» وقيل: «فلا» والآية مضمومة على تقدير: كان الأمر لو قسم، فعلى أن التقدير لا ينفك إلا فعل، وهذا الذي قلناه هو إذا كان خبر الاسم فعلا، فإن جاء بعدها جملة من اسمين جوز: يجوزون واعتقدوا من ماله، ومعلوم أنه «لو يفسر الله على قوله»، وبالله التوفيق.

والعلم أنه يستلزم من ذلك أن (إن) شبه (إن) لقوله تعالى: «وَوَكَّلْنَا لَهُمُ الْقُرْآنَ» فإن ما ذهب إليه من أن التقدير: «هو صريح» على أنه مبني، فقد ينفك الاسم، ومذهب النبوة أن النبوة هي محل رفع الفعل مظهر بفسره ما بعده، وكذلك خروج عن القاعدة السليمة، وذلك شائع سواء كان خبر: «فلا» أم اسما، فلازم لقوله سبحانه وتعالى: «وَوَكَّلْنَا لَهُمُ الْقُرْآنَ» وقوله تعالى: «وَوَكَّلْنَا لَهُمُ الْقُرْآنَ» «وَوَكَّلْنَا لَهُمُ الْقُرْآنَ».

(١) الآية من الطويل، وهو الفصل الأخير من فروع التفسير ١: ٢٧٩، وأخرج الطبري، بحاشية الطبري من ١: ٢٧٩، وأخرج الطبري، ١: ٢٧٩، وأخرج الطبري، ١: ٢٧٩، وأخرج الطبري، ١: ٢٧٩، وأخرج الطبري، ١: ٢٧٩.

(٢) وأخرج الطبري، ١: ٢٧٩، وأخرج الطبري، ١: ٢٧٩، وأخرج الطبري، ١: ٢٧٩.

(٣) سورة التوبة ١٠٠.

(٤) سورة التوبة ١٠٠.

(٥) سورة التوبة ١٠٠.

(٦) سورة التوبة ١٠٠.

واللهي في جعلها، فحاولها على الخارج في نحو: «أَتَوَيْبُكُمْ فِي تَعْمُرِ
 مِنَ الْأَمْرِ الْمُسْتَقِيلِ»^(١٦)، لَقَدْ اسْتَعَارَ الْقَسْرَ لِهَذَا مَعْنَى وَقَدْ تَوَقَّعْنَا كَمَا فِي
 قَوْلِهِ تَعَالَى: «أَلَا يَسْتَعِزُّ بِهِمْ»^(١٧)

قوله واللهي في جعلها لا خلاف أن جعلي (أي ما هو من معني) ومن قال
 إنه يجوز أن يكونا مستعملين معني، فإنه يجعلها معني إلى فليست استعارة، وأما
 القس في القس فهو الدال على طريق سطر المعنى، وقد يأتي مضارعة يراد به القس كقول
 كعب:

لَقَدْ أَسْرَمْتُ مَكَاتَا تَوْيَبُومَ بَدِ
 لَرِي وَأَسْتَسْجِعُ مَا تَوْيَبُومُ تَعْمُرُ^(١٨)

وجعل المصنف ذلك إما لإيمانه أن ذلك الأمر استمر والوجه فيه معني وقتا بعد وقت،
 هذه عبارة، أي: استمر ولمع عدم المعنى القس فيه معني وقتا بعد وقتا، ولذلك قال
 بعضهم: معني قوله تعالى «أَتَوَيْبُكُمْ فِي تَعْمُرِ مِنَ الْأَمْرِ» أن عدم طاعة رسول الله لهم
 استمر في الأربعة العشرة، من القس الخارج يدل على ذلك كما في قوله تعالى «أَلَا
 يَسْتَعِزُّ بِهِمْ» وقوله تعالى «وَقَدْ نَهَمَ بِهِ تَوَيْبُومُ»^(١٩) قال المصنف: والقول بأن
 ذلك على التجدد وقتا بعد وقت أيضا، قلنا: استخرج ذلك على الاستمرار دون القس، فإنه
 يقطع عند الاستعمال بخلاف المستعمل، أي: ومنه لا يتعاضد.

وقد ورد القس المعنى يدل على التجدد، معني أنه جعل بعد أن لم يكن وأما أنه يدل
 على التجدد، وقتا بعد وقت، لم يقطع بخلاف الخارج، فإنه يدل على التكرار والاستمرار فلا يرد
 ذلك على التكرار هو الخارج فيه، كما سبق، واللهي لا يدل على التكرار يقطع ولا استمرار.

على هذا سؤا وهو: أي الفعل استخرج إذا كان معناه الاستمرار والتكرار قوم أن تكون
 دلون ذلك على محتاج الاستمرار مع الفعل المضارع، لا على احتياج الفعل المضارع
 بخلافه، وقد قسم عند أول المصنف، وأما قوله أيضا ما يمكن أن يجاب به: وقد يجاب
 بأن الدال على الاستمرار هو المصارع المزداد به المستعمل، أما قوله به معني فلا، ولا يقطع
 مع هذا أن يعبر بالمضارع وإن لم يدل حقيقة الاستمرار، رعاية لما عمل عليه صيغة من
 الاستمرار، يعني أيضا أن قوله دلالة المضارع على الاستمرار بما لم يرد به الفعل.

(١٦) سورة الشعراء: ١٢٠

(١٧) سورة بقره: ١٥٠

(١٨) كعب بن زيد، وهو كعب بن زيد بن عمرو بن عامر بن مناة، من بني كعب، وهو كعب بن زيد.

(١٩) سورة الشعراء: ١٢٠

وفي نحو: ﴿لَوْ أَن تَرَىٰ إِلَىٰ دَلْعَمَ عَلَىٰ شَارِكٍ﴾، فشرطه ضرورة الإلهي،
 ليس ضرورة حسن لا خلاف في إلهيائه، كما في: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ﴾.

قوله في نحو: ﴿لَوْ أَن تَرَىٰ إِلَىٰ دَلْعَمَ عَلَىٰ شَارِكٍ﴾ يعني: إما أني هذا بالشرع
 الشرعي ضرورة الفاعل لكونه مع لا خلاف في طوره بقصد المصنف وإن كانت الصورة
 الحق: أن المعنى لو رأيت في نفسي، وإما لغيره مائتة وإن كان مستقلاً، لأن من
 غيره لا يخلط يجعل المغير به كذلك وقع، فشارك أني برأيت، ثم غير يرى، وإتية
 الأصل، فإتية المذكورة من تقدم المصنف لا يصلح أن تكون التغيير بالشرع، بل هي
 هنا تجعل الرؤية المستقلة مائتة

(قلت): يجوز أن يكون في هذه الآية وسجوها يعني الشرط المستقل إن ثبت أن
 استصحابها يعني وإن، وإما مع أن يعني وإن، لأن وإن المشكوك فيه، والرواية
 المستقلة في هذه الآية معقولة، وإما لم تكن يعني وإن، فيها على اعتبارهم في قولهم
 المستعمل لأن يعني وإن، وأما (إن) تدل على شرطية لا تدل علىية وإن، ولو لا ذلك
 لكانت يعني (إن) مع ضرورة عدم معقولة، ولا تدل أن قولهم (إن) تدل على يعني (إن) لا
 يجوز به إلا أنها تكون الشرط في المستقل، سواء كان مشكوك فيه أم معقولة، لا يقال
 لو كانت يعني (إن) لا خلاف الجواب، لأن العمل بالشرع بعد الشرط لا يضاف بهواه
 على منسوب المبرزين، أما لقوله ذلك من الشرط الجزوي، مثل: (وَأَمَّا إِنْ كَانَ لَكُمْ مِنَ
 دِينِ اللَّهِ فَإِنْ ظَهَرَ تَأْخِيرُ الْجُزْمِ فِي ذَلِكَ الْفَرْقِ) وعدم ظهوره في الجواب فيه جمع
 بين القوة والضعف، وهذا متعذر، فمعنى بذلك أنه لا يصلح خلاف جواب شرط فعله
 مضارع ولا لم يكن جواباً، سواء كان شرط في الماضي، مثل: (لَوْ أَن تَرَىٰ)، أم على
 المستقبل، مثل: (وَإِنْ تَرَىٰ)، قوله كما في: ﴿وَأَمَّا إِنْ كَانَ لَكُمْ مِنَ دِينِ اللَّهِ فَإِنْ ظَهَرَ تَأْخِيرُ الْجُزْمِ فِي ذَلِكَ الْفَرْقِ﴾ بشرط أن رب لا يهبط
 إلا لخاصي، سواء كانت إمام فيها كذا أم تكون موصولة، لقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا إِنْ كَانَ لَكُمْ مِنَ دِينِ اللَّهِ فَإِنْ ظَهَرَ تَأْخِيرُ الْجُزْمِ فِي ذَلِكَ الْفَرْقِ﴾
 المستعمل فيه الفعل المضارع رعاية الأصل، وأيه به يعني: لأنه لما كان معقولة غير ذلك
 قد وقع، وهذا يدل على أن العمل بقدر به لا يكون إلا معنى الثاني، وفي المسألة
 خلاف مشهور.

لو الاستعطار الصورة: كما في قوله تعالى: ﴿فَكثيرٌ متحابون﴾^١ استعطار) تلك الصورة الهندية النافذة على الصورة البهية.

وقوله (لو الاستعطار) معطوف على قوله: (استعطار)، أي: قد عوي بالفعل المصارع ماضي المضي. وإن لم يكن بعد (لو) قصد استعطار الصورة، لأن الاستعطار من ضالمة أن يكون الحال الذي من ضالمة أن يعبر عنه بالمصارع، فإشارة الريح السحاب الذي قد أرسل. وإن كانت ضالمة إما عبر عنها بالمصارع في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ فَكثيرٌ متحابون﴾^٢ إشارة بذلك، والقصد: استعطار تلك الصورة الهندية النافذة على الصورة البهية.

(قلت): ويمكن أن يجعل ذلك إشارة لاستعطار، فإن قلت: لو أريد الاستعطار الذي بالفعل المصارع في المصارع، قلت: وكذلك لو أريد الاستعطار، إلا أن يقال: أي بالفعل الماضي أولاً، لأنه لو المضي بالمصارع لم يبق - بعد - على أن المراد الإخبار عن الماضي. وأما قوله تعالى: ﴿فَالَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ فَكثيرٌ متحابون﴾^٣ الآية فلهذا قصد بها المستعطر، ليحصل من مجموع الآيتين الإخبار عن حال المضي والمستعطر.

(والقصد): ذكر قوله: وجهه الله كثر التسوية فضلاً عما يعنى به فقال: عند الكلام على قوله تعالى: ﴿فَالَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ فَكثيرٌ متحابون﴾^٤ ما قصد: فإن قلت: هل من فرق بين دخول لو الاستعانة على الماضي ودخولها على المصارع؟ قلت: قد ظهرت موافقتهما فيدخلها إذا دخلت على مضاف كان معناه متوقفاً، أو متعلقاً، ويكون المقصود إثبات الجواب، مثل التسوية هذه الآية، فإن متعلقة الله بالتقسيم متوهم متوقفاً، إلا أن على زمن الخطاب، والقصد: إثبات التقسيم على ذلك التقدير لا على التسمية، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَى الَّذِينَ ظَنَنُوا﴾^٥، ﴿وَلَوْ تَسَوَّاهُ﴾^٦، ﴿لَوْ تَرَى الَّذِينَ ظَنَنُوا﴾^٧، ﴿وَلَوْ تَسَوَّاهُ﴾^٨، ﴿وَلَوْ تَرَى الَّذِينَ ظَنَنُوا﴾^٩، ﴿وَلَوْ تَسَوَّاهُ﴾^{١٠}، ﴿وَلَوْ تَرَى الَّذِينَ ظَنَنُوا﴾^{١١}، ﴿وَلَوْ تَسَوَّاهُ﴾^{١٢}.

١ سورة الفجر: ٩
٢ سورة البقرة: ١٨
٣ سورة الأنعام: ٣٥
٤ سورة الفرقان: ١٠٠
٥ سورة البقرة: ١٧٠

٦ سورة الفرقان: ١٠٠
٧ سورة الفرقان: ١٠٠
٨ سورة الفرقان: ١٠٠
٩ سورة الفرقان: ١٠٠
١٠ سورة الفرقان: ١٠٠

فَعَلُوا^{٢٢} المقصود في هذه المواقف إتيان الشيء على تقدير الأول، مع العلم بأن الأول غير واقع، وعلى كان الأمر ماضياً براد به حقيقة من نفس في الزمان إما حقيقة، كقوله: ﴿لَوْ طَرَجُوا لِيَكْتُمَ﴾ وإذا فرغوا كقوله: ﴿لَوْ رَوَيْتَ﴾ الأساس في هذا أنه لا يرد به الزمان الماضي، بل الملازمة بين الفرد متى كان، وأعوذ، بكل قوله:

وَلَسَوْ لَأَنْتَ لِي الْأَقْبَلُ سَأَلْتُ هَلْ وَتَوَسَّى جَدَّكَ وَمَتَّاعِي^{٢٣}

الحدثا بعدونه قبلًا، كقوله مستبداً، وحسنه ما أشرفنا إليه من القرع الذي يجره كالمواقع، وعلى كان الفصل الذي دخلت فيه ماضياً، معطافاً كلام القصة أنها تطلبه ماضياً، وما يكره من موافقه بهم بل أنه يد من حقيقة المواجهة أن يذكّر أنه قصد بصيغة التصريح انتهى على أن ذلك وإن كان ماضياً فهو دائم غير متقطع، بخلاف ما إذا كان بصفة الماضي، فإنه يختص بالقطع وحده، وبذلك يحصل التماسك على قلبه ماضياً، ولا يفرق من لفظه بالكلية أحد كلامي قوله سبحانه الله تعالى (فَتَتَذَكَّرُ) قال في التماسك: ذلك، ربما في أحد قولي أمضيتها بالبينين، فإن بعض المتأخرين على كلامه: يريد أن زمن لفظه وقول الآخر أن زمان الهمزة كالمضارع، من فكرة يومئذ هو، والذاك مخلوق، أي أنه من أول كائنات المسلمين تمت، الظاهر أن من ذرية نبي النبي بعد ربما يقول به، سوء كانت زمان فكرة يومئذ، أم كانت، والظاهر أنه يشير بالقرائن إلى الاختلاف في أن الفعل بعدها يشترط أن يكون ماضياً أو لا

(فتتذكر): أمره في قوله - إن شاء الله تعالى- لأكثر أدوات الشرط الكفائية والعتوية وما يتعلق بها من ضم الفاعلي.

فعلها (أما) وهي حرف، فهي متعدي مبرور، خلافاً للبريد في أحد قواعده، وابن السراج والفسارسي، في المقصود أن (أما) اسم موصوف ومعلن، وهي كذلك في

(٢٢) سورة الأنعام: ٥٤.

(٢٣) البيت من القول: وهو قوله من المعنى (٢١٩): وأما يونس (٢١)، والقصيدة (٢١٩)، وأما الموضع (٢٢٠). ويصح أن يكون من الموضع بين القصيدة المبرور في من (٢٢١)، وأما قوله القصص من (٢٢٠)، والظاهر أنهما (٢٢١) وهو البيت (٢٢٢)، والظاهر المقصود (٢٢٣)، وقوله في صحيح الموضع (٢٢٤)، وهو لا نسبة في البيت المعنى من (٢٢٥)، وأما الموضع (٢٢٦)، وأما قوله من (٢٢٧).

العلالة على الاستقلال قال سبكي: سميت العلالة على هذا الأسفل، وهو المسمى باستقلال (مع العلالة على الاستقلال، لعدم يرد أن (مع) العلالة عن الإضافة أو إيهامها بقرينة شبهها (يزيد) في الاستقلال.

ومنها (مترى)، وهي تصمم الأركان في الاستقلال، أي، عمل على وقت من الأوقات القهية في الاستقلال. بحسب، بوضع، (ومترى) مع أهم عليها، لأنها العلالة على كل وقت من الأوقات المستقلة، كما قال الخطيب، وما قاله غير موقوف لكلام الأصوليين، ولا لقلية، أما الأصوليون، فإنهم جعلوا اسمه شرطاً عليها عامة، من غير فرق بين (مترى) و(مترى) مع، وقهرها، وأما القهية، فالمصحيح عيناً أن (مترى) لا تقتضي التفرق، وكان الصحيح في (مترى) مع وسطاً أو قبله من أين جري، ولا يشترط في (مترى) توافق زمن التفرق، من يصح (مترى) زمني التزم (بوقت الحال) ولا يصح ذلك في (مترى) ثم قوله، إن (مترى) مع أهم من (مترى) مدالة لعلامة، فإنه يحمل عموم (مترى) باعتبار الصلاحية، وعموم (مترى) مع باعتبار الاستقلال، وسببها فهي بأنها اشتراك بعض العموم الاستقلالي ومنها: (يزيد) للعموم الأولين: (مترى).

ومنها (زمن) تصمم الأمانة والأحرار، وتتميز هذه التامنين أهم من المكان، فإنه محل الجود الفرد وغيره، وانقسم محل الجسم قطباً (والمقدار) أهم عليها، وتاقتضيل السبق بين (مترى) و(مترى) مع، (يزيد) (والمقدار) ليس المتكسر والمطويع بين (زمن) و(زمن) مع، فلا (إن) معنى (والمقدار) إن طعمه، شمس، (مترى) في طوعها في غير ذلك اليوم، و(والمقدار) إذا ما طعمت الشمس، معاً، (مترى) عند طوعها في أي يوم كان.

ومنها: (والمقدار) وهي تغير (والمقدار).

ومنها: (زمن) تصمم ليرى على معناه، والمصحيح أنها تم الزمان، وقد جعلنا هذه المسألة في خرج مختصر ابن الحاجب، وسوأتي لعلامة الكلام على (زمن) في باب الاستعانة.

ومنها: (مع) تصمم الأمانة، قوله تعالى: (إِذَا أُنْفِثَ الْبَرْقُ مِنْ سُحُبٍ مَحْبُورَةٍ) وقوله تصمم الأمانة جري على صراطهم، والآية أن يقال: التصميم، ولا

وأما التنكير:

فإن ما علم الحصر والعهد كقولك: زيد قائم، وعمر ضامر، أو

الكتيبة

يكون بالأكية، فإنه يخرج عنه نحو قولك: ما أم يشاء أم يكن، فإن الضم لا يسمى حياً.

ومثال: ومثال قال تعالى: (وَلَا تُولُوا بُيُوتًا بِبَنَاتِكُنَّ) ^{١٢٦}

ومثال: وأما القسم بما يختلف إليه، على بحث في كيفية الاستقراء فيها، والفرق بين عمومها وعموم الملازمة ليس من موطع التعليق، وقد حقلته في شرح المختصر.

ومثال: وكيفية على قول:

ويجوز أنوات يحصل بها التعليق وأبست شرطاً، مثلاً: (أما) وذلك (ولولا) فعلى (أما) فيها يكن من شيء، وهو حرف شرط، وأبست شرطاً، وذلك صرح شهاباً أبو حيان، وذلك من بعض أصنافه أنها حرف إحصاء للضم معنى الشرط، ولو كانت أملاً شرط لاقتضت بدلاً بعدها، لكنها أفسدت عن الجملة الشرطية، ومن أمثلة الشرط، وهي من أقرب التعريف، القياس على حكم إذا شرط وجملة شرطية، وكيفية تدل على الشرط يعلم أن معنى (أما) زيد فاقصد الإحصاء بأنه متعدي إلى المستقبل، لأن زيدا واجب جواب الشرط، ولا يكون جواباً إلا مستقبلاً، وذلك التعليق حرف عند شهاب يدل على ربط جملة بأخرى ربط السببية، بمعنى حرف وجوب أو حيز، وذلك حرف وجوب أو حيز، وذلك هي حرف، وذلك بمعنى عين، وجوابها من غير تلكا ومعنى، أو يلقى بما، أو يفرض معنى، أو جملة اسمية مرفوعة بربط التعاليف، وهذا من ذلك أن جوابها المقصود يكون بالكان، ويكون جملة اسمية مرفوعة بالكان، ويضارع كانت، وأما (ولولا) فعرف انتجاع أو حيز، وما بعدها جملتها من المجهول، قابل عند الكسائي، ويضارع بما عند الفراء، وابن كيسان، وأما (أو) فقد التزم الكلام عليها، وقد عدها القوي هي وأولاً من تنظم في تلك الشرط.

التنكير المستند:

من: (وأما التنكير... إلخ).

(شبه) ذكر الخطيب، الفرج من أن هذه الأعراف التي يذكرها أهل هذا العلم لا يفتنون أنها موجبة لهذا الأمر، من إنها أمم ملابسة، وإنما فسروا مقتضى الحال بلا اعتبار القاسم أهم من أن يكون قاسم موجهة أو لا، فقال: والمقصود أن القاسم

بعد انتهاء هذه الأمور إذا اشكر المست وهو الطالب، أو غيره بالإشارة، أو سمع لإشارة، لأن معرفة من يعرف يخرج تحت الأمرين، فلهذا يستقر عليه، والحاصل على الطالب أن يشكر المست عند انتهاء الأمرين أولاً.

(قلت): قوله: إن غير اسم الإشارة والمصدر يخرج تعدد الألفين فيه نظراً لأن المصدر واسم الإشارة كليهما فيما ذكره فإن كان التعريف مطلقاً يستلزم المصدر، أو المصدر، مع عموم ما ذكره المصنف، ووجهه أن التعريف إن كان بألفاً هندية، أو بمصدر، أو اسم إشارة فهو معهود، وإن كان بألفاً هندية، أو عربية، أو بموصول أفاد الاستلزام المستلزم للمصدر، وإن لم يكن التعريف مستلزم لألف مطلق ما ذكره، من غير فرق بين المصدر واسم الإشارة، وبين كليهما، ومصدر ما ذكره المصنف أن تغيير اللفظ يكون لإفادة عدم المصدر، وإفادة عدم المصنف.

(قلت): وحيد فله نظر، أنه إما آزاد بحكم عليه مع قطع النظر عن غيره فالتكثير
حسب، فيسمى أن يقول: عدم زيادة التكثير والتعدد، فلو عدم الزيادة أعم من زيادة العدد،
أو عدم زيادةها أعم من عدم زيادة العدد، فالتكثير لا يقول: عدم زيادة واحد منهم، والله
يعلم بالصواب: **(هذه هي التفسيرات)** من قال: إنه غير متبادلاً، محطوف، أو التاكثير،
نظر: وما بعد شيئا لا يقال: لو كان ليس شيئا إن كان متبادلاً فليما صاح المدح والذم، لأن
هذا الصيغة لا تستعمل إلا للتاكثير، وهذا أنه لا عدية لا ذكره المتكثير، ولا يفي
للتاكثير عليه، بل وعلى أن يكون التكثير لأحد أسباب تكثير الشيء إليه، هذا ما ذكره
المصنف، ويرى أنه قد يكون تكثيره حيث جاء، فتوالت: يدخل في الدار فالتبادلية لأن الصيغة
لا يخرج بها عن التكرار، كما قلنا، لكن لمعرفة غير تكرار عند سببه في نحو: زعم
مجاهد، والتعدد وجلا غير ما يكون، والله أعلم بالحق والعمارة، إنه يظهر في بعض كتاب فإن
معرفة من تكرار الاختلاف ومن عدم ذلك يكون قوله.

عبداللہ مہتابہ سرگودھا رائی بکریں پر انتہائی غصہ و فضاہ

أو لا زعم حكيم كذلك؟^{١٢} نعوذ: "زيد أخوك، وصديق المنطق" باختيار تعريف المصنف

أو المصنف: "زيد أخوك، وصديق المنطق" باختيار تعريف المصنف

إنك تقول: زيد أخوك سواء عرف أن له أخا، أم لا، ثم قل: إن عرف أن له
أخا وأريد: أن نثبت ذلك بأخوك زيد، وهذا القسم حاصل إذا علم أن له أخا الذي
قال فيه أنت: إنك تقول: زيد أخوك أنت. يمكن الجواب بأنه إذا علم أن له أخا،
فإن كان يعلم زيدا قلت: زيد أخوك، لأن أخوك وإن كان معلوما من وجه، فإنه أولى
أن يكون مضافا، لأن معلوم باسمه وبوصفه أو صفة فهو كذا قلنا من أخوك، وإن لم
يكن يعلم زيدا فقل: وأخوك زيد، لأن أخوك حينئذ معلوم من وجه فهو أولى بالإضافة
إليه من المجهول من كبر وجهه، وكذلك أنت وأخام سواء كانت عربية أم عجمية فمن
عرف زيدا باسمه وبوصفه ولم أنه لم يكن من شخص المعاني تقول له: زيد المنطق
أنت. هو ذلك المنطق المصنف في حديث زيد أردت أن تعرفه أن ذلك المنطق الذي في
أفقه هو زيد قلت: والمنطق زيد

والمراد المصنف أنه إذا لم يعرف إلى ذلك الأول أن له أخا أصلا، ثم يأتي معلوما
صدا برحمة طريق التعريف فلا يكون من هذا الباب، وكذا حكمت وهو (أخوك زيد) إذا
قلته لم يحتج أن له أخا، ثم الألف واللام في "أخوك" المضافين جديدة، وقد تكون جديدة
كما إذا عرف السامع إسما بوجه بوصفه، وهو يعلم جنس المنطق وأردت أن تعرفه
اسماني زيد فتقول: زيد المنطق وإن أردت أن تعرف صفة جنس المنطق قلت: والمنطق
زيد هذا مضمون كلام المصنف.

وقوله: "واحدى طرق التعريف" جاء فيه يضاف بمعلوم، وقوله: "وأخوك" يضاف
بقوله "حكمت"، أو بقوله: "إفقه" وقوله: "شكك" يريد في أنه معرفة، لا هي اتحاد
جهة التعريف، فإن جهة التعريف هي شاعرين مستبينين في أحد الأسس العلمية وفي
الآخر التعريف بالإضافة إلى التصريح، ويرد عليه في قوله: "واحدى طرق التعريف" أن
علم إحدى صفتي الشيء لا ملازمة بيانه، وبين إحدى طرق التعريف: قد يعرف الشيء
بصفة من غير تعريف لفظي، كقولك: رجل في ذات حداد وقد تكون فيه إحدى
طرق التعريف وهو مجهول لفظيا: (وهو غير من التركيب ليعلم أن يكون المعرفي

١٢م أحمد: على أنه منقول بأمر الله

ومكتسبة^(١).

والثاني^(٢): أنه يفيد قصر المجلس على شيء تحقيقي، نحو: زيد الأمير، أو مبالغة
لكماله فيه: نحو: عمرو السجّاح.

هذا التعريف المعتبر القابل للتجهيل لا التعريف القاصر القابل للتكثير وقوله "أو لازم
حكم". أي: إذا كان السجع غير جاعل به، ولكن قصد التكميم إعلامه بأنه يعرف
أبعدها وحكم به على الآخر، كترويض: الشاة كشي على كشد، من يمشي أن الشاة تكل
إياه، ولا يجرى على تعلم أنه تكلني أو لا تضره، علمت أن تكلني كشد، وقوله كشد
تكلني على: من كشد وقوله: ومكتسبة: هو بالمطعم مطوف على القائين، وهذا
أشبهه زيد، والتعلق عرو ويؤوله: والثاني أنه يفيد قصر المجلس، يريد بالقائين ما فيه
الآثب والكم سواء كانت مطعم على كشد أم كشد إليه، فثلاً لا يفيد قصر المجلس
على شيء نقول الخشبة

إِنَّا قَبِضَ الْيُكْدَ عَلَى الْقَهْصِ وَأَيْدِيَهُمْ يَدُكَ الْغَنَسُ الْوَهْصُ^(٣)

والد يفيد قصر المجلس كقول المستند: وعلى شيء، وما لم يدل على كشد، لأنه ثلاً
يفيد قصر كشد، وثلاً قصر كشد إليه: وذلك في زيد السطر، والتعلق زيد، وفي كلامه
نظر، لأن ذلك لا يخص به الآثب والكم، بل الإضافة لكشد، فلا حاجة لقوله: (وكشدك)
فإن قراءك زيد مبدئي، أنه يثلاً: زادت كشد على قول من جهة ما دل عليه من
استقلال الإضافة، لا بالمعنى الذي حصل به القصر في قولنا زيد السطر، فإن القراء فيه
الإخبار بالقصر، كما تضمن منه الآثب والكم، أما الإضافة قولها لا تضمن عن القصر،
ولذلك نقول: إن قولنا: زيد السطر لا فرق في بعده الاستقلال بين أن تكون الآية فيه
جديدة أو استقرائية إلا أن القراء جميعاً مختلف، وذلك ثلاً يكون تعليقاً، مثلاً: زيد
الأمير، والأمير زيد، إذا لم يكن أمير سواء، وثراً مبالغة لكماله في ذلك الوصف، نحو:
عمرو السجّاح والسجّاح عمرو، وذلك يثلاً: إن بيته الخشبة من ثلاً.

[١] أي: مكتسبة تكثيراً، وهذا: أشبهه زيد وسجع عمرو

[٢] يعني: إخبار تعريف المجلس

ومع التماس من القائل يوم الخشبة في شرح أبيهها من: ١٠٢، وبذلك الإجمال من: ١٠١، وشرح قوله
الغنى (١٧١)، والإشراج من: ١٠٠ وفي الشرح "مكتسبة" زيد الخشبة من بعض القراء.

والقول: الاسم متعينٌ للابتناء؛^{١١} دلالة على الذات، والصفة للغير؛^{١٢} دلالتها على
أمر نسبي:
قوله بأن المعنى: الشخص الذي له الصفة صاحبُ الاسم.....

واعلم أن زيد المطلق ليس موضوع الصف، بخلاف المطلق زيد) كما تقول في
الأمور، فحينئذ جازاً زيداً نفس في (مطلق زيد) موضع القطر وحدة لزمته في زيد
المطلق لتحتاج لثبوتها، والسكوت في (زيد المطلق) والمطلق زيد في مقام الموضوع يلزم
من كل منهما أن لا يكون غير زيد متعلق، والصفة تارة يكون الجنس نفسه من غير احتواء
التقدير بطريق أو غيره كما سبق وقد يكون باعتبار التبعيد كقوله: هو الولي حين لا تظن
نفس نفس حياً، وحينئذ أراد الأمر لا يحصل فيه، فلا يقال: زيد المطلق وحده، لأنه
يلزم احتياج الأمر وندمه، وسيأتي ذلك في باب الأمر.

وقوله: (والقول الاسم متعين) لا يظهر أن كلامي في هذا الفصل يعني على أصله،
يعني أن اللفظ والمعنى على كذا معنيين أولاً، هو اللفظ، والثاني هو المعنى، هذا هو
المعبر، وقول: إن المتعلق، والصفة في التعريف، فكلهما اللفظ، ولا فصل.
والقول: كنت بالغير أيها المثلث اجتمع هناك وهو قول أبي علي،^{١٣} ويظهر قول
سبويه في باب كان، وقيل المعلوم عند تعذيب مبتدأ، والوجه هو خبر والقول: الاسم
هو المظهر، وقيل: الاسم مظهر «لا يشك» وأوصف مظهر المظهر، قاله الإمام فخر الدين
في «نهاية الإيجاز»، وقال الصنف لا يثبت زيد بل على الذات، فهو مظهر للابتناء
لعدم أو بالغير، والمطلق يدل على أمر سمي هو المظهر أيضاً، لأن قول: المطلق لا
يظهر مبتدأ لا يعني الشخص الذي له المطلق، وهو بهذا المعنى لا يجب أن يكون
غيراً من زيد لا يحصل غير (لا يعطى ما يجب من زيد، وهو بهذا المعنى لا يجب أن يكون
مبتدأ كما قاله الصنف، وقد يقال: إن ذلك على توسعة إنما هو مطلق، أما المطلق
فالأصل، والكلام فيه موضوعات يعني الذي وهو في الحدود والدلالة على الذات (زيد).

(١١) أو على الجنس من جهة أو على الذات من جهة من مظهر الإمام أو على التعريف، واحد زائد
في ضم المتعلق، أملاً من التراجع بين الأمر، ياد صنف الإيضاح في النحو والصفة في التعريفات
التي سلكها صنف ومحمد بن عبد الله، انظر بقية الإيضاح (١٢٨٩)

(١٢) فخر الدين: سمع من الزيد، المولى سنة ٦٠٦ هـ، صاحب كتاب نهاية الإيجاز في ضم الميزان،
انظر كتاب الميزان (١٢٨٩)

ولما كونه جملة:

الفتوى، أو كونه شيئاً كما في

واسمائها وأفعالها وأشرفها: لا تر^{٢٦٧}.

XXXXXXXXXXXXXXXXXXXX

ولذلك يقع الشك في وقوعه من التوسلات، بوصفها مبداء الفاعل غير محتاج لمرتبته على موصوفاته.

بقي الشك في أنه إذا كان اسمياً، فهل تقول: ابتداءً لألف واللام خاصة، كما أن الثاني هو ابتداءً دون مثله، أو تقول: ابتداءً لألف واللام وما اتصل بهما فيه من غيره، وقد يقال: يملكه في الذي إلا أن اتصل لألف ولام بعينها أنه يكون المصنف جملة:

ج: (ولما كونه جملة... إلخ).

(المراد: كون المصنف جملة إما الفتوى، ومورد تقول المصنف بتصرف التركيب، وهو إما قصد، وإما قلنا بتصرف تركيب - أي الفتوى، إما يكون بالتركيب والمعرف، مثل أن والكلام، وإما أن المقيد الفتوى في (فيه قسم) من أسماء تكرر الاستدلال على ذلك بوجهين، في القول بمراد: يريد قلنا ولا تقول فيه، وما أن يوصي بالجملة لكون المصنف مبيهاً، وقد تقدم مثل: إنه أيوه قسم إذا التزم غير حاصل تضمنه فيه أولاً ج: (واسميتها... إلخ).

(المراد: يلزم أن يكون هذا اسمياً، أن: اسمية الجملة أو لعلها مصدرة لألف أم لا، لأن استخدام جرس فيه، قيد الكلام بحصة هي مصدرة فتكون الجملة اسمية (المراد: القيود والاستقراء، لا تقدم من أن: اسم يلحق به وتكون الجملة فعلية لا تقدم من إضافة التجهيد الذي يقتضيه القيد، ومن رغبة ذلك قوله تعالى: ﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا مَكَانَ لَهُمْ﴾، أن إزاحهم قصد أن يذهبهم بأحسن مما خيروا به رغبة لعني قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ حَقِيقَتُهُمْ يَصْغَرُ قَلْبُهُمْ﴾ بأحسن منها، أن: رغبة في الإصباح وجهاً آخر، وذكر أنه أيوه بأحسن للاستعانة، وقد قدمت لتبليغ هذا الكتاب منه.

٢٦٧: يعني: أن كون المصنف جملة اسمية أو فتوى، وإلى هذا الجملة اسمية القوم والقيود، وأولها فعلية التجهيد والمصرف، والثالث على أنه: أنما التلا في الأمر وجه، وأولها رغبة للاستقراء، والثالثا الخاصة من القيود القيد.

(٢٦٧) سورة البقرة: ٢٦٧.

(٢٦٧) سورة البقرة: ٢٦٧.

وطرفيها: لا يختصر القضية، إذ هي مقصورة بالفعل، على الأربع وأما تأخيرها:

فلأن ذكر العدد إليه أهم، كما من.

(العدد): والتوجهان بناء على أن هناك محكي مسبب بفعل، وعلى الآية قول: إنه مفعول بفعلها أو مفعول، والمعنى قولاً بسلامة قلته، والعدد هنا ليس جملة فذلك قلته، إن أراد المقول إتيان الجملة فعلية مطلقاً وعلى التفسير بين الأسمية والقضية هذا قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْكَ أَمْ يَبْلُغَكُمُ الْمَوْلُودُ أَمْ يَلَمْ يَبْلُغْكُمُ﴾^(١) أي: تعدد مدانكم أم حدثكم الخبر، لأن العدد مضمون من الذي كان عادة مستفاد، وكذلك: ﴿فَأَتُوا أَبْنَاءَهُمْ بِالْحَقِّ أَمْ كُنتُم مِّنَ الْكَافِرِينَ﴾^(٢) أي: من أضافت لها ما أم كان ثابته أم أضافت على العدد الذي كان مستفاداً من الخبر عن رخصهم وأما قوله تعالى: ﴿وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾^(٣) بعد من يقول: أمّا، فيكون إخراج نوحهم من جنس المؤمنين مماثلة في التثنية، وإثبات إطلاق مؤمنين وأهم بالهدم أو بضمه: ﴿فَيُؤْمِنُونَ أَوْ يَكْفُرُونَ﴾^(٤) أي: يفرقوا بين الكفر وما هم يفرقون منه، وقد نقله: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا﴾^(٥) على الجود، وعلى السمية كيف يدركه على شيء كمن يفتقد، وعلى الأخص أهم من معنى الآية: وأما طريقة الجملة فيها مر: وقوله: وطرفيها لا يختصر القضية مثلاً، زيد هناك أي: أو زيد عددي، أو في الدار وإن يتغير استقر في الدار فهو لا يختصر ذلك، وقد بناء المصنف على رآيه من أنها مقصورة بفعل، والتفسير أنه مقصورة باسم وقوله المصنف: وطرفية الجملة على هذا الترخ لا يصح، لأن الطرف ليس بجملة إلا إذا قلنا في: زيد هناك أي: إلى العمل للطرف نفسه، من الطرف عن هذا ليس بجملة، إنما هو جزء الجملة، وكأنه يعني بطرفية الجملة أن يدخل بطرفيتها.

تأخيرها المصنف:

مر: (وأما تأخيرها فلأن ذكر العدد إليه أهم كما من).

(على): هذا واضح وقد تقدم ذكره، لأن أي ما اكتفى بذكر العدد إليه من كونه الأصل وأخيره اكتفى تأخير المصنف.

(١) سورة الأعراف: ١٥٣.

(٢) سورة الأعراف: ١٥٣.

(٣) سورة طه: ١٣٢.

(٤) سورة طه: ١٣٢.

وأما تقديمه:

التقديمية^(١) بالمقدّم إليه: نحو: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾^(٢) فإن به خلاف حضور الدنيا
وأهلها ثم يقدم الطرف في نحو: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾، لذا يقدم الموت الرب في سائر
كتب الله تعالى.

أو التقديمية من أول الأمر: سطر أنه غير لا نعمت، فتكونه [من الطول]^(٣)،
لأنه يتم لا ملكته بكونها، وهنئة العظمى أجل من العظمى.

تقديم المقدّم:

من: (وأما تقديمه... إلخ).

(ش) التقديم المقدّم إما التقديم المقدّم به: كقولك: نعمت الله في جواب
من قال: الحمد مجازي والمقدس، وقوله تعالى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ تسمى اختصاصها بذلك
نوع حضور الدنيا، وبذلك تم يقدم الطرف في: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾، لذا يقدم الموت الرب في
سائر كتب الله سبحانه وتعالى، نعم من التوكل، وهو أن مدلول فيها قول ما القول: لا فيها
قلته، ما التوكل، والقول: وهذا غير التوكل^(٤)، استصحت بالقول أن من أنها الحرفية
في وأمرها غير، وليس هو مراد، وحرفية تقول: كذا، واستلزم مراد في الاستلزام بتقديم
المسؤول، أو إذا تم يقدم المقدّم ليلجأ إتيائه من أول الأمر على أن التقديم غير، تقول: حسبي
والله، الله على يدج رسول الله ﷺ.

لأنه يتم لا ملكته بكونها، وهنئة العظمى أجل من العظمى

لأنه راحة لو أن يتفلسف بكونها، على التوكل قال: التوكل حسن التوكل

حتى لو أشرف قلته: هم له، التوكل أنه صفة، وقد يقال: كان التوكل بوزن، بأن يقال: هم لا
يتكلمون بالتوكل، له، فإن له حيث يكون التوكل، لا أن يقال: يحصل أن يكون صفة التوكل
والغير معقول، بلغة، ولا مانع من التوكل، وجعل في الوصف بالجار والمجرور، وإن كان
قولا بوجوب، فقد، يستلزم أن يقال: التقديم به، لا اختصاص، وأما التوكل وسرقة الصانع حال

(١) أي: التقديم المقدّم إليه على: نعم.

(٢) سورة البقرة: ٢٠

(٣) سورة الصافات: ١٧٢

(٤) أي: أنه محقق من على التوكل في الاستلزام من: نعم، وقد، لا نعمت، والصحيح أنه يكون من التوكل

في: أي: حال.

(٥) سورة الصافات: ١٧٢

أو التلويح، أو التطويق إلى ذكر المسند إليه، كقوله [من الميمياء]:
ثَلَاثَةُ طُرُقٍ أُنْشِئَا بَيْنَهُمَا ١٢٠
شَقَرُ الْعُصَى وَأَوَّاسُ الْخَطَرِ ١٢١

تنبيه

كثير مما ذكره في هذا الباب^{١٢٠} -والذي قلناه^{١٢١}- غير مشعرُ بهما، كالشعر
والخفاف والبرص، والنظير إذا أُنشئَ اعتبار ذلك لهما، لا يدخل عليه اعتبار
في غيرها.

قوله من الرُّقْعَن نَسَا يَسْلُفُهُ

أو نكسه كما نظم في المسند إليه. وإن كان نصف أفضل مما نظم هنا، ولا وجه
لإعماله. وما لإزالة التطويق، إذ ذكر المسند إليه كقوله:

ثَلَاثَةُ طُرُقٍ أُنْشِئَا بَيْنَهُمَا ١٢٢
شَقَرُ الْعُصَى وَأَوَّاسُ الْخَطَرِ ١٢٣

وإن كان قوله: إنه جعل التطويق مع هذا المسند لا منه، ومن الناس من قل: إن ثلاثة
مبدأ سوا الأربعة به الإضافة على رأيه لغيره، أو التعمين كقولهم في غير مرثي الله
عنه: ومن اعتزل نفسه، وتكرر لغيره على هذا الوجه، من جميع النسخ والتكرير.

عن: (الميمياء، إلخ).

(المرثي): التنبيه يذكر فيه ما أنه تمكن بسلام أساليب، ودخل فيه دعوى عليها،
ومعنى هذا التنبيه أن ما ذكره في هذا باب، وذي إليه، وهذا ما لا المسند إليه من
الذكر والخفاف والبرص، أو من الشعر والخافير، والكيمياء والسحر، وغير ذلك،
والقواصم، والإفراء والجملة أسماء أو فعلية أو ظرفية يعبر كثير منه في غير
المسند والمسند إليه، وإن من أكثر اعتبار ذلك لهما ما لا يدخل عليه اعتبار في غيرها
من الشاعير والتعلق بها، وغير ذلك والله تعالى أعلم.

١٢٠ قوله نكسه، من على: يهرس في الإكراه، ص ٢٩. وأما المسند، من: وجب، في معج المنصم
والشعر نظم الخافير وهو نكسه.

١٢١ يعني: باب مسند.

١٢٢ يعني: باب المسند إليه.

(١) البيت من الميمياء وهو مسند من وجب، في معج المنصم. وأما المسند، من: وجب، في معج المنصم.
من: ٢٩، على الخافير ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢

أحوال متعلقات الفعل

الفعل مع المفعول كالنعل مع النعل، أي أن الفاعل من ذكره منه^(١) إضافة تنوينه به، لا إضافة والوعد مطلقاً، فإذا لم يذكر^(٢) منه، فالمراد أن كل إضافة تامة أو غير تامة منه مطلقاً^(٣)، لأن مذكراً له مفعولاً.

باب أحوال متعلقات الفعل

عن: (أحوال متعلقات الفعل مع المفعول كالنعل مع النعل... إلخ).

(أولاً) هنا شباب لأحوال متعلقات فعل، وأم يستويها المصنف، بل ذكر منها الفعل والمفعول، وذكر الفعل فيه نظراً، لأنه منه وجه، فكان ذكر أحواله باباً يستند إليه الغير، ثم الأحوال التي يريد، هي الذكر والترك، والتقديم والتأخير فقط، والترك لا يذكر في الفعل، لأنه لا يختلف، ثم ينبغي أن يكون الفعل وما في معناه مما يصلح منه، ولا شك أن الفعل مع المفعول، كالنعل مع النعل هي أن الفاعل من كل منهما إضافة التفسير به لا إضافة وجوب فعله بفعل زليل في الفعل ليمتد منه، وانصبه في المفعول ليمتد وقوعه عليه، فمثلكم مرة يريد الإخبار عن الفعل أن الحدث من غير تبيين فاعل ولا مفعول، فيقول: وقع حريق، وأما ليس في هذا التركيب شيء، من تعلقات القرب، وتأخر عبارة نصب أنه مع زيادة غير الحدث لا يؤتى بالفعل، فلا نقول: حريق شيء، وأما أراد فاعله المؤنث بالفعل المسمى الذي هو مطلق من الحدث الذي يريد الإخبار به، فيذكر فاعله أي فاعله ليصرح أن في مواضع مختلفة، ويجوز التعديل عند الكسائي، ثم إن كان متعباً فمارة بقصد الإخبار بالحدث والمفعول دون الفعل فينبغي للمفعول، نقول: حريق زيد، وإرادة بقصد الإخبار بالفعل ولا يذكر مفعوله، فينبغي على شريطة:

أولها: أن يقصد إبداء الشيء للفعل أو عليه أنه على الإطلاق من غير اعتبار صريح ولا خصوص، ولا تعلق بين وقع منه، فاشهدني حيثك كالكلام فلا يذكر مفعوله، لئلا يتوهم السامع أن الفاعل الإخبار بمقتضى بالمفعول، ولا يفسر حيثكسداً.

(١) أي: من ذكر كل من الفعل والمفعول مع الفعل، أو ذكر فعل مع كل منهما.

(٢) أي: المفعول به مع الفعل المسمى.

(٣) أي: من غير اعتبار صريح في الفعل أو خصوصية به، ومن غير اعتبار تامة من وقع عليه.

لأن القول لا يكون، وهو شرطان، لأنه إذا لم يجعل الفعل مطلقاً كتابةً^{١٢} منه مطلقاً
معلوم، معلوم، بأنّه عليه قرينة أو لا^{١٣}:

القول: (أقول من يستوي الذين يتكلمون والذين لا يتكلمون)^{١٤}
السكّاني: ثم إذا كان المقام خطيباً^{١٥} لا استغنياً^{١٦}، أكد ذلك^{١٧} مع التعميم^{١٨}،
بالحال للتعميم^{١٩}.

لأن المقام كالتكلم، وهذا لا ينافي في القول، بل متى ذكر الفعل التامّ وجب
الإتيان بالقائل أو لا يرد.

قلت: وهذا حقيقة اللزوم فلا يمتنع أن يقال: هو التامّ، وأنهم يعنون بالآخر حقيقة ذلك
المتكلم وهذا الشأن أخصه: أن يجعل يضاف الفعل كتابةً عن الفعل مطلقاً بمعلوم
معلوم، كانت عليه القرينة، والقسمي، أي لا يكون، كانت الكلمة تعني: (أقول من يستوي الذين
يتكلمون والذين لا يتكلمون) أو من له صفة التكلم، ومن ليس له، ثم نقل عن السكّاني أنّه
قال: ثم إن كان المقام خطيباً يعني والمطهر ما يقع فيه يظهر التثنية مثل: (الطاهر فيه عام
عامة خطيباً كتمام الجمع والمتم، والخطوب، والإعراب، وإشارة، ونحوها) معني أن الخطيب إذا تم
بوجه خطيباً حصل على جميع أوجهه على أيّ حال مطلق الاستغناء، فإنه لا بد فيه من يرد،
لأن كان المقام خطيباً أكد ذلك، ثم القرينة عبارة اللزوم مع التعميم في أوجه القول، لا
بذلك، كيف يكون الأمر، وبعد التعميم لا يقول: مراد التعميم، في أوجه القول لا في
المحاطة، فإنّ إذا قلت: قام زيد، لم ترد به أنه وقع به جميع أوجه القيام على سبيل
البدء ولا بمعلوم خطيباً، لأن صفة على أحد الأفعال دون غيره من التعميم يميز بالحل فيحصل
على الجميع، ثم جعل معنى السكّاني قريناً، فلان جعلي وبلغ مستغنياً لذلك، وإكفاً
لتعميم القصد كما سيأتي يعني بتعميم معلوم التعميم القوي في التامّ وتعميم الفعل

١٢ أي من ذلك القول.

١٣ أي أو لا يجعل ذلك.

١٤ سورة الزمر ٩.

١٥ أي يخطب فيه بغيره الذي.

١٦ أي يخطب فيه المعلن المبرور.

١٧ أي كقول القراء قوله فاعلموا أن قوله منه مطلق.

١٨ أي في أوجه القول.

١٩ أي اللزوم من صفة على غيره دون غيره.

والأول^{٣٦}: **القول المبحر في النظر بأنه [من الخطأ]**
لجسور متساوية وأجزاء متساوية **أن يسرى فقيس ويستصح وأما**
أي: أن يكون لو روي، وهو صحيح، فأنه مع مساوية وأجزاء الظاهرة المتساوية على
استحقاقه الإمامة يوم القيوم، فلا يجوز أن يشار عليه سبيل.
والأول^{٣٧} وجوب التفسير بضمير القرآن.

القول المبحر في الأحكام، وأما لم يشر فيه سوء، فلهذا: لأن القوم أن القوم جنة فاصرا
 فلا يفعل له، وقد تراه الخطيئ الخارج في حكمي من السكاني بعد بخره من وقت على
 كونه فلا حجة لثبوتها بذكره، وهو المصنف، لأن لم يكن حاشيه فلا يبعد ذلك قال
 الخطيئ للإشارة في قول المصنف، بأنه غير مذكور هنا لا يعلق لفظه، وأما القسم الأول
 وهو أن يكون العمل المطلق الذي ليس لازما كدبة فيه متعلقا بالفعل مخصوصا عليه عليه
 الزينة فلكل القول المبحر بعدم احتراز بأنه

لجسور متساوية وأجزاء متساوية **أن يسرى فقيس ويستصح وأما**^{٣٨}

أي: ليس في الوجود م روي وسبع لا تكرر، فالمحمود، ذلك ليس محسوسا روي لا
 محسوسه، وأما سبع سبع كذلك، فلهذا فعلا أن يقع المحسوس أو سبع فإنه كيف وأما لا يقع
 إلا على محسوسه، بخلاف م لو كان أن يروي سبب بمساواة، فإنه ليس فيه حاشية م
 يخص أنه ليس في الوجود ما يسر غير محسوسه، لأن قلت، المصنف أنه جعل هذا أيضا
 من جعل المسمى لازما فكيف يكون، بعد ذلك إنه كدبة عن معلوم بأن التفسير أن يروي
 كونه، قلت: لا خلاف بين الكلامين بأن يحسن المحسوس، وهو كدبة عن رؤية خاصة وسبع
 خاص، ولخصوصيته باعتبار أنه نوع خاص من الإحصاء يختلف لمعناه الخاص فهو قاصو
 مكاني به عن قصد لا يصح لا القول واحد ثم قد أن تقول: المسمى لمعناه واحد فكيف
 يكفي فيه بالمعنى، والقاص ليس لازما للمسمى الواحد، بل ولا يجمع منه، (قوله: والأول)
 أول: وإن لم يكن قطع النظر عن المعنى، بل قصد ولم يذكر المصنف عليه بغير بحسب القرآن.

٣٦: وهو أن يجعل الفعل مطلقا كدبة فيه مطلقا بغيره، بخصوص
 روي أن وإن لم يكن القوم منه يوم ذكر لمعناه، قصد: بل قلنا: إن كان قصد أو عليه منه مطلقا
 من قصد مطلق بغيره غير مذكور
 يوم القيوم، من الخطيئ كونه معناه من غير الإحصاء في الإحصاء منه: ١٥١، وسبق ذلك من القول
 على الله، والتفسير بأنه من المصنف بأنه إن على الخاص

ثم الحذف:

إِنَّمَا الْقِيَانُ بَعْدَ الْإِزْهَامِ **حذف** في **إِنَّمَا** **تَحْيَاتُ** ما لم يكن متعلقاً به **فَرِيحاً** نحو: **(أَلَمْ تَرَ أَنَّهُ أَهْلَكْنَاهُ أَهْلِينِ)**^{١٩}

١٩ سورة القصص: ٢٥

(القصص: ٢٥) ما ذكرنا يعلم أنه لا بد من القائل والمفعول ومفعول من متعلقاته الفعل من زيادة فاشد، فلا نقول: قام **فأمر**، وصيحت **مضروباً**، وما أوجع ذلك قبله أن نقوله تعالى: **(هَذَا أَرَأَيْتُكَ إِنِّي لَغُلَّامٌ رَسُولٌ)**^{٢٠}، **وأمره تعالى (وَأَنْتَ أَهْلَكْتَهُ الْفِتْنَةُ)**^{٢١}، **وأمره تعالى (سَأَلَ سَائِلٌ)**^{٢٢}، **وأمره تعالى (وَأَنْتَ الْوَالِدُ)**^{٢٣}، **(فَلْيَكُنْ لَهُ كَلِمَاتُ عَلَوْنِ)**^{٢٤}، **فإن الأمم وإنهم عهد بقاء، ولا نحو (فإن فاني بانيهم)**^{٢٥}، لأن القائل ملحق بالصفة، وأصل المفعول: **عما**، **يرد** من ذلك أنه يقدر له صفة معذرة: **القصص** **رسولاً عظيماً (سَأَلَ سَائِلٌ)**^{٢٦}، **تصيح** أو يكون **استنكر** الواقع في ملكه يعني من المعاني **المتشابهة (وَأَنْتَ أَهْلَكْتَهُ الْفِتْنَةُ)**^{٢٧} **المعجزة التي عرفك أنك نبي، برأيت بطل قوله** **وعنه الله**، **في يقدر استنكر ما نصه: (فأمره تعالى) (وَأَنْتَ أَهْلَكْتَهُ الْفِتْنَةُ)**، **وإن** **كل الجاني أحسن من شيء**، **لأن الله سبحانه وأنت إنه القائل، وصيحت المصدق إليه** **سأله على معرفة الله، يعني عرفته تعالى، عرف المعجزة**، **فلا يعني في الاستنكار** **عاشقاً وأقرب**، **قد يعرف ولا يعرف**، **وإن** **ذكره الوالد صحيح ولا يرد عليه نحو:** **أفأنت أنت، ونحو: فريحاً وبانيهم وإن لم أعلم**

فإن المتشبه في مثل ذلك نفس خاص، وإنما إذا لم هو في جاء جاء من غير إرادة **شئ، خاص ثم أخذ في تصديدها** **حذف المفعول القيان بعد الإزهام:**

من: **(ثم الحذف إِنَّمَا الْقِيَانُ بَعْدَ الْإِزْهَامِ - إلخ).**

(الفرق: حذف المفعول مع تصديده لأحد أفعوله، معناها: أن يقصد القيان بعد الإزهام، كما في قبل تَحْيَاتُ، ما لم يكن متعلقاً به فَرِيحاً، فإنه لا يمكن كما ذكرنا نحو (أَلَمْ تَرَ أَنَّهُ أَهْلَكْنَاهُ أَهْلِينِ) أي علم تبيده، قد يظن أنه يفسد فإنه إذا صحح السامع قال شاء

٢٠ سورة القصص: ٢٥

٢١ سورة القصص: ٢٥

٢٢ سورة القصص: ٢٥

٢٣ سورة القصص: ٢٥

٢٤ سورة القصص: ٢٥

٢٥ سورة القصص: ٢٥

٢٦ سورة القصص: ٢٥

٢٧ سورة القصص: ٢٥

٢٨ سورة القصص: ٢٥

٢٩ سورة القصص: ٢٥

بمختلف تدعى [من القول].

وَلَوْ شِئْتَ أَنْ تُكْسِيَنَّ نَفْسَ الْفَيْكَلَةِ.....

وَأَيُّ قَوْلَةٍ^(٢١) [من القول]:

وَلَمْ يُقَالْ عَلَى الْقَوْلِ غَيْرُ الْفَعْلِ

فَلَوْ شِئْتَ أَنْ تُكْسِيَنَّ نَفْسَ الْفَيْكَلَةِ

تعلقت نفس بشرى - أنهم عبيد، لا يدري ما هو قلبا ذكر الحبيب استبان بعد إيهامه.
وأكثر ما يقع ذلك بعد «وإن» لأن معمول مشقة مذكور في جوابها وكذلك معرفة من
أريدت استبروف وقد يكون مع معرفة استعمالا بغير الحبيب كقولك تبارك (أولا) وأحييتون
بشرى من علمه إلا بقا ثانى^(٢٢) وقد يذكر إن كان فيه نغمة لتكسب السامع به كقوله
وَلَوْ شِئْتَ أَنْ تُكْسِيَنَّ نَفْسَ الْفَيْكَلَةِ فإنه وتكسب ساحة الضمير^(٢٣) الوسخ

وقال المتنحوي إنه إما ذكر في البيت استعماله في الوزن إلى غير مكانه فمحتاج له
بغيره ولعلهم يذكرون أيضا لو يذكر لأن الفاعل في جواب لو محذوف كقول ابن عباد
لَمْ يَقُمْ عَلَى الشَّوْقِ غَيْرُ الْفَعْلِ

فَلَوْ شِئْتَ أَنْ تُكْسِيَنَّ نَفْسَ الْفَيْكَلَةِ

فإن ليس المراد لو شئت أن تكسب نفس الفيكلة ولكن لو شئت أن تكسب
الفيكة الحقيقية، والمراد بالفيكة هي الأول ابنة، الحقيقية، وفي الثاني المصدرى، إشارة
إلى أنه من المعلوم لم يبق فيه مصدر لعدم رأى غير من الضمائر، فلو تصور جوابه
الطرح ملهنا تفكر بكال الجمع، وأورد أنه - فلا يكون المراد لو شئت أن تكسب تفكرا
تفكيرتك تفكرا، معناه أنه حتى صار لندرا على بيضاء التفكر، فيكون كالكيفية
فلهذا وأجيب بأنه ليس التفكر مذكورا في الموضع بوجه بل قول غير التفكر بل في
منه القصد: وأيضا يكون محذورا، ويتفرع في تفكر مذكور فعلا كقوله وجوابه
(تكملة) قد يقال ما الحكمة في التراد أو كثرة حذف معمول الحقيقة بين الموضع من

الأفعال.

(٢١) من المتنحوي من قراءة المصنفين بن عباد

(٢٢) سورة البقرة ١٥٠

(٢٣) البيت من القول: وهو المتنحوي من قراءة المصنفين بن عباد

وَمَا لَكُمْ لَوْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ إِرَادَةَ غَيْرِ إِرَادَتِهِ كَقَوْلِهِ [مَنْ طَلَبُوا] وَكُنْتُمْ تَعْلَمُونَ غَيْرَ بَيْنَ تَعْلَمُونَ وَكُنْتُمْ

إِنْ لَوْ ذَكَرَ التَّحْقِيقَ. لَوْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ لَمَّا كَانَ مَا بَعْدَهُ أَنْ الْعَمَلُ لَمْ يَنْتَهَ إِلَى الْعَظَمِ.....

فالمعبر أن الحقيقة بأن من وجودها وجود الشيء، وإذا كان كذلك فالحقيقة المستلزقة لمضمون الجواب لا يمكن أن تكون إلا حقيقة الجواب، ولذلك كانت الإرادة كالحقيقة في وجوب أفراد صفات معلومة، صرح به ابن عظيم، فمطلق في البرهان، وصاحب الأكس، القريب، وهو واضح. وبعد أن طهر في هذا الجواب بسنن كثيرة رأيت الشواهد قد وقع عليه فضل في الأكس. حيا ذلك أن مادة الحقيقة والشيء واحد، فالحقيقة جعل ما ليس بشيء، فمحمولها لا يتأخر عنها وهو بعد أو متأخر لاختلافه في الجواب، فالحقيقة لا، لا تملكه فاستلزمه بالوضع، واختلاف الحقيقة بالضرورة، فصفات مضمون الحقيقة، تنصرف الاختلاف إلى الحقيقة فيكون انتهاء محمولها دائما لها بعد، (فكيفية) وإذا عرفت بعد أو قبل المذكور في جوابه، انتهاء، كما قالوا، وقد ورد عليهم قوله تعالى (أَفَأَنْتُمْ أَنْتُمْ بَشَرٌ لَمْ تَلِدْ وَلَكِنْ أَنْتُمْ مَعَالِكُمْ) ^(٢٠) فإن المعنى لو شاء وما إرسال الرسل لأمر ثلاثة لأن القسطنطينيين ذلك، وذلك غير الواجب سري الله عنه في القسطنطينية

حذافير القول ليدفع لوجه إرادة غير الإرادة:

وَمَا أَنْ يَحْتَكَ الْقَوْلُ أَوْ لَا يَشْرُ ذَهَبَ السَّامِعِ إِرَادَةَ إِرَادَتِهِ غَيْرِ الْقَصْدِ كَقَوْلِهِ الْقَدَمِ.

وَكُنْتُمْ تَعْلَمُونَ غَيْرَ بَيْنَ تَعْلَمُونَ وَكُنْتُمْ تَعْلَمُونَ إِرَادَةَ إِرَادَتِهِ غَيْرَ الْقَصْدِ

فإن لم يعلم أن المحزون لعدم، حتى علم أن العمل وصل إلى العظم، فهو ذلك: ^(٢١) التمام لربما لوهم السامع أولا أن المقصود الإحسان بغير التمام من غير نظر إلى

(٢٠) سورة العنكبوت، ٢٤

(٢١) معقول على أنه القيد بعد الإيماء من ٢٤

(٢٢) حيد من القول، وهو الموحدين، وأراد به من على البرهان في الإكراه من ٢٤، والمطلب في القيد أو العمل صحيح المعنى

وأما لأن أراد ذكره ثانياً على وجه يتقدم إتيان القسم على صريح لفظه (إظهار) كمال العناية بوقوعه عليه^(١)، فنقول: (من الخفيف) :
لَمْ يَلْبَثَا قَلَمٌ لَحْدٌ لَدَى الْمَوْلَى **لَمْ وَالْمُجَسَّدُ وَالْمُكْسَرُ** مثلاً
 ووجوب أن يكون السبب لركب مواجهة المصوح بطلب بشئ له.
 وأما للتصميم مع الاختصار : فتكون : **لَمْ يَلْبَثَا قَلَمٌ لَحْدٌ لَدَى الْمَوْلَى** أي : كل أحد
 وعليه : **(وَالَّذِي يَذْكُرُ إِلَى نَارِ السَّلَامِ)**^(٢)

اختصاره إلى السلام بقوله : **وَالَّذِي يَذْكُرُ** هو كقول : **لَمْ يَلْبَثَا قَلَمٌ لَحْدٌ لَدَى الْمَوْلَى** أي : كل أحد
 ويذكر بالفضل في نحره : زيد هو الذي غير أنهم أوجعوا القسم في المثال الأول ولم
 يوجعوه في : زيد هو العادل
 خالف المصنف لإزالة ذكره ثانياً :

وأما لإزالة ذكره ثانياً على وجه يتقدم إتيان القسم على صريح لفظه (إظهار) كمال
 العناية بوقوعه عليه عند عبارة المصنف : **وَمِنْهُ أَنْ يَرَادَ ذِكْرُهُ ثَانِياً عَلَى وَجْهِ تَقْصِيرٍ**
 يسدح القدر الثاني على صريح لفظه (إظهار) كمال العناية بوقوعه^(٣)
لَمْ يَلْبَثَا قَلَمٌ لَحْدٌ لَدَى الْمَوْلَى **لَمْ وَالْمُجَسَّدُ وَالْمُكْسَرُ** مثلاً

فإن إتيان على الوجودان على المثالين من جهة اختلاف ما أتوا به ، **لَمْ يَلْبَثَا قَلَمٌ** مثلاً
 في المصنف فلم نجد هذا إما يكون هو نفس ذكر المصنفين فإن هذا المعنى يحصل
 بتكرره ، والأحسن ما ذكره المصنف ثانياً وهو أن نقول : إنه قصد التأكيد مع المصوح
 بأن لا يصرح له بأنه عليه له مثلاً ، وهي التهمة لئلا وهو أن عدم وجدان مثل في هذه
 الصلوات الثلاث لا يخلو وجدان واحد منها فبها موهج أن يكون ولا في الفضل ولا
 القارم ونقله على وجه يترن به التهمة

خالف المصنف لإزالة التصميم مع الاختصار :

وأما أن يكون خالف التصميم مع الاختصار : مثلاً : **لَمْ يَلْبَثَا قَلَمٌ لَحْدٌ لَدَى الْمَوْلَى** أي :
 يؤم قبل أحد وقوله تعالى : **(وَالَّذِي يَذْكُرُ إِلَى نَارِ السَّلَامِ)** أي : كل أحد ، وهو صريح
 به لأداء التصميم دون الاختصار ، لا يقال : انتهى وهو من يسهل طريقة قوله تعالى :

(١) من الخفيف : أي : من السهل

(٢) من الخفيف : أي : من السهل

(٣) من الخفيف : أي : من السهل

والتصميم مع الاختصار : أي : من السهل

وإن لمجرد الاختصار عند قيام قرينة، نحسب: استلزام الجمع، أو: التثنية، وعليه:

﴿الرئيس أنظر إليك﴾^{٢٧} أي: نأشد.

وأما الترجمة على الفاعلة، نحو: **﴿إما وتلك ربك وتعالى﴾**،

﴿ويجزي من يشاء﴾^{٢٨}، لأن الواقع أن كل أحد يدعو الله إلى ما هو إسلامي، فهو كذا، إما لغيره يدعو من يشاء، وإما شاء يدعو كل أحد طلقاً به، ويحصل المصير، لأن السخط من يشاء أن يدعو الله، إما يحدث في قلب ما في عالمي، والذي في الثاني للغير، من شاء أن يدعو، هو قرينة ذلك في الأول، لأن للغير يدعو من يشاء عدله، وهو غير المراد، ويمكن التراجع فيه، وأن يقال: للغير من يشاء عدله يدعو على الغير من يشاء عدله، لأن قرينة كل مفعول مختلف عنه المجرور، حيث أن في قرينة يدعو من يشاء أيهم القسم الثاني أن يدعو والغير كالقسمهم إلى مبدئي وغيره، وإن كان القول بالحذف الاختصار، وأما القسم فمن أين استلزامه؟ وأما القسم من هذه الآية إنه حصل من خصوص الآية ما قبل مخرجي.

حذف الفعل لمجرد الاختصار:

وإن الاختصار عند قيام قرينة ذلك على كونه الاختصار نحو: استلزام إثمه أي: ليس وهو من الأفعال التي يجب ذكر مفعولها، ومنه **﴿إني أظنكم بين حرافة﴾**^{٢٩} أي: أظنكم، ومن على مرأته: **﴿أولئك﴾**، ويخرج عن تنويعه أو: نفسه، ومنه قوله تعالى **﴿الرئيس أنظر إليك﴾** أي: نأشد.

﴿الله﴾، ونأشد، أن ترك المفعول عند تعظيمه، وعلى ما سبق مخرج من مخرجي قول

أي: نأشد:

وإن نأشد من العوائية فيقول: **﴿الله تالله أنظر لا تظلم﴾**^{٣٠}

قال: لأن القسم بعد في نفسه من غيره، إذ نأشد إلى الأمر.

حذف الفعل لرجحية الفاعلة:

وأما لرجحية الفاعلة، ومجرد حذف لرجحية على الفاعلة، وفيها نظر، وأما عمله بمعنى استعانة، وذلك قوله تعالى: **﴿إما وتلك ربك وتعالى﴾** أي: ما كان قوله بمعنى قوله تعالى: **﴿استجى﴾**^{٣١}

(٢٧) سورة الفرقان: ١١٢.

(٢٨) سورة الضحى: ٢.

(٢٩) سورة النور: ٢٥.

(٣٠) سورة يوسف: ٢٤.

(٣١) قوله أي: نأشد من قوله تعالى: ٢٥٥، وأخرج ٢ عن ١٥٦، وفي مجموعي: ٢٧٧.

(٣٢) سورة الضحى: ١.

وبما لا يستبعدان ذكره: كقول عائشة رضي الله عنها: (مَا رَأَيْتُ بَشَرًا وَلَا رَأَى
 بَشَرًا) ^(١) قوله العورة
 وبما انفكته أخرى.

وتقدم مضاف، ونحوه عليه: لَرَأَى البَشَرُ في التبيين: كقولك: "رَأَى خُرَيْشٌ لَرَأَى
 اعْتَقَدَ لَكَ خُرَيْشٌ إِسَاءًا، وَهُوَ خَيْرٌ زَيْدًا، وَقَوْلُ كَذَاكَ لَا خَيْرَ، وَفَكَهْ لَا يَلَاذَ: "مَا
 رَأَى خُرَيْشٌ وَلَا خَيْرَ"، وَلَا "مَا رَأَى خُرَيْشٌ، وَلَقَدْ كَرِهْتُ".

حذف المفعول لاستبعاد ذكره:

وبما لا يستبعدان ذكر المفعول كقول عائشة رضي الله عنها: مَا رَأَيْتُ بَشَرًا وَلَا رَأَى بَشَرًا .
 حذف المفعول انفكته أخرى:

(قوله: وبما انفكته أخرى) أي: معنى "أخر يقتضي الحذف، كخوف ذكره وإرادة
 الإختصار لدى الحاجة وعند السكائر من حذف للاختصار قوله تعالى: ﴿لَوْ وَجَدَ مِنْ
 شَوْعِهِمْ فَرْقًا لَنَسَفَهُمُ اللَّهُ﴾ وذلك أي: يخفى ترك المفعول، لأن الغرض الفصل لا
 المفعول، قاله مصنف في الإيضاح: "أما يشبهه سبحانه في حذف وحده: نعم تصح
 معنى الفصل كقول تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْتُوا بَشَرًا لَّيْسَ لَهُمْ شَأْنٌ مِثْلَ مَا تُنَادُونَ﴾ "قد رويتم أن معناه دعوا
 فلا حذف، ولا يصح، لأنه يترك الاشتراك أو كان التسمي متعديا أو حذف الثاني - على
 نفسه إن كان واحداً، بل هو بمعنى دعوا والحذف واقع وقد تامل أعلم
 تقديم المفعول على الفعل:

من: (وتقدم مفعوله ونحوه عليه: .. إلخ).

(قوله: تقدم مفعول الفعل عليه يكون ترك الحذف من التبيين، والقول أن التخصيص
 ينافي وقوع الفعل على مفعول معين، والغرض أنه واقع على غيره: كقولك: رَأَى عَرَضٌ
 لَرَأَى عَرَضٌ إِسَاءَةً، وَهُوَ خَيْرٌ زَيْدًا، وَقَوْلُ عَرَضٌ بَشَرًا، لَا خَيْرَ - كعباءة عائشة

(١) الترجمة الطبري في "المعجم" ص ٢٧٧ وفي غيره: مع جمود (٢٧٧) والمصنف (٢٧٧) وفي نسخة
 "رَأَى بَشَرًا بَشَرًا"، ولا يوافق فيه، فيه قلب وإضاح، وقد ذكر المصنف أن معناه: رَأَى عَرَضٌ
 في "المعجم" (٢٧٧) وقال: "أما بَشَرًا، وَهُوَ بَشَرٌ، وَكَانَ بَشَرًا فِي "تفسير الفخر" من
 ١٤٤ - "تفسير المصنف" وقال: "أما بَشَرًا، وَهُوَ بَشَرٌ، وَكَانَ بَشَرًا فِي "تفسير الفخر" من ١٤٤
 في ما ذكره، وهو الصحيح، قاله في "معجم" راجع كتاب "تفسير الفخر" الأهمي ص ١٤٤.

وَأَمَّا تَعْرِفُ أَفَمَا بَدَّاهُمْ أَفْئِدَةً سُلُتَ السُّرَّةَ قَبْلُ لَمَّا سَمِعَتْ بِمَرَضِهَا هَدِيمٌ
 وَأَنَّ تَعْرِفُ أَفَمَا تَحُدُّ وَحْدَوَكَ أَعْلَمُ . فَلَا يَهْدِي إِلَّا الْفُتُورُ وَأَنَّكَ تَوَلَّى تَوَلَّيْ
 خَيْرٌ لَّكَ .

والتخصيص لازم للتقديم دائماً .

المصنف - ينبغي أن يفهم كونه ذاكرة هذا هذا الذي مرأى به الاختصاص، فإن لم يرد
 فيكون قوله لا غيره أصح لا تأكيد، إلا أن يرد أنه تأكيد للمعنى الذي بالعمول
 السابق، وإن لم يرد على غيره، قال المصنف وأنت لا تعلم، ما ردا خبرت ولا غيره
 لتأخير ما في الأول والثاني، لأن ما ردا خبرت، طاعتك به من يعلم أن إتماماً
 خبرت، ولكنه شرط في الخبر وأصاحب في معرفة إتمام في الجملة، وقوله ما ردا
 خبرت ولا غيره، يضاف ذلك، وإن أن يقول ثم لا يقدم العمول إذا كان الخطاب مع
 من يملك أنك خبرت ردا وهو مطلق من أصل، وفي خبرت بأن يكون الواقع أنك ثم
 تعرب أصلاً، ويصح حينئذ ما ردا خبرت ولا غيره، قال - وكذلك لا يجوز أن تطلب
 العمل انتهى برأيه هذه الأقوال - ما ردا خبرت وفي آخره أن التقديم إنما يكون
 لرد الخطأ من تعيين العمول قبله، فإنه بالتقديم لا يرفع الخطأ من المسند، بل إنما
 يضمن الرد هذا بأن يقال - ما ردا خبرت وإن كان خبرت - وأما نحو قوله ردا خبرت،
 فإن خبر العمل قبل قوله ردا، فليس من نفس خبر، لأن العمول حينئذ غير مقدم،
 فلا يكون فيه إلا تأكيد بإعادة جملة، وإن لم يرد بعد التصويب كان معاً معن فيه، فيكون
 التخصيص به أم يصح من غير أن يذكروا جعل على التفسيرين وقوله تصديقاً
 «وَأَنَّ تَعْرِفُ أَفَمَا تَحُدُّ وَحْدَوَكَ أَعْلَمُ» التخصيص، أن تأمل خبر على قراءة التصيب مؤخر، لأن أما
 يضمن - فهذا يمكن من غير - فهو بمعنى قبل، فلا يلهي قبل، لأنه يقتضيه المعنى -
 كما قالوا - وفيه نظر سيأتي قريباً .

وأنت لا تعلم ما ليس معلوماً من هذا كقوله: يرد خبرت، وهو المراد بقوله
 ونعم، على ما قيل، والمراد به نحو معلوم من الحال والظن والتجرب، فيكون تقديم
 العمول مطلقاً عليها للاختصاص

قوله: (والتخصيص لازم... إلخ) أي التخصيص لازم للتقديم، ويدخل في قوله
 سائر المعولات مع جوازها، فالظاهر أن هذا لا اختصاص له بالتعريف، وأنت عرج

وأولها يقول في: «إِنَّكَ لَتَعْدُ وَرَكَاتُكَ لَتَكُونُ» معناه: لَتَكُنْ بالعبادة والاستقامة،
 وفي: «إِنِّي أَلُو الْعَشِيرُونَ» معناه: إليه لا إلى غيره.
 ويأتي في الجميع جواز التخصيص - اعتدائكم، وأولها يكفر في (يُسلم الله) موافق
 وأولها: «أَلَا بِأَسْمٍ وَرَكَاتٍ»
 وأجيب: بأن الأسم فيه التزام، وبأنه متعلق بدخول التثنية، ومعنى الأول: أَوْجِد التزاماً

بين الأسم وبين التثنية وأجيب: بأن التثنية يحذف على المبتدأ قبل الاختصاص، وقال
 صاحب التلخيص: إن هذا لم يقل به أحد من علماء الأئمة هناك تقدم الظرف في
 الكلام فثبت عليه الاختصاص، وهو أن لا يصير هذا الأمر، وقوله تعالى: «إِنَّ إِلَهُكُمْ
 إِلَهُهُمْ»^(١)، وكذلك تقدم الحال على صاحبها مثل: جاءه رجلان، وإلهما زيد.

(القول): هذا والذي قبله ليس من التقديم بحصول على ما قبله، بل من التقديم بمعنى
 التعملات على بعض، وسبب أن لا يقع الاختصاص

وقوله: (لازم للتقديم هنا) يعني: إن العيب أن التقديم يكون للتخصيص، وقد
 يخرج من ذلك تعرض غيره كما تقدم في تقديم أَسْمٍ إليه، وإن قلت: قوله: «إِنَّكَ
 لَتَكُونُ» يخرج مع قوله: «إِنَّكَ لَتَكُونُ» لا معنى لقوله: (لازم للتقديم أنه لا يخرجه)، بل
 يعني أنه لازم الإمكان ويكون التقديم بعده اختصاصاً بقوله: «إِنَّكَ لَتَعْدُ وَرَكَاتُكَ
 لَتَكُونُ» معناه: لَتَكُنْ بالعبادة والاستقامة، وفي: «إِنِّي أَلُو الْعَشِيرُونَ» معناه: إليه
 لا إلى غيره، وكذلك قوله تعالى: «وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى
 النَّاسِ وَتَكُونُ الرِّسَالَةُ عَلَيْكُمْ مَبِينَةً»^(٢) أمرت الأمة في الشهادة الأولى والتوسط في
 الثانية، لأن العرض في الأولى إيجاب شهادةهم، والتعرض في الثاني إيجاب
 إختصاصهم بشهادة التي عليهم، لم تذكر أنه باید جواز التخصيص فيها آخر، وهو
 الاختصاص بالحصول التخصيص، وكذلك كسبنا الأولى عند التخصيص فليس العمل في (يُسلم
 الله) بخلافها لعدم قيام الله الخراج وأجوب: أنه يمكن أن يكون مقادراً ليقول قوله
 سبحانه وتعالى: «أَلَا بِأَسْمٍ وَرَكَاتٍ» وأجيب: بأن الأسم لم تذكر التزاماً لأنها أول
 سورة لولاها وكان «بِأَسْمٍ وَرَكَاتٍ» يفسد بقراءة الجوز لها، ومعنى قوله الأولى أَوْجِد

(١) سورة البقرة: ٢٥٠

(٢) سورة المائدة: ٤٨

(٣) سورة البقرة: ٢٥٠

(٤) سورة البقرة: ٢٥٠

(٥) سورة البقرة: ٢٥٠

العلاقة بتحويل الفعل لتعدي منزلة لأخرى، وأورد عليه أنه يارو الفصل بين التوكيد والتوكيد، لأن قرأ الثاني تأكيداً لقرأ الأول، وفصل بينهما «بأنهم رأيتكم» وقد يحتاج الأمر، فيها، أن هذا ليس بتأكيد، من قرأ الأول قول منزلة الآخر كما سبق، وإن جعل «قرأ» تأكيداً للأول لم يصح، لأن الثاني «أعلم» ولا يكون الأخير تأكيداً للأول بخلاف الأول، ومنها أن المصطلح النفس في التأكيد الاصطلاحي، وهذا تأكيد التوكيد، وهو لا يقع منه الفصل، ومنها أن قول جواز الفصل في مثل كقول: سجدته ﴿وَلَا يُخَفِّرُونَ وَلَا خَلَفُوا بِقَوْلِ كَثِيرٍ﴾^{١٠} فقد فصل بين يرفعت وكثرت والعلم والمجهول، هذا وهو ليس بمعنى التوكيد، لما كان مصحلاً للأول، وأدعى الرضا في أن الاختصاص في ﴿وَأَنبِئِي قَوْمَهُنَّ﴾^{١١} يقع فيه من ﴿إِنَّكَ مُعَقَّدٌ﴾^{١٢} والظاهر أن يريد ما فيه من التكرير، يقول المستدسر: تكرير الجملة، وأيضاً ذكره نظراً، ولذلك يظهر التمسك، فإن ﴿وَأَنبِئِي قَوْمَهُنَّ﴾ لا ملائمة فيه على التفسير حتى يفيد الاختصاص، لأن عامله ليس به أن يكون متأخراً عن إتيان، وأن يكون متقدماً عليه، فلا يكون المقبول مقبلاً، فلا اختصاص لا يقال، لا يصح إذن إتيان أو تقدم العامل ما تضمن الفعل كما ذكره شيخنا أبو حيان في تفسير هذه الآية رأت علي من وجه ذلك، أنها لقول: من أسيو، لا اختصاص، حيث الشامل كما ذكره أبو حيان، وأما ﴿إِنَّكَ مُعَقَّدٌ﴾^{١٣} فلا ضرورة فيه، ولا دليل على حذف عامل إتيان ومفعول بعد، بل إتيان مفعول بعد، «تذكرو» فيمكن فيه التفسير للاختصاص.

وإمام أبو حيان قال في شرح النفس: إن الاختصاص الذي يتوجه كثيراً من التماس من تقديم المفعول وهو، وإستدل عليه ذلك بقوله تعالى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ﴾^{١٤} لم يقل الدين، ﴿قُلِ اللَّهُ مُعَقَّدٌ﴾^{١٥} وهو استدلال ضعيف، لأن ﴿مُعَقَّدٌ لِلَّهِ﴾^{١٦} أكثر من إتيان المفعول من الآية الأولى، ولو لم يكن قد أتى، يقع من ذكر المخصص في محل بقوله صيغة المخصص: كما تقول: عينة الله، وتقول: قد عينت لا الله، كل ما يقع ذلك سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ أَكْبَرُ أَكْبَرًا﴾^{١٧} وأستدلوا بـ ﴿وَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ﴾^{١٨} وقيل: تخصيصاً

[١٠] سورة البقرة: ١٧٠.

[١١] سورة الفرقان: ٢٠.

[١٢] سورة الحج: ٢٢٨.

[١٣] سورة الأعراب: ١١.

[١٤] سورة البقرة: ١٧٠.

[١٥] سورة البقرة: ١٧٠.

﴿لَمْ يَكُنْ لَكُمْ آيَاتٌ إِلَّا أَنْذَارٌ﴾^{٢١} من قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ﴾ من قوله تعالى
 الاختصاص من قوله ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ هو م ثلث بالاختصاص، وكان مبتدأ مفعول
 له لا جعل الأعراب الذي هو معنى (رس) وقد رد الخليل أبو حيان على معنى
 الاختصاص بانحو قوله سبحانه وتعالى ﴿الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾^{٢٢} وجوابه أنه لا
 كان من أشرك بالله غيره كانه لم يعبد الله، كان لهم به شرك كنه لم يخصهم غير
 الله بالعبادة، ورد صاحب التلخيص الذي بالاختصاص بقوله تعالى ﴿كَلَّا فَتُحْجَرُونَ﴾^{٢٣}
 ففتحاً من قوله ﴿وَجَوَابُهُ﴾^{٢٤} أي في قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ﴾ من
 الحقيقة، وإضافة الجواب من قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾^{٢٥} إن جعلت بما بعد الظرف
 مبتدأ، وقوله تعالى ﴿قُلْ أَيْدِيهِمْ وَأَمْوَالُهُمْ مُشْرَبَةٌ وَهُم يَسْمَعُونَ﴾^{٢٦} ورد صاحب
 قوله تعالى: ﴿وَلَوْ كُنْتُمْ فَهْلًا لَوَ كُنْتُمْ أَهْلًا﴾^{٢٧} من قوله تعالى ﴿وَلَوْ كُنْتُمْ فَهْلًا لَوَ كُنْتُمْ أَهْلًا﴾^{٢٨}
 بالاختصاص، ويشهد له ﴿كُنْتُمْ يَرِيعُونَ وَكُنْتُمْ أَهْلًا﴾^{٢٩} من قوله تعالى ﴿وَلَوْ كُنْتُمْ فَهْلًا لَوَ كُنْتُمْ أَهْلًا﴾^{٣٠}
 وكذلك يدل على الاختصاص قوله تعالى ﴿قُلْ هُوَ الرَّحْمَنُ أَعْلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ مَّعْلُومٌ﴾^{٣١}
 وقوله تعالى ﴿قُلْ كُنْتُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا آتِيكُمْ سِتْرًا﴾^{٣٢}

بالقياس، ينفرد في كون التقديم مفعولاً للاختصاص من قوله به أن لا يكون المفعول
 مقبلاً وإنما، فإن ذلك لا يصح الحقيقة، وإن كان لاسم الاستفهام، وإيضاحاً على من
 يجهل معنواً أخرى، وإن لا يستلزم التقديم لصاحب التركيب مثل ﴿وَأَنَا آتِيكُمْ سِتْرًا﴾^{٣٣}
 ﴿فَتُحْجَرُونَ﴾^{٣٤} على قراءة القسب، خلافاً لما في الإصحاح في الثاني من قراءة الاختصاص
 (الشيء) وفي الجميع الاختصاص واحدة هي في واحدة، وهي قوله تعالى ﴿الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾^{٣٥}
 ﴿قُلْ أَيْدِيهِمْ وَأَمْوَالُهُمْ مُشْرَبَةٌ وَهُم يَسْمَعُونَ﴾^{٣٦} فإن التقديم في الأول قلما ليس
 للاختصاص، وفي الثانية قلما للاختصاص، كما يظهر بالتأمل

- | | |
|--------------------|--------------------|
| (٢١) سورة يوسف: ٢١ | (٢٢) سورة يوسف: ٢١ |
| (٢٣) سورة يوسف: ٢١ | (٢٤) سورة يوسف: ٢١ |
| (٢٥) سورة يوسف: ٢١ | (٢٦) سورة يوسف: ٢١ |
| (٢٧) سورة يوسف: ٢١ | (٢٨) سورة يوسف: ٢١ |
| (٢٩) سورة يوسف: ٢١ | (٣٠) سورة يوسف: ٢١ |
| (٣١) سورة يوسف: ٢١ | (٣٢) سورة يوسف: ٢١ |
| (٣٣) سورة يوسف: ٢١ | (٣٤) سورة يوسف: ٢١ |
| (٣٥) سورة يوسف: ٢١ | (٣٦) سورة يوسف: ٢١ |

(تفسيره) : تلك الزيادة وهي عند عبد في الاختصاص حيث وقع إيد بتقديم المعنى المعنوي، أو بتقديم المعنوي بملك غير م، هو ظاهر كلام أبيه عليه السلام.

وجاء أن أكثر تعليلها لطيفا به في ذات معناه الاختصاص، وهو: "لأنه أشهر كلام الناس في أن تقديم المصوب يعود الاختصاص ومن الناس من ينكر ذلك"، ويقول: إنما يلزم الاعتناء، وقد كان سيوفيه في كتابه: وهو يقدمون ما هم به أحرى، بالقياسات على إيجاب الاختصاص، بأنهم أكثر من حسن من الاختصاص المعصية فإن قلت: إنها غيرت، يقول: معناه ما صيرت إلا زيد، وليس كذلك، وإنما الاختصاص في المعصية على غير، والفتنة لم يذكروا في ذلك لفظ المعصية، وإنما قالوا الاختصاص، قال الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَمُعِدِّ الْوَعْدِ﴾^{١٥}، وتقديم المصوب قصد الاختصاص، كقوله تعالى: ﴿لَنْ أَعِزَّ اللَّهُ تَعَالَى أُمَمًا﴾^{١٦}، وقال: ﴿لَنْ أَعِزَّ اللَّهُ تَعَالَى أُمَمًا﴾^{١٧}، وأما في المعصية، والخصم بطلب المصوب، وقال في قوله تعالى: ﴿لَنْ أَعِزَّ اللَّهُ تَعَالَى أُمَمًا﴾^{١٨} معناه أرفع الله أمة بأمرهم وذلك في قوله تعالى: ﴿لَنْ أَعِزَّ اللَّهُ تَعَالَى أُمَمًا﴾^{١٩}: أرفع الله أمة، أن سكره أن أمة وما غيره، وقال في قوله تعالى: ﴿لَنْ أَعِزَّ اللَّهُ تَعَالَى أُمَمًا﴾^{٢٠} إيد أمر بالاختيار بلغة يخص الله واحدة دون غيره بعبادته سبحانه له توبة، وقال في قوله تعالى: ﴿لَنْ أَعِزَّ اللَّهُ تَعَالَى أُمَمًا﴾^{٢١} قدم المصوب الذي هو غير دين الله على غيره، لأن أهم من حيث إن الزمخشري الذي هو معنى التوسعة متوجسة إلى المصوب، وأما في قوله تعالى: ﴿لَنْ أَعِزَّ اللَّهُ تَعَالَى أُمَمًا﴾^{٢٢} إيد قدم المصوب على الفعل العبادية، وأما المصوب، له على المصوب به، لأن كان الأمم عنده أن يحافظهم بأنهم على إيد في حال في شربهم، ويحوز أن يكون إيد مقبولا به يحوز أن يكون إيد ثم غير الأول بقوله: ﴿لَنْ أَعِزَّ اللَّهُ تَعَالَى أُمَمًا﴾^{٢٣} على أمة إيد في نفسها، ويحوز أن يكون حلالا، فلهذا الأمانة كلها لم ينكر الزمخشري لفظ المعصية في غير، بل هو، ولا يصح إلا في الآية الأولى فقط، والفتنة المشتركة في الآية الاعتناء، بأمر الاختصاص، في أكثرها، وقال قوله تعالى: ﴿لَنْ أَعِزَّ اللَّهُ تَعَالَى أُمَمًا﴾^{٢٤}.

١٥ سورة قمر، ١٥
١٦ سورة قمر، ١٦
١٧ سورة المائدة، ١٧

١٨ سورة النمل، ١٨
١٩ سورة النمل، ١٩
٢٠ سورة النمل، ٢٠

﴿يَعْلَمُ كَيْفَةً﴾ تروى عن: (المراد: إِيَّاهُمْ لَعَلَّاهُ يَتَّبِعُونَ)^(٢٧) وما أعنيها لا يأتي فيه إلا الإهتمام، لأن ذلك متكرر من غير اختصاص، وقد يتكلف لخصي الاختصاص في ذلك كما في بقية الآيات، وأما الحصر فلا، فإن قلت: قد انفرد بين الاختصاص والحصر، قلت: الاختصاص الفضول من الطموس، والخصوص تركب من شيئين أحدهما إتمام مشترك بين شيئين أو أكثر، والثاني معنى منقسم إليه بقوله عن عمرو: كغروب زيد، فإنه أحسن من يطلق الغروب، فإن قلت: غروب زيد! فغيره بطرب عام وقع منك على شخص خاص، فصار ذلك الغروب المغير به خاصاً لا انضم إليه منك ومن زيد، وهذه المعاني الثلاثة، أعني: يطلق الغروب، وكونه واقعاً منك، وكونه واقعاً على زيد، قد يكون أحد الشكوك فيها الثلاثة على السواء، وقد يرجع قصد بعضها على بعض، ويعرف ذلك بما ابتدأ به كتابه، فإن الآية: يا بشر! هذا على الإهتمام به وأنه هو الأرجح في غرض الشكوك، فإنه قلت: زيداً غروب، علم أن خصوص الغروب على زيد هو القصور، ولا شك أن كل مركب من خاص كإتمام له جهتين، فقد قصد من جهة صومه، وقد قصد من جهة حرمه، فقصده من جهة حرمه هو الاختصاص وأنه هو الأمر عند الشكوك وهو الذي أعيد إعادته في جميع من غير الغروب ولا قصد الغروب بالنيات ولا غنى، وأما الحصر فمضاد على غير المذكور وإني أتذكر المنكر بعد عنه زيد، ولا أو ياتما، فإذا قلت: ما غروب إلا زيد، كنت تعيد الغروب عن غير زيد وأنيته لزيد، وهذا المعنى إذا على الاختصاص، وإضا به هذا في: ﴿إِنَّكَ تَعْلَمُ أَنَّكَ لَتَكْمِلُنَّ﴾^(٢٨) أعلم بأنه لا مجرد غير الله، ولا يستلزم بغيره، لا ترى أن بقية الآيات لم يطرد فيها ذلك فإن قوله تعالى: ﴿أَعْلَمُ دِينَ اللَّهِ يَتْلُوهُ﴾^(٢٩) لو جعل غير دين الله يملكون في معنى ما يملكون إلا غير دين الله، وحراً إنكر دأمة عليه لزم أن يكون المنكر الحصر، لا مجرد يملكون غير دين الله، ولا شك أن مجرد يملكون غير دين الله منكر، وكذلك بقية الآيات إذا تأملتها لا تروى أن: ﴿أَعْلَمُ دِينَ اللَّهِ تَكْمِلُنَّ أَهْلَهُ﴾^(٣٠) والجمع الإنكسار فيه على عبادة غير الله من غير حصر، وإن أبغى بها الحصر، متكرر

(٢٧) سورة طه: ١٤١

(٢٨) سورة الفرقان: ١٤

(٢٩) سورة آل عمران: ١٠١

(٣٠) سورة آل عمران: ١٠٢

بلاخره، وأما الكتاب يوافقون به، وبغيرها، وهذا فهم عجيب، ثم قال هذا الثاني، ثم إن التصريح في قوله: «يأجل الكتابين» يريد أكثر، وأن القوام طبعه معنى قول القومشركي قال هذا الثاني، وأما في قوله: «أول اثنين» مثلك، لأنه ليس فيه تصريح بأن اثنين من عليه من آمن، بل تصريح، قلت: مراد القومشركي أن التصريح بأن من آمن يوافقون، تصريح بأن أهل الكتاب لا يوافقون طبعه يريد عليه هذا! ثم قال هذا الثاني، فلو كان أن يقال: «أول اثنين» صلب على قوله: «تصريح» لا على معركته من يأجل الكتابين، بل، وإذ كان قد، وفي تقدم لأخره «يوافقون» على هم عربيه، وأن اثنين، قلت: مراد القومشركي أنه تصريح بمعنى اليقين من أهل الكتاب، مثلك قد! دون لهم من آمن، فلا يريد عليه ولا يحتاج به التصريح لطلب من ما ذكره هذا الثاني، وهو إما أن يصر من غيرهم، أو لا من غير فهو تصريح لا تصريح، وإن لم يصر فلا يحتاج إلى بيان يوافقون على هم، جعلت كلام القومشركي على ما رأيت هذا الثاني لا يصح بوجه من الوجوه، وهذا الثاني طبعه، رأيت أنه جاء إلى ذلك طبعه المعبر، وهو معوج، وعلى التصريح طبعه المعبر على الثاني أناس

أحدها: بما ولا كقولك: «ما قام إلا زيد» صريح في نفي القيام عن غير زيد، ويقتضي إثبات القيام لزيد، قيل: «بالشك» وقيل: «باليقين»، وهذا هو الصحيح، لكنه أقوى انصاف، ألا لا موضوع للاشتباه وهو الإخراج، لأننا هنا على الإخراج بالشك لا بالمفهوم، والشك الإخراج من عدم اليقين، ليس هو عين القيام بل قد يستلزمه، فكانت وجهنا أنه بالمفهوم، واليقين على بعض الناس ذلك طبع، إنه بالشك

والثاني: المعبر بأنه وهو قريب من الأول، فهم نحن فيه، وإن كان جواباً لثبوت فيه اليقين، فإجابته إثبات قيام زيد، قلت: إنه قام زيد، «بالشك» وثبوت عن غيره بالمفهوم

القسم الثالث: المعبر الذي قد يعبره انصاف، وليس هو على التصريح، مثلي المعبرون الأولين، بل هو في قوله «جاءت» «جاءت» به صبر به انصاف لها كان أو إثباتاً، وهو المتكلم، والأخرى ما فهم من انصاف والمعبر باليقين على المتكلم فقط دون ما من عليه من المفهوم، لأن المفهوم لا مفهوم له فرداً قلته: أنا لا أقدم إلا إيماناً

أما القسم من بطلان خبره بغيره، ولا يلزم أنك لا تكريه، والله قال سبحانه وتعالى: **(الزَّائِرُ لَا يَكْفِيهِ إِلَّا زَائِنَةٌ أَوْ كَفْرَةٌ)** ^١ . أما أن الضيف قد يتلحق خبر الزائنة، وهو ساقط عن تكليف الزائنة، فذلك سبحانه وتعالى بمعه: **(الزَّائِرَةُ لَا يَكْفِيهَا إِلَّا ذُنَّ نُسْرَةٍ)** ^٢ . فإذا لم يستكف به من الذنن، فهو ذل. **(بِالْأُخْرَى حَقٌّ يُؤْخَرُونَ)** ^٣ . أما بطلانها إياهم بها، ومعلوم أنه من يؤخرهم أنهم لا يؤخرون بغيرها، وليس ذلك مقصودا بالذات، والمقصود بسلامة، فلو يقاتلهم بالأخرة حتى صار خبرها متقدما كذلك حوشر، فهو حصر مجازي، وهو من قول: **(يُؤَخَّرُونَ بِالْأُخْرَى)** لا بغيرها فاصطفا هذا، وإذ أنه أن تحصل تقدير: لا يؤخرون إلا بالأخرة إذا عرفت هذا فتقدم هم أنه أن يؤخرهم ليس كذلك، فهو جعلنا التقدير لا يؤخرون إلا بالأخرة، كالمقصود أنهم التقى، فبسطا المقصود عليه فيكون المعنى إقامة أن يؤخرهم يؤخر بغيرها، كد إجم هذا المثال، ويخرج إجماع أنه لا يؤخر بالأخرة، ولا شك أن هذا ليس بمراد، بل المراد إجماع أن يؤخرهم لا يؤخر بالأخرة، فذلك حاشا حتى أن يؤخر لا يحصى إجماع الإمكان بالأخرة ليستلزم المقصود عليه، وأن التقدير ^٤ يقتضي أن لا يحصر، وأن هذا عليه ببساطة واحدة، مثل: ما ولا، ومثل: إنما، وإنما دل عليه بطور مستقل من متعلق، وليس المتعديا جازما بالأخرى، حتى تقول: إن المقصود أنه على الإمكان المحصور، بل أنه على الإمكان مطلقا عن المحصر، وهذا كله إنما يستلزم أنه على تقدير تسليم ما أمناه هذا المثال من المحصر، وقد سبق إلى فهم أكثر من الناس، ونحن لم نمتنع ذلك أبدا، وبما أنه لا حصر في ذلك، وإنما هو مستلزم، ومرتبة بين الاختصاص والحصر، وقول هذا المثال: المقصود هو، من أين له أن هذا القديم قد استلزم أن القديم هو فعل، استلزم أن يكون مفعلا طورا بفعل، واحتمل أن يكون أصلا، بفعل هو، ثم قدمت وأخرت، والزمطوري لم يصحح بالقديم، وإنما قال: هذا يؤخرون على هو، ولكننا مللنا مع هذا التفاضل على إطلاقه، وإن ذلك لوجبه فهم ونفاه لا اختصاص بالمحصر، وإنه من أجل أنهم

[١] سورة البقرة: ٢٢٣

[٢] سورة البقرة: ٢٢٤

وتقديم بعض معمولاته على بعض لأن أصله التقديم، ولا ملقبي للمعول عنه، كالفاعل في نحو: «سرتب زيداً قراً»، والمعول الأول في نحو: «أعطيت زيدا برهما»^١.
 أو لأن تكرره أمراً كقولك: «قلل المخرجي فلاناً»، أو لأن في التاميز إغلافاً بين
 المعلى: نحو: «لولاك زجر مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه»^٢ فإنه لو أخرج: «لولاك»
 فرعوناً من قوله: «يكتم إيمانه» لكونه له من صلة (يكتم) فلا يقيم له مفعول
 أو بالتعريب كرجاء الفاعلة: نحو: «الفرعون في نفسه خيفة موسى»^٣...

لتقديم بعض معمولات الفعل عليه:

مر: (وتقديم بعض معمولاته على بعض... إلخ).

(غير): تقديم بعض معمولات على بعض يكون لأحد أمور:

إما لأن ذلك التقديم هو الأصل، ولا ملقبي للمعول منه كالفاعل فإن أصله التقديم
 على سائر معمولات الفعل، كقوله: «عند وكذلك المعول الأول في باب أعطيت زيدا
 برهما، لأنه في الأصل الفاعل المستوي، وإذا لم يمدح عن الأصل فقدم للمعول على
 الفاعل إما كان المرفوع وقوع الفعل بالقصور، أو مفعول من الفاعل كقولك: «قلل
 المخرجي فلان»، فإن المرفوع موجه لقلل فاعله المخرجي لا نحو ورجاء شدة لا لقلله من
 هو، وإذا لأن في تأخيرها خيفة أن يكتم المعلى بكثرة كقوله سبحانه وتعالى: «لولاك
 زجر مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه»^٤ فإنه لو قيل: «يكتم إيمانه من آل فرعون لكونهم
 أن من آل فرعون من صلة يكتم فوجدت المقصود.

الثاني: فيه نظر من وجهين:

أحدهما: أن الوصف بالجملة أصله تأخير من يوصف بالجار والمجرور، فلو
 يلقى على الأصل فلا حاجة للتأجيل وما كان بالوضع والفتحة لا يلقى بالرفع، ثم لا
 يعني ذلك التقديم، فإن التقديم يكون لغيره، بل من صلة إلى «فيه»، كما صرح به
 الزمخشري وهو القياس.

الثاني: أن هذا التوم إما كان صحيح أن لو كان يكتم يعنى بمن، وليس كذلك
 فإن يعنى بالضم، فلهذا توم ليس له مصدر، وإذا كان في كلام الناس من السبى يكتم
 بمن الظاهر أنه ليس له أصل، وإذا أن يقدم فإن كان أصله التأخير رجاء التعريب
 فواصل الآن نحو: «الفرعون في نفسه خيفة موسى».

(١) سورة طه: ٧٧.

(٢) سورة طه: ٨٥.

نقل السكاكي الحالة الخاصة بتعظيم ما يصل بالفضل بعضه على بعض كون
العدلية بعد التعظيم أهم، وذلك لوجهين:

أولهما: أن يكون أصل الكلام في ذلك التثني، ولا يكون مقصود للمعول عليه،
وبكثر من ذلك المثاقفة للمعول، الأول من سبب التعظيم، وسبب تعظيمه، وكسوته، فإنه من
الأول في حكم التبعيض ومن الآخرين في حكم التعظيم ولا يكون، والتعظيم اتفاقاً المعروف،
والدخل على المعول والمعول والمعول، والتعظيم المعول الذي وصل إليه العمل بلا واسطة
على المعول بالمعول.

الثاني: أن تكون العدة بتقديره لأصناف المعزاة إليه، وإن كان مؤخرها في الأصل،
وعمل به: ﴿وَجَعَلْنَا لَهُ بِرَبِّكَ أَجْرًا﴾^١ على قول بأن له معول ثانٍ، يقال قوله
تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْقُرْآنِ الْعَجُوبِ رِجُلًا يَنْصِتُ﴾^٢ فهم فيه الضرور لاختصاص ما فيه
على سبب مخالفة أصحاب القرية لرسول، فخصت بمكان أن سامع يصور مقفوا لخصه
القرية كلها بذلك لم يفرق ما لم يفسر بمخالف به من سورة القصص، وعلى قوله تعالى
من سورة النمل: ﴿أَفَعَدَّ وَعْدَنَا عَذَابًا وَابْدِئْ﴾^٣ لأن ما فيها: ﴿أَفَعَدَّ عَذَابًا لِّأُولَئِكَ
وَابْدِئْ﴾^٤ فالجملة المنطوق بها كون التعظيم وألوهة قرآن، وهو المعهود به، فذلك
فهم، وفي سورة التوبة: ﴿أَفَعَدَّ وَعْدَنَا عَذَابًا وَابْدِئْ﴾^٥ لأن فيها: ﴿أَفَعَدَّ عَذَابًا
لِّأُولَئِكَ وَابْدِئْ﴾^٦ فالجملة المنطوق بها كونهم قرآن وبالله، وهو من ذلك كون
التعظيم يمنع مخالفت الصريح، فتكون تعالى من سورة التوبة: ﴿وَلَوْ أَنَّ الْعِلْمَ بِرَبِّكَ كُنْهًا
فَلَوْ﴾^٧ بالتعظيم معزوز على الوصل، لأنه أو آخر لأخر عن الصلة وما عطف عليها
فقال من قوله بعد: ﴿وَلَوْ أَنَّ الْعِلْمَ بِرَبِّكَ كُنْهًا﴾ فلا يدرى حيثما التوسم من قوله
لو لا، بمخالفات فسيوسه تعالى: ﴿فَقَدْ أَقْبَدَ الْقَوْمَ كَثِيرًا مِنْ قَوْمِهِ﴾^٨ جسه
فليس لأصل عدم التامع، وحصل منه أيضاً ترافعا التامعة كقولنا تعسلى

(١) سورة الأعراف ١٠٠

(٢) سورة النمل ١٠٠

(٣) سورة التوبة ١٠٠

(٤) سورة التوبة ١٠٠

(٥) سورة التوبة ١٠٠

(٦) سورة النمل ١٠٠

(٧) سورة التوبة ١٠٠

(٨) سورة التوبة ١٠٠

(أَنَا رَبُّ هَارُونَ وَتُوسَى)^{٢٢} وفي الآخرة **(رَبُّ هَارُونَ وَتُوسَى وَكَهْنُون)**^{٢٣} قال المفسرون: وفيه نظر من وجوه:

الأول: أنه جعل تقيم لله على شركته السجدة والاعتقاد، وليس كذلك، لأن الآية صيغة التثنية التوبيخية، فيستلزم أن يكون بعده وجعلوا لله، منكر من غير اعتبار تعلقه بشركه، إما لا ينكر أن يكون مجرد العمل بصفة به، فيلحق أن يكون إثبات تعلقه به باعتبار تعلقه بشركته وحاشيه فلا فرق، وهو من هذا أن كل متعد للفعولين لم يكن الاعتبار بذكر أحدهما إلا باعتبار تعلقه بالآخر إذا لم أحدهما على الآخر لم يصح العمل لتقيمه بالعديلة فقد، العبادات مع الشركاء، وأقول كل واحد من مفعولين متعلقا بالآخر، والتثنية التوبيخية لا يصح أن يكون الاسم بأحدهما أشد، ولا شك أن مجرد جعل الشراكة مع قطع النظر عن توهم لله تعالى، لا يفسد التوبيخ، ومعلوم جعل أمر ما لله يفسد العمل منه إلى الإحجام عنه إجماع النظم، فلا شك أن التثنية قد أشد بأحدهما قبله، وهو لم يخل بمطلق التثنية، إلى معناه بصفة باليهما أن هذا الكلام مخالف قوله من حد السيد، وقاعدة التقيم، في معنى تقيم لله على شركته استعظام أو بطلان به شريكه منه كان أم جوا أم غيرهما، وذلك لأن هذه التثنية لا تحصل إلا بالتقيم لشيء من ذلك معناه ذكر اسم الله تعالى أولاً، وبه تنسبوا في المعاني الثلاثة من التثنية التوبيخية، ثم قال: **(وَأَنبِئْهُمْ أَنِّي جَعَلْتُ لَكُمْ لَأَحْزَارًا مِنْ إِدْرَارِهِمْ بَيْنَ يَدَيَّ)** أي: في قوله تعالى: **(إِنَّهُنَّ أُمَّةٌ مِنْ قَوْمٍ نَجَّبْنَا تِلْكَ الْأُمَّةَ قَدْ خَلَوْا)**^{٢٤}، والتثنية لربحية القاصدة، أي: في قوله تعالى: **(رَبُّ هَارُونَ وَتُوسَى)**^{٢٥} من القسم الثاني، وأجابه الله، يريد بقوله: **(وَأَنبِئْهُمْ أَنِّي جَعَلْتُ لَكُمْ لَأَحْزَارًا مِنْ قَوْمِهِمْ)** أي: قسم على الذين كانوا حذراً من الله، والذين كفروا بصفة قومه، لا لأحزاري يكون حذر من قومه الشاهر عنه بذلك حتى أن هذا المعنى الظاهر من التوبيخ والتثنية فهم من كلام التثنية أن القسم الثاني هو أن يتكلم بما عطف التثنية فلا يجر أنه لا يكون من قومه من القسم الثاني، ولكن تقسيم هارون وتوسي موسى، لأن أحدهما مطلوب على الآخر

(٢٢) سورة البقرة، ٦١

(٢٣) سورة البقرة، ١٢٩

(٢٤) سورة البقرة، ٦٠

(٢٥) سورة البقرة، ١٢٩

بالأول، وليس من حق أحدهم التأخير عن الآخر، ولا شك أن ما هممه انصاف عن المتأخر هو تأخر غيره، وأجيب بأن القسم الأول وهو أن يكون القدم ما عرف له في اللغة قدم بالأصالة، كتأخر العرف إذا لم يعرف ما يقتضيه العمول منه، فيكون التقديم لغيره بالأصالة، والقسم الثاني أن يكون رعاية بين ما قدم إما لقوله نصب حيثك أو لغير ذلك، سواء كان حق ما قدم لغير التأخير أم لا، وإذا تقرر هذا فالقديمان المتكبران داخلان في القسم الثاني. لأن رعاية الخاصة والأحرار من الإخلاق أوثق تكون المقدم نصب حيثك، ولا يمنع إندراج الأسباب في مثل ما نحن فيه على صيغ واحد، وفيما كان نظري لأن كلا منهما سبب لعدية، ثم قال إن الحق بين لومته بالانزيا على التقدير الأخير، لغير مطلوب، انتهى إلا أني وجد بعدد برهنة عليه يمنع ذلك، لأن انزيا لومته بعد، بل صفة، والألف واللام فيها موصولة، التقدير، التي نشأت من لومه، ولا شك أن قوله تصفا

ونظري من أسباب التقديم بعض المتكبرين على بعض إلهية الاختصاص، كما تقدم عن ابن الأثير في نحو: **إِنَّ إِيَّاهُ يُؤْتَمَرُونَ** ^{١٠} وقد رأينا هذا، لكنه معذور لتمام التفسير، والله اعلم.

القصر

القصر^(١): حَقْلِيٌّ^(٢)، وَخَيْرُ حَقْلِيٍّ^(٣)، وَقَالَ مِنْهُمَا تَوَعَّلَ: خَيْرُ التَّوَصُّوْلِ عَلَى الْمَيْسَةِ^(٤)، وَالْقَصْرُ الْمَيْسَةُ عَلَى التَّوَصُّوْلِ^(٥)، وَالْمَرْءُ: الْعَتْرَةُ^(٦)، لَا الْقَتْلَ^(٧).

باب القصر

عن (القصر حَقْلِيٌّ... إلخ).

(قصر): هذا هو الباب الخامس، والقصر هو المصغر، وهو المصغى من القصر بإحدى الطرق الأربع كما نذكره، وسببها أنها أكثر من أربع، وهو يجري بين الفعل والقائل وبين المبتدأ والمضمر، وبين الفاعل والمفعول، ولا بد من سببها، وهو منقسم بالاستقامة إلى قصر حَقْلِيٌّ، وقصر غير حَقْلِيٍّ، أي: مجازي، وأصل أن القصر الحَقْلِيٌّ يتلصق بحكمين: إلهيات الحكم المذكور، وتلقب بها عفاة، والأعفاة عفاة، والقصر المجازي يتلصق بحكمين: إلهيات الحكم المذكور، وتلقب بها عفاة، أي: مجازي، وهو مجاز كما سنبينه.

وقيل وأصل من عفاة يتلصق به قصر موسوم على العفاة، والقصر العفاة على التوصل، والراء بالعفاة اسمها النسوية، لا القتل الذي يتلصق عليه المفعول، قيل الراء لا يصح لثبوتها، فإن العفاة مذكورة بعد من أن تكون لغتها أو غيره، وليس كذلك، بل القصر بطريق الثبوت، فإن الثبوت لا يكون مذكوراً على مذكورة أبداً ولا عفاة، أي: أبداً بالاستقامة، لا تقع بين التوصل والعفاة، لا يقال: بل تقع بينهما على رأي الوسيط، وسببها هي كلام المصنف عند كلامه على الحال ما يقتضيه اختياره: لأنها

(١) هو المصغى من: القصر، بطريق التوصل.

(٢) أي: مصغى، المستعمل على غير الأمر ولا يقتضيه، بل هو الأصل.

(٣) أي: مصغى، الإضافة إلى: القصر، كما يضاف إلى ذلك: القصر، بعد أن كان أو يقتضيه، أي: القصر من حيث هو.

(٤) وهو لا يقتضيه التوصل، فكيف العفاة إلى منه أخرى، كما ينبغي أن يكون ذلك، اسمها التوصل، أي:

(٥) وهو لا يقتضيه ذلك العفاة، أي: التوصل، بل موسوم، أي: كان ينبغي أن يكون ذلك التوصل، عفاة الطريق.

(٦) أي: بالعفاة من.

(٧) وهو القتل، الكلام بالفتح.

(٨) وهو كالجاء، أي: على معنى في حقه، غير التوصل.

والأول^{١١} من الحقيقي: نحن: "ما زيد إلا كاشف" إن زيد أنه لا يتمف بغيرها، وهو لا يكاد يوجد: لغير الإضافة بضمائر الشر.

والثاني: كقول: نحن: "ما في عالم إلا زيد". وقد قلنا بهذا^{١٢} المبالغة، إنتم الإعتناء بغير المذكور.

القول: إن سألنا ذلك على صفة وسطية لتمام المعصور، فلا الرخصة بين الموصوف والصفة لا يحصل فيها استثناء لا بالرفع ولا بطلانها فيها، لا يقال: يقع القصر بين الموصوف والصفة في نحو: رأيت رجلاً بعد هو عالم، فإن جملة ذلك نصيب، لأن القصر هنا إما وقع بين سبأ هذه جملة وغيرها، فبالأول من الحقيقي قصر الموصوف على الصفة، كقولك: ما زيد إلا كاشف، حيث نصرت فيه موصوف، وهو زيد على الصفة. وهي المبالغة، وقد لا يكاد يوجد، لأنه لو كان يكون صفة واحدة لم يكن يمكن إضافة العلم بذلك أن لو كان؟

والثاني من الحقيقي: قصر الصفة على الموصوف، وهو يجري كشراً بين المبالغة والعموم، كقولك: ما كاشف إلا زيد، والقصر بإضافة نحو: ما لم إلا أنه، وما لم يرب صراً إلا زيد، والمبالغة كقولك: ما جاء زيد إلا زكي، لأنه نصرت بمعنى: من صفة مركوب، صفة ما جاء في حال إلا في حال المركوب، فهو بمعنى: ما زيد إلا زكي، كما قالوا، وفيه نظر، لأن هذا يصح سأل ما فيه، أم الحقيقي على ما جاء زيد إلا زكي، أن القصر من معنى: زيد وحده، مركوب: لا بعد زيد والمسمى، وإنما قال هذا القسم، لأنه لا يصح مثلاً نعم بأنه ليس في الأمر إلا زيد، وقد قلنا بالقصر الحقيقي إضافة لعدم الاعتناء بغير سبأ عند قصر الموصوف عليه، أو بغير الموصوف عند قصر الصفة عليه، ويكون المصراً حقيقياً على سبيل المثال، كقولك: ما جاء زيد، فإن قلت: الطعاب الداخلية ما لم يكن يصح به من المعجزة، وهو الكشافة قلت: إنما يقع من المعجزة الإقراء وهو مظهر على تصور مركوبي، هو: ما زيد إلا قائم بل على سبيل الصحيح التعداد غير القيام على سبيل المصدر الحقيقي من مجموع الكلام، وإن قلنا: بل هو من هذا التركيب مطابق قوله: (والأول: أي ما كان القصر غير حقيقي فهو

(١١) أي: قصر موصوف على صفة.

(١٢) أي: بالثاني.

والأول من غير الحقيقي: تخصيص أمر بصفة دون أخرى، أو مطلقاً.
والثاني: تخصيص صفة بأمر دون آخر، أو مطلقاً.
فكل منهما طريقان، والمختلف بالأول من حرفي كل: ^(١) من يملك الشركة، ويسمى
قصر إقراراً بخلق الشركة.
والثاني ^(٢) من يملك العكس، ويسمى قصر قلب: التلب حكم المخاطب، أو
السلوك ^(٣) عنه، ويسمى القصر التجهيز.

أولهما: تخصيص أمر بصفة دون صفة، أو مطلق صفة، فالأول: القواعد التي يملك
أن زيد، شاعر منهم: ما زيد إلا شاعر
والثاني: القواعد التي يملك أن زيد، صميم لفظ، ما زيد إلا شاعر
الثاني: تخصيص صفة بأمر دون أمر، القواعد التي يملك أن زيد، وشاعر شاعران
ما شاعر إلا زيد. وتخصيص صفة بأمر مطلق آخر: القواعد التي يملك أن الشاعر صمد لا
زيد، ما شاعر إلا زيد، فقد ظهر أن كل واحد من غير الحقيقي والحقيقي طريقان، فالأول
حيثما أريد، والمختلف بالأول من حرفي كل، وهو تخصيص أمر بصفة دون أخرى،
وتخصيص صفة بأمر دون آخر من يملك القواعد التي: مشاركة صفة لشيء أو مشاركة
الأمر حرره، وهذا يسمى قصر إقرار بخلق الشركة بين اثنين في موضوع واحد، وبين
الزوجهين في صفة واحد، بخلاف من يملك مكان صفة، أو أمر إمكان أمر، فإنه يسمى
قصر قلب: لأنه قلب ما عند المتكلم، وإن كانت صفة أو الأمران متساويين عنه، يسمى
أنه غير حاكم على الصفة بعينه ولا بإحدى صفاتها، فإنه يسمى قصر اثنين،
قال الصنف: فالمخاطب بقوله: «زيد إلا شاعر» من يملك أن زيد قائد لأفام، أو يعلم
أنه قد قائد أو قائم، ولا يعلم بأيهما نصف بعينه، قلت: وثالث أريد، وهو من يملك أنه
قائم وقائد كد سبق، قال: وثالث: «قام إلا زيد» من يملك أن هذا قائم لا زيد، أو يعلم
أن القائم أحدان دون كل منهما، لكن لا يعلم من هو بعينه، قلت: وثالث أريد،
وهو من يملك أريد أريد قائمان كما سبق، القواعد نصف أو الصفة عنه يحصل
أن يكون الثاني من يملك العكس أو العود عنه، وهو القصر كالصفة في الإيضاح.

(١) أي من قصر صفة على الموضوع والقصر موضوع على صفة يسمى بالأمر التخصيص بشرط دون أمر.

(٢) أي: يستلزم بالثاني أكثر التخصيص بشرط من موضوع أمر من الموضوع.

(٣) التلب على الوجه يملك العكس.

وشرطاً قصر الموصوف على الصفة إجمالاً: عدم تنافي الوصفين، وثانياً: تحقق تنافيهما، والشرطان مهمان.

ويحتمل أن يكون لدينا عدة يعود إلى قصر الأفراد والقلب. أي من يعتقد الشركة، أو تسوية الصنف، أو يعتقد العكس، أو تسوية الصنف، وسواء ما يدل عليه هو: (وشرطاً قصر الموصوف... إلخ).

(خبراً): يريد أن شرط قصر الموصوف على الصفة إجمالاً أن تكون الصفتان غير متنافيتين، فالحق في قولنا: ما زيد إلا شاعر، هو كونه كاتب مثلاً، وليس الحق كونه صحبياً خارجاً عن الشعر، لأن كنهه ينفك قولاً، هو شاعر، من غير قصر، والناصح لا يملك أن يتخيل اجتماعهما في ذاته بحد ذاته لا يتخلى الشعر، فإنه قد يعتقد اجتماعهما عند خيلته بالقصر، وفوق الصنف، إن ذلك شرط في قصر الموصوف إجمالاً، فاعلم أن القصر شرط في قصر الصفة إجمالاً وفيه شرط، لأن قولك: لا يوجد إلا عالم، في قصر الأفراد إنما يصح إذا كان القول: يمكن أن يصف به القوم، حين لم يمكن كقولك: لا لب لزيد إلا عروق، فلا يتخلى فيه قصر الأفراد، لأن اشتراك اثنين في قولنا زيد إنما لم يرد به إلا الأولى لا يمكن قولك: وكذا، أي وشرطاً قصر الموصوف فيها (المحقق النجاشي) حتى يكون معنى ما زيد إلا عالم، كونه قائماً لا كونه أسود أو أبيض ليكون اجتماعهما مخالفاً غيرهما. قوله: وقصر الاثنين أمهما يعني لأن اعتقاد الانقسام بأحد الأمرين أهم من جور اجتماعهما وانقسامه، فالحق أن يصحح أن يكون مثلاً قصر الأفراد، أو قصر القلب يصلح أن يكون مثلاً قصر الاثنين، أي من غير عكس قلبه، وس هذا يتم أن قوله: أو تسوية الصنف، أي من قصر الأفراد والقلب، كان الصنف وأصل مستثنى قصر العقلي وأصل قصر الاثنين في قصر الأفراد، فلم يشترط في قصر الموصوف إجمالاً عدم تنافي الصفتين، ولا في القصر فيها تحقق التاميم، قيل لا يحتاج إلى اشتراط عدم التنافي بين الصفتين في الأفراد، لأن العمل مشترك بالاحكام بعدم اجتماع الصفتين، وكذلك التقاضي بين الأمرين ظاهر في القلب فلم يحتاج لمكروه، وقيل: إنما لم يشترط مشترك التقاضي في القلب، لأنه لا مانع من اشتراطه وما ذكره المصنف لا يمانع، ليعود أن يكون اتفاق غيرهما يخص من إتلافها بطريق من طرق القصر، مع عدم مخالفيه، إذ لا مانع من أن يعتقد المصنف صفة مكان صفة، وهذا لا يتنافيان.

[طرق القصر]

والقصر طرق:

منها: المطلب: كقولك في قصيد إبراهيم: "زيد شاعر لا كاتب"، أو: "ما زيد كاتباً بل شاعراً"، وإثباتاً: "زيد فاعلم لا كاتب"، أو: "ما زيد كاتباً بل فاعلاً"، وفي القصيدة: "زيد شاعر لا معروف"، أو: "ما معروف شاعراً بل زيداً".

طرق القصر

أولاً - المطلب:

من: (والقصر طرق منها المطلب).

(شرح): القصر يكون بالمطلب وغيره، وقد ذكر المصنف طرقاً، ويتبع ما ذكر إن شاء الله ما ذكره، ثم شارك ما أعلاه في آخر كلام، من طرق المطلب كقوله في قصيد أبو حنيفة على الصفة إبراهيم: "زيد شاعر لا كاتب"، وقد زيد شاعراً بل كاتب، وإثباتاً: "زيد فاعلم لا كاتب"، وما زيد فاعلاً بل فاعلاً، وفي قصيد الصفة على أبو حنيفة: "زيد شاعر لا معروف"، وما معروف شاعراً بل زيد، فاعلم: "ما شاعراً بل فاعلاً"، وما فيه تلمي وإثبات، فقولك: "زيد شاعر لا كاتب"، لا يجوز أن تأتي صفة الفاعل، والقصر إنما يكون بغير جميع الصفات غير الثابتة، إما حقيقة أو مجازاً، وليس هو مطلقاً بغير الصفة التي يملكها المذنب، ولما المطلب بل ثابت، فقولك: "زيد فاعلم بل كاتب"، لا قصر فيه، وهو أبعد من القصر منه قوله: "إن في (لا) جمعاً بين تلمي وإثبات"، وذلك لا يستمر في بل، إلا جوازاً مطلقاً على القصد، مثل: "زيد شاعر بل كاتب"، ثم إنكار أن بل المضافة للقصر لا يصح، لأنه يقتضي أن قولك: "ليس زيد فاعلاً بل كاتب لا قصر فيه"، فإنها ليست مضافة، لأن بل لا تعطف إلا الفاعل كما صرح به النحاة.

الثاني: تتلوه بالمطلب ولا يتعطفه منعاً من كلام النواة "وحيي الله عليه" ورفع السؤال من: قام رجل لا زيد، من يصح هذا التركيب؟ فإن الشيخ أبا حيان عليه وشروط أن يكون ما قبل لا المضافة غير صادق على ما بعده، وسببه أن ذلك السطحي في تلخيص الفكر وقال: "لأن شرطها أن يكون الكلام الذي قبلها يتلوه بمفهوم الخطاب نفس ما بعده؟ فقال السائل: إن في ذلك نظراً لأمرين، منها: أن قام رجل لا زيد، مثل: قام

ويجوز مررت يزيد لا يحوز لأن الأول لا يشترك الثاني. انتهى وإذا ثبت أنها لا تدخل إلا لتأكيد الثاني المتبع للفتح التاني، أن نفي المصطب يقتضي في قام رجل على الأول، فمطلبه لا يقتضيهج بد التثنية المعلوم، وكذلك قام زيد لا يحوز، وإذا قام رجل لا زيد، ضم يكثر المصوب على زيد عند وجود على يؤكد لا، وقوله تأكيد الثاني لعله يريد الثاني يؤكد، أو ليس مراده أنه لا يدخل في أثناء الكلام إلا الثاني يؤكد، بخلاف ما إن جازت أول الكلام قد يراد به أصل الشيء، مثل لا أقسم، وقد مضى في في ذلك المزان غير ما قاله الأدي

أصنعنا: أن المصطب يقتضي انفراداً، والمضمر في إطلاق أكثر الناس يقتضي التولية. وإن كان مستحيل أن بين الأمم والأشخاص وبين الأمم والشعوب، وبين البشر والكل مضمر، فمطلبه ينتج المصطب في، جعله رجل وزيد لعدم انفراداً انتهى. المباشرة، فإذا كان زيدت زيد غير زيد جاز، وليس ما نحن فيه، ولو قلت جاء زيد ورجل، فمطلبه بوجه آخر، لوجب المضمر، وذلك هو قلت، جاء زيد لا رجل المضمر، لا رجل آخر، ذلك مستلزم على ما دللنا عليه، فيبقى المطلوب عليه من مدح من النوع والمخصوص، وإطلاق والتأكيد

الثاني: أن معنى الكلام على انهية، وقام رجل لا زيد مع إرادة مدح رجل المدحلت لزيد وغيره لا طارة فيه مع إرادة مدح المصطب، بل نقول: قصد، لأنك إن أردت الاختيار يقتضي قيام زيد والاختيار بقيام رجل المصتبس له والغير فمطلبه وإن أردت الاختيار بقيام رجل غير زيد، فمطلبه أن نقول: غير زيد وبهذا تبين أنه لا فرق بين قام رجل لا زيد، وقام زيد لا رجل في الاطراح إلا أن يراد بالرجل غير زيد فيصح فيها أن صح وضع لا في حد التوزيع بوضع غير، وأنه على وتخصيص، والفرق بين المصطب ولا معنى غير أن مصطب يقتضي الثاني من الثاني بالمطلوب، ولا تعرض فيه للأول بتأكيد على استخدام إن عام وغير النوع الأول، ولا تعرض فيها الثاني، إلا بالمعنى إن كانت صفة، وإن قصد استثناء على كون بالمطلوب أو المصوب بحث، وهذا الوجه من أخص ما ذكره السهيلي والأدي: لأنهما يتبع على صفة مفهوم القلب، والقول الثاني بين كافي وبما هو موع ومخصوص من

ومنها: الثاني والاستثناء: كقولك في قصيدة: "ما زيد إلا شاعر"، و: "ما زيد إلا قاتم"، وفي قصيدة: "ما شاعر إلا زيد".

ومنها: الثالث: كقولك في قصيدة: "إنما زيد كاتب"، و: "إنما زيد قاتم"، وفي قصيدة: "إنما قاتم زيد"، كقوله: "صلى: (ع) و(أ)، لقول الضمير (إنما) حرم عليكم التبع".

ثانيا - الثاني والاستثناء:

ص: (ومنها الثاني والاستثناء).

(ش): من أنواع الشعر الاستثناء: كقولك في قصيدة الوصوف: "ما زيد إلا شاعر، سواء كان قصير قلب أو عرو، وفي قصيدة الصفة على الوصوف: "ما شاعر إلا زيد، قصيد والاستثناء قصير سواء كان مع الشعر أم الإعراب، كقولك: "قام شاعر إلا زيداً فلو كان قصود عدم القيام على زيد، لا يخلو أو قصود عدم القيام على زيد لكان في قوله: "قام الناس إلا زيداً على القيام غير جائز، لأنما يقول: هو قصير لعدم القيام بالصفة إلى الناس على زيد، كما أنك إذا قلت: "ما قصير الشعر إلا زيداً لم تقصر القيام على زيد بطلا، إذ قصود عليه القيام بالصفة إلى الناس، كقولهم: من طول الشعر الثاني والاستثناء لا يظهر فيه مناسبة الشعر، الثاني.

ومنها: (أما) كقولك في قصيدة الوصوف على الصفة: "إنما زيد كاتب، وهي قصيدة الصفة على الوصوف: "إنما قاتم زيد.

واعلم أن الصفة يقولون: إن الأخير هو المخصوص، وإذا قلت: "إنما زيد قاتم، فالقائم هو المخصوص، ومقتضى أن تكون هذه الصفة من قصيدة الصفة على الوصوف، وإشارة إليها هي الشعرية لأن الأول هو المخصوص، والثاني مخصص فيه، وإشارة الصفة فيها العجز، والصواب أن الأخير مخصص فيه، لا مخصص مخصص ليعلم أن ذلك كما تدل عليه الأمثلة في قولهم: "المشارك، وإنما هو مشترك فيه وقد اختلف في الشعر بزيادة فائدة المخصوص، وإذا قيل: والمختصون قول: "مخصص وقيل: بالخير، وإشارة القاصون إلى أنها القصير بالخير، ولهذا: إظهار المصداق في قوله تعالى: (إنما حرم عليكم التبع).

(١) هذا بيان السبب وأما إذا قصير.

(٢) سورة الضحى: ١١٤.

بالخصب، معناه: ما حرم عليكم إلا تلك، وهو الطريق القويعة الرفيع^(٢٠)، معناه^(٢١)، ...

بالخصب، على أن معناه: ما حرم عليكم إلا تلك، لأنه انطلق في المنطق القويعة الرفيع، قوتها الضعيف، فكذلك قوتها الضعيف، والأصل استواء معنى القرائين، واستمر على هذا إذا فصيح حصول الضعيف في قوتها الرفيع يذهب على أن نحو: الضعيف يذهب، لا يفيد الضعيف، وقد تقدم في باب ليست نحو: الضعيف يذهب، ويذهب الضعيف عند السكاني يفيد أن الضعيف في بعض المواضع، ثم فيه نظر، لأن الضعيف ليس مستقلاً هذا من تقديم بين من عموم الوصول كقولك: قل محرم يذهب، لا يذهب، أو كانت الضعيف لأن لا يكون غير المذكور، معناه، لأن المعنى المحرم لأكل، فلا يدخل فيه، ومن أين لنا أن غير هذه المذكورات في الآية من المذكورات كان معناه ذلك الوصف، ومعناه أن (أول الإتيان، و(أول الثاني، فلا بد أن يكون الضعيف ليحصل بالضعيف الضعيف بين سببي والإتيان، وقد عرفت بأن (أول كلمة لا تليها، كان الضعيف أو حيوان، وأما قول ذلك لم يتم راحة الضعيف

قلت: قل القرائين أن القرائين قل في التطويرات، إن ما في إلهة تالية للشيء رأيت في التطويرات، ما عرفت أعرفه، وهو أنه قال سيد أن ذكر أن (أول الضعيف أن الضعيف أيضاً في: هو الأمر لا تلي، ونحو: هذا يذهب، ثم قل: والأول أسهل من هذا، لأن معناه عرفاً لم يذهب الضعيف من الضعيف، الضعيف حروف التلي فيه أسهل من هذا، الكلام حروف آخر معناه، وليس في الثاني الأولين شيء من ذلك الضعيف وليس صريحاً في إلهة تالية هي التلي، لأن قوله: لأن معناه عرفاً لم يذهب من الضعيف، يذهب عرفاً يذهب على الضعيف والإتيان وهو إلهة، وإنما لم يذهب على الضعيف والإتيان، لأن الإتيان مستقلاً من الضعيف معناه من إلهة، ولو أراد بالضعيف الضعيف على الضعيف (أول) من (أول) لما قل: الضعيف حروف التلي فيه أسهل، إذ لو كانت تالية على الضعيف لما كان حروف التلي معها معطوفة، وأما في ذلك أن الإلهة لم يذهب إلا أن ما إلهة، إذا لم تكن شيئاً من الأقسام المعروفة للشيء، وإن وضعها، الإتيان، والضعيف، الضعيف (أول) وإلهة وإلهة المعنى آخر بلا حروف، يعني التركيبين معنيين كسب والضعيف

(٢٠) أي: رفيع جداً

(٢١) في تعريف ذلك ما أن انطلق به يذهب الضعيف يذهب الضعيف الضعيف

قال الخليل في (مد الخليل).

أما الآية الخامسة **وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي** **يَدْعُوْهُ خَشَعَتِ الْأَصْوَادُ لَوْنَهُ**

ومنها: اتصال الضمير بـ **يَدْعُوْهُ** الخليل
أما الآية الخامسة **وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي** **يَدْعُوْهُ خَشَعَتِ الْأَصْوَادُ لَوْنَهُ**

قال عبد القاهر: ولا يمكن الجمع ضرورة فيه، فإنه يقتضي أن يقول: أجمع عن
أصواتهم أنا أو مطلقاً، وأجمع أن اتصال الضمير بعد **يَدْعُوْهُ** فيه ثلاثة أقوال:
أحدها: أنه ضرورة، لا يجوز إلا في الضمير، وهو القول من سيوري
والثاني: أنه يجوز الضمير والمطلق، وأنه يجب الرجوع

والثالث: أنه يجب الضمير، لأنه من ذلك، وقال شيخ أبو حنيفة في كتاب
الاعتق، وهو في تفسير العرب، وقوله لم يلقه أحد، ثم رده بقوله تعالى: **﴿إِنَّمَا أَشْكُو**
بَثْنِي وَحُرْزِي إِلَى اللَّهِ﴾ وقوله تعالى: **﴿إِنَّمَا أَعِظُمْ يَوْمَهُ﴾** وقوله تعالى: **﴿إِنَّمَا**
أُفِيضُكَ إِلَى اللَّهِ﴾ **﴿وَأَنَا تَوَكَّلُ عَلَى اللَّهِ﴾** **﴿وَأَنَا تَوَكَّلُ عَلَى اللَّهِ﴾**
قال: ولو كان على ما ذهب إليه **الشيخ** **﴿إِنَّمَا أَشْكُو بَثْنِي وَحُرْزِي﴾**، وأما
بوصية أنا، وهذا الجمع، حيث أن حال من ذلك، يقول: **﴿إِنَّمَا أَشْكُو بَثْنِي**
وَحُرْزِي إِلَى اللَّهِ﴾ وكلام من ذلك هو المصواب، وليس مذكور به، ولا يجوز ذلك، لأن
من ذلك، بثنى ثلاثة على الماض، إحداهما: أن إنما المحصور، وهو الذي عليه أكثر
الناس، والثاني: أن المحصور بها هو الأخير فقط، وهذا الذي أجمع عليه
اليونانيون، وعليه غالب الاستدلالات، ولا يثبت له هذان القامتان مع ما ذهبوا
لأنك لو وصلت ما فهم، والتجسس قولاً، إنما هي موطوعة لم يقع إلا التمام، قال
أحمد بن محمد بن أبي أنس، لو فهم ذلك، ولا معنى له فيه إلا بأن تقول: إنما قام لك
هذا الضمير، ما قام إلا أنا، وبهذا هو أنه لا يرد ما ذكره الفصح من الأدلة.

(1) قوله تعالى: **يَدْعُوْهُ خَشَعَتِ الْأَصْوَادُ لَوْنَهُ** الخليل.

(2) الآية من العرب، وهو الخليل في قوله: **يَدْعُوْهُ خَشَعَتِ الْأَصْوَادُ لَوْنَهُ** الخليل، وهو الخليل.

(3) سورة يوسف، 45.

(4) سورة آل عمران، 45.

(5) سورة آل عمران، 45.

ومنها: التقدير: كقولك في القصة: "تمضي ثم"، وفي القصة: "أما كذا فتصنع كذا..."

لأن كلا منهما لم يقصد فيه حصر العامل، بل حصر الأخير، وهو قصد حصر القاص
للاختصاص كما قاله ابن مالك، وأجمع عليه من سلم عاين القاصدين، وهم أكثر الناس،
وقول سيبويه: إن الفصل ضرورة لا يرد عليه، لأنه يراه على أن إنما ليست القصة كما
هو القول منه، وقول الزجاج: يجوز الأسرار لا يرد عليه لأن يراه على أن إنما وإن
كانت القصة فليس من شرط المخصص أن يكون هو الأخير، بل يجوز أن يفصل المكون
قريئة في حصر القاص، وإن يصر ويورد حصر الفعل بقرينة معينة، كما صرح الشيخ
أبو حنبل بقرينة قوله: إن من خلاف ابن مسعود في مسألة لم يخالفه في هذا الحكم،
إنما خالفه فيه بني عليه من القاصدين إما في الأول، وإما في الثاني، فظهر أن الحق
مع ابن مالك والنظر في قول ابن مالك يجوز لفصل المصدر إلى حصر بقرينة فإنه إن
تأملته لم يستطيع أن يقول: خلافاً لسيبويه، فإنه لم يقل: يتعين الفصل بعد إنما، بل
قال: إن حصر إنما، وسبويه لا يقول: إن حصر إنما لا يفصل، بل يقول: القصر
بإنما لا وجود له، فهذا كلامان لم يوافقا بعضي بعضاً، ولو ابن سيبويه ما قال
لو وقع المصدر وإنما هي الفصائل التي لا غلبة ما يقول، والظاهر أنه يجوز بالفصل
(بقرينة)، قوله تعالى: "فأولئك هم المفلحون" (فأولئك هم المفلحون) وقوله: "فأولئك هم المفلحون"
من القرآن لا لا تكون، وليس أن يفصل أن يفصل أن يفصل جملة مستقلة أو مضافة على
إنما تكون، وليس مضافة على تكون، إذ لو كان لزم أن يفصل: لا أعلم من الله ما لا
تظنون، وليس كذلك

قال = التقدير:

ومنها: التقدير: أي: التقدير ما هو متأخر رتبة، مثل: تمضي ثم، وأما كذا فتصنع كذا،
والثاني الثاني يعلم حكمه بما سبق في: أما قصد
(بقرينة)، وفي القصة طرق بعضها بالذوق، وبعضها بالخلال، ومنها: الفصل، وفي
قصد الكلام عليه، ومنها: ذكر أسماء إليه الله تقدم ملكه عن استكالي، وأقدم الوجود
فيه، ومنها: تعريف المبدأ في دعوى المصدق زيد على قوله، ومنها: تعريف الخبر في
دعوى زيد المطلق، قال الإمام أبو حامد في "نهاية الزجر": إنه كسب زيد المطلق

آية لأن إنا نوحى إلى مع فاعله يعزلة إنا نقوم به، وإنه إنكم يعزلة إنا نه
 قائم، وإفادته إقتضاهم إعلالة على أن نوحى إلى الرسول مضمون على استقلاله به
 بالوصائية فقد إنا صرح في أن إنا بفتح الحصر، وبه صرح القنولي في كتاب
 "الكسرى للزبيد" ونقله الطبري أيضا، وأنه يدل على أن إنا بالفتح
 الحصر، أوجب أن إنا بفتح الحصر، وجهه نظر، والشيخ أبو حيان رد على
 الزمخشري بما وجهه من أن أن مفتوحة حصر، وقال يلزم إحصاء الوحي في
 الوصائية، وأجيب عنه بأنه حصر مجازي باعتبار مقامه، قلت وجواب آخر، وهو أن
 هذا لازم سواء كانت أم المفتوحة حصر أم لا، لأن هذا الإزم جاء من إنا، وهو
 قلت إنا نوحى وعدنية الله تعالى لم إنا، وبه الذي أوجب الشرح في هذا السؤال
 قول الزمخشري: وإفادته إقتضاهم إعلالة على أن الوحي مضمون على الوصائية،
 فإجم أن هذا الحصر جاء عن الوجه، هذا الحصر، وإليه إنا قال القنولي.

وملح: هناك المبدأ لأندسة القنولي أن الحصر مضمون يعني بمره يقتضي به
 بهذا إنا صرح، وهو هذا قال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَقُولُوا الْحَقُّ هُوَ
 يَهْدِي السَّبِيلَ﴾^(٢٧). معناه لا يقول إلا الحق ولا يهتدي إلا بسبيل الحق قال الطبري أنه
 دلالة وهو يهدي السبيل مطلق، لأنه على سبيل أن مرهته، وأما والله يقول الحق دلالة
 مثل: ﴿وَالَّذِينَ يَقُولُوا﴾^(٢٨) وهو عنده يلزم الحصر بعد قلت هذا صحيح، فإن له مرهته
 والله يهدي حصر فيه الفاعل، ومعنى حصر الفاعل فيه لا يقول الحق إلا الله.
 والزمخشري لم يفرغ من ذلك بكتابه، فإنه وجه المعنى قد ليس على الحصر، وإنما
 أراد حصر المضمون لا أراد صرح بذلك، والله لا يقول إلا الحق، ولا يهدي إلا السبيل،
 قام يقع الظرف على مراده مع وضوحه، غير قلت من أن أحد الزمخشري الحصر من
 هذه الآية القريبة؟ قلت إنا أن يكون من مضمون الصلة عند شكل به، وبه من تركبه
 الحصر على الوصف المشعر بالصفة، وكذلك إنا ليس مستورا حصر. ﴿وَالَّذِينَ
 يَقُولُوا بِالْحَقِّ﴾^(٢٩) معناه من هذه صلاته لا يقضي إلا بالحق، ويعيد وجدت الصلة وجه
 المضمون، ويعيد على المضمون حيث صدد، فإني هذا يصدق الحصر

(٢٧) سورة الفرقان: ٢٧

(٢٨) سورة الاحزاب: ٤٠

(٢٩) سورة الفجر: ٢٠

وهذه الطرق تختلف من وجودها لثلاثة الرابع بالمعوى، وبالطاقة بالوضع.

والأصل في الأول: القسُّ على التمسك والتمسُّ سلباً من - فلا يشارك إلا كرامة الإعتاب، كما إذا قيل: "زيد يعلم النحو"، والتمسُّ سلباً، والتمسُّ سلباً، أو "زيد يعلم النحو"، وهو من غير المتكلمين فيه: "زيد يعلم النحو لا غير" أو نحوه.

وفي الثلاثة التالية: القسُّ على التمسك فقط.

الطرق في طرق القسور:

جاء: (وهذه الطرق تختلف... إلخ).

(غير): يعني أن هذه الطرق وإن اشتركت في إثبات القس، فإنها تختلف من وجودها، حيث أن ثلاثة الرابع وهو القسم بالعموم، وثلاثة ما قبله بالوضع، وعلى بالعموم، وهو مخالف لأصوله، أي أن العموم قسم مفهوم بالوضع، لا مفهوم المخالفة، وما نحن فيه مفهوم مخالفة، وإنما أن القس يتضمن قسمين إثباتاً وسلباً، فالمحقق أن القس لا يسمى سلباً ولا مفهوم، بل مرة يكون كالمفهوم، مثل: زيد تعلم النحو، ومرة يكون معناه سلباً، ومرة مفهوم، فإن كان مبتدأ فهو إثبات، والماثور بالمتكلمين وعلى العموم بالعموم، وهو: "زيد يعلم النحو"، فإثبات العلم لزيد معلوم، وعليه من عمده مفهوم، وإن كان بولاً والاستثناء ثم قسم المستثنى منه ثابت بالمتكلمين وحكم المستثنى بالعموم، سواء كان ثباتاً، نحو: "ما قام أحد إلا زيد"، أم إنشائياً، نحو: "قام القاسم إلا زيد"، وإن كان الاستثناء مفرداً، نحو: "ما قام إلا زيد"، فيظهر أن المستثنى منه ثابت بالمتكلمين، وسألت في كلام الصنف أن القس فيه على اثنتين فقط ولا يعمى ما نحن فيه، بل على قسمين فقط عليه، أي لا يكون ما قام إلا زيد لا عموم، ولكن قسم في كلام القائل أنه بالعموم في الشرع، وإن كان بالقسم، نحو: "نعمي أ"، فالقسم لمتكلمين معلوم، وعليه من عمده بالعموم، وإذا ثبت ما قلنا، فثبت أن قول الصنف غير مطلق على التحقيق.

جاء: (والأصل في الأول... إلخ).

(غير): هذا وجه ثان وهو أن الأصل في الصيغة الأولى، وهي الصنف ذكر الطرفين إثباتاً وعموماً بالثابت، والتمسُّ كقولك: "زيد قام إلا زيد"، وهذا هو قائم بل قائم أو لا غير، كما قلنا، وعليه نظر، أن أصل "لا غير" لا يستعمل مفرداً عن الإضافة، ولا يشارك ذلك، إلا لعنى يقتضى كرامة الإعتاب، وأما بقية الصيغ فلا أصل فيها، فليس على اثنتين فقط، بل على الصنف، ولا لعنى أن القس غير مستقل، بل بمعنى أنه لا يكون بعده التصريح بالتمسُّ، ولا يشارك.

والثاني لا يباحث الثاني، لأن شرط الثاني بـ "و": ألا يكون متفياً قبلها بغيرها. ويباحث الأخيرين، فهذا: "لأنها أنا نفسي لا تفهم"، و: "هو يفتهم لا يفهم"، لأن الثاني فيها غير مصرح به؛ كما يالك (مستطع زيد عن الصبي، لا صرف).
 السكالي: "بشرط مجامعة الثالث: ألا يكون الوصف مختلفاً بالوصف (نحو: (لأنها يتكلمون) الذين يفتهمون)".

التمس على الثاني في الأول رعية في الإجمال وقوله: "والثاني لا يباحث الثاني، أول: الثاني: بل لا يباحث الثاني والاستثناء، لأن شرط الثاني بلا أن يكون متفياً قبلها بغيرها وجه لقول:

أخذهما: أن هذا إذا عطف على المستثنى به، أما إذا عطف على المستثنى بـ، كما قاله وهو مذهب* ويشهد لذلك مثال أصل لا، وأفع صرعا بعد لا يحتاج مطلق الماء، ويكون حكم الثاني بلا مستثناة برأيه إحصاء بالمضموم، والأخرى بالمضموم.

الثاني: أن قوله بغيرها فيه ليس صحيحاً، فإن شرط الثاني بلا أن لا يكون متفياً قبلها، سواء كان فيه زيد أم بغيره (نحو قوله: لا رجل في كذا لا زيد، وهو مستطع وقد يجب، بأن مضمومه لا يفاضل. وهذا الثاني فيه ليس متفياً قبلها ولا العاطفة، بين بلا التي تكفي الجواب، لا يتك: يجوز: لا رجل في كذا لا زيد ولا عمرو، فهذا معنى بلا، وقد نفى قوله بلا فاحترز عنه، لأن لا زيد ولا عمرو يدل مصر من لا رجل وهو على أنه تكرار العاطف، فهو جملة أخرى والكلام في لا التي هي حرف العطف المزداد، وإذا نظر أن القسم على الثاني أصل في الوجه الأول، فهو لا يجوز أن يباحث الثاني، فلا نقول: ما أيا إلا قائم لا يوجد، وقد تقدم في كلام نولد "وحده الله" الفرع في هذه المسألة ويجوزها، وأن الأخيرين، وهذا إنم والتكثير، فيجوز فيها التصريح وحده، فنقول: إنما أنا نفسي لا تفهم، لأن الثاني فيها غير مصرح به، من مستطع بالمفهوم، فيجاز العطف على نفسي، وإن كان معناه: ما أنا إلا نفسي، لأن الثاني غير المصرح به لا يستطع أن يعطف عليه بلا، كما نقول: استمع زيد عن الصبي، لا عمرو، وإن كان معناه الثاني، وأبو صرحة والثاني لا يصح بلا، وشرط السكالي ليجوز مجامعة لا للتكثير، أو: القسم وإنما أن لا يكون الوصف مختلفاً بالوصف كقوله تعالى: (لأنها يتكلمون) الذين يفتهمون) فإن كان أحد يعلم أن الثاني لا يصح لا يتكلم، فلا يصح أن يقال: لا غير الله. وجه لقول:

قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ﴾^{١٠} والمخاطبون سوام الرسل، عليهم الصلاة والسلام، لم يكونوا جاهلين بكونهم بشرًا، ولا مشاييرين لذلك، لكنهم تركوا منزلة التكريم، لا يظنوا التاكيد أن الرسل لا يكون بشرًا، مع إصرار المخاطبين على دعوى الرسالة، والواقع: ﴿إِنْ كُنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ بِكُنْتُمْ﴾^{١١}، من باب مجازاة الخصم، ليمكثوا حيث يراد تمكينه لا تسليمه انتفاء الرسالة، وتكون: «بشرًا هو أخوان» لأن يعلم ذلك، ويقر به، وأنت تريد أن تراقبه عليه.

وقد يترك المسيحيون منزلة العلوم، لعدم ظهوره، فيستعمل له الثالث، دعوى: ﴿إِنَّمَا كُنْتُمْ نَسِيتُمْ﴾^{١٢}

العلوم منزلة المسيحيين في عصر القبط بلغة تدل: ﴿إِنَّمَا كُنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ بِكُنْتُمْ﴾^{١٣} فهم اعتقدوا أن الرسل لا يكون بشرًا، مما زاد من برس إلى برس إليهم، ويحسون أنهم بشر بشر منزلة من لا يعلم، لذلك مخاطبهم بالواقع: ﴿إِنَّمَا كُنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ بِكُنْتُمْ﴾، ثم ذكر المصنف جواب سؤال بشر وهو أن برس قد يصح أن الرسل إليهم يحسسون أنهم بشر بشر، مخاطبهم بالاستدلال في الواقع: ﴿إِنْ كُنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ بِكُنْتُمْ﴾ وهو إما يخالف به من يقول ذلك، فالحق فأجاب بأنه **بشرٌ مجازاة** خصمهم إذ شن من دعوى عليه خصمه المخالف، في لم لا يخالف، فيه أن يحده كلمة حسنة على عطفه ليعلم الخصم جهده براء التبرئة، أو: إجماله بالاستدلال، وأما دس تسليم انتفاء الرسالة، وإلزامه، وتكون مطلوب على قوله: تكونت لصلابك، وقد رأيت حديث، وهو ذلك قوله قبل لقد بخلاف الثالث، فقال الأول: قلتم لأولاً، وثاني: قلتم لنا بشرًا، وثالث: قلتم الخصم وإنما تكسر الحصر ولا، فإن يحصر ربما أسله أن يكون لم يعلم ذلك أمكنكم، أي التبرئة، فتكون لم يعلم أن زيد أخوه، إنما هو أخوك، ترقية له، وقد يترك المسيحيون منزل العلوم فيستعمل له الثالث وهو الحصر وإنما دعوى: ﴿إِنَّمَا كُنْتُمْ نَسِيتُمْ﴾^{١٤} فإن استعجبه لم يكنوا يحسسون، أن تكسر بمحسوسين فلان من خاطبهم أن يقولوا: ما نحن إلا محسوسون، ولقد همموا ببيان الحال أن مخاطبهم أي ظاهر لا يستطيع أحد إنكاره، لذلك أنصأ بمصلحة (إسعاد الله) لأمن فيه ذلك، ولذلك جاء

١٠- سورة البراءة: ١٠

١١- سورة البراءة: ١٠

١٢- سورة البراءة: ١٠

١٣- سورة البراءة: ١٠

لذلك جاء: ﴿أَلَا يَلْمِزُكُمْ فَمَنْ تُكَفِّرُونَ﴾^(١٦)، لئلا يطعن عليكم بما ترون.

ومرّة (ثلاثاً) على العتق: أنه يُعَقَّرُ منها العتكان معاً، وأحسن موافقها التفسير، فهو: ﴿أَلَا يَلْمِزُكُمْ أَلَوْ أَوَلَوْ الْآخِيَانِ﴾^(١٧)، فإنه تعريض بأن الظاهر من قرط جهلهم كتابتهما، فاحتج الظاهر عليهم كطعنه منها.

ثم القصر كما يقع بين اليأس والخير على ما مر، يقع ما بين الفعل والقائل لغير ما قام إلا زيد^(١٨)، وبغير هذا على الاستثناء، ويظهر القصور عليه مع لغة الاستثناء،

﴿أَلَا يَلْمِزُكُمْ فَمَنْ تُكَفِّرُونَ﴾ مؤلفاً بحرف الاستفهام وإن جعل الجملة اسمية، وبغير الفعل إن كان هم فعلاً، وتعريف حسنة، ثم ذكر العتق أن إيتاء على القصر مرّة على العتق، لأن يعلم منها العتق التبعي وعلى معاً، بخلاف العتق، فإنهما يختلفان على الترتيب. قال المحقق: وبخلاف ما ولا على نحو ما زيد إلا قائم قائم. فلو نظر، لأن الاستثناء الطرح يعلم فيه التخيّل والإكثاف لغة واحدة، وهذه مرّة أيضاً لا يشاركها فيها التقديم، وأكثف ما يقع في موضع يؤولون الترتيب بها فيه التعريض بامر، وهو مضمّن الكلام مع ما نحو: ﴿لَسَبَّ يَسْلُبُ أَلَوْ الْآخِيَانِ﴾ فإنه تعريض يتم القدر، وأنهم في حكم اليأس الذين لا يكفرون.

حين: (ثم القصر كما يقع .. إلخ).

(الثاني): القصر أمر يقع بعد السند والعتق فيه، سواء أكان مبتدأ وخبر، أم فعلاً ومفعلاً، ويصح بين خبرهما كالمفعول الثاني مع الأول والمعاد والظرف وغير ذلك، ويرد عليه أن القصر لا يقع بين الفعل والمفعول الثالث بالإجماع، فلا نقول: ما ضربت إلا ضرباً، وأن قوله تعالى: ﴿إِنْ لَمْ يَلْحَظْ إِلَّا يَخْلُفْ﴾^(١٩) فتضرب: هذا ضربة، وكذلك لا يقع القصر بين التمتع والجموع، كما سبق من أمثلة القصر: ما ضرب زيد إلا ضرباً قصر قلب كسان أم قصر إيمان، فساد تأسس: ﴿أَمَا لَقَدْ نَهَمُ إِلَّا نَأْمُرَكُمُ بِمَا﴾^(٢٠) قال المصنف: وهذا مثاق القصر بقلب، لا قصر الإيمان، فإنه ليس التوكيد أم لزم على ما أمراني به، بل المراد أنني قلت ما أمراني به.

الثالث: هذا من المصنف يخلص أن قصر القلب ليس فيه شيء غير المذكور، وليس كذلك، والذي قلناه من أن المراد أنني قلت ما أمراني به صحيح، ولا ينحصر ذلك أن

(١٦) سورة البقرة: ٢٢

(١٧) سورة الرعد: ٢٤

(١٨) سورة الشورى: ٢٢

(١٩) سورة النحل: ١١٥

وَأَنَّ تَقْدِيمَهُمَا بِحَالِهِمَا شَعْرٌ: مَا غَرِبَ إِلَّا شَعْرٌ زَيْدٌ^{١٢٤}، وَمَا غَرِبَ إِلَّا زَيْدٌ
عَمْرًا^{١٢٥}، لِأَسْتَوَازِمَةِ الْفِعْلِ الصَّلَاةِ قَبْلَ تَعَامُلِهِمَا.

يَكُونُ تِلْكَ الزِّيَادَةُ عَلَيْهِ أَيْلَهُ هِيَ حَالَةُ الْفِعْلِ، لَمَّا هُوَ فِعْلٌ قَبْلَ الْفِعْلِ مَا ذَكَرْنَا، وَهُوَ
أَنَّهُ يَأْتِي عَلَى مَلَكَةِ فِعْلِ الْفَعْلِ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ: «الْمَعْلُومُ وَالْمَعْلُومَةُ»^{١٢٦} قَبْلَ
تَعَامُلِهِمْ ذَلِكَ إِلَيْهِ لَا يَجْمَعُ مَعَ تَعَامُلِهِمْ إِلَيْهِ لِأَعْرَافِ بِأَوَحْدَانِيَّةٍ، ثُمَّ مَا تَخْتَلِفُ عَلَيْهِ
أَمَوَاتُ الْفِعْلِ أَنَّ الْفَعْلَ عَلَيْهِ يُوَظَّرُ مَعَ كَلِمَةٍ لِأَسْتَوَازِمَةِ مِنَ الْفَعْلِ، وَالْفِعْلُ فِي ذَلِكَ أَنَّ
الْفِعْلَ أَفْرَ عَنْ الْعَرَفِ، الْخَارِجُ هُوَ (أ)، وَيُشْعَرُ ظَهْرُ أَفْرِ الْعَرَفِ قَبْلَ وَجُودِهِ، وَذَلِكَ سَوَاءٌ
كَانَ بَيْنَ حَالَتَيْهِ أَوْخَرٍ، أَمْ حَالٌ وَفَاعِلٌ، أَمْ عَمْرٌاءُ، مَقُولٌ: مَا غَرِبَ إِلَّا زَيْدٌ، فَرَزِدَ
مَقْصُورٌ عَلَيْهِ، وَالْغَرِبُ مَقْصُورٌ وَالْفِعْلُ فِي الْفِعْلِ لَمَّا عَلَى الْفَعْلِ: مَا غَرِبَ إِلَّا زَيْدٌ،
وَعَنِ الْفِعْلِ الْمَعْلُومِ عَلَى الْفَاعِلِ: مَا غَرِبَ عَمْرٌ إِلَّا زَيْدٌ، وَالْفِعْلُ فِي الْفِعْلِ الْمَعْلُومِ الْأَوَّلِ
عَنِ الْفَاعِلِ: مَا طَلَعَتْ لَمَّا إِلَّا زَيْدٌ، وَمَا كَسَبَتْ جِدَّةٌ إِلَّا زَيْدٌ، وَفِي الْفِعْلِ عَلَى الْفَاعِلِ
عَنِ الْفَاعِلِ: مَا جَاءَ زَيْدٌ إِلَّا زَيْدٌ، وَفِي الْفِعْلِ عَلَى جِدَّةٍ: مَا جَاءَ إِلَّا زَيْدٌ.

هَذَا هُوَ الْأَوَّلُ، وَهُوَ يَأْتِي عَلَى مَا ذَكَرْنَا، وَهُوَ أَيْضًا الْمَعْلُومُ الْمَعْلُومَةُ: وَأَنَّ تَقْدِيمَهُمَا
بِحَالِهِمَا احْتِرَافًا عَنْ تَأْخِيرِ حُرُوفِ الْأَسْتَوَازِمَةِ، وَاسْتِثْنَاءِ عَلَى الْمَعْلُومِ مِنْهُ، كَمَا
غَرِبَ إِلَّا عَمْرًا زَيْدٌ، وَمَا غَرِبَ عَمْرًا إِلَّا زَيْدٌ، وَالْزِيَادَةُ: مَا غَرِبَ زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا احْتِرَافًا مِنْ
قَوْلِهِ: مَا غَرِبَ عَمْرًا إِلَّا زَيْدٌ، لَمَّا هَذَا الْمَعْلُومُ، لَمَّا هِيَ أَيْضًا كَانَتْ مَعَ الْقَوَاعِدِ
الْقِيَلَا، لِأَسْتَوَازِمَةِ الْفِعْلِ الصَّلَاةِ قَبْلَ تَعَامُلِهِمَا كَالْمَعْرُوبِ الْمَعْرُوبِ مِنْ زَيْدٍ فَعِلٌ: مَا غَرِبَ زَيْدٌ
إِلَّا عَمْرًا وَالْوَاقِعُ عَلَى الْمَعْرُوبِ: مَا غَرِبَ عَمْرًا إِلَّا زَيْدٌ، وَمِنْ هَذَا الْقِيَلَا مَا كُنْتُ
مُتَوَقِّفًا

الْمَعْلُومُ إِلَيْهِ فَعِلُهُ فَعِلٌ لَيْسَ بِهِ إِلَّا السُّوْفُ وَالْخُرُوفُ الْفَعْلُ وَرَدَ

وَأَتَتْهُمَا عَادَةُ الْغَرَبِ

فَلَمْ تَسْتَرْ إِلَّا لَمْ تَسْ فَتُؤَسِّتُ لَهَا

١٢٤ وَأَنَّ: فِي الْفِعْلِ الْمَعْلُومِ عَلَى الْفَاعِلِ، وَفِي الْمَعْلُومِ: مَا غَرِبَ عَمْرًا زَيْدٌ، وَهُوَ هَذَا.

١٢٥ وَفِي الْفِعْلِ الْمَعْلُومِ عَلَى الْفَاعِلِ، وَفِي الْمَعْلُومِ: مَا غَرِبَ زَيْدٌ عَمْرًا.

١٢٦ وَمِنْ سَبِيلَةِ تَعَامُلِهِمَا.

(التقية): علقني عبارة المصنف وتشرح حسب أن التمسك بدين من التعامل وبين التعامل الأول والثاني. ونحوه، وبوجه نظر هذه الآية، بل هو أبداً في الجملة المطلوبة فأن يرى العمل والمقصود عليه، فيكون بين التمسك والتخلي، وبين التمسك والتعامل، وعلى هذا يشهد أنه عبارة المصنف في الإيضاح حيث قال: الاستقامة التمسك الصلة قبل تعاملها، والمعلني يشهد لذلك فإن المقصود المصنف استقامة من التمسك لا التخلي.

(التقية): قال المصنف في الإيضاح: وقيل إذا أصر المصنف عليه والتمسك من إلا، وقسم التمسك كقولنا: ما ضرب إلا ضرراً زهداً، فهو كذلك، التمسك ما ضرب أحد إلا ضرراً، وزهداً لما هو مسموع من معروف، لأنه قد ضربه ما ضرب إلا ضرراً، أي ما وقع ضرباً إلا منه، ثم قيل من ضرورة غشاة، وقد، أي، ضرباً زهداً كما قيل في قوله:

لأنك نزيهه عن كل ما يفسد

قال المصنف: وبوجه نظر الاستقامة التمسك في التعامل والتعامل مع الله فيه نظراً لأنه إذا بقيت حصة التعاطية فقط، لا حصة لمعاقبة، ولو التمسك حصة التعاطية الجملة ذلك على أنه يمسك بدين لا بالأثر، فلا معنى لمعاقبة، ما نظره المصنف وعلى على أنه هل يجوز أن يستلزم بالآية والخبرة من المصنف، شيان أو لا؟ وقد انقسم مسوفاً، رحمه الله، على ذلك في كتابه نعم والآية هي التمسك (غير نظرين إلهي) وهذا أن أكثر شيء من التمسك، نصيبي (لَا تَدْعُوا نَبِيَّكُمْ إِلَهِي إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامِ غَيْرِ نَظِيرٍ إِلهي) يستلزم أن يؤذن لكم ذلك، وإليه معروف، وغير نظيرين هذا لأن، وهو الشيخ أبو حيان أن الله سبحانه، وأن يمسك الزمخشري، جرداً، بل قال: بأن يؤذن في معنى الشرف، أي: يذلل أن يؤذن، وأورد عليه أبو حيان أن المصنف لا يكون في معنى الشرف، وإنما ذلك في معنى الصريح، فهو إلهيكم صريح إلهيكم، ويستلزم من جهة أخرى أن يكون (غير نظرين) خلافاً من يؤذن، وأن صرح من جهة الصلابة قال الزمخشري: واقع الاستقامة على الوفاء والحققة بعد، لأنه قيل لا تَدْعُوا إِلَّا وَفَدَ الْإِله، ولا تَدْعُوا إِلَّا غير نظرين، جرداً عليه أنه يكون استقامة طرف وحده بالآية والخبرة، والظاهر أنه لا، ذلك لتسمي معنى قوله: واقع الاستقامة على

الواقعة والاعتدال معاً، أي لأن الاستقامة بطريق بعض م فاته فيه بعدد، فالمستقي في الحقيقة هو المصدر لتعريف بالطرف والاعتدال، كأنه قيل م، لا تدخلوا إلا دخولاً موصولاً، وكذا، واستند إليه فيقول بعض عدل، أي جعل لعلل الطرق، وإنما أراد، يخرج المعنى، ويترك هذا الإعراب مختلفاً على مثل قوله تعالى ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ إِلَّا قَلِيلًا لَّأُولَئِكَ هِيَ ضَآئِلُهُمْ﴾ ^١ يعني، ولو ادركوا اختلافها بها لكانت المعنى فيمكن جعل الآية على هذا، وأورد عليه أبو حيان أنه لا يصح أن يكون خلا من لا تدخلوا، إذ لا يقع هذا الموصول بعد إلا لا مستقي، أو عطف، وهو إيراد عجيب، لأن الرمحصري لم يرد لا تدخلوا غير نظرياً، حتى يكون الحال قد أخرج بعد إلا، وإنما أراد أنه حال من لا تدخلوا، لأنه مخرج، غير قصد، وإنما لا يستقي بذلك واحدة من عطف شهاد، من هو مثله عليه، قلت، قال أبو حيان، من موصول من أجزاء، فأجيبوا ما أشاء بعد إلا بعد مخرج، قال، ويحكم لأخلاق والفارسي، واعتدك في إصلاحها المتصححها هذا لأخلاق الأسطفي مرفوع، عطف، ما أشاء بعد زيد، لا يربحها قال، وهو موافق لما ذهب إليه ابن السراج وابن مالك من أن حرف الاستقامة إنما يستقي به واحد، والمتصححها عند الفارسي أن ترفع موصوب قبل إلا، عطف، ما أشاء بعد شيئاً إلا زيد مخرج، قال أبو حيان، ثم من، المخرج لهذا هذا البيت، كما ذهب إليه ابن السراج، أو على أن يدخل أحداه، بدلاً والآخر موصول عامل مخرج، كما أخرجه ابن مالك وأظهر من قول ابن مالك، خلافاً لما ذهب إليه يهود إلى قوله لا بداً فلم يتكلم طلاقاً في صحة التركيب، بالاعتدال، كما ذكرته يهود في صحة التركيب، منهم من قال، التركيب صحيح لا يحتاج إلى تخرج، انتهى وعامله أن غير الفارسي والأخلاق يجوز هذا التركيب، وهم يردون، هذا بدلاً كائن السراج، وقال، المعتصم بذلك كبري مالك، ليس فيهم من يقول، هذا مستلزم بأنا واحدة، ولا نفس ذلك أبو حيان من أحد، ولوله أولاً، إن من موصول من أجزاء موصول عن التركيب لا على معنى الاستقامة، ولم يتخلص لنا من كلام أحد النحاة ما يقتضي حصره، وإنما ليس المتعجب في السراج المتطوعة غير التام، فالمحصل الموصوف، ما شوب زيد لا موصوف

روية الجميع: أن القدر في الاستثناء القدر يتوجه إلى قدر، وهو مستثنى منه علم
 ملائمة المستثنى في جنسه ومثله، فإن أوجب منه القدر شيء (لا)، جاء القصر.

وجب القصر القدر، لأن القدر مضرورة زيد في مخرج ماضيا، أي مضرورة زيد سوى
 مخرج، فلم يبق له مضرورة آخر لم يستثن، ولو قدم المفعول على القادر المنكس المعنى، ولا
 يستقيم أن يقال: ما ضرب إلا عمرا زيد، لأنه لو جاز تعدد المستثنى القدر، كقولك: ما
 ضرب إلا زيد مخرج، أي: ما ضرب أحد أحد إلا زيد عمرا فإن المصير لهما، والقصر
 المصير في المضي، مرجع الكلام لمنزلة آخر غير مقصود، وإن لم يجرى كانت المسألة
 مستثناة لبقائه بد قابل ولا ماله، لأن القدر حينئذ ضرب زيد، وفي الثانية يكون مخرج
 ماضيا قابل مخرج، فيصير حائلا، ولا يكون لهما تقديم قابل على مفعول، ولذا إن
 المصوب في أصل الثانية إذا قيد - ضرب إلا زيد عمرا، فلا يمكن أن يكون قوله
 حائلا، لأنه إذا كان آخر مخرج عن القدر من غير قيد، يزام جواز قيد فوق لاكتفاء
 وهو ظاهر البطلان، فذلك حكمنا في الاستثناء القدر إنما يكون لو لم يجرى ما ضرب
 إلا زيد عمرا، فلو أن يكون مخرج ماضيا ماضيا ماضيا، كان ثم لا مرجع له
 وقد أملت - وقع في كلامي المصوب من قوله: ما ضرب أحد أحد إلا زيد عمرا،
 وقوله: إن المصير لهما معا، وأستدل في المقام أنه لا ضرب إلا زيد، ولا مضرورة إلا
 مخرج، فلم أجد كذلك، وإنما يصح لا ضرب إلا زيد لأحد إلا عمرا فاستثنت طارئة غير
 زيد غير المخرج، وبذلك مضرورة مخرج من غير زيد، وقد يكون زيد ضرب مخرج وغيره، وقد
 يكون مخرج ضرب زيد وغيره، وإنما انتهى إلى المضرورة ماله من غير زيد، وفي المضرورة
 ماله من غير مخرج، وإذا قلنا: وقع ضرب إلا من زيد على مخرج، والقدر من غير المصير وفي
 القدر أن القدر ماله في قابل، فلا يفتقر إلى المصير إلا ذلك القدر، والمصير لمن كذلك - بل
 هو مطلق فيمكن ماله لا المصير استثناء به بقوله: والذي يظهر أنه لا يجوز استثناء شيئين
 بأحد، بد خلاف كما لا يكون قابل حائلا

حد: (روية الجميع... إلخ).

(ق): هذا الكلام لا بداسب، هذا الفصل فإن هذا الفصل يتناول بسا بعد هذا
 القصر وحاشا هذه القطة ماضيا، قار: روية الجميع، أي: القصر في جميع مخرج

لا أن حسب في هذه على الاستثناء، بد أيضا وأمر والمطل والمصير غير ذلك.

وفي إثباتها يؤخر التصور عليه، تقول: "إنما غريباً زيداً صواباً"، ولا يجوز تقديمه على غيره لا للاحتمال، ولا لغيره، كـ "إن" في إثباته التصديق، وفي انتفاع بمجملته (١٤).....

فمصر بما ولا، سواء كان بين الفعل والفعل، أو الفاعل والفاعل، أو غيرها أن لا يستلزم الفاعل لا بد أن يتوجه الشيء إليه في قصد، فهو مستلزم منه، لأن الاستلزام إخراج، فيحتاج إلى مخرج منه، وراء التقدير المتكون لا الصانع، فإن التقدير المستلزم منه والتفريع لا يحتاجان، ولا بد أن يكون هذا، لأن الإخراج لا يكون إلا من علم به، أي أن يحمل الصوم على الشمول مطلقاً، ليدخل فيه نحو العدد والجمع والذكورة، ولا بد أن يكون مضافاً المستلزم في قصد، مثل: ما قام إلا زيد، التقدير: أحد، وما أكتف إلا غريباً، تقدير: ماكتوباً، ولا بد أن يوافقه في مثله، أي: في إعرابه، وحملنا واجب التصور إذ أوجب منه شيء، ولا، وتقدم كلام الخارج أنه فهم أن هذا علة التأخير التصور عليه، وأهوجبه في ذلك أنه رأى اتصالاً بين بعض الكلام وبعض، ولكن هذا لا يظهر أنه علة إلتزامه بالتأخير، بل علة حصول التصور. تأخير التصور عليه في (إنما):

ص: (وفي إثباتها يؤخر التصور عليه).....

(غريباً): قد عرف بما سبق أن ضابط التصور عليه أن يكون بعد إلا، سواء كانت مضافة لم تأخره، وأما إثبات ضابط التصور عليه أن يكون متأخراً، فقول في معنى: ما قام إلا زيد: إنما قام زيد، وفي معنى: ما غريب إلا زيدا، إنما غريب زيدا، وفي معنى: ما طفت زيدا إلا طفتاً، إنما طفت زيدا قائداً، وهذا هو المشهور، وقد قسم عن الزجاج أن ضابطه أن المحصور لا يصرح أن يكون هو الشارح، بل قد يكون غيره وفهم بالقول:

(الشيء): يرد على فوائدهم. المحصور هو الأخير، أي: هذا، لأن قولك: إنما طفت، مثلاً، لم يقع إلا القديم، فهو محصور بالفعل، وليس بالأخير لأن الأخير هو الفاعل، وهو التصور فلو قصدت مصره لصدقت التصور كما سبق، ولهذا قوله: إنما وأكلت كـ بعد من هذا المثال ليس لهم فيه إلا التكلل^{١٥}، فليكن السواء ما ذكرناه، إلا أن يكون الثالث

(١٤) التبعيد لغريبه الجوزي في "المصالح"، باب: صلت قريباً يقول الله ﷻ، ٢٥٢، ٢٥٣، وفي موضع آخر من تصحيحه، وسبق في "المقدمة"، ص: ٢٥٢، مع حذو مثله.

الإشهاد^{٢٥}

إن كان طلباً استعصى مطلوباً غير حاصل وأثبت اعطيه.

بابه الإشهاد

عنه: (الإشهاد إن كان طلباً استعصى مطلوباً) (الخبر).

حقيقة الإشهاد، التي يتميز بها الغير سلفه، وهو ينقسم إلى طلب وغيره، كما قاله، والأحسن أن يقال: إلى طلب وغيره، وإن عمو من غير العطي نعم الرجل له، وربما تصحك عمو، وإن غلبنا شرطه، ونصي أن يعنى: زيد وفيه نظر، لأن الأول هو وقال: إنه غير، ويقول أكثر من الشعاع إن له ويشر لإشهاد النجح والتم، لا يتطلى ذلك لعمول أن يريدوا بالاشهاد على ذلك المشقة بالإخبار قال العطي في شرح القديان قال الأستاذ إن كون عطي التصحك ونصي النجح والتم وإنم الطرية إشهاد نظر، لا اعتناهما الصدق والكذب باعتبار نصي الغير، وإن لم يحصل اختيار النجح والتم، ومن ثم لا يشر عمو يثبت، قيل (أشهاد الطرية) قال: والله لا من يلمعت الطرية في الجرمي، نعم، لأن هذه الآية لا تقتضياً باعتبار المسبة التي يحصل بها الكلام انتهى، وهذا يدل على أنها طرية وأخرج الشيخون عن أبي ثوبان عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله (إِنَّ اللَّهَ يُعَذِّبُ بِطَلْقِهَا) ^{٢٦}، ورواهما جوب القسم في قوله تعالى (وَلَوْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ) ^{٢٧}، وكذلك يشر، أن تبار (وَلَوْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ) ^{٢٨}، وأما ربما تصحك عمو، فلا إشكال في كونه غير، وأثبت كم الطرية قال ابن الحاجب في أماليه: كم رجاء صفي، يعنى إشهاد وإعصير، أم الإشهاد فمن جهة التاكيد، لأن التاكيد غير أنه في بطله من التاكيد بلوه رجاء، والتاكيد يعنى يحقق ثابت في التاكيد، لا وجوب، أنه من صرح على ذلك بالشبهة إن طلق الصدق، وإن لم يطلق الكذب، ويحصل لإخبار باعتبار الطرية في كونهم عند له وجوب، من خارج، فالتكلام باعتبار، ويحصل الصدق والكذب، فهو كلام يعنى بالمراد باعتبار الاعتناء من التاكيد من الاعتناء، قلنا: هذا الكلام صفي، والذي يظهر بطله أنه عند

وإن هو الكلام الذي ليس فيه طرية خارج تصحك أم لا اعتنا

٢٥ سورة النحل: ٢٠

٢٦ سورة النحل: ٢٠

٢٧ سورة النحل: ٢٠

وأنواعه كثيرة:.....

منها القسري^{١٦}، واللفظ الموضوع له (الشيء)، ولا يشترط إمكان القسري^{١٧}، تقول:
"ليست الشياطين يومئذ"^{١٨}، وقد يُقَسَّرُ بـ (الجن)، نحو: "هل لي من شيطان"^{١٩} حيث يتكلم
لن لا شيطان له، وبـ (الو)، نحو: "لو تأكلوا القمح لشيء"^{٢٠} بالقلب.

طريق: لأن التشكيك ليس المعنى به بعض قول كثيرًا حتى يكون لسانك عليه اعتقاد
مكثرة الواقع في النفس، وتنعيم عن ذلك يكتم إظهار عن أمر خارجي، وإنما تعلى
بفوقها الطعن له خارج ما كان خارج عن كلام القلب، فطعن طعن القوم، حكم
نسبت لها طعن بغيره، فلم، كما صرح به ابن العاصم وغيره، فقولنا كم رجال
هذه على الأول، من الاعتصمين الذين ذكرهم إظهار عن اعتقاد المكثرة كقولنا:
اعتصمت هذه كثيرًا طعن من الإنشاء في غيره، وعلى الاحتفال الثاني إظهار عن المكثرة
في الطرح، وقوله: "لأن الشكك عن هذه هي راحة مستخدم أو يكون نحو: وأبطلت
زيتًا، وموضعت على كذا إنشاء، ولا يقال به أو قوله: إن التشكيك معنى ثابت في النفس
لا وجود له من خارج، صحيح كقول الزمخشري بالخروج ما سبق، وإنما محسوس أن معنى زيت
هو طرح كالمعنى، ومثاله: وهو طعن بعد إنشاء غير النظم صلب العبود، وإن قلنا
إن الوجود إنشاء كما يوجد كلام ابن القتيبة غير غير طعن، إذا طعن هذا فالحق مشكك فيه
الآن هو إنشاء الطعن، وهو مستلزم سابقًا ضروري، وأكونه غير محتمل بوجه القلب
ضروري، لأن العامل لا يضر، والإنشاء لا يتطرق بالاستعلاء.

أنواع الإنشاء:

١- (القسري):

عند (وأنواعه كثيرة منها القسري... إلخ).

(غيره) أنواع الإنشاء الطعن كثيرة، منها القسري، واللفظ الموضوع له الشيء، ولا
يشترط إمكان القسري، بل قد يكون القسري الزيد، مثل: ليست زيدًا يقدم، وهو مشكك
على القوم، وقد يكون يومئذ ممكنًا، وقد يكون غير ممكن، ومثله المصنف، بقوله: لو كنت

[١٦] هو طلب حصول البراءة على أصل المعية.

[١٧] يشترط ذلك في القسري.

الغنياب وجود. قال الزائد: مرجعه الله. • عند الغنياب يمكن عملاً بمقتضى عامة تلك السكالات: قولك: لعل زيداً جاني. فغلب خبر التوقع في الماضي واقعاً فيه مع حكم الفعل باعتداله. ولعل الغنياب وجود مع جزئك بأنه لا وجود ولعل زيداً يأتي فيوجداني في حال لا تتوقعها ولا طبع لك فيها، فهذه أعمت من عبارة المصنف والمقرر المشترك بين الثلاثة عدم التوقع انتهى. وحاصله أن ما ألقبه كلام المصنف من أن عدم الغنياب مستحيل عملاً ممنوع. وهو سؤال حسن، لكن يمكن أن يقال: عدم الغنياب مستحيل عملاً، إن فسرنا الغنياب بالنسبة الذي لا يتجاوز الثلاثين، ويكون له لم يتجاوز ذلك بعد أن جازاه جمع بين المتكلمين فهو مستحيل عملاً، وإن فسر الغنياب بوجود تلك القوة والاشراط الحاصل قبل المندرجة. • ما ذكره الزائد: مرجعه الله. وقد يقال باستحالة ليله. فإن نسي تلك القوة يستحيل وجودها، إنما يمكن عملاً عند ملكها، لكن القطع حاصل بأن الفرد من قولك: لعل الغنياب وجود، هو عدمه بالحق أو بالتوقع. لا بالاحتمال. على على المصنف وعلى السكالات سؤال آخر، وهو أن ما لا يتوقع، كيف يغلب؟ للأسف: ما ذكره الزائد: لعل الغنياب من أن المتكلم والمترجم والقسم واقعاً ليس فيها طلب. بل فيه ولا يدع في الحقيقة إظهاراً وإنما تخرج في جملة تلك، وسؤال آخر وهو قوله: ولا يشترط إمكانه بالشيء أنه قد يكون قريباً وحيثاً، ويدخل في ذلك الترجي، والمخرج كلام المصنف أنه إن كان قريباً أنه الترجي، وإن كان بعيداً أنه الكسب. وقد خرج بذلك المصنف في آخر الكلام ثم يقتضي تكلفه أن المستحيل أحد معال المتكلم، والذي يظهر أن استحالة فيه يقع على خلاف الأصل، وقد أعرب المتروكي فقال في الألفاظ القريبة: المتكلم يكون مشوقاً للتكلم، والترجي قد لا يكون ويكون الترجي متوقفاً، والمتكلم قد لا يكون فالترجي أعم من المتكلم من وجد، والمتكلم أعم من الترجي من وجد.

(التهذيب): قال المتروكي أيضاً: الترجي ليس حصولاً لطيفاً لا سيما، وقد يكون حصولاً اسماً لطيفاً، وقد يكون حصولاً الجملة من اسمها وضميرها، انتهى. وأما يريد به حصول اسمها لطيفاً نحو قولك: لعل القيام موجود، وحصول الجملة قولك: لعل أن يقوم زيد، وهذا بعيد يقال له المتكلم. وما قلناه لا تحقيق له، فإن المتكلم في الجميع حصول الظاهر للاسم، لأن الموضوع لا يغلب حصوله، ثم ذلك المصنف: وقد يقتضي بهل مثل: هل

ومعناها: الاستقواء، وإشغاله التوسعة له: (الهيمنة) (وإعلاء) (وإزاحة) (وإزالة) (وإفناء) (وإفناء) (وإفناء) (وإفناء):

جواب الترجي، لأننا نقول: هذا ممن لا ترج، واستقواء بعض النحاة على نصب جواب الترجي لا يخفى هذا، لأن النحوى يظهر من ترجمى والقضى إلى الشك، واليهاتى يظهر من القضى وقول المصنف (أما أرجو من الحصول) أنه يشار إليه بمصنف مكر الترجي مع اليقظة وجوبه أنه لما ذكر الترجي لمصنف عليه أنه القرب، بل ذكر الرجوع للشك من الرجوع، ولا شك أن الرجوع لغة أعم من القرب واليعد، وقول المصنف اليقظة، وقوله لتعديتها معنى القضى، يشعر بأن معنى القضى يتطوع مع الاستقواء فى كل ولا وهذا، ومع الاستقواء فى لولا وأنها يشهد معنى الاستقواء ولا يتطوع، ويشهد القضى، وفيه نظر يقتضى إلى كل ذلك، وسأبني على الترجي تعديتها فى هذا الترجي مع الاستقواء فى كل ولأن الاستقواء فى كل ولا، والاستقواء فى لولا ولأنه لا شك فى صحة لا أن يرد به، بله التعديتها، والقسم ثم قول المصنف (أما أرجو من الحصول) فى القضى، وفى القضاة التعديتها، جواب الجواب أن يقول: ولأنه لا يتطوع فى القضاة، بله هذه التعديتها، احتل القضى والاستقواء كما ذكره ابن مالك وغيره، والمصنف لا يقول له تفسرنا على معنى هذا لعل، بل بالاستقواء الذى هو أحد معانيه أو معنوه

(تقديمه) أنه يضمن القضى معنى القضاة، بله أرجو من الحصول فى قوله تعالى (وَأَنزَلْنَا إِلَهُكَ بِالْحَقِّ وَأَوَّلَ آيَاتِهِ لُمُودٌ وَأَلَّا تُكَلِّبَ بِآيَاتِهِ أَهْلًا) يجوز أن يكون ولا تكتب معطوفا على لوم أو خلا، فـ (ولا يذبحه قوله تعالى: (وَأَوَّلَ آيَاتِهِ لُمُودٌ) لأنه ممن لا يذبح على هذا فمثل به التكتيب، وهذا من أقسام التوضيح به عند الكلام على حد الإكث، والمضمر، وقول أرجو من الحصول، إلى التكتيب لتعلق به الجواب معطوفا ما ذكره ابن القيم

٢- الاستقواء:

من: (ومعناها الاستقواء... إلخ).

والمراد: الاستقواء أحد أنواع الطلب استعماله، فهو طلب القوم، وقد يخرج عن ذلك القوم أو غيره، وله ألفاظ ذكرها المصنف: وهى الهيمنة وهل وما ومن وإلى وكسب

في التصديق: لطلب التصديق: كقولك: «كلم زيد»، و«زيد قائم»، أو «التصور: كقولك: «أشيت في الإكراه أم عكر؟». «على الغاية ينسك أم على الترتيب؟» ونحوها^(١) ثم يلحق: أريد كلاً وأصراً عراكاً؟ والسؤال منه بهذا: هو - عليها - كالمثل في التصديق: زيداً والفاعل في: أريد من زيد زيداً والفعول في: أريد من زيداً.....

وكيف وأن يأتى وعلى وأن يلحق البعرة ويكثر قليل، وهي لغة سليم، وعلى على المصنف أم إلتها استعملية مضمرة كالتة أم مضمرة، وسواء في الكلام على ذلك عند قول المصنف، والبالغة لطلب التصور وكذلك يلحق الاستفهام بهما، وكأن - وكذلك يفهم بأن عند التكريرين وإذا الترتيبى إليه يأتى معها حيثما على الترتيبى قال من ماله في المصباح: إن أريد الاستفهام غير البعرة تأتيا عنها إذا عرفت ذلك فاعلم أن الاستفهام قد يكون لطلب التصور عند، وقد يكون لطلب التصديق عند، وقد يكون لطلب إليه، وقد المصنف يا يطلب به أيتها كان لزيد الفاكهة فيه لتضمينه الاستفهام عن أيتها فتتد، ويختلف ما يوافق ما يخص أحداهما، فإنه حيثما لا يحصل الفاكهة لزيد القسم الآخر، وأيضاً فالبعرة أم يطلب من البعرة بالتصديق، إذا علم ذلك بها أنه أذكر من شاء الترتيبى - سواء تصور بها حقيقة الاستفهام عن التصديق، وحقيقة الاستفهام عن التصديق ما بين لطلب ومعلوم

لكن ذلك: الاستفهام عن التصديق - حله أن يؤتى بعده بأم المتكلمة دون الفسلة، والاستفهام عن التصور ما صلح أن يؤتى بعده بأم المتكلمة دون الفسلة، وبعد أن انتهى هذا السبيل يفكرى رأيت من ذلك خرج به في سمعنا بلفظه وقد العدد، ومن ذلك الاستفهام عن التصديق، يكون من نسبة تروى الذين بين قولها والفتاها، والاستفهام عن التصور يكون عند الفرد من تصور أحد شيئين، فبالاستفهام يعلم أنه أحاط بأحدهما، لا بحيث يصح أن يستد رجوعاً أم من الفتاة الأستاذ، وهذا الظاهر هو أيضاً فحاط الفرق بين أم الفسلة والفتاة، ومن الفرق حيثما أن الفسلة لا يكون قبلها إلا استفهام إما لطلب معنى، لعل أريد أم عكر قائم، أو لطلب لا معنى، لعل سوء على أقصد أم لمجدد، فإن الاستفهام لطلب لا معنى، والفتاة لعل لا يأتى قبلها الاستفهام لا لطلب ولا معنى، وإذا تأملت مع ما بعده علمت أن (أم) قد

(١) أو المعنى: البعرة لطلب التصديق

٢٦ يكون معها ما يصرفها للانقطاع ولا التصاق. حتى يجرى ذلك على المعنى والموضع
 ذلك بالأمانة، فإذا قلت: أقام زيد لم يحد. أحسن أن يكون المعنى أو الأمرين كان
 حد. ويكون استقلاً واحداً لطلب التصور. وأم فيه مشكلة وبذلك صرح الشيخ أبو
 حيان، وقوله تعالى: ﴿لَا تُكْثِرُونَ عَلَىٰ مَن قُتِلَ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ﴾^{٢٧} إلا أن التهمة فيه
 التكرير، وكذلك: زيد قائم أم هو قائم، وقد
 وَكُنْتُ أَنَا فِي بَيْتِ قَتِيلٍ مَّائِلًا أَوَّلَيْسَ لِي أَمُّ هُوَ الْآنَ وَاقٍ^{٢٨}

وكذلك لو كانت اليمينان التامتين، وبدت صرح الشيخ أبو حيان، وأنته بدر
 السيد بن مائة ترجمه الله
 قُلْتُ لَقَدْ سُرْتُ أُمَّ عَدِيْسٍ حَتَّمْ

وأحسن أن يكون استقلاً، في هذه التامتين الأولى، ثم أريد إصراها حد،
 واستقلالها لأنها تكون أم متقطعة، ويكون ذلك استقلاً من التصديق أنها الاستقلال
 بالهجرة، ومن التصديق أيضاً، وقد يأتي في بعض البشر قرينة ترجع أو تعين الاتصال،
 فلو كان ارتباط أم متقطعة، أو الانقطاع لم يثبت. فثبت أم طاعت الشمس، وذلك
 اجتماع المعنى والاشكال على أن أم متقطعة في قوله تعالى: ﴿لَهُمْ أَزْوَاجٌ يُحْسِنُونَ إِلَهُهَا أَمْ
 لَهُمْ أُمٌّ يُحْسِنُونَ إِلَهُهَا﴾^{٢٩} ولو قلت: أنهم أكرم أم لهم الإحسان، فكانت مشكلة أيضاً
 فقد اتفقا في التركيب الظني، واختل في معنى قطع. ومن الأمانة المحققة أيضاً
 قولك: أعتك زيد أم متلك صرور، والظاهر فيه الاتصال، واليهبط هذا التشال
 فيحتاج إليه فيها حد، وإذا قلت: أقام أم أم يتم، فذلك غير أنه يجب أن تكون أم
 فيه متقطعة، لأنه يلزم أن يكون فيه إصراها من الأولى إلى الاستقلال من الثاني، وذلك

[٢٦] سورة النور: ٢٦

[٢٧] الآية من الطول، وهو قائم من الهجرة من قوله من: ١١٠، ولا نسبة في الأصل والظاهر [٢٨]
 وأما المثال ١٣٨٤، وهو المثلث من: ١٥٢، والمثلث ١٣٨٦، وهو المثلث من: ١٥٢، وهو
 التصريح ١٣٨٦، وهو قوله تعالى: ١٣٨٦، وفيه كسر: ١٣٨٦، وبذلك التهمة ١٣٨٦،

وهو الموضع ١٣٨٦

وهو سورة النور: ١٣٨٦

إنما يكون في سبيل لا يستلزم الاستفهام عن امتناعها الاستفهام عن الآخر، ولا شك أن قولك: أقام يقيم ما يفهمه قولك: أم لم يقم من تردد في القيام، يشهد أن قوله قول التامخشي عن قوله تعالى: ﴿أَكَلَا يُبْصِرُونَ لَمْ أَكُنْ لَهُمْ﴾ أن لم يمه متصلة، وأن الثاني: أكلأ تبصرون لم تبصروا، وقد مر من صلة وغيره هذا التفسير عن سيبويه، فإن فهم معلوم أنه لا يحس قولك: أقام أم لم يقم، عدم فائدة ذكر أم، فهذه الآية التكرية والتفسير سيبويه والتامخشي قاعدة التوضيح، ثم ما من القاعدة تعيينه لطلب التصديق، وقد يقال: كيف تكون أم فيه متصلة، وقد قلنا: إن أقام زيد متصلة: أم لم يقم، وأنه استفهام تصديق؟ فإنما صرح بهذا المعنى القول: أم لم يقم، كيف يطلب استفهام تصور كما سبق؟ وإن قلنا: زيد أم عمرو قائم على معنى أنها متصلة، وأنه استفهام تصور عن المسند إليه، وإنما قلنا: أقام أم لم يقم زيد استفهام عن المسند لتصور، وهي متصلة، وإن قلنا: أزيد أم عمرو فبريد، متصلة وهو استفهام عن تصور المفعول، هذا كله إذا ذكرت أم، فإن لم تذكر قلنا: أقام زيد امتنع أن تكون طلب التصديق، وأن تكون طلب تصور المسند، وأن تكون طلب تصور المسند إليه، لأن ذلك قد يفهم من تردد في وقوع قيام زيد، ومن خارج وقوع قيام، ويثبت في المسند إليه، ومن خارج وقوع قيام من زيد، ويثبت أنه القيام أو لا، فالحسن على الأول: أقام أو لا، وعلى الثاني: أقام زيد أم عمرو، وهي ثلاث: أقام زيد أم لم يقم، وكذلك أزيد قائم غير أن الظاهر أن الاستفهام عن التصديق، لأن السبب في استبعاد بالاستفهام، وذلك كان إذا لفظ لغيره استفهام والتأخير الاسم أول من تنكب، بما تقرر ذلك فلتأخذه بفتحة وهي الاستفهام عن التصديق، على ما ذكره السبب به القوت أو الاعتقاد قال ابن مالك في الصواعق: الاستفهام طلب ما في الطرح أن يحصل في القدر من التصديق أو التصديق موجب، قيل: أو تنكي، معلى قولن من أن استفهام التصديق يستلزم به عن النفس أو لا، وكذلك أشار بقوله: غير أن ما ذكرت من الخفاء، وأما فهم أن الاستفهام عن التصديق نكرة يطلبه به القوت، وإثارة يذهب به الالتفات، وعلى ظهوره وأنه أحسن أن من ليس صراحة، فإن الاستفهام لا يطلب به القوت ولا الالتفات، وإنما يطلب به

الواقع عليها في الوجود وهو أصعب لا يبعد. يقول أرسطو في *الأول* لاكتشاف، ليس هناك أو طلب التمييز لاكتشاف، بل أراد طلب التمييز لخصائصه. وإذا كان بين الذين فهموا على غير وجهه، وكيف يتحيز أن يطلب بالاستقراء بعدى التمييز بينهما، فحيثما التوليد الثاني فافهمها بين الذين استدلوا من حيث أن كل صاحب الصبيح أراد الزكيات والتقى المتعلمين فقد خلفه بعد من كلفه، وإن أراد ذلك المستوعب، فإنه يصح أن يقول ألم يتم له. وليس الذي أيقنه فيه أن طالب ما يريد من ذلك ليس على يافته. بل التوجيه أو التمييز مثل *«أَتَمِّنُ اللَّهُ بِتَحْرِيقِهَا»*^{١٢٠}. *«أَتَمِّنُ لَهَا أَنْ يَكُونَ لَهَا تَسْلُوحٌ مَعِيَ سَبْرًا»*^{١٢١}.

«أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ لِلَّذِينَ الْأَرْضَ»^{١٢٢}. يقول التامر

أَسْمُ بَائِهَاتٍ وَالْأَتَمِّنُ أَنْفُسِي بِمَا لَاحَظْتُ لِهَوْنِ بَيْتِي وَكَأَنِّي^{١٢٣}

وفاته:

أَسْمُكُمْ تَهْوِي مَنْ رَكِبَ الْقَدِيمَا وَأَتَمِّنُ الْبَائِهَاتِ بِهَوْنِ رَاحِ^{١٢٤}

وعلى يرد عليه قوله تعالى *«أَتَمِّنُ الْبَائِهَاتِ»*^{١٢٥} فقد فهم أن تعبيره عند سبويه، لم ليعبرام والله متصفا. وإذا كانت متصلة بالمراسلة عليهم على يافته، ويرد عليه إجماعهم على أنكم يريد أن تم يتم. فإن لم يتم متعلقه عند، سواء كانت متصلة أم متقطعة، وقد صرح الجوزي وغيره بوجه الاستفهام المختص من التمر، وإذا جازف عن ذلك لمز على المتأخرين المتقدمة، ورد عليه ابن مالك في باب لا يقرئ^{١٢٦}

أَلَا تَتَلَوَّنَا لَسَمِي لَمْ لَهَا جَنَّةٌ بِمَا آتَيْنَا لَكَ لَدُنَّا أَلَّا تَشْكُرَ^{١٢٧}

[١٢٠] سورة الزمر - ٢٦.

[١٢١] سورة النجم - ٢٨.

[١٢٢] سورة الزمر - ٢٦.

[١٢٣] حجة من قوله: وهو ليس من ربح في الآية ١٢١-١٢٢.

[١٢٤] حجة من قوله: وهو المبرور في سورة ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠. وهو الذي من الآية: وأخرج طبراني المعنى ١ ١٢١، وأبو داود العرب ١ ١٢١، وأبو داود العرب ١ ٢٢١، وأبو داود العرب ١ ٢٢١، وأبو داود العرب ١ ٢٢١، وأبو داود العرب ١ ٢٢١، وأبو داود العرب ١ ٢٢١.

[١٢٥] وهو الذي من قوله: وهو المبرور في سورة ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، وأبو داود العرب ١ ٢٢١، وأبو داود العرب ١ ٢٢١، وأبو داود العرب ١ ٢٢١، وأبو داود العرب ١ ٢٢١، وأبو داود العرب ١ ٢٢١.

[١٢٦] سورة الزمر - ٢٦.

[١٢٧] وهو الذي من قوله: وهو المبرور في سورة ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، وأبو داود العرب ١ ٢٢١، وأبو داود العرب ١ ٢٢١، وأبو داود العرب ١ ٢٢١، وأبو داود العرب ١ ٢٢١، وأبو داود العرب ١ ٢٢١.

تعيين المصدق إليه، فاستلزم الطلب العلم بواقع التسمية الخاصة من المصدق إليه الخاص، فإذا قلنا: زيد أم عمرو فاستلزم طلبا بتعيينهما معا فليار زيدا وليار عمرا، وقد يجاب بأن طلب التعيين الخاصين واقع هنا عازما، وليس هو عين المستلزم هناك، بل التزم له، وقد ظهر بهذا أن طلب التصديق لا بد منه بكون هناك إما استقالاتا أو تعيina، وقد يمكن هذا ليقال: كل مستلزم فهو طلب تصور الشيء إذا قلنا: أقام زيد، فالعلمي، أقام أم لم يقم، فمصدق أي المعشوقين واقع فيه أم عدم فلوام؟ وإلا يسل بها عن التصور فاستلزم العلم أحد الأمرين لا محالة، لأن المعشوقين لا يرتفعان وأشد ترديد تعيين الواقع منهما تصور كقولك: أقام أم لا بعد زيد في أنه تصور المصدق، وما من استلزام إلا يمكن أن يقال منه: أي، وقد ظهر أنها إنما يسل بها عن التصور، ويجوابه أن لا تسلح أن لها يصلح في قولك: أقام زيد أم لم يقم؟ إن كانا إله استلزام تصديق، وكيف يكون ذلك معما استلزامين وليس إذن استلزام يصلح أن يقال فيه: أي من جهة العلم؟ وإن صلح من جهة اللغة لا ترى أنك لو قلت: هي قوله تعالى: ﴿الْقَوْمَ الْأَرَضِ﴾، إنه يصلح أن يحمر عنه بأن يقال: أي الأمرين أهم الأرض أم الأبدى، فكذلك مصادقا لصيغة العقل، وإن صلح لفظا بعد أن اشكك المصداق من ذلك فبعد شرح كلام المصنف، فالهوية يطلب بها أيضا كان من التصديق أو تصور، وعلى المصنف استلزام التصديق بقولك: أقام زيد، وإن بعد فقام وليس على إطلاقه، بل ذلك حيث كان ترديد أم لم يقم، ولو لم لا قطع، فإن كان المراد أم عمرو أو أم بعد فلا كما سبق، فإن قيل: جازمه في ذلك أن هذا الصيغة عند الإطلاق ظاهرة فيها ذكره، فظاهر في أن العلمي: أم م يقم، لكن ليست ظاهرة في أن أم متعلقة، وأما تعمله بزيد فقام، فلا يصلح على شيء من التفسير أنها على أن يكون العلمي أم عمرو أو لم لا بعد، فواضح، وأما على أن العلمي: أم لم يقم فهو لا يصلح على رأى المصنف، لأنه يرى أن الثاني يلي التهمة هو مستلزم هناك، فتعين أن يكون هو المصدق إليه، لا العيلة، وإن كنا شوطين المصنف على ما قبله، بل لتصحح هذا القول لا سيأتي.

وأما الاستفهام عن التصور فما من تصور المستلزم، وبذلك المصنف يقول: «أليس في الإثبات، أم تصور، وهو مثال صحيح وإنما من تصور المستلزم، وبذلك المصنف يقول: «أليس في الطبيعة مستلزم أم في الزمان، وفيه تعامل، فمن في الطبيعة ليس مستلزم، بل المستلزم الذي هو عامل في عالم الجاهل والمجهول، ويمكن التمثيل كالتالي على أنه تم برد بالمستلزم، من الاستلزام الذي يتعلق به الطرف، وإنما من تصور شيء من قطاعات المستلزم، ولم يذكر المصنف، وإنما بخصوص يوم فيه، وليس كما قال بذلك فيكون: «أليس أم عرضا غير مستلزم، ويصح التمثيل به بعد مثال به المصنف للاستفهام عن المصنف، وهو في الطبيعة مستلزم أم في الزمان، فإنه (ولكنها) نور، الصورة (لا تقتصر بالتصور ولا تصديق، فلو كان أن يقال: لا يقتصر بها تصور ولا تصديق، وإن كان الواقع أن الصورة لا تقتصر بالتصور ولا بالتصديق، لأن كلا منهما يوجد في الاستفهام بطورها، وكل من التصور والتصديق لا يقتصر بطورها، لأنها استعملت في الآخر، ولكن المصنف يريد أن الصورة استعمل فيها، والتصديق من ذلك أن يقول: تكون الصورة لا يقتصر بها تصور ولا تصديق، بل يخرج من كل منهما الآخر لم يخرج كلاهما، ثم على المصنف اعتراض، وهو أن عدم طرح ما سيذكره ليس بلبس من استعمال الصورة في التصور والتصديق، كما ذكره، بل هو ما من من استعمالها في التصور حينئذ أن يقول: «ولكنها لا يقتصر بها تصديق أم يخرج: «أليس غير مستلزم، وإنما ذكره، والذي ذكره الخارج أن ذلك عالما إن أريد التصور لم يخرج، وإن أريد التصديق فخرج لما سيأتي من طرح الصورة في كل ذلك الزمان أنه إذا قلت: «أليس غير مستلزم لأن مستلزم لأن أريد أن يكون لم طرح، فيكون طلب تصديق فليس، وأن يكون الزمان عرضا فيكون طلب تصور فلا يخرج، وهذا الذي ذكره المصنف، لأن المصنف والخارج المذكور قال: «إن المستلزم منه هو ما يرى الصورة فحينئذ أن يكون المستلزم منه هو (هذا) فيكون التصور» ولذلك جزم المصنف بعدم صحة، لأنه لا يحصل منه غير التصور، نعم يمكن أن يقال: (هذا) هو المستلزم منه، فإدراكه يستلزم منه فهو الذي قاله في الاستفهام بالتصديق، أو لا وذلك طلب تصور، وإدراكه يستلزم منه فهو التي تخصه بالتصديق، لأن التصديق: «أليس غير مستلزم، أنه غير مستلزم، وأنه لو صرحنا بذلك لكانت طالبا التصديق والمستلزم منه هو إيد باعتبار تخصيصه فلم يخرج

زيدا أن يكون مستقيما منه، أي، من اختصاصه كذلك قلت، أشرت أنه أحد أم ٢٧ وإنما قلنا ذلك محافظة على أن يكون المستقيم منه = يائي التماما على رأي المتكلم يائي النظر فيما هو موضوع الشك، ولما يظهر إن قلنا بالاختصاص أن موضوع القسط طلب التصديق، وأن التفكير = ما سيرت أحد غير زيد، لكن نضيف لك إن ذلك لا يصح، وأنه لا حظ أن المعنى طلب التصديق، وهو مخرج صد التفكير عن الاختصاص، أما على تفسير الاختصاص عليه غير، لأن صواب زيدا عرفت ما عرفت (لا زيدا، فهذا يظلم، فهذه صار معناه = عرفت لا زيدا، وذلك استلزام تصديق وما ذكره المتكلم يؤيد في أن يكون التفكير، أريدا الذي ما سيرت لا هو، وإلى التعليل القسط عليه غير، نعم يشك على أنه إذا كان طلب التصديق في موجب القيد، فلو لم يكن أن التصديق يستلزم حصول التصديق، قلت، مستبعد، ولكن التصديق يستلزم التصديق باستناد أصل الفهم لا حصول التصديق بالاختصاص، فلو لم يكن أريدا غيرت، يستلزم حصول التصديق بأن تم صوابه، وإليه هو استلزام منه، بل استلزام منه اختصاصه بالصواب، وأم يحصل به تصديق، ويمكن أن يشارع في أصل حصول التصديق، أن لو لم يكن أريدا غيرت إذا جازاه بالاختصاص وجازاه على وإيات صار كقولنا أما غيرت لا زيدا، وإليه أو قيد، ما سيرت أحد غير زيد، ما لك على صواب زيد لا بالمفهوم الذي يذكره كثير من الناس وهو كذا غير استثنائية، بالاستثناء من القيد شعب داعين إلى أنه ليس وإليه أو قيد، والمطلوب منه هذا ما ينبغي أن نستلزم منه يظهر هو ما يليق بذلك، كذا أم بعد زيد إلى استلزامه عن القيد، زيد استلزامه عن القيد إليه قلت، أريد أم غير تام، أو عن تعليل نفس قلت، أريدا لم عبرا غيرت، وأقاربا لو جازا غيرت، وقوله (تأمل في أشرت زيد) عبارة لزم أن الزاد الفعل للفعل ويكون التصديق المستند، وإنما تريد عن وجود الفعل ويكون استلزام التصديق كما يريه في (إيضا)، وقد قدم الكلام على ما في هذا المثال من النظر، وقوله (والله في كذا غيرت) يريد به الكامل المستوى لا الصافي، فإنه لا يتكلم على كذا، وقد قدم هذا بنفسه يائي أن أريد قام استلزامه عن زيد لا من القوام، وذلك يفتي إلى أنه لا يصح أريد قام أم قصد، وأنه لا يصح أريد الفعل كذا، حتمى يكون الفعل قد تعطل وقولنا، وفيه بعد، ثم يستلزم

فما يرموه به من أن المستظم منه ما يليها من مبروه فيها كذا شيئاً أو حيوان منه ،
 قال في التعليق : أريد منك أم حيوان ، وأنها قيد أم بشر ، فقديم الاسم أصح ، ولو قلت :
 أريد زيد أم حيوان ، لكان جائزاً حسن ، أو قلت : أريد أم حيوان كان جائزاً حسن ،
 كما جاز : أريد منك أم حيوان ، وقديم الاسمين جميعاً ملكه وإن كان ضعيفاً ، انتهى كلام
 سيوريه ، واقتضاه التخصيص أو الحيوان ، ثم يقول : " به كان مع الهمزة أم وحذف المستظم منه
 " ، بأنها شرط لقديم الاسمين : لأن المستظم منه ، منعه ، فلا يحصل قديم المستظم منه ولا
 بقاءه معه ، وقد قال سيوريه : إنه عيب ، ثم إن السكاكي واختلف حلاً من أنشأ
 الاستظام عن التصديق فذلك : أريد منقول ، ذو كس المستظم منه ، هو زيد فكان ذلك طبعاً
 التصديق لا التصديق ثم يقول : التصديق ليس به لغة واحد بل الهمزة من بعد ماثر بين
 شيئاً وآخر ، فلا يمكن أن يلي لغة الهمزة إلا أن يترك ، فالتصديق هو القول ، ثم يقول :
 يمتنعون أن يلي الهمزة المستظم منه ، بل يفيد : ألا ترى أن المستظم منه في قوله
 أريد خبريت أم حيوان المبرور منه ، لا يرد عند ثم قرأه تعالى : (أَفَلَا تُفَكِّرُونَ)^(٢٦)
 بلزم أن يلي المستظم من المبرور ، وليس كذلك من من التسمية والتعريف (أَمْ عَلَى
 الْقُلُوبِ ظُفْرُونَ)^(٢٧) ، يقول السكاكي : (والمذكور لغة بها هو - بالهمزة - المبرور ، وقوله : هو ، وذكره
 ذلك في هذا الموضع ، ولعله الظاهر من الظاهر من ذكره لذلك في أول الكلام أو آخره -
 يخص أن يخرجه من أصول الاستظام لا يذهب بها ما يليها ، وليس كذلك ، بل يخرجا
 يشاركها في ذلك ، وقد ذكره الطيبي في التبيان

(تفهيده) : قوله : لا يستظم من المبرور ، بل على يمينه منقول التسمية ، قد
 يلزم أن تكون التسمية صاحبة فلا يصح : أريد منقول أم حيوان ، وليس كذلك ، بل يستظم
 من القسم المتقبل وهو اللغة ، إذ ترجع وقوله : وهذا مع كونه واضحاً سرج به صاحب
 الألفاظ القريبة

(تفهيده) : إن قيل : أريد مبرور يستمر ، فما حصل التصديق كونه ، يطلب
 التصديق ، وقد قسم : إنه إما أن يرد من التصديق والتعريف طبعاً ، فإنه على التصديق
 اعتقاد وجود التسمية لمن قال : أريد هو أم حيوان ، وإن لم يكن له وجوداً فاعتد

و"قوله": **طلب التصديق لخصبته**، محو: **هل قام زيد؟ وهل عمرو قادم؟ وهل**
المتنج: هل زيد؟ قام أم عمرو؟ وقبح: هي **زيدا شرطية** لأن التثنية يستلزم حصول
 التصديق بنفس الفعل دون: **"هل زيد شرطية"**، **أجواب** **تغير القسار قبل (زيدا)...**

(هل) **طلب التصديق:**

هو: (وهل طلب التصديق... إلخ).

(هل): **الأمثلة الثلاثة** (هل) وهي **طلب التصديق**، وقوله **الصف (موصوف)** (أول)
 جمل: **وهذا الكلمة ملازمة للإضافة** مسمى **والفتح عنها لفظ**، **فتبني على القدم** في
 الأكثر، وقد **أوضحنا** ما **يأتي** به **طلب** **تصديق** في **الهمزة** **ولكنه** **وهي** **بجانب** **أمثلة**
الاستفهام **بإول**، **وهيارة** **الطير** **في** **التمرد**... **هل** **مطلقة** **بطلب** **تصديق**، **وهي** **مفسدة**
والصواب **أن** **طلب** **التصديق** **مختص** **بـ**، **وذلك** **لأنه**، **هل** **قام** **زيد؟ ولا** **يحتاج** **أن**
يقول **هذا** **على** **أحد** **استفهام**، **لأنه** **لا** **يصلح** **إلا** **للتصديق** **لحصول** **عليه**، **وقوله:** **وهل**
عمرو قادم؟ **فيه** **ما** **سبق** **من** **البيان**، **وذلك** **لأنه**، **لأن** **أحدنا** **جاء** **اسم** **والأخر**
عطف، **ثم** **قال:** **زياد؟** (أول): **وكون** **هل** **لا** **يطلب** **بها** **إلا** **للتصديق** **والمشعر** **هل** **زيد** **قام**
أم **عمرو؟** **لأن** **أم** **المسألة** **إنما** **الاستفهام** **مختص** **بطلب** **التصديق** **لإضافة** **المتصين** **بعد** **العلم**
بالتمية، **والتصديق** **طلب** **النسبة** **فيلزم** **عليه** **وكونها** **حاصلة**، **وهو** **مستلزم** **قال**
السراج **عند** **أصاحب** **المفتاح**... **بمختلف** **أم** **مطلقة** **فيجوز** **أن** **تعاود** **على** **القول:** **هل** **قام**
زيد أم **لعمري** **قال** **سيوريه**... **يقول** **هل** **بأشهر** **أم** **تحدثني** **قلند**، **وإن** **لا** **يصح** **بعد**
(هل) **إلا** **مطلقة**، **لأنها** **لا** **يطلب** **بها** **إلا** **للتصديق** **ولا** **يكون** **بأن** **مع** **إلا** **مطلقة** **كما**
سبق، **ولأنه** **يشترط** **في** **اتصالها** **أن** **يكون** **قبلها** **استفهام** **بالهمزة**، **قال** **ابن** **الصاغ**، **ولا**
يجوز **استعمال** **(إن)** **بعد** **(هل)** **إلا** **أن** **يكون** **مطلقة**، **لأنه** **:**

ألا **لعمري** **عقري** **هل** **تحدثت** **الزمني**... **زعم** **الغضرب** **أم** **أحدثت** **يقطع** **لها** **ههنا**^{١٢}

قال **سيوريه**... **هو** **على** **اللازم**، **فقط** **استلزامي** **حيثما** **استلزم** **أن** **يقال**، **هل** **تحدثت**
عمرو أم **بشر؟** **بمختلف**، **أم** **تحدثت** **بشر**، **بمضى** **بأن** **هذا** **التركيب** **مقطع** **ولن** **(أم)** **هذا**

^{١٢} **في** **أحد** **من** **القول**، **وهو** **ذلك** **بمن** **الهمزة** **في** **الجملة** **من** **١١**، **والأخرى** **من** **١٢** **وهي** **الأمثلة**

^{١٣} **١٣٥٧**، **وهو** **أحد** **من** **١٣٥٨**، **والكتاب** **١٣٥٩**، **والمعنى** **الغريب** **١٣٦٠** **يقول**، **وهذا** **اسم**

في **الأمثلة** **من** **١٣٦١**

متصلة، وقد انظرنا عليه في ذلك. ولا نعرض؛ لأنه يعني أن إذا لم نقرر هناك قبل
العاطف تكون (أو) هذه متصلة، وهذا التركيب ينتج عنه التباين لما قلناه، وهذا
الاحتمال نعم لعدم التميز فهو صالح هذا التركيب لكشف (أو) هذه متصلة نعم إطلاق
استنتاج (هل قام زيد أم صر)، من السكالي وحلف فيه نظر. لأنه إذا ينتج حينئذ
يقتر قبل قبل العاطف، فإن لم يجر، وكان على كلاهما كما صرح به ابن الصانع
وقيلاه كلف سمعته، ومن عليه ابن مالك في شرح الألفية وقال السكالي. إنه يفتح
أنتك زيد أم هناك صر ينتج (أو)، قلت: بل ينبغي أن ينتج، لأن العاطف من
رأى هذه أنها متصلة، فإنه على معنى أنتك زيد أم صر، ولا فرق بينهما إلا أن هذا
جملتان ولا أثر لذلك في الاتصال، وهذه، بل يكون المعنى على كلاهما في الثاني سمعته
استفهام مع إضراب، وهذا المثال يظهر منه أنه استفهام واحد ولا إضراب. فظاهر أن
رأى هذه متصلة، وأنه لا يجوز قوله، وفتح هل زيد صر، لأن التقدم على ما قرره
يستلزم حصول التصديق بغير الفعل، واستلزامه أنه لا بد أن يكون غير حاصل وهو
تسلب، لموت: هل زيد صر، لا يكون سمعته من التصديق، لأنه الحصول
الحاصل، ولا من التصور، لأن (هل) أم أوضح له، وقد تقدم ما عليه من الاعتراض قال
الشارح وإنما قال (فتح)، ولم يقل (واضح)، وإن كان ما انشأه جمعاً بين متاهتين
فيو يقتضي فتح، أنه يحصل أن يكون أسلوباً بحدوث التبر، هل صر، زيد
صر، كان هذا التعبير جيد، لأن فيه حذف عامل المقول المذكور. وحذف متول
الثاني، فذلك كان جيداً فكان يعمل على قوله واضحاً، وقيل: إنما حكم بغيره
بين استثناء، لأن الذي أدى إلى الاستنتاج هو التخصيص، والتخصيص ليس بالضرورة
بل واضح ولا سيما في نحو: هل رجل قام، هو كان التخصيص لازماً لإنتاج هذا
التركيب، فلما كان للنسب إلى الاستنتاج رجحاً كان هذا قبيحاً لمطابقة الواجب، قال
الشيخ (ومن صر)، أي. لا يفتح هل زيد صر، لأن الفتح إنما جاء في. هل
زيد صر، فالحال التقدم يقتضي الاختصاص يقتضي الحصول التصديق والنسبة
وأما هل زيد صر، فيكون أن يكون اتصال في (زيد) مقدماً عليه، فالتبر؛
هل صر، زيد صر، فلا يكون فيه تدوير عن الاختصاص فليس في الجملة ما
يقتضي التصديق لفتح الاستفهام بل من كاستهوى قبله، وما ذكره الصلبي من

وجعلَ المستكثرُ قُبْحَ: "هر رَجُلٌ عَرَفَ" لثلاث، ويلزمه ألا يقع: "جعل زيادة عَرَفَ".

صحا. هل زيادة عَرَفَ: وقدم القبح، ومن قبح: هل زيادة عَرَفَ القليل الجواز، في الجملة مطلوب، فإن أثبات الاستفهام غير مهمزاً به يقع بمعنى القليل ولاسم قدم القبح على الاسم، ولا يجوز تقديم الاسم على الفعل إلا في ضرورة شعر. هذا نحن من يصحور في القريب، وقال سيبويه في باب ما يحذف فيه السبب من أبواب الاستفهام، ولو قلت: هو زيد تعبد؟ أم وجب، وكذلك في غيره، وقال شيخنا أبو حيوان أو قلت: هو زيد فحرفت أم وجب؟ لا في الشعر، فإنه جاء في كلام هل زيادة عَرَفَ، لكن ذلك على الاستفهام، هذا مذهب سيبويه، وهذا مستطاف، ويجوز أن يلبس الاسم، وإن جاء بعده القبح انتهى وإنما السبب قبح هو لثلاث قول القمطري في المعجل فإنه قال: قيل وقد يحذف: بعض وزائدة بضم، في أن قال: والمخرج في قولهم: هل زيد طرح فاقته عمر يحذف بضمه المستكثر، لا يقال: إن قبح فعل قبل الاسم وإنما يلبس الفعل، أما قول: مرادهم أن يلبس القبح المضاف، وهذا كما أن لم وقد وسج، وإن لا شأن لفعل مضافاً بها ثم يلبس إلا صريح الفعل، وإلغى أو على مذهب البصريين، وإن كان الصحيح خلافه لصاحبه لعله تدبر: ﴿مَنْ لَوْ لَكُنْ تَعْلَمُونَ﴾^١ ثم يقول: إن جاز ذلك على رأى الكسائي وجب فيه الاستفهام، وتقدم القبح قبله، وحذف فلا تقدم فلا اختصاص فلا قبح، لصيغة قبح هذا تأخر لفظاً، هو هو بعد امتناع وجوب، وهوارة مع قبحه ثم يقال به كذلك، ثم يرد على القمطري من جهة المعنى ما سيأتي، ثم احتج المصنف على المستكثر بأنه جعل قبح: هل رجس عرف، لتقديم القبح للاختصاص قال ويلزمه أن لا يقع: هر زيد عرف، لأنه يرى أن شعور: زيد عرف ليس فيه اختصاص، قلته، ومن أين لمصنف أن "مستكثراً يوافق على قبح: هل زيد عرف، إلا لأن المختصر لقبح: هر رجس عرف، علته إما هو التقديم المذهب للاختصاص، بل قد يكون له وقد لا يكون، وإنما يقول به غالباً إلا لم يكن للاختصاص، بل لا يكثره منوع سواء، والوجه من رجس عرف: التأكيد، ويشكرك فيه منوع، وهو عرف الاستفهام ليس متعبد، للاختصاص، ولا راجعاً إليه، فكان من

[١] سورة الإسراء: ١٠٠.

وَعَلَىٰ غَيْرِهِ أَفْعَلُهَا بَلَدٌ (وهي بمعنى سَفَرٌ في الأصل).

وبارك الهجرة قبلها لكثرة وقوعها في الاستفهام

عنه أن يفسر فيه بين أن يقصد الاختصاص، فيخرج أو لا فلا يلحق، والزمطشوي لا فرق بعده بين زيد عرف، ورجل عرف في إثباتهما الاختصاص، وقد يجوز هاتين التركيبين ولم يثبتهما، وسببه أنه يرى أن كمال معنى قول تقديم فلا اختصاص، لكن يتردد القول بغيرهما، لأن مستقيم عمله لا يبيح إلا ما يجوز أن يكون هو المستند إليه هنا فيكون مستورا وهو لا يجوز به، ولا حيز من ذلك، إلا أن يقال: استفهم عنه ما يابها إما لثقل أو لعمارة، وإلا في ما تقدر أصل قوله (وعلى غيره) أي: على غير السالكين لمع: على زيد عرف، وعلى رجل عرف، بلان كل في الأصل بمعنى قد، كما جاء في قوله تعالى: (أَفَلَا يَأْتِي عَلَى الْإِنْسَانِ) وهذا الاستفهام في الاستفهام كان أصلا أن يؤتى معها بالهجرة إلا أنه لما ذكر وقوعها في الاستفهام تركوا الهجرة، وكذا طرح زيد عرف، يلحق على زيد عرف، هذا معنى نظام أصله قلت. قوله: أصل كل أن تكون بمعنى قد، إن مرر به أنها فعلية تركية مستعارة بمعنى قد فهو بعيد، لأن ذلك يختلف إطلاق المعربين على مستعارة حرف استفهام، وإن عسر أن يحذف الأصل قد، ثم استعادت في الاستفهام، فذلك مغلوغ ولو صح لا يلحق بمساوئها أنه في هذا الحكم، ولولهم إنهم تركوا الهجرة قبلها، لكان وقوعها في الاستفهام يعني أنها لما كانت متعينة للاستفهام استغنى عن ذكر هجرته وبعبارة أخرى لأنه ليس كل شيء كان متعينا لمع، بلان فيه ترك أيضا بعد الشر، فترك الهجرة قبلها فلا يجمع بين حرفي استفهام لا لكثرة وقوعها في الاستفهام، وعلى أن يلحق أصل في ذلك كلام الزمطشوي في الفصل حيث قال: (وهذا سببه أن (على) بمعنى قد) إلا أنهم تركوا التأني قبلها، لأنها لا تلحق إلا في استفهام، وقد جاء دعويها فيها في قوله

سَأَلْتُ فَوَكْرَ مَنْ يَرْجُو بَعْدَهُ أَفْعَلُ وَأَلَوْسَا يَنْتَضِعُ النَّفْسُ فِي الْأَمْرِ^(١)

(١) سورة الأنعام ١٠

(٢) قيلت من أبيه وهو يزيد بن ميسرة بن ميسرة بن ١٠٠، والخصم الذي هو ٢٤١، وأمر

٢٤١ وأمر قوله الذي ٢٢٢، وأمر أصل ١٠٠، ولا نسبة في أصل المعنى من ٢٢٢

والأمية والتعاليق ٢٢٢، وأما، والقرعة السالكين ٢٢، وهو من الأب من ٢٤١

وهي **التخصيص الخارج بالاستقلال**، فلا يمتحُ **«هل تعريب زيداً وهو المفعول»**،

وبذا أخذ على إطلاقه بلزوم أن تكون **«هل»** صيغة واقعة بمفعولها الخارج من الاستفهام بالظنية، وإحدى أولئك هي ذات قول سيبويه، وكذلك **«هل»** إنما هي بمنزلة **«لأن»** إلا أنهم تركوا الألف وأقام عليها **«لا»** كانت **«لا»** تقع **«لا»** هي الاستفهام، وقد أورد السوراني كلام سيبويه على أن **«هل»** أمر أن **«هل»** يستعمل بها الاستفهام، كما أن **«لا»** يستعمل بها الخبر وقال السوراني في هذا الموضع: **«وهذا غير معروف، وإلزامها أن هل رأونا، وقال ابن مالك: «هل»** يمتنع من إقامتها **«لا»** إذ دخلت عليها الهمزة، يرد عليه فيجوز أن يكون **«هل»** **«لا»** تقع مرادفة لـ **«ألم»** وأخرج البيهقي عن الزهري في الجملة **«هلما»** وأكثر الصحاح متفقين على أنه عند رعا الاستفهام ليس بمضارع بمعنى **«هل»**، وقد أورد بعض اللغويين أنها لو عرفت على أن لا يمتنع **«هل»** زيد قائم، كما استدل به زعم قائم، وأجوب بأنها جعلت على جهة **«هل»** ذلك، وإنما لم تجعل على الهمزة في عدم فتح **«هل»** زيداً عريضة، لأنها وجدت ما تستعمله، فلم تجعل على ما هو غير استعمال، والجملة ما ذكره الزمخشري من كون **«هل»** مضارع، إن أراد المرادفة فهو في لغة البعد، ولما قول المصنف: **«إنما هي الأمر بمعنى «هل»** وما أوجه كلامه من أن أصلها ذلك، ثم صار الاستفهام، فلم يزل به أحد قيد نفسه.

«هل» تخصص الخارج بالاستقلال:

هذا **«وهي تخصص الخارج بالاستقلال»**، [إلخ].

«لأن» لا كانت **«هل»** ليست أصلاً في الاستفهام، بل فرعا تفرعت عن الهمزة بتخصص الخارج بمفعول بالاستقلال، فلا يجوز أن نقول: **«هل تعريب زيداً»** وهو أخوك لأن هذا استفهام توبيخ، والتوبيخ لا يكون على مستقل إنما يكون على الحال أو الماضي، واستفهام التوبيخ لا يكون إلا بهجوز، ويصح أن نقول: **«تعريب زيداً»** وهو أخوك توبيخاً على عيوب **«هل»** هذا هو المصنف، ويراد بالحال حال الطرب فلا يتوهم ما يوجه كلام بعضهم من أنه يستلزم الحال الصناعية في قوله: وهو أخوك، وكلام المستثنى طاهر لا كلام، لأنه قال: وهو في حال الفعل لم يقل **«لا»** أن يقال: **«لا»** نسلم أن التوبيخ لا يكون إلا على مستقل، فربما يوضح على مستقل لظهور الاتفاق من وجهه وغيره على أنه مبالغ ثم وقعت يقال يشهد **«لا»** كانت، إنه مراد المصنف، وهو أن سيبويه غير في قول الشاعر:

فَمَا أَلَمَّا أَتَيْنَاهُ فِي مَقْعِدِهِ يَسْرُخُ بِالْأَلْفِ الْخَالِصِ^(١)

ما كنت وأنت في الزمان: كيف أنت واحدة من أربعة كيف تكون بالفساد، فإن
 ابن ولاه وجناته. إنما لم تكن مع ما وأنت تكون مع كيف. لأن ما أنت وأنت
 استقامت فوجدت. وهو لا يكون إلا على ما من بطلان كيف أنت. واحدة من أربعة. وتكون
 تلك واحدة من التبع. ولم يرد على الذي إن استقام التوحيد لا يكون إلا على
 ما من. بل منهم من وافقه. ومنهم من قال: لا يجوز. ثم قصد ذلك فثبت بهذا أن
 استقام التوحيد لا يكون إلا على ما من. ذكرنا ذلك في باب الفصول بعد. ثم رأيت
 القاضي الفاضل قال في الألف الفريد. إن الإنكار قد يكون على مستعمل. وحصل
 منه قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَكُنْ أَتَاغِيَةً لِلْعَالَمِينَ﴾^(٢) وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا هُمُ الْمَكِيدُونَ﴾^(٣)
 فقال: إن حكم التاجية بما يعني الحفرة. وذكر عليهم سلب العز
 من الله تعالى. وهو منكر في الماضي والحال والمستقبل. وهو كلام لا يمتنع التبع ما
 ذكره الأئمة من أن الذين لا يقولون بها. لأن الإنكار فيها وقع على ما من. وإن كان
 منكراً. سواء أوقع ما فيها أم مستقبلاً. ولا يشهد له قوله تعالى: ﴿الْمُتَكَبِّرُونَ الْقَوْلَ هُوَ
 أَلَمِّي بِالَّذِينَ هُوَ خَيْرٌ﴾^(٤) لأن الاستبدال وهو طلب اليك وقع ما فيها سمع الله يشهد له
 قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَكُنْ مِنْ رَجُلٍ لَمْ يَقُولْ رَأَيْتُ﴾^(٥) وكذلك قول القاضي:

الْمَكْرُوكُ بَيْنَ قَلْبَيْهِ لَمَّا كُنْ عَلَيْهِمْ^(٦)

(١) الآية من الفرق. أُلَمَّا به صوب الجواب. في المص ٢٧. شرح الفهرست. وأما الجواب. فممن.

(٢) سورة التوبة ٢٠. (٣) سورة التوبة ٢٠.

(٤) سورة التوبة ٢٠. (٥) سورة التوبة ٢٠.

(٦) الآية من الفرق. وهو صواب. من على من جاز. وحذف الفاعل هو من جاز. من الفهرست.

وبعد من كلام القاضي في قوله الفاضل بالعبارة.

والاختصاص التصديقي بها، والخصيص الطرح بالاستقراء: لأن لها مزيداً اختصاص بها
 كونه زائداً عليها، فالله، ولهذا كان ﴿فَمَنْ لَكُمْ شُكْرُكُمْ؟﴾^١ لأن على طلب الشكر من:
 "مَنْ لَكُمْ شُكْرُكُمْ؟"، "مَنْ لَكُمْ شُكْرُكُمْ؟"، لأن يراز ما يستحقه في صغره، فكأنه: "لَنْ
 على كمال الشكوة يحصله، ومن: "لَنْ لَكُمْ شُكْرُكُمْ؟"، وإن كان الشكوة، لأن
 (هل) "أَمْ لَكُمْ شُكْرُكُمْ؟"، فترتبة معها "لَنْ لَكُمْ شُكْرُكُمْ؟"، ولهذا لا يحصل:
 "هل زيدا شُكْرُكُمْ؟" إلا من الباقى.....

(هل) لا اختصاص التصديقي بها إلى آخره:

من: (والاختصاص التصديقي بها إلى آخره)

(آخره) يريد أن يقول: هو "اختصاص بها" هو أظهر في الزمان من غيرها،
 لاختصاصه في نفس أظهر في زمن من لاسم، لأنه يدل عليه نص على الصحيح،
 والاسم مشتق من دل على لزمان فلا تارة منزلية، وقوله: "اختصاصها بالاسم" لأن
 حيث ظهر أظهر في التارة هي الزمان من غيرها، ويحتاج إلى مثله، فإن تارة الفعل
 على الزمان أظهر من تارة الاسم، ولهذا لاسم أظهر من غيرها، ولهذا لا
 يدل بالثبوت على الزمان إلا أن يكاد أن سم الفعل يدل على الزمان تارة متوسطة بين
 تارة الفعل وتارة الاسم، إلا أن من هذا حيث لا اختصاص بالفعل عما من كل واحد
 من الأمرين السابقين.

أختصاصا لخصيص، بالاسم، وهذا واضح، لأنه: إذا كانت لخصيص مشارف
 بالاستقراء، صر لها فيه أكثر بوجوب اختصاصها، فإذا كان لها أكثر في الصلح

وهو أكثر من الفعل صار له أكثر في مشارف الفعل ضروري.

الثاني: اختصاص التصديقي بها، لأن نص صفة كونه حرماء، والخصيص والتصديق لا
 يكون إلا صفة لأنه حكم بالثبوت، أو القلي لأنها لا يتوجهان إلى الثبوت من
 حيث إنها قنوت، بل لا يحصل به من وجود وعدم، فثبت لكل واحد من
 الأمرين أن (هل) لها مزيد اختصاص بالفعل (وهذا) إذا ثبت هذا الاختصاص
 (فإن قوله تعالى: ﴿فَمَنْ لَكُمْ شُكْرُكُمْ؟﴾ يدل على طلب الشكر من قنوت، فهل
 لشكركم، ومن قوله: "فَمَنْ لَكُمْ شُكْرُكُمْ؟" لأن يراز ما يستحقه وهو الفعل على

قالب التجديد المستقر، بحيث تكون **جديدة** بسيطة، وابتداءً والتعبر فيها اسمان
 (أول على كمال البداية بمضمونها) من يذهب على أنه من الإكثار بالفعل، وكذا:
﴿الْحَيَّ الْقَيُّمَ شَاهِدُونَ﴾ أدب على طلب تشكر من أولئك الشاهدين، لأن ترك الفعل
 من فعل أدب على كمال الضحية لتحويله من أمثلة، يختلف المهرج، ولأن
 مختلف فهو أتم للشكر، أمثلة من مسكني، وفيه نظر، لأن هذا التركيب لا
 يصبح كما سبق من وجوب تقديم الفعل فيه على اسم فاعله، لأن كان كسر المزة على
 القول الضميمة، والد أدب أن ما ذكره، تصف له يعني فيها: **﴿الْحَيَّ الْقَيُّمَ**
شَاهِدُونَ﴾ أقل دلالة من أولئك الشاهدين، لأن الجملة الاسمية الفاعلة على القبول، لا
 مدرك لها مع المهرج، فلا نفس قوله الثانية، إلا أن أدب، طبعاً إذا لم يذهب
 فلا أثر له، وهذا أن السؤال أقوى من جواب، وجوابه متى أن فعل لا دلالة
 لها على التجديد، من الفعل هو أصل عليه، فإذا لم يوجد نفس قوله، أثر - مدرك
 بالجملة الاسمية، وأقولها: بـ إختصاص بالفعل أدب على التجديد لا نفس هذا
 دلالة على التجديد، حيث لا فعل

قوله: **﴿وَالَّذِينَ﴾** أي: ويكون كل أحسن من المهرج نفس ولا يحسن كل ربه متعلق،
 إلا من التلويح لأن التلويح لا يضمن ذلك، لا حيث كان يتقدم من استقراء الاستقراء،
 ويحول أدب من الإكثار بالفعل بخلاف قوله: **﴿قَدْ﴾** والتكلام إن: تكررت التواضع
 استلزمه من له عزم، وهذا لا يخلص بها: **﴿مَجْلُ﴾** وإنما يعرف التلويح ككلام إلى
 تواضع، بناء على أنه إذا على أسس وضعه في أمثلة، وأما من لا يتقدم على التلويح
 نفس الكلام بعد، فهذا فيه نظر إن كان مراد بأنه لا يحسن أنه لا ينبغي أن يقع
 فيكون في معنى التلويح، وإن كان المراد الإخبار بأن ذلك لا يحسن إلا إذا صدر من
 التلويح، فإن صدر من غيره لم يحسن، أي: لم يستحسن لعدم العلم بأن كلامه مطابق
 بقرينة

(تأنيدي): قوله المصنف: **﴿وَالْخُلَاصَ الصَّادِقَ بِهِ عَنِ الصَّوَابِ﴾** وإعبارته في الإظهار:
﴿وَالْخُلَاصَ بِالصَّادِقِ﴾ والصواب - في التلويح: (فعل) لا يتعلق بالتصديق، ولو
 اختلفت به لا استلزم من التصديق بالمهرج، من التصديق مطلق بطل معنى أن فعل لا
 تكون بقرينة أما قول المصنف: **﴿وَهُوَ لِيُفَضِّلَ الصَّادِقَ بِالْإِسْقَافِ﴾** فهو مطلق، فإن
 الاستقراء قد يكون الفعل ادعى، ثم هذا أصراً لا ينبغي أن يقع لظهور بعضه للصلابة

وهي **السمان**:

بسيطة: وهي التي يُطلبُ بها وجود الشيء، كقولنا: «هل الحركة موجودة؟».

و**مركبة**: وهي التي يُطلبُ بها وجود شيء آخر، كقولنا: «هل الحركة باقية؟»
و**إلهائية**: تطلب التصور فقط.

القول: يُطلبُ بـ "ما" شرحٌ بالشيء، كقولنا: «ما الحركة؟» أو **ماشيئة الشيء**: كقولنا: «ما الحركة؟» **والفعل** (يُطلبُ البسيطة في الترتيب بينهما).^{١٢}

هل الصواب أن يقال: **المتصور** الأسلوب والصريح يعني أنه لا يكون المفرد إلا للاستفهام، وهو المقصود وكذلك قوله في **الشيء** مطلوب كما سبق.

هل **السمان**: **بسيطة** و**مركبة**:

ج: (وهي **السمان** إلى آخره).

(المراد: يعني أن **هل** **السمان** **المتصور** **الشيء** **بسيطة**، وهي التي يطلبُ بها وجود الشيء، كقولنا: هل الحركة موجودة؟ **ومركبة**، مركبة وهي التي يطلبُ بها وجود شيء لشيء، كقولنا: هل الحركة باقية؟ **وإن** **أن** **تطلب** لا يطلب وجود شيء إلا لشيء، لأن الوجود لا يقوم بنفسه، وليس **أفراد** **مطلوب** **الشيء**، **والشيء** **هذا** **يصرح** **الشيء**، ثم **أن** **القول** **ذلك**، **ولكن** لا يختص **يقول** **في** **الشيء** **ذلك**، ثم **الشيء** **والتركيب** **لشيء** **في** **هل** **في** **مطلوب**، ثم قوله: **يطلب** **بها** **وجود** **بها** **أنه** **أن** **يطلب** **بها** **العدم** **والاعتقيل** **أنه** لا يطلب إلا **الشيء** **الواقعة** **من** **وجود** **العدم**، **فليحمل** **قوله** **الوجود** **على** **الحال** **الشيء** **من** **وجودها** **والعدم**.

(وتجيبه): ذكر بعضهم أن **الشيء** لا يستلزم **بها** **حتى** **يوجد** **في** **الشيء** **إلا** **ما** **يستلزم** **عنه** **بطلان** **وهو**، **فإن** لا يترجح **عنده** **كفي** **ولا** **إثبات**، **فإنه** **شيئاً** **أبو** **حيوان** **والشيء** **هل** **أحواله** **معتبرة** **بأنه** **ليس** **في** **أكثر** **أولى**، **ولما** **أحكام** **أولية** **معناها** **علم** **الشيء**.

بنية **اللفظ** **الاستفهام** **يطلب** **بها** **التصور** **إلى** **آخره**:

ج: (و**إلهائية** **يطلب** **بها** **التصور** **إلى** **آخره**).

(المراد: **هذا** **هو** **النسب** **ذلك** **وهو** **ما** **يطلب** **به** **التصور** **ذلك**، **وهي** **بنية** **الفلسفة** **الاستفهام**، **وقد** **استدل** **عليه** **بقوله** **تعالى**: **أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا أَنَّهُمْ كَانُوا فُتُوحاً** **بِأَنَّ** **كَلَّمَ**

^{١٢} **وهو** **أن** **من** **بما** **الشيء** **الشرح** **الاسم** **وهو** **يطلب** **الشيء**.

صاحبها^(١) فإن من كثر ما قيل^(٢) بذلك على أن المطلوب التصريح وعلى أن من شرط عليه تقديم التصديق، ألا تراه بطلان على الصمد. وعليه أنطى الاستفهام الثاني على خبره وقوله. والحقبة إن أراد بالمراد ما ذكره لمصحح. وإن أراد بالمراد أنطى الاستفهام ليرد عليه أم القطعية، كما قسمت الإجابة إليه فإنها لا تكون إلا للتصديق بخلاف الفسلة. فإنها لا تكون إلا للتصور. ولا شك أنها من أنوث الاستفهام وقد أعياها حين المستكفي من الفلاح. فوجهه أنها إن كانت متصلة بالاستفهام فيها وإلحاح، أو متصلة بغير مقدرة حل، والمعنى لا يقال. إن كانت بمتلة هيئت متصلة بالاستفهام، لأنها لا تستعمل إلا مع المعركة. وإن كانت متصلة فيها بحرف، لأن قول: كون الفسلة لا تستعمل إلا مع المعركة لا يخرجها عن الاستفهام، ولا شك أن كون واحد بما قبلها وما بعدها مستعمل فيه. وكون المتعلقة فيها بحرف لا يخرجها عن أن تكون استفهامية، لأن الاستفهام جزء منها أو أحد بنيتها. والله تعالى الشفاعة التي فيها الاستفهام دون التصديقه للحرف. وقد عرج الفكرة بعد (أو) ثم عرج الاستفهام. وذكره الفصح ليو حصار وفهرده. إما عرف ذلك، فمن أنطى استفهام التصريح "ما" وسقط بها أحد قرين، إما شرح الاسم. أي شرح مداول الاسم لها. وإما الأول أن يقول: التثنية قسم الفعل والاعرف. فإنه ذكر الاسم لخاصته المسمى أو يدل الاستفهام عن الفعل والاعرف يرجع إلى الاستفهام عن الاسم. لأنه إما قصد ما عرّف، وما من التصريح "ما" مداول بحرف وما مداول من. وإما أن يقال: بها دعوى للمسمى كقولك: ما الإنسان؟ وترد شرح المعطوفة الإنسانية. وإنما معنى الأول شرح الاسم، لأن التصريح "ما" مداول هذا الاسم وما وإلحاح له والتقدير الثاني. ما هذه الفاعلة التي هي مسمى هذا الإنسان، فإن الشخص له يعرف أن الإنسان اسم لرجل من بني آدم. يقول: ما الإنسان؟ سائلا عن حقيقة. وأقول: هاتين الفهمين. وهو السؤال عن الاسم يكون متعلقا على الزمان عن قصبي بغيره أي عن الاستفهام بجل بسيطة. ورجل الركبة. لأن عرج الاسم سابق عليها. لأن الاستفهام عن حيوت شيء، أو عن كون شيء شيء عرج عن معرفة معنى اسم ذلك الشيء. فنقول: أيا ما المالك. ثم نقول: هل هي موجودة؟ ثم نقول: هل هي مستمرة أبدا؟ وأما القسم الثاني وهي "ما" التي يتصلب فيها المسمى، فهو متعلق على الركبة، فهو متوسطة بين

وب (من): المعارض المتخصص في العلم، كقولنا: من في الفان؟

"أهل" البسيطة "وهي" التركية، لأن طلب وجود الشيء مذكور بالعلم بخاصية ذلك الشيء. كقول: ما هو؟ إذا عرفت ما هو؟ هذا القول. هل هي موجودة؟ إذا عرفت أنها موجودة كقول: ما هي؟ أي: ما مظهرها؟ هذا عرفت كقول: أي خاصية؟ لأن الاستفهام عن وجود الشيء لا يشترط أن يكون مذكور بالعلم بخاصية ذلك الشيء، وإنما فقط بمرام تلك الشيء، فإنه يستعني العلم بمظهره، كما قدوم ولا يخلو عن نظر، فإنه إن كان السؤال عن الدوام يستعني سبق علم لخاصية السؤال عن الوجود كذلك.

(من) الاستفهام المعارض المتخصص:

من: (ومن من المعارض المتخصص في العلم كقولنا: من في الفان).

(نظر) من اللفظ الاستفهام عن الشيء "من" من كنت. إذا كانت "من" لا يسأل بها إلا عن الشيء فكيف حصل جواب. من قول عيسى عليه السلام: (من أضرني إلى الله؟) وهو طلب تصور لها رغبوا بالتصديق وهو قولهم: (أضرني الله؟) كقول: أصيب لولاه. ربه الله. من أضرني بمظهره لأن ذلك ملز "من" وإن كنت سؤالا عن المصور فالمسأل بها فارة ومن "بمظهره" مظهر. ولكن يسأل عن لغيره وإذ لا يجرى لأن يجرى كما يجرى لأن لا يوجد، ويرجو أن يوجد ويطلب الحقيقة. معناه من المصور. مظهر على ذلك أنه عيسى عليه الصلاة والسلام: رغبوا من الله تعالى إقامة الأمر به. سألوا من الله، فهو سؤال عن التصديق والتصور، لكنه أظهره مخرج التصور لثمة بأنه سبحانه وإلهي وأنها معه أصل جميع المصنفين، فكان لأكمل السؤال عن التصور. وجعل السؤال عن التصديق مذكورا فيه والمصنفين فليسوا كذلك فأجابوا بالتصديق أو جعلوا التصديق بها كأنه لا بد من مشاركة وهو نحن، وإلهي: أصاب الله، لأن مصروفه تصديق. يعني مصرفه يونه وأجابوا أن مصروفه له خلاصة الله لا يتوهم غيره من مخلوق البشرية.

(القيده): قوله: من مثله؟ يطلب به تصور لا التصديق كما سبق، لأنه يقتضي المرون

أجدها: استفهام شخص أو أشخاص الله سبحانه، وإن انقلب العلم بذلك فلا يسأل عنه.

والثاني: تعيين ذلك المصطلح أو المصطلحين، وهو المطلوب بالسؤال فهو تصور محقق، وإن كان يستلزم نسبة الاستمرار عند مخاطب إلى ذاته كالمصطلح، وهو أخير من النسبة التي كانت حاصلة للملك أو لا، لأنها نسبة الاسم ذكره المؤلف رحمه الله - قال: ومن هذا خلق بعض الناس ظن أن المطلوب منه التصديق

والمشاك: فتراب على هذا ذكره المؤلف أيضاً أن الجواب ملزم لا مركب، ولا يلزم له مبدأ ولا غير، فإنه كلف من فساداً غير زيد، لأن استمراراً فذلك - ما الإمكان فقول: حينئذ ناطق، فهو ذكر بعد بعد التصديق، وعلى ذلك قوله تعالى: **﴿وَأَنذَرْتَهُمْ مِن خِلَافِهِمْ يُخَوِّنُ اللَّهُ﴾** ^١ وقد جاء في نسخة الأخرى: **﴿خُلُفَتِهِمْ الْمُزَيَّرُ الْمَكِينُ﴾** وهو ابتداء كلام يتضمن الجواب - وأبى القسراً على نص الجواب بمتوقف الآية فيها.

ومعنى آخر: فتراب على ذلك يقع في الجواب عن ذلك زيد، إن كان مبدأ، أو زيد وصريح وإن كان التوهم، أو زيد وهو ينكر في كونه دلالة، وعلى هذا في قول بعضهم: ولو ذكر بعض من عبده لم يكن جواراً صحيحاً، بل الجواب لطيف ما لا يزيد ولا ينقص، كما أن الجواب الصحيح بالعبودية أن يكون بعبادة سادة، ومن هذا تعلم أن المسألة هنا بمن هو ماعية من عبده، ثم من كماله والكثير، وقد علم أن "من" الاستوائية ليست المقصود هي الأفراد، بل لعمري يدخل ما قاله الأصوليون، حيث استدلوا بذلك على لزوم فإن أرادوا عموم بمعنى الذي ذكرناه تصحيح، وإن أرادوا أنها تدل على الأفراد المصنوع

وقالوا آخر: "من" مبالغة للذكر والتذكير، والمفرد والثاني وصحيح، هذا على التصديق فيها، وهذا الأصول أنها المصنوع، لأن المؤلف رحمه الله يقول: المصنوع هي جميع هذه التراب أو هي الأحاد. وتظهر من هذا أنه قال من دخل ماري من مولا فأعطاه نزعاً، فإن قلنا بالأول خطأ في وجه مرفعه، وإن قلنا بالثاني أخذ كل واحد نزعاً بذنوبه وأعطاه نزعاً بذنوبه مع آخر، فإن دخل ١٠٠٠ حتى لأولهم ١٠٠٠ لكل واحد نزعاً، وعلى الثاني ومعهم ١٠٠٠، يدخلون الأحاد لكل واحد

(١) سورة البقرة: ١٧٤

(٢) سورة البقرة: ١٧٤

وقال السكاكي: يسأل ب (يد) عن الجنس: تقول: ما هذا؟، أو: أي أجناس الأشياء
 عشرة؟ وجوابه: كتابٌ ونحوه، أو عن الوصف: تقول: ما هذا؟ وجوابه: كذا وكذا ونحوه، وهـ
 "عن" عن الجنس من لوز البوم: تقول: من بصير؟ أو: أيسر هو أم مثله أم غير؟، وفيه
 نظر^{٢٧}.

مرحب، وتردفاً يدخلون الثلاثة لكل واحد تلك الثلاثة، لأن حصة الأسماء فيهم ثلاثة مرات
 يستعملون بها الثلاثة لكل واحد منهم فمجموع ما يستعملونه سبعة، وعلى هذا القياس قال:
 وإن أراه مقولاً ولا يختص منه فيها يظهر بـ الآن، لا أن يقال: لا مجموع لها إلا في مراتب
 الأفراد، ولكن الأساس في العلم أنها حصة فيها يصلح، وهي تصلح للأفراد والمجموع للأفراد،
 ولكن مرتبة من مراتب القلي والمجموع، وفيه اشتراك آخر، وهو أنه لا يعطى المجموع إلا
 مرهناً وبإمكانه ما حققته من أن "من" لا تنال على الأفراد، بل على الكلية مجزئة عن
 وحدة واحد، ويظهر أثر ذلك في على ما قد شد، لا تشتمل من حقيقة فالظاهر أن فرد
 الحقيقة ومعه غير حتى لا تشتمل إلى غير شتمه، إذ حرف تلك، تقول المصنف يسأل بها
 عن المألوف، يعني أن الثاني لا يوجد في الخارج إلا في ضمن جزئي وذلك الجزئي
 مشخص تلك الكلية فيرد مثلاً جزئياً سميته الإنسان الكلية و مشخص لها، فالقادر كلفه
 يسأل عن الثاني الطريق الكلية لثمة المخصص لها كقولك: من في الدار؟ فتقول:
 زيد، المعنى أن: عرضي مشخص الحقيقة للإنسان هو، وعلمه المصنف في الإيضاح بقوله:
 من فلان؟ فتقول: زيد، وهو ثابت، أن فلاناً كنية عن العلم فكيف يجواب بكسر
 التسلط؟ وأصل أفراد إذا قال المخصص: فلان يعمل كذا فتقول: من فلان؟ فيقال: زيد، كقولك
 في الاستفهام عن ذلك بمن فيه علم، فينبغي أن يقال: ما فلان؟ لأنه استفهام عن الاسم،
 فيكون بما سئل، وأورد عليه المصنف أن ما ذكره لا يطرد، لأنه تقول: من زيد؟ فتقوله:
 القلبية السوداء^{٢٨} "من أكا" وأقوله لغير: (من في فلان؟) على قراءة الاستفهام، واستت
 الطلب بها مشخصاً لأي العلم، لأن زيدا هو المخصص، وقال السكاكي: يسأل بها عن
 الجنس: تقول ما هذا؟ أي: أي أجناس هذا؟ وجوابه: إنسان أو حيوان، مثلاً

٢٧: إذا لا سلام أنه السؤال عن الجنس وأنه يجب أن جواب "من بصير؟" أو "مثله" أو "غيره" مثله، بل يترك. مثله
 من هذا أنه وأخوه ما على المصنف.

٢٨: هو بعيد البداية للتفسير الذي أخرجه سلام في "المتنوع" يرواها في "المتنوع" بـ زيد، فمجموع الكلام في
 المصنف يصلح د كثر من إرداء في ١٣٧٧، عن حقيقة معلومة من المصنف السلفي

٢٩: صورة المصنف، ٢٦.

أن الوجودية شاملة، قال ابن سينا: **(فَمَا خَطْبُكُمْ أَيُّهَا الْمَرْمُوزُونَ)**^{٣١} أي: جنس خطبتكم؟ فقال جبرائيل: نحن مفسدون، وهو قولهم: **(أَرْبَعًا)**^{٣٢}، وسألك بما عن الوصف، فتولت: ما زهداً وجوابه: أكرم أو دخل. ومن عن الحسن بن علي التميمي: فتولت: من جبريل؟ أي: إنني أتم مطلة فاك فرعون: **(أَلَمْ يَرْكَبْ بِهَا نُوحِي)**^{٣٣} أي: من أي جنس؟ قال الصوفي: وجه نظر، يريد أنه لا يقال في جواب: من زهداً هو بشر، ولهوه كذا اعتاد، قيل: وهو صريح، بل يقال في جوابه ذلك، قلت: قيل الصنف لأعطى أن "من" إنما تستعمل لـ يخلق والجنس الكلي ليس يعقل، لأنه حقيقة كلية، ولا يسألك عنه بهذا ولذلك قال القائل: إنه حيث أراد الجنس مؤنثي بما، وذلك بمعنى خروج القاع: إنه يسألك "من" عن الجنس أي الحقيقة، والحقيقة اسم من الحقيقة والقياد، فإذا قيل: من فلان؟ فتسأل عن الحقيقة الكلية بالشيء، فوجدت بالحقيقة الشخصية، كما يقال: إنه بشر، صفته كونه، والصفة لجميع الجوانب: وهو جنس أو بشر، لا مثلاً بل حقيقة، فذلك الذي يُريد صاحب الإيضاح ليس مثلهما، لا لأنه خاصته الخارج، والذي قاله في الإيضاح: إنه يجاب: بـ زيد صحيح، لأن معنى زيد: **(بَشَرُ الشَّيْءِ)** صفة معينة تشبه ولا يراد أن "من" يسألك بها عن الشخص كذا قال الصوفي: وسألك عليه لزاماً بمشهور **(مَنْ لِرَافِعٍ)**^{٣٤} على لزام الرفع وقوله **(مَنْ كَذَا)**^{٣٥} وهو مؤنث عن المتكلم، وقد وضع السؤال بها عن الاسم، كحديث الإسراء: **"مَنْ أَمْسَكَ لَدَا كَذَا جَبْرِيْلُ"**، قيل: ومن مطلة؟ قال: معصية **(مَنْ)**^{٣٦}، وقيل: إنما نظر فيه من جهة أن لونه يسألك به عن الجنس، ومن الوصف وبمخرج عنه السؤال عن النوع ومن الحد وجه نظر، لأن يسألك أراد بالجنس الكلي، وهو أعظم من الجنس والفرق، يسألك عليه أنه جعل من جبريل مؤنثاً عن الجنس، وقال: إن جوابه يصح بأن يقال: بشر، وهو نوع لا جنس، ويحتمل أن يكون نظر فيه من جهة قول المتكلم: إنه يسألك بما عن الوصف، فإن المتكلمين قالوا: لا يسألك عن صفاته الصورية بما، بل يسألك عنها بأى، وإنما يسألك بما حسن معلوم الكسوف، وعن حقيقة الكسوف: **(وَالْمَلَكُ الْمُسَوِّدُ)**

[٣١] سورة القدر: ٣٦.

[٣٢] سورة القدر: ٣٦.

[٣٣] سورة القدر: ٣٦.

[٣٤] سورة القدر: ٣٦.

[٣٥] سورة القدر: ٣٦.

[٣٦] هذا حديث الإسراء أخرجه بخلافه البخاري في "صلاة"، باب: كبر، ثم استعمله في الإسراء: **(وَالْمَلَكُ الْمُسَوِّدُ)**، وسألك في الإسراء: **(مَنْ كَذَا)**، أي: من أي جنس؟

وَبِأَيِّ حَسْبٍ يَحْزَنُ أَحَدُ الْكَافِرِينَ فِي أَمْرِ يَعْصِيهَا: نَحْوُ: (أَيُّ الْقَرِيْبَيْنِ خَيْرٌ مِّنْكَ؟) ^(١٢٤) أَوْ: أَلَمْ يَحْزَنْ لَمْ يَعْصِ بِحَسْبٍ؟ (١٢٥)

الفرق والعرض بأن كلا منهما مأخوذ من جواب ما هو، يختلفان في المعنى والخاصة والعرض العام، والله سبحانه أعلم بأن مراد السكاكيني أنها قد تخرج عن حقلها، فيستلهم بها من السلفاء. وهذا لا ينافي كلام المتأخرين لأنه إما يلتصقون في موضع اللقاء الحقيقي، وإما تذكر السكاكيني يوافق كلام ابن السجزي فإنه قال: يقال: ما بعد؟ تقول: سرهم أو كوب أو قوس، أو يهدأ، من بعد؟ تقول: زيد، فبطل بعد ذلك في السؤال في معناه: بعد زيدا؟ فتقول: وهل فيه أو طوبى أو عز أو غير من غير. ولم يذكر السكاكيني أن "من" يسأل بها عن الوصف، وإنما يقول المرحومون: "من" يسأل به عن الوصف، أما يسأل بها في لا قبل بغيره، لا إن ما لا يحسن، فقد روي الفرق يلحظ إلى أنها لا يسأل بها عن الوصف، لأن الوصف ليس يسأل، هذا يسأل به من التي هي المفضل، فبطل أراد بالوصف نحو: عام وكتاب، فإنه يسمى بعدد، والصحيح المبدأ على معنى ذلك هي قوله: إن "من" يسأل بها عن العرض الشخص على بالحق.

(تقريباً): قد يخرس على السكاكيني في قوله: يسأل "بها" عن الجنس، فيقال: ما هناك؟ أي: أي الأجناس، هناك أي لا يميز أحد الكفار من الآخر في أمر يعصيهما، وما على رأي السكاكيني سؤال عن الجنس، وكيف يفسر أحدهما بالأخر، وجوابه أن يقال: الأجناس مشتركة في معنى حقيقة الجنسية، فيسأل بأي من الجنس، أي تعيين الجنس من بين الأجناس الذي بأي الميزان جنسا معينا بين مطلق الجنسية.

يسأل يسأل (عما) يميز أحد الكفار من في أمر يعصيهما:

هو: (وَيَسْأَلُ بِهَا عَمَّا يَحْزَنُ أَحَدُ الْكَافِرِينَ فِي أَمْرِ يَعْصِيهَا: نَحْوُ: (أَيُّ الْقَرِيْبَيْنِ خَيْرٌ مِّنْكَ؟) ^(١٢٤) أَوْ: أَلَمْ يَحْزَنْ لَمْ يَعْصِ بِحَسْبٍ؟ (١٢٥)

(نحو): أي من أسماء الاستعارة، قوله: زيد به الاستعارة يسأل بها عن شيء معين، أي: معين، وهو قال: يجب بها التفسير صحيح، وقوله: على أمر يخرس بالمتكلمين والفرق أنه يجب بأن تميز أحد المتكلمين في أمر من الأمور التي لها، سواء كان ذمياً أم حمداً، مثلاً: قوله: أي الرجلين أو الرجلين؟ (١٢٤) والفرق بين مطلقا مشتركين في الرجلية، وهو أمر يعصيهما، والذي يميز أحدهما هو الوصف الذي يذكره المرحوم.

(١٢٤) سورة نوح: ٢٣

(١٢٥) سورة نوح: ٢٣

وبكلم^{١٠٩} من العدد نحو: (أَنْزَلَ مِنْ سَمَاءٍ كَيْفَ لَمْ يَكُنْ هُمْ مِنْ كَيْفٍ يَكُونُ)^{١١٠}.

وبكلم^{١١١} من الحال:

(كَلِمٌ لِلْإِسْتِفْهَامِ مِنَ الْعَدَدِ:

من: (وَمِنْكُمْ مِنَ الْعَدَدِ نَحْوُ: (أَنْزَلَ مِنْ سَمَاءٍ كَيْفَ لَمْ يَكُنْ هُمْ مِنْ كَيْفٍ يَكُونُ)^{١١٢}).

(أخرى: "كلم" تقع في المذهب بالاستفهام من العدد، فإذا قلنا: كلم مريم؟ أو كاتبة قلنا: أمضون أم لا؟ أو: وقد يكون الشيء واحداً فيكون التمييز لأجزاءه، وقد يختلف التميز ويذكر: كلم مريم؟ وكلم مائة؟ أو: كلم مائة؟ وكلم ثوب؟ أي: كلم ثوبا، وكلم زيد مائة؟ أي: كلم يوباء، وكلم رأيت؟ أو: كلم مريم، وكلم مريم؟ أي: كلم مريمها، أو كلم يوباء؟ قال سدي: (أَنَّ قَوْلَهُ يَكُونُ كَيْفَ لَمْ يَكُنْ هُمْ) أي: كلم يوباء، أو كلم سنة، أو كلم ساعة، قال الفراء:

كَلِمٌ مَعْنَى كَلِمَةٍ جَرِيرٌ وَمَعْنَى كَلِمَةً لَمْ تَكُنْ لَمْ تَكُنْ عَلَى عَشَرَةٍ

قال النخعي: هي رواية معدومة وعلى رواية الفراء تستعمل الاستفهامية والظهورية، وعلى الأول غير التميز معدومة، وعلى الثاني مجزئة. قلت: والذي يظهر من جهة العلى أن الترادف العجيبة، وقول النخعي: إنه هي رواية المذهب وأما الاستفهام ليس صحيحا، فإن كلم الظهورية لم تصب حين، وهي ذات ألفه سميحة هذا العهد، وأما من يفسرون على ذلك، ولما على رواية الفراء فتتبعن الظهورية أيا:

(كَلِمٌ لِلْإِسْتِفْهَامِ مِنَ الْحَالِ:

من: (وَمِنْكُمْ مِنَ الْحَالِ:

(أخرى: أي: ويستعمل بكلم الاستفهامية من الحال، لقول: كيف زيد أصبح أم مضى أم لم يضر؟ وفي كلام بعضهم أنه إنه يضاف بها عن الصفات التفرقة لا الخارجية، وإنه لا يقال: كيف زيد أقام أم قام؟ قلت: ويرد عليه قوله تعالى: (أَلَمْ يَكُنْ) فإنه بمعنى قال: خرجكم كيف شئتم على ما ذكره هو، وفي حال غير التفرقة، وفي كلام النخعي وأبوهم أن معنى كيف: على أي حال، ولا يفهم من هذا أن كيف أحسن من أي، قال أبو الحسن بن مالك: أيسر وأليق موضوعا لهذا المعنى،

(١٠٩) سورة الكهف: ١٠٩.

(١١٠) سورة الفراء: ١١٠.

(١١١) سورة الفراء: ١١١.

وبه "أين" : عن المكان.

وبه "متى" : عن الزمان.

وبه "أين" : عن الزمان المستقل، غير: واستعمل في مواقع التعظيم، مثل: (أينك أين)

(أينك يوم القيامة).

بال استقلال، لا ترى أن جوابها إنما هو بـ"متى" لا بـ"أين"، أحد حال، فيجوز أن يكون
حيث: وهو كلام جيد.

(أين) للاستفهام عن المكان:

ص: (وبأين عن المكان، ومتى عن الزمان).

(أينك) يعني أين إذا كانت استفهاماً، وهذا واضح بقول: أين زيد؟ جوابه: في
المسجد أو في البيت، وقول: متى يحضر؟ جوابه: اليوم أو غداً
(أينك) للاستفهام عن المستقل:

ص: (وبأينك عن المستقل، غير: واستعمل في مواقع التعظيم، مثل: (أينك أين
يوم القيامة).

بشر: أين يستعمل بها عن الزمان، تقول: أين نجي، وأمرها المنفرد على
المستقل في هذا المقام، ولكنه في الإيجاز أطلق إليها الزمان، وكذلك أطلقه
المستقل، وقد مثله بأين حيث وهو مخرج في أنها تستعمل للخاص، فهو مطابق
للأول، هذا، لكن ما ذكره هنا هو الصواب، وهو أني جازم به أن ذلك والجميع أيد
حيث، وأن ما ذكره فيه خطأ، ومن ذلك على ما إذا وأنها فعل دون ما إذا وأفع بعدا
اسم كقولك تعالى: (أينك منزهة) ^{١٥} وفيه نظر، لأن مرادها المراد به المستقل، فكذلك
ما أتت به، وأولاه: قبل: واستعمل في مواقع التعظيم، ينبغي أن يقول: لا تستعمل إلا
في مواقع التعظيم كما هو مقصود، على ما يظهر، وقد نكح في الإيجاز عن على بن
هميس التميمي، وبذلك الصنف بقوله العسسي: (أينك يوم القيامة) ^{١٦}، (أينك يوم
القيامة) ^{١٧} فقد: وفي تعليق المنصف بهذه الآية نظر فإنه كلام محتمل عن الإنسان
الذي يحسب (أين أن ليجمع القيامة) ^{١٨}، وذلك لا يقصد تعظيم يوم القيامة الذي لا يقار
به، والشعور عند الفناء أنه "متى" استعمل في التعظيم وغيره

[١٥] سورة النمل: ١٥

[١٦] سورة القيامة: ٣

[١٧] سورة النمل: ١٥

[١٨] سورة القيامة: ١٧

ثم إن هذه الكلمات كثيراً ما تستعمل في غير الاستفهام، كالاستفهام، نحو: كم
مستوفى؟

ثم بعد "متى" و"أين" صوم ومفهوم أين متى أوم، وأي وما بينهما عموم
ومفهوم من وجه كما سبق، وأما "أينما" فمفهوم أينما متى أينما، وإن قلزم بعضها أوم
قلت: قد قال المتكلمون إن مقولة كم أوم من مقولة التكيف وهو ما، ولزم منه أن
يكون المطلوب منه يكلم أوم من المطلوب منه يكيف، إما مطلقاً أو من وجه، قلت: لا
ذلك أن الكم كيف لا يكون تريد طوله على وجه مخصوص هو كم، وهو كيف،^١
ولكن لظنكم لا يحتاج أن يجعل موضعاً لكيف، والأخص أنه يوجد على وجه يستعمل
له الله لا يستعمل له فقط الموضع لعلم، لا ترى أنك لا تقول: كم زيد إلا إذا أردته
أعزاه، وأنها لا تستعمل إلا مع مفردة أو نكر أمراً، يصبح وإذا كان عليها بخلاف
كيف، ولا نقاد العرب يجوز كيف مرصعة تريد كم عدداً، وأنها لو كانت "كيف"
يعني "كم" لصح أن تقول في لغو:

كم صفة لأنها تجري مجرى

كيف صفة لك، وهو ظاهر الاستعمال المتأخر

هذه الكلمات تستعمل كثيراً في غير الاستفهام:

مريد (ألم هذه الكلمات كثيراً ما تستعمل في غير الاستفهام).

(ثانياً) يعني أن هذه الكلمات الواقعة للاستفهام لا تستعمل في غيره مجازاً،
فمن ذلك الاستفهام كقولك: كم أدهوك، من كثرة من يدهاك، ويخص أن يكون أريد
به التهيؤ من التأخر، والأخص أن يجعل فعل مضارعاً، فهذا كم أدهوك، لأنه
أصل على هذه الصلة والاستفهام، بخلاف أدهوك قد يصدر من موح قد أكلج غرضه
من إجابة دهالك، أو بعد امر الإجابة، وكذا يضاف بالتعريف أن ذلك لا يخص به
"كم"، لأنه ليس بمسمى في الجواب، ومعه لوجه لعل (أخلى بقرّة الرؤسوك
وأكبرن أكسوا نعمة على عسر الله)^٢، وكذا يطبق بالتعريف أنه غير أن ذلك في
"كم" فقط وليس كما قيل، ومن ذلك تعجب، وعلى ما ليس مع التوهم، وهو

(١) سورة القدر: ٢١١

(٢) كما صيرت الأصل

والتصديق: نحو: ﴿إِنَّا لَنَآرَى الْهَيْفَةَ﴾^(١)، والتثنية على الضلالة: نحو: ﴿لَنَنظُرَنَّ﴾^(٢)، والوعد: كقولك لن يسيء. لأب: حكم لؤي^(٣) فدكاه^(٤) إذا ظن الخلفاء ذلك، والتقرير بآلاء القرآن به المزمع: كما مر^(٥).

يفارق الاستفهام من أن التصديق مما جرى سببه والاستفهام يكون مما جرى نحو: ﴿إِنَّا لَنَآرَى الْهَيْفَةَ﴾ وقول: "لن يجرى هو" التصديق، ومن ذلك التثنية على ضلال المطالب نحو: ﴿لَنَنظُرَنَّ﴾ وجمعه استكافي من استفهام التوبيخ والإنكار، ومنه قول أبي عمرو بن العلاء للأصمعي: أين عذب الله هؤلاء؟ ومن ذلك الوعد كقولك لن يسيء لأب: أم أوتيت فلاناً؟ إذا قل فلاناً بذلك، ومن ذلك التقرير، وسبأني تعبير حقيقة، ذلك جعل به استكافي على ما يوجد في بعض نسخ المطابع فواته الصالح: ﴿أَلَمْ تَكُنْ أَتَى الْهَيْفَةَ﴾ وهو مشكور، لأن ذلك لم يقع منه، وسبأني هل هذا الإنكار في آخر الكلام: - إن شاء الله تعالى-

ثم يكون القرآن به تألياً للمزمع كما مر من أن التصديق منه ما يلي المزمع، وذلك لعدم ما عليه من الأبهة، فإن: وأريد التقرير بالجملة، قلت: ألهذا وإن أردت التقرير بالقول قلت: ألهذا خبره؟ وإن لم يجرى القول بالفعل قلت: ألهذا فعلية فإن قيل: لو كان الاستفهام فيه من الإيقاع الاستفهامي العلم والتثنية في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَكُنْ أَتَى﴾ وهو التوك والتوك بمعنى التخلوس، فهو قول لا يمكن محووه من محسوس^(٦)، وهو لم يلق، فلم يقع التصديق بأصل التثنية فلا تكون صورة الاستفهام هنا من الفعل، وإنما كانت صورة الاستفهام، لأنه لا يخفى أن الاستفهام هنا ليس على حقيقة، قلت: قد قيل: التثنية محسوس إليها، وهذا قول لو صدر منه لكان التعريف عنه بالتخلوس، فصر به في الاستفهام، فأصل قضية معلوم بهذا الاعتبار

قال في الإيهام: وأب: خروج عبد القاهر والسكاكي وجداً في قوله تعالى: ﴿فَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْفُتُوحَ هَآءِ بِالْهَيْفَةِ يَا أَيُّهَا الْعَبَّاسُ﴾^(٧) إنه من هذا الباب لأنهم لم يستفهموا هل وقع كسر الأسماء بل أرادوا أن يقر بكونه قد فعل، فهذا سألوا من القائل، وبذلك أقبلوا إلى الفصل بقرائهم: ﴿أَلَمْ تَكُنْ هَآءِ بِالْهَيْفَةِ﴾ وبذلك: ﴿أَلَمْ يَكُنْ الْعَلَّةُ

(١) سورة القدر: ٥٠.

(٢) سورة القدر: ٦١.

(٣) في حاشية الاستفهام من آلاء المزمع منه المزمع

(٤) سورة القدر: ٦١.

(٥) سورة الأبيات: ٦٢.

وَالْإِنكَارَ كَقَوْلِهِ: نَعُودُ ﴿الْأَيْخَرُ اللَّهُ لَتَعُودُنَّ﴾^{١١}، ﴿لَتَعُودُنَّ اللَّهُ لَعَلَّكُمْ تَعْلَمُونَ﴾^{١٢}، وَنَعْدَهُ: ﴿لَتَهْبِطَنَّ
الْأَنفُسُ بِمَا كَانَتْ تُفَعِّلُونَ﴾^{١٣} أَوْ: لَنْ تَكْفُرَ عَمَّا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ، وَنَحْوُ الْقَوْلِ: لَتَهْبِطَنَّ

كَقَوْلِهِمْ هُنَا^{١٤}، وَأَوْ كَذَلِكَ تَقَرِيرٌ بِالْمَعْلُومِ الْمَجْزُوعِ: فَهَبْتَ أَوْ أَمْ أَعْمَلُ، وَفِيهِ
تَقَرُّرٌ بِإِيجَازٍ أَنْ تَكُونَ الْهَيْمَةُ فِيهِ عَلَى أَمْلِهَا، إِذْ لَيْسَ فِي الْمَعْلُومِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ
كَانُوا عَالِمِينَ بِأَنَّهُ سَحَابُهُ السَّلَامُ، هُوَ الَّذِي كَسَرَ أَمَانَتَهُمْ، فَتَنَّهُمْ

قَوْلَهُ: مَا نَعْلَمُ مِنْ عَمَلِهِمْ وَتَقَرُّرٌ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ تَقَرُّرٌ بِهِ هُوَ الْفَاعِلُ لَا
الْمَعْلُومَ، وَهَذَا لَا يَنْسَبُ لِلْوَالِدِ: أَوْ كَانَ تَقَرُّرٌ بِالْمَعْلُومِ لَكَانَ الْجَوَابُ: فَهَبْتَ أَوْ أَمْ
أَعْمَلُ، وَلَا يَنْسَبُ أَيْضًا ذِكْرُ مَا يَمَعُ قَوْلَهُ: تَقَرُّرٌ بِهِ مَا يَدُلُّ عَلَى الْهَيْمَةِ، وَعَلَى كُلِّ تَقَرُّرٍ
قَوْلُ الْمُسَلِّقِ: إِذْ لَيْسَ فِي الْمَعْلُومِ أَنَّهُمْ كَانُوا عَالِمِينَ بِهِ تَقَرُّرٌ، أَيْ أَوْ لَا مَعْلَانِ الْفَاعِلُ لَا
يَتَضَمَّرُ أَيْضًا تَضَمُّنَ الْمَعْلُومِ، وَهِيَ كَقَوْلِهِ كَفَرُوا، وَإِنْ يَكُنْ الْهَيْمَةُ مِنْ بَدَأِمْ عَلَى كَسْرِ
أَمَانَتِهِمْ، وَأَمَّا لَتَعْلَمَنَّ فَتَقَوْلُهُ: ﴿لَتَعْلَمَنَّ كَيْبَرُهُمْ﴾^{١٥} فَيَنْزِلُ "لَتَعْلَمَنَّ" فِي الْمَدَائِبِ إِذَا وَصَلَتْ
الْجُمْلَةُ بِمَعْنَى كَانَتْ إِسْرَافًا مِمَّا قَبْلَهُ، عَلَى وَجْهِ الْإِطْلَاقِ لَهُ، وَأَوْ كَانَتْ سَلْبَةً مَعْنَى
قَدِمَ إِسْرَافُهُ بِأَعْلَى كَانَهُمْ قَالُوا لَهُ: لَأَنْتَ مُسْتَعْدٌّ بِذَلِكَ أَمْ أَعْمَلُ، بَلْ لَعَلَّ كَيْبَرَهُمْ،
وَأَمَّا تَكُنَّا فَيَقْرَأُ الْمَدَائِبُ مَقْرُورًا: ﴿لَأَنْهَبِينَ أَمْثَلَكُمْ﴾^{١٦}، يُولِيهِمْ: ﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ عَلَى
بَدْعِكَ هَٰذَا﴾^{١٧}، قَالَ الطَّبْرِيُّ: وَأَوْ سَلَّمَ فَلَا يَرُورُ مِنْ حَذَرٍ عَلَيْهِمْ بِمَعْنَى التَّعَلُّفِ، أَيْ مَا
أَدْعَى لِرُورِ عَدَمِ الْعِلْمِ، بَلْ أَدْعَى عَدَمَ لِرُورِ حَقِّهِ وَقَوْلُهُ: وَالْإِنكَارَ كَقَوْلِهِ: أَوْ، فِي إِيجَازٍ
تَقَرُّرٌ الْهَيْمَةَ بِحُجُومِ ﴿لَتَعْلَمَنَّ اللَّهُ لَتَعُودُنَّ﴾ مَسْكُورٌ مَعْلُومٌ، وَهُوَ لَيْسَ أَنَّ هُوَ وَجَلَّ، لَا
فَقَسِ التَّعْلَامَ، وَلَوْ يَكُونُ الْمَسْكُورُ الْمَعْلُومَ كَقَوْلِهِ نَعُودُ: ﴿لَتَهْبِطَنَّ الْأَنفُسُ بِمَا كَانَتْ تُفَعِّلُونَ﴾، فَالْمَسْكُورُ
عَدَمُ كَفَالَةِ اللَّهِ عَمَلَهُ

قَوْلُهُ: (لَا أَنْ تَعْلَى الْقَوْلِ الْإِسْلَامُ) يَعْنِي أَنَّ الْإِنكَارَ إِذَا دَخَلَ عَلَى الْقَوْلِ كَانَ لَقْوَى
الْقَوْلِ، وَجُودُ الْإِسْلَامِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْإِسْلَامَ إِذَا أُسْجِجَ يَهْبِطُ قَالَهُ الْعَرَبُ:
أَمْثَلَكُمْ طَيْرٌ غَيْرُ رَكْبَةٍ الْمَطْلُوعِ وَأَمْثَلَكُمْ الْعَافِيُونَ يَعْلُونَ رَاجِعٌ
قَوْلُهُ إِنْ الشَّعْرَكَ فِي أَمَلِهِ، وَأَوْ لَا مَرَعَهُ هِيَ الْقَدِيرُ الْمَرَجُّ لَا لَيْلَ ذَلِكَ.

(١١) سورة الأنعام: ١١

(١٢) سورة الأنعام: ١٢

(١٣) سورة الأنعام: ١٣

(١٤) سورة الأنعام: ١٤

(١٥) سورة الفرقان: ٢١

(١٦) سورة الأنعام: ١٦

وهذا مراد من قوله: **«لَيْسَ الْبَغْيُ إِلَهَ الْكَافِرِينَ»** بعد دخوله الفاعل لا بالفاعل.^(١)
 والإتكاف الفعل صورة أخرى، وهي تحق. أريدت ضمنت أم عبرت كما أن يراد بالظرب
 يرهط.

قوله: **«وَبَعْدَ مَا جَاءَ مِنْ الْقَوْلِ: إِنَّ الْبَغْيَ إِلَهَ الْكَافِرِينَ»** يعني أن من قال: إنهما الكافران
 ظهروا ما دحضه الله وهو الله كلف عباده، ومن لم ياتوا بآيات الله إتكافا لله تعالى.
 والآية هو معنى قول المفسرين: **«إِنْ جَاءَ فِي قَوْلِهِ نَعْيٌ: (أَنْتُمْ تَكْفُرُونَ) فَالْقَوْلُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ»** الكافرون، وما قاله منصرف إلى كان انعطاب في أنهم انعطابا على أن أحد من
 المسلمين، وإن كان انعطاب لبعض الكفار ليعتد قرا أنه سبحانه وتعالى، فيعقل أن
 يقال: الاستهزاء بالقرآن، بمعنى أنهم رجعوا على عدم العلم، وإن كان مع الكفار المعاند
 بمسألة هذا يلوح أن يكون استهزاء إتكافا وتكذيب بهم فيما ينسبونه لقرآنهم من قولهم: إن
 الله تعالى ليس كذلك، وهذه الاحتمالات الثلاثة هي أن انعطاب المسلمين أو لأحد من
 المسلمين أو الصالحين من مشركي أهل مكة أو الكافرين بالمسلمين وهم اليهود، وهي الأقوال
 الثلاثة محتملة لإمام هذا يعود إليهم **«أَمْ لَكُمْ آلِهَةٌ أَنْ تَنفَكُوا عَنْ آلِهَتِكُمْ»** **«وَالْقَائِلُ أَنَّ**
المنعطف هو أنهم نكروا الواحد من أصحاب تلك الصور»

قوله: **«وَلَا تَكْفُرُ الْفَعْلُ صَوْرَةٌ أُخْرَى»** يعني: أنه قد يلي لاسم البقرة، ويكون الفاعل
 الفاعل، وذلك يأتي بكون الفعل مازا غير اسمي لا يتمازها، فبما أنكر وقوعه من
 أحدهما أو كليهما ليعتد أنهم منه إنكار فعل زكروا: **«أَرَأَيْتُمْ مَا صَدَقَ أَمْ عَإْرَ»** حيث لا
 يعدى ضربا ثابت إذ كان لإنكار، فإنه ينكر الضرب كل عبادة، ويوم من تلكه إنكار
 الفعل، لأن معنى الكلام نفي الاستحالة، ومنه قال: **«إِنَّ يَرُدُّ الضَّرْبَ بِتَعْلُوقِهِ»** يعني إذا
 علم أن الضرب لا يتمازها لذلك.

ومنه قوله تعالى: **«الَّذِينَ كَفَرُوا حَرَّمَ أَمْ الْأَشْجِيثُ»** فإن النصب إنكار اسمي
 الضمير، وأخرج في باب طلب التمييز، وكذلك: **«كَلِمَةُ لَيْسَ تَكْفُرُ»** **«لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»**
 الفعل حين لا قابل له غير معنى هذه النفي الفاعل من أصله، ويكون استهزاء بالإتكاف
 بكم وإيهام فاعل كمن تدعوا، ويكشف قولي أصله، ثم استهزاء بالإتكاف على المسلمين.

(١) سورة البقرة، ١٠٤.

(٢) سورة البقرة، ١٠٤.

(٣) سورة يوسف، ١٠٤.

(٤) سورة الأنعام، ١٠٤.

وَأَمَّا أَنْتُمْ يَا كَلْبُومِ، أَنْ مَا تَكُنْ مَعِي أَنْ يَكُونَ، نَحْوُ: أَتَمِيتَ رَيْكَ؟ أَوْ لَا تَمِيتُ أَنْ يَكُونَ، نَحْوُ: أَتَمِيتُ رَيْكَ؟ أَوْ لَتَكُنْ مَعِي، أَنْ: أَسْمُ يَكُونُ، نَحْوُ: (أَتَمِيتُكَ).....

والله أعلم، نحو: **(أَمْ لَكُمْ شُكْرُكَ أَنْ تَقْرَأَ مَا نُنَزِّلُ لَكَ؟)**^{٢١}، والتعظيم: نحو: **مِنْ هَذَا**

قال السلف: وفيه نظر، لأنه إن أراد أن الاسم إذا كان مفعولاً بول الهمزة لا يندرج تحت الإكثار إلى كونه مفعولاً لما بعده، مستخرج، وإن أراد أنه يندرج تحت إن الشر تقديم وتأخير ولا فلا على ما ذهب إليه، فهذا صورة ما طبع هو ذلك قولاً انتهى يعني يخرج أن لا يحصل الإكثار في نحو: **"أَلَمْ تَعْلَمْ عَلَى عِلْمِي مِنْ التَّكْثِيرِ عِلْمِي"**، ولا شك أن كلامه مشتق من التقديم وتأخير لا نظير له يكون الفكر أو المستقيم منه الاسم على الهمزة مفعول متقدم وتأخير أم لا، ومن ذلك التعليل نحو قوله: **(أَلَمْ يَكُنْ لَكُمْ شُكْرُكُمْ أَنْ تَقْرَأَ مَا نُنَزِّلُ لَكُمْ؟)**، وقد تقدم تفسير التعليل في باب التعليل، وقد قيل: إن التعريف الآية: **أَمْ لَكُمْ أَنْ تَقْرَأَ مَا نُنَزِّلُ لَكُمْ؟** لأن التعريف لا يخالط جعل خبراً، ومن ذلك التعظيم كقول: **"مِنْ هَذَا"** و**"مَا هَذَا؟"** فإن قلت: الفكر ما يلي الهمزة على ما قلنا، وقالوا: فيها في قوله تعالى: **(أَلَمْ تَعْلَمْ عَلَى عِلْمِي مِنْ التَّكْثِيرِ عِلْمِي)**، إنما يشير إليهم، إنه يفتقر من التعليل، قلنا: إما أن يقال: إن لفظ الإسماء يشير إليهم أن البيانات لهم، أو يقال: إنما مفعول التعظيم متعلق ما بهما كلام واحد، انتهى، فجمع بين الإسماء والجمع والتعظيم الهمزة، ويكون جوابه فيها: **شُعْبَةُ**، لأن وجهه لجمع كالمفرد، انتهى من التعليل على واحدة منهما، وإن كانت واحدة، فإن قلت: قوله تعالى: **(أَلَمْ تَعْلَمْ عَلَى عِلْمِي مِنْ التَّكْثِيرِ عِلْمِي؟)** لا يجاز أن يكون الفكر أمر الناس بالقرآن كما تشبهه أحدنا أن ما يلي الهمزة هو الفكر، ولا أن يكون الفكر اسم الفاعل، لأنه يصير ذكر أمر الناس بالقرآن لا يدخل له، ولا مفعول الآخرين، لأنه يلزم أن تكون التعليل جزء الفكر، ولا تبيان الفاعل بشرط الأمر، لأن التبيان فكر مستقل، ولا يكون اسم الفاعل ذلك الأمر أحد من ذلك أحد، لأن التعليل لا يردد شأنها باستقلالها في الظاهر، لأن جمعها التعليل على أن الأمر به هو واجب، وإن كان الإسماء ما به التعليل، ونحوه كقوله تعالى كيف يعصيه اسم الفاعل^{٢٢} ولا يأتي الخبر بالتعريف، والواجب أنه في التعليل قوله: **"إِن كَانَ يَرَى صَوْرَ عِلْمِهِمْ لَمْ يَرَهُمْ"** فإن الزمته مفعول مستقل، ومنه قول الشاعر:

(٢١) سورة البقرة: ٢٢٩.

(٢٢) سورة البقرة: ٢٢٩.

(٢٣) سورة البقرة: ٢٢٩.

(٢٤) أخرجه البخاري في "صحيحه"، باب: **عَلَى عِلْمِي**، إلى صدره إذا شئت، وقالوا: **عِلْمِي**، مع (٢٢٩-٢٣٠).

يعلم في "صحيحه"، مع (٢٢٩)، عن أبي هريرة

والتهويل، القراءات ابن عباس رضي الله عنه: ﴿لَوْ كُنْتَ تُبْهِتُ فِي إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْعَلْبِ
فَتُحْبَبُ مِنْ قُرَيْشٍ﴾^{٢٦} بقوله الاستفهام، وروى "سرخس"؛ وأما قال: ﴿لَوْ كُنْتَ تُبْهِتُ
مِنْ الْقُرَيْشِ﴾^{٢٧}، والاستفهام، نحو: ﴿كُنْ نَعْمَ الْكُفْرَى وَكُنْ جَاهِلُ رَمْلٍ قَبِيلٌ ثُمَّ
تَرْكُ حُلَّةً﴾^{٢٨}

لا تله قسمة على وتكون حلة غير غيبك إذا غيبك عنهم

وأما منه. لا تأكل السمكة وتشرب اللبن في العلى، لأن كلا منهما على القراءات
ابن ميمون، بل المصنوع مجموعهما، وأما منهما جزء حذر.

قلت: لا يربط في أن قبل المعية مع الكلى منها المعنى، لأنها تجعل حال
الإنسان كالحال، ويجعل القول كالحال، وذلك لأنه المعية مع العلم
المعنى منها مع الجهول، وأما الجواب عن قوله: إن الطاعة السريعة كيف تعاقب
المعية بكثرة لها من حبسها فيه مدة، ومن ذلك التهويل كقراءة ابن عباس: ﴿لَوْ كُنْتَ
تُجْهِتُ فِي إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْعَلْبِ فَتُحْبَبُ مِنْ قُرَيْشٍ﴾ بقوله الاستفهام يرفع موضوع،
وذلك يدل على: ﴿إِنَّ كُنْ مَالِي مِنْ الْقُرْآنِ﴾ فذكر ذلك عليه يرشد إلى
التهويل، وأما قال تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ مِنْ حَيَّةٍ تَوَلَّى مَخْضَوْنَ مِنْ بَنِي عِيسَى

رَضَى اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ في أمراء رسول الله يوم محمدين^{٢٩} إلى آخره
والصحيح أن: من التهويل، ومن قوله الاستفهام على قوله تعالى: ﴿كُنْ نَعْمَ
الْكُفْرَى وَكُنْ جَاهِلُ رَمْلٍ قَبِيلٌ ثُمَّ تَرْكُ حُلَّةً﴾، أي: يستبعد ذلك منهم بعد أن جاهدوا الرسول ثم
تولوا عنه.

هذا ما ذكره المصنف في التلخيص. وروى في التلخيص أنه قد مراد به التعجب
والتهويل معاً، لقوله تعالى: ﴿لَوْ كُنْتَ تُبْهِتُ فِي إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْعَلْبِ فَتُحْبَبُ مِنْ قُرَيْشٍ﴾^{٣٠} وروى أيضاً الأمر نحو قوله تعالى:
﴿لَوْ كُنْتَ تُبْهِتُ مِنْ الْقُرَيْشِ﴾^{٣١}، وقوله تعالى: ﴿لَوْ كُنْتَ تُبْهِتُ مِنْ الْقُرَيْشِ﴾^{٣٢}.

(١) سورة النحل ٤٠ - ٤١

(٢) سورة النحل ٤٠ - ٤١

(٣) سورة النحل ٤٠ - ٤١

(٤) الحديث الطويل المروي في التلخيص وأما ما: على ما يشرح أهل اللغة والمصنف (٤٢ - ٤٣)

ومعنى الآية: (٤٤ - ٤٥)

(٥) سورة النحل ٤٠ - ٤١

(٦) سورة النحل ٤٠ - ٤١

وذلك تقدم أن "عمل" تستعمل في معنى فيها أيك مما تعجز فيه، ورأى غيره اليهود، ومالك: بأنهم أوجب الصلاة^{١٢٠} وذلك تقدم السابقين به التوحيد. ولا شك أن مخالفة منقلب، ورأى أيضا الثوريين يجوز ألا تكون الصلاة حليمة^{١٢١} والجمع بينهما كقولك: إن جعلته لهم ظم يذهب، أما ما ذهبوا إليه من أن يكون بين يدي أيك أنكر هذا^{١٢٢} بغير ١٢٣ في الصحيح. وذلك لأنهم إنما قيل في قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَقُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَتُوبُوا إِلَهُكُمْ﴾ معناه "توبوا".

وأما التوبة فتسوية الصريح بها، كقوله تعالى: ﴿تُوبُوا عَلَيْهِمُ الذُّنُوبَ الَّتِي كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾^{١٢٣} واليهاء، كقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَمْسَسُواكُمْ شَيْئًا وَلَا يُلْقُوا إِلَيْكُمُ الْحِجَابَ﴾^{١٢٤} وهذا ليس باستفهام. والتكلم به بقرينة السكون عنه، وبخلافه بقرينة السؤال وذلك خرجته التوبة أيك من معناه في أن ذلك موافقة لطريق قال في المعنى: وقد تأتي التوبة في الجمع كقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تُوبُوا إِلَى اللَّهِ ذُنُوبَكُمْ﴾^{١٢٥} فلهذا قيل: لا التوبة أم حكمة.

أو في الجمع كقوله: ﴿وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ ذُنُوبَكُمْ﴾^{١٢٦} فلهذا قيل: لا التوبة أم حكمة.

أو التوبة في الجمع كقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تُوبُوا إِلَى اللَّهِ ذُنُوبَكُمْ﴾^{١٢٧} فلهذا قيل: لا التوبة أم حكمة.

وعليه اعتراض سيأتي في الصحيح. والتعظيم في أكثر هذه الأمور وجوبها في الاستفهام الحقيقي.

(١٢٨) هذا النوع من خروج الاستفهام من حقيقة يسمى الإكراه، وسماه ابن الفخر الجدل الطرف. وقال القول: إن معنى الاستفهام فيه موجود، وأنهم إليه يحل.

(١٢٠) سورة البقرة: ١٠.

(١٢١) سورة البقرة: ١٠.

(١٢٢) سورة البقرة: ١٠.

(١٢٣) الآية من قوله: ﴿وَقُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَتُوبُوا إِلَهُكُمْ﴾^{١٢٣} واليهاء، كقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَمْسَسُواكُمْ شَيْئًا وَلَا يُلْقُوا إِلَيْكُمُ الْحِجَابَ﴾^{١٢٤}.

(١٢٤) الآية من قوله: ﴿وَقُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَتُوبُوا إِلَهُكُمْ﴾^{١٢٣} واليهاء، كقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَمْسَسُواكُمْ شَيْئًا وَلَا يُلْقُوا إِلَيْكُمُ الْحِجَابَ﴾^{١٢٤}.

(١٢٥) الآية من قوله: ﴿وَقُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَتُوبُوا إِلَهُكُمْ﴾^{١٢٣} واليهاء، كقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَمْسَسُواكُمْ شَيْئًا وَلَا يُلْقُوا إِلَيْكُمُ الْحِجَابَ﴾^{١٢٤}.

آخر أو مجرد من الاستفهام بالكتابة محل نظر. والذي يظهر الأول ويستلزم ما تقدمه من القبول من أن "هل" تكون للاستفهام مع بقاء معنى التوبيخ. والله القوي أعلم في دعوى: ﴿الْحَقُّ عَلَى الْحَقِّ﴾^{١٢٠}. ليس استعجاباً معشاً، وسأ أرجع الأول لأن الاستعجاب في قوله: كم أتعجب! معناه أن دعاءه قد وصل إلى حد لا أعلم بعده، فلما أعجب أن أعيهم بعده، وإلحاحاً قلبي بأن الشخص إنما يستفهم من عدد ما سدر منه إذا كثر قام بعلمه. وفي طلب فهم عدده ما يشعر به الاستعجاب، وأما التصويب للاستفهام معه مستمراً: لأن من تصيب من شيء فهو يساندها سائل عن سببه، ولكنه يقول: أي شيء، عرشي ل في حال عدم رؤية العبد؟ وأنت أي شيء، عرشي لاء العبد قبله إلى هذه البداية في الصفة. وأما التثنية على العدد في نحو قول الإنسان: أين تصيب؟ مراداً التثنية على الضمير، للاستفهام فيه حقيقة: أنه يقول: أظنني إلى أي مكان تصيب، فإني لا أعرف ذلك. وعليه: **القول لا يصح**، أي أن التثنية، قالها قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ تَتَذَكَّرُونَ﴾^{١٢١}، فإني ما حسرت^{١٢٢} به تحقيق التزم به، ولم أكتبر مقام أنهم لم يفسحوا عن مرادهم به، فهو قوله: **أين التزم** به **الضمير** يشوبه كقولك: التزم هذا الأمر، أوت أهلك، فهو حينئذ خبراً عن المذكر عقب الألف^{١٢٣} ويصح فيها كذا لم يبقا فالتعريف في ﴿ألم تدر﴾^{١٢٤} نفس وهو تخرج، أو السواد أنه عقب إقرار المصطلح به، مع كون السائل يعلم، فهو استفهام على معانيه، أي يطلب منه أن يكون مقراً به برأيه في كلام أهل الفن، يقتضي كلاماً من الاختصاص.

وأنت إذا تبيعت الأمانة في ذلك التفتت في بعضها بأن المراد الأول كقوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنْ الدَّهْرِ﴾^{١٢٥}، حيثما نظراً، وهي اليقين بأن المراد الثاني كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَكُنْ مِنْهَا نَفْسٌ مِمَّنْ يَنْهَكُ﴾^{١٢٦} فإني يظنون إقراره به، كما صرح به المصنف في الإيضاح، ويحتمل، جوبه. هذا أريد بالاستفهام التقرير قلبي الأول لقائه خبر صرف، وإن أريد الثاني فهل معنى الاستفهام من فيه أم لا الذي يقتضيه كلام المصنف أنه لا، والذي يظهر خلافه، وأقدم عليه بالفتنة وهو أن الاستفهام

١٢٠ سورة الفرقان: ٢٦

١٢١ سورة النمل: ١٠

١٢٢ سورة النمل: ٢٦

١٢٣ سورة الإنسان: ١

طلب العلم، ولكن طلب العلم المستقيم أو طلب وتزجج العلم لن يعلم كماله من الله، فإنا قال: من يعلم العلم زيد، أعرض بعض من العلم لا يعلم إيمانه. هل قام هذا فقد طلب من المتطلب العلم أعلى علم يترك، إذا تقرر هذا، فلا بدح في معنى الاستقامت من يعلم المستقيم منه، وإنا سلمت ذلك انما حجت عند شكوك كثيره، ونظير الله أن الاستقامات الواردة في القرآن لا مانع أن يكون طلب العلم فيها مبرورة إلى غير المستقيم منه، فلا حاجة إلى استقامت كثير من المفسرين. وبهذا المعنى قد أن الاستقامت التقريري بهذا المعنى حقيقة، وأن قوله تعالى ﴿لَا تَقْرَأُ الْقُرْآنَ ظَنَنًا﴾^(١) حقيقة، فإنه طلب به أن يقرأ بذلك في ذلك العهد العظيم للكتاب المبني وتعمقوا فهمهم أنه لم يقرأ ذلك، وهذا ما فهمه قوم به في قوله تعالى ﴿لَا تَقْرَأُ الْقُرْآنَ ظَنَنًا﴾^(٢) فإن قلت: الظن به هو ما يلي البصر، كما تقرر، فيلزم أن يكون طلب منه أن يقرأ بأنه قال ذلك، وهذا لم يطلب، بل طلب منه أن يقرأ بالواقع، والواقع أنه لم يقرأ. قلت: بل المطلوب منه أن يقرأ بالآخر الواقع، ولا بد من هذا القولين لأن الظن به هو ما يلي البصر، فإن أراد أن الظن به هو العلم، والمفهوم، ﴿لَا تَقْرَأُ الْقُرْآنَ ظَنَنًا﴾^(٣) ثم عبرت؟ فقد طلب منه أن يقرأ بالواقع منه ومن غيره، وهذا معنى قوله من الاستقامت منه = يلي البصر، وإن كان المستقيم منه في قوله: أريد، فإم لم يبرر، إلا من زيد وهو، وإن لم يبررهم ما يليها من مسئ مع حقيقة أم مسئ إليه، فكذلك وقد المعنى أن بهذا قول السكاكي. إن ذلك الاستقامت تقرر بعد أن كان في غاية البساطة، والواقع أنه يمكن حصر الاستقامات الواردة في القرآن على حقيقتها مع تنزيه الباري عز وجل من أن يطلب العلم لنفسه تبارك وتعالى، وهذا ما فهمه المؤلف.

وأما الاستقامات الزائدة فقد يكون الاستقامت به تعبد لهم الصامتين لذلك الشيء المنكر فيكونه. وأما اهتمام الله بكون فيه الاستقامات أيضا مبرورة إلى المتطلب، وأما التعبد فقد يكون استقامتها بمعنى أن يقرأ ومنه في العقيدة إلى أن لا يعلم حقيقتها فيستقيم منه. وأما الاستقامت فوهمه ما سبق في التنبيه على العدل، والآخر يجوز أن يكون مبرورة مع بقائه قصد إلهام الناس حالهم، وطلب تعلمهم بذلك.

(١) سورة النمل: ١١٦.

(٢) سورة النمل: ١١٦.

(٣) سورة النمل: ١١٦.

والعروض والاضطعاف والزجر والذاتية لا تعد في احتياج الاستفهام مع كل منوها، فحاصله لكل المحافظة على معنى الاستفهام مع معنى آخر يعاونه القرآن القلبية أو العقلية، وما يوجد ما قلناه أن ابن الحاجب قد في طرح الفصل: إن الطلب لا يمكن أن يستعمل مراداً به طرح آخر من الطلب، بل قد يستعمل ويراد به الطلب، وأما طلب آخر فلا، وأنت تجد كثيراً من هذه العسى السابقة طلباً فربما اكتشفت أيقاع معنى الاستفهام فيه، وإن القوية كانت على إجابة هي: أي بعد، فخلصت من هذا

(تقريباً) قوله سبحانه: ﴿لَيَجِبَ أَحْسَنُكُمْ أَنْ يَأْتِيَ نَعْمَ عَلَيْهِ هَيْلًا﴾^{١٢٠}، يحصل أن يكون استفهام تقرير، وكما صرح به بعضهم، يراد به أنه طلب منهم أن يأتوا بما تضمن في ذلك، ولهذا قد يجاهد القدر لا فإنه لا استفهام استفهام تقرير بما لا جواب له إلا أن يقال لا جعلوا كأنهم قالوا: وهو قول الخراسي والمطهرى، يحصل أن يكون استفهام إشكالي يستلزم التوضيح على مستحسن لأنهم لم يأتوا بما تضمن في ذلك، وإنما يستلزم التوضيح على سبيل الجدل، وهذا ما تضمنه بعض الأئمة، أن أكثرهم، إن «تقرضوا» ليس، وقد يأتي «أليس» بمعنى «أليس»، وهو الذي لم يقل حنابلة، وبذلك يمكن أن يكون استفهام إشكالي يستلزم التوضيح، لأنهم لما كانت عقولهم حال من يعني أنه يجب أن يعلم أنهم نسب إليهم ذلك، وأما قوله ويكون تقرضوا طيراً.

(تقريباً): قال الفصح أبو حيان عن سيبويه: أن استفهام التقرير لا يكون «هل» إنما يستعمل فيه الهمزة، ثم نقل التبع عن بعضهم أن «هل» تأتي التقرير والذاتية على قوله تعالى ﴿هَلْ فِي ذَلِكَ نَسَمٌ لِّذِي حُجْرٍ﴾^{١٢١}، قلنا قول سيبويه: إن «هل» تأتي الإستفهام^{١٢٢}، التقرير يحصل على أنها بمعنى «هل» كما هو مدعى، فإن الهمزة مفعولة فيها، فالتقرير حيلة والهمزة، وقال عبيدة أيضاً: إن طلب بالاستفهام تعيين أو توضيح أو إشكال أو تصحيح كان بالهمزة دون هل، وإن أراد به التبع كان بـ «هل» ولا يكون بالهمزة، ويراد بالجمع القسم الثاني من قسمي الإثبات والتكذيب، ويراد بالإثبات القسم الأول فحين في «هل» التي يوجد الاستفهام مثل: «أولئك الذين لا اله الا الله»^{١٢٣}

وهل أنا إلا من رحمة الرحمن، ولا يجوز أن يكون «هل» لا قسم.

١٢٠ سورة القصص: ١٢٠. ١٢١ سورة القصص: ١٢٠. ١٢٢ سورة القصص: ١٢٠.

ومنها: الأمر، والأفْعَرُ: أَنْ صِيغته بِأَنَّ الْمُتَرْتِبة بِالْأَمْرِ نَحْوُ: **لِيُحْشَرُ**
رَهْءٌ وَفِيهَا: نَحْوُ: **أَكْرَمَ عَمْرًا**، وَرَوْنَةً^{١١١} يَتَرَكُ، مَوْضُوعَةٌ لِنَقْلِ الْفِعْلِ
 اسْتِعْلَامًا لِتَأْيِذِ الْقَلَمِ هُنَا سَمَاعُهَا إِلَى ذَلِكَ الْعَلَى.

الأمر من أنواع الطلب:

هي: (وَصِيغَةُ الْأَمْرِ... إلخ).

(أولاً) من أنواع الطلب الأمر. وهو يحس أمر صيغة في نقول الطلب للفعل
 إيجاباً، وكذا بدأ على المضمير، وصيغته نحو: **أَكْرَمَ عَمْرًا**، واسمها بالأمر نحو:
لِيُحْشَرُ رَهْءٌ واسم الفعل نحو: **تَرَى وَهْدًا**

قال: **وَالْأَفْعَرُ** أَنْ هَذَا الصِّيغَةُ مَوْضُوعَةٌ لِنَقْلِ الْفِعْلِ اسْتِعْلَامًا. وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْوَلَدَ
 طَالِبًا جَارِدًا. فَإِنَّهُ يَدْخُلُ فِي صَدْرِهِ مَدْنُوبٌ، وَالصَّحِيحُ أَنْ صِيغَةُ أَهْلِ مَوْضُوعَةٍ
 تَنْجِيزِيَّةٌ، وَإِنْ كَانَ الْأَمْرُ لِأَمْرٍ مَعَهُ مِنْ مَسْئُوبٍ، وَخَصَفَ لَمْ يَخْرُجْ مِنَ الْأَمْرِ وَهِيَ
 صِيغَةُ أَهْلِ، وَالْمَحْفُوظُ مَا قَدْ، وَقَوْلُهُ: **لِيُحْشَرُ** يَحْتَمِلُ أَنْ يَرِيدَ بِهِ كَوْنَهَا لِنَقْلِ الْفِعْلِ
 لِيَكُونَ مَعًا لَمْ يَحْسَ أَنَّهَا صِيغَةُ عَلَى الْإِشْعَارَةِ مَدْنُوبٌ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَعًا كَوْنُهَا
 قَالًا. إِنَّمَا لِنَقْلِ الْفِعْلِ، وَلَكِنْ اشْتَرَطَ لِنَقْلِ الْفِعْلِ أَنْ يَشْأَرُ لِنَقْلِ الْفِعْلِ، وَلَا يَشْأَرُ لِنَقْلِ الْفِعْلِ
 مَعَهُ الْفِعْلُ وَالْأَمْرُ مَسْئُوبٌ يَتَرَكُ **لِيُحْشَرُ** **لِيُحْشَرُ** **لِيُحْشَرُ** وَلَا حِجَّةَ عَلَيْهِ إِمَّا لَكُنْ
 مَشْأَرًا مِنَ الْأَمْرِ، بِمَعْنَى التَّشْوِيرِ وَالْفَعْلِ. وَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ مِنْ ذَلِكَ كَانَ مَسْئُوبًا لِهَيْبِ
 وَتَكْلَامِهِ فِي الْإِشْعَارَةِ بِدَلٍّ عَلَى بَرَاءَةِ كَوْنِهِ لِنَقْلِ الْفِعْلِ، لِأَنَّهُ لَا يَشْأَرُ عَلَى ذَلِكَ وَالْأَمْرُ
 أَهْلُ الْقَلَمِ عَلَى إِحْدَى هَذِهِ الْأَشْكَالِ لِأَمْرِ يَتَرَكُ صِيغَةُ الْأَمْرِ، وَاسْتِعْلَامُ اسْتِعْلَامِ
 يَتَرَكُ الْفِعْلَ مِنْ سَمَاعِ هَذِهِ الْأَشْكَالِ عَلَى ذَلِكَ، وَمَعًا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ تَأْيِذَ الْفِعْلِ
 حَقِيقَةٌ. لِهَيْبِ هُوَ الْمَضْمُونُ، وَإِنْ كُنْ لَمْ يَخْرُجْ مِنْ ذَلِكَ اسْتِعْلَامُ هَيْبِ يَتَرَكُ
 وَلَيْسَ تَكْلَامُهُ عَلَيْهِ فِي خَرَجِ مَحْفُوظٍ مِنْ حَاجَتِهِ، يَتَرَكُ عَلَى الْمَقْلَبِ إِشْكَالًا وَهِيَ أَنْ
 لِيُحْشَرُ: **لِيُحْشَرُ** أَنْ صِيغَتُهُ مَوْضُوعَةٌ لِنَقْلِ الْفِعْلِ، وَقَوْلُهُ: **لِيُحْشَرُ** الْفِعْلُ الْفِعْلُ الْفِعْلُ
 سَمَاعُ هَذِهِ الصِّيغَةِ يَقْتَضِي أَنْ يَجُوزَ سَمَاعُهَا بِمَعْنَى يَتَرَكُ الْفِعْلَ إِلَى أَنَّهَا أَمْرٌ. وَقَدْ
 عَلَى التَّشْوِيرِ لِنَقْلِ الْفِعْلِ، وَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ مِنْ ذَلِكَ فَرِيضَةُ اسْتِعْلَامِ الْفِعْلِ بِفَرْقِ طَرِيقَةٍ
 أَنَّ الْمَقْلَبَ لَا الْمَقْلَبَ، لَمْ يَخْرُجْ مِنْ ذَلِكَ اسْتِعْلَامُ الْفِعْلِ لِنَقْلِ الْفِعْلِ لَا عَلَى

[١١١] جَارِدٌ مَضْمُونٌ. د. د. عَلَى طَبَقِ أَمْرِ هَيْبِ لِنَقْلِ الْفِعْلِ، يَتَرَكُ الْفِعْلَ إِلَى أَنَّهَا أَمْرٌ

[١١٢] صِيغَةُ الْمَضْمُونِ. د. د.

والله يستعمل الغيرة: كالإيذاء: نحو: جالس الحسن أو ابن سيرين.

كوتها القليب، وهو خلاف من سبق، ورد على المصنف الذي قوله طلب الفعل لأن مطلوبه كلف النفس، وفرج قوله الاستعداد، الإساءة والافتراء، واختاره على المصنف بأن اسم الفاعل لا يسمى أمرا في اصطلاح العلماء، وأجيب بأنه يسمى أمرا، في اصطلاح أهل المعنى. وقد عده صاحب معجمي أمرا وفلما عطف المصنف طلب الفعل استعمالا لا يقتضي أنه الموعوب أو أنه والكتب كما توهمه بعضهم، ورد استبعاد الأمر من غير هذه الصيغ، مثل: أوجبت، وما أشبهه. وقول مصنف استعمالا، لا يصح أن يكون مفعولا من أجه، لكنه أن يكون منصوبا على إسقاط المضاف. فتدبر. على الاستعمال، أي، على جهة الاستعمال، والمصنف يقول بإسقاط على كذا مصدر قسي قوله تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنَاتُ لَهُنَّ كَمَا لِلرِّجَالِ وَلَهُنَّ أَجْرٌ كَمَا لَهُمْ﴾، أي، حافية في طلب استعمالها، والله على كل شيء قدير.

القول: الإيذاء، نحو: جالس الحسن أو ابن سيرين. أي: بحثت لك مجالسة تهمها فقلت: إن كانت لو لم ليها قتال على ماها، فلتني جالس أعداء، فإن "أدبا أن ملك لا يحب فهو ممنوع، وقد كنت يرفعه عن وجوب مجالسة أحد لا يحبه وهو سراج الخط، وتكون الأصل الجواز أو العطف لا يقتضي ذلك، وإن أرموا مع ذلك أنها الإيذاء بمعنى أن مجالسة تهمه إساءة، فذلك لا يفتح الجواز، ثم نصير "أو" حذفت للتدوير، على حال من على وجه أو بدلها. وإن كان المراد أنها بمعنى التوفيق الذي صرفه عن وجوب مجالستها، فتوكل جالس الحسن وابن سيرين، والمعدة يقولون: إن "أو" هي هذا الإيذاء، وكلاهما مشكوك لأنهم حين قلنا إنها بمعنى التوفيق، وإثبات الإيذاء، ولا يرى من ذلك القسري أنها للإيذاء إلا كانت بمعنى التوفيق وهذا رأي ابن مالك، وشيخنا أبو حيان يقول: هي ليست بمعنى التوفيق، والقرين بينهما أنه لو قال: جالس الحسن أو ابن سيرين، كان له أن يجلس أيهما كان ويعد، وإن مجالسهما معا، وإثبات ذلك جالس الحسن وابن سيرين كان له أن يجلسهما معا، وإنس له أن يجلس أحدهما ويعد. قلت: ولا يرى من الذي "يباح" له مجالستهما معا إذا كانت "أو" على معناها

والتصغير: دعوى: ﴿كُونُوا لِرَبِّكُمْ حَاشِينَ﴾^{٢٧}، والإعانة: دعوى: ﴿كُونُوا حِجَارًا أَوْ حَبِيبًا﴾^{٢٨}، والتصوية: دعوى: ﴿فَاصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا﴾^{٢٩}، والتكثير: دعوى: ﴿مَنْ أَكْثَرُ مِنَ الْغَافِلِينَ﴾

أَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْغَافِلُونَ إِلَّا الْبَاقِي

المراد: التصغير: دعوى: ﴿كُونُوا لِرَبِّكُمْ حَاشِينَ﴾ والتصغير: على اللغة: التذليل والإعانة، والمراد أنه غير بعيد عن قصد من صلاة إلى صلاة إنزالاً لهم، كما أن يكون المراد أنه لم يصغر قولاً، ولكن حذم حال من قبل لهم ذلك، أو يكون المراد أنهم قبل لهم ذلك قولاً لم يقصد به حذب - بل قصد به الإظهار عن عوائدهم، وعلى التقديرين يكون خيراً، والعلاقة فيه تحتم مقتضاه لتحتم مقتضى الخير عن الكسبي، وتوهم القارئ أن المراد بالتصغير الاستهزاء، فيقال: ينبغي أن يقال: السطرية، وليس كما قال.

الطامس: الإعانة على: ﴿أَنْ كُونُوا حِجَارًا﴾ الآية والمراد بعد هذا والذي قبله أن المقصود من كونوا حجارة، الإعانة والذي قبله قصد فيه عبودية الشئ إلى الحالة التي صدرت بها صورة الأمر فيها أمر بما قبله، وبذلك المصطفى من الإضمار والاسمويين بقوله تعالى: ﴿أَنْتُمْ بِكَأَنَّكُمْ الْعَزِيزُ الْقَرِيمُ﴾^{٣٠} وفيه مظهر لتوهم أن تكون حاشية الأمر، وإعانة مضمومة من أرحم ماله مع كونه حاشية في من قوله تعالى: ﴿أَنْتُمْ بِكَأَنَّكُمْ الْعَزِيزُ الْقَرِيمُ﴾ بالاستطراد التباساً

الطامس: التصوية مثل: ﴿فَاصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا﴾ أي: صبركم وحسنه في عدم التبع سواء، وعلاقته بحاشية التصوية بين الشياطين الوجوب، وهو أيضاً خارج عن الإعانة إلى الخير.

المراد: التكثير كقول: ﴿مَنْ أَكْثَرُ مِنَ الْغَافِلِينَ﴾

بفتح زاي الإضمار مضاف إلى التكثير

أَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْغَافِلُونَ إِلَّا الْبَاقِي

(٢٧) سورة الإسراء: ٢١

(٢٨) سورة البقرة: ٢٦١

(٢٩) سورة الطور: ٢٤٦، (٣٠) سورة القصص: ٢٥، (٣١) سورة البقرة: ٢٦١، (٣٢) سورة البقرة: ٢٦١

والدعا: دعوى: ربّ الظفر: والاكتماس: كقولك: إن يسألك كتابة: "الظفر"
 بنون الاستعلاء.

إن الظفر لا يقدر أن يطلب منه الاستعلاء وإنما هذه الصيغة كتابة عن معنى أمانة
 فيكون بالحق على إنشائها وجعلها تنوي لا ترجع، لأن الظفر ما بعد ومن شأن
 المصعب أن يستعمل بجعل الظفر، وإليه التمسك في قوله: انطلي: لإشباع الكسرة
 لغرض التصريح، لا أنها من أصل الكلمة كقولك:

أتم بالهيك والأنياب نفسي

القائم: شبيه، وهو مصطف من لأعلى على سبيل التصريح، مثل: القلم الظفر.

التاسع: الاكتماس، وهو طلب من المولى كقولك: لا استعلاء: إن يسألك كتابة:
 انطلي: هذه قلت: والداء: والاكتماس: يستعمل الظفر لهما حقيقة، فلا ينبغي أن
 يحذف ما طرحت فيه صيغة الأمر عن حقيقته، هذا ما ذكره المصنف، وإن لم يجر
 فيها آخر، ويمكن أن تراه تلك الزيادة فتقول: حيثما

العاقل: التذنب، وهذا لم يجمع نحوه المصنف، لأنه الظفر كتابة أن صيغة الظفر حقيقة
 في الذنب لعمد، فهو داخل في حقيقة الظفر، وهو إنما يذكر هذا، خارج حقيقة
 غير أن التصحيح أن صيغة الفعل للتذنب مجازاً، وحذفوا منه
 قوله: «أما هو» والظاهر أنه على أن الأمر فيه الإجماع، وإنه من الأمر بعد
 الظفر، وهو صاحب القريب فلا أنها وإليه بقا طلب الذنب، وجعلوا منه التذنب
 مثل: قال هذا يابن، فإن الذنب مذود إليه، لكنه يمكن من حصول الأفعال، فهو
 أخص من الذنب، وقد نص القاصي في الأم والمصطفى والزكاة على أن الأكل من
 غير ما يليه إذا لم يكن دعوى: الغير حرام.

العاقل: عاقل: إرشاد: كقوله تعالى: «وَأَسْأَلُكُمْ فِيهَا مَنَافِعَهَا» قال
 النووي وإمام إرشاد: الذنب أصبح الدنيا والآخرة فيحصل أن يكون قسراً من
 الذنوب فيحصل به مباحات مبررة وأخرى، فيكون حلف قوهياً، ويحصل أن
 يكون من نوع الإكراه والإجبار أن ذلك مباحة في الدنيا، فيكون فيها آخر ليس
 من الحكم الظاهري.

الثاني عشر: الإقرار، نحو: ﴿قُلْ لِمَنُوعُونَ﴾^{٢٢} فممنوع من هذه من التوحيد، ويمنوع من جعله
 شيئا آخر، وأقول أيضا ثالثا: التوحيد: المصروف، والإقرار: الإيجاب، فهذا متقابلان
 فالثاني عشر: الاستحالة، نحو: ﴿فَلْيَقُولُوا مِنَّا زَيْنَبُ أَهْلَةٌ﴾^{٢٣} والظاهر أنه قسم من
 الإباحة، لأن معه استلزام

الرابع عشر: الإقرار، مثل قوله تعالى ﴿أَنفُسُهَا يَمْنُونَ﴾^{٢٤} وهو أيضا من الإباحة
 الخامس عشر: الاستحالة، نحو: ﴿أَقُولُ لَا أَمْنٌ فَلْيَقُولُوا﴾^{٢٥} وهو نظر أيضا، وقوله أن
 الإله سحر لكذلك القول: إنه أمر إباحة

السادس عشر: التوكيد، كقوله تعالى: ﴿قُلْ لِمَنُوعُونَ﴾^{٢٦} وهو قريب من التفسير، إلا أن
 هذا أهم

السابع عشر: التحريم، نحو: ﴿إِنَّمَا أَمْرٌ فَاسِدٌ فَاسِدٌ مَا تَشَاءُ﴾^{٢٧}، إذ الواقع أن من لم يستح
 بفعل ما يشاء، وقيل: المعنى إنما وجدت الشيء بما لا يستحبها منه فافعله، هو كقول
 إباحة، وقد تقدم أن ألعاب هذه الاستحالات باتت مبيحة فعلى القول بالتحريم

الثامن عشر: بمعنى الإتمام، مثل: ﴿تَقُولُ عَنِ طُوبَى مَا زُرْتَهُمْ﴾^{٢٨} ذكره الإمام في
 البرهان قال: وإن كان فيه معنى الإباحة، فالظاهر أنه مذكور المصلحة

التاسع عشر: التفسير، كقوله تعالى: ﴿لَا تَقْرَأُ فِي كِتَابِ﴾^{٢٩} ذكره الإمام أيضا
 المصروف: التصحيح، ذكره الهادي، ومثل له بقوله تعالى: ﴿قُلْ كُونُوا عِبَادًا﴾^{٣٠} وقد
 تقدم التمثيل له بغيره، وذكره أيضا الحادي في ترجمة الكرمي عن أبيه أيضا

رج: سورة البقرة: ١١١

رج: سورة البقرة: ١١١

رج: سورة البقرة: ١١١

رج: سورة البقرة: ١١١

رج: سورة البقرة: ١١١

رج: سورة البقرة: ١١١، رج: سورة البقرة: ١١١، رج: سورة البقرة: ١١١، رج: سورة البقرة: ١١١

رج: سورة البقرة: ١١١

رج: سورة البقرة: ١١١

رج: سورة البقرة: ١١١

ثم الأمر: قال السكاكي: معناه التَّحْيُ: أيُّه الأمرُ من الطلب، ويُشاهدُ التَّحْيِم عند الأمر بشيء بعد الأمر، بخلافه في التَّحْيِيم الأمر الأول، بين الجمع، وإزالة التَّحْيِي^{١٢١}، وهو نال.

ومنه يقول تعالى: ﴿الْمَرْءُ كَيْفَ ضَرَبُوا لَكَ الْأَمْثَالَ؟^{١٢٢}﴾ والتَّحْيِم أنه أمر بإحسانه بعد التعذيب.

الضرب والعشرون: الأمر بمعنى التَّكْلِيب، ذكره لُبابي عن الفَرَسِي أيضاً كقولهِ تعالى: ﴿لَنْ يَكُونُوا بِأَقْلَابٍ وَلَا نَفْسٍ مُّسْوَدَةٍ^{١٢٣}﴾ وقوله تعالى: ﴿لَنْ يَكُونَ شَهِيداً مِّمَّنْ قَالُوا يُبَاحُ لَكُمُ الْفَوَاحِشُ مَا ظَهَرَ مِنْهَا^{١٢٤}﴾.

القامى والعشرون: بمعنى القِيَر، قال: ﴿فَلْيَنْفِرْ مِنْ قُرْبَى^{١٢٥}﴾ ذكره عن الفَرَسِي أيضاً. الثالث والعشرون: الأمر بمعنى الاعتذار، ذكره الضدِّي أيضاً في ترجمة غير الفَرَسِي، ومنه يقول تعالى: ﴿اسْأَلُوا عَنِّي خَيْرَ مَا أَشْتَرُ^{١٢٦}﴾.

الرابع والعشرون: التحريم، قد جماعه لُبابي إلى أن الأمر مشترك بين معنى، أحدهما التحريم، كما في قوله الأمرين، لأن كلاهما الاستعدادات لغير الأمر، معاً فيكون هذا قول: أيُّه الاستعداد الحقيقي عند الفعل به ولا يوج في الاستعداد عند غيره في التحريم معاً بخلافه، ويمكن أن يقال أنه يقول تعالى: ﴿لَنْ يَكُونَ شَهِيداً مِّمَّنْ قَالُوا يُبَاحُ لَكُمُ الْفَوَاحِشُ مَا ظَهَرَ مِنْهَا^{١٢٧}﴾ لكنه بعده فإن معيشتكم في النار، فإنه لا بأسبب التحريم، ولذلك: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ قِيلَ إِنَّكَ مِنْ أَشْعَابِ النَّارِ^{١٢٨}﴾.

الخامس والعشرون: التعذيب، وهو أحسن بريد، وقد ذكره السكاكي في استعداد الإكراه بمعنى العجز، وأجاب هذا إحدى آهيا على

اختلاف صيغة الأمر عند تجريدتها عن القرآن:

عز: (ثم الأمر: قال السكاكي: معناه الطَّوَر... إلخ).

(ثم: اختلاف الناس في صيغة الأمر عند تجريدتها عن القرآن، هل تقتضي الاستقبال على الغير أم على الراعي أم لا يدل على أحدهما بر على الأمر؟ فالجواب على الأخير:

١٢١ سورة آل عمران: ٢٦

١٢٢ سورة النمل: ١٧

١٢٣ سورة يوسف: ٢٠

١٢٤ سورة الإسراء: ١٥

١٢٥ سورة الأعراف: ١٥٠

١٢٦ سورة الأنعام: ١٦٦

١٢٧ سورة الزمر: ١٠

ومنها: القصي^{٢٦}، وله حرف واحد، وهو (لا) التجزئة في نحو قوله: لا
 تفكر^{٢٧}، وهو كالأخر في الاستعمال، وله يستعمل في غير نظير اللفظ^{٢٨} أو التركيب^{٢٩}
 كالتهديد، كقوله النبي لا يعقل أمرك: لا تستحي أمرك^{٣٠}.....

ونسب إلى الشاعر - رضي الله عنه - وأكثر استعماله، وقيل على غير من الصيغة،
 وهم يذكرونه وهو اختار أبي جعفر النوري، وصوري من استعماله، والشكل كما ذكره في
 كتاب الزيادة، وأقول: على التراضي، وهذا القول نقل عن كثيرين، واستدل عليه بما يقتضيه
 أن مرادهم أنه لا يوجب الغير، فهو قول الجمهور، وبطلان التراضي على ذلك لا يدع فيه،
 ألا ترى إلى قول الناس أجمعين: الحج على سحر أو التراضي قولان، يتناولان التراضي دون
 الآخر، ولم يقل أحد: إنه يوجب الثاني، وإن القول بأن الأمر على التراضي بمعنى أنه
 يوجب الظهور، فقد إدام الضرر في الحرص، وفي النقص، إنه ليس بمقتضى أحد ذلك
 برأيه، في اللغة في الأصول لأن الصراح أن ضلعة من الوقفية قلوا لا يجوز على القول،
 وهذا يقتضي في قول الإمام إنه ليس بمقتضى أحد، لكن قال عنهم أنهم عرفوا الإجماع،
 وأقول: بالوقف، بمعنى لا يبرى، وأقول: بالوقف، بمعنى أنه مشترك، ويحل المحتاج على
 هذه الصيغة أصول اللغة، واستدل خصمائي بأنه يتعارض مع القلب، وقد يذبح في ذلك
 وإبطال الذي ذكره من إسقاطي أحد، لا ينافي لأن صفة قرينة، وهو أن طلب الله إنما يكون
 بمقتضى يوجب الغير، واستدل أيضا بأن من قال عبده، أصل كلمة، ثم قال له: أصل كذا يلهم
 به أنه يرجع عن الأول، ولو لم يكن للغير، أنه أحد ذلك وجهارة الصنف بين الجميع وإرادة
 التراضي والمصوب أن يقول: أو إرادة التراضي ويحل الصنف ليس بجواب على المسألة فبده
 والآخرين المتباينين، متى لم، ثم القول المصنوع، فيه لا يمكن إرادة الجميع لاستحالة، ولا
 التراضي، قال الصنف: يوفيه نظير يحصل أن يريد النظر في أصل الدعوى، فمن الحق أنه ليس
 على الغير، ويقتضي أن يوجد في عين متباينين بينهما متوازنان، ولم يعارض الصنف، لكون الأمر
 لتفكير أو قرار، ولا خبره من مسائل الأمر، قال أحد على كتب الأصول.

القصي من أقسام الإنشاء:

من: (ومنها القصي... إلخ).

٢٦ وهو طلب القلب من الفعل المصنوع.

٢٧ أي من الفعل كذا من صنف المصنوع.

٢٨ أي أو طلب الغير كذا من صنف المصنوع، وإليه أن يحتلوا في أو يقتضي معنى كذا القسري عن الفعل
 ولا يشكك بأحد كذا أو ترك الفعل ومع كذا القسري.

والتيك من أقسام الإكراه انتهى، وهو طلب كلف عن فعل على جهة الاستعلاء، وفيه من التخلل في التزامه الملو أو الاستعلاء ما في الأسر، ويطلب أي مسلم وكثير أن المطلوب به نفي الفعل، وأما حكاية المخلصي فمختلف أن مطلوبه القضاء أو الترك لفظاً لأن الكلف هو الترك والترك فعل وهو غير نفي الفعل، وقد خرج الأصوليون بما قلنا، نعم في كلام بعض شرح المختصر أن الترك ليس بفعل، وليس كذلك، والقول به ضعيف، اسمه التعميم أو إجماع الأمرات لمعهم، ورد عليه إسماعيل بن أبي سفيان أنه: «صفة الشيء لا تفعل» ولا الجزئية اعترازا عن لا غير الجزئية، وعطفية الإشارة أهم من التعميم والتكرار، وكان صيغة 3 نفس حادثة في التعميم، وكلام المصنف يأمي أنها حادثة في الطلب لأنهم من التعميم والتكرار، إنما هي في الآخر وليس كذلك، وقد خرج صيغة 3 نفس من حكايتها لتتصل بمنزلة إلى أحد أمرين: إما أنها التكرار وهو كثير، ومنها التعميد، كقولك لم لا يفعل كذا، لا يفعل كذا، ومنها الإكراه، وذلك في الشيء عند الإيجاب، فله إضافة الترك، ومنها: يدل العاقبة كقوله تعالى: ﴿وَلَا تُحْسِنُوا كَلِمَةً غَالِيَةً﴾ أي حادثة نظام العباد لا الغلة، كما قيل، وحل بأن الشيء لا يطلب به مثل ذلك، الفهم لا يطلب عن أي ما معنى أنه الجود، لا ما معنى، وأما عطفية قوله مع الفصح بأنه لا يصدق منه قوله أهم أن قوله مظهر منه من بابي فهو، وذلك لأنه مظهر، قوله: ﴿وَلَا تُحْسِنُوا كَلِمَةً غَالِيَةً﴾، ومنها الصفة لمعها: ﴿وَلَا تُكَلِّمُوا كَلِمَةً غَالِيَةً﴾، ومنها الاستعلاء، كقوله: لا تفعل هذا، والمظهر أن صيغة 3 نفس هيبة حادثة، ومنها التماس كقوله تعالى: ﴿وَلَا تُكَلِّمُوا كَلِمَةً غَالِيَةً﴾ ولا يحل ما هي هذا، ومنها: الإكراه كقوله تعالى: ﴿وَلَا تُكَلِّمُوا كَلِمَةً غَالِيَةً﴾، فله في الموعظة، وفيه نظره، بل هو التعميم، ويظهر أن يقال له بكلمة عز وجل: ﴿وَلَا يَأْتِ كَلِمَةً غَالِيَةً﴾، ويحتمل أن يكون منها التسمية على: ﴿وَلَا تُكَلِّمُوا كَلِمَةً غَالِيَةً﴾.

(١٥) سورة البقرة: ١٧٧.

(١٦) سورة البقرة: ٢١.

(١٧) سورة البقرة: ٢٤٧.

(١٨) سورة البقرة: ٢٢.

(١٩) سورة البقرة: ٢٠.

(٢٠) سورة البقرة: ٢٠١.

(٢١) سورة البقرة: ٢٢٠.

وأما العرضي^(٢٢) - فنقول: ألا تتركز الغيبة طويلاً - فلو أنها من الاستظهار.....

سبب يرتب عليها، والله، ليس فيه طلب غير إقرار المطالب، وقد أورد حتى
التفسير المرفوع قوله عز وجل: ﴿قُلْ أَسْمِعْ أَتُحِبُّوا﴾^(٢٣)، فإنه لو كان التفسير بأن
تتلوا لهم بفقرته، لزم من قوله المعلن، وأجيب عنه بأن القول لهم سبب، وقد
يتخلف المعلن لأصح، وغيره، يفرض معكرو يفوت، وأصله المغير، ولكنه جاء
على المعنى، كقوله: قال زيد قام، ويكون لفظه قصد، ومنه جالب زيد لم يخرج،
وأيضا قال: لأخرجن، ونظير الآية قوله تعالى: ﴿قُلْ إِمَّا نُرِيَنَّكُمْ آيَاتِنَا أَنْتُمْ أَنْتُمْ تَكْفُرُونَ﴾^(٢٤) وأما قوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ذِيلاً يَرْحَمُنِي﴾^(٢٥) على قراءة
الرفع، فقال المفسرون إنه على صفة، وذلك المستثنى، إنه على الاستظهار،
لأنه قيل له: ما تصنع؟ قال: يرزني، فلم يكن داخلًا في المطلوب بالعدم، ولا
يكون صفة لما يلزم عليه من عدمه، مستحيلة لعدم، فون يعنى بأنه في حياة زكريا
عليهما الصلاة والسلام - فقد أورد عليه شيان

أحدهما: أن هذا المصنوع الذي في حله لزم له على قراءة الجزم، صعب كان على
صعبا لأن عددا من كونه صفة، وهو متعينة لعدم

الثاني: أن هذا الذي ذكره من عدم استجابة الدعاء لا يترتب عليه محذور، ويختلف
الاستدلال فيه يلزم منه أن يكون أظهر بأنه يترك فلو لم يترك وهو معقود في
هذا الصل، وأجيب عن هذا بأنه لا يلزم الخلف، من يلزم عدم ترتيب العرضي،
فإن التفسير: أشبه بمرتني، ولعله فكر، وهذا جواب أن لزم ترك العلم واليقين،
كما ذكره المفسرون والسلف، وقد وقع ذلك في ملاحظات دعوتهم وحصل له ملاحظة
بما فيه قيل موت، يعنى -عليهما الصلاة والسلام-

العرضي قوله عن الاستظهار:

س: ﴿وَأَمَّا العرضي إلى آخره﴾.

(قوله) العرضي كقولك: ألا تتركز غيبة طويلاً، فكم أنه موك من الاستظهار، فذلك
يجزم العمل على جوابه، كما يصحح الاستظهار، وإنما لم يقل: إنه استظهار، لأنه لا

(٢٢) طلب العرضي، ولا عند ولا غيره

(٢٣) سورة المائدة: ٢٤

(٢٤) سورة المائدة: ٢٤

(٢٥) سورة إبراهيم: ٢٦

ويجوز في غيرها القربة، نحو: ﴿لَمْ تَطْلُبُوا مِنْ تَوْبَةِ رَبِّكُمْ فَلَكُمْ هَذِهِ الْقُرْبَةُ﴾^(١)
 ﴿لَمْ تَزِدْوا التَّوْبَةَ بِحَقِّ

بره، نقل ما في الخارج لما في الغرض، فإنه خلاف الحق. وقد قدم أنه يمكن رجوعه
 إلى الاستفهام، وكان المصنف يريد أنه لما كان صيغة استفهام، اتفق بلاستفهام وإلزام
 غيره بالقس، أنه نوع خاص من الطب وغيره. اجواب بعد، كما يجوز بعد الآية

القربة تجوز في غير الأمور الأربعة.

من: (ويجوز في غيرها القربة).

(الحق): أي: يجوز في غير هذه الأمور تسير شرط نحو: ﴿قَالَتِ هِيَ الْيَوْمَ﴾^(٢)
 العنبر. إن أرادوا ولما يجوز حاله هو قول لا غيره، وأما هي القربة هي ذلك، ويضاف
 الجملة الشرطية أطلق المصنف عبارة، فلما جازمه، وإن تلافوا على العجز،
 ولعب بعضهم في أنه يضاف الضم لا مع بـ، التي قبله ضمها بعد، وهو الذي
 ذكره الشيخ أبو حيان في تفسير قوله تعالى: ﴿الْكَذَّابُ عَلَيْهِمْ﴾^(٣) وقد كان اختلاف في
 شرح التسهيل العجز مطلق، ويجب أن يقتضي من عبارة من تكلم على خلاف قول
 القربة إن صيغة مفعول: ﴿وَأَنْ أَحَدًا مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾^(٤) فالتكلم حينئذ إنما
 هو في خلاف جملة القرب بالسواء، وأما جازمه مع إن فالتفسير كثير الاستعمال له،
 وقد علمه الشيخ أبو حيان حينئذ فمر إن فذلك كذب عليهم بأن خلاف حرف الشرط وفعله
 لا يجوز إلا بعد الأمر والعهود بما يجرى في جوابه، غير أن الشيخ نقل عنه قوله تعالى:
 ﴿فَلْيَسْتَعِذَّ بِاللَّهِ إِنَّ الزَّيْلَ كُفْرًا﴾^(٥) من التفسير عبارة ذلك، وتفسره كما قيل: ﴿فَلْيَسْتَعِذَّ﴾^(٦)
 وفيه تكلف، ولم يفتقر، قال السكاكي وغيره: بخلاف الجوز، كقوله تعالى: ﴿فَلْيُزَكِّهِمْ بِذَلِكَ﴾^(٧)
 ﴿بَيْنَ يَدَيْهِ الْقُرْآنَ﴾^(٨) الآية، ويحضر عيسره أنه يختلف القربة والجزاء مع ذلك الفاعل.

(١) سورة الطور: ٢٠.

(٢) سورة الطور: ٢٠.

(٣) سورة النمل: ٢٩.

(٤) سورة القربة: ٦.

(٥) سورة النمل: ٢٩.

ثم الأخير قد يقع موقع الإنشاء: إما التثنية، أو الإلهاء المحرم، في قوله: كما مر،
والله أعلم بمعرفة الثاني من التلويح - كقوله: رحمه الله تعالى - بمقتضاها، أو الاحتياط من
صورة التثنية، أو إختصار الاختصار على تشويش بيان يكون ممن لا يجب أن
يكتب الطالب.

طلب كالتصني، وما قيل من أنه قد يكون "عمل" بقصد التلويح معطوف لقوله تعالى: **فَأَنْعَمَ**
الْمَلَكُ الْقَرِيبُ ^(١) إن سم لا يلقى على غيره من قبله طلب، ولا يقال: استغنى بذلك
الثاني عن ذكر التلويح، لأنه ما من مستغنى، بل لا في الثاني، إنه قد يشي
بذلك، فمحلى حكم لابد وخلق "عمل" لتثني عن استغنى ولا أخفى، والاستغناء عند
القوليين كما سبق، وإنشك عند القراء وطوائف فاعل التثنية في التثنية القريب: وقد
يعرف "عمل" الإلهاء والتثنية والاستغناء مع هذا معنى التلويح، وإنما المقصود هو إنشاء
إيمانه، كما نطقه القارئ أبدا، قيل: ربما لم يذكره لكونه ليس طلب، لأنه تشبيه الأخير
مطلق والله أعلم، أو الطلب على سبيل الاستغناء مثل: تعيّنك أخيراً وفيه نظره
لأن تشابه الطلب طلب، ولا يفسر ذلك من الاستغناء، فذلك القول ملك الغريب، وهذا
ولما التعميم فهو إنشاء، فذلكه التلويح من باب استغنى، ووجهه أيضاً أنه ولما العرض
فهو إنشاء، وقد جعله مؤيداً عن الاستغناء، وهو عليه أنه كان ينبغي أن يجعل العرض
أولاً من الاستغناء، كما جاز التعميم بعد من التلويح، أو جعلها التلويح أولاً،
لأن معنى الاستغناء من كل منهما، لأن في كل منهما أداة استغناء قبل بها "أ" بل
لأن "أ" استغنى قبل، "عمل" التلويح، ثم بعد جازها "أ" فاستغنى فيها عنه معطافاً
المجازي من التلويح، وإنما لا تزل عنه، فإن جازاً لم التلويح عن الاستغناء قبل العرض
لغيره.

الأخير يقع موقع الإنشاء:

مير: (ثم الأخير قد يقع موقع الإنشاء... إلخ).
(أولاً) يعني أن الأخير، أي: حيث وجب ما ليست من موقع الإنشاء قد التلويح
بجوازها الإنشاء، وذلك إما لتثني عن غير الله، لأنه أبلغ من "رب الغير له"

(١) أو يطلب إلى القاصد لتلك التعريفات التي لا يجب التلويح "أولاً" ثم على
(٢) صورة الأخير: ١٠

تنبيه

الإشهاد بالخير في كثير مما ذكر في الأبواب الخمسة السابقة، فيعتبرها الناس

الإشهاد بالخير في الأبواب الخمسة السابقة :

ص: (تنبيه) : الإشهاد بالخير في كثير مما ذكر في الأبواب الخمسة السابقة
فيعتبرها الناس.

(خير) : لما قدم الأبواب الخمسة السابقة على الإشهاد من أجور الإساءة الخيرية،
والسوء والفساد، وأجور مفسدتهم، وعصر آزاد أن يكون أن شاب ما سئل
الفتاوى في الخير يعني أن يظهر من الإشهاد من سخطه والمجاز، وكونه القلب وغيره،
وكون الخطاب مذكراً وخير مذكراً إلى غير ذلك مما لا يحق على القلم، والله تعالى أعلم
وملي الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

(تم الجزء الثاني وثلاثة أجزاء الثالث وأوله الفصل والحمد لله)

الفصل والوصل

الوصل متعلق بمعنى الجمع على بعض، والفصل تركك

الجزء الثالث

الفصل والوصل

من: (الفصل والوصل).

(قوله): هذا موجب من أصل أيوب، هذا عام، اعطى خطراً وصعوبة مبالغة ودفعة بالخطأ، والله قصر بعض العلماء لبعده عن معرفة الفصل من الوصل، كما نقله الخطاطي في سر القصة واليهانين، قلنا: والذي قال ذلك هو أبو علي القاري، نقله عن الحساري عن الصاعدي وقصد بذلك بطلان ما من كمل فيه لا بد أن يكون فصل في غيره، كما قالوا، وقد يقال: إن علم الفصل والوصل يتوقف على معرفة ما يجب الفصل واحد من اليمينين، وذلك يتوقف على جميع الأبواب الدخيلة من أصول الفقه والحدود وغيرها، فإذا توقف إمامنا المجتهد على غير هذا الباب توقف العلم بمعنى اليمينين بما عليه ضرورة أن ما هو عليه غيره، وهو عليه الكل، حيث يصح قصر الولاية على الفصل والوصل من غير مبالغة لا يقال: ضمن الفصل والوصل قد يكون مع كون اليمينين على وجه يقع بدوره، ألا تقرر. الأمر كذلك، ولكن ما ينبغي والاحتياط في اختيار ما بين حجتين رأيين.

من: (الوصل متعلق بمعنى الجمع على بعض والفصل تركه).

(قوله): أراد أن يعرف حقيقة الفصل والوصل بالاصطلاح وكان ينبغي أن يقدم تعريف الفصل، لأنه الواضح بقرينة الترجمة كعقل والوصل، قلت أثناء الأيت للعلمي على الأصح أسلوب القيد وإشترى، فالفصل والوصل أمران فائزان بين الوصل على اصطلاحهم.

فالوصل متعلق بمعنى الجمع على بعض، وأمران بالوصل يعنيان الجمع فربما تم يكن في الكلام غير يمتثلين والفصل تركه ويدخل هذه جملة، أن الفصل تركه متعلق بمعنى الفصل على بعض، ولا يخفى أن ذلك ينسب الجملة الاستثنائية إما عطف عليها بل قد يقال: إنه يمتثلها وإن لم يعطى عليها، بل من حق الجملة واحدة يصدق عليه، أنه تركه متعلق بمعنى الفصل على بعض، لأنه أم يقال: الفصل المذكورة وأمر أيسر.

هذه **ثلاثة جمل** بعد **جملة** ، **الاولى** : إما يكون لها **محل** من **الإعراب** ، أو لا :

ذلك لوورد عليه **الجمتان** ، لكنه لا يرد ذلك وإنما يرد ترك المطلق حال إمكانه اتفاقا مع بقا الكلام على حاله ، ولا يداني ذلك إلا في جملة المذكورة بعد أخرى ، وكذلك اقتضى بلفظ **فصل** **ثم** لا يداني إلا بين أمرين **فموجبتا** **الطرد** ، وذلك قطع شيء من شيء ، ولا يداني ذلك في الجملة **لمشاهدة** وإن كان بعد أخرى .

غير : (**قوله** **أنت جملة بعد أخرى** **إلخ**) .

(**شرح**) : هذا باب من باب لا بد له من التفسير عن سبب وجوبه بلفظة لا بد منها اعلم أنني نظرت في كلام بعض مصنف وغيره في هذا الباب فوجدت أكتافا متداخلة بين كثير منها وكثير حجوم ومخصوص من وجه ، بعضها يدفع بعضها ووجدتهم قرروا فيه قواعد لا تخلو عن إشكال ، وذكروا أمي على غير الصواب من جعل ما ليس له محل من الإعراب ذا محل ومحلته إلى غير ذلك مما ستره إن شاء الله ، فاختصني في ذلك أنني اضطررت لهذا الباب البعيدة وتعلمتها يصحكم كم تعلمها ، ولا عليك إذا وقعت عليه أن لا يكون بالرد واستدراك مخالفة ظاهر ميراث القوم التي أفتخ في كثره لم يقصده ، بل الدلالة أن العمل في إبطال ذلك على ما في آخره ، على أن غالب ما أذكره من هذه القواعد ليس فيه مخالفة للكلام صاحب المنهج ، بل تأملت على العامل ، وإنما وقع الاختلاف في كلام من بعده ، أنهم لم يتأملوا كنهه القول وبالله التوفيق ، وهو حسبي ونعم الوكيل الوصل يكون بين جملتين مشتركين مع جامع اصطلاحى بلا مانع . وذلك يحصل بل يقدم بملفوظ عليه على مصروف واحد مشترك في الجهة الجامعة على ما سيأتى - ولا يكون لإحداثه حكم انطس به على الأخرى - على ما سيأتى - سواء كان الأولى إعراب ، يمكن إسناده لقضية وهو معنى قولهم لها محل أو لم يكن ، والجملة التي لا محل لها وأخرها مبدون في القضاة المطلق واحدة ، والتوابع وغيرها سواء في القضاة الوصل واحدة ، ليس القيد غير الجهة الجامعة سواء أكانت الجملة الأولى له محل أم لا . وسواء كان المطلق بالتوابع أم بغيرها ، غير أن الجملة السابقة إن كان لها محل من الإعراب كانت الجهة الجامعة أو بعضها ظاهرا ، بعد أدرك بالجهة وإن لم يكن ، كانت الجهة لتحتاج إلى فكر ولا سيما في الجامع الظاهري ، وسبب ذلك أن الجملتين إذا كان لهما محل فهذا طالب لفظي يستلزمها استدعاء واحدا

ويقتضي إلهيها السعي إلى واحد، ولا أم يكن لهما معنى فليس بينهما جامع لغوي، والمطلب لا بد له من جامع فاحتجنا إلى النظر في الجامع للمعنى، لا يقال: ليس العامل في الجمعيتين هو الجامع، بل بمعنى **ألفا سياني** - من أنه لا بد له من الاتحاد في السند والحمد إليه صا - على رأى المصنف - لأن نقول: إن سلبنا الجامعتين طالب بينهما إما لكونه جامعاً أو بمعنى جامع غير أن المصنف إذا كان يعرف غير الواو كان الجامع قريب التناول، ولا يقال يستعمل ذلك إلا مع خصوص الجامع الكامل، لأن المعنى الذي يدل عليه غير الواو من تراخ أو غيره معنى يعبر بين الجمعيتين ويشتراك فيه، كالاشتراكهما في المعنى **المترابى**، إذا كان لهما محل في نحو: زيد يكتب ويشرح، فلما لم يردا يطلب يكتب ويشرح، ويشاركان فيه، كذلك القريب الذي يقتضي تقدم أحد الأمرين عن الآخر في نحو: ألوم ثم أعتد. حاشا لتعمل بين الجمعيتين جامعاً إلا أنه أضيف من الأول، لأن الجامع في الأول وهو العامل في الجمعيتين لغوي وفي الثاني القريب فهو معنوي لا يقال: **سافر الأستاذ** كقوله **تلقاه الواو** أيضاً بجمع معنوي، لأنه قلعه بعد التثنية فيلزم أن يتوزع بينهما **أفروم** الجامع ويؤيده، لأن تكون: القرائن فلا لا بد له من دليل فاحتجنا فيه **أفروم** يدل عليه وكفى بذلك سبباً للمصنف بخلاف **الأفروم** في نحو: **أفروم** ولقدت **أفروم** **الأفروم** مستفاد من ذكر الجمعيتين من عامل لا يقال: **أفروم** المطلب بغير الواو حيث لا يستلزم هذا المعنى، لأن نقول: المطلب من حركة الجامع على ما سيأتي بحيث لم يوجد شرطه الصار فلا يمكن سلوكه فيجوز إلى استقامة القرائن ويؤيده من **أفروم** بالظرف وبغيره من الطرق الإقضية، فإن اجتماع المطلب بغير الواو ويكون **أفروم** **أفروم** ذاته محل من الإعراب المضاف قريب الانطلاق على الجامع لقوله: زيد يكتب ثم يشرح.

إذا سلمت ذلك فاحتمل أني ذكرتهما بهذا الباب وبمعنى **أفروم** يخرج لهما الصبر ليس ما سبق مع ما يأتي به - **إن شاء الله تعالى** - قالوا:

الجمعتان المذكورتان سواء كان لهما معنى من الإعراب أم لا وسواء قصدت جملة التثنية على الأول بالواو أم غيرها، وسواء كان بينهما جامع أم لا، وسواء كان بينهما اتصال أم انقطاع إما أن يحصل بهما غير المراد بفصل إحصائياً عن الآخرين دون وصلها، أو يحصل لهما غير المراد بوضعية دون فصلها أو يحصل بكل منهما أو

لا يحصل بواحد منهما، فإن حصل إيهام غير الزاد بالتحليل وجب الوصل على
 لا ويرحمك الله، وإن حصل إيهام غير الزاد بالوصل فصاحبه، سواء كان الإيهام لأن
 لأحدى السمتين حمله لا يريد أن يحميه لأخرى على ما سبقه من هذا الله تعالى، أو
 كان لأن سميها على الأخرى يوم المصطف على غيرها، وإن حصل الإيهام بكل سميها
 مثل: أن يقول السيد سعيد: كعميتي بن أمركك فيقول: لا وأمرتك الله، فإن مصطف
 يقتضي أن الدعاء على بالشرط وهو خلاف الزاد، وبتركه يوم أنه دعاء عيب، والذي
 يظهر على ماله أنه يختلف باختلاف أمانة والمعاداة والقرائن وسوق، وعلى الجميع
 أن ينظر في ذلك ويضع أقوى الشررين بأحدهما، وإن لم يحصل يوم بواحد من
 الأمرين فإنه أن يكون يومه جامع أو لا، وأمر بالجامع القاسم العنوي على ما
 سألته - بن شاء الله تعالى - فإن لم يكن فلا وصل، سواء كان الجملة الأولى محل من
 الإعراب أم لا، وسواء أريد المصطف بالقرينة أو غيره، وسأذكر أمثلة هذه الأقسام - إن شاء
 الله عز وجل - وما كان يطلع جامع إلى أن يكون بينهما كذلك الاتصال أو كذلك الانفصال
 وجب الفصل والجمع بالوصل سواء كان سواء لم غيرها بعض والغير، وإن لم يكن فإن
 كان الوصل فإذا أن تكون مثابة منزلة منزلة جواب سأل أو لا، فإن كانت وجب
 الفصل، وهذه مثابة شبه كذلك الاتصال ولا وجب الوصل فتشخص أن الوصل وجب بين
 أن جملة لا يوم حصل بواحد على الأخرى غير الزاد، وبمهما جامع والوصل بين
 كلمتين وأبست كالجواب، وإن أردت الأمثلة فيه أذكر فيها ما يد على ما فيه
 غير مراع القاسم السابق، من تقسيم أقرب لاستصلاحهم مع المحافظة على م الثروا
 من القواعد، فأقول: إما أن يكون بين سمتين نسب أو لا، فإن لم يكن فإذا أن يحصل
 الاتحاد في سمتين أو في أجمعت أو في طرف أجمعت وأقسام ذلك ما ذكره وليرجون
 الجدل مثالي معلقة حيث ذكره المصنف بن شاء الله تعالى، أو لا يحصل الاتحاد
 في شيء من ذلك فصرحت الأقسام ما قبل ووجه وأرجون على أن سميها فإذا أن يكون
 مصطف بالقرينة أو غيرها فإذا أن يكون سأل محل أو لا، هذه أربعة أقسام مشروطة فيها
 سبب الجمع المستحالة وأربعة وسأكون على أن سميها، إما أن يكون بينهما كذلك الانفصال، أو كذلك
 الاتصال، أو فيه كذلك الانفصال، أو فيه كذلك الاتصال، أو توسط صلة خمسة طرف، فيه، وسبق.

تبلغ أربعة آلاف وستمائة وعشرون وعلى كسر بعدها إما أن يحصل بالقطع إيهام غير التراد أو لا، التراد مقصوران أيما سبق الجمع تسعة آلاف وستمائة وأربعون كلها يتصلح فيها الوصول إلا ما كان في تركه إيهام غير التراد. كسر ذلك إما لم يكن حينها جامع، وإما كان حينها جامع بناء على هذه الأقسام ثم مطلوب: على كسر من أقسام الجامع إما أن يكون تجميع عقليا وهو لا يوجد أو التصادف أو التشابك، أو وهما وهو شبه التصادف أو التصادف أو شبهه، أو عينا فهو سبعة، تسمى انصاف عقليا، اقرب في أقسام الجامع السابقة وهي: تسعة آلاف وستمائة وأربعون، تبلغ سبعة وستين ألفا وأربعمائة واثنين، واختلف إليها أقسام عدم التجميع السابقة وهي: تسعة آلاف وستمائة وأربعون، تبلغ سبعة وسبعين ألف وستة وعشرون، وعلى كل - إما أن يكون ما وقع التصادف فيه هي نظريتين شعوريتين أو ظاهريتين أو الأولى شعوريات والثاني ظهري أو عكسي، أربعة أقسام اقرب فيما سبق، تبلغ التسعة آلاف وستمائة آلاف وأربعمائة واثنين - على كل صنف - إما أن تكون الجملة من مقاديرتين أو لا مقاديرتين أو الكلية أو غير مقاديرتين على ما سطره - هكذا فمقدار يقربان فيما سبق، تبلغ ستين ألف وستة عشر ألفا وستمئة وستين ألفا، ويمكن التوصل إليها بحسب الأقسام إلى ما لا يطغى إلا ألفا كالتصانيف العقلية والظاهري، غير أني اختصرت على ما صرح انصاف بذكره أو كان يترتب على ذكره اختلاف شعوري واختصرت في موارد، وإنما أمثل الطرق الأسوأ والطرق الأقرب - فلا بد أن لا يكون بينهما جامع ولا اتحاد في صنف ولا صنف إليه ولا إيهام وهو أربعة أقسام

الأول: أن لا يكون أيهما محل من الإجماع.

والثانية: مطبوعة بالوجه نحو زيد متعلق بكم العطيفة طويل، الثاني كذلك، ولعلطف بغيرها كقولك: طال كم العطيفة ثم طمس الشمس.

الثالثة: لتأويل وتأويل محل كقولك: يلحق أن كم العطيفة طويل وأن الشمس طمس.

الرابع: كذلك وهو يتم والأقرب أن يكون بينهما اتحاد في الصنف والمسلك إليه، ولكن لا اتحاد بينهما هي المعنى ولا يعدم غير التراد فإذا أن يكون الجملة من محل أو لا ويكون دلالة أو غيرها، هذه أربعة وعلى كل منها إما أن يكون بينهما اتصال

الانقطاع أو غيره من الأقسام الخمسة، تبلغ عشر - الأول، أن يكون بينهما اتصال
 الانقطاع، وليس لأول شعر وانقطع بالواو مثل، قلت أنا وأحمدت أنت، الثاني
 كذلك، وانقطع بثم، الثالث، كمثل الانقطاع، ولأول محل وانقطع بالواو بعد
 شعر وهو يكتب: الرابع، كذلك، وانقطع بثم، الخامس، بينهما كمثل الاتصال،
 ولا محل لهما وانقطع بالواو مثل **﴿أَتَذَكَّرُمْ هَذَا تَتَكْفَرُونَ أَتَذَكَّرُونَ﴾** فلا يجوز
 الوصل، السفسر: كذلك بثم، أو قلت: "مذك زيد بما تعلم لم أذكرك" فكانت وأردت
 بالثاني الأول، السابع، كمثل الاتصال، ولها محل وصلة بالواو، كما تقول: إن
 أنت أذكرك زيد تعلم أذكرك بأنهم، "ثمن" كمثل وهي بثم، التسع، بينهما شبه
 كمثل الانقطاع، ولا محل وانقطع بـ و، كقولك:

وَقُلْتُ سَلَفِي أَكْبَرُ بِنَا يَدَا لَرَأَيْتَ فِي السَّحَابِ ثَمِيمٌ^(٢٠)

ثانياً، ولا يجوز العائر، كذلك، وهو بثم أو قلت: ثم أربعا، العدي عشر: شبه
 كمثل الاتصال ولها محل والصلة بالواو كقولك: إن سلمي الظن أني أهي بيا بدلا
 وأربعا ثيم، الثاني عشر، كالثاني، **﴿وَالْعَطْفُ بِثَمٍ ثَمِ لَرَأَيْتَ﴾**، الثالث عشر، شبه الاتصال
 وانقطع بالواو ولا محل أو قلت: زيد صبر وسهره نائم، على زيادة الاستفاد، الرابع
 عشر، كذلك، وانقطع بالواو وبثم، خمس عشر: شبه الاتصال، والجملة محل
 وانقطع بالواو، زيد يحمد الله ويكرمه أو لم، السدي عشر، زيد يحمد الله لم
 كرمه نائم، وفي هذه الأمثلة - وما تبع عليها من الركعة حتى ينزلها السهر
 فحكمة، زيد في خير الحيون مع الجمع بغيرها من جهة اللفظ مع الاتحاد في
 السند والسند إليه مع العطف في كثير منه بغير الواو ما يوضح لك على ما ستره -
 إن هذه أمثلة - أن الاتحاد في السند والسند إليه غير كاف ولا شرط وأن كلا من
 العطف بالواو وبغيره يمتثل للاتصال والاتصال، وأن كلا من كون المتصلين لهما محل
 وكونهما لا محل لهما يدخله الفصل والوصل، ولما ذكر القاصدون من أهل هذا المذهب

(٢٠) سورة الشعر، ١٧٢، ١٧٣

(٢١) البيت الأخير قصيد، أربعة مفاعيل من على المرحس في الإعراب، ص ١٢٦، غير مطبوع، وانقطاع هو

٢٧١، وصلة المتصلين ٢٧٢، وصلة المرفعة، وهو، كمثل من ١٥١

تتبعها إلى ما له محل وما ليس له محل، لأنهم قصدوا به بيان ما كان قريب الموضع
وحيده كما صرح به في المقام، وإلى ما ذكره المصنف من خلاف ذلك، وعلى
المفسرين عليه ليس بصحيح قال في المقام: وذلك لقصدنا قسم يسهل تمييزه، وقسم
يوجد ذلك فيه وسفراً - إلى شاء من تعالى - على ما تضمنه هذا التفسير من التواجد
وتفكك عليه في كلام المصنف فيما عليه بعد أن ذكرنا قواعد هي مخرج لما سبق وأساس
لما سيأتي، الأولى: أصل الجملة، أن لا يكون لها محل من الإعراب، وإنما يكون لها
محل إما صريح أن يند الفرد مستقلاً كما هو حقيقة وأما التفسير فالتامل التي لها محل
من الإعراب، سبع: الخبرية نحو: زيد أبوه قائم للمحل، راجع، وكان زيد أبوه قائم
لمحلها نصب، والعلالية مثل: جاء زيد وهو يمشي ولا يكون محلها إلا نصب،
والتامة مفعولاً إما مفعولاً مفعولاً نحو: ﴿إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾^{٢٦} أو في محل المفعول الثاني
من باب نزع، نحو: قصدت زيدا يكون، أو مفعولاً منها نحو: ﴿أَسْكَنْتُمُ الَّذِينَ فِي الْغُرَفِ
أَنْفُسَهُمْ﴾^{٢٧} والمضاف إليها نحو: ﴿هَذَا يَوْمُ نَفُخَ الصُّبُحِ﴾^{٢٨} ﴿يَوْمَ نَفُخُ
بُورِ الْفُجْرِ﴾^{٢٩} ومحلها خبر، والتامة جواب شرط بشرطه نحو: ﴿مَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ
فَنُفِخْ فِيهِ﴾^{٣٠} أو بعد إنا الفعلية نحو: ﴿يَوْمَ نُنْفِخُ فِيهِ فَتُفْعَلُ أَيْفُهُمْ﴾^{٣١} ﴿فَنُفِخْ
فِيهِمْ﴾^{٣٢} ومحلها الجزو، ثالثاً: نحو: إن قام زيد قام عمرو فالنصب مجزؤو المحل لا
الجملة كلها، والتامة للفرد كالجملة الموصوف بها وهي على حسب موضوعها، والتامة
تجسد لها محل نحو: زيد قام وقعد، وأما العمل التي لا محل لها من الإعراب فهي
الاستدراكية، والتامة مثل: اسم أو حرف، والمضمرية، والتضمينية، وهي الاستدراكية
التي هي ما قبله وتقول: هي بضمها ما تقدم، والتامة جواب قسم نحو: ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ
الْأَنْفُسَ﴾^{٣٣} والتامة بعد أدوات التحفيز وهي د عفا في الاستدراكية، والتامة بعد
أدوات التحفيز، والتامة جواباً لها غير ما سبق، والتامة ما لا موضع له من الإعراب

٢٦ سورة البقرة: ٢٥٠

٢٧ سورة البقرة: ٢٥٠

٢٨ سورة البقرة: ٢٥٠

٢٩ سورة البقرة: ٢٥٠

٣٠ سورة البقرة: ٢٥٠

٣١ سورة البقرة: ٢٥٠

٣٢ سورة البقرة: ٢٥٠

والجملتين. إما كان زيد قام وقعد بكر، فهذه الجملتان لا محل لهما للاستفهام، لهما فعلتهما فقط. قال زيد قام زيد وقعد بكر، فهذه الجملة يصلح عليها أن لها محلاً في العبارة. وإما كان بكر له محل في الكلام السعدي، والجملتان هنا هما بدا في محل نصب، والجملة الأولى في محل نصب، والجملة الثانية دائماً هنا وقع الكلام في ظرف التثنية على الأثر كان ذلك من قبل نصب، حتى ما لا محل له، لأن المحل هنا هو الفعل هنا. إما الجملة كانت الفعل أو القدر هنا. يقول زيد قام عمرو وقعد بكر، فهو كان السعدي هنا قال قام عمرو وقعد بكر إما في واحد أو اثنين معكيتة قلت: قال زيد قام زيد وقعد بكر، كسب عطفت عمراً بالعددية لا بالسعدي وكان المحل على ما له محل، إذ المعنى: قال هذا وقال هذا.

وهذه الجملتان كانتا ذكرتهما في فروع المحل.

والجملتان. القسم من كلاماً أنه تارة يكون لأحدى الجملتين حكم لا يورد إحداهما لأخرى، بمعنى ذلك أن تكون الجملة على قيد أعلى كالمعروف ونحوه، وفروع بقوله قيد أن يكون لها حكم غير قيد فاعلمنا على السوء، يكونها اسمية دون الأخرى، فإن ذلك ليس مع نحن فيه بتأويل: أنهم سيمرؤنة بالتكر في آخر بيت، وكذلك التكرار إحدى الجملتين وإن الكلام، أما التكرار، يعني فيه قلت: إن جاء زيد التكرار وهو جدير بذلك ليعمل أن تكون الجملة اسمية معطوفة على الجزء، فيكون معناه: إن جاء زيد فهو جدير بالإكرام، واحتمل أن يكون معطوفة على الجملة الشرطية فتكون غير ملزمة، وإن لم يحصل مرجح لأحد الاحتمالين، يعني أن يطلق - كما سيأتي - فإذا قلت: إن أسلم الناس دخلوا الجنة وهم عبد الله، يعني أن يكون معطوفة على الجملة الشرطية، لأنه لو كان معطوفة على جواب، وه حكم وهو المصلحة والشرط، لكان الشرط في المعطوف عليه كالمعنى: هو أن يكون يعني إن أسلموا اليوم عبد الله، وليس هو التكرار لأنهم عبد الله أسلموا أم كفروا.

واضح أن عبارة نحن هنا على أن كل ما يلي حكم لا يقصد إطلاقاً للتثنية، وإما عدلت من عبارتهم إلى قول: إنه كان لأحدى الجملتين، ونقصوى بهذا أنه لو كان التكرار في الجملة الثانية كان الأمر كذلك، حيث إن قلت: أقوم المسلمين وأمن الكافرين إن وألهم، كسان القسوة عدلتا إلى الجملتين معاً، هنا من قال: إن لأستألفه.

وإن قلنا: المتأمل في المستطفي، هو ما قبلها أو الاستفاد منه، فيجوز أن يجمع، لأننا حينئذ لم نؤخر المستطفي عنه عن المستطفي من غير استثناء آخر عقب الثانية، كما يظهر من استثناء طلب ما قبلها لظهور أن تأخر الاستثناء عنها، ويكون مختلف من أحداهما، لئلا يتركب الآخر عليه، ولا وجه لعدم المستطفي المتأخر للكل مع القول: بأن البعض ما قبلها إلا ذلك، وقد انتهى لنا بهذا الإشكال كثير على ما ذهبنا إليه، وهو أن إقامتهم الاستثناء إلى الكل مع القول: بأن المتأمل في المستطفي هو البعض في المستطفي من تأخر منه لوزن حواصل على معقول واحد فالجمع الإشكال بعد ذلك على أن غير ذلك من القيود كالظروف نحو: شريطة زيدا والزميت عصر اليوم، وبخاصة في مثل: أخرج المسلمين وأمن القاطنين الذين هناك، فإني يظهر أنه كالشروط وأنه يتقدم فوق الأوسط قبله أم تأخر، فينتج الوصول إلى أنه عند زيادة الشرط في الحكم، وقد قال بعضنا أبو حيان في أول شرح التسهيل إنه لا خلاف عليه في أن طلب البعض على الكل يقتضي اشتراطه في الزمير، وأن يلزم منه الآن، ويخرج ويؤول إليه، ويخرج إلى: يتقدم على الكل قبله مما تقدم، وبين الحاجب المتأخر في مسألة ٢٩ يقال بغير شك^(١) أن القيد في أحد المتعلقين يستلزم القيد في الآخر وزيد القول في نحو: خرجت زيدا يوم الجمعة وعصر، هل يقتضي أنه يوم الجمعة أم لا، ولأن تلك المسألة فرعية في طلب المزمع ولا يلزم من تعدى قيد أحد المتعلقين إلى الآخر في طلب المزمع، بل بعد الجملة، وقد انكسرت عنه في ذلك في شرح التلخيص بما لا يستغنى عن مراجعته، وأن جملة فرد قدمت بعد الجملة، لأن أبحاثها في الوقت: إنها تعود على الجميع، وبما نحن فيه قوله: إنما زيد قائم وعمر جالس، تريد طلب الجمعة الثانية على ما بعد إتمام، ومن ذلك السجدة وقد تكلموا عليها في قوله تعالى: ﴿وَرَبُّكَ لَا يَسْخَرُ مِنْكَ وَيُخَوِّبُ نَجَاتَكَ﴾^(٢)

والثالثة: حيث قلنا في هذا الباب، يجب الوصول أو قلنا: يجب العمل فريد به الوجوب بحسب البدالة وتطبيق الكلام على مقتضى الحال ولا يعني الوجوب بحسب القلة إلا في مواضع يسيرة، لكنه عليه في موضعها، إن شاء الله تعالى.

(١) هذا لغة حيث أخرجه أحمد والترمذي وابن ماجه عن عبد الله بن عمر بن الخطاب والترمذي صحيح الجامع ج ١ ص ١٠٦١، وراجع الآيات ج ١ ص ١٠٦١

(٢) سورة القصص: ٢٢

(الزائفة): لا يخلو أن الفصل ووصي يكونان بين القرابة كما يكونان بين النعم،
ويستلزم لذلك فصلا في آخر الكلام، إلى هنا أنه تعالى.

(الخالصة): لا يخلو أن ذكر الله، هذا إما هو إذا كانت مجرد التعقيب أما إذا
كانت التسمية لله كتحج حيث يتبع المصنف لمعرفه، فكذلك كقولني زيد فأكرمه، فإن
بينهما كذلك الاتصال، والوصول حسن.

(الخالصة): لعل أن يكون لعلها محل من يوجب اجتماع بطلان ما إذا لم يكن لها
محل، وليس ذلك على إطلاق فربما كانت النعم لا محل لها والمصنف أقرب منه، حيث لها
محل كالجملة الوصول بها إذا صلب فيها، فربما لا محل لها، فكذلك، وأما الذي يخلو
ويصلح، فإن استلزام الوصول تمام صلة ثم من استلزام الإعراب الجملة المقرونة، وكذلك الوصول
المعزى كقوله.

لَا تَقْسِمُوا أَنْ تَكُونُوا وَكُفْرًا ۖ وَلَكُمْ نَاصِرٌ هَلَاكٌ وَتَلَوَاتُ

أي، هي الجمع بين الكفر، ولأن قوله يستلزم انتان بطلان شرط، مثل أن
جاء زيد وجاء غيره فالكفرية جاز الفصح يجوز لا التبعة كلها

وقد أن لما أن توجه إلى كلام المصنف قوله: إذا أنت جملة بعد جملة - يعني إذا
أردت أن تأتي بها، لأنه لا يخلو إذا أنت - عبارة الوصول وإزالة النقص، لأنها بعد
إدخالها لا تنقص عما وصفه من الفصل ووصي، وقوله: فلا أول يعني أن يكون
الصلة، فإن الأول حقيقة فيما لم يوصيه غيره، وخلافه في أن جملة بعد أخرى، كالثانية
مع الثالثة والثالثة مع الرابعة، ومعه في ذاته أن كل واحدة أولى بالقبول لما بعده،
ومنه التوجيه ادخلوا الأول فالأول، وقوله: - أول الأرباع نسابة حَقُّو النُّسَبِ مِنْ
نُسَبِهِمْ^{١٢١} مع قوله: - أول الأرباع نسابة نُسَبِهِمْ^{١٢٢} - الله جمع بينهما
بذلك (قوله: فالأول إما أن يكون لها معنى من الإعراب) كما تقدم تفسيره، وإن هذا التفسير
الذي هو صحيحها إنما المعدل موضع يظهر به الصانع واستلزام أن يقصد هذا التفسير.

[١٢١] أخرجه مسلم في "المعجم وأثره النسخة" باب: خروج أهل مكة، (ج: ١، ص: ٢٢٢) ورواه البخاري
في "المعجم" عن أبي أمامة، نشر صحيح المصنف (ج: ١، ص: ٢٢٢).

[١٢٢] أخرجه البخاري في "المعجم الكبير"، باب: من آمن ومجاهد، (ج: ١، ص: ١١١) ورواه مسلم في "المعجم
صحيح" (ج: ١، ص: ٢٢٢).

وعلى الأول: إنَّ قِيْدَ الشَّرِكِ الكَاتِبَةِ لَهَا فِي حُكْمِهِ، خُفِضَتْ عَلَيْهَا كَالْفَرْدِ، فَطَرِطُ كَوْنِهِ مَقْبُولًا بِالْوَأَوِ وَنَحْوِهِ: أَنْ يَكُونَ يَتْلُوهُ جِهَةٌ جَمْعَةً.....

وقوله: (وعلى الأول: إما أن يقصد التشريك أو لا) يَدُلُّ عَلَى تَوْحِيدِ أَنْ ذَلِكَ فَرْعٌ لَكُنْ الْأَوَّلُ لَهَا مَحَلٌّ، وَهَذَا لَا يَخْلُصُ بِهِ ذَلِكَ، بَلْ أَوْ لَمْ يَكُنْ الْأَوَّلُ مَحَلًّا مِنَ الْإِعْرَابِ فَلَيْسَ أَنْ يَقْصِدَ رِطَ مَثَلِيَّةً بِالْأَوَّلِ أَوْ لَا يَقْصِدَ، حِينَئِذٍ يَتَأَنَّ كَلَامِيًّا مَحَلًّا يَحْمِلُ يَقْصِدُ الشَّرِيكَ عَلَى حُكْمِ الْإِعْرَابِ، وَإِنَّمَا لَمْ يَكُنْ يَحْمِلُ يَقْصِدُ الرِّطَ لَجِهَةٍ جَمْعَةً إِنْ لَا إِعْرَابَ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَحَلًّا، وَسَيَأْتِي ذِكْرُ هَذَا فِي كِتَابِ الْمُصَلَّفِ فِي الْقِسْمِ الثَّامِنِ، هُوَ حَقِيقَةٌ مَرْدُودَةٌ تَقْدِيرًا فِي الْأَوَّلِ لَكُنْ أَحْسَنُ وَعَلَى ذَلِكَ التَّحْقِيقِ مَرْدُودٌ لَا فَتْحَةٌ فِيهِ، أَلَّا مِنْ الْقِسْمِ أَلَّا مِنْ قَصْدِ الشَّرِيكَ مَحَلًّا، وَهَذَا لَا يَتَعَلَّقُ بِحُكْمِ الْقِسْمِ بَلْ هُوَ مِنْ مَدَائِدِ الْقَوَائِدِ الشَّعْبِ وَيَتَبَيَّنُ أَنْ يَلْقَاهَا يَدُلُّ لَا يَوْجِبُ فَرْنَ كَانَ الْوَصْلُ يَوْجِبُ إِلَى تَوْحِيدِ تَحْرِيرِ أَمْرٍ أَمَّا لِيُطْبَعَ كَمَا سَيَأْتِي فِي الْمُصَلَّفِ عَلَى مَا نَحْنُ مَحَلٌّ، وَقَوْلُهُ: إِنْ قَصِدَ الشَّرِيكَ الكَاتِبَةَ لَهَا فِي حُكْمِهِ، أَوْ حُكْمِ الْإِعْرَابِ، وَإِنَّمَا لَمْ يَكُنْ الْإِعْرَابُ، لِأَنَّهُ لَا يَسْمُوُ الْإِعْرَابُ بِحُكْمِ الْإِعْرَابِ مَعَهُ عَلَى الْإِعْرَابِ الْمُتَكَمِّلِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَرِدَ هَذِهِ الْإِعْرَابُ مِنْ حُكْمٍ خَيْرًا أَوْ فَاسِدًا أَوْ غَيْرِهَا، وَحَاسِلُهُ أَنَّ هَذِهِ الْجُمْلَةَ مَحَلٌّ وَقَدْ كُنْتُ حُكْمَ إِعْرَابِهِ، لِأَنَّهُ لَا يَتَعَلَّقُ بِحُكْمِهِ عَلَيْهَا، وَيَجِبُ فِيهِ الْوَصْلُ وَجُوبُهُ هُوَ يَوْجِبُ لَمَوْزٍ، أَلَّا قَصْدَ الشَّرِيكَ فِي الْإِعْرَابِ لَا يَتَصَوَّرُ إِلَّا بِالْوَأَوِ، وَلِهَذَا ذَلِكَ الْمُصَلَّفُ الْمُطْلَقُ وَاقِلٌ وَحَاسِلُهُ: أَنَّ الْوَأَوِ إِنْ أَرَادَ بِهِ الْفَرْدَ يَحْمِلُ عَلَيْهِ بِالْمَطْلَبِ

(قَوْلُهُ: كَالْفَرْدِ) أَوْ كَمَا يَقْصِدُ أَمْرًا، إِشَارَةً إِلَى أَنْ كَوْنِ الْجُمْلَةِ لَهَا مَحَلٌّ، إِذَا هُوَ لِأَنَّهُا فِي التَّحْقِيقِ الْفَرْدُ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَرِدَ: كَمَا نَحْنُ إِنْ قَصِدَ الشَّرِيكَ طَرَفَ الْفَرْدِ فِي الْإِعْرَابِ يَقْصِدُ (قَوْلُهُ: فَطَرِطُ كَوْنُهُ) أَوْ كَوْنِ الْمَطْلَبِ مَقْبُولًا أَوْ فِي فَرْقِ هَذِهِمَا، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ كَانَ الْمَطْلَبُ قِيَمًا وَنَحْنُ مَحَلًّا لَهَا (أَنْ يَكُونَ يَتْلُوهُ) أَوْ: بَيْنَ الْمُتَدَلِّينَ (جِهَةٌ جَمْعَةً) أَوْ: سَبَبٌ فِي تَعْنِيٍّ وَهَذَا بِطَرِيقٍ أَنْ يَكُونَ يَتْلُوهُ الْوَأَوِ، فَإِنْ كَانَ يَتْلُوهُ قِيَمًا كَمَا: انْتِصَاءً أَوْ انْتِصَالًا أَوْ قِيَمًا أَمَّا، فَإِنَّ وَجْهَ الْقِتَابِ وَجِبَ الْوَأَوِ، وَإِلَّا لَمَّا لَمْ يَجِبَ الْقَصْلُ، فَالْوَجُوبُ الْوَأَوِ لَمَوْزٍ فِي لَمَوْزَيْنِ، لَوْجُوبُ الشَّرِيكَ وَيَحْتَمِلُ مَا تَقْدِيرُهُ لَمَوْزَةً وَاجِبٌ فِي الصُّورَةِ الْأَوَّلِ لَا الكَاتِبَةِ، وَقَوْلُهُ: فِي تَحْرِيرِ أَمْرٍ مَحَلًّا مِنْ حُرُوفِ الْمَطْلَبِ وَلَا لَمَوْزٍ مَا لَمَوْزٍ أَمْوَجَةٍ فِي تَحْرِيرِ الْوَأَوِ وَحُرُوفِ الْمَطْلَبِ كَمَا نَحْنُ إِنْ أَنْ يَكُونَ ذِكْرُهُمْ لِأَنَّهُ أَمَّا السَّبَبُ وَإِنْ

نحو: زيد يَكْتَلِبُ ويَضَعُ، أو: يَنْطَلِقُ وَيَنْتَحِ، ولهذا يجب على أبي تمام قوله [من
التكامل]

لَا وَالْأَسَدُ يَسُوْ غَالِمٌ أَنْ التَّوْبَى مَهْمُ وَأَنْ أَيْهَا الضَّعِيفُ قَرِيبٌ

لكن يرهق أن نحو التوبى يوصى به من غير جملة جامعة لشواهد الكلام منه ثم لا معنى
جمله قوله: "فهو: لأن التوبى صفة مفردة يوصى بها الضمير فقال ذلك. زيد يكتب ويضع،
لأن بين الضمير والفتحة تنويناً والضمير إليه متعدي، أو زيد يخطي ويضع. لأن بين
الإضمار والفتح تنويناً وإن كما متعديين والسند إليه واحد فإن معناه الإخبار بأنه يطيع
للموصىين. واستحقاق أحدهما ويوجب متعدياً الآخر، ولهذا كانت القسمة من علاقاته
المتجانسة. ومنه قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي يُلْقِيهِمْ مِنَ النَّارِ﴾^١ ويسمى الضمير - إن شاء الله تعالى
- على الجميع الضمير وما نحن فيه منه. وكذلك على صنف الفرد، يفترض أن يكون
من الموصىين فالتائب كقوله سبحانه وصلى: ﴿يُحْيِي مَا يَمُوتُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يُخْرِجُ مِنْهَا
وَمَا يُزِيلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يُخْرِجُ مِنْهَا﴾^٢ والتائب: فيه على - سبب وانضم للتائب
جب على أبي تمام قوله

لَا وَالْأَسَدُ يَسُوْ غَالِمٌ أَنْ التَّوْبَى مَهْمُ وَأَنْ أَيْهَا الضَّعِيفُ قَرِيبٌ

إن لا تناسب بين حرارة التوبى وكرم أبي الحصين، وقد جعل الناس إلى أحواله
بالحال أن حرارة التوبى يجب بالضمير الخارج أبي الحصين فكريه أبي إرميل شطب
التوبى، أو تعي كرم الأحقاد الذي يزيل عنه التوبى. وقد بالغ الطيبي في التخصيص
إشارة إلى أنه جمع بين متضادين هما حرارة التوبى، وحقارة كرم أبي الحصين.
فأبرزهما في صيغة التوبيخ، كأنه يجمع بين الخطأ واليؤن (قوله: (وَالْأَسَدُ) أن. وإن أم
يقصد إعطاء الجملة اللاحقة حكم إعراب الساقطة (العلامة): عليها ثم تعطف عليها،
وجوب التكامل في هذا النوع، لأن من قصد عدم إعطاء حكم الإعراب السابق لا يستطيع
أن يعطى ويظهر أن يقول: متوآلف، كما قال في القسم قبله عطفت، ويظهر أن يقسم
هذا القسم:

(١) سورة الحديد: ٤٠

(٢) سورة البقرة: ١٥٨

(٣) يقول أبي تمام ج: ٢٩، ومقالة الإكمال ج: ١٥٨، ومنه الضمير (٢٩)، وأبو الحصين التوبيخ في البيت هو

يخبرني عن الهيام في التوبة، ويظهر التوبى الإعراب ج: ٢٩، ويظهر الضمير ج: ٢٩

والأ: قبضة عنها: نحو: ﴿وَإِنْ حُلِّقَ فِي شَيْءٍ مِنْهُمَا فَلْيُحْلَقْ بِمَا فِي شَيْءٍ مِنْهُمَا﴾^١ شَيْءٌ شَيْءٌ لَمْ يَكُنْ يَكُونُ، أم يُحْلَقُ: ﴿لَمْ يَكُنْ يَكُونُ﴾ على ﴿إِنْ تَكُنْ﴾، لأنه ليس من قولهم: وعلى الثاني: إن قُرِئَ بِمَعْنَى بَدَأَ عَلَى مَعْنَى حَاطَبَ سَوَى الْوَلَّى -

أحدهما: غير مطلوب، وهو أن يكون بينهما جهة واحدة فكان من غير الاحتكام أن يصدق المصنف على قوله: غير يلزم فحينئذ القسم هذا إلى الأجزاء الخمسة من كتاب الاحتكام أو الاتصال أو فيه أحدهما أو القوس كما سبق

والثاني: مطلوب، وهو أن لا يكون بينهما جهة واحدة كقولك سبحانه وتعالى ﴿وَإِنْ حُلِّقَ فِي شَيْءٍ مِنْهُمَا فَلْيُحْلَقْ بِمَا فِي شَيْءٍ مِنْهُمَا﴾ شَيْءٌ شَيْءٌ لَمْ يَكُنْ يَكُونُ، أم يُحْلَقُ: ﴿لَمْ يَكُنْ يَكُونُ﴾ على ﴿إِنْ تَكُنْ﴾، لأنه ليس من قولهم: وعلى الثاني: إن قُرِئَ بِمَعْنَى بَدَأَ عَلَى مَعْنَى حَاطَبَ سَوَى الْوَلَّى -
 والقول: لأنه لم يَحْضَرْ إِنْ يَكُونُ، حكم إعراب ﴿إِنْ تَكُنْ﴾، وإنما لم يصدق ذلك، لأن
 أنه يستلزم بهم ليس من قولهم فلا يمكن أن يعطى حكم قولهم من المصنف
 قوله: فليحْلَقْ، لأن يكون قولاً، كذا قلنا المصنف وغيره، ذلك أن قوله: ﴿لَمْ يَكُنْ يَكُونُ﴾
 يُسْتَلْزَمُ بِهِ: جَمْعٌ شَيْءٌ وَلا يَصِحُّ جَمْعُهُ عَلَى ﴿إِنْ تَكُنْ﴾، وإنما يكون
 الفصل في شيء، يمكن أن يعطى على عموم، فيصدق منه وتكون الجملة من كلام
 مشتمل واحد، وهذا هو الوجه كذلك، ويمكن أن يجعل الكلام هنا بين جهة ﴿إِنْ تَكُنْ﴾
 شَيْءٌ شَيْءٌ شَيْءٌ، وهذا جهة ﴿لَمْ يَكُنْ يَكُونُ﴾، والحد كذلك، ثم إن
 القول: ﴿إِنْ تَكُنْ﴾ مستلزم لا معنى لها من إعراب، فليست من هذا القسم في
 شيء كما سبق، ولكنه لاحظ أنه في محل نصب بالقول المتعلل بالمعكوبة لا
 بالمتعلق وهو أحد الاعتبارين السابقين

القسم الثاني: أن لا يكون لها محل (قوله: وعلى الثاني: أو: وعلى تقدير أن لا
 يكون الجملة السابقة محل (لأن قصد ربطها) أي الجملة اللاحقة (وبها) أي-
 بالسابقة (على معنى) حرف (مضاف سوى الواو) وهذا القسم هو تقدير القسم الأول، إلا
 أن هناك غير يشترط حكم الإعراب، لأن الجملة الأولى إعرابية، وهذا لا يمكن للأولى
 إعراب، غير بقصد الربط أي ربطها به، فإنه لا يحصل من حرف المصنف فهو

قوله: "نحو: **مخرج زيد لمخرج عمرو**"، أو: **"تم مخرج عمرو"**، إذا قيد التصحيح،
أو القلة.

القول، كالتصحيح، المستفاد من الله والتراخي المستفاد من ثم، (استقلت) أي: وجب
وملها (يه) أو يملك المعرفة بالخط (نحو: **مخرج زيد لمخرج**، أو **تم مخرج عمرو** إذا
قيد بالآول والتصحيح، وبالتالي (التراخي) وهذا الربط حيث واجب لغة وبالله،
هكذا قال السلف، وقد قلنا أنه إذا كان الخط بمخرج الواحد كان كالقول، فيلحق فيه
التفصيل، إن كان فيه توسط الانتفاع أو الاتصال بشرطه وجب، وإلا لم يجب، وأما
شعري كيف، فيصح أن نقول: **يجب** حينئذ وجب حينئذ ثم صورة الإخلاص من القرآن، ثم إن
الفرق شبه الأسمى والصح كثر الحقيقة، وإنما لم يسل بالقاء، لأن القاء يكثر مجيئها
الشيئية وذلك لا يحصل إلا مع اتصال مناسب، ثم لابد شعري فلا فصل بين الواو
وغيرها مهما بدا كان لأولي محل، وإن قرأ من زيد يمل كما يحصل كما بين قولك:
زيد يمل كما ثم عمرو يمل، وحيث كان مراداً بالقول: ثم يمل كما يحصل في
قولك: زيد يمل كما، ثم يمل كذا **التصحيح** مستفاد، وقولك: زيد يمل كذا، ثم عمرو
يمل كذا، لا فصل فيه من يجب أوصل ولا يملك مثل أن نقول: زيد يمل كذا ثم
يمل كذا، أجزأ بالاتصال من قولك: **زيد يمل كذا**، ثم عمرو يمل كذا، وكلام
المصنف يقتضي العكس، والصواب أن غير الواو يوجب التامع من الفاعل سواء كان
الأول محل أم لا، وأعلم بوهان على أن غير الواو في التي لها محل كغير الواو في
التي لا محل لها أن السككي ما ذكر غير الواو وأنها تقرب الجميع ذكر من المعروف
الملاحظة لا، وإحدى الصفتين، وقد علم أن لا ملاحظة لا يخطب بها جملة كما نص
عليه التمام، فإن قلنا: زيد قائم لا عمرو جالس، ثم لكن لا هذه ملاحظة، وهذا لمن
من السككي على أن المعروف المتعلق إلا كان غير الواو والمعمل لا محل لها بخلاف
الواو عندنا كما يملكها فيما إذا كان جملة منص، وقد وقع التصرف هنا على
خلاف الصواب أنه مثل للمعرب بغير نون، حيث لا محل لتجهتين بقوله
نصاً: **(المتكلم) استقلت أن كنت بين الشاهدين**^{١٢} وهو شريفة، فإن ملحوا
المعرب، وقد أكثر في هذا الفصل من أمثال هذا، لأنه قسم لعموم وإسار بأصل من
العام أمثلة لا يختص بها أصناف دون الآخر، فوقع في الوهم من السككي منها:

(١٢) سورة الفيل، ٢٢.

والأول: **أَنْ كَانَ الْكُلُّ حِكْمًا لَمْ يَكُنْ إِصْرًا لِّلشَّيْءِ** - **لَا تَحْصُرُ**، نحو: **(يَا أَيُّهَا عَلِيُّ إِلَى شَيْءٍ يَدْعُونَ)** الخ، لم يَحْصُرْ: **(أَلَمْ يَحْصُرْ بِهِمْ)** على: **(يَا أَيُّهَا)**، فلا يشاركه في الاختصاص بالطرف، إذا لم يَحْصُرْ.

(قوله: وَلَا) أي: وإن لم يكن الجملة سابقة محل، ولم يقصد بربطها بالشأن على معنى عطف حاضر، بل أن يكون الكل حكم لم يقصد إصراؤه للشأن، أو لا، وقد تقدم بيان الحكم ما هو، وأثبت شعري فلا يَحْصُرُ هذا التفسير فيما إذا كان لأولي محل، ولا شك أنه يجري فيه قلعا لو قلت: إنه إن لم يَحْصُرْ وهو يَحْصُرُ، جملة على جواب لم يجوز ذلك كان **(وَالْحَصْرُ)** أي: التفسير واجب (نحو) قوله تعالى: **(يَا أَيُّهَا عَلِيُّ إِلَى شَيْءٍ يَدْعُونَ لَا تَأْتُوا بِإِثْمٍ)** لم يَحْصُرْ **(أَلَمْ يَحْصُرْ بِهِمْ)** على **(يَا أَيُّهَا)** إذ لو عطف عليه لثبت له محله وحده، **(يَا أَيُّهَا)** أنه يَحْصُرُ به الطرف أي: لا يَحْصُرُونَ إلا ذلك حلوم عليهم أن يكون استصرافه سمعته وقيل بهم كذلك، وما يقع أنه يستصرف بهم ذلك حلوم وغيره **(قوله: لَا يَحْصُرُ)** أي: من كون تقديم الطرف عليه الاختصاص.

وهذا أسهل أحدها أن قوله: **لَا يَحْصُرُ** في الاختصاص بالطرف مقرب من قوله: **أَنْ كَانَ الْكُلُّ حِكْمًا لَمْ يَكُنْ إِصْرًا لِّلشَّيْءِ** أي: قوله: **لَمْ يَكُنْ إِصْرًا** هو عطف على **(يَا أَيُّهَا)** لا يقتضي اختصاصا لا يَحْصُرُ، بالطرف، قد يذلل لا تسلط، لأن تأكيد المحلوف عليه بالطرف قد لا يلزم أن يذلل به المحلوف، وقد أشار بن العربي في التفسير إلى اختلافين في قول: خرجت هذا يوم الجمعة وغيرها، هل يلزم أن يكون ضرب من مرور أيضا يوم الجمعة أو لا؟ وقد تقدم الكلام على شيء من ذلك، فإذا احتصل ذلك من الطرقات كان العمل أولى بأن لا تلتزم الشبهة عليها بطرف الأول، لكن قد يجاب عن هذا: بأن التأكيد بالطرف هنا ما جاء من كونه طريقا للمحلول عليه، بل كونه طريقا للمحلول على الجواب لا بد أن يكون معلقا على الكلام لفظا، والمثلث: أنا لا تسلط أنه لا يَحْصُرُ محمول يقتضي الاختصاص بالنسبة إلى **(يَا أَيُّهَا)** فإنه جاز أن يكون العامل في **(يَا)** هو الجمل الذي بعده، أو هو قول منصرف اعتداه ليدل على جريان، فلا يكون **(يَا أَيُّهَا)** متعلقا، تقدم له محمول يؤلف بالاختصاص.

والأ: فإن كان بينهما كمال الاتصاف بلا عيب، أو الإتيان، أو شبه أحدهما
- (فإن كان).

والأ فالأصول متعين:

أما كمال الاتصاف: فلا يخلو لهما خيرا وانكسار، اتفاقا ومخالفا، نحو (إن

البسيط):

(الرابع) سلمنا أن (إن) ظرف (فعل) معون (فأقول) كما هو قول الجمهور، ولا نسلم أن
ذلك التقيد يؤذن بالاتصاف، لأن المصروف إذا انفصل تقيدته للأخصيص التحويلة عن
معناه، وإذا إن كانت مضافة، فكونها مفعولة ووسع المصروف القاصر عن مضافه فهي شرط
وغير الشرط أن يقدم على مفعوله فلا تقديم فيه، بل هي مفعول كونهما شرطا في
محلها غير مضافة ومستعينة بأخرها من مفعولها على لفظ المصروف، ويحتمل كونها
مفعولا مضافة ومضافة لمفعولها، بل من مفعولها مفعولها، ولا نسلم أن المصروف مستعين بما
كان وضعه يسمي مضافه يؤذن بالاتصاف، وقد قدم عند الكلام على الاختصاص أنه
على شرط من ذلك، وإنما يخفى ما ذكره في إن استندوا عن الشرط والقوله: (والأ: أن)
وإن لم يكن الأول حكم لا يقدم (مفعولا مفعولا) فقد قدم إجماله أم لم يقدم، وليس
لأول معنى من الإعراب، وهذا كله يترتب ولا يخلع، لأن الأحوال الخمسة مفعولة، وإن كان
لها محل ذلك خمسة أقسام، يجب الفصل عن أربعة منها، وهو أن يكون بينهما كمال
الاتصاف أو يكون بينهما كمال الاتصاف أو شبهه، والخاص أن يكون = بينهما موصفا
بين كمال الاتصاف وكمال الاتصاف، صحت أوصل، وإنما يجب الفصل في الأخير، لأن
القول للفتنة، والتفريق إنما يكون بين المصروف والمرفوع أن كمال الاتصاف موجود
بينهم، فلا تناسب، وأما في الثانية، فبأن كمال بينهما كمال الاتصاف وسواء كان
الواقع فيكون كمال الفرض على نفسه وهو متعذر، وأن إن كان بينهما ما يشبه كمال
الاتصاف أو ما يشبه كمال الاتصاف، كما قدم، لأن شبه الشيء له حكمه، وأما وجوب الموصف
في الخمسة فالتزام بعض الكلام بعض ولا موجب لمصروف

سواء (أما كمال الاتصاف إن).

(الخ): انقسم الأول من الخمسة أن يكون الخمسة الأول حكم يقدم إجماله كثنائية
وبينهما كمال للاتصاف بلا إجماع خلاف، مقصود، وذلك لأن الأمر يرجع إلى الإسناد أو إلى
طريقه

ومعنى: نحو [من الميم]:

فَقُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَاعْتَدِ

القول: أن يرجع إلى الإسماء كذا يحذف حيرا وإشياء وكذا ومعنى: والزم أن تكون إحداهما خبرية لفظا وسنرى. ولآخرى إنشائية لفظا ومعنى. كما ذكرناه وفيه نظر، فإن مقابل هذه الخبرية أن كذا واحدة منهما تختلف الأخرى في اللفظ وهي المعنى. مع ذلك بأن تكون الأولى خبرية تطلق إنشائية المعنى، والثانية: إنشائية تطلق خبرية المعنى أو عكسه. وبأن تكون الأولى إنشائية لفظا ومعنى، والأخرى خبرية لفظا وسنرى وعكسه عند دخل في كلامه أربع صور فلا معنى لتخصيصه بالثمن منها

وقلم. أن الخبر وإشياء المحذوف لا يحذف أحدهما على الآخر فيجب التمسك بلاثة وأن لغة دخلوا فيه فيصير معنى أنه لا يجوز وإختاره من يصح في طرح الإطراح وأن ذلك في إلهي القول كذا في طرح التفسير، وجوز الصغار وطاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم من سمعوا من الله على الصالحين بالاستطاعة والخير كل. هذا زيد ومن صرنا وقد تعلقوا على ذلك في قوله تعالى ﴿وَلَا تَقُولُوا مَعَآ لَمْ يَلِكُنْ أَسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَبِئْسَ الْأَقْبَابُ﴾ وحاصله أن أهل هذا الفن يعلقون على معناه. ويظهر كلام النجاشي جوارحه. ولا خلاف بين المفسرين أنه عند هذا جوارحه يجوز أنه ولا يجوز بلاثة وإعتاقوا. في. باسم أنه وصلى الله على محمد في إلهائه الوار واستغاثوا، ثم أئدت الصلابة على ذلك قول الطاهر وهو الأعدل كما ذكر سمويه وإن كان لا يوجد في حياته:

(وَاللَّهُمَّ ارْزُقْنَا كَرَامَاتَهَا) فَقُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَاعْتَدِ

لأن أرموا عمل لهم، فهو إنشاء ليس ومعنى، وإزاولها خبر لفظا ومعنى: لأن الخوف من التوسل الأمر بالإنسداد بالز وسما إذا شعوب، على قول ابن العاصم وهو

(١) سورة الفم: ١٥٦.

(٢) قوله من استغاث وهو الأعدل في حرفة الأدب: ١٥٦١، والكتاب ١٥٦٢، وسنن الترمذي ٢٥١٨٠ وفي المطالع من ١٥٦١، وخرج غيره المصنف ١٠٠٦، والبيهقي في المنهاج من ٦١، وفي كتاب التلخيص لرمي... وفي حاشية المطالع من ١٥٦١، وبها نسبة في شرح التلخيص ١٥٦١.

الصحيح أن الرأى السليمة تقول: الحرب، أو السليمة على قول غيره فلا يحسن جزؤه ولا جعله حالا لقوله: معنى التعليل حيثما، بل يعمد الرافع على القطع، قال الخطيب: مثل: لم يدعوك، لأن مراد بقوله: يدعوك العلل الأمر بالقيام، ولا يحسن جعله مجزوءاً، لأنه يتعكس المعنى ويحير: قيام سبباً لشدة، ولو أريد ذلك ليجزئ، قلنا: وهي هنا نظر، لأن ثرواتها لا يجمع جزئها ولا يتعكس المعنى لأن التولية قد تترتب على الإرسال، ولا سبب لما زاد الصغير على الحرب، ويكون الرداء منقولهم وأصل السليمة، ولزاد: لم يدعوك، هي التعليل به نظر، لأن يدعوك غير في معنى الإكشاف، فهو ما نحن فيه، وهو أن لا تصرف في هذا البيت لقسمة حصص على كل، والفتحة: عطف كل من يجرى بفتحة، لما لا يفتي من أن العطف ليس مشعرًا ولا متضمنًا بالضمية، في كل فرع على يوتي فيه يكن بفتحة امرئ، فإنه يوتي فيه بكل لفظ استقرى الأمر، وعمل المصنف هنا من قسم ما ليس له معنى، وبغاية الكلام الجعلي كذا: لا للكتابة وقد جعل المتألفي ما نحن فيه قول البرزدي:

تَلَفُّكِي خِيَلِي، وَتَهْنِئَةُ الْقَلْبِ مِنْ رُفْقِ عُنْسِي فَأَمْرِي
وَقَالَ: إِنَّمَا فِي الْخِيَلِ كَذِبٌ التَّهْنِئَةُ لِقَابِ بْنِ السَّكَاكِبِ^{١٢}

وجعله المرحاني على الاستدراك بتفسير لفت المعنى، وقال: قلت في اليوم: كذاب، قلب: نظم وهو واضح، فإنه لا يصح أن يكون ما نحن فيه إلا إذا كان النظم لله من كلام المعنى لله وبوجه يمد، ويظهر أن نظم أو إذا جعلناه استثناء كان مقبوحا من وقال: فبدان أن ذلك: إما من قطع الاستدراك الذي يكون فيه الاكتفاء، لأن عطفها على ذلك يوم جعلها على أن:

وَالْقَوِيمِ: اعتراض الخطيب على المصنف قلنا: لتقدير أن الجملة الأولى لا محل لها، ولأن في البيت لم يدل: لأنه مأثور بما تقول به أو تقول بفتحة على اختلاف:

[١٢] قيل في ذلك إجماع من ١٣٧٠، وقال الأستاذ مصدق: الذي في نسخة أخرى: "أمرى" هو "لو محمد"، "وهي من التورية من القوية المعنى"، "والمصنف هو مصدق في الأصل"، ١٢١٢

أو معنى فذلك دعوى: "كانت هناك" وجمعه "هنا" أو لأنه لا جامع بينهما كما سيأتي.

وأما إيمان الاتصال بالكون الثانية:

بأنها لا تأتي إلا بفتح تميم دخول أو علم دعوى: "لا زلت أبدا"، فإنه لا يوافق على وصفه ببولونه المخرجة القصور على اتصال، يتجلى فيها "ذلك"، وتعريف الصبر بالكون: "جار أن يتوهم - السابغ قبل الناس: أنه معاً يرتقى به جزأه، فنتيجة لها تلك التوهم صورة برزق "نفسه" في "جداري زبد غصة"، ونحو: (أشعر إنكثير)، فإن معناه: أنه في الهداية بلغ مرحلة لا يترك كلونها حتى كانه هداية محقة، وهذا معنى: (أنك الجدار)، لأن معناه كما مر: الكتاب الكامل، والفرق بينهما: اتصال في الهداية لأن الكتب اسموية بحسبها لتتوهم في مرجعها اتصالاً بوزنه وزاد "زبد" الثاني في: "جداري زبد زبد".

في القول من هو مستند أو لا؟ علم: (أشعر في أبدا) لها محل باعتبار العقلانية، لأن كل مستند عليها من التوهم، وباعتبار المعنى من مستند لا معنى لها، لأن إرساء جملة مستندة، والمقصود منه أنها غير تحليل عدم وصل المعنى عنه (الثاني): أن يختلفا طورا وإنشاء وتطور، خلافته يعني لا لفظ صعب الفصل، لقولك: "كانت هناك" وجمعه "هنا"، فالأمر غيراً لفظاً ومعنى والثانية إنشائية معنى لا لفظ، لأن لفظ الصبر لا مر ولا نزل، لأنه صبر كما كان التلويح، لأن صيغة تصريح أيضا صيغة طير ما لا يدخل فيه لأم الأمر أو النهي، ويدخل في هذا القسم صور: أن يكون غيرت، أولها: معناه إنشاء، وأن يكون غيرت: أولها: معناه غير، وأن يكون إنشاء، أولها: معناه غير، وأن يكون إنشاء، أولها: معناه إنشاء، وهذا القسم أيضا مما يأتي فيه الأقسام السابقة كما قلناه، فالمصوب أن تلك يوجب الجمع سواء كان الأول محل أم لا ويكون أم غير.

(الثالث): أن لا يكون بين اجتماعين جمع، وسيأتي تفصيله.

من: (وأما اتصال الاتصال إلى آخره).

(أشعر) هذا القسم أيضا لا يعني أنه لا يعود إليه أقسام اعطف بغير تولد، وأقسام الصبر وجمعه، فكان الاتصال لأحد ثلاثة أمور: أن تكون الثانية مؤكدة أو حدة أو منقطة، وقال السكاكي: وكذا: "نحوه أبدا" والفصل الفطرس، واستلزام عليه:

وذلك لأن التوزيع في هذه الأربعة، واحد هو المطلوب، فإن البدل منه في حكم الطريق، وهناك القصد والمعتوف، بدءاً والوكة كلها هي عين طريق، وإذا كان عينه، والمعتوف يقتضي التشريك كان المعتوف مدخلاً لكل من هذه التوزيع فكأن أنه لا يجوز حيث أخذ أحد.

واعلم: أن قوله يتوزع موزعة شيوخ هو معنى النسبة على قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا تَعْلَمُونَ أَنَّكُمْ أَخْتٌ مُّكْتَبَرَةٌ﴾^١ الاستهزاء بوزن موزعة التوزيع للاستقرار في حكم، ولا غير أمكن أن كل واحد من هذه التوزيع الأربعة لا مدخل للمعتوف فيه ذكر ما لا يدخل فيه جنة، وإن كان فيه البراءة منه قوله تعالى: ﴿وَمَا أَعْلَفْنَا مِنْ قَرِينَةٍ إِلَّا وَهِيَ كَفَّابَةٌ مُّكْتَبَرَةٌ﴾^٢ فأجاب بأن قوله شريك والمجعة مدية ووجهه الحال من الموزعة، لأنها بعد الثاني ليس بذلك من القصد في قوله

لَا يَرْكَبُ سِنَّ أَحَدٍ إِلَى الْإِحْصَاءِ يَوْمَ الْقَوْسَى مُطَوَّلًا لِحِفَامٍ^٣

وقصد مدخله الزمخشري، فله قال: ﴿وَلَهَا لَهَا تَعْلَوْنَ﴾^٤ صلة القوية، وتوسطه قوله فتكبد لصون الصفة بالموصوف، كما جاز، جازي زيد عليه ثوب ومخاض وعليه ثوب، ولبه أبو الهيثم وتبعهما المصنف في الإيضاح قبل باب الإيجاز عند الكلام على زور الحال، وليس كما قاله ابن التاجر لا تقع بين الصفة والموصوف وإن وقعت بين المصنفين، وأن لا لا الفصل بين الموصوف والصفة، وقال ابن مالك: إن ما زعمه مقرر من، وليس كذلك، فقد تابعه عليه صاحب اللمع وابن هشام وما يدل لما قلناه، وأن الحق يسوغ كون صاحب الحال مكرة لولا القوسى لقول ما مررت بأحد إلا قائماً، حال من أحد، ولا يجوز إلا قائم، لأن لا تعترض بين الصفة والموصوف، وقال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿لَمْ يَلْهَا تَعْلَوْنَ﴾^٥ كذلك، وليس

^١ سورة النور: ٦١

^٢ سورة النور: ٦١

^٣ البيت من الكلام، وهو الموزع، من المصنفات في قوله من ١٠١، وخراسة الألف ١١٢١٠،

والمن ١١٢١، وخرج المؤلف بمعدية بحروالي من ١١٢٦، وخرج ابن خلدون من ١٢١٠، وخرج الصفة

المستطرفة ١٢٢، والمقدم لمعدية ١٢١، ولا سيما في أوجه المسالك ١٢١٢، وخرج لأفهمي ١٢١

١٢٢، وخرج التصريح ١٢١٢، وخرج المذاهب ١٢٠١

^٤ سورة النور: ٦١

الكلام فيه من طرفين، وقال في قول الله: ﴿وَلَا يَتَّبِعُهُمُ الْكَلْبُ﴾^(١): من سلك القوله
الحال: (يَتَّبِعُهُ) وهو المتابعة على الوجهة الواقعية سلكه يقول: كيف كان حال علي الجملة
الواقعية حالاً وما ذكره المصنف، لأنَّ هناك اختلاف المصنف بتقدمها على صاحبها
ومخالفتها له في الإعراب وتدخلها في التعريف والتفكير قال ذكره ابن مالك، وأيضاً
فإنَّ التواتر إنما دخلته بين الحال وصاحبها، لأنَّ الحال في معنى الجملة، فإنَّ معنى
جاء زيد وأبوك جاء وهو واحد يختلف جاء زيد التركيب، تلكه الظاهر ثم رده وقال:
المصواب العكس، وحذف أن المصواب في الأول يستلزم بين التاليف عند انكشاف على
العمل الشعاعية - إن شاء الله تعالى - وقد عرج بين التعريب في الأسفل بما قلناه من
عدم صحت المصنف على المصنف، وقد قمنا الإضافة إلى شيء من ذلك، ولطفاً للغير
معنا قول الزمخشري في دخول التواتر بين المصنف والمصنف، يزعم أنها صيغة بمعنى
تعتبر وصارت لربط فقط، فتكون بمعنى ههنا، من صاحب الباب نقل عن سيبويه:
أنَّ التواتر بمعنى التواء في قوله: **بُيُوتُ الشَّيْءِ** أيكاً ومنه ما أن معناه يدرهم، ويصحبه أن
التواتر قاصص والاشترار، وهما: **الترتيب**، **والجمع**، **والإسكان**، من واحد، ويكون طريق
التواتر عن التفسير، كما فعل بالهجرة وألم في قوله عز وجل: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنْزِلَتْ إِلَيْهِمْ أَمْ
لَمْ تُنْزِلْ إِلَيْهِمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾^(٢) ومثله في **أَيْتُهُا تَعَصَابَةُ الشَّيْءِ**، وقال ابن التعريب في
أدائه: بعد أن قرأ أنه لا يقع التواتر من المصنف والمصنف، إنَّ واحدهم كالمصنف
غير على غير، لأنَّ الأختار مصنف بمعنى حتى يحل كقولك: زيد عالم ومالك، ولما
جاء رجل بوجه آخر فإذا أن يكون من مصنف جملة على جملة أو آخر مختلف على
رجل، ومن ذلك قوله: **عليك روحه الله** أسلوب لا يفهم أن التواتر واحد على مختلف،
لأنَّ من نية التعريب والتأخير والد: ﴿وَيَوْمَ يُنْزِلُ إِلَيْكُمُ الرِّيحُ مَرْحُومٌ﴾^(٣) وأما
قوله تعالى: ﴿فَتَكُونُ لَهُمْ نَارٌ يُوقُونَ بِهَا كُؤُوسَهُمْ فَأَشْبَهُوا هَشِيمًا﴾^(٤) قال الزمخشري: معناه تكاتب
على تكاتب والتواتر:

المعنى زيد وطلس، فالعطف فيه التسمية على أن لسانه زيد مدخلا في أن يعصوب
عليه، وليس كقولك: المعنى زيد عليه فهم كقولك تصاري: **(إِنَّ الْبَيْتَ يُؤْتَوْنَ إِلَيْهِ)**

(١) سورة البقرة: ١٧٠

(٢) سورة البقرة: ١٧٠

(٣) سورة الفرقان: ٢٠

(٤) سورة البقرة: ١٧٠

وَرَسُولُهُ^(١) ولما كان ذلك من الله سبحانه وأمر بذلك عليهم كان إيمانهم إيماناً وصفاً الصلابة بعضها على بعض إشارة لا استقلال لشي واحد منها - كما هو معروف في مواضع ومجاني - وقوله تعالى: ﴿أَمَّا كُنْ غَفُورًا رَحِيمًا وَتَلَا كَتَبَهُ رَبُّكَ وَمَعْرُوفًا^(٢)﴾ فانواراً من عطف الخاص على العام وفيه نظر، لأن المعطوفات إذا اجتمعت، وما أن تقول: إن كلها معطوف على الأول فتقول تعالى: ﴿وَمَعْرُوفًا^(٣)﴾ معطوف على تلك الجملة وإن كان كل واحد على ما قبله فيكون خبريل معطوفاً على ربه، والظاهر أن قوله بهم: الرسل من بني آدم لمعظمهم على الملائكة وليس منه والحقائق أن يذكر هو من عطف الخاص بعد العام أو من ذكر الخاص بعد ذكر العام وقوله تعالى: ﴿سَيِّئًا يَوْمَ الْعَشَاءِ وَالْفُجُورِ الْمُطَّيَّرِ^(٤)﴾ فكأنه لا أن يكون المراد بالجميع مثلي وبالمترادف العظيم واحد. ونخرج إلى كلام مختلف.

فانقسم الأول: أن تكون الثانية مؤكدة للأولى بالوجوب التأكيد، دفع توهم الخطأ أو النحول وهو فسادان ظاهراً بطول الآية من الألف مع الاستدلال في معنى التبيين منزلة التأكيد للصور من مبيحة في إثبات التكرار، كقوله سبحانه وتعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ الْكُتَابَ لَا رَيْبَ فِيهِ^(٥)﴾ لأن ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ يراد منه أن قوله: جاء الخليفة بعده، قوله يراجع في وصف الكتاب بطول في أقصى الكلام، فمصر أيضاً ذلك وعرف الأخير بالتمام، ومع ذلك جاز أن يزعم السامع قبل التأمل في قوله سبحانه وتعالى: ﴿لَمْ يَجْعَلْ لَكُمْ دِينًا﴾ فأنزع ذلك بلا ريب فيه، فمما لهذا الخوف، كما أنزع الخليفة في قوله: جاء الخليفة بعده كما قاله ولا يخلو من نظره لأنه أقصى ما يمكن أن يقال: إن ذلكا ﴿لَمْ يَجْعَلْ لَكُمْ دِينًا﴾ على أني الرهب بالقرآن أما إني بالطبيعة حتى يكون مثل جاء زيد فوجدت، ولا يخلو أن هذا الترويج على أن لا ريب ليس للهيب، والله قبل: إنه ليس معناه لا لولاها لوارداً مما يوضح الخبر من نقل وأخرج الرهب من العهد - والتكلام في ذلك مسج طوب ليس عندنا سعة - وذلك قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ أَمْرُنَا أَمْرًا وَاحِدًا وَنُفِذْهُمَا كُلًّا فِي الْكَوْنِ وَكَرَّاهُ^(٦)﴾ وجعله كذلك اسم يستعمل من قسم ما لا موضع له من الإعراب فيه فاعلم.

(١) سورة البقرة ١٣٥

(٢) سورة البقرة ١٣٦

(٣) سورة البقرة ١٣٧

(٤) سورة الأعراف ١٨٠

(٥) سورة القصص ٢٤

(٦) سورة البقرة ٢٥٠

وإنما قوله تعالى ﴿إِنَّمَا نَعْبُدُكُمْ﴾ (إِنَّمَا نَعْبُدُكُمْ) ، أن ﴿إِنَّمَا نَعْبُدُكُمْ﴾ إلهاد يهودهم على اليهودية ، و﴿إِنَّمَا نَعْبُدُكُمْ﴾ إلهاد رفع الإسلام ورفع تعذيب النبي ، إلهاد له ، كما قيل بوجه آخر ، لأن الاستهزاء أصغر من التعذيب على اليهودية ليجوز أن يكونوا على اليهودية وأن يكونوا مستهزئين ، بأن يتسلطوا بالإسلام فوق أو غير ذلك إلا أن يقال : ملاكته على معنى ذلك لا يعني تكفيره بمعنى سابق ، وقد يفترض أيضا بأن ﴿إِنَّمَا نَعْبُدُكُمْ﴾ إلهاد يهودهم على اليهودية ولا يعني إلهاد أن يكون إسلامهم السابق حقا لليهودهم ﴿إِنَّمَا نَعْبُدُكُمْ﴾ إلهاد أنهم لم يكونوا مسلمين حين انطوى الإسلام وسماحتهم أن ﴿إِنَّمَا نَعْبُدُكُمْ﴾ إلهاد إسلامهم على اليهودية ، و﴿إِنَّمَا نَعْبُدُكُمْ﴾ إلهاد إلهاد إلهاد ، لا يقال : ليست هذه الآية الشريفة من هذا الباب ، لأن قوله تعالى ﴿إِنَّمَا نَعْبُدُكُمْ﴾ ليست لا محل لها ليعنيها بالقرآن ، إذ يقول : هي مستأنفة عن كلام القرآن وقد تقدم ملكه والقرآن : نحو ﴿عَلَيْكُمْ﴾ إشارة إلى القسم الثاني ، وهو أن تكون الآية من الأولى سورة التوحيد التعليل في قوله تعالى : ﴿إِنَّمَا نَعْبُدُكُمْ﴾ ، غير معناه أنه يقع في الهداية بوجه لا يدرك كنهه حتى تكلم عليه بمصنفه وهذا معنى ﴿إِنَّمَا نَعْبُدُكُمْ﴾ فإن مدلوله أنه الكتاب الناس دون غيره وكذلك باعتبار الهداية والقرآن أنه وإن زيد الثاني من قوله : جاء زيد (زيد) ولا يعني أن في القرآن ﴿إِنَّمَا نَعْبُدُكُمْ﴾ لا محل لإثباته نظر وإن كان هو الشعر عند من يختلفون ذلك في الإصحاح : وكذلك ﴿إِنَّمَا نَعْبُدُكُمْ﴾ لا يكون لهم لم تكن لهم لا يؤمنون^{٢٥} فإن معنى لا يؤمنون مصر ما قبله ويعجز أن يكون لا يؤمنون غيرا و﴿إِنَّمَا نَعْبُدُكُمْ﴾ أكثر من القديم وعلى الآراء لا يصح أيضا أن يكون من هذا القسم ، لأن سورة عليهم لها محل من الإعراب : لأنها خبر إن ، ومن الإعراب : أن فعل هذا ضم مع يذكرها من القسم كذلك الاتصال أن تكون الآية بمرجعة في تأكيد الأولى بإسنادها بقرآن : قال زيد قام زيد فهي تأكيد بتسوية ، فهي أجود أن يحكم عليها بالاتصال مع هو مرجعها وضمير بها ، وأعلم أنها تركوا ذلك ، لأن التوكيد الصريح هو نفس : وذلك فأكبرها جملة واحدة فلا تعدد

٢٥ سورة البقرة ٢

٢٦ سورة البقرة ٢٥

٢٧ سورة البقرة ٦

ونحو قوله [من الطويل]

أقول: لست أرحل لا تقيم هنا

ولا فخر في السر والجسم ضلعا

فإن الرواد به يظهر أن الـ كرامة الإحسان، وقوله: (لا تقيم ضلعا) أولى بتأنيده،
لأنه عليه بالمطابقة مع التأكيد، فإذن وزن "ضلعا" في: "أقيم ضلعا" ضلعا،
لأن عدم الإقامة مغاير لـ كرامة الإحسان، وغير معنى فيه، مع ما بينهما من التماسك.....

الموسم ونحوه من لا يملك أمر الله، فمثل الاستقلال وبذلك لأن الإحسان الأول لم
يشكل على الجميع الثاني بل هو هو بعد اختلاف (أنتكم بما تقولون) ^(١) فإن نفس
الإحسان والاعتماد والتجسس يعني من الإحسان، فمما به الطويل، ولكنه تصف بقوله

أقول: لست أرحل لا تقيم هنا

ولا فخر في السر والجسم ضلعا

فإن لا تقيم ضلعا أولى بتأنيده يعني الضلوع من كرامتهم فمما به الطويل،
لأن لا تقيم ضلعا على تلك بالمطابقة مع الإحسان، بخلاف أرحل فخر، يدل عليه
بالضمن، وبمعنى أن يترك، فمما به الطويل، فإقامة ضلعا، ورحل يدل عليه لا
بالمطابقة، فمما به الطويل أن يكون لا تقيم ضلعا على كرامة الإحسان، ومع ذلك لا يصح
أن يكون أرحل يدل على لا تقيم ضلعا، فمما به الطويل، على أن الأمر بالشئ،
بالمعنى الضمني من ضلعا، فمما به الطويل أن لا يدل ضلعا على كرامة الإحسان، فإذن من
الجملة الثانية في الآية الثانية والثالثة، فإن ضلعا في قوله: أقيم ضلعا
ضلعا (لأن عدم الإقامة مغاير لـ كرامة الإحسان) يعني أن حقيقتهما مختلفتان، أي لا
يعنيهما شيء واحد، فيكون بمعنى ذلك مثل بل أقيم ضلعا ولا أرحل لأن.

وقوله: (وغير داخل فيه) يعني: من عدم إقامة داخل في ضلوع فزحيل وهذا
صحيح، لأن عدم لا يدخل في الموضوع، لكن الذي قصد لا يصح، لأنه يعني: أنه
يدل الضلوع وأن أرحل يلزم منه ضلوع لا تقيم، فمما به الطويل، أن الأمر بالشئ،
بالمعنى الضمني من ضلعا، لكن لا يصح أن يصير معنى ذلك بالعدم، فإن ضلوع لا يرحل

(١) سورة القصص: ٢٨

(٢) أحمد بن مطهر، وهو لا أشد في الإحسان، فمما به الطويل، فإقامة داخل في ضلوع فزحيل وهذا

صحيح، لأن عدم لا يدخل في الموضوع، لكن الذي قصد لا يصح، لأنه يعني: أنه

يدل الضلوع وأن أرحل يلزم منه ضلوع لا تقيم، فمما به الطويل، أن الأمر بالشئ،
بالمعنى الضمني من ضلعا، لكن لا يصح أن يصير معنى ذلك بالعدم، فإن ضلوع لا يرحل

أو يترك لها، **لحفظها**، **﴿تَوَسَّسَ إِلَيْهِ التَّيَسُّدُ فَلَا يَ آتَمَ عَنْ لَكَّةَ عَلَى شَجَرَةٍ فَقَطَمَ وَتَقَطَّمَ لَا يَبْقَى﴾**^{١٢٠}

ليس لعدم بل الكلف، فإنه مطلوب الشيء حفاظاً لأمرنا عايناً وما التمسكه لئلا يسهو من أن الأمر بالشئ، يعجزون انتهى عن فهمه قد عالج فيه السكتاني وهو الأول مشهور، وقوله مع ما بينهما من التماسكة التي لا يذهبون إلى تحصيلها لا يدل على الآخر كنه هو قول قد قيل، ولم يفرغ من التصاق بحالة كون التمسك بمنزلة يدل القيل، لأنه استغنى عنه بصلف البيان، لأنه قريب منه، وقد في الإصحاح أن يدل الشئ فكيف إلا أن لكمة غير لغة مشهورة، يعني أنه فكيف يعجز وأنه لا يتوافق لفظهما إلا بزيادة تسحو **﴿الْتَمَسَتْ بِالْقَامِيَةِ شَامِيَةً تَلَوِيَةً حَظِيْقَةً﴾**^{١٢١}، ولأن المقصود دون مشروحه بخلاف التاميم المعطوف بالفتحة وما بعده التصاق في هذه الآية القريبة واليهت من أن الجملة الأولى لا يدل لها، جار على ما قرأه من أن الخبر في ذلك الكلام المعطوف لا الحكاية.

القسم الثالث: من سورة تلك الإصحاح أن تكون إشابة بيانا للأول بغيرك منها مترقاً عطف البيان من مشروحه للإصحاح، وقوله **﴿لحفظها﴾** يعني أن تقتضي لإشابة بيانا حفاظاً بمعنى الجملة السابقة.

قال في الإصحاح مع القضاء عايناً لولته ولا بد من هذا التقيد بل قد عايناً لكان في الجملة السابقة حفاظاً للأول غير وجهية أو كغير الوجهية بضم المراء، وهي حالة الأول فيلزم أن تتم حفاظاً اليك واليهين، قلت المقصود في الزيد، هو القسم لا الأول، فليكن كان الأول غير واقع، أو كغير الواقع والمقصود في اليهين هو الأول والقسمي توضيح له، وإن اشتركا في أصل هذا الجملة السابقة، وقوله حفاظاً بمعنى الجملة السابقة يشير إلى أنها هي المقصودة - وذلك هو التماسك بين الباحثين - وذلك هذا القسم قوله عز وجل **﴿تَوَسَّسَ إِلَيْهِ التَّيَسُّدُ فَلَا يَ آتَمَ عَنْ لَكَّةَ عَلَى شَجَرَةٍ فَاقَطَمَ وَتَقَطَّمَ لَا يَبْقَى﴾**^{١٢٢} فإنه فصل، قال ابن عباس، لأن فيها قصصاً وبيانا لها، ويحصل أن يكون استشهاده، قلت وفي فصل هذا من هذا القسم نظر، لأن ووسوس الظاهر أن له دخلاً من الخبر، فإنه معطوف على لغة الساري أصناف له **﴿وَلَا﴾** ثم إن

(١٢٠) سورة النمل: ١٦٠

(١٢١) سورة النمل: ١٦٠

(١٢٢) سورة النمل: ١٦٠

﴿لَنْ يَرْزُقَهُ وَرَثَتُهُ﴾ فِي قَوْلِهِ ﴿عَمَلُ الْفَارِجِ﴾^(١) الْمَنْسُوقُ بِأَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ خَلْفَهُمْ قَتْلَهُ

الجملة التي هي قوله ليس فيه بيان لئوس، بل قال، أظهر من لئوس من وجه فكيف بعده؟ بل أظهر القوم، من القوم بين بالموسوعة، لكن البيان على هذا وقع في معنى الجملة وهو ذكر القوم، ولكن في الإيضاح يوجد معنى، ﴿لَمَّا هَلَا بِطَرَفٍ﴾ بِأَنَّ هَلَا لَا تَكُونُ تَرْجِيحًا^(٢)، وقال، يحصل التبيين، فإنه إذا خرج من جنس البشر فكيف دخل في جنس آخر فمحتاج إلى بيان معناه ويحصل التأكيده، لأنه إذا كان ملكا لم يكن بشرا، وقول المصنف ﴿لَنْ يَرْزُقَهُ وَرَثَتُهُ﴾ القسم بأنه لم يسمع عنهم، يشير إلى ما روي أن أعرابيا أتى عمر رضي الله عنه فقال إن أبا عبد الله علي بن أبي طالب سرق عياله فليأخذوا واستعمله، فلهذا قلنا فلم يحصل التأكد لأعرابي بحرقه واستعمل المصنف وهو يقول:

الْمَنْسُوقُ بِالْمَوْثُوقِ خَلْفَهُمْ قَتْلَهُ

مَا إِنَّمَا يَسْتَأْذِنُكُمْ وَلَا يُبَيِّنُ

لِقَوْلِهِ الْقَوْمُ إِنَّمَا قَتَلُوا قَتْلَهُ

وعمر رضي الله عنه يقول، نحن نكف، قال، ظهر له القوم إن قال فهو، يقول عمر رضي الله عنه القوم صدق حتى سقط فأسخا بعد ذلك، خرج من راحلتك فوسج فإنا هي عبيد عبيدنا، فحصله على عمر وزود وأكسأ، والحق إن الذي قاله عمر، القوم صدق ظني، وقال ابن جرير في باب عطف المضاف، وقول المصنف في غير موضع يوزنه يوزن كذا، أي، موازنة النهاية لأوزن موازنة التثنية للتثنية، لأن القوم في أصله الموزونة

(١) قوله: ما منها من لغة ولا غير

(٢) سورة يوسف: ٢٦.

(٣) التأنيد لأعرابي كذا في قوله المصنف من ٢٢٦، وفيه: ما منها من القوم، قال: إن هذا من كلامه.

وهذا القسم لم يبين استغناءه، بل قسم من الصفات الواقعة المستكنة على أن الله يستغنى بهم لا يصح عطفه على قالوا ولا يصح على **(إِنَّمَا فَتَنَّكَ)** فيطعن أن يكون مراد المصنف والجملة المصدرة بالطرف معزوب كما توهم بعضهم، ولا يجوز أن يكون مراد عطفه على **(خَلَقَ)** لوضوح صوابه بل يصير التقدير قالوا ذلك وفيه خلوص ووقفت استغناء الله بهم فيلزم ما قرئ منه فيما سبق من تكليده استغناء الله بهم والطرف يصير الثاني، إذا استغنى الله بهم، لقوا، والعلني على المكسب إذ قالوا، استغنى الله بهم أي أضافهم أو يلزم عطف الاسم على الصفة وهو إن جاز مستلزم كما سيأتي - وإن أراد أنه معطوف على الطرف وما أشبه به وهو قوله تعالى: **(وَالَّذِينَ هُمْ يُعْتَبِرُونَ)** وكذلك **(وَالَّذِينَ هُمْ يُعْتَبِرُونَ)** من قوله تعالى: **(وَالَّذِينَ هُمْ يُعْتَبِرُونَ)** كان الطبيعي: فهو ظاهر الفساد، لأنهم معطوفون إما على **(يُعْتَبِرُونَ)** أو على جملة **(يَكُونُ)** من قوله تعالى: **(وَالَّذِينَ هُمْ يُعْتَبِرُونَ)** فيصير التقدير من **(وَالَّذِينَ هُمْ يُعْتَبِرُونَ)** وكذلك **(وَالَّذِينَ هُمْ يُعْتَبِرُونَ)** كان وما في قوله تعالى: **(وَالَّذِينَ هُمْ يُعْتَبِرُونَ)** بهيئاً والتقدير معزوب يعني: لأنه يصح العطف **(وَالَّذِينَ هُمْ يُعْتَبِرُونَ)** على **(يُعْتَبِرُونَ)** وعلى **(يَكُونُ)** التقدير: ومن أمسي من الله يستغنى بهم أو بما كسبوا الله يستغنى بهم وهذا الذي قاله الطبيعي بعد العلي، عطف الله يستغنى بهم على **(يَكُونُ)** لأن الجمعين مختلفان في الاسم والجملة، وإن استغناء الله هو عناية وهو معلول للتكليف فكيف يعطف على علة؟ فيلزم انقلاب المعلول علة فهذا فساد من جهة العلني ويثبت ما ذكره المصنف من جهة التركيب في الآيات الثلاث أن جملة الطرف مسوقة للجزء، فيلزم أن يكون قابلاً لمراد في **(وَالَّذِينَ هُمْ يُعْتَبِرُونَ)** كما أنه قابل في مقومها وهو إذا عطف فكيف يكون **(وَالَّذِينَ هُمْ يُعْتَبِرُونَ)** مسوقاً لـ **(وَقَالُوا إِنَّمَا فَتَنَّكَ)** إلا أن يكون هو معطوف على جملة الشرط ومما بها معاد، أحدها نظيراً، والآخر المعنى، وحاصله أن معطوفاً على **(إِنَّمَا فَتَنَّكَ)** بضم الفتنى وعلى الطرف وما بعده أو على عروبه أو على **(خَلَقَ)** مستعجلاً لوجود التبع

(١) سورة لقمان ٢١

(٢) سورة لقمان ٢١

(٣) سورة لقمان ٢١

ولما كونها كالتصلة بها، فكانها جوت أسواق التصلة الأولى، فنزلت منزلة
 ففعلت عنها، كما يفعل الجواب من السؤال.

السككي: لينزل ذلك منزلة الواقع المتعلق، وإجماع السامع من أن يملك أو يملك أو
 يُنتفع منه شيء، ويسمى العمل بذلك المتعلق، وكذا الثانية، وهو ثلاثة أطوب، لأن
 السؤال:

(الكتابة): يلى من الواقع الوصف، أى: عمل فروع الجملة الثانية منزلة الوصف
 من السابقة، وكأنه تركه القيد بالسككي، غير أن السككي جعل هذا القسم لأطوب مما
 نزلت فيه الثانية منزلة الثمين، وأم قال: عطف البيان، وكأنه قصد ما هو أعم من
 عطف البيان والتعمد، لا كما قال الشيخ التميمي: أنه أراد عطف البيان إذ ليس في الثانية
 ما يدل عليه ولا يد من ذكر هذا القسم وطرق يعلمها أن الثانية إذا كانت في معنى
 الوصف تكون صيغة أخرى الأولى المقصورة كقولك: والقرعة منزلة عطف البيان، عمل على
 ما دلل عليه الأول بلفظ أوضح، والقرعة منزلة الوصف عمل على صفة لاحقة لمتى
 الجملة السابقة.

(الكتابة): هذا القسم أيضاً يدخل كثير من الأقسام الخاصة والثانية بحسب
 الاختلاف.

س: (وأما كونها كالتصلة إلى).

(الجواب): أى: حال شبه كمال الاتصال، وهو أن يكون بمنزلة التصلة بها كقولها،
 أى: الثانية، جوبا عن سؤال أفعله الجملة السابقة، وسواء بالأولى: ما هو أعم من
 المذكورة والمختصة لا سيأتي (فالتعليق) أى الأولى (منزلة) أى: منزلة السؤال
 (فالتعليق) أى: الثانية (منه) أى من السابقة (وكما يفعل الجواب من السؤال) وهذا
 لمعنى مختلفة، ويحصل أن يريد: فنزل الثانية منزلة الجواب ففعل، أى: الثانية
 (قوله) السككي: أى السككي قال بقرينة، أى: سؤال منزلة الواقع، أى: منزلة
 السؤال الواقع (قوله) المتعلق: أى فنزل سؤال منزلة الواقع وصاروا المتعلق والإجماع:
 فنزلت منزلة السؤال الواقع بالمعنى، والرد بالمعنى: فنزل اللفظ لا المعنى المطابق
 الذى هو مفهوم التعليل، كما قيل والذى يظهر أن قول المصنف: فنزل الأولى منزلة
 السؤال، فالثانية منزلة جوابها، وسككي يدر السؤال بلفظ، فالثانية جوابه فعلى هذا
 السواء بالمعنى المظهر من لزم اللفظ والذى يظهر أن الجملة الأولى إن ظهر عليها

إما من سبب الحكم مطلقاً فهو [من الخليل]:

فَلَا تَرَى: تَكُنْ أَلَمْ تَقَدْ: عَلِيٌّ مَهْمَا تَكَلَّمَ وَخَسِرَ طَوِيلٌ

استدعاء السؤال عليه فهو مراداً بمراده كما قال الصنف على **﴿وَمَا لَكُمْ مَا كُنْتُمْ**
الْقَصْرِ﴾ ^(١) فانه يشوب السائل إلى السؤال شيئاً وربما لم يكن. ولكنه استغنى القول إليه
 من التواتر على السؤال مقرر كقولهم: **﴿وَلَمْ يَكُنْ لَكُمْ كَيْفَ﴾** ^(٢) وتعتبر السؤال لأحد الأمور
 كقولك: السائل أن يسأل. والفرق الثاني ببيان الحال ولا يفهم أنه لم يسأل أو قصد
 أن لا يسمع منه إما لاستلزامه أو تعظيمه. راد على (١) يحتاج أو قصد أن لا يتطابق كلامك
 بكلامه أو قصد التكرار المعنى بتكرار اللفظ وهو تغير السؤال وتكرار المعاني. وبالله في
 قوله بتكرار اللفظ المعية. أن التكرار المعنى للسؤال مع مطلق شرط على السؤال
 والمعطف كما قال الصنف الذي هو شرح مطلق. وقال القاضى يجوز أن تكون القضية
 وهو أولى. لأن ترك المعطف سببه في تغيير السؤال وهو قصد. لأنه مقول. فإن التغيير
 لسؤال هو سببه في ترك المعطف لا العكس إذاً يرفع أن يكون ترك المعطف بلا معنى
 أو عليه السامع على موقعه ذلك أو نحو ذلك. هو منطوق في هذا الصنف. أو على
 الوجه أن هذا السؤال لا يحتاج التكرار أو التعليل السامع على يعلم أن ذلك حوكم
 سؤالا بمعنى القصر لذلك استدلال **﴿وَمَا لَكُمْ كَيْفَ﴾** ^(٣) جملة تسمى أيضا استدلالاً
 وهو. أي الاستدلال لذلك السرب. أن سؤال. أي القضية الأولى على رايه أو معنى
 هي رايه الصنفى إما من سبب أو لا وأول إما سبب عام أو لا فاسبب العلم كقوله
 فَمَا لَكُمْ كَيْفَ كَيْفَ أَلَمْ تَقَدْ عَلِيٌّ مَهْمَا تَكَلَّمَ وَخَسِرَ طَوِيلٌ ^(٤)

فإن المعطف لا يسمع عليه. قال من سبب هذه؟ قال من رايه ومن طوول
 والعلم أن رايه يكون. وما من سبب خاص كقوله تعالى **﴿وَمَا لَكُمْ كَيْفَ﴾**
إِنْ كُنْتُمْ لِتُذَكَّرُوا بِالْأَثَرِ﴾ ^(٥) فتدبره نفس. هي النفس أمدراً بالسوية وهذا الصنف

(١) سورة النجم ٩ (٢) سورة يوسف ٢٢

(٣) قوله في الإعراب والمصنفات الشعرية من (٢) والمعطف يقتضيه (١) وبالله الإجماع من

١٣٣٥. وقال الأستاذ صاحب المعاني مطلق من سببه. على القول ببيان من (١)

(٤) سورة يوسف ٢٢

أمر: ما يُلْقَى عليه: أمر: ما سُبِّحَ عَلَيْهِ
 وَأَمَّا مَنْ سَبَّحَ عَلَيْهِ: دعوى: (وَمَا تَرَىٰ فِي نَفْسِ ابْنِ النَّفْسِ لَكُمَا بِالْمَسْئُورِ) (١٢٠)؛ كانه
 الأمر: هل النفس لكثرة بالسوء؟ وهذا الضرب يقتضي تأكيد الحكم، كما في:

يقتضي تأكيد الحكم كما سبق من أصول الإسناد، فإن الخطاب يقتضي تأكيد أنه إذا كان
 قلند: أي شيء، كان السؤال في الباب لطلب السبب، وفي الآية: طلب السبب
 المتعارف، وإلى شيء من السؤال في الأول بعد التي هي لطلب التصور، وفي الثاني بعد
 التي هي لطلب التصديق، وإلى شيء: لم يلقَ هذا قسم الاستدلال، كنه خطبا غاية
 طويلا، دائما كما سبق في القسم: أما الأول، فلما إما تذكر من السؤال ما دلت عليه
 الجملة السابقة والذي دل عليه قوله: "فليس" وقوع الجملة المستدعية للسبب، فلا توجد
 في السؤال لتذكر منه فغير ما سبب عليه، بل هو على تعيين السبب وهو قلند: هل
 سبب قلند موجود؟ لا ضج، أي ذلك سقوط، توجب، وإلا دل على الجملة الأولى من
 الآية الكريمة عدم لزوم السبب، وإليك صريح في استحالة تشكك أنها أمارة بالسوء، لأن
 عدم لزوم السبب لا سبب له في مثل ذلك، بل لا يكونها أمارة بالسوء، فلا شئ أن
 الجملة الأولى المتروكة في عقائد أن النفس أمارة بالسوء، وهذه لما لم يكن بالصرح
 فيها تشكك السبب في وقوع هذه نسبة قلند، راجع الكلام وقد: هل النفس أمارة
 بالسوء؟ أي: كما انحصرت الخلاف أولا فهو منسحب في معنى الإنكار، فقلند أكد بين
 وإمام، وهذا فهو جواب الثاني، وأما جواب الثالث، قلند: قلند من التأكيد في
 الخطاب الظني والإنكارى، فلو لم يكن لاستلزام فيه من التصديق لا من التصور،
 وقلند تقول في هذا الباب أنه: حيث دلت الجملة الأولى على سؤال تصديقي، كاني
 الثانية مؤكدة، لا فلا وإنما شرحنا التصديق في محلي لأن التأكيد بأن إنما يكون
 للتدبير لا لأحد الطرفين.

بقي في كلام المصنف اعتراض آخر: وهو أنه قد يقال: أن على مستدعي سؤال
 وهو ما أراد: على عطفه فأجاب: سدر، ثم، وعلى هذا فلا يكون سؤالاً مستدعياً
 السبب بل يكون من القسم الثالث، واعتراض آخر: وهو أنه جعل هذا من السؤال من
 السبب القسم وليس ذلك سؤالاً عن قضاء، لأن العلم بطوره وإنما هو سؤال عن تعيين

(١٢٠) يوسف: ١٢٠

(١٢١) أي في أصول الإسناد المتبركة.

وَمَا مِنْ غَيْرِهِمَا نَحْوُ: **(قَالُوا سَدَّكَ قَالَ سَدَّيْ)**^{١٢٩} فَرَدَّ عَلَيْهِمَا قَوْلَهُ **(مَنْ**
الْكَاذِبُ):

رَأْسُ التَّوْبَانِ لَمْ يَلِ غَيْرَهُمَا **صَدَقُوا وَلَكِنْ خَسِرْتُمْ لَا تَتْلَبُوهَا**

المعنى: فالمسألة عن السبب: عام لا يمكن إلا بطالب التصديق بأن يقال: من وقع
 لذلك سبباً؟ واعتراض ثالث: وهو أنه جنى السبب بطلان دعائهما، وانطلق والطعن
 لهما متطابقان بل لسان يقاومه عليه وهذا لأعم والأخص. والطعن يقاومه العم، فكان
 هو جنى على إطلاق التالفين، العام على أعم والأخص على الأخص.

الضم الثالث من هذا القسم أن يكون السؤال عن غير السبب العام وهو السبب
 انحصار كقوله من وهو: **(قَالُوا سَدَّكَ قَالَ سَدَّيْ)** كذاه قول: فإنا كان إبراهيم؟
 قليل قال: ساءم قال الفصح عند الضرر في ما أتى لا يصح كل ما هي القرآن من ذلك
 بلا صلب فسر على هذا، يعني على الاستغناء، وكذلك قال ابن الزمخشري على
 التبرير، ومنه قول الشاعر:

رَأْسُ التَّوْبَانِ لَمْ يَلِ غَيْرَهُمَا **صَدَقُوا وَلَكِنْ خَسِرْتُمْ لَا تَتْلَبُوهَا**^{١٣٠}

كأنه قيل: من صدقوا؟ قال: يفسدوا. وهذا البيت أحد ما يدعى على أن
 زعم يستعمل في القول الصحيح، والآخر فيه قولان، قيل: كل قول قام السبيل على
 بطلانه، وقيل: لم يبق على صحته ولم يستعمل. زعم في القرآن العظيم إلا قليل،
 واستعمل في غيره الصحيح كقول عمر: **أَيُّ سِدِّينَ زَعَمْتَ**^{١٣١} وهو كقوله في
 حديثه: **لَكِنْ إِنْ تَلَّحْتَهُ لَجِدَ عَيْدٌ يَكُونُ تَلَّحْتُ ذَلِكَ**، فهو كقول: لم يبق لأبطل
 على صحته، وإن كان صحيح في نفس الأمر وسألتني قريباً بقية لهذا الكلام، وقد
 يستشكل قول الشاعر: صدقوا. وهو غير المذكور والمشعوب، يجمع طائفة وعاقلة يؤيد،

(١٢٩) قوله: ١٢٩.

(١٣٠) البيت من القصص سورة النور ج ١ في الآيات: ١٢٩، ١٣٠. في غير: ويشي في التبيان ج ١: ١٢٩،
 وفي قوله: الصدق ج ١: ١٢٩، وفي شرح قوله: لَمْ يَلِ غَيْرَهُمَا: ١٣٠، ومطالع القصص ١: ١٢٩، وفي
 التبيان ١: ١٢٩.

(١٣١) البيت من قوله: النور ج ١ في "البيت: زعم"، قال: صدق غير (١) لسان في الإيضاح: ١٣٠، ١٣١،
 ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، وفي قوله: ساءم ج ١: ١٣٤، وفي قوله: ساءم ج ١: ١٣٤، وفي قوله: ساءم ج ١: ١٣٤، وفي
 قوله: ساءم ج ١: ١٣٤.

وأما: منه ما يأتي بزيادة اسم ما استوفيت منه، نحو: أخلصت إلى زيد، زيد
 جليل بالإحسان، ومنه: ما يعني على مقصده، نحو: أخلصت إلى زيد
 مبركك القديم أهل لك، وهذا أيضا.

فيل: ولا يصح أن يكون جمع مذكرا، لأن فاعلا لا يجمع على فاعل إلا ما هو مفعول،
 ولا يصح إفراد أن فاعلا لا يجمع على فاعل إنما يعلق ذلك ويعلق على السماع في
 صفة المطلق كما نحن فيه. أما فاعل الجسد أو صفة غير المطلق أو صفة الموات كقول
 الجوز: جمعا على فاعل، ذكره سيوري وغيره. ومن هذا نوع الفروع جمع ناقص،
 وعلق ناقص حيث قال: جمع ناقصة التوجه أن يوافق لا يكون جمع ناقص، وإن
 يقع جمع فاعل على فاعل في اللغة غير فوري وهو ما يعني ناقص وسواها. (والقوله:
 وأما منه) هذا القسم آخر الاستئناف أي: من الاستئناف، يأتي بزيادة اسم ما
 استوفيت منه على أخلصت إلى زيد زيد جليل بالإحسان.

(ومنه ما يعني على مقصده) أي: ذكره مذكرا مذكرا (والقوله: أخلصت لزيد مبركك
 القديم أهل لك) وهذا القسم مذكرا أيضا أيضا أي: ذكره مذكرا (لأن في هذا
 ذكر المصنف بزيادة الألف، وأنه: قد خرجت هذه الأقسام الاستثنائية على ما تقدم وعلى
 ما مضى من الأقسام التي استعملت مادة أخلصت في لغتها، وإن كانت الفاعل في
 القسم المصنف كما ذكرناه.

(والقوله: وقد يختلف صير الاستثنائية) هذا القسم آخر الاستئناف، أي: يختلف
 صير الجملة المستأنفة لقوام قرينة مثل قوله: نحن (أصبح لك فيها بالفتور والآمال) في
 في إفراد من بناء المفعول فإنه إذا رجال الكثير: يسبعة رجال أو أصبح رجالا.
 ومنه: نعم الرجل أو رجلا زيدا، وشي الرجل أو رجلا عمرو على القول بأن
 الشخصين غير مبتدأ مفعول، أي: هو زيد = كذا تقدم - أما إن قلنا: نعم الرجل
 خير زيد مبتدأ فلا، والمعنى أنه لا أنهم أمره قيل: من هو والمفعول المصنف لهذا القسم
 كان مستغنيا عنه بقوله.

فقال في تحف الكفاة أخلصت لزيد

أَوْ يَدُونَ ذَلِكَ؟ نَحْوُ: ﴿فَتَنِمُّ الْمَاهِجُونَ﴾^{١٢٩} أَوْ: نَحْنُ؟ عَلَى قَوْلِ

وَأَمَّا الْوَجْهُ لِدَعِ الْإِيهَامِ: فَتَقُولُ: (لَا يُدْرِكُ الْقَوْلُ).

جواب الاستئناف كتاب قول من قبلنا: فقال لهم إنا نأثم لكاتب بداهته،
ويجوز أن يغير لهم إنا جواب سؤال التثنية الجواب المختوف، كأنه قلتكم قال:
كاتبكم، فقالوا: لم تكلفنا فقال: لهم إنا

(قوله: أَوْ يَدُونَ ذَلِكَ؟ أَوْ: يحدف الاستئناف بلا إضافة شيء، مقامه كقوله تعالى
﴿فَتَنِمُّ الْمَاهِجُونَ﴾) أَوْ: نحن على قول، وفي عبارته نقرأ: إنا يعني أن يقول: أَوْ:
هم نحن، لكن لما قيل هم هذا واجب الإحصاء لم ينطق به، ولكن لأحسن أن يذكره،
لأنه إذا صلح ينطق به حيث كان في تركيبه، أما إنا فقد تفسر المعنى فلا نقول
شيءاً زهداً مثلاً غريب غريب، وإن قصد لا ينطق به في الاستعمال كذلك، وهذا إنا
يدل على أحد هذين القولين، أما إذا جئت ﴿فَتَنِمُّ الْمَاهِجُونَ﴾ خبراً مفعلاً ولعن
مبتدأ كما يوجهه ظاهر قول المصنف: أَوْ: نحن فليس ما نحن فيه في شيء، وإن كان
نقول: المفضل لا ينطق إلا بين كلامين متشابهين فهذا أيضاً كانت الجملة المستأنفة مما
قبلها مختلقة فكيف يسمى ذلك فصلاً إلا أن يقال: المصنف استأنف إلى أواخر الجملة
استأنفة ولم يسمه فصلاً فليس من هذا الباب.

(والله به: قال ابن العربي في كتابه: إن هذا السؤال يختلف سؤال التطويل به
في أنه يحدف القمل، كقوله: من قوم، فقول: زيد، يختلف السؤال المختصر فإنه لا
يختلف عنه شيء، وهذا خلاف ما ذكره المصنف والذي يظهر أن يقال: السؤال المختصر
الأول أن لا يختلف من جوابه شيء، يختلف سطور به فالأول ذكره، لأنه مع التصريح
يظهر الإسناد يخرج عن كونه جواباً، وإنما قلنا: الأول ذكره في جواب التطويل
اختلف السؤال بالتفسير.

من: (وَأَمَّا الْوَجْهُ لِلدَّعِ).

(بشر): قلتم أنه إذا كان بين الجملتين كمال الانقطاع تنص إحداهما على
الأخرى بشرط عدم إيهام تنص خلاف السمرات فإن أَوْهم وأمثله وإنه لا يقتضيه

١٢٩: دج العريضة. ع.

١٣٠: أي: على قول من يجعل الموضوع على مبدأ محذوف أي: هم نحن.

لا وأيدك الله فوصلت. وإن كنت بينهما كمال الاتصاف، لأن الأولى المقرة خيرية والثانية
 بالقلة، لأنه لو لم يوصل توهم أن "لا" دالة على جملة "أيدك الله" فتكون دالة
 عليه. وهكذا صاحب الغريب عن أبي بكر رضي الله عنه. أنه من يوصل يقال له أبو
 القعدة هي منه ثوب فقال له "صديق" أبيع هذا ثوباً فقال لا رجعت عنه فقال له
 الصديق: قد قومتكم أو استظفرت في ثوبه فقال: قل يا مالك الله لا. وحكاية
 الزمخشري في ربيع الأبرار: فقال إن صديق قال له قل لا، يبرحك الله. وقال أبو
 الوليد الإمام كما يذهب فحصل بين أصحابين اثنين بينهما كمال الاتصاف بذهب
 كان بينهما كمال الاتصاف، وكسدت غيره من الأقسام البسيطة والاحتكاك. فليطرحه القائل،
 ولأنهم مضطرون أن لا يزارعه إمام آخر - كما سير - على أن يندى في ذكر هذا
 القسم في باب التوصل إطلاقاً فإن هذا كونه إذا جدد لذهب الوهم. فليطرح أنه زائفا
 وكسدت حقيقة بل رجعت لذهب الوهم القائل إذا يذهب على في الحقيقة دخلت رائحة
 تشبه عودها له فيها، وذلك شاع الزائد بأثر به التشديد، والتأكيد أكثر ما يأتي لذهب
 لعدم غير مراد وقد عجز القائلون زائفاً. ولهم من ذلك وجوه لأشعث في بعض
 المواضيع وجعلوا منه قوله تعالى: **الْأَعْلَىٰ إِنَّمَا يَخَافُكَ وَأَخَذَتِ أَبْوَابُهَا** ^(١) وقيل أن
 قوله في: **وَقَالَ أَيْم خَافَتِهَا وَأَشْفَعُ عَلَيْهِ**

فَمَا بَالُ مَنْ أَسْفَى الْأَجْمِرَ خُفَّةً حَذَاهُ وَيَتَوَلَّى مِنْ مَخَافَتِهِ قَسْرِي ^(٢)

وقوله

وَقَدْ رَفَعْتُكَ فِي الْمَجَالِسِ قَلْبَا أَوْدَا وَأَكْسَدَ نَعِيمًا مَسْرًا يَلْجِئِي

وقال أبو معز زياد الوائلي فليطرح أن لمطوف معدول، التفسير لا. والقول: كبريت
 الله وحشي القديرون لا بعد ذلك مع نعيم فيه إنما تشتمل على التوصل بمعنى عائل، حسراً

(١) سورة الزمر: ٢٠.

(٢) البيت من الطير. وهو العسر من العيون في عدس البعير من ٢٠. والآن التلبي القليل في وسط
 القائل من ٢٠، يشرح قواعد القس ٢٠٤٧. ويذهب لعدس ٢٠٤٨، وكذلك من عهد القائل لم
 القديرون من وقت في الحسد القديرة ٢٠٤٩. والخبر في القس والشمراء ٢٠٥٠، هذا البيت في
 معنى القديرة.

وَأَمَّا التَّوَسُّطُ فَإِنَّ الشَّكَّ خَيْرٌ وَإِنْ شَاءَ، لَمْ يَمْضِ، أَوْ مَعْنَى لَمْ يَجْعَلْ، فَقَوْلُهُ
تَعَالَى: ﴿يُخَالِفُونَ إِلَهَ هُوَ عَالِمُهُمْ﴾^{١١٢}، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الْأَكْثَرَ إِلَىٰ لَهُمْ وَلَٰكِنْ
الْأَكْثَرُ إِلَىٰ جَنبِهِمْ﴾^{١١٣} وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كَلَّا وَطَرُّوا وَلَا تُنْمِقُوا﴾^{١١٤}.....

من إيهام حذف شيء على ما لا يصلح أن يحذف عليه، وليس الأمر هنا كذلك إما لعدم
الاعتناء إن لم يمحذف حرف حذف أو لتفسير محذوف بطريق يصح تحذفه على ما قبله من
غير حيز الإيهام والأحسن جعل الحيز الثاني إذا كان الوصول الصوري بالحرف فإشكاله
ينفع الوهم بأن ما لا يصلح أن يكون المحذوف في غير محله مع الاستثناء على
هذه: (وَأَمَّا التَّوَسُّطُ).

(خبر) هذه السكينة الأخيرة وهي أن يكون بين الجمعتين التوسط بين كمال الانقطاع
وكمال الاتصال وإن شئت قلت بين الاتصال والخطاب وذلك لتسلي السمع أن تتلقا
الجمعتان خبراً لفظاً ومعنى، أو إنشاء لفظاً ومعنى أو خبراً معنًى أو إنشاء معنًى،
ويحصل من ذلك صور أن يكونا خبرين لفظاً لم معنًى أو إنشاءين معنًى والأول إنشاء أو
خبرين معنًى والأول خبر أو إنشاءين معنًى خبرين لفظاً، أو خبرين لفظاً، أو خبرين
معنًى إنشاءين لفظاً، وهذه ثمانية أقسام تدور في قوله: فإنما انقطع خبراً وإنشاء لفظاً
ومعنى فإن كان واحداً من قوله: لفظاً ومعنى يعود لكل واحد من قوله: خبراً وإنشاء
وقد ينبغي أن يقال: خبراً أو إنشاءً لأنه لا يمكن اجتماع الخبر والإنشاء على كل من
الجمعتين في حالة واحدة والظاهر أن ينقطع إنشاءً وخبراً معنًى لا لفظاً وأوله: بجامع
أي لا بد أن يكون مع ذلك جمعا جامع على ما سيأتي في بيان الجامعين.
مثال التقاء لفظاً ومعنى في العبارة قوله تعالى: ﴿يُخَالِفُونَ إِلَهَ هُوَ عَالِمُهُمْ﴾^{١١٢}
فإنها خبران وبنهما جامع وهو الاتحاد في اللفظ، وفي اللفظ إليه، وإن أن التول:
لم يتحد في اللفظ فإن اللفظ لجماعة وهو غير المتحد، وإن أن التول:
جمعة يمدحون لها معنًى، وهو خبر، فكيف ذكرها المتكلم في قسم ما لا محل له،
وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْأَكْثَرَ إِلَىٰ لَهُمْ وَلَٰكِنْ الْأَكْثَرُ إِلَىٰ جَنبِهِمْ﴾^{١١٣} والجامع التقاء ومثاله
في الإنشاء قوله تعالى: ﴿كَلَّا وَطَرُّوا وَلَا تُنْمِقُوا﴾^{١١٤} فإن كلا من الثانية مع التاكيد

(١١٢) النمل: ٢٢ - ٢٣

(١١٣) النمل: ٢٢

(١١٤) النمل: ٢٣

يترك، وليس له - أي بالفتح - هذا الكلام عجيب، لأنه إن أراد التعبير قول قول أي
لقد كانت أي ابتدائية قلنا لفظ ومعنى، كقولك إنك زيد قم، هي ابتدائية وإن
حكمت بالقول أن الصيغة بالمعنى كما قالوا هي
وقالوا راندهم أرشوا نزلوها^{١٢١}

إن جملة قول مطبوعة على نون، وهذا صيغة لفظ، وإن أراد التعبير قول من
جهة معنى والفتح فهو في قوله تعالى محكمة بأن يكون غير له - الجملة بالوصف،
فلا يلى طريقة لفظ ومعنى، وذلك لا يمكن لأن صيغة حيثما قبل الاختصار، وإن كانت
القول غير محكمة فلا خلاف حيثما والجملة متماثلتان، والكتابة إنشاء لفظ ومعنى،
والشعر يظهر أن القول ليس محكمة والتقدير من جهة معنى وأول له - أي، ويظهر أنه
إن جملة أي في الكلام المعنى متماثلة بدلالة قوله تعالى في الآية الأخرى **فَيُؤْتَى**
أَيُّهُ^{١٢٢} وهذا هو الذي دعا الرمضاني إلى قوله، أن أي مطبوع على نون، والفتح
وأول له - أي، وشرحه عليه بأن **تقديره** **وَلَقَدْ** **أَنَّ** **يُطَوَّرُ** **عَنِ** **نُونٍ**، وهو به أن
الرمضاني إذا أراد التعبير المعنى، ألا أراد لفظ الشئ وأم دس - التقدير، وقد جاز
شعره في أن يكون مطبوع على نون لأنه يتميز لا يملأ الوجوب الفصل حيثما -
ولا جسد ما ذكره الرمضاني ولا معطوف فيه، لأنه كقولك - قلت - قم زيد، وأخبر
عصا، والجملة في المعنى متماثلتان، وصيغة الرمضاني لم يقل، أن أي فيها
معنى التطير كما زعم المستكفي، أم فيها لأنه استكفي أيضا من أن جملة نون خبر لفظ
ومعنى نظر ليعلم أن يكون مدح، وهو إنشاء، وقد ذكر هذا التقدير القرشي وخصه أبو
حيان وأبو الهيثم، وصرح، فتكون الجملة متطير معنى في الإنشاء، فيكون مثل **فَلَا**
تَعْلَمُونَ إِلَّا اللَّهَ^{١٢٣}، ولا شك أن غير نون إنشاء أو غيرا يتوقف على كون أن هذه
تفسيرية أو التامة فهي غير وإن كانت مختلفة من التامة فبالقرشي إنها
مدح، وهو إنشاء أبو حيان هي هذه أيضا القرية، وهو به أبو الهيثم كان القرشي

[١٢١] عمر بن عبد العزيز، وهو ماظهر في آخره أن أبا الهيثم، والكتاب ١٧٧، والاضمح ١١٠،
وهو ما يظهر من كتابه، وهو ماظهر في آخره أن أبا الهيثم، والكتاب ١٧٧، والاضمح ١١٠،

[١٢٢] سورة البقرة ٢١

[١٢٣] سورة البقرة ٢١

والجامع بينهما، بحيث أن يكون باعتبار ذلك إلهما والمسلمون جميعاً، دعوى: يفتقر زيد
 وشكراً، ومعنى ويمنع، زيد شاكراً، وعبروا كاتبة، ورثة طوبى، وعبروا قصيراً، فاسية
 بينهما، بخلاف: زيد شاكراً، وعبروا كاتبة، دونهما، ورثة شاكراً وعبروا طوبى، بخلاف.

إنه مذكوف على «تؤمنون»^{١٦} لأنه بمعنى آمنوا، فإن المصنف، وفيه نظر لأن
 المتكلمين في «تؤمنون» هم المؤمنون وعلى «ويؤمنون» مع الضم المسمى قوله
 «تؤمنون»^{١٧} يدل لا فرق على طريق الاستشهاد فكيف يصح حذف «ويؤمنون»^{١٨}
 عليه؟ قلت: أما اختلاف المتكلمين في المستثنى فلا يمنع كما سبق ثم جاز أن يكون
 «ويؤمنون» مقادير واحد وتكون جملة «تؤمنون»^{١٩} جوداً أو استظهاراً، أما الذي يمنع
 منه صحة حذف قولها مع كون «ويؤمنون» ضميراً، فقد يصحح أن يضاف به هذا قبل
 «تؤمنون»، ونسب التذكير إلى العهد معهوداً على قول مراداً قبل وأنها القاسم بينهما
 الذين آمنوا، لأن إرادة التوكيد بواسطة التوكيد في جملة غير عزيزة في القرآن
 الكريم ومن ذلك: «وَأَمَّا إِنَّا وَلَكُمْ الْهَدَىٰ وَالضَّلَالَةَ ثُمَّ رَوَّاهُ»^{٢٠} وقوله تعالى: «وَأَمَّا لَكُمْ
 يَوْمَئِذٍ وَلَكُمْ الْهَدَىٰ وَالضَّلَالَةُ ثُمَّ رَوَّاهُ»^{٢١} وقوله تعالى: «وَأَمَّا لَكُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَكُمْ
 الْهَدَىٰ وَالضَّلَالَةُ»^{٢٢}، قال المصنف: والأغرب أن لا يبين الترخيل أن يكون الأمر معهود
 على مظهر يدل عليه ما تقدم، أي: وأمنوا وأمنوا كما تقدم الترخيل في قوله عز وجل
 «وَأَمَّا لَكُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَكُمْ الْهَدَىٰ وَالضَّلَالَةُ»^{٢٣} معهوداً على معهود يدل عليه قوله: لأرجعتكم ومن هذا الباب
 قوله تعالى: «وَأَمَّا لَكُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَكُمْ الْهَدَىٰ وَالضَّلَالَةُ»^{٢٤} وقال المصنف: به مذكوف على قول من قبل
 أنها الذين آمنوا استعملوا بالفتح والضم.

ص: والجامع بينهما إلخ.

والمراد: أقدم أن الجامع بين المتكلمين هو المصنف في أشهر الوسائل

أعلم أن الذي يظهر والله سبحانه وأعلم أعلم من كلام المتكلمين والغير من أهل

هذا الفن أن الجامع لأكثر في الوسائل هو يتناسب بين المتكلمين لا يظهر على ما

(١٦) سورة البقرة: ١٧١

(١٧) سورة البقرة: ١٧٢

(١٨) سورة البقرة: ١٧٣

(١٩) سورة البقرة: ١٧٤

(٢٠) سورة البقرة: ١٧٥

(٢١) سورة البقرة: ١٧٦

(٢٢) سورة البقرة: ١٧٧

(٢٣) سورة البقرة: ١٧٨

سواء كانت دالة حين شاء الله تعالى - غير أن هذه مناسبة الفكرية لها - سبب ومقتضى، كما سببها فاجتماعهما في القوة الفكرية بحريق العقل أو الوهم أو الشهوة وأما مقتضاها فالحصول للاتحاد، إذ حقيقة أن بتأويل قريب أو بعيد، وأنت تعلم أن القوة غير ملازمة للمطلقين وربما تعلقت عنها وشغلت عند ذلك يحصل التشابك والاتحاد في الطرفين، كقوله: يدخل زيد ويخرج وقد يحصل تشابك نظري إلى الاحتجاج في الحقيقة وإن لم يتعدا في الطرفين بل في نفسه وفيه كسر مكر في معجزة الحركة واليهن فتقول له: الحركة عرض للقوة واليهن بين صفة كونه وكيفية، فتشابه هذا بوجوده وتوحيده حين يتم بلوغ الاتحاد في نفسه، إنه حصل الاتحاد في نفسه إليه بالجمع المطلق، وهو اجتماعهما في أن كلا منهما مشروط بذكر في المجلس، وبذلك قد يحصل التشابك مع الاتحاد في نفسه فكل واحد أن يأخذ القاطن في ذكر ما وقع في هذا اليوم من الأفعال، فيقول: حصل زيد وأبشركه شيئا، فهذا وقع فيه التشابك في السند، لأنهما مشروطان به ولا يخالف فيه أن السند إليهما، لأن السؤال وقع عن الأفعال لا عن القاطن، ومن وقع الاتحاد في أحد الطرفين ولا تشابك فوقه استكونا يحصل في الحركة عرض للقوة وقوله: يحصل ما هو في الطب وأمره وأمره أمر وغيره أنه في الأمر وفقر عام زيد وهو كغيره بذلك الأول، وقد بلغ الاتحاد في الطرفين ولا تشابك كقوله: يظهر بل علم زيد وأبشركه هذا أبلغ الفكر في قوله: متى ما القضاء كلام المصنف من حيث هي أمر كلام على الصنيع المطلق، وكقولك: زيد أطول وأصغر وما عداك فإنه لا يجوز كما القضاء كلام بين أمرتكم في التبيين، وفيها اتحاد السند والسند إليه كد سائرته في قوله: زيد يصغر وهو يصح، حيث لا مناسبة بينهما فإنهما متجانسان في الطرفين كد سائرته على خلاف ما فهم المصنف، وهو غير صالح كما ذكره المصنف (إذ تكرر ذلك حيث لا اتحاد في شيء، فلا مجال إلى التشابك) فيجب الفصل بين جالينوس طوبى زيد في الأمر، وحيث حصل الاتحاد في أحدهما فضرورة تقع انسانية وثارة لا تقع، وقد يقع في المثال الواحد الاتحاد في الطرفين وهذه طوبى ويظهر هذا جري في مجلس ذكر ما عند زيد بين الأشخاص الطبيعية، فتقول: الكلام غير واحد، شيق وقع الاتحاد في الطرفين وذلك حسنا، وإن جري ذكر الكلام فقلت: لطف بين والخدم شيق لم يحصل لعدم

الثانية والاتحاد حيثما هي المستند بر أنه يحصر الاتحاد في المستند وفي قيد المستند إليه كقولك: خلقني خلقاً وحقيقياً حيث أنه يتقدم للخلق ذكر وهذا هو الذي أصر السكاني على استلزامه إما تقرير ذلك، فاعلم أن المصنف حذر أنه لا بد في الجاهل من الاتحاد في المستند إليه والمستند به، حيثما أو مجزأ بل يكونا معتمدين في الفكرة على ما سيأتي، وفي السكاني أنه قال في موضع من الشرح: أنه يمكن التوجه في المستند أو المستند إليه أو في قيد من قبله، ثم أكرر عليه وقال: إنه متوقفين بدموعهم الأمر بالعيش يوم الجمعة وخطاب عمرو بنوس في قيد قال: ولعله سهو، فإنه صرح في موضع آخر منه بالافتقار خلقي حقيق وخالص حيث مع التوجه في المستند، وأجاب الطيبي والمصطفى عن السكاني بأنه موافق على أنه لا بد من الاتحاد في المستند والمستند إليه، ولما قوله: يمكن الاتحاد في أحدهما يريد أن الاتحاد في أحدهما جائع لكنه ليس بصحيح، قلت: هذا ليحجب لا يصح لأنه إنما تكلم في الجاهل الذي أصره الطيبي، ومن وافق على ثلاثة تعليق ما قلناه، ولكن السؤال: أريد وجهه ما استلزم من الاتحاد، فمن السكاني حيث قال: يمكن الاتحاد في أحدهما، أراد حيث وجد المناسب للمحول أو المطلق أو الوهمي بهذا، وحيث قال: إن خلقي حقيق وخالص حيث يحتاج أراد حيث لا يشجع الخلق والخالص بمعنى النسبة حيث كما يعلم بالهدية من قلب على كلامه فإنه فرض الأمر فيها إما جزم ذكر حواشيه ولم يتقدم للخلق ذكر للاتفاق هذا ليس لعدم الاتحاد في المستند والمستند إليه بل لعدم الجاهل فإن الجاهل هو الذي أصره في قوله، وأما غيره فإن اتحاد المستند والمستند إليه في (أصلنا وأصلنا الشر) وجهنا بيننا (مؤجلاً) فلسفان ليس والجمعي، والمستند إليهما أصر والأمر بالهدية، أنه وسلامته عليهم، والقاسية فيه لا يصر، ثم قلت: من الشر والجمعي، يشاعة جريها متجهان، قلت: إنما ذلك من قول السكاني، وإن مستند فإن تعدد المستند إليه لا يقع ما قلناه، وكذلك كان زيد يخلق ويصير يجمع، متجهان في الطرفين كما سيأتي، وهو لا يصح عند المصنف، وقوله متوقفين بدموعهم الأمر بالعيش وخطاب عمرو بنوس فيه: قلت: إن هذا التمسك أنه يحصر ويصله بأن وقع ذكره في خلق في هذا اليوم، ولذلك كسب

للمصنف هنا مقصودا هي تولد بشرط الاتحاد القويين، ولكنه سيذكر اشتراط «توافق موافقا عليه» فبعدا بفرجه، وحيث تصح ذلك نذهب أن الاتحاد هنا ليس حتى حقيقة فإن الاتحاد القويان يعني لهما بصير، شيء وحدا مستعير، لأن القويان لا يشكلا، ولكن أراد أن لشيئين في صورة أو هي القاطن يكونان متحدين في العظم، ولا شك أن هذه الأقسام الأربعة من الاتحاد هي: أو هي اتحاد أو اتحاد، لأنه أولا في واحد منهما كل من طرفي الاتحاد فيهما متصدا، فثمة يكونان ظاهرين، كل واحد زيد والغيب زيد، يريد زيد أنه شيء فثمة وإن اتفق فثمة فيهما متطابقان بالظهور أو اشتقا بالعرف، كل غيب فهو برزس متجربة، وثمة يكونان متحدين مثل. زيد وعظمي ويصح، وثمة يكون الأول، ظهر، وثاني غيبا مثل العظمي زيد ويصح، وثمة كل. زيد عظمي ويصح أو. لا عرف عدا فقول المصنف «توافق بينهما» أي بين اجتماعين وقوله «يجب» أن يكونا في نفس السند إليهما وسندين أو يجب أن يكون متساويين بغيرهما أو ما نسمي المنطقيا ولا يلزم من ذلك أن يكون يريد أن المتصديقا هو نفس التوافق بل التوافق يخص بالاتحاد ذاته بمتصديقا، أي مع الاتحاد ويصح جعلها لشيئية. فون العلم بالاتحاد يحصل بسبب الاتحاد، فون قلت المتصديق بين القويان كمال، يكون بمتصديقا، والاتحاد يعني التصد الذي هو لازم للمساواة قلت المراد اتحادا في الشيء بين السند إليهما مثلا ولا مساوية بين السند إليهما العظم من كونهما شيئا واحدا عدا بالنسبة إلى الاتحاد، تعطيني أنه بالنسبة إلى الاتحاد الاختصاصي على ما سبقني - فمتصديقا ويصح فون قلت - كلامهم هنا يخص أن الاتحاد شرط وسبب أن التوافق قد يكون للاتحاد وقد يكون غيره، قلت المراد هناك للاتحاد العظمي وهذا الاتحاد أهم من العظمي والاختصاصي.

(تكملة): نحن المصنف للاتحاد في سند إليه وسند يعني قسم وراء ذلك وهو أن يحدد السند إليه في وجوده مع سند في الآخرى مثلا. الاتحاد حسن والتفريق القفر فالتوافق هنا أنه هو بين السند إليه والسند في الآخرى والسند إليه والسند في الثانية وهذا وارد عليهم أنفسهم.

ثم إن المصنف أصّر للاتحاد في قيد السند أو قيد السند إليه فلا بد من القسم محيط ويصحيح القسم الاتحاد العظمي والشرع فيه غيره فتقول. الاتحاد العظمي سواء كان

العاشر: عكسه.

الحادي عشر: سبب في الأثر، ولقد سبب في الثانية. العالم زيد والناس الحب يهدأ، ويهو سبب: الحام زيد والنطف الصبيح كان لزيد.

الثاني عشر: عكسه.

الثالث عشر: ليد سبب إليه في الأثر، ولقد سبب إليه في الثانية. الضارب زيدا جهولاً والكرم زيدا رشيداً. ويهو سبب: سبب زيدا جهولاً، والذو لزيد شعرة أسود.

الرابع عشر: ليد سبب في الأثر، ولقد سبب في الثانية. زيد يذوق الآن والظوح كثير الآن. ويهو سبب: زيد لأم الآن والنفس ضعت الآن.

الخامس عشر: ليد سبب إليه في الأثر. ولقد سبب في الثانية: المحسن إلى الناس موهوب، والله راحم لمن أحسن إلى الناس.

السادس عشر: عكسه. والرجح الصبرة العصف.

فروق: والواجب بينهما: أن يكونا جنسيتين ويجب أن يكونا باختيار السند إليهما والمفردان قد طلعت ما يرد عليه وإنما إن فعل دار القيد لأنه لا يرد المفرد للاتحاد فيه، ولأنه قد اختار الجمعان معه وطلعت ما يرد عليه من تعدد السند مع السند إليه ولم يذوق. إن قوله باختيار السند إليهما، والمستويين يذوق ذلك وجعله للاتحاد شرطاً مطلقاً لا يذوق قوله بعد ذلك: إن الجميع قد يكون لاتحاد وقد لا يكون، فإيهما من أن الاتحاد الحاصل في كل جامع، إذ حقيقة وما صدر.

وقوله: لزيد شعر وجمع كالب يزد عروق وجمع الشعر كاسية بينهما واضح وقوله شعر شعر زيد يكتب حين السند إليهما، صريح وهو لاتحاد. وبين السندين جامع وهو ما بين الكساية والشعر من القاسب، وقوله: يحلى ويملع، كذلك والكساية في المعنيين باعتبار القسامة - أيذا قاتوه - ويحتمل أن يذوق. إن يحلى ويملع في محل واحد كقولهم: حلو حامض أي مر أي صفته الجميع بين الأمرين، غير أنه لا كان الصفاء والفتح فليكون فعله أحدهما على الآخر، وأيضاً فإن الإضافة والملع لا يمتنعان في محل واحد يصدق فيه الأمر. بخلاف العبارة والتوضيح فقد يتغيرل احداثهما في الز، إذ لم يكونا عروق وقوله: زيد شعر وهو كالب فييهما عكسية

كأن يكون أحدهما أو صاحبهين أو مشتركين بوجه ما، أو ذكرنا في مجلس الشكّاء،
وبه طويل وعمر قصير، كذلك وقوله: القاسية بينهما، قيد في الشكّين الآخرين.
والقاسية هي تلك الأول والثاني في أصله إليه للاتحاد والقاسية هي الثالث والرابع
هو تلك أحدهما بالآخر وقوله: يجب أن لا يجوز لغيره يعجز به من أن تكون القاسية
في الشكّين فقط فلا يصحّ الوصل إليه أكثر بقوله: يختلف زيد شاعر وعمرى شاعرة
بقولها أي: بدون القاسية في أصله إليها.

والقصد: بهذا الذي ذكره ليس معيّد، لأن بين زيد وعمرى اتصالاً سواء كان بينهما
علاقة، أو كما سيذكره المصنف، فالمصواب: أن القاسية شرط لاختيار الاتحاد في الطرفين
كما سبق ويحيز من عدم القاسية لا بين سعد وسعد ولا بين السعد إليهما، وإليه أشار
بقوله: (زيد شاعر وعمرى طويل مختلف)، يعني: سواء كان أصل إليهما لا يتعلق
بشيء، فيكون مثلاً لعدم الجامع لأصل الشكّين ولا بين السعد إليهما، أم كان زيد
وعمرى أطول فتكون القاسية بين السعد إليهما، لأن السعد مشترك فلا يجوز أنهما
(الثلاث) ليس كذلك، بل بينهما قاسية مشتركة بكلّ حال فهذا طالع لاتحاد السعد
إليه بكلّ حال سواء أكان بينهما تعلق أم لا.

ص: «السكّاني: الجامع بين الشكّين» (ج).

(ج): هذا الفصل ذكره المصنف فيكون السكّاني عليه وهو لا يمانع ما سبق من
الفرق لاتحاد في الطرفين. لأنّه قد عرفت أن الاتحاد أهم من الحقيقة والاعتبار،
وذلك الاتحاد المتصور يكون بجامع - وهو - مشترك - فكذا أن الجامع ثلاثة أقسام
عقلي وهي: وحيد، عقلي هو علاقة لجميع الشكّين في قولنا الشكّاء جميعاً ويكون
مستنداً إلى العقل بأن يكون أمر حقيقي، أي: واقعاً في نفس الأمر من حيث هو هو،
والمراد بالوهم أن أحدهما تلك العلاقة في قولنا الشكّاء جميعاً يكون من جهة الوهم بأن
لا يكون أمراً حقيقياً بل اعتباطي، ويكون أمراً غير مخصوص بأحدى الحواس الخمس
الطاهرة، لأنّ الوهم بمصطلح الفلاس ما يحكم بالاعتقالي غير المحسوس،
والطبيخ أن يكون بينهما علاقة لجميعهما في قولنا شكّاء جميعاً اعتباطية مستنداً لإحدى
الحواس الخمس، وبوجه الاختصار فسي ثلاثة أن العلاقة الخاصة للشكّين هي
القولنا الشكّاء إن كان أمراً حقيقياً فهو العقلي، وإن لم يكن بل كان اعتباطياً فالحسّة

أن يكون غير محسوس وهو الوهمي فلهذا يحكم بحالتي غير المحسوسة حكمة كاذبة، وإن كان محسوساً فهو الخيالي لأن الخيال انطوائياً هي الحقيقة المحسوسة والمحسوس ظاهرة بعد معارفها، وبما يحذف يحذف لأنه شاذ يترك الأشياء على حقيقتها، وقد كنا نذكر أمثلة بجامع معنى الخلق، قسم الحذف الجامع إلى حلقى وفرد، وقسم الحلقى إلى د هو سبب الاتحاد في تصور وحده، وفرد بالاعتداد في التصور لأن يكون شيئاً واحداً حقيقة بالشخص وضوح، وقد كنا نذكر أنه أمثلة لتشتت بها على غيرها بالاتحاد، نذكر بها في طرفين أو في أصل أو في الوسط إلى أن لا في واحد منهما بأن يكون الجامع غير لاسم الأول في العرفين، مثلاً، قام زيد أمس وقام زيد، أمس مرفوعاً بذلك، واما، وقام زيد أمس ثم قام زيد أمس واما واما واما أو لم عمداً وهذا يستعمل قصد، مثلاً حتى يلهم السامع أن ذلك من شأنه أن يكون الإعراب أو أو يترك عليه، لأن ما خيار بالحق، مرفوع أو فلهذا مرفوعاً كذا مؤسسة أصيلة وخيار أو إنشاء قصد تقرير كذا الأمر وثباته مطلب آخر أبلغ، فإن قال: إذا كان التاكيد فلا يحذف كما سبق، امت، لم لزم أن الوحدة التامة مؤكدة إلى هي تأسيساً والتاكيد وقع في التكرار التأسيس وهذا أبلغ من التاكيد في التاكيد يكرر التامة معنى الأول وعدم التكرار والمطلب يحصل بتكرار الإسم وفيدته زيادة تقرير التامة التامة أو طلبها، والتامة بتاكيد تقرير الإخبار بالتامة ولا أقول بذلك مطلقاً من حيث لا إلهاء بأن يكون الشعر به أو المطلوب لا يكرر التكرار على صفة أصل وصفت أصل، ثم عمداً واما واما، غير لوأنت في صفة هذا التركيب فميك بقوله تعاد، «فلا سؤف تفتكون فلا سؤف تفتكون»^١ وهي كلام الزمخشري = يومين إلى أن الثانية تأسيساً لا تأكيد، لأنه حصل كناية أبلغ في الإخبار وقوله هو وجسوس: «فإذا أتركت ما يؤم الذين ثم أتركت ما يؤم الذين»^٢، وما قوله: «كأن بني هاشم بن النعمان استأصوبير أن يتأصوبا يتأصوبا على بن أبي طالب، فلا كأن ثم لا كأن ثم لا كأن»^٣، وأقول تعاداً.

[١] سورة التكاثر ٢

[٢] لغز العرب المأثور في التكاثر، ج ١، ص ٢٢٠، وسلم ج ١، ص ٢٢١

﴿لَقَدْ كُنْتُمْ كَافِرًا ثُمَّ كُنْتُمْ كَافِرًا﴾^(١٦) يحصل أن يكون منه وأن يكون من الكافرين على ما سيأتي، ومنه قول المفسر:

أَلَا يَأْتِي السُّكُوسُ ثُمَّ السُّكُوسُ لَكُنْتَ اسْكُوسِي^(١٧)

ونظر القول: إن ذلك في التصديق الآخر، في ما بين ذلك الوصل فيه تعري أو كان تأكيداً لثبات الكفر، يقول الأصوليون: وما كان بمثابة قول الإنسان اسْكُوسِي اسْكُوسِي اليهودية وهو تأكيد لثبات الكفر، أو كان غير بعيد كان كسر التأكيد لثبات الكفر، إنه يريد سوا الله تعالى أسْكُوسِي، لا الله، فرب الله، سوا الله لم سوا الله يعلم كان أجود منه بغير عطف، لأنه بالتصديق لا يكون حياً مؤكداً من خبره، وعمود التصديق يكون تأكيداً وخبراً واحداً وهو أجود لغيره على ذلك استبعاد التأكيد وعدم اعتدائه قصد التفسير به، ولعلهم أن التأكيد منه ومن التبع مضمون ومعلوم من جهة، فإن قلت: هذا ثبت في عطف بأم فلا يثبت في غيرها، قلت: بما ثبت مع أم مع، لأنهما مني التراضي على التوافق بحيث في زمن حيز الواقع فيها السطر التفسير العنود بحيز به حيزاً نحن فيه فلا يلزم بالتالي، وهي لا تقضي قولاً أول، فإن قلت: هذا ليس في اللغة وهو يحتاج أو لعل ما ورد من ذلك عطف فيه الإخبار أي ثم استوفاه، قلت: لعل بدر عين بين ذلك في شرح لألفية أن الجملة التأسيسية لا توسل بعطف، وبم عطف به، فإن كان لعل كذاً واليه واليه التأسيسية لا يتحقق في جواز ذلك والتالي قول المفسر: ﴿لَقَدْ كُنْتُمْ كَافِرًا ثُمَّ كُنْتُمْ كَافِرًا﴾^(١٨) فإن التأسيسية ومن التأسيس والقيام على التأسيس والتأسيس من اثنين من حيث استلزام ذلك أن التأسيس به حيزاً واحد يوجهوا ذلك على حد ذاته، أن تكون التأسيس الأولى مستوية على، غير التأسيس الثانية مع إمكان إرفاقه، فإن قلت: في قول: إنه تأكيد، قلت: يردون ما ذكرته من تأكيد التأسيسية بالتكرير لإثباته لا أنه تأكيد

(١٦) سورة البقرة: ١٧٥.

(١٧) من حيث من القول وهو العهد، لا قول في نسخة من ١٧٥٠، ولا مدية في نسخة الباقية من.

(١٨) شرح التفسير: ٢٩، ومقدمة (١٧٥٠) لعل، ولا أم التأسيس.

(١٩) سورة البقرة: ١٧٥.

الطبي على ما يعرف عن نظر كلامهم، ولم ذكر التأكيد لفظيا لما فصل بالاسم، والتسمية
 القعدة لعل ذلك تأكيد مجاز أو على ما أضافه، وفي خصوص الآية الكرمة لو كان
 تركيها لا فصل بين وبين متبوعه يكون معنى **﴿وَيُظَاهِرُ ظُهُورًا﴾** فإن قلت: الآية الثانية
 مسبوقة على والظن، قلت: قد انفردت عن أن **﴿وَقُولُوا إِنَّمَا هِيَ ضَلَالٌ﴾** معروف على
﴿لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ لا على قوله **﴿وَيُظَاهِرُ ظُهُورًا﴾** وهو ظن ما نحن فيه،
 وقوله تعالى: **﴿يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ وَاصْطَفَاكِ عَلَى إِسَاءِ الْعَالَمِينَ﴾** وقوله
 تعالى: **﴿وَالَّذِينَ آتَى اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ فَالْغَرَامُ وَالْكَرُونَ﴾** يحصل أن يكون اصطفاها
 وتكرين، وهو الأول في التكرار، لأنه محض طلب فيه التكرار، والظن أنه ليس مما
 نحن فيه، وكذلك ربما على ما ذكرناه قول لاسي وغيره من لا يحصون عددا أن
 نحو: هم يوم الجمعة وهم يوم الجمعة، صحيح، ويكون أمرا مراداً، ونحو من
 وكعبين ومن وكعبين، من هو تبيين أو تأكيد قولاً لا يقال: تكرير ذلك المحصول
 المحصول، لأن قول: طلب امرأة من أجل الحصول على طلب بعد طلبه كما
 يدعو إلى التكرار، وبما انفردت به من تكرير، مع إننا نحتاج ذلك فيه، يلزم فيه الحصول
 المحصول، وهو الإتيان غير المتكرر مثل: كنت غلبت وأنت غلبت، فإنه يريد عليه أكثره
 بالأول، لا يمكن إنشاء إيقاع تلك المصلحة بعد وقوعها، وإلا فذلك الظاهر قد يقصد الإخبار به
 بمرتين، وقد أمر الله تعالى في كرمه العزيز بالصلة لغير مرة، فإن قلنا: يحصل بذلك
 التكرار، فإن المصل والمطل يقتضي التكرار فيكون أن التكرار به شأنا والظن به ذلك غير
 الأول.

والقصد: إننا نقول به عهد لا بتمام القرعة أو لأن ذلك الشيء لا يقبل التكرار كد سجد
 التكرار ما ذكرناه فإنه لا يجوز تكرار.

القسم الثاني: الأعداد بالشمس في اسمها طلب يدعو إليه يكاف، وأطروء يكاف، هنا
 قسم مستعمل، لأن على أحد الشك واستعمل ثم الأعداد اسمها لا مستعملة أن
 يصدر الفعل الواحد بالشمس من اثنين. هذا القسم لا يأتي في الأعداد بالشمس، بل
 بالشمس - فتأمله - فقد علمنا فيه

الثالث: في السند إليه فقد وهو إما أن يكون مفصلاً موصلاً، مثل: زيد يكتب ويشرح، فيحسن أولاً أن يكون القسم التامية، مثل: جديس يكتب ما هو وليس غيره. الرابع: لا في واحد منهما، فالتامة زيد يكتب، وأخوه يشرح فيحسن أو غير متضمنة فلا يوصل، نعم: سورة الإطلاس من القرآن وإن كانت هي قرء، وهذه الأقسام الأربعة للعدد والتعاضل باعتبار اختلاف لفظ السند إليه أو التعاد، مثل: صحيحه صنف الكتاب وصرح صنف الكتاب، أو سيرته صنف الكتاب وصرح أنه الكتاب، ومثل الإكرام فيصرون أو غير وفاء، ويأتي فيها التعطف بالواو وغيرها.

وكون الجملة الأولى لها معنى أو لا معنى بها لا غير ذلك بما لا يحظى ولا نظير هذا قلنا في سورة الصنف، قوله: أن يكون بينهما العدد في التصور، أي: بين المتضمن أحدهما مع الآخر بين السند إليهما العدد مع الآخر وسنن نطفي مع المتعطف على «ر» من اشتراط صحة الجملة، ولحق بالاحتمال في التصور أن صورتهما واحد، أي: وإن كان مفصلاً إليهما: وهذا هو الذي في السورة واللفظ، عهد في نفس واحد، وقد مثل عليه الذين اشتروا وغيره من شواج الخجاج والطبخ والاحتمال في السند إليه بقوله: زيد يجمع ويرفع وهو صحيح وبقوله: الاحتمال في السند بقوله: زيد كتاب وصرح كتب، وهو مفيد: لأن كتابة زيد وكفاية غيره ليستا متضمنين بالطبخ حقيقة في التصور، بل الاحتمال بينهما يعني انتمى فهو من القسم الذي سأل، ومثلاً للاحتمال في قيد السفر حته، بقوله: القائم مثلاً خجاج والجداس مثلاً عام، وهو مثال للاحتمال في القيد مع وجود جامع في السند إليه وهي التامة ومع عدم الجامع في السند، إذ لا جامع بين خجاج وصد، ثم هو فائد أيضاً، لأن الطرف بالنسبة إلى القائم والجداس ليس متضمنة حقيقة، بل هما طرفان متساويان، لأن إمكان الواحد بالشخص لا يكون فيه تناقض إلا أن فرض ذلك بحسب وقتين مختلفين، ومثلاً للاحتمال في قيد السفر به، بقوله: زيد كتاب في البحر وصرح جداس فيها، وهو أيضاً فائد، لأن مكان الجداس والكتاب مختلفان بالشخص، ثم هو مثال للاحتمال في القيد مع عدم الجامع في السند، ومثلاً للطبخ بقوله: هزم الأسير لجهنم يوم الجمعة ونهض الميقاتي فيه، وهو مثال صحيح بشرط أن يفهم أن الفطير ولما في زمن واحد بالشخص، فإن الزمن الواحد يكون طرفاً لا كفاية كالتفريق، أما لو قصد أن أحدهما ليس

إنما معنى: بأن يكون بينهما اتحاد في التصور أو المثال، فإن العقل يتصوره لثبوت
 من التماس في الخارج برأيه اتحاد بينهما.

ياكرا التوابع، والأخرى في آخره مثلا. فليس مما قلنا فيه ثم هو مثال الاتحاد بالكلية
 مع عدم التتابع في المسند. وهذه الأمثلة كلها مما عبرت أن يكون التماس في
 الاتحاد في المسند أو فاعله إليه. أو التماس على حقيقة كما قلنا.
 من: (أو تماثل في آخره).

(ثانيا) هذا النوع الثاني من التماس يعني وهو أن يكون التتابع في المسند أو
 المسند إليه تماثلًا وتماثل هذا التماس في التماس، وذلك حقيقة أصحها بأنها
 موجودان متطابقان في الصفات النفسية. ومن لازم ذلك أنه يجب لكل منهما وجود
 وجود ما يجب لآخر ويتتابع وجود (قوله: فإن العقل إلى آخره) على أن يكون تماثل
 بينهما، أو التتابع بالحقيقة إنما هو الاتحاد، لأن الطرفين متحدان بصفات، لأن التماس
 بعد ما قلنا من التماس في الخارج نوع التماس المتشابهة لهما. فجميع الاتحاد،
 ثم هذا التماس في المسند إليه التماس في المسند فاعله أو في فاعله من وجودها على
 الأقسام السابقة في الاتحاد في الحقيقة، وهذا التماس ما يجوز من الأمثلة أمثلة ملوك ما
 يدسب هذا التماس، مثال التماس في المسند، زيد يعطي يريده يعطي، أو هو يعطي، فإن
 المسند إليه متحد لا متماثل والمتمسك بغيره، لا أريد بالإعطاء الذي غير الإعطاء الأول.
 الاتحاد في المسند إليه بالتمسك وهو عدم وجود، ولا شك في ملوك هذا النوع لا
 أو يرد فروع أن التماس هو الأول، وكذا التماس. وقد قلنا التماس في قوله تعالى: **فَلْيَتَلَفَّظْ**
فَتَكُونُ نَوْحٌ فَتَكُونُ مَعْنَى **بَعْدَ** **كَلِمَةِ التَّكْوِينِ** في أثر التماس وهو غير ما قلنا.
 ومثال التماس في المسند إليه زيد يعطي وجوده يطلع أو زيد يعطي ويعطى مع وجوده فإن لم يكن
 يوجد عقل، لأن ما قلنا به من رجوع التماس بغيره أن أفراد الإنسان كلها يلائم التماس
 كل الذين فيها، وهذا ما قلناه أن التماس يختلف استدل بغيره، لأنه شرط في الاتحاد
 أن يكون بين زيد وجوده مناسبة لا يجب جعل التماس على الحقيقة في الموارد،
 لأنهم أجمعون أن خلاف ما يبرحوا به منهم. ولشأن أن تلك الحقيقة لا زالت لا
 تعتمد الحقيقة، بل يرجعون إلى التماس بالذات، وذلك التماس لهما. زيد يعطي

أو تعاضلت كما بين الضمة والمعلول، أو الألف والأخرى.

أو وهى: بأن يكون بين التعوض شيئا تعاضل، تكونى بين وسفروا، فإن الوهم
تبدلها في معرض التشديد، وذلك حسن الجميع بين الثلاثة التي في قوله (من اليسير):
تلكثة لثرفى الدنيا بينهتيا نفسى الخفى وأبو إسحاق والخضر

وأطوه يحطى، وذلك عدم التعاضل فيهما: ربه يحطى ويحتج، والتخسر على ماء قلل
لأريما، لأن من دأبل من سبق في أمثلة الاتحاد، أمثلة سلوك كل من معه
من: (أو يكون بينهما تعاضل).

(أخرى) هذا النوع الثالث من اجتماع العطف، من التعاضل حيث بين مايعين، القسرى
توقل تعقل كل منهما على فعل الأخرى، وإلزام التعاضل حيث تكون مايعين، مفعولة
بالضمة في فعل حيث أخرى، وبالحذف عند أحد المتساويين لا التعاضل، ويكون
التعاضل بين مفعولات أو المحسوسات، وجرها بالقسم والتشبيه أو الزمان أو المكان أو
الوضع، كالضمة والمعلول، والألف والأخرى، والتخسر والتخسر، والألف والألف، والألف
والآخر، والألف والألف، والقسم والأحدث، والألف التمسك والتضاد، والألف والألف،
وسواء أضافت الإضافة في الطرفين متحدة على سبيل واحدة، للأطوه فإنها في كل من
الطرفين أو مختلفة للأطوه، فإنها ليست من الطرفين، بل يذهب اليقظة ومثاله في
المفعولات: الضمة مع المفعول، كقولك: **العلم معقول** التصريح والتوضيح هذا التعاضل، وهذا أصغر
من ذلك وذلك أكبر من هذا في التقى، وهذا أكبر من ذلك وذلك أصغر من هذا في التكيف،
وهذا أصغر من ذلك وذلك أصغر من هذا في ذلك الذي يسمونه ألى، وهذا قسم من ذلك
ولذلك أحدث من هذا في الزمان الذي يسمونه كثر، وهذا أحد التعاضل وذلك أحد التعاضل
في الوضع، وأما وهى: فإن يكون بين التعوض شيئا تعاضل تكون بينا، وأن سقرا إنه
كان ذلك جازعا، لأن الوهم يورده في معرض تشديد، وأهم قوا مدركة لأن جارية فطرية
القبض على شيء، وجرها يحصل التوضيح، وقد أبرزها في معرض التاكيد، فيقوم
أيهما مشدداً، وذلك أكثر، التاكيد التمسك بهما، كما سبق - كما تقول - سقرا الضمب، تسر
وبهاض الضمة بالقسم، وذلك حسن الجميع بين: ضمة في قوله:

تلكثة لثرفى الدنيا بينهتيا نفسى الخفى وأبو إسحاق والخضر

١٠١- أيمن من التمسك بهما، إذ وهى في وأمرى ذلك، ١٠٢- وهى "يتمتعون" بعد "تتمتعنا"،
يتم إلى نام في نوع هذه الضمير من ذلك، ولا سيما في نوع الضمير ١٠٣- ١٠٤- وأخرى

أو شبه الله؛ كالسماء والأرض، والأول والثاني؛ فإنه يفرقهما منزلة التعريف، ولذلك تجد اللغة أقرب حظوا بالآل مع الله.

أو عياناً؛ بأن يكون بين تصورهما تارة في الخيال سائر، وأسماوية مختلفة؛ ولذلك اختلاف الصور الكلية في العيالات تركها ووطوعها، ولما يجب علم المعاني لغير احتياج إلى معرفة النجاس، لا سيما العلوي، لأن جمعه على مجزئي الإله والخالق.

أين سبنا في القضاء؛ لأننا نقول الملتج على هذا القول تصويرها مجتمعين، وأما تصويرها في وقت واحد متفرقين فلا يمتنع، لا إلا قلنا إن العلم يستحيل أن يتحقق بالمرس من وقت واحد. لكن امتنع لا يريد ذلك، لأن القول به لا اختصاص له بالقدوس؛ بل في كل أمرين يمكن وقوعه، أو يكون المبدأ إليهم أو المستعان متصافين، علم من هذا، وإنما كان المبدأ جديداً، لأن الوهم يفرقها منزلة التعريفين. فليكن يلزم من تصور أحدهما تصور الآخر.

(قوله: أو شبه الله)، أي: يكون بعد إسماعيل شبه الله، وعليه من الصف ما سبق مني أن يقول: أو يكون من القهول شبه الله (كالسما والأرض) وإنما لم يحكم عليهما بالتمام، لأنهما لا يتطابقان في محلها وإلهما ومرجعاً، ولأنهما يمتدیان للقدوس لا بينهما من الاختلاف (أو) من شبه الله (الأول والثاني) بمعنى أن بعد منه الأيدي والأسود - كذا سطر - وإنما هو الأول والثاني من شبه الله، وأم بعدا متصافين، لأن في كل منهما قيد العلم، لأن الأول - أم يسجد لغيره، والثاني ما سجد واحد فقط، والحدان لا يكونان صميمين، (قوله: إله)، أي: لأن الوهم (يفرقها) أي: القديسين (منزلة التعريف) بمعنى أن يقول: منزلة امتصافين أو يقول: فرق التعريف منزلة التعريف (ولذلك تجد اللغة أقرب حظوا بالآل مع الله) كالسواد والبيض، وأما الخيال فهو أن يكون بين تصورهما فرق في الخيال سائر أي سائر في الخيال، والتخيل أقرب حلاقة لا يفرقه العلم المشترك، ويفرق الخيال عن العقلي والوهمي، بأن في العقلي حلاقة عقلية - كما سطر - وفي الوهمي حلاقة اعتبارية عاصلة في ذاته تلك المقترنة، وأما الخيال فإنها صور الله في قوا الخيال، وأصل إله من الخواص، وإن كانت تلك الآلهاء بحسب نعت القسطر. يكون كثير الاستعمال لها في عباد، كثيرة مشاعيتها بالتمسك حواسه الطاهرة صبيها، وذلك كثر الاختلاف في لونه الصغير في الطبقات، ورأى فليكن مجتمعين في عباد بعد دون طيفه صير، فليتمشقه

اعتبار ملكته وجب ما يقتضيه وبلغ الاستيعاد انظم إلى حقله على جوار الأمرين فلا شك أن الفصل فيه أرجح وعلى أرجح الكتب من حيث المعنى لا ينظر إلى التناوب القليل.

والقصد لا مانع من القسم الواسع الواحد إلى مستخدمين والغيره لأن المعنى بوجوبه امتناع النفس، فإن كان مع التناوب بحسب الواسع، كان التركيب حسداً ولا كان التركيب قبيحاً، أو يكون المراد من أريد أن تعبر قليلاً بالتناوب ويحصل أن يريد بالمعنى الوجوب، لأن وإمكانه الملازمة يستند أكثرها إلى التعيين فلو كل ما وجدته لغة وجب ملازمة من غير عكس، ويشهد لذلك أن المستثنى قال: إن محسنات الوصل أن يكون الجملة منتهية في الاسم أو الفعلية، فإذا كان المراد من الإظهار مجرد نسبة المعبر إلى المعبر عنه من غير تعرض كيد ذلك لم يرد أن يراعى ذلك، نظر كيف جعله من المحسنات لم يجعله لا، وقد افكر من محسنات الوصل ليرى، أخصب التناوب أخصب بالاسمية والفعلية، أي بأن يكون اسميتين أو فعليتين كما ذكرناه ولأحسن أن يقال: أو مواتا وصغير، لأن الجملة التي مرفوعة اسمية، والتي أخت طريقتها فعل إن كانت مصدرية بالفعل سميت فعلية أو باسم سميت تامة وجوهين ويطلق عليها أيضاً الاسمية كثيراً.

والم أولاً: أن لكلاً اعتدلت على جوار نصف الجملة الاسمية على الفعلية وعكسه، ونصف الاسم على الفعل وعكسه، حتى أنما أقول: غير يمنع حقله عند القطب المتعاقب في شرح مقصده، وبإشادته، ويلزم مناج فرط على الألفه في قام زيد وصبر صوته إذا لم تكن الثانية حلاً وهو خلاف ما أطلق التحفة عليه، وأقول: إن كان المقطب يوافق جاز، أو غيرها فلا يجوز، فإنه أين حتى من سر التناوب وقلة من القاري، وقال: إنه الصواب، وأقول: يجوز مثله وهو الشهور الصحيح، ولهذا المسألة فرج مفكره في آخر الكلام: إن عبد الله تعالى، والواجب وهو أن يجوز على خلاف الاسم على النفس، وعكسه فإنه أين الشجرى في ألبابه وهو أن الفعل المضارع يعطف على اسم الفاعل وعكسه، ما ينهض من المضارعة التي استعمل بها بفعل الإعراب باسم الفاعل الإسماء تقول: زيد يذهب، وذهبك وذهبك وتحدثت ولا يجوز زيد يتحدث وتحدث، لأن معك لا يقع مبالغ يتحدث فحسب.

لأنه لا يصلح لتسمية الشيء وكذلك لا يجوز موزع بجائز وبمحدث، فإن عطف اسم
الفاعل على اسم ماضٍ لم يجوز به لا ملازمة بينهما إلا إذا أريد التخصيص من المبدأ إلى
القرية بعد، كقولهم:

أَمْ عِنْدِي قَدْ خَلَا أَوْ نَارُجُ

لم يكن اسم الفاعل مراداً به الشخص فيجوز عطف عليه مثل: **أَرَأَيْتَ الْمُفْعَلَيْنِ
وَالْمُعْتَمِلَاتِ وَالْقَرْهَوَاتِ** ^(١) وعنده يأتي المصنف وغيره ما ذكره كأنه يقول: إن قلنا
يجوز عطف الاسم على الفعلية وحده، فهو غير مستحسن لا فيه من عدم التماسك،
وذلك لعدم تقدم زيد وصرفه، وذلك لأن المعلوم على الجملة الاسمية نحو: زيد
قام وصرفه غيرته يختار هي غيرته المصنوب، ولو كانت الجملة الاسمية ثابتة وجهين
نحو: زيد قام ولقد عجزت قد جعلت التماثل بين عطف الفعلية على الاسمية، والتماثل
أن في الرتبة الوسطى لا يصح في القبح إثم عطف فعلية على اسمية معقدة ولا في
المعنى بل عطف اسمية معقدة على اسمية، أحسنه لأنه يشارك الفعلية والاسميّة
في اشتراك كل من المعلوم على نفس وصف، بل يرد عليهم بأنهم المعلوم
المحذوران، ولكنه يظهر التهمة بالاختلاف فيجعل معمولاً إحصائياً مقدماً ومحملاً
الأخرى مؤخرًا، وقول المصنف: **(وفي الفعلية والاسمية) فيه نظر**، ويظهر أن يقول: أو
الاسمية لأن التماسك لا يكون في كل شيئا، بل في إحصائيات

الأمر الثاني من التماسك: أنهما إذا كانت الفعلية يتناسبان في الشيء والتضارعة ويظهر
أن يقول: أو التضارعة من التماسك لا يكون إلا في إحصائيات - كما سبق - كقولهم: قام زيد
ولقد أو يقوم ولقد هو قلت: قام زيد ولقد أو عكسه، لم يحسن وهذا بشرط أن يكون
التضارع والتخصيص مراداً بهما نفس أو الاستقلال، أما لو أريد بالتخصيص التخصيص والآخر
الاستقلال أو العطف لم يجوز بالتسمية، كما تقدم عن الشيخ أبي عبيد عن الأصمعي أنه
ومن التماسك أيضاً ولم يشرحه له مصنف: أن تكون الجملة سواء في الشرطية
والفعلية، أي: إذا كان المعلوم عليها شرطية فليكن المعلوم كذلك أو كانت المعلوم
عليها ثابتة شرطية، فليكن الثانية كذلك.

(١) سورة المائدة: ٦٥.

والقصد: فيه نظره، لأنه إذا كانت الآية عربية فإن الصدق إنما ينطبق على الأخرى
 وحده ولا يجب الفصل = كما سبق = ويحتمل أن يدخل في هذا القسم إذا كان في
 معناها أدلة حصر، على أنها زيد قام وعمر جالس تريد تعطف عمرو وجالس على
 إما وما بعده، وكذلك إذا كانت إحدى مما يؤلفه من أو سلام من الأخرى
 وقوله: (ولا فاتح) هو مطلقه جاء في تفسيرين السابقين فالتعاطف في الاستعانة
 والفتنة بمعنى إلا فاتح على أن يريد واحده، التجرد وبالأخرى الاستعانة، كقولك:
 قام زيد وعمر جالس إذا أردت أن تقوم زيد فجاء وقوم عمرو أم وراء، لأن رعاية المعنى
 تقدم على رعاية التعاطف المطلق، قال السكاكي في مناقب: وعليه قوله تعالى: ﴿فَوَلَّوْا
 عَلَيْهِمْ أَمْوَئَكَتُكُمْ أَمْ أَتَيْتُمْ عَصَابُؤُكُمْ﴾^{١٧٦} أي سوء أودعتم الدعوة أم استقر عليكم مستكم
 عن دعاكم، لأنهم كانوا إذا خرجوا لم يقولوا سبعا من دعاءهم بل كانوا يقولون
 ﴿وَلَا تَنْفِرْ فِرَّةً مِنْهُمْ﴾^{١٧٧} ولما دعاهم لغيرهم لم يقولوا من دعائهم دعاءين وأخرى عليه
 بأنه إما يدعو لو كان الدعاء لله تعالى، وإما يدعو لأصنام فلا يصح التمسك، لأن دعاءهم لأصنام
 أمر شريع لهم (والجواب أن السكاكي أراد أن الآية لهم ليست عن دعاكم، لأن
 الدعاء في الخطاب إنما يكون عند ضم أو ضم إليه من غير أن يدعو الله عز وجل ودعاه
 الله صحت عن دعاكم، وإذ قال السكاكي: إن دعاكم تستقروا الصدق عن دعاكم،
 واستدل عليه بأنهم كانوا يقولون الله تعالى يدعو الآية التكرية والضمي سواء تعبد دعاءكم
 لأصنام عند نزول القسرين وإلزام ما كنتم عليه من دعاء الله تعالى هذا القسر أم كنتم
 صابرين عن دعاء الأصنام مدفوعين على دعاء الله ومن أمثلة هذا قول السكاكي: ﴿فَوَلَّوْا
 لَهُمْ أَمْوَئَكَتُكُمْ أَمْ أَتَيْتُمْ عَصَابُؤُكُمْ﴾^{١٧٨}، لأنهم ليسوا بواحد من العرب حالة مستصورة له
 فاستقروا من دعاءهم فويله لهم والمثل لا يفرق بين الفصل بهذه الآية التكرية
 بين أن تقول: أم مطلقاً أو تقول: مخصصة قبل، وهذا قوله تعالى: ﴿فَوَلَّوْا
 لَهُمْ أَمْوَئَكَتُكُمْ﴾^{١٧٩} على أن ما نصب فيه مطلق على (فَوَلَّوْا لَهُمْ أَمْوَئَكَتُكُمْ)^{١٨٠} فإن

١٧٦ سورة الأعراف: ١٧٢.

١٧٧ سورة الأعراف: ١٧٢.

١٧٨ سورة الأعراف: ١٧٢.

١٧٩ سورة الأعراف: ١٧٢.

١٨٠ سورة الأعراف: ١٧٢.

قلت: الفصلة لا تطلق عن أن تكون اسمية فتكون خبرية أو فعلية فتكون التبعيد، فإن
أريد التبعيد فهما ويجب كونهما فعليتين ثابت لا انقضاء، أو أريد التبعيد فهما
ويجب كونهما اسميتين لذلك أو أريد اشوب في إحصاءها والتبعيد في الأخرى ويجب
اختصاصهما لذلك. فليس إرضاء اسمية واسمية معر ناظر فيه التناوب التقلي
(وتحذف) الفصلة في نصب لا تنحى عن ملائمة على التبعيد إن كانت اسمية أو
تبعيد إن كانت فعلية، لكن زر - إرادة خبرية وإرادة التبعيد قسم ثالث وهو: إرادة
مطلق تنسب من غير نظر للتبعيد أو لعدم ذلك كانت لا يقع الأخير بها إلا على إحدى
التقليتين، وهذا ظاهر الخوف من قول: مستحكي. إن كان أراد مجرد التبعيد يرضى
الناسب في الفعلية والاسمية وأن: منع من رغبة الناسب في صلب أحد الفعلين على
الأخر فهو أن يكون العدلان مستغنيين فلا يبعد إتيان أحدهما بصيغة ما في الفكرة
والخلاصة على أن هذا الأمر معزى من جهة الواقع وأنه يقدم الكلام على هذا ومثله **الفرع**
ينفع في التبعيد (الفرع) "أشهر أن **الفرع** لا يرد، على النسخ لأنه قد يقع على غير
هذا بلطف الناس (تقريبه). **إنا نلاحظ** فيكون في هذا الأمثلة ونلاحظ كلام السكاكي
عند أن أراد في هذا المثال يقولهم: **عنى** التبعيد أنه بإحصاء بالعدد الثاني، ويلاحظه
بعد أن لم يكن يذهب لذلك قول: سكاكي: **يولد** حاليكم أجددكم **وهم**م يختلف قولاً
عنى المصارع التبعيد بمعنى أن **أشهر** - بالعدد وقت بعد وقت ويكرر كما سبق تقريره
وتقريبه (الفرع) **ينفع** أن يستثنى من بعض المصارع المعزى بدم أو لا، فيختلف على
طريق القول: **زيد** قام ولم يمش ولم يمش على المصارع أراد به الاستغناء عنقول
سوقهم ولم يمش، وقامهم استغنى عن **زيد** يقولهم: **لا** منع من إرادة **عنى** المصارع
المعزى **لا** يؤثر **عنى** رغبة الناسب في عطفه على مفارح الاستغناء كما أن إرادة
الاستغناء يفرح منعه رغبة الناسب.

(تقريبه) **الفرع** ما سبق في **الجدول** سواء أكد كلامين مستغنيين أم لم يكونا مثلاً
عقلاني الشرط أو عقلاني **مجاوب** **مجاوب** **عنى** **لا** سبق **لما** جعلنا شرطاً وجوباً مثلاً

قوله: «إن لم زيد فقد خرج زيد» خرج بذكر دخل مضاف، فهو يشترط في صفة الثانية على الأولى الاتحاد في شخصين وإنشأ بينهما في جعل الأربع إذا مضى على رأي الصنف أو يلقى الاتحاد بين مستلزمي الشرط وإنشأ بينهما أو يلقى الجواب لم يخرجهما لذلك فليست فيه.

(التيه) «أ» في علم حكم الصنف في الوصل والخس أما المفردات فلم يخرجهما لها في ذلك والمظهر أنهم إما تركوا ذلك لأنه في جواب واضح، أو لأنه يحكم حكمه من التوسل وإنشأ بعد في إنشاء التتابع والفرق، غير يلقى بوصول إحدى التوسلين بالطريق كثيرا من المفردات والتي يلقى التعريف لذلك، فليكن الأصل في القول فصله عما قبله، لأن ما قبله إما عامل فيه مثل زيد قائم فلا يضاف التوسل على عامله أو حصول فلا يضاف التوسل على حصوله، فلا يكون يلقى يلقى عليها طلبا واحدا، فلا يكون فصله، لأنه يلزم قطع المعنى من التوسل على فصله زيد قائم، ويخرج ذلك فلا ما مضى في صنف أحد، مخرج من الآخر، لكن لم يلقى ذلك في بعض المفردات فلا بد له من عايد، فقول: «إذا جتمع مرفدان يلقى من جهة التوسل على أحدهما على الآخر، فإن كان أحدهما جامع وحادث فلا يضاف وإنشأ على استعمالهم في الجمل، فقول: ذلك القسم أحدهما أن يكون بين المرفدين هناك التتابع فلا يضاف غير المرفد، مثل: زيد قائم قائم، فإنه لا جامع بين هذين المرفدين مظهر، ولذلك زيد أيضا لولا صاريا غيرا، وكذلك الأسماء قبل التركيب، نحو: واحد ثلث ثلاثة ومرفد التوسل، نحو: أحد ياء التكني أن يكون بينهما هناك التتابع، وفي فصل يضاف غير المرفد نحو: فقلت زيدا يلحقا وحال، فوجب الصنف إذ لو لم يضاف تقوم أن هذا حصول قوله غيرا، الثالث: كمال الاتحاد، بأن يكون الثانية مضمرة أو فعلة أو مفعول بيان أو نداء أو ياء، نحو: جاء زيد تكلمه، وجاء زيد أبو عبد الله، وجاء زيد فليكن فلا يضاف غيرا من ذلك أو يكون في معنى واحد من هذه الأمور، كذا سبق في الجمل - أو يكونا مرفدا غير واحد كقول: هذا فلان فليكن إذا جملتهما غيرا، فإن قلت: قد يجمع صنفين ببعض الصنفات على بعض، فليكن قسمين مختلفين الآخر، وأنتسب ما يفسح لك التوسل بين صنفين أو اثنين على غير وجه، كقول: هذا فلان الآخر والآخر والمظهر

وَأَكْبَرُونَ^{٢٠} إن جملة ما سنده لرفع وهم من يستبعد أن تكون هذه الصفات لثلاث واحد، لأنه إذا قصد في التعرف أسماء أحوال بضم الواحد، يقال: هو قائم لأحد، وجاء المطلق في قوله تعالى: ﴿تَجِدَهُمْ وَأَكْبَرُ﴾^{٢١}، دون ما قبله، أن القوية والكمارة السمان مضافان للموصوف، لا يجهل في نفس واحد بصفات الصفات فيه.

وأما قوله: حَبْرًا وَنَحْرًا ﴿الْمُرُونَ بِالنُّفُوفِ وَالنُّفُوفِ عَنْ النَّفْسِ﴾^{٢٢} فإنه لا كان الأمر بالمعروف، معزياً بحرف عن النكر، ولكنه مطلق عليه، ليكون مطلقين مطلقين بالضم، بطلان ما قبله فيه لا يقوم أن أمرين عليهما صفة واحدة وأما قولهم ولو اشتبهوا فيه كلام ضعيف ليس له أصل حذر، فإن كان واقع على كلام تكلم من الأئمة واستندوا فيه إلى أن اسمها نهيبة بعد هذه العرب وأما ﴿يُطْفِرُ الْقُرْبَىٰ وَيُقْرِضُ الْقُرْبَىٰ شَدِيدَ الْغَضَبِ ذِي الشَّوْكِ﴾^{٢٣} فإن ظاهر القاب وقاب القوب من صفات الضمائر، وصف أوصاف على ﴿يُطْفِرُ الْقُرْبَىٰ وَيُقْرِضُ الْقُرْبَىٰ شَدِيدَ الْغَضَبِ ذِي الشَّوْكِ﴾^{٢٤} فإن ظاهره وقيل له يطرأ عليها وصف واحد القابيتها، فإن يصف أوصافاً عليها بضميرين والاشدود المضاف إلى الشوك، كالمضارع بالضم إلى غير الله عز وجل.

وقال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْفُلْكَانَ وَالْمُتَكَلِّمِينَ﴾^{٢٥} في آخره:

المطلق الأول: نحو قوله تعالى: ﴿تَجِدَهُمْ وَأَكْبَرُ﴾^{٢٦} في اسمها جثمان مطلقان إذا انفردا في حكم، أو كان بينهما توسط مطلق بينهما.

وأما المطلق الثاني: حين نفس الشيء على الجملة بحرف الجمع فكان معناه أن الجمعين والموصوفين لهما صفات أحد، كما أنهم مطلقاً أحد.

قال الولد -رحمه الله تعالى- الصفات المتعاطفة إن علم أن موصوفها واحد إما من كل وجه كقوله تعالى: ﴿يُطْفِرُ الْقُرْبَىٰ وَيُقْرِضُ الْقُرْبَىٰ﴾^{٢٧} فإن الموصوف الله تعالى، وإما بالجمع كقوله تعالى: ﴿تَجِدَهُمْ وَأَكْبَرُ﴾^{٢٨} فإن الموصوف الأربعة، وقوله تعالى:

(٢٠) سورة الحجر: ٢٠

(٢١) سورة الحجر: ٢١

(٢٢) سورة الحجر: ٢٢

(٢٣) سورة الحجر: ٢٣

(٢٤) سورة الحجر: ٢٤

(٢٥) سورة النور: ١٧٧

(٢٦) سورة الأعراف: ٢٦

(٢٧) سورة الحجر: ٢٧

﴿الْأَجْرَيْنِ بِالْعَمَلِ وَالْأَجْرَيْنِ فِي الشُّكْرِ﴾^(١) فإن استوفى التاجر جميع الصفات المطلوبة، فإن لم يعلم أن موصوفها واحد من جهة وضع الكلمة، فإن لم يعلم على أنه من صفات الموصوف، ألحق بكلمة الآية الشريفة، فإن هذه الأسماء وإن جمع هذه الصفات العشرة، لا أن الفرد الواحد منها، إلا الإسم والإيمان كل منهما شرط في الآخر، وكلاهما شرط في حصول الآخر على التوالي. ومن كان مسلماً مؤمناً له أجر، لكن ليس هذا الآخر العظيم الذي أمده الله في هذه الآية الكريمة، وفقر به إعداد صفاته وإعداد القدرة وإثباته على صفاته، فمخصوص هذه الآية جعلت لربط صفاته من صفات الصفات والموصوف واحد، فلم لم يكن كذلك واحتمل التعبير بوصف مع كل صفة واحدة جعل على التام، فإن ظهر الصفت بل على التام، ولا يقال الأصل عدم التعبير، لأن هذا التعبير مقدم على رتبة ذلك الأصل، وبذلك قوله تعالى ﴿إِنَّمَا الصَّفَاتُ لِلْفَرَادِ وَالْمُتَكَلِّمِينَ﴾^(٢) ولو كانت من صفات الصفات لم يستحق الصفة إلا من جمع الصفات كلها، ولذلك لا يقال على الفرد والكلام، بل الصفة استلزم من به إحدى هذه الصفات، والله تعالى أعلم.

الرابع: شبه كمال الانقطاع بأن يكون الفرد الأول حكم لا بعد إتمام صفاته تعالى، زيد موجب إن قصد صالح، إذا أردت الإخبار بأنه صالح مطلقاً فإن صفت صالح على موجب يوم أنه صالح إن قصد، فإن الشرط في أحد تلك صفات شرط في الآخر بخلاف الفرد في واحد من صفاته تعالى، وإذا كان صفته على الفرد فيه يوم صفته على الفرد، فهو كان زيد صفته صواباً، فلو قلنا، وإلغاء، لأنهم أنه مطلوب على صفة الفرد.

الخامس: شبه كمال الاتصال بكون زيد قصيدتين تأليف الصنف، كأن سادساً كان لم الصنف وهذا التعبير مطلق لا مضاف، ولو كان مضافاً لكان في صنف الجمل.

السادس: أن يكون بينهما التوسط من كمال الانقطاع وكمال الاتصال كقوله زيد صنف صالح على أن يكونا جوهراً فلهذا إذا أردت جمع الثاني صفة ضمن الوصل كذا من لا يؤول ثم ذلك في الفردية يكون أهدأ بالاعتقاد، فشارة بتعدد فيه باعتبار الصنف، وتضمن به عدول الفرد والصفة إليه، وهو العمل في الترتيب، مثلاً زيد

(١) سورة التوبة: ٦٠

(٢) سورة التوبة: ١١٥

تأنيده

أصل الحال المتعقلة: أن تكون بغير واء لأنها في المعنى حكم على صاحبها

تأنيده.

صلة: ذلك نص بينهما بمتطوّل وهو والمضارع. ولا يصح صلتها على صلا أن في الصيغ المختلفة الضمائر، أن ضمير المضارعات موات فليخرج ذلك على خلاف الوصول لئلا كما قيل عليه، كأنه ليس وإنما هو

والصلة واجب الوجود من هذا جنس. بأن هذا يلزم في الصلح على التلف وهذا صلت على المعنى وهو أن يخرج من اسم الصلح فعل يقرر مطوق به ويصطف عليه، ومما سمع القائل وهو مصدق شيء واحد، والله لا تعد بحسب جنس التفكير والقول، وإنما سمعوا من على حاشية اسم الصلح المخرج منه القول، هذا فرع منهما قبل واحدًا فسمعه إلى ضمير التفكير والقولين معًا والله يقول الإكتمال إن تعد على اسم الصلح والصلح مثل من استمر من الصلح، وأيضًا فقد ذكر الصلة أنه قد تروى الصلة بعد موصولين وأكثر مشاورة فيها كنون الصلح.

صل اللفظ واللفظ ما يتصرف في المسألة عن معنى فرفقنا الترجيح

وفيه نص في أن اللفظ واللفظ يتصرف في معنى من الصلح ويخرج الصلح من المعنى قال الزمخشري في مخرج مطوق على (اللفظ الصلح واللفظ) (يخرج اللفظ من الصلح) حيث ليس (اللفظ الصلح واللفظ) وقال الإسم فخر الدين في الامتناع بشأن إخراج معنى من الصلح لا لأن أحد المعنى بالفعل المخرج ليدل على استمرار التجدد، كما في قوله تعالى (اللَّهُ يَسْتَكْبِرُ بِهِ) وفي القرآن في إقامة الاستمرار والتجدد من (اللَّهُ يَسْتَكْبِرُ بِهِ).

صحة (تأنيده).

صحة: وأصل الحال المتعقلة أن تكون بغير واء (المراد).

(1) صيغة المفعول.

(2) صيغة المفعول.

(3) صيغة المفعول.

ووجهه له فالنكتة، لكن مؤلف هذا إن كانت جملة، فإنها من حيث هي جملة مستقلة بالإنشاء، المحتاج إلى ما يربطها بمساحيقها.

والجواب
دخلت على مقربة من حزامي وكنت وأنا كنت بين الحبال

والجواب من ذلك كله إما بضمه وحمل = ورد منه على التفسير، أو حذف النون، وإما بأن دخولها في هذه النواحي جملة لها على الجملة، كما مر من الألفاظ، وما كان في العلى، لأن الجملة ليست جملة هي المقطع، لأن الحكم من المقطع إذا يكون بضمه كالخبر من قوله زيد قائم، والنون من يعو جاء زيد، غير أن الجملة حكم في العلى، لأن قوله جاء زيد قائم، فيه حكم بالركوب على زيد، لأن لا إلاضام، بل استلزام هذا الحكم، لكون جملة هذا لضم العين فيك إذا قلت جاء زيد قائم، حكمت بالركوب بعد، وإما قلت، زيد قائم، حكمت بالركوب استقلالاً، وتحقق ذلك أنك إذا قلت جاء زيد قائم، تضمن هذا الكلام ثلاثة أشياء: معنى زيد، وركوبه، والحرمان وركوبه بمعنى

الأول: مستفاد بالنون من قوله جاء زيد، والجملة قبله، ذلك المعنى، بقوله، وأقول: إن المعنى، الذي أظهرت به معنى، بعد لا مطلق، لأن القوم من قوله ضرورة، وهذا حكم بوضع ضرب، وبأنه على زيد فكانت الجملة المعنى، نظائر التراكيب، حيث من زيد، والأخبار بالجملة بذلك على وقوع الفعل لقوله لا يزعم كونه نصيب، لأن الفيد جزء الأخير به، لأن الفيد ليس جزء الأخير به، بل نظير به شيء، بقوله لا يمتد، أحدهما: مطلق، والآخر مقيد، فليس مثلاً عليه - كشمس ولا بالبطيخة، من من حيث أنه يلزم من وقوع الفيد وقوع الفعل المقيد بالمعنى، من تراكيب جملة بالركوب التراكيب جيداً.

والدليل الثاني: أنار به بقرينة (ووجهه له فالنكتة)، أن الجملة في الحقيقة وصف لمساحيها فكما أن لمست لا يدعوه الزود، كذلك الجملة لا يدخلها الزود لأن قوله جاء زيد قائم، معناه، جاء زيد بالركوب، فلو حكمت التراكيب على زيد، لم يصح، ولذلك حكمت الجملة على مساحيقها، لأن من لا يجوز، قيل إنه يأتي ذلك على رأي الجمهور، ولما الزم الجمهور، وانصرف - كذا سيأتي - يقولان يجوز دخول الزود من الجملة والزود.

والقول: «ولا شك أنه حاد» على خلاف الأصل (بحرر قلند). هذا القول بين هذا الدليل والذي قبله وما شق في السلي بين وصل وصله بالقول: «الحال والوصف مشتركان في أن ليست لهما مقيد، فلو لم يكن هذا زيد الحاد، كانت مظهرا بمعنى: مقيد بكونه حاداً من عدم، كما أن زيد حاد إما إخبار بمعنى: مقيد بكونه من عدم، ويشارك في القرون الصفة بالوصف، والحال تصاعيد، لأن قولك: «زيد الحاد» معناه: المقام والقيد المجرى، وهذا معنى قولهم: اسم القائل حقيقة في الحال، ليس المراد منه حال الظن، بل حال لعل نسبة تامة، فقد علم أنه بمعنى الأكثر، غير أن حالة الحال على القارة أقوى من حالة الصفة، ألا ترى أن الصفة لا تقع ماضية فلا تقول: «زيد اليوم زاهياً لسه». واسم المذلل يطلق على الماضي مجازاً مشهوراً أو حقيقة، على التعريف المشهور، ويوقع حال ماضية مراد بها الاستقبال مجازاً، ثم يترددان أيضاً على الحال بحكم زيد يتجني أن الشك في قصد الإخبار بالمعنى والتركيب، بخلاف «زيد المركب» الذي يستلزم إما قصد الإخبار بالمعنى.

وبعد أن كتبت هذا رأيت، بخط والذي سرجه بك ما نصه: «إنا قلت: «زيد ركبا، فقد أخرجت بمعنى: ركبا، لأن ركبا خبراً يحذف أن بعده أو يكلفاً أو يصدق أحدهما ويذهب الآخر. والغير من الحال تابع للظن من الذات، وهو مقيد للغير لا للظن منه ويبان أنهما لا يصدق أحدهما ولا الصفة فهي مقيدة للظن منه لا للغير، وذلك لأن زيداً قد قلت: «تركب» فقلت: قد أنظر منه، فإن أخرجت منه بالمعنى، فالإخبار حصص من ذلك عليه فهو غير واحد لا يجوز أن ليس فيه إلا صدق أو كذب، فالحال تابع للظن والحكم تابع للصفة فلهذا ذلك، انتهى.

وهو موافق لما قلته غير أن فيه فرقاً بين حال وصفه المست إليه، لا بين الحال وصفه المست في قولك: «زيد الشارب» مركب، وقولك: «زيد الشارب» ركبا، والفرق أن صفة المست ليس هناك بالركب، بل ذكره عرفاً أن الشارب القادر إما أن يرد به المصنف بالركب، وسواء سمي قولك: «زيد الشارب» مقتضراً عليه مجازاً به التركيب من القديريين، وإن الألف عينية واستفادة هذا القيد من كون القيد يستعمل وهووة نون قيد، ويستعمل وجود الموصوف موزن لصفة بخلاف الحال فإنك قصدت لهما إماماً وقومياً. (بحرر قلند) بأنكم نعم صحة التركيب المتعارف.

في قولهم: كذا عهد الصبح ابن الله وإنهم لهذا لهم كذاهم. (الفتح: إذا أن يرد
كذلك في عهدكم الصبح يوسف يهود كذا أو يكون لهم منهم أن قولهم: ابن الله
بذلك أو هو محال فلا يلزم أن يكون في قول الكافرين: لیسود بن اصف: حسان

وإن قيل: قد علمت أن العبر يوسف يذك على الفوج الصفا بالأكزيم. وقد
جعلتم الحال يذك على الفوج القيد بالأكزيم فسواء القيد هوالم فربما ينفذ؟ (الفتح:

الخير به إذا وصف هو النسبة غير ملية بسمة أخرى ولم يفسد المشتك الإخبار بالقيد
غير أنه ساقه التقييد إليه والضمير به مع العدل ليس مطلق النسبة. بل هي مضافة
بالقيد. ولزم واضح بين أن يفسد التكم الإخبار بغيره. ويحق أن ذلك الغير: يذك فلا

يكون ذلك العهد مذكور به لا الترخا ولا غيره. ومن أن يفسد الإخبار به مضافا بالقيد.
على الحال يقع الإخبار بالقيد الترخا. وفي الصفة جعل القيد الترخا. ولم يحصل

الإخبار به الترخا ولا غيره. (إن قلت: إن كان الحال حكما يلزمه أن يكون أحد
ركبي الإسناد والفرع أيضا لربما كانت. (الفتح: هي حكم لغيره لا استقلال. طالع لم

يكن رتبة هي الإسناد لعل. وإن قلت: يكمل يمشي. وإذا تأملت ما ذكرناه انبسط لك
هنا من ذلك الحال عهد نسبة تهيبة. وهنا من ذلك إلى عهد نسبة إستاقية.

تكملة صحيح. الصفحة الأولى. وأخبار أنها قدمت نسبة العمل في صاحبها ولم تثن
نسبة جديدة. بل زادت فيها في النسبة لخاصة. وسبعة الثاني. وأخبار أنه استند

القيد. ومن لاحظ الثاني منع أن يكون قوله عهد. (ألفظوا بفسخكم ليعطي غفر)“
جسلة خالية لأنه يلزم أن تكون العدة مأثورا بها. ومن لاحظ الأولى قال: هذه نسبة

تعيبة فلا يلزم ذلك. والقبول مذكور في الآية القرية وما أنا ذكر قاعدة التخص
صا جعل القيد وأرجو أن تكون حسي التعليل. الأمر بغيره: عهد بغيره فيه ليران:

أحد: أصل العمل الذي توجه الأمر به وهو مأثور به مطابقة هذا استقلال.

والثاني: العهد الذي دلت عليه الحال وهو ثلاثة أقسام

الأول: أن يكون بعض أنواع العمل مأثور به مثل: حج مأثور أو حج مشتقا أو حج
قاربا. فالأمر والتمنع والقول أنواع شجع فالحال مأثور بها والقدر به داعية مسرعية

مأمور بكل من جرت بهاء، وقد سرح بالجمع طرد عليه معذبة والتظاهر أن معذبة الأفراد مثلا
 يتناول عليها أيضا بالطريقة التصريحية بها، ويحصل أن يذل المالك عليها لنفس. وهو
 بعد

القسم الثاني: أن لا يكون بعض أنواع شخص المأمور به، ولكنه من فعل الشخص
 المأمور، مثل: ادخل مكة محررا، فهو أليف أمر بثلاثة ألقاب: المدحوف، والإحرام،
 والجمع بينهما، ولهذا أخذ قول الفقهاء: لو حرر أن يعتكف صائما أو يصوم معتكفا
 أو به الصوم والاعتكاف والجمع بينهما، ولا يكثر عليه قولهم: لو نذر الاعتكاف صائما أو
 عتكفه لم يلزمه الجمع لأن الجمع زار نكرة الشخص والصفة المطلقة فإن الشارع أخذ،
 لأن أحداهما ليس نكرة في الآخر، بخلاف الصوم والاعتكاف، وكل نكرة. الحال في هذا
 القسم مخصوصة أو هي من ضرورة تعميم المأمور به على تلك الصفة فيه اعتكاف، ويشهد
 لأول قول الفقهاء: لو نذر أن يعتكف صائما فاعتكف في رمضان لا يجزئ.

القسم الثالث: أن لا يكون من نوع الفعل ولا من نفس الشخص المأمور، مثل: اقرب
 الزبدون جالسون في القل، فالأمر به اقرب فقط، ولكنه لا يجزئ إلا إذا كان على تلك
 الحال، فإنه لم يكن المأمور اقرب على أنفسهم تلك الحال لا يكون مأمورا على توجده،
 وكذلك إذا قصد اقربهما مجزئين، ولم يكن من اقرب على توجدهما، فإن كان من اقرب
 على توجدهما وجب، لا تكون المجزئ مأمور به بعد، بل لأنه لا يتم الواجب إلا به.
 لقد قسمت الحال كما نرد إلى ما هو مأمور به معذبة أو لفعلا أو اقربا أو ليس مأمورا
 به بالصفة، فلو كان من وجب ﴿فَتَقَرَّبُوا إِلَى اللَّهِ﴾ حيث من خصوص تلك أن الله تعالى
 لا يأمر بالمعذبة وإنما يستلزم وقوع القدر من القدر ليس باسم معذبة أو أمر القدر بمعذبة
 المسلم على إسلامه وهذا معقوف، ولا يحمل على أن أفراد أن المسلمين فقط أحد القدر فقط
 في الآية توجد، فإن هذا التركيب بعد، ويضمن لعلها فيه استلزم ألقابا فوسد، مثل:
 ﴿فَتَقَرَّبُوا إِلَى اللَّهِ﴾ ولا يحصل ذكر بعضين يقتضيان من كلام على هذا الوجه، وهذا
 مختلفان إلا بأنفسه على قوله: ﴿فَتَقَرَّبُوا إِلَى اللَّهِ﴾ يقتضيان على تفسيرا، فليس هو.

هذه الجملة غير مألوف بمقتضاها. بل هي بدخيل مستأنف أو حال مقفلة، و لذلك انكفرت
 لا يوجب فيها ذلك. بل معناه إما كانت عملاً من فعل مألوف به أنه مأثور بذلك الفعل
 صائراً حقيقته إلى ذلك العهد المرجع إلى معنى العبر، لكن بينهما فرق فإن الخبر بالقضي
 الإظهار بأنهم الآن وقت الخطب على صفة العداوة والعهد لا يقتضي الحذف. بل بالقضي
 أن معبرهم أن يكونوا متعاضدين إما وقت اليهود إلى كاشفة مقفلة أو بعده إن كانت
 مقفلة ثم معادلة لا يمكن أن تكون مأثور بها. لأنها ليست من فعل شائع ولا
 يمكن تصميلها إلا بتعاطي أسوأها حتى بعد. فلو لم أن الله تعالى خلق أو يخلق فيهم
 عدوة بعضهم لبعض. إما ذلك لولاك وهو وقت خطبهم أو وقت عروطهم أو بعده.
 فعلى الأول. طر مخرج. وعلى الثاني حال مقفلة. وعلى الثالث حال مقفلة وعلى
 الثالث: إذا خلف معنى العهد ومعنى الجملة كيف قل لتصف. إنما يعطى الجملة،
 ولا كانت العهد معكوماً به والجملة غير معكوماً بها فالجواب الأول يقتضي الثاني؟
 بالقدم. يريد أنها كالمسألة على معنى الثاني التكرار الجملة والعهد فيه. وهو أنهما حكم
 بأمر مبدع. وذكر في الإيضاح وجهاً ثانياً وهو أن عروبة العهد ليس إعراباً تبعياً. وما
 ليس إعراباً تبعياً لا تدخله أوز. وهذه أوزا وإن كانت تسمى ولو العهد فأسلمها
 المقطع. وقد أورد على قوله. إن كل ما ليس إعراباً تبعياً لا تدخله أوز. أن الجملة
 التي بينهما توسط الأسطوخ والكسال ليس إعراباً تبعياً. ومع ذلك تدخله أوزا وحدها
 على الأخرى. وأن التوابع غير المعطف إعراباً تبعياً ولا تدخلها أوزا (وقت).
 الجملة إن عرض أن لا معنى لهما من الإعراب فلا يقال إعرابها غير تبعي. لأنها
 لا إعراب لهما وإن عرض أن لهما معاد. على وجه يقوم ويقتض. فإعراب الثانية تبعي.
 لأن الأولى هي الخبر والمؤول الثاني إنما أورد على العكس لا على القول ثم لا يرد.
 فربما إنما يرد الجملة معطف أسطر (قوله) على قوله. أي حوالب هذا الأسطر لمختلف
 أوزا إذا كانت الحال جملة. فإنها إذا لم يأتها من حيث كونها جملة تكون مستقلة
 بنفسه مقفلة لإعاقبة متاعها فاحلج في أوزا. فربطها بمتاعها. وإطلاق أن يكون
 إنما يحل من الأسطر لضرورة ولا ضرورة. وأنه يمكن رابعتها بمتاعها. والضمير.

وَكُلٌّ مِنَ الضَّعِيفِ وَالْوَاوُ صَائِحٌ لِرَبِّهِ وَالْأَسْرُ هُوَ الضَّعِيفُ بِدَلِيلِ الْقَوْلِ: وَالضَّعِيفُ وَالضَّعِيفُ.

فَالْجَمْلَةُ: إِنْ خَلَّتْ مِنْ ضَعْفٍ صَاحِبِهَا، وَخَبَرُ الْوَاوِ: وَكُلٌّ جَمْلَةٌ خَالِيَةٌ مِنْ ضَعْفٍ مَا يَجُوزُ أَنْ يَنْتَقِيبَ مِنْهُ جَاءَ: يَصِحُّ أَنْ تَقَعَ جَاءَ مِنْهُ بِالْوَاوِ:

(قوله: وَكُلٌّ مِنَ الضَّعِيفِ وَالْوَاوُ صَائِحٌ لِرَبِّهِ): أَيْ لِرَبِّهَا بِصَحْبِهَا، وَالتَّاقِلُ أَيْ يَفُوتُ. أَيْسَى لِي الْوَاوُ وَالضَّعِيفُ مِمَّا فَصَّلَا عَنْ أَصْعَدَ مَا يَعْنِي الْجَمْلَةُ الْخَالِيَةُ: فَإِنَّهَا كَلَّتْ جَاءَ زَيْدٌ وَكَفَّ عَرَبٌ عَمَّا احْتَسَى لِي تَكُونُ جَاءَ وَأَنْ تَكُونُ مَعْقُوفَةٌ.

(قوله: وَالْأَسْرُ) أَيْ الْأَسْلُ الرِّبْطُ بِالضَّعِيفِ مَدَّيْنِ لَهُ مَوْجُودٌ نَوْنُ الْوَاوِ فِي الْعَدَلِ اسْطَرْدَا، وَفِي الضَّعِيفِ وَالضَّعِيفُ: نَحْوُ جَاءَ زَيْدٌ لَمَّا جَاءَ زَيْدٌ فَتَقَدَّمَ بَيْنَهُمَا لَقِيَهُمُ (فَالْجَمْلَةُ إِنْ خَلَّتْ رَجَعَ).

(قوله: أَيْسَى لِي تَقَسُّمُ جَاءَ الْجَمْلَةُ الْخَالِيَةُ: هَذَا) هِيَ عَلَى تَقَسُّمٍ إِمَّا خَالِيَةً مِنْ ضَعْفٍ صَاحِبِهَا أَوْ لَا.

التَّسْمِ الْأَوَّلُ الْعَدَلُ: مِمَّا: مَوْجُودٌ لَا يَتَغَيَّرُ أَنَّهُ لَا يَدُ مِنْ رِبْطٍ وَأَنْ الرِّبْطُ مُنْعَمٌ فِي الضَّعِيفِ وَالْوَاوِ، فَإِنَّهُ هَذَا الضَّعِيفُ يُفْعَلُ بِالْوَاوِ عَلَى التَّصَدُّقِ أَنَّ الْجَمْلَةَ الْخَالِيَةَ قَدْ تَغَلَّقَتْ مِنَ الْوَاوِ وَالضَّعِيفِ: كَتَوَلَّاهُمْ حَرِيَّةً - مَرَّضَهُمْ بِمَرْحَمٍ وَكَفَّ رِجْلَهُ بِأَيِّ الضَّعِيفِ لَا يَدُ مِنْهُ إِمَّا مَعْقُوفَةً أَوْ مَحْطُوفَةً. وَمِمَّا مَحْطُوفٌ: فَتَقَدَّمَ أَكْبَرُ مِنْهُ بِمَرْحَمٍ، ثُمَّ قَالَ: فَوَاقِلُ جَمْلَةٌ خَالِيَةٌ مِنْ ضَعْفٍ يَمُودُ عَلَى شَيْءٍ - وَكَيْفَ ذَلِكَ الشَّيْءُ (يَجُوزُ أَنْ يَنْتَقِيبَ الْعَدَلُ مِنْهُ يَصِحُّ أَنْ تَقَعَ جَاءَ مِنْهُ) إِنْ كَسَبَ مَعَ الْوَاوِ قَوْلُهُ: وَالْوَاوِ: أَيْ: بِشَرِطِ الْوَاوِ، فَإِنْ لَمْ تَرُجِدِ الْوَاوُ مِمَّا يَصِحُّ أَنْ تَقَعَ جَاءَ، وَمَعْلَى ذَلِكَ: قَامَ زَيْدٌ وَالضَّعِيفُ مَدَّيْنِ أَوْ دِمَا يَقُومُ حَرِيَّةً أَوْ وَكَفَّ حَرِيَّةً أَوْ دِمَا حَرِيَّةً حَرِيَّةً: هَذَا رَأَى الضَّعِيفَ جَاءَ لَا يَنْ جَعَلَ، فَإِنَّهُ يَكْفُرُ مِنْ ذَلِكَ حَرِيَّةً، فَتَقَدَّمَ وَالضَّعِيفُ مَدَّيْنِ وَقَدْ مَدَّيْنِ: وَجَعَلَ: جَاءَ زَيْدٌ وَالضَّعِيفُ مَدَّيْنِ: جَاءَ مَوَاقِلُ فَتَقَدَّمَ الضَّعِيفُ يَجُوزُ عَلَى التَّصَدُّقِ الْجَمْعُ الْفَعْلُ لَا يَصِحُّ أَنْ تَقَعَ جَاءَ الْفَاعِلُ الْخَالِيَةُ وَالْمُتَعَدِّةُ بِدَلِيلِ اسْتِدْلالِ قَوْلِهِ: لَا تَقَعَ جَاءَ وَمَعْلَى خَالِيَةً أَنَّهَا خَالِيَةٌ مِنْ ضَعْفٍ شَيْءٍ يَصِحُّ أَنْ يَقَعَ مِنْهُ جَاءَ: بَلْ وَلَوْ تَشَبَّهَتْ عَلَى حَسْبِ الْهَيْبَةِ.

إلا لصخرة بالخمار القليلة، نحو: "جاء زيد"، و"تلكم عمرو"، لا سيأتي^(١).
والأخرى: فإن كانت فعلية، وتكمل مخرج مقلتها: فتخرج دخولها:

(قوله: إلا لصخرة بالخمار القليلة، نحو: جاء زيد وتلكم عمرو) فإنه لا يجوز
الإتيان بالواو (ولا سيأتي) من أنه يجب في مثل الإقتصار على القصور، ولا يجوز
الإتيان بالواو، وستتكمّل فيه إن شاء الله تعالى.

ويروى على المصنف الخمار المثلّي بدل أو ما، نحو: جاء زيد ولا يصحك عمرو، أو
وما يصحك عمرو، أو تلكمى المثلّي، لا نحو: ما جاء زيد إلا وصحك عمرو، أو مع
أو ولا يصحك، مثل: غروب زيد، وصحبت عبد أو مقلتها، فإن هذه العيون لا تليق فيها
الواو من القصور.

(قوله: وإلا) أي وإن لم تكن مدخلة من غير مدخلة، بأن كانت مشتقة نظرياً،
فكانت على أقسام: ذرية تخرج، وذرية يعقب الإتيان بالواو، وذرية مخرج الإتيان بها،
وذرية ترجع تركها وذرية يستوفى الأركان.

ونحسب ما ذكره المصنف أن العلة إما أن تدل على الحصول والمشاركة أو لا إن
كانت عليها وجوب ترك الواو، وذلك هو الموضوع للكتاب، وإن لم تدل على واحد منهما
جاء الأركان على السواء، وذلك الظاهر، سواء كتب أو ما أو كان ما على الكفاية، وإن
دلت على أحدهما لم يرد ذلك على الحصول، فقد مر الأركان على السواء، وذلك الظاهر
المتبع، وإن دلت على المشاركة فقد مر أن مدخلها متلف بلا فالأركان على السواء، وإن
كان جملة اسمية، فإن كان المدخل ضمير في الحال وجوبه، وإلا فلا، كمن طهر البهائم
طرفة مقدما ترجع لتركه، ولا ترجع لذكره، هذا مطلق ما ذكره المصنف من نفسه،
وإن عهد الظاهر كالمراسي له كما أشار إليه عبارة الإيضاح.

ولما استكثر في مطلق ما ذكره في شرح أنه إن كانت الجملة جملة اسمية فإن
كان خبرها طرفة فالأركان على سواء، وإن كان خبرها اسماً ملحوظاً الواو، وإن كانت
فعلية فإن كان مدخلها مقلداً استبعد الواو، وإن كان مدخلاً وهو لغة ليس ترجع لذكره،
وإن كان مدخلها مقلداً أو ما على مقلداً أو سلباً فالأركان الترتيب.

(١) من لم يدخلها يجب أن يكون بالواو مثلاً.

(٢) خلاف على قوله "إن مقلداً" أو زيد، أي خبر جملة اسمية من غير مدخلة.

يقصد) أما قوله **لأن التور لا يفتح دخولها في ملكه عليه لغيره**، لأن التور
لأصحابه فهو من التور مع عدم صلاحية التور سرياً في ملكه، لعدم صلاحية التور
الربط في ملكه جزء ملك الأمتاع لا ملكاً كاملاً، وقد ذكره هو على أصوب في ذلك
بأسطر، وهو أنه إن وقع في هذا الملك عدم التصور يستلزم من ذكره: وأما قوله: **إن**
التور لا تدخل على الخارج الثابت إذا كان التعديل فهو كذلك، وهو قوله: **إن**
الملك في المباح التور أنه عليه الحال المقررة في، فمجرد مقارنة عقد يفتق عليه: إلى
التصديق والمقارنة إذا كانت لا تؤمن التعديل لمجرد، كونها حالاً فهذا لا يؤمن لكن جهة هي
حالة، لأن الحال المقررة لا يلزمها ذلك، كونها لمجرد، بل إيراداً من حيث التوقيع
بالتسليم خلاف ذلك، لأن شرط اسم والاسم يعد إلى القبول وإما لمجرد ذلك كونها
حالة، وهذا وصف لا يقرى بصفة التعديل لهذا، أما المقارنة فلا أن حال يستحيل أن
لا تكون مقارنة، على قوله: **فيه زعم والغريب**، **عبراً**، **إن لم تذكر** قد كان معناه **جاء**
طريقه فهو المقارنة، **وإن لم يذكر**، **أو قصد**، **جاء**، **وإن سرب**، **عبراً**، **وإن** **مطلوب**، **محتاج**
أنه وقع **غريب**، **عبراً** في زمن معين على زمن المعبر، **لأنه** **مطلوب** أن معنى الكلام **جاء**
موصوفاً بأنه قد غريب **عبراً** وهذه الصفة تفتق له حال معناه **وإن** **مطلوب** **الغريب** **وإنما**
كذا **تقرر** في: **جاء** **والشمس طلعت**، **جاء** **موصفاً** **طلوع الشمس**، **فالمطلوب** **هذا** **موصوفاً**، **لأنه**
غريب **بل** **الكل** **من** **قوله**، **موصفاً** **طلوع الشمس**، **لم** **يمكن** **أن** **يجعل** **هذا** **الحال** **على** **هذا**
الخطية **بالمعيار** **وقوع** **الكل** **في** **زمن** **مطلوب**، **ويمكن** **أن** **يجعل** **الغريبة**، **كقولك**، **صالحاً**
به **عبراً**، **بما** **يحتاج** **ما** **ينبغي** **من** **الوقوع** **المحدث** **في** **غير** **وقت** **حدث** **المطلوب**

ولما جعلت الاسمية فاعلة فيها في حروفها هذه، والحصول ان كان موصوفا في الحال القوية كيف لا يكون موصوفا في الجملة الاسمية، ويكون الخارج للحال ان يريد ان يكون حالا على حال كذلك. وان اريد لكونه مضارعا فقط، فذلك ان علم بالوضع لا لكونه الحق والحال القوية، كما سألته في موضعين - ان شاء الله تعالى - ثم يكون الخارج للحال فقط على منع، فيكون قلت: انه للحال ان وقع حالا، قلنا: قلنا نحن ايضا الحال ان وقع حالا، بمعنى جاء زيد وله ثوب غمز، جاء موصوفا بانه غمز الثوب الغمز ان وقع حالا، جاء زيد وله ثوب غمز، اي موصوفا بانه يغمز.

وَأَلَمَّا دَا جَاءَ مِنْ تَحْتِهَا أَسَافُكٌ وَأَسَافُكٌ^{١٠٠} - وَلَوْ لَمْ يَكُنِ الْقَارِبُ:]
 فَكَيْفَا خَشَعَتِ الْفَالِقُفَرُفَمَ نَجَسُوتُ وَأَرْفَعَتُهُمْ فَالَكُفَا

كذلك جاء، موصوفاً بكونه غريباً، قاله: لأن الموصوفين بالخاص والملك بأمر الله حيث واستقر فهو قوي، ولذلك ذهب قوم إلى أن إطلاق اسم القاتل باعتبار القسي حقيقة وباعتبار السبيل الجميل، وذلك لتقوى على أنه صيقل، وأورد غيره الطرح لخطيب الجلة لاسية على أنه زهد والشمس طالعاً، قولها إننا ولقد عينا طرقت من الطوت وصارت للشمس، واستقر قوله صحيح إلا أنه قصير، والمصوب أن يورد عليه أن هذا وتعليله بكونه تعالى (وَلَا تَقُلْ لَكَ شَيْءٌ)^{١٠١} يرجع إراداً صحيح بما ذكره هو الشاعر، وهو أن يسطروا فيه أن يكون أسفاً لأن المعانيات ليقال عليها كما يروي قوله:

أَلَا أَلَيْعًا الْفَرَّاسُورُ أَسْفَرُ الْوَلَّى^{١٠٢}

يورد عليه بأن ذلك لا يستعمل إلا فيموت، وقد يفتح ذلك قبله، به في قوله تعالى: (وَمِنَ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْفَرَاقَ) وقوله تعالى: (أَلَا أَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُولُ لِي أَفْعَلُ^{١٠٣} وَلِي قَوْلُهُمْ، فتصح بالفتحان غير من أن يرد أنه شرح السقف في الأول ما حله بينهم أنه من ذلك، قاله: وألما دأ جاء من تحتها أسفاً وأسفاً وجهه، ويروي عنه، وقوله: كشاعر وهو عبد الله بن همام السيلوي:

فَكَيْفَا خَشَعَتِ الْفَالِقُفَرُفَمَ نَجَسُوتُ وَأَرْفَعَتُهُمْ فَالَكُفَا^{١٠٤}

(١٠٠) سورة الناز: ١٠

(١٠١) شرح صفة الفارقة من الفد والشمس: قال: لهذا ذلك على أنه السبيل

والشمس في القاموس المعجم ١: ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩،

أَقْبَلُوا عَلَى حَتَّى الْبَيْتِ، أَيْ: وَأَنَا أَمْلَأُ، وَأَنَا أُرْمِيهِمْ.

وقال: الحمد لله رب العالمين

وقال عبد القادر: هي فيها العجائب، والأمل: والصفات، والصفات: هي صفات، وقول هو

المجلس الأعلى للبحوث والدراسات

واعلم أن هذه التروية طلائع الشهير، والتي كُتبت في جوفهم، وأنها ما كانوا
يقولون من قبل أن كان التروية تلمح على أرحامهم، على أنه يجوز رخصته وألغى به
الأسامي فإنه يرد: وأرحمهم واستخدمه لطلب ما فيها من أنه لا يقال: أرحمته، وإنما
يقال رخصته، وأكثرت ابن سبويه أرحمهم على الأواب فيه، على خلاف الحديث
الشهير: وأد أمك وأنا أرحمهم فتكون الجسة اسمية

والسجل الأول، وهو أصله غدا، والآخر وهو أرزهم شيراز، لأن الشيرازة تكون في النخيل لا في القشر. وقال عبد المحسن بن محمد بن أحمد النخلة في كتابه منهاج الآلاء، بل الزواي الخلف أصله: أصله أرزهم شيراز، وأصله إلى صفة الفخار المعنوية الخلف، وهذا هو الذي من كونه أصله الفخار على الأصل، وأصله ذلك

والله اعلم على التمام يعني

وقال آخر فيه والفضل المسمى بصيغة المضاف المضاف إليه المضاف إليه لا أن
المصريح هنا معلول عليه وحقق معلول بهذا ذلك استعمال المضاف في ترتيب
بها التعديل مكان الذي في مثله. كالقول عبد الله بن عبد الله. لا أريد نحو المصير.

[illegible]

(القدم): إذا طُفِت ما قدم من الألفة توجه لك الجمع قد أم أو سلفاً ما تقدم قولاً
 فنقول قولك: إن فعل الفاعل ليس فيه دلالة على الحصول، فكونه متلباً معلماً ولكن
 لا يصرح الفاعل ليس فيه حكم بالتحقق لحدوث من الفعل، فذلك قلل: زيد لا يقوم فله
 حكيمة بالكلية قوله في المثال: زيد قلل: جاء زيد لا يضره أصراً معناه جاء زيد غير
 ضارب لغير وهو قد قيل أن الفعل طرفة على الإعتدال كذلك على الحصول والقدرة،
 قولك: جاء زيد غير ضارب، إن لم يكن ذلك هي الحصول لحدوث فاعله ووجب
 تخصيص قوله: إن الفعل لقوله دالة على الحصول، وإن كان "جاء زيد غير ضارب" دالة
 على الحصول فيكون جاء زيد لا يضره غير كذلك، ثم إن الحصول إذا لم يكن في الفعل
 الفاعل يلزم منه أن لا يكون الحصول في سبب لقوله: إذا لم يكن عليه سلفاً، نحو ما جاء
 زيد ضرباً، لأن سلفاً ظهر للعاصي غير خاصة والتخفيف مذكراً، ووجهه أن معناه
 يرجع إلى التكليف من العمل كقولك: **(الطوبى للذين هم عن الذنوب وهم الكاف)** فذلك جاء زيد
 غير قائم، معناه كذا من القبول **(وذلك جاء زيد لا يقوم)** ولو متلباً على إسلاته
 لا يجمع جاء زيد فاعله لأن لو جازاً، ولا يجمع عليه أحد
 وقوله: لعدم لا يجمع، ذلك المعنى

الأول: أن يجمع الحال معنوية، ير الكسب، كما سبق

الثاني: أنه قد يقال إن عدمه من كل وقت غير عدم في ذات الله

الثالث: أن عدم الوجود يجمع قطعاً، كقولك: كذا زيد لا يملك بعد أن كان مملوكاً،
 قد أضررت من يجمع عدم حقيقة، وعلى ذكره جمهور النحاة أن المصريح بالغي ولا
 هو كالمصريح بالغيث، فلا تدخل الزاوية كسلف تبع الفعل، وقد استشهد الصنف
 بقوله الزاوية تبارك **(فَأَسْكِنُهَا وَأَلْطِفُنِي)** ^٢ والتخفيف فإنها قرينة بن ذكره،
 وهي إحدى قرآنيه، وأما هو غير من معنى التبرير، وإنما استدل غيره بقوله تعالى:
(وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجُنُبِ) ^٣ وقد تبارك ما كذا هي ما تبارك عليه الأبرار
 من تقدير شيئاً فلا دلالة فيه عليك، وأما الصنف في الإيضاح

ونعمو: ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِمَا نَقُولُ﴾^{١٢٠}، دلالة على التكرار، كقوله بشارنا، نود
المعصوم، كقوله صفاء.

وأما إن كان ماضياً لفظاً أو معنى، كقوله تعالى: ﴿كَلَّا يَكُونُ لِي عَذَابٌ وَلَا لَكَ يَكُونُ
أُتْرُقُ﴾^{١٢١}، وقوله: ﴿أَوَ جَاءَكُمْ حَبِيرٌ مِّنْ مَّوَرَقَةٍ﴾^{١٢٢}،

بِمَا نَقُولُ مُتَعَبِّدٌ وَيَكُونُ لِي عَذَابٌ فَلَيْسَ أَلَيْسَ عَذَابُهُمْ لَا أَعِيدُ

أَفَلَا تَأْتُوا بِنَا إِيَّاهُ وَتَلْزَمُونِي وَتَكْسِبُوهَا يَكْسِبُهَا الزَّاعِمُ^{١٢٣}

ومحل شاهد اليمين التالي لا الأول. فإن لا أعيد ليس جملة حالية، وإنما
أعيد.

أَلَيْسَ التَّوْبَةُ وَالْيُسْرَى أَيْسًا وَتَكْسِبُ كَذًا وَلَا يَدْعَى لَهَا^{١٢٤}

والشاهد من التمكن من غيره: كقوله عز وجل: وَالْيُسْرَىٰ أَيْسًا لِلَّهِ الْفَرَاحُ،

والتسوية. ويحصل أن يكون حذف جملة، وإشباع المصنف على تركها بقوله تعالى:

﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِمَا نَقُولُ﴾ وهو مثل من الاستدراك، كقوله: وإلا فصاح صيد. والمعنى

استطاع الصياد القدر بما يدعى بلا وهو أن لا تأتيه على الحال.

والأول كقوله: ويصحب قوله بضميمة: إن فعله الصياد إن على بلا يقتضي به

الاستقلال وقوله: إن الصياد المتكبر بلا يقع حلاً، وقوله وقوله غير: إن الجملة المقسمة

ببديل استغناء لا تقع حلاً.

مير: (وكذا إن كان ماضياً إلى غيره).

وغيره: معنى إما كان الماضي لفظاً أو معنى، جاز أن كان من غير ترميم وإلحاق التو

كقوله تعالى: ﴿كَلَّا يَكُونُ لِي عَذَابٌ وَلَا لَكَ يَكُونُ أُتْرُقُ﴾، وتركها كقوله تعالى: ﴿أَوَ

جَاءَكُمْ حَبِيرٌ مِّنْ مَّوَرَقَةٍ﴾ وهذا ملائق مع معنى لفظاً ومعنى أن حبيروت فوافعج،

ولما يلحق ماضياً عسكاً من اسم يكسور، وهو يستعمل الماضي فهو ماضٍ بالقسمة

(١٢٠) سورة القلم: ٤٤.

(١٢١) سورة آل عمران: ١٠.

(١٢٢) سورة النمل: ١٠.

(١٢٣) التيسار من الزمخشري، وهذا المثل من قوله من أخرج التصريح ١: ٢٢١، والقاصد المعجزة ١٢١: ١٢١، ولا

نسبة إلى شرح الأسموني ٢٢١: ٢٢١.

(١٢٤) البيت من الزمخشري، وهو المتكسر، انتهى في سورة من ٢٢، ومطابقاً من ٢٢٢، وشرح التصريح ١:

٢٢٢، والقاصد المعجزة ١٢١: ١٢١، ولا نسبة إلى شرح الأسموني ٢٢١: ٢٢١.

وَقَوْلُهُ: ﴿الَّذِي يَقُولُ لِي خُذْهُ وَثُمَّ يَنْسِفُ يَتْلُو﴾^{١٢٠}، وقوله: ﴿فَلْيَتْلُوهُ بِنُفْسِهِ مِنَ اللَّهِ وَيَقُلْ ثُمَّ يَنْسِفُهُمْ نُونًا﴾^{١٢١}، وقوله: ﴿لَمْ خَبِرْتُمْ أَنْ تَتْلُوهُ أَمَّا وَثُمَّ يَأْتِيَكُمْ مِنْهُ الْيَوْمُ خَلْقًا مِنْ قُلُوبِكُمْ﴾^{١٢٢}.

أما القول: فذلك أنه على الحصول التوبة بعد طاعة من القردة، تكونه مذهباً، ولهذا طرأ أن يكون مع ذلك الظاهر أو مفترقاً.

إلى ذلك كون الولد على أحد الاحتمالين الآتين، والأول منه أنه يوم الثاني، ثم استشهد القاضي بمعنى لا نقلاً من الخارج المحرم مع كونه تعالى ﴿الَّذِي يَقُولُ لِي خُذْهُ وَثُمَّ يَنْسِفُ يَتْلُو﴾ عند حوت النور، وقوله تعالى: ﴿فَلْيَتْلُوهُ بِنُفْسِهِ مِنَ اللَّهِ وَيَقُلْ ثُمَّ يَنْسِفُهُمْ نُونًا﴾ هذا استعمل مع وجوده نظراً لاحتمال أن تكون الجنة خيرية وأصلحت التمسك بالاستئناف أو بدلاً من محرم به كقوله تعالى: ﴿لَمْ خَبِرْتُمْ أَنْ تَتْلُوهُ أَمَّا وَثُمَّ يَأْتِيَكُمْ مِنْهُ الْيَوْمُ خَلْقًا مِنْ قُلُوبِكُمْ﴾ وقد تضمن كلامه أن الخارج مني بلا أن لم أو لا، والقاضي أن مذهباً وجيز فيه يقول النور ومذهب على السواء، فإذا تعلق بلا فقد عدم، وإذا لم يكن فقد أطلقه لخصف، وإلا لا يرد إلا أن لا يرد المضي لثبوت كما سيأتي في قوله: وقد راعى لخصف أنه يجوز فيه ترك النور وتكرره، وإلى ذلك بأنه دل على الحصول نون القردة، فهو كالمضارع المضي من أنه التمسك على أحد الأمرين الموجودين في صرح الحديث، وهو الحصول نون القردة، كما أن الصراح على التمسك على أحد الأمرين، وهو القردة نون الحصول على تساوي القاضي والمضارع المضي من أن كلا مذهب وجد فيه جواز يقتضي لامتناع النور، ثم يترتب حكم امتناع النور، كما دلالة المضي على الحصول فلا عمل مذهب، وإذا عدم دلالة على القردة فلاه ماضي.

والقصد في التمسك ما يرد عليه والفعل في التوجه بدلاً من على مفرقة أو مفرقة الوصف به الزمن ماضيه، فإذا قلت: جاء زيد أمس ذلك صواب جداً كان معناه أن الضرب أو الوصف ماضون بزمن الماضي، وكذلك ماضيه، زيد أمس ضرب غمر (قوله: ولهذا طرأ أن يكون مع ذلك الظاهر أو مفترقاً) قال في الإصحاح على قوله: إلى الحد فيصبح بالوقت بدلاً.

(١٢٠) سورة النور: ١٠.

(١٢١) سورة النور: ١٠.

(١٢٢) سورة النور: ١٠.

والقول: إنه غير كافي، يكون القرب الغير من العدل يصحح وقوعه خطأ والقرص أن المصنف لا يجعل مشهور الغير الذي بالعدل مع العادل إنما لم يكن وقتما هناك يجرى الربح؟ وكأنه لاحظ أنه إذا قرب من وقت التملك في الحال صار كأنه واقع وقتاً لا يجرى فيه؛ لأن التعلق ليس بأن يحصل إلا به من طرفته فالصواب ما قلناه من أن قولنا: جاء زيد وقد غريب غصراً، إن معناه ففقران الغريب بالغير، أو فقران الغريب السابق بالغريب، ثم يلزم أن تكون هذه خطأ مشيرة وليس كذلك، وما ذكرناه من احتساب جاء زيد وقد غريب لأن يكون الغريب موجوداً مع الغير، أو سابقاً عليه، والقارئ هو بوصف قريب من اعتدالين ذكره المؤلف رحمه الله في قوله: كان زيد قد غلام، هل معناه كان نسبه قد غلام ليس، أو كان نسبه قد غلام فيه، واختار الأول، والله أعلم.

وما ذكره المصنف من الشروط ثم طاعونه أو بكثرة هو أحد قولين، ونقل شيخنا أبو حيان عن الجمهور، ومن الكويين: **وَالْأَخْلَاقُ أَنْ يَكُنْ لَا يَكُنْ بَلْ يَكُنْ الْقَطْعُ مَا يَكُنْ** **لَهُمَا وَتَقْدِيرُهُ** كقولك تعالى: **(أَلَمْ يَجْعَلْ لَكُمْ فِتْنَةً خَيْرَاتٍ خَيْرَاتٍ خَيْرَاتٍ)** وقوله تعالى: **(أَعْلَمَ بِمَا مَلَائِكَةُ رَبِّكَ إِنَّهَا)** ^{١٢٩} وقال: إنه الصحيح ثم يفتني بما ذكره المؤلف لأمرين: زعم ذهب، أو يكتف بما تدخل عليه الوو ولا تعد، ويستثنى من قوله: إن قد تدخل ما إذا كان الماضي أولاً تلي وهو ليس" مما تدعى عليه قد، ولا يستثنى فيه الأمرات بل يخرج ذكر الوو، وهي كما سبق وأردنا على قوله: إن التعلق بالحق الحصول لأنها لا تدل على حدث إلا أن يقال: هي مائة على حصول غيرها، هذا حكم المالكية انتهى نقلاً ومعنى أو معنى لا نقلاً، وأما ما نحن عليه لا معنى له يدخل في كلامه، ولا كلام جديد له مطلقاً، والظاهر أنه قاسد، لأنه إما كمن نسباً نقلاً فقط كان للاستيفان فلا يصح، لأن الحال لا يصح أن يراه بها الاستيفان إلا في الكثرة أو التمام في الإنسان، والإكراه لا يقع خطأ، وإن سلفاً صفة ذات مفعول أوزي فيه كقولهم لأمرية ذهب أو مائة فواتهم فاقوا- معناه ذهباً أو مائتاً، فمأثم لم يرد وهو ذهب أو مائة.

وأما الثاني: فالإشكالية على المقارنة بين الحصول
 أما الأول: فقولنا «نعم»: بالاستمرار، وبغيرها^(١) لا يتفق، فنتكلم مع أن الأصل
 استمراره فيحصل به "إشكالية عليها" عند الإختلاف، بخلاف الثانية: فإن وضع الفعل
 على إرادة التحدث، وبمعنى: أن استمرار الضم لا ينظر إلى سببه، بخلاف استمرار
 الوجود.

وأما الثاني^(٢): فالتكوين متفكر.

على أنه لا نسلم أنهم 'أرادوا' ذلك، بل أرادوا موضوعا يتعبد به أو يمكنه سابق،
 ولا يصح حمله على معنى في الجملة 'تفريقية' فهو جاء زيد إن كثرته الكثرة، لأننا
 إن جوزناه وحسن الوتر، وأثبتنا فإذن يحصل عدل في المعنى هو الارتباط لا يشوب
 المعنى لفظاً.

(القول وأما الثاني: نحن فيه الإشكالية لفظاً ومعنى وهو متكرر، مثل: جاء زيد ما
 حروب غيراً، ومثل فيه الثاني يعني التحدث وهو الذي مثل له بنحو (وإن يمتدني)
 جزم عليه أيضا لاسيما هنا بعدا وبما حصل ما لا كره أن ما قرره من كون المعنى ليس هو
 الحصول، والخاص ليس هو حاله يقتضي وجوب الوتر في المعنى الثاني لاكتساب التعيين،
 أنه لم يفسد العمل المفرد في واحد من معنويها بخلاف الثانية فإنه يشبهها في
 الحصول المستعمل عدم الوتر، وإن يشبهها في الإشكالية على المقارنة المستعمل الوتر
 بخلاف التصريح المعنى فإنه يشبهها في خبرته، ولم يشبهها في الإشكالية على الحصول،
 فلهذا الأمران فيه أما الثاني يعني قدر بعد كل بعد عن العمل المفرد، فينتهي أن
 يجب الوتر لكنه لم يجب فيه ذلك، بل كان مقدر، أما الثاني بعد خلافها لاستمرار
 الأثرية، لأنها تدل على اتصال لفظي بمتحدث، وأما الثاني بغيرها فتكونت جاء زيد ولم
 بغيره غيراً، وبذلك وبما حروب غيراً، فلأنه وإن دل على الإشكالية في زمن متقدم
 بالأمس استمرار ذلك لاكتساب معنى ذلك - على التحدث - المتصل مثل "لا" فحصلت هي
 كل من الثانية والثالثة على المقارنة بغير كالمصارع يعني قال. (وأما الثاني) أو، وأما
 أنه لا يدل على الحصول بالكون متفكر، كما تدل نظيره في المصارع الثاني.

(١) أي: غير (نعم) على ما ورد
 (٢) أي: على التفريق
 (٣) أي: غير (نعم) على ما ورد

فإن حصل للأمر استمراره بعد ذلك استمرار الوجود، فربما يفكر في سبب لأن أمته وهو الوجود يحتاج إلى سبب، وأورد عليه أنه إن أراد أن استمرار العلم لا يفكر إلى سبب أصلاً هناك، يفكر، لأن عدم العلم يفكر إلى انقضاء علم الوجود، إذ لو انحلت استحقاق الوجود، فالمستمر لعدم يفكر إلى استمرار تلك علم الوجود، ولكن: عدم النج لا يكون مكشفاً، فعلم الوجود مانع من عدم فكيف، فإلا انقضاء علم الوجود سبب لعدم! قال: وإن أراد أنه لا يفكر إلى سبب جديد غير سبب عدم هناك يفكر فيها ويكون قصده على سبيل التوهم.

والقصد هنا صحيح وقد تقدم ويمكن أن يحاط به بأن عدم شيء بعد وجوده لا يتوالت على سبب بل الوجود يترك حيزه، فالمشهور له، وهو لا يجد، فيحصل لعدم لا لعدم سببه، بل لترك من العلم الوجود، قال: وما الشيء وهو عدم فلا فقه على المعقول الفكرة مثلاً كما تقدم من الفقرة الأولى.

عن: (وإن كانت اسمية إلى غير ذلك).

(وأيضاً: إذا كانت اسمية، علم المشهور جواز تركها، يشير إلى أنه يجوز لأمران وهو المشهور وهذا المشهور، وشعباً أقراء إلى أن ترك القول قاصر وبهية من احتجاج، والمشهور، وقال: إن تركها خبيث، وقال الشيخ أبو حيان: إنه رجح عنه، وصحت الشيخ في ذلك أنه يجوز في قوله تعالى: ﴿وَيُؤْتِيهِمْ مِّنْهُ﴾ أن يكون جملة حالية وأيضاً قال في سورة الأعراف: ﴿يَتَعَسَّكُمُ الْيَهُودُ﴾ في موضع الحال أو متعددين إلا أن هذه الآية قد لا تفهم قصد، لأنها كقولكم كلمته مرة إلى غير ذلك، قال ابن الحاجب: معناه مدحها، ووجه أنه لا يكثر استعمالها حتى يطمع عليه معنى الشهادة من غير نظر إلى التصدير، حتى يطمع ذلك من لا يحسن بيانه فربما فيها صارت كالقوله: قال طيبي: قلته وهو يؤول إلى أنه إن صح أن القوم من طرفي الجملة جملة تلك على طرفي، ولا بد من جادني زيد هو فارس، ثم تكون: قال جملة حالية لا يبعد أن يحسن عليها مرة، لكنه قد يفرق وقد يجمع، وأما قوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ آلِهَةٌ﴾ فيكون - إن شاء الله تعالى - ومعنى لا يخلص إلى أنه إن كان ظاهر

(١) سورة البقرة: ٢٥

(٢) سورة البقرة: ٢٥

(٣) سورة الأعراف: ١

العكس ما مر في الكلى التبعة نحو: كَلَّمْتُهُ قَوْلًا إِلَى فِرٍّ.....

التي بدأ اسمها بـفـاء وقد تقدم وجوب تركها كقولك: جاء زيد حسن وجهه، فلا يجوز: وحسن وجهه، وإن تأخر الكلى بـشـمـس نحو: جاء زيد وجهه حسن، ويجوز القول: وقد اتصلت الواو في الأصلية (إن عطفت على حال نحو: (فَلَمَّا جَاءَهُ بِأَسْمَاءَ بَيَّاتًا لَوْ هُمُ قَاتِلُونَ)^(١١).

(والنسخ: قال الزمخشري هنا: إن ترك الواو حيث، وإنه حسن هنا حتى لا يفتح حرفا عطفاً يعني أن الواو هناك اسمها المذهب كما سبق للزبد، وإنما تركت هذا حتى لا يفتح حرفاً عطفاً. وما ذكره بما أعوجبه إليه ابتكاره ترك الواو، وليس يصحح ذلك بعضهم: وفي اللغة التي أتت بها، فإنه لا يفتح الجميع بعد حرفي عطفاً مطلقاً المعنى. ولا يفتح أن تقول: سبح الله وأنت راجع أو وأنت ساجد، ثم عطفاً لـمـصـفـ جـاء دخول الواو وتركها بـقـولـ: (العكس ما مر في الكلى التبعة) يعني أنها عكس كعكس الكلى التي فإن القلة الأصلية تبدل على القلة لأنه ليست ماضية، ولا تدل على الحصول (إن قال من أن الحصول أن التبعيد إنما هو حصول التبعيد، وهذا متفق، وأبست فعلاً وهذا يفتح) إن أن القلة اشتقاقاً من الضارح إنما كان حالاً من كونه لا كونه مطارفاً وهو خلاف ما مر، ثم هو يتكلم بالأسماء إنما كان حيزها فعلاً نحو: جاء زيد وأبوه يقوم، فإنه تدل على الحصول والمقارنة فيلزم أن تفتح الواو، والصفة قد تدل بجملة أسماء غيرها فعل وهي قوله تعالى: (وَالَّذِينَ كَفَرُوا)^(١٢) يريد عليه أفعال نحو: (بَيَّاتًا لَوْ هُمُ قَاتِلُونَ)^(١٣) فإنه يجب فيه ترك الواو مع اللفظ المذكور، وسأبني ويتكلم بنحو: جاء زيد وهو ما عرّفه قوله لا يدل على حصول ولا مقارنة حتى ما زعم الصنف.

(وتكملة: (إن في نحو قوله تعالى: (فَصَبِّحُوا بِتَحِيَّاتٍ لِّبَنِي إِسْرَءِيلَ) وأنكم تسمي الأرواح مـكـلـمـة) أن العمل الواو في "أنكم" عاطفة، فيكونون حالاً وأسماء، وأن أجمعوها وأو الحال فيكونون حالين مستقلين، كقولك: جاء زيد ركباً لا يـسـمـى

(١١) سورة البقرة: ١٢١.

(١٢) سورة البقرة: ٢٢٩.

(١٣) سورة الأعراف: ١٠.

(١٤) سورة الأعراف: ١٠.

نحو [من الضمير]:

طَرَجْتُ سَبْعَ الْهَارِي عَلَى سَوْدَ

الاصول فلا يبالغ الضمير حيث ان يستلزم مفعلة اريد فذهب الورق، ثم نقل عنه ايضا
تصديلا آخر وهو أنك إذا قلت جاء زيد من كذا سيف، على أن يكون على كذا
سيف مثلا، كثر فيه ترك الواء يعني إذا كان نحو طرجا مفعلا، فنقول بطر

طَرَجْتُ سَبْعَ الْهَارِي عَلَى سَوْدَ^(١) إذا أنفرتني فَنَسِيتُ لَوْ لَكِسْرَتُهَا

يعني إذا أنكرتني فعل يشاء، فخرجت مع الصبح على ياقة من الثوب، والهازي الصبح
كثا قالوه، وقد يقال كلف، ويصح أن يكون خرج مع الصبح عليه ياقة من الثوب
والثوب يلفظ بفتح الصبح، إلا أنه من ياء، الثوب إلى القميص، ولهذا قوله

في زلزال السندباد دارك بحدك بحدك^(٢) وطرب هنيئا عليك الفاني مرثعا

واحدان، فهو ياتين على وزن شعرك، هو جوي على أربعة أوجه أحمر،
وأحمر، وأبيض، وأسود، ودخله الحمر على سبعة سطور، بين كل سطرين أربعون
قراءة، ويرى منه، إذا طعنت عليه شمس من لالة أمرك، والمجذول بمعنى القزل
حيثما بدأت.

وأعلم أن الزمخشري وغيره انهضوا رأيا عذاف الوفاء كثير، في نحو جاء زيد
على كذا سيف، أخرجه من قوله حيلة سمية بحيلة أما الزمخشري، فإنه يرى
وجوب الواو في مثله، وأن تركه صحيح

ولم يجرعها، فإنه يرى أنها سباز، أو أكثر أكثر نحو كلمت اسمعا، لا سباز
في نحوه ترك الواو واستبدالها، فذلك جعل الضمير مستقر على كذا سيف
وسيف مثلا به، وحصل الاستدراك على أنه قيد واختصار أن يكون الطرف عند في
الضمير اسم الفاعل، وإن كان في غيره، بقوله بالفعل كذا أهمه من قوله فس الإضمار

[١] أربعة سجدات من على بحر جاني من الإعراف من ١٢٦، راجع: من السبعة قالوا ذلك من حيلة
أرجلها، بلحاظ

أشعارهم العجوليات، نسخة من أبي علي بن علي بن أبي

سليمان ١٥٦/٣، وأصلها من ١٢٦، وأخبار من ١٢٠

[٢] البيت من السيف وهو الأسماء من أبي حنيفة القاسم، وأصله من أبي حنيفة السعدي وقد أشاء، نقل
الأنصاري (١٠١٤: ١٠١٤)، ويرى: "مرثعة" بدل من "مرثعة".

والأخرى^(١) يوافق الجملة الاسمية بقلب مفرد، كقوله^(٢) [من السراج]:
 وقد يذهبك قلباً ساقماً تريدك توبجوساً وتخلجوساً

حين: والأخرى توافق الجملة في آخرها

والأخرى يستحسن التركيب إذا وقعت قلب مفرد، بوجه قلب حول مفرد، فيختلف
 موقعها بقلب ما إذا أقروته، وإذا كفو^(٣) من التوسيع
 فقد يذهبك قلباً ساقماً تريدك توبجوساً وتخلجوساً^(٤)

وقد يجوز في برك أن يكون هذا متداخلة لا متراكبة، فلا يأتي ما ذكره عبد
 القادر والقول: وقعت قلب مفرد، يدخل فيه ما لو وقعت على حرف مفرد، نحو
 (فأبذلتها بألسنا يركاً لو لم تستوز)^(٥) فإنه قلب مفرد ولا اعتداد بالمعلق، وليس
 ترك الواو حينها حسداً وقد لم الشرح أبو حيان. إن الواو فيه واجبة إلا أن يقال،
 الواو فصلية فهي مقلدة. وفيه نظر هذا المصنف إذا هو عابداً على المفرد. فاستغنى به
 عن الواو، لعدم الاستقلال وهذا يعني موهوم إن ليس المعلق بينهما
 (تكملة): فإن انصرفت في (إخراج) هذا كذا، ما لم يكن صاحب الحال مذكوراً مقدماً
 عليها، بأن يكون معرفة، أو مذكورة وأما إن كان مذكوراً مقدماً نحو: دعني رجل وطني
 ككفة سيفك، وجهك الواو، فلا يشبه الحال بالضم

والضم هنا لا يصح به على رأي الزمخشري الذي أورد التصرف فيه من أن الصلة
 تعلق على الموصوف، وقد قدم إطلاق عليه، وأنه غير صحيح
 (تكملة): يفرق من الأقسام الجملة شرعية نحو جاء زيد، وإن يسلك بعض النحويين
 عهد الأئمة إطلاقاً لأن جنى، وهي مبنية على قاعدة المنكف، فإنه ليس فيها حصول
 ولا مفعول، وذلك لربط الواو، تبعاً عن العروة برéal كل من خاصيتها، وقد جزم
 الشرح أبو حيان في الإرجاف، بأن الجملة الشرطية تقع جازاً، وقال الزمخشري في
 قوله تعالى (فصلتكم بقولهم أن تطيعوا قوله بكنه)^(٦) جملة الشرطية
 حال وقال الزمخشري قد يكون في عدم معنى الشرط كما يكون في الشرط على
 الحالة، نحو: ألقاه كذا من كان القوم

(١) أبو محمد لم يذكر هذا الأثر.

(٢) بيت أبي التيمي عن أبي محمد بن عروج الشاعر البصري.

(٣) سيرة الأعمش: ١ (٤) سيرة الأعمش: ١ (٥) سيرة الأعمش: ١ (٦) سيرة الأعمش: ١

الإيجاز والإطناب والتساوفا

المستثنى: أما الإيجاز والإطناب فتكونهما شبيهاً^{١١} لا يتيسر الكلام فيهما إلا بترك التحقيق والتعريف، والبناء على أمر عرفي، وهو متعارف الأوساط، أي كلامهم في مجرى عرفهم في ثمانية المعنى، وهو لا يحدث في باب الحقيقة ولا يتم بالإيجاز: أيه المقصود بأن من عبارة القطار فيه

وأعبر عنه في التحقيق، لأمره ذهب أو مكث، ويضحي فيه الجملة الشرطية التوقعية حلاً بما إذا كان جوابها صواباً، فلهذا تكون جملة خبرية

لما إذا كان جوابه إيجاباً، فإن الجملة الشرطية تكون إنشائية، والإشياء لا يتم حلاً ولما إنشائي المستثنى من الحالة العقلية التي ليست فيه جملة، أن الجملة الشرطية ليست ولا خبرية الصلوح، بل هي بعبارة جوابه، إن كان إيجاباً فهو إنشائية، أو خبرية فهي خبرية، وإن أنعم

من: (الإيجاز والإطناب والتساوفا)

المستثنى: أما الإيجاز إلى الخروج

وشرطه، هذا هو الذي لا يمكن (الإيجاز والإطناب) - عظيم - حتى أن صاحب من المصحة أن منهم من قال: الحقيقة هي (إيجاز وإطناب)، كما قيل من ذلك في الفصل والوصل.

علم أن إخراج الكلام على مقتضى السمع، يكون مرة بالإيجاز والإطناب، ومرة بالتساوفا على خلاف في السواء، فلا بد من بيان حقائقها

أد هي اللغة فالإيجاز يقتصر بقوله "أوجزته" بكلام، أي قصوته وكلام موجز من أوجز هذه الكلام متعبداً، وهو من "أوجز" كلام قصير، ووجز من وجز ووجز ووجز متعلق، بأهم وجازة ووجز وجرا ووجز، وإطناب التباينة إطناب في الكلام، أي بالغ فيه.

والتساوفا والصحة، وأد هي الاصطلاح، مثل استثنى: وأما الإيجاز والإطناب فتكونهما شبيهاً أي متشبهين (لا يتيسر الكلام فيهما إلا بترك التحقيق، والبناء على أمر عرفي، وهو متعارف الأوساط) يريد "وسط الأمر"، ويصرفهم، ما يصرفونه وفي مجرى عرفهم في ثمانية المعنى (وهي) أي: أنت العرفي الذي هو متعارف أوساط الأمر (لا يحدث ولا يتم بالإيجاز: أيه المقصود بأن من عبارة القطار فيه وفي هذه العبارة شرط

(١١) أي من الألفاظ المتشابهة التي يتوقف بعضها على بعض في نظر غير المتخصصين

والإختلاف: انتهى بالفتور منها.

ثم قال: "الاختصار - لكونه تقييداً، يرجع فيه تارة إلى ما سبق، وأخرى إلى كون المقام خالياً بأبسط مما ذكر"؛ وأية تقرر، لأن كون الشيء شيئاً لا يقتضي تعسراً لتحقيق محله، ثم البتة على التعارض، وأبسط لموصوف: رُدَّ إلى الجهالة.

لأن التعارض هو الكلام، هناك قال: صورة الكلام، ولا يصح أن يكون من قولهم: مسجد طبع، لأن التعارض مذكر لا يصح أن يوصف به صورة الموصوف (والإختلاف أطلقه بالفتور منها) قال: "وبالفتح والإيجاز عند الترمي في التعبير عن الشيء بأكثر مما يذكر من العرف، مثل: (الزيتون القرية) وهو الذي يسمى به صورة الموصوف، ثم نقل السلف عن السكتي، أنه قال: (الاختصار لكونه تقييداً يرجع تارة إلى ما سبق) أي إلى اختصاره بكلام الأرسط (ولما رُدَّ إلى كون المقام خالياً بأبسط مما ذكر) ثم اعترض عليه بأن كون الشيء شيئاً لا يقتضي تعسراً لتحقيق محله، وإن البتة على التعارض، وأبسط لموصوف رُدَّ إلى جهالة أي لم البتة على التعارض، رُدَّ إلى تعريف الشيء بموجود، وأبسط لموصوف، من الاختصار، رُدَّ إلى جهالة، فحصل السلف عبرةً من هذه الحالة الأولى، لم أخبر بآثار جهالة، أنه مفسر، أو تعسف أبسط على التعارض، وأراد بالبتة الأخير منه.

وقد أحببت من السكتي في القول الأول، بأن السكتي أراد أن الشيء يتعسر حده، لأن الحد غير محلي بالشيء إلى الأمور الإضافية، لأن حقائقها تتوافر على حقيقة أخرى ظاهرة عنها، وأحببت منه أيضاً، بأن حد يجب الخارج لم يجمع كل شيء، لشيء لا يتعسر حده لأنه مع كونه شيئاً مشوب إلى ما تعارض له، ولا التقييد وهو كلام جديس الناس، يبا حري به عرفهم، وقد اعترف السلف بذلك في الاعتراض الذي سألني، قال بعضهم، وبغيره شرط معرفة الإيجاز.

والإختلاف: كلام لا إيجاز فيه ولا إختلاف ولا شيء من كلام تلك الموجودات من الأول شرط معرفة الإيجاز، والإختلاف ليس بموجود، وإنما لم يوجد الشرط لم يوجد الشرط.

بالفتح: فيه نظره، لأن الصغرى موصوفة ولا يلزم من قولها: شرط معرفة الإيجاز والإختلاف، معرفة كلام الأرسط، أن تقول: شرط معرفة معرفة ما لا إيجاز فيه، ولا إختلاف، فيكون مبرراً، لأن شيئين من قولك: معرفة معرفة على معرفة الآخر ذلك.

من حيث كونها إشهاداً، لا من حيث دالة كما أن الشكك لا ينافي بطلانها، بل هو
أحد عناصرها على الأقل الآخر وقد انضم حقيقة الشيء الذي هو أكثر من حيث
وقوعه، لأن لم يتم إثباته، ثم إن الكثرة صالحة لأن الكلام الأوسط قد يطلق من
الأمور بالاعتبار.

والجيب من الثاني : بأن كل الأوساط معروفة : لأنه الذي يؤدي به أصل البرهان
بالطريقة من غير اعتبار بغيره : بل يكون صحيح الآخر بـ

والجواب عن الثالث: بأن السطحي يمتدح فكرة في الاقتصار على ثلاث مراتبة
لا يمتدح في البناء العميقة، لكنه أسوأ أم لا

بلکہ یہ ممکن ہے کہ اس میں کوئی تبدیلی نہ آئے۔ اگرچہ اس میں کوئی تبدیلی نہ آئے، تو اس میں کوئی تبدیلی نہ آئے۔

والإيمان يحل على من أتى من أسرار الأساطير مطلقاً، ويحل على ما هو أعظم منه وهو الأول. وصورة الأساطير بالقياس إلى كلام ابن كلاب، فإنه قد يوصل الشك والخطاب والإيمان. هذا باعتبار أن كل ما يلقى في كلامه مستند، كأنه يلقى في الرتبة الأولى ونحن السامعون^{١٢} فإنه الإيمان والخشية إلى ما بعده إلى وحشة نظام بدني، وإثبات بالخشية إلى رب إلى سمعة، ويعبر عنه: نعم الرجل زيد، فإن فيه إثباتاً بالخشية إلى نعم زيد، وإيمانياً بالخشية إلى نعم الرجل هو زيد. ومن هذا المثال يعلم أن الإيمان قد يكون بأصل وضع الفعل، وبالمعنى الواجب، فإن نعم الرجل هو زيد، لا يجوز إلا جعلاً له معناه، لأن معناه واجب المعنى، فليكن الإيمان نعم من الإيمان والواجب.

يقول علي السكاكيني والمصنف اعترافاً، وهو أن كلام أبي العزوف إذا كان رواية
وسطى بين الأصل والخطاب، فربما أن يكون هو النصّ، أو لا فإن كان هو المصنّف،
فهو محمود إذا عرفت مقتضى الحال، ومحمودة إذا لم تفهمه، لأن كل ما خرج عن
الهيئة الثابتة بأصواته المبرمجة كذا سبق، عرفت يقول السكاكيني: إن كلام الأوساط لا
يحدد ولا يحدد، وأنجب أن الخطيب حين قوله إن ما خرج عن ذلك النطق بأصواته
المبرمجة يصحها الكلام، لا يثبت.

والأقرب أن يقال: التقويل من طرق التعبير عن المراد ثانيةً لخصه بلفظ مساو له أو
 ناقص عنه، وألمح في ذلك عليه.

(المعبرون):

الأول: عدم أن كلام الأوساط ليس معروف عن إيجاز ولا إسهاب، حينئذ هو الإيجاز من
 السلف والجهل، يكثر في كلام الأوساط، وأما قوله: «غالب كتبتهم الذي لا يعجز
 غلبا بلفظي السلف»

الثاني: الإيجاز المصطلح عليه هنا هو الاختصار، وإن كان الإيجاز لغة هو التقليل المطلق
 مطلقاً، ولا فرق عند السكاكي بين الإيجاز والاختصار، كما صرح به المصنف في
 شرح الفلاح، وهو صريح لفظ الفلاح

والد قول بعضهم إن مرده أن الاختصار في حذف الجمل فلفظ يختلف الإيجاز
 بلفظي.

جاء: (والأقرب إلى آخره).

(المراد): يريد الأقرب إلى الصواب، وهذا: هذا أقرب إلى الصواب، يريد أنه يختص
 الصواب والعدم، واختص الصواب به المصنف ويقول: هذا أقرب إلى الصواب، يريد أنه
 صواب جزمه قال السكاكي: «أشبهوا قول أقرب (المعبرون)». وقال السكاكي: «لَمْ يَنْفَرِ
 يَوْجِبُ الْقُرْبُ عَلَيْهِمْ (الإيجاز)»^١، إن لم يكن من باب التكرار، ويريد المصنف أنه أقرب
 من كلام السكاكي، وفيه بعد، أنه حينئذ يكون طريقه لما تضمنه عبارة السكاكي فساداً
 لأن الجمل التفصيل المشترك أو يريد أنه أقرب من غيره مطلقاً، يشير إلى أنه أقرب
 من قول ابن الأثير الذي سيأتي، وهو أن يقال: تقويل من طرق التعبير عن مراد
 ثانيةً أصلاً، أو: معناه بلفظ مساو للمراد، أو: طريق إلى المراد بمعنى أنه قال
 عليه بالظلمة أي: ليس فيه حذف عن أصله، ولا زيادة بتأويل، أو: تصحيح، أو
 اعتراض، أو غيره، أو ناقص عنه إما زلف بلفظ مراد وهو الإيجاز، أو لا وهو
 الإحلال، أو زائد، ما لم يضاف وهو الإسهاب، أو لا إضافة وهو الحذف والتأويل.
 (المراد): فيه نظر، لأنه يقتضي أن السنداء مقبولة مطلقاً، وإن كان المقام يقتضي

واعتبر "ب" كإشارة عن الإخلال؛ فنقول: [من مجزوء الكلام]:
 والعشرون غير في هذا المسألة خمس مسائل كما
 أن: الثامن، وفي خلال العلم.

الإعقاب أو الإرجاء، والذي يظهر أن من كلامه، وهو المصوب أن قوله: (والعلم) يقتضي
 بالعلم من جهة العلم، ومن كلامه غيره يقتضي أن (والعلم) يقتضي بقاء العلم
 كذلك، بل يقال: المسألة الثانية أصل العلم بطلان ما كان له العلم والإرجاء تأويله بطلان
 العلم وفي اللغة والإعقاب، تأويله بطلان ما كان له العلم بطلان المسألة حيث تقوم
 يقتضي إرجاء، أو يقال: وهو على جعلها مستلزمي إرجاء والإعقاب، وقد خرج
 العلم والمطلوب من الإعقاب، وخرج الإخلال من الإرجاء والإعقاب أصل من
 الإعقاب، فإن الإعقاب التطوير لعل أو لا يعلو كما ذكره الصوفي وغيره
 وأعلم أن ما ذكره المصنف، وما ذكره المستفي، يقتضي على وجه الواسطة بين
 الإرجاء والإعقاب، إلا أن المصنف يجعل المسألة تنقسم إلى مطلق وغيره، والمطلوب
 يجعل المسألة أيضاً غير معلومة، بل ربما اعتبر الإرجاء (إعقاب) التعليل على ما يظهر
 من عبارته، فإن أراد ذلك فليعلم استنبطه كقول في الصفحة ١٠٠، ومن أراد أن المسألة هي
 المصروف، فإن التسامع المقام، فلا بد من العلم، وتكون حينئذ معلومة، ولا فلا وعلى ما
 ذكره ابن الأثير لا واسطة بينهما فليعلم أن الإرجاء عند التصور من التراد يقال غير ذلك
 عند، فإنه يدخل في غير الإرجاء المسألة.

قال المصنف: (واعتبر بواحد من الإخلال) وهو أن يقتصر العلم من أحد العلم
 على وجه مطابق لمقتضى الحال، ومن كان له العلم، كقول الصارثي بن حنبل:
 والعشرون غير في هذا المسألة خمس مسائل كما

فإن قراءة العهد الثامن في خلال العهد، غير من العهد الثاني على خلال العلم.
 وفيه نظر، لأن المطلوب من هذا العلم، كانت فيه القرينة التي عرفنا أن التراد الثامن،

١٠٠ قوله: (وإن أراد أن العلم في الأصل ليس به) يشير بحرف الله سبحانه

١٠١ قوله: (من مجزوء الكلام) وهو المصروف من حنبل في قوله: (١٠٢) وصحيفة الكفاية من ١٠٠٠
 والأصل (١٠٢) وبهذه الصيغة (١٠٢) - وفيه والفرق (١٠٢) - وفيه والفرق (١٠٢) - وفيه والفرق (١٠٢) - وفيه والفرق (١٠٢)

١٠٢: (وكتاب الصالحين) من ١٠٢، (١٠٢)

وبـ "الشيء" من التطويل، نحو: [من قول]:
والفلسي قولها كقولها ونحوها^{١٢٠}

ومن التطويل قصه "الشيء" في قوله [من التطويل]:
وأنفس الفلسي قولاً إلهياً شعوب^{١٢١}

وإن قوله من طول العقل، فإن لم تكن قريته، فاحتمال يفسد الكلام فيه، ولا كلام فيه.
إذنا الكلام من كلام عربي، وإن كانت قريته تسوق لحدوث فلا إحداه، قال: (بوظائفة) أي
اعتقيد بقرنه. الفظة (من التطويل) أي من الزيادة لا القلة، وهو شيطان. أحده:
تطويل، وذلك بأن لا يضمن الزيادة في الكلام، كقول عدي بن زيد العبادي
فكشفت الأديم لراشده^{١٢٢} والفلسي قولها كقولها ونحوها^{١٢٣}

إن الزيادة هو كذا، أو كذا، ولا يضمن أحدهما كقولها، ولا يترجح، والراشدان
عراقان من بيت القراج، وقيل: لروعت عروق ظهر الكلب، وقيل: عروق ظهر الفيل
ويشبهها، وقيل: الراشدان، صعب في بعض مخرج يذكر الزيادة ويعبره العزيمة، ولها قصة
طويلة، وأما نظره، أي الفكر العلمي، عراقان فيه فاشية للشيخ، وقد قال الصمد: إن
الشيء، يحذف على قصة تأنيدها، ألحتم عين الزيادة لا يضمنها، والزيادة التأكيدية مطروقة في
الإنشاء، كما ستراد في غير ما توسع، ثم فوجئنا أن الزيادة لم يضمن وأما يترجح كما صرح
به بعضهم، فيه نظر، فإن الأول يترجح أو يضمن، لأنه السبق للزيادة الكلام، وأن الثاني
مؤكد، والزيادة متأخر عن المؤكد أي قبل، إن الزيادة كذا شيئاً، وهو الأخرى لزيادة
التأكيد، لأن التأنيدها كذا ما ليس فيه ما قبل، بله لكنه يختلف ما رواه الجمهور،
والظاهر أنه يضم والثاني يسمى لعلو، وهو ما يضمن أنه ذلك، وهو غير ذلك:

أحدهما يفسد العظمى، كقول أبي الطيب

ولا أنفس ليهذا لظفحة والشيء^{١٢٤} ومير الفلسي قولاً إلهياً شعوب^{١٢٥}

١٢٠ قوله بعد من على الجوردي في الإشراف ص ١٢٠، انتهى من الأولى، ومعهده، وهذه الأبيات
لوحدها، قدمت القصيدة الراشدان عراقان في بعض النسخ، والظاهر في روايتها، وفي رواية
لجديفة من الأولى، وهي بالضم، وهي (الوجه) قريته.

١٢١ هذه من الأولى، وهو عدي بن زيد في بيت النبوة ص ١٢٠، والزيادة والظاهر ١٢٢٥، ومعهده الفظة من
١٢٢٥، وقيل: ١٢٢٥، ومخرج قوله، في ١٢٢٥، والظاهر ١٢٢٥، وقيل: ١٢٢٥، وقيل: ١٢٢٥، وقيل: ١٢٢٥، وقيل: ١٢٢٥،
الظاهر ١٢٢٥، ولا نسبة في معنى الفظة، ١٢٢٥، ومعنى قوله ١٢٢٥

١٢٣ هذه من الأولى، وهو أبي العبد الفلسي في مخرج قوله ١٢٢٥، قال الكتاب المصنف، وأبو عبد
البن على المصنف في الإشراف ص ١٢٥.

محبوب الدنيا لا التصرف بقوله لا خير في الدنيا لشدةها واصورها، كقوله الموت، وهو محبوب، لأنه إما القتل الشديدة والصور، أي هيبة من الإقدام على الموت والكثرة القتل، ولو كان الإنسان يعلم أنه مبعث، لم يكن له من الشهادة قتل، ولما القتل لئلا يمتنع، لأن الموت سبب يسهل القتل، ولا يجعل له عقلاً، لأن من علم أنه يموت جدير بأن يوجد به ذلك، كما قال طرفة:

فَوَيْلٌ لِّكَفَّةٍ لَا تَسْتَوِي^(٢٦) نَفْعَ تَمَتُّي فَرَأَيْتُ لِكِبْرَتِهِ دِمَا تَكَلَّفَتْ يَدِي^(٢٧)

وقوله سبيل

كَلَّيْزُ الْفَتَاةِ، وَالْعَصْمُ الْفَتَاةِ فَمَا الرَّاكِدُ تَهْفُؤِي وَلَا الْأَكْبَسُ

والعيب منه، بأنه أراد بامتنع باب القبر، كقولهم سمع من الوليد:

يَمُوتُ بِالْفَتَى إِنْ فَرَّ الْجَوَادُ بِهِ وَالْجَوَادُ بِالْفَتَى فَتَاةُ الْجَوَادِ^(٢٨)

وهذا الجواب، فلهذا المعنى في امر الشهادة أي الشريف الموقر، وقد يشاء القتل القتل لا يحد، يستعمل في ذلك إلتفات، وإن استعمل فيمعناه، أي مطلقاً فلا يحد إلا بذلك قال ورد أيضاً بأنه طريق التكرار، فإن ذلك المعنى هو الشهادة، قال ابن جني معنى البيت: أن في الظنود والقتل لأحوال من هو إلى غير ما يستلزم الظنود، ويصحب الظنود، المعنى هنا يكون عدم الموت بالشخص المموت، كما قال المتنبي: وهل معناه أن لا تبارك الناس في التوفيق على الموت لما نفس تكريم أيعطين بقلة رغبته في ذلك الشيء هو مدح الدنيا، ونقل هذا أيضاً من الواحدى، ثم قول: في جعل هذا القسم من أسفه من قسم المحسنين، لأن لفظ القتل أفاد معنى زائداً لزيادة التشاؤم قطعاً، وكونه لم يكن يقتضى أنه أن يوجد هذا المعنى أمر آخر يعلق تكليفاً بالخطاب، فلا يكون ذلك، لأن التحسين زائداً المعنى يعلق ذلك من المراء، وهذا لا يكون، أو كان لفظ القتل أفاده القتل الشهادة

(٢٦) البيت من المعانيج وهو جزء من البيت في نسخة: على فرح الطغاة، صبح حسن (٢٧) (٢٨) إخراج

الطغاة العظمى (٢٩) رواية: جعل هيبة واحداً، بدلاً من بصولي

(٣٠) في الأصل: المستطوع، والصواب ما اقتضاه

(٣١) البيت من المعانيج، وهو قسم من قوله في الأعراس (٣٢) (٣٣) رواية: أنه لم يكن هذا من ربي القتل

وغير القضاة كقولهم [من الخوف]: وَأَخْلَصَ بَيْنَهُمُ الْيَوْمَ وَالْأَمْسَ قَبْلَهُ

الثاني: أن يكون حدثاً غير ماضٍ. وهو ما ذكر فيه إمامنا المحقق، ولكن ذكره لا ينافي المعنى، كقولهم: زعم.

وَأَخْلَصَ بَيْنَهُمُ الْيَوْمَ وَالْأَمْسَ قَبْلَهُ وَأَخْلَصَ بَيْنَهُمُ الْيَوْمَ وَالْأَمْسَ قَبْلَهُ

قوله: (قوله) لا خلاف فيه. (قوله) وفيه نظر من أوجه.

الأول: أنه يجوز أن يقال في قوله: إن له أخيراً، كأنه يقول: أعلم ما كان قبل هذا اليوم أي: لا يشغلي اليوم من علم مني شيء، فإن قبليته على وصف يؤلف بالاختلاف بالمعنى منه.

الثاني: أنه يجوز أن يكون المصغر في قوله: يعود إلى العلم، أي أعلم ما كان لي قبل قبل علمي بما كان اليوم، مدحاً في قوله لعلته، وأنه يستعبر بالعلم، قبل استعبره بالعلم.

الثالث: أن قوله ذلك، معناه: وأخلفه الخلفاء في جازم، وليس عتوا، بل هو كقولهم: أفسد الناس، وسنة في الإفراج بكونه.

ثُمَّ رَأَتْ لَيْسَى فَتَوَلَّى نَسِي فَتَوَلَّى نَسِي لَيْسَى وَتَوَلَّى نَسِي

فإن الراس معناه: لأن الصداق لا يستعمل إلا في الرأس، وقد قيل: من مات في الصداق هذا معناه: بما ليس فيه يدع، من كان فيه يدع حسن، كقولهم: لقي.

وَأَخْلَصَ قَلْبَ لَوْ رَأَيْتَ لَيْسَى يَا جَنَّتِي، لَمَرَأَتِ لَيْسَى وَهَلْ لَمَرَأَتِ

(١) القصة من الخوف، وهو المصغر من أي علم في قوله من (١)، وشرح سقطت الصداق من (٢)، وشرح سقطت المصغر من (٣)، وأما العرب، وبنو النبط (١١٠٢)، وبنو النبط وأخلفه في اليوم والأيام فيه.

(٢) القصة من معبر الراس، وهو أي أصل العلم في شرح أمم المصغر من (١)، وبنو النبط (١١٠٢)، وأما العرب (١١٠٢)، وأما العرب (١١٠٢)، وأما العرب (١١٠٢)، وأما العرب (١١٠٢).

(٣) القصة من الخوف، وهو أي أصل العلم، المصغر في شرح أمم المصغر من (١)، وبنو النبط (١١٠٢)، وأما العرب (١١٠٢)، وأما العرب (١١٠٢)، وأما العرب (١١٠٢).

ومعهم. هذا ينظر على الكلام به لفظ أصبح وأصبح، وهذا وأصلها، وكذا لا، وقد، واليوم، قال هزج، الواجب اضطرارها، فإن كان الأمر الذي ذكر أنه أصبح فيه ثم كان أمسي فيه فليست حشواً، ولا فهو حشو، فنقول: أصبح الفصل حشواً والرماني واجب من قوله تعالى: (وَأَلْبَسْنَاهَا خَمِيرًا) بأن هذا أن من به حلة ترك عليه بالليل، فيرجو الفرج عند الصباح، فليست، أصبح لأن الحشون حمل لهم في قوله الذي يرجون فيه الفرج، فليست حشواً. وقد أشار لما قلناه العذابي وحارم وغيرهما.

والشبهه: قال العذابي في سر المصاحفة: أسس الحشو ما يقصد به في الشعر إصلاح الوزن، أو التماس التوفيق وحرف لوزي، وهي التمر: قصد السجع، والتأليف المنسوب من غير معنى بعيد، ثم نقل عن أبي حنبل أنه رأى فليح الحشو الجديد بالرواية فقال في المصاحفات في مسألة يقرأها في بعض القرآن إن شاعر إذا احتاج إلى لوزي، ذكر ما لا يحتاج إليه في الشعر. ألا ترى إلى قول امرئ القيس:

وَرَمَدًا فَتَكُنَّ سَجْعَةً أَوْ بِأَلَالٍ

لو كان في الشعر لاسلط سجعاً، أو لاسلط لوزي، قال: ثم قصد العذابي نظام أبي حاتم وأبو حاتم ذكرهما، وأنها من الحشو المستحسن، ثم قال: وأبو حاتم وإن كان عدم تقدم في صناعة الكلام، وليس معرفته بالجواهر والأمراني، وكلامه في الشعر والأشعار، مما يفيد العلم بصناعته عند سلام المؤلف، وهم النظم والشعر كما أن في أصل هذا العلم من يجهل أن ما يجب مني بحال، فضلاً عن يجهل، ونحو ذلك من تصانيف ما لا تحصى. قال: ومن السجدة أن الرمانى تكلم على أبي حاتم مسألة هذه بكتاب معروف، قصره على بعضها، واشتد فيه المناقشة الأمر حاشم في لفظاً لفظاً مما وصل هذا الموضع، ثم يخرجه له بلفظي ولا إمامة، من ظهوره أنه موافق مسلم قال: وما يعلم السبب في حذفه، مثله على لومني مع مكانة المشهور من الأدب، ثم جعل الحشو ألقاباً.

١٠ هذا من بيت من لوزي وحرفه، ويرى إلى الفصلين من الكلام.

وهو امرئ القيس في مائة (١٠٠) من غلب الشبان، ومزنا ألب والحداد، وخرج قوله الثاني (٢١٤)، والحداد يرمي، بالشعب (١٠١)، وبلا سجعاً في المصنف (٢١٤).

(المسألة)

المسألة: دعوى قوله تعالى: ﴿لَوْلَا يُحْيِي الضُّلَّالَ﴾^{١٩} .

حيثما يقيد معنى ضلّاء، مثل

إِنَّ الضَّالِّينَ يَتَّبِعُهُمُ الْغَلْبُ وَقَدْ أَلْهَوْا فَلَا يَحْصِيهِمْ رَبِّي فَوْقَ مَثَلِ

وما يؤثر نقداً في المعنى ويغند، كقول القائل

لَوْلَا لَيْسَ الْأَمْسَاسُ مَقْلُوبًا لَوْلَا لَيْسَ الْأَمْسَاسُ مَقْلُوبًا

والأمساة بعد ذلك مفرد، ويلغى الضم، ثم احتل بأن الأمساة صار لكافراً، كقول

لَوْلَا لَيْسَ الْأَمْسَاسُ مَقْلُوبًا لَوْلَا لَيْسَ الْأَمْسَاسُ مَقْلُوبًا

(المسألة)

عن: (والمسألة إلى آخره)

والجواب: شرح في الكلام على الأقسام الثلاثة، مختصراً من الغالب على الأمثلة، فإن

معاني الإيجاز عظمه مما سئل من عطفها على ترك المسند، أو المسند إليه، أو مطلق

أحدهما، ومعاني الإيجاز عظمه مما سئل من أسلوب ذكر المسند من قصد المسند، أو

لزيادة التأكيد، أو التكرير لإسناد وجوبه، لا لكونه لأصيل، فإن رواية ذلك مسبوقة

لا إيجاب، إلا بحرف، هذا والمسألة مثله، يكونه سبحانه وتعالى: ﴿لَوْلَا يُحْيِي الضُّلَّالَ﴾

الضُّلَّالَ إلا بألفه، وأورد على التصلب أن فيه بطلان، لأن السين زيادة فوق على مكر لا

يكون إلا سبباً، وسبباً مكرراً إلى ستة عشر في قوله سبحانه: ﴿وَتَفَكَّرُوا فِيهَا﴾^{٢٠}

مجازاً للتأني، وأورد على ضعفه، فهو مجاز على الصحيح، وسبباً ما عليه في

باب المجاز، وقول الدائبة التيهاني:

١٩ سورة العنكبوت، ٢٢

٢٠ الآية الأولى، من سورة التوبة، قوله سبحانه: ﴿وَتَفَكَّرُوا فِيهَا﴾

٢١ الآية من سورة التوبة، قوله سبحانه: ﴿وَتَفَكَّرُوا فِيهَا﴾

٢٢ سورة آل عمران، ٢٢

وقوله (من الطبيعي)

فإنك لا تعلمي الذي هو غيري
وإن كنتي إن كنتي غفلة واسعة

فإنك لا تعلمي الذي هو غيري
وإن كنتي إن كنتي غفلة واسعة^{١٦}

والجواب في الشكوك نظر، لأن الآية الكريمة إن كان الاستثناء فيها مطلقاً، فعليه إيجاز القصر وإن كان غير مطلق، فعليه إيجاز قصر بالاستثناء، وإيجاز حذف، يختلف المطلق منه، فإن تقديره بأحد، وقال المصنف: هذا الاستثناء فيه مفرغ، فالمستثنى منه محذوف وهو غلط، لأن الحذف لا يكون مع التفرغ، وليرد أيضاً أن فيها إيجازاً فإنها حالية على كل الأذى عن جميع الأمر وبغيره عن جميع ما يؤدي إلى الأذى، وبأن فيها إيجازاً لتقديره لأن الأمر يذكر بصدقه مفرغاً بغيره، وأخرج الكلام مفرغ الاستعارة الخفية الواقعة على معنى "الغفلة"، لأن "معي" بمعنى بعيد، فلا يستعمل إلا في الأجسام بالنظر إلى الكلام السابق فيه بخاصة، لأنه التعليل، لقوله تعالى ﴿وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْكُمْ فَأُولَئِكَ يَتَلَوَّنُ فِي أَعْيُنِنَا﴾، وأما اليه، فعليه إيجاز، لاختلاف جهات الشرط، وإن كانت الكافة مفرغاً، فعليه إيجاز آخر بحيث خبر إن على القول الصحيح، بخلاف أن نصب إلى أن جازر والمجازي نصبه هو الظهور، وبخلاف من نصب إلى أن، حول ذلك فهذا إذا كان الجازر الشكك بكون غيره، وفيه الإلتفات بذكر على جنوب، فإنه رآه على مدلوله الكلام فإن الأمر إن كان بالشرط وجوبه، إلا أن يقال: الشرط متعلق به ولا زيادة فيه، ولأول الظاهر كذا سيأتي.

كل ذلك طرح على أن الجواب T يقدم على الشرط، كما هو مذهب الجمهور.

ومن المساواة على ما يقتضيه كلام المصنف

أفانك يا أمراة الأحاديث بغيرها
وتأخذ بالخصاي على الأياض^{١٧}

١٦: اليه من الطبيعي وهو لفظة في سورة يس ٢٩: كذب متظاهرين، وسأل العرب (الجزل) والفرج، وكذب القبح (الفرج) وراجح القومس بأنها جرسا الخفية في مفاصل كلمة "الفرج" ومعناها الخفية والفرج.

١٧: اليه من الطبيعي وهو الخبر هنا في مطلق سورة يس ٢٩: وهو لا ينافي مع ٢٩: ولا سيما في أصل العرب وهو الفرج، وأما اللفظة (الفرج) وراجح القومس وهو الفرج، وبمعنى الخفية والفرج وأما اللفظة (يس) ٢٩: أي رآه رجلاً، وبذلك الإجمال ٢٩: مع ٢٩: ٢٩: أي رآه

(الإيجاز)

والإيجاز ضربان:

إيجاز القصر، وهو: ما ليس بمختلف نحو: (وَأَنْتُمْ فِي الْفَصَاحِ حَيَاتٌ)^١، فإن معناه كثير، ولغته يسير، ولا حائل فيه، ولغته على ما كان عندهم أوجز كلام في هذا المعنى، وهو: "أَنْتُمْ أَكْبَرُ أَكْبَرُ الْكَلِمِ"^٢.

على كلام ذكره في الإيضاح مطوّل، وهو في الإيضاح بقوله تعالى: رَوَيْتُ رَأَيْتُ الْقُرَيْشَ يَلْعَبُونَ فِي آلِهَاتِهِمْ^٣، وبه نظر، لأن فيه حذف موصوف القوم (الإيجاز):

من: (والإيجاز ضربان إلى آخره)

والجواب الإيجاز ضربان: إيجاز القصر، وإيجاز المطول، وتقرئ جميعاً أن الكلام قليل إن كان يحسن من كلام أطول منه، حين إيجاز مختلف، وإن كان كلاماً يعطي معنى أطول منه فهو إيجاز قصر. وقد يجمعان في نحو قولك: ما رأيت إلا رداء، إذا جمعت المبالغة معنوية، فالأول إيجاز القصر، وهو ما ليس بمختلف، ومنهم من قال: هو لكثير المعنى، وتقول القليل يورد عليه فلا يكون يحتاج إلى شيء ذلك، كما صرح به السكاكي، وليس إيجاز قصر بل إيجاز مختلف، وكذلك في إيجاز حذف، فيه هذا المعنى والتعظيم أن قولاً يعنى ويحتاج، إلى أربعة خمس خمس فوه مسجراً، فهو إيجاز قصر، وإن رأيت جملة متعبداً، وضاعفت مضاعفة، أربعة نجوم فهو إيجاز مختلف، ومن أبلغ الإيجاز، قوله تعالى: (وَأَنْتُمْ فِي الْفَصَاحِ حَيَاتٌ) فإن لغة يسير، وبعدة أكثر، لأنه قام مقام قولك: الإنسان إذا علم أنه إذا قال يقتصر منه، كان ذلك دليلاً له، بله من كلامه من القليل طرطع بالمثل، الذي هو القصير، أكثر من قس القصر، مفهوم محسن، فكر ارتفاع القس حيلة كعب.

(وقوله: ولا حائل فيه) فيه نظر، لأن معاني طويلاً مستوفى على رأي الجمهور، ولذلك حذف فإن القصر في مشروعية شمس إلا أن يقال: أريد بالقصر سرعة فيكون مجازاً، قال: (وأصله على ما كان عندهم أوجز كلام في هذا المعنى وهو قولهم: وَالْقَلِيلُ أَكْبَرُ الْكَلِمِ) من وجود، بل قال ابن القيم إنه لا نسبة بين كلام المطلق عز وجل، وكلام المطلق، وإنما العلماء يسمون أنفسهم فيه بخير لهم من ذلك.

(١) سورة النمل- ٤٦

(٢) سورة النمل- ٢٧

بثقة حروف ما يتأخره منه، والنسب على العكوب^{١٢٠}، وما يليه تنكير (حياء) من التعظيم لئلا كانوا عليه من قتل جديعة واحد، أو التورية الحاصلة للقول والظاهر بالارتجاع،

الاول: أن ما يتأخره من كلامهم وهو قوله تعالى: وَأَنْتُمْ فِي الضَّعَافِ حَيَّالٌ كل حروفا من كلامهم، فإن حروفه عشرة، وقول العظمى: إن الثنتين حرف، فيكون أحد عشر، ليس بعيداً لأن الثنتين إمّا يثنى إمّا وصلت بما بعدها، والكلام فيها وحدها موقوفة عليها ولو قرئت موسومة. فالقصد من تقاض حروفها حاصل، فبن: القتل لكي يقتل حروجه أربعة عشر، ووقع في كلام الإمام قطر الدين في نهاية الإيجاز، وكلام المستدرى في السماعين أن الثاني يؤتى بحرف كلامهم في الآية الثانية، فلو أنه تعالى أوظم في الضعاف حياءً وفيه نظر، لأن الضعاف حياءً مختلف بمعنى له معناه الآية الثانية، من جعل الضعاف طرقاً للحياء فالصواب أن يقال: في الضعاف حياءً اسم القول في ذلك من أمته نظر، لأن الإيجاز يقتضي الحروف بالمعنى في كلام آخر، ليس معاً فخر فيه، بل هو نوع آخره التعريف في الذكر آخر الباب ونحن إنما نكلم في هذا الباب على كلامين متساويين ليطي، أحدهما كل حروفا من الألف وألف الآية وما الكلام بينهما تفاوت في المعنى، كذا مشاهد وقوائم أنه يمكن من قولهم ما هو أوسع منه، وهو أن يقال: الثاني لكي لا ليس بصحيح، لأنه يغير معناه على قصدنا لكي يقتل الضعاف وهو فاسد.

الثاني: النسب على العكوب: الذي هو ضحية، فيكون أحر من القتل الصواب الثالث: أن تنكير حياءً، يقدح تعظيماً للمعبد عما كانوا عليه من قتل جديعة واحد أو التورية أي الحاصلة للقول، أي: ملكه الله والظاهر بالارتجاع، ولذا: يقدح تعظيماً أو تورية، ليس معناه التبرير موسوماً بمحذوف، كما قاله الطيبي وقد تكلم الكلام عليه في التنكير.

الرابع: انفراد، فإنه ليس كل فعل يثنى الثاني بخلاف الضعاف، فإنه فيه حياءً أي: يقصد بهذا إن كانت الألف في الضعاف جديعة، فإن كانت المقول، فليس صحيحاً، لأن عدم انفراده يكافئ

[1] وهو الضحية

والمترادف، وعلته عن التكرار، واستعماله عن تكرير معنويات والمخاطبة.....

المفاهيم: خلقه من تكرار هذا القول، فإن التكرار من ميوه الكلام

وقلت: وليس التكرار من ميوه الكلام بطله، بل ربما استحسنه، كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ مَعَ الْخُسْرِ يُمْسَرُونَ﴾ [١] مَعَ الْخُسْرِ يُمْسَرُونَ. وغير ذلك، لأسباب يطول ذكرها. وقد قدم الكلام عليه أول الكتاب. والتأكيد التقني فيه تكرر، وهو بليغ، وإليك قول الزمخشري: فيه التكرير لغيره أبلغ منه، وعلى كون التكرير كذلك، فهو مقدر من أقصى طيفه البلاغي.

المفسر: استعماله عن تكرير معنويات يختلف ترتيبه، فإن فيه اختلاف من الذي بعد الآخر التعليل وما بعدها، وختلف فصاح مع القول الأول، ولقد مع القول الثاني، وقد يمنع لهذه معنويات، بل يرمضان يشار من غير خلاف. وقد تقدم منع عدم الخلاف في الآية التكرية والمصوب أن يكلف. لاستقصاء هذا ما ذكره أكثر من صنف، وهو من بعد القول التعليل الواقع خبراً بخلاف المحدثين في الآية التكرية، فإن خلافهما أكثر أو مظهر على قوله: إنه لا خلاف. وكذلك خلاف المصنف في حلية التكرار.

المصنف: أن في الآية التكرية طيفاً، فإن المفاهيم عند المصنف وقدره. الكسب من سبب الموت الذي هو عند الحياة فهو ملحق بالحدوث كما سيأتي. وزاد المصنف في الإيضاح وجهاً آخر وهو هذا:

المفاهيم: يجعل المفاهيم كالمصنف والمفسر سبعة يرد على (بني) عليه.
بوزن ميمون طاق.

الذامع: أن في التاميم قول أسباب كثيرة خفيفة، وقد تقدم أن ذلك مستفهم المتأخر: أنه كالتأخر من عهد التأخر. لأن الشيء لا يثنى عليه المتأخرين غير: أنه لا يستقيم أو أجزى من غيره، لأن غيره أن كل واحد من أفراد القول، أو نفس القول، يثنى الشيء وليس كذلك، بل المراد أن القول فصاح، وعلى القول طاق. وقلت: وهذا متقربان، وهذا يرجعان إلى الرابع، فلا عين أن يعبر عنهما بأن يقال: الاسم قد تكرر أنه إذ تكرر ترتيبه، وهو فيها معرفة بالذات هو الأول. وهذا يكرر، خلاف القاصد لأن الثاني غير الأول.

الثاني عشر: أن الكل ليس صالحا للكل، بل إنما له كرامة النفس وهو سبحانه الذي
 أحيانا يهبه في القصاص، بل في ترك الكل الرغب على مشروعية القصاص.

الثالث عشر: عدم الخير الجيد لاختصاصه في قوله سبحانه وتعالى **(وَتَقْتُلُ)**
 الرابع عشر: سلامة الآية الكريمة من التكرير لثقله الذي هو واجب الصلح والصلح

ويجوز من لغة التكرير.
 الخامس عشر: اشتغالها على التكرير لعدم استصحاب استقلالها وإطلاقها مع الصلح

للمصاحفة.
 السادس عشر: أنها رابعة من الكل والجزء، فله الإمام طاهر الدين والقرن والطريق

هذه الطوبى
 والسابع عشر: معنى الخروج الذي يمكن القصاص فيه سلامة بقوله تعالى **(وَالْخُرُوجُ)**
لِلْقَاتِلِ وهو نظر، لأن أصله معنى الخروج القصاص المذكور في الآية الكريمة إلى
 القصاص في النفس فإن مشروعية القصاص في الطرف، ليس سببا لحياته بل
 لحياته ذلك الطرف، إلا أن يعدل به، فهو حي به أو يترك الطرح الطرف ربما
 سوي إلى الطرف، فإن القصاص في الطرف فيه حياة للنفس، وأما
 القصاص فلا قصاص فيه أصلا على ما عرفت

الثامن عشر: سلامة الآية الكريمة من لفظ نفس، لعدم بالوجه، وحكمه الحياة.

الثامن عشر: بيان القول بلفظ القصاص

الثاسع عشر: الاستدلال بالرجعية بحكم ما به
 العاشر عشر: سلامة المعروف فيها، لأن الخروج من الكل إلى القصاص، أصاب من
 الخروج من الكل إلى الجزء، لعدم اللام من الجزاء والخروج من القصاص إلى القصاص،
 أصاب من الخروج من الكل إلى الكل، ذكر الأوجه الثلاثة الرباعية

(وَالْقَاتِلِ) المذكور فيه - إن شاء الله - كونه من إيجاز القصاص، ربما يخفى أثرها
 فعلها باب القصاص ولا سواء أكثر الاستدلال بطرفا نحو: ما قام إلا زيد، أم لتمام نحو: ما
 قام أحد إلا زيد، لأن الأول موجه للكل، والثاني موجه من وجه، فطلب من وجهه، أو

القصر وإنما نحو: إنما زيد قائم، أو يستقيم نحو: إنما قائم، لأن في كل منها ثابتة الجملة كتاب جليلون، حكم في أحد عشر على سبيل، وفي الأخير على السبيل منه، وإضافة جميع أنواع القصر، وليس شيء من ذلك بإيجاز عفا، لأن الكلام مستوفى الأجزاء، لم يفتقر منه شيء.

ومنها: نحو: قام زيد وصبر، فإنه في سبيل وقام صبر، وحصل بأول الإيجاز والإضافة من الكثير الفعل على مقتضى المعنى.

ومنها: الاختصار على البيت، ومخرج خبر هذا، ومنه نحو: أقام الزيد، لأن أقام مضاف لا خبر له، وكذلك زيد وصبر أقام على القول بأن أقام خبر عن أحد عشر، واستثنى من غير الأخير، وفي خبر زيد قائم، على القول بأن أقام ليس خبراً، وفي خبر موقوف لا يقال: لا خبر في نحو: أقام الزيد، وهو خبر في هذا لقوله: لأن الخبر المستثنى عنه خبره، فيجوز أن يفتقر، فإنه ما نفس، لأن أقام الإيجاز القصير الكلام لما يستعمل، سواء أقم شيء، أو لم يطق، لم لا ويرد ذلك في المصنف وغيره، فسموا إيجاز الموقوف أن ما ينام شيء فيه نظام الموقوف، وما لا ينام فلهذا نقل ذلك التسميم بوجه إلى إيجاز الخبر.

ومنها: باب: عطف، أنه قائم، فإن جملة الجملة مضافة بعد المعطوفين، فإن الجملة الفعل لا اسم واحد، بعد عطف اسمين معطوفين من غير عطف.

ومنها: باب: العطف عن الفعل في خبر زيد، فإنه يدل على التأخر بإضافته حكمه، وعلى الفعل بوجه.

ومنها: باب: التنويع عند الفراء، لأنه ذهب إلى أن الاسم في: قام وقام زيد، معمول الفعلين معاً.

ومنها: طرح القول، بمعنى استعمل، بمعنى آخر، ومن القسم من غاي يستعمل المعنى: الخلف القصار، ويصر عنه بالحق لا ليدل، والمبارزين مطلقاً، والتعريف أنه لا خلاف فيه بالتكليف، ومنها: جميع باب أسماء الاستعارة، وأسماء القويمة فإن لم يملك، وفي من خبرين، أو ثلاثين، ومن ينام كريمة، وفي من زيد وصبر، فلهذا أورد الأخير في الجميع.

ومنها: الألفاظ اليونانية المعروفة، مثل أحد وديار قبله ابن الأثير أيضاً.

ومنها: لغة الجميع، فإن: الترحيل، وفي من زيد وزيد، وزيد.

وإيجاز المختلف والمختلف إذا جزء جملة مختلف: دعوى قوله تعالى: ﴿وَأَنَّكَ أَكْثَرُ غَافِلًا﴾ (أو موصولة)

إيجاز المختلف:

ص: (وإيجاز المختلف إلى آخره).

(قوله): القريب الثاني من عربي (وإيجاز إيجاز المختلف) وهو ما يكون مختلف شيء من ألس الكلام. لا يقال: إيجاز العبر فيه أيف. مختلف لكلام كثير، لأن إيجاز العبر يؤتى فيه بلفظ قليل، يؤتى معنى أيف كثير غيره. وإيجاز المختلف يترك فيه شيء من ألفاظ التركيب الواحد، مع إيف غيره. ومثاله

والمختلف: إما جزء من جملة، أو جملة، أو أكثر. وجزء الجملة إما مقصور، أو لا. الأول: جزء الجملة المختلف، لقوله تعالى: ﴿وَأَنَّكَ أَكْثَرُ غَافِلًا﴾ أي: أعمل القربة، مختلف المقادير. كما قاله المختلف، وفيه نظائر: الأول، أن هذا ليس بجزء جملة، لأنه مقصور، فهو مطابق الجملة لا جزءه. وكذا الثاني ما ذكر في هذا الباب. فيجيب حمل قوله: جزء مختلف، على ما له بها المعنى الثاني، أنه ليس إلى القربة غير بها من أفعال، والأفعال فيها على اللغة لا على المعنى، فيكون سجدة ولا خلاف فيها، والقول: أريد الحقيقة على سبيل المجازة. والقول: القربة اسم مشترك بين اللذان وأمثالهما، لأنه دأب اللغويين من جعل اسم اللغة ومثله المختلف بكونه تعاضداً: ﴿وَأَعْرَفْتُمْ تِلْكَ الْبَنَاتِ﴾^{١٢٢} أي: أكلها، لأن التعريف لا يتعلق بالأحرام، وقد سلم هذا المثال من السؤال الأول، وأم سلم من الثاني، ليعلم أن يكون غير واقعة من أكلها. ويحل من الحقيقة أن الأحرام يتعلق بالوقوع، والأحسن التعليل بقوله تعالى: ﴿وَأَكْثَرُ الْأَمْرِ فِي الْحَيَاةِ﴾^{١٢٣} فإنه لا بد من العبر في الأمر أو من القرب، إلا أن يكون من قوله: فإنه من إيجاز وإسناد

الثاني جزء جملة موصولة، لقوله المختلف: (أو موصولة) مختلف على قوله: مختلف، كما قلناه لتمام الإيضاح، ومثله بقوله

^{١٢٢} سورة النساء: ١١.

^{١٢٣} سورة يوسف: ٢٤.

^{١٢٤} سورة البقرة: ١٧٩.

نحو (من الواو):

أَنَا أَنَسٌ جَمَلًا وَفَسَلًا فَتَكَلَّمَا

أَيُّ لَنَا ابْنُ رَجُلٍ جَلًا، أَوْ مَسَلًا، نَحْوُ: (وَأَمَّا زَيْنٌ وَمَعَى هَاجِلٌ فَجَلًا عَلَى سَهْلَةٍ فَجَلًا)^{٢٩}
أَيُّ: صحيفته، أَوْ: صحيفتها، يدلان على الجلاء، أَوْ: شرفه، كما مر . أَوْ: جوابًا
لشرطه

أَنَا أَنَسٌ جَمَلًا وَفَسَلًا فَتَكَلَّمَا تَكَلَّمَا أَخَصِيصَ الْمَعَاذَةِ تَعْمَلُونَ^{٣٠}

التقدير: أَنَا ابْنُ رَجُلٍ جَلًا وَفَسَلًا، عَلَى الْأَوَّلِ، كَانَ رَجُلٌ لَيْسَ حِرًا، جَمَلًا، بَلَى
لِفَسَلًا، عَلَى أَنَّهُ قَبِيلٌ، أَيْ: جَلًا بِمَعْنَى جَلًا جَلِيلًا، جَمَلًا، وَهُوَ مَسَلًا، هَيْسِي
ابْنُ عَمْرِو بْنِ أَبِي قُصَيْبٍ، وَهُوَ يَمُوجُ مِنْ حَرَوَيْدٍ، فَهَذَاكَ لَيْسَ بِجَلٍّ، وَفَالِ
سَبِيحَةٍ، كَلِمَةُ قَالٍ، أَيْ: ابْنِ جَلٍّ، عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، يَكُونُ مَعْنَى التَّوَصُّلِ

الَّذِينَ: جَزَاءُ جَمَلًا هُوَ جَمَلًا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: (وَأَمَّا زَيْنٌ وَمَعَى هَاجِلٌ فَجَلًا عَلَى سَهْلَةٍ
فَجَلًا) أَيْ: عَلَى سَهْلَةٍ، صَحِيفَةٍ، ثُمَّ خَالَفَهُ دَانِيلُ (فَأَرَبَتْ لَنَا أَيْبِيهَا) وَفَالِ
إِنَّ ابْنَ عَمْرِو بْنِ أَبِي قُصَيْبٍ قَرَأَ عَلَى سَهْلَةٍ إِسْلَامِيًّا

الواو: جَزَاءُ جَمَلًا هُوَ جَمَلًا، كَمَا مَرَّ فِي آخِرِ الْإِسْلَامِ، نَحْوُ: لَيْسَ لِي مَالٌ فَكَلَّمَا أَيْ: لَنْ
لِيَرَكَا

الطامس: جَزَاءُ جَمَلًا هُوَ جَمَلًا، شَرَفًا، وَبِمَعْنَى الْكِبَرِ فِي الْأَوَّلِ، وَالْجَوَابُ عَلَى
الطامس: جَزَاءُ جَمَلًا، وَبَيْنَ كَانِ جَمَلًا كَامِلًا، بِاعْتِبَارِ أَنَّهُ لَيْسَ مُسْتَكِلًا، وَأَمَّا
الْأَحْسَنُ أَنْ يَكُونَ: جَزَاءُ كَلَامٍ لَيْسَ الْكَلَامُ جَزَاءُ كَلَامٍ، وَإِنْ كَانَ جَمَلًا كَامِلًا، وَخَالَفَهُ

(٢٩) سورة الفجر: ٢٩

(٣٠) أي في آخر باب الإسكان

(٣١) الفجر: من الواو، وهو مذكور في رأس في التفسير (٢٩٥)، والاصحاح (٢٢٢)، وصغيرة الفجر من
٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٢، ١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٦، ١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٥٤٩، ١٥٥٠، ١٥٥١، ١٥٥٢، ١٥٥٣، ١٥٥٤، ١٥٥٥، ١٥

وإما جملة مستوية من مذكور، نحو: **(يُحِبُّ أَحْمَدُ وَيُحِبُّ قَبِيلُ)**^{٢٠} أي: **يُحِبُّ مَا**
هِيَ، أو **سببُ المذكور**، نحو: **(يُحِبُّهُنَّ)**^{٢١} أي: **يُحِبُّ: المفعول بهما**، ويجوز أن يقرأ:
يُحِبُّنَّ أي: **يُحِبُّنَّ** أي: **يُحِبُّنَّ**.

فهذا يقتضي أنه إذا كان: **يُحِبُّ**، فقد أفصح عن مطلقه **يُحِبُّ** أي: **يُحِبُّ**،
 فكذلك: **يُحِبُّ** يعني **يُحِبُّ**، فيكون كالمثل: **يُحِبُّ** أي: **يُحِبُّ** أي: **يُحِبُّ**، فعلى هذا
 لا يكون ذلك إيجازاً معناه، بل يكون إيجازاً **يُحِبُّ** ويحتمل أن يريد أن القوم: **يُحِبُّ**
 أصل من كل أحد، والبالغة في تعميم المفضل عليه، فيكون حينئذ إيجازاً **يُحِبُّ**، كأحد
 القوم، فلا يعمى ويصنع.

ب: وإما جملة إلى آخره.

(أخرى: أي: لا يكون الإيجاز معناه جملة مستوية من مذكور، كقول الشاعر: **(يُحِبُّ**
أَحْمَدُ وَيُحِبُّ قَبِيلُ) أي: **يُحِبُّ**، وصح أن يقال في مثله أيضاً: إنها جملة سبب
 للمذكور، لأن الفعل سبب لعلية المفعول **يُحِبُّ**، وفي هذا خطأ، يصح أن يقال عليها
 اسم سبب واسم المفعول، لأنها إذا لم يكن **يُحِبُّ** أي: **يُحِبُّ**، أو تكون الجملة سبباً
 للمذكور، نحو: **(يُحِبُّ قَبِيلُ يَحْمَدُ)** أي: **يُحِبُّ**، قال السمعاني: إن قولهم: **يُحِبُّ**
يُحِبُّ، وهو الذكر مذكور، هذا إشارة لعلية المفعول حتى إن أقره وهو اللاحق لم
 يفسد من الأمر، ثم قيل: **يُحِبُّ** أي: **يُحِبُّ**، وذلك من المفعول **يُحِبُّ**، مذكور، وقال:
يُحِبُّ، وإنما دلالة **يُحِبُّ** على **يُحِبُّ**، أي: **يُحِبُّ**، أي: **يُحِبُّ**، أي: **يُحِبُّ**.

قال الخليل أبو حيان: وفيه شك.

والقول: **يُحِبُّ** إلى النطقة التي ذكرناها في تعاضد.

(قوله: **يُحِبُّ** أي: **يُحِبُّ**، من ضربت بها **يُحِبُّ** أي: **يُحِبُّ**، هو القوم **يُحِبُّ**
 أي: **يُحِبُّ**، وفي قول الشاعر: **(يُحِبُّ قَبِيلُ)**^{٢٢} أي: **يُحِبُّ**، وفي آخر من وجوه:
 الأول: أن حذف أداة الشرط وعنه **يُحِبُّ** في جوازاً **يُحِبُّ**، وقد تقدم الكلام عليه، حيث
 ذكره السمعاني في باب الإضافة.

الثاني: أنه يلزم أن يكون جواباً بشرط ما فيها **يُحِبُّ**، أي: **يُحِبُّ**
 أي: **يُحِبُّ**، أي: **يُحِبُّ**، أي: **يُحِبُّ**، أي: **يُحِبُّ**، أي: **يُحِبُّ**، أي: **يُحِبُّ**.

(٢٠) سورة الفجر: ١٠.

(٢١) سورة الأناج: ٤.

(٢٢) سورة الفجر: ١٠.

فانظر ^{٢٧} وجواب الشرط لا يجوز أن يكون ماضى المعنى، ومن الصعب أن يجوز أن يكون الجواب ماضى المعنى، إذ هو حيث كان معنى يضمن إليه، والمضى هنا على الاستغناء، لأن الظاهر يترتب على الشرط المستقبل بأداة الشرط

وأما قول ابن مالك: إن فعل الشرط قد يكون ماضى المعنى، مع كون فعل الشرط مستقبل المعنى، فقد تقدم أن ذلك قد لا يتصل، إلا أن يريد أن الجواب محذوف، ويكون معنى التفكير جوباً مجزئاً عنه عند الجواب، ثم إن الزمخشري أورد هذا السؤال بعده في قوله تعالى: ﴿إِنْ يَكْفُرُونَ فَهُوَ كُفْرًا رُسُلُ مِنْ قَبْلِكَ﴾ ^{٢٨} وقال: من حق التجرؤ أن يتقلب الشرط، وهذا سابق وأجاب بأن التعبير: وإن يكذبوك نفسى، موضع لغة كاذبة، موضع فداى، استغناء بالسبب عن السبب، معنى بالاشتراك من نفسى، وهذه الصورة منه محذوف أن يريد بها أن الجواب محذوف، وبه نظر، لأن الجواب لا يتحقق إلا كان فعل الشرط مضارعاً، ويحذف أن يريد أن: قد كذبت رسولاً معنى كذبى، وبه نظر، لأن الفعل الماضى لا يستعمل في الإثبات، بل كان معه كذبى معنى، يظهر أن:

وحلى كل من التعبيرين، لا يصح ذلك فى. فتعبر: لأنه إن أراد أن الجواب محذوف، صار التعبير: إن شرط قد تعبر. وهذا يفسد الطبع السابق، لأنه تعبر ما لا داعى إليه، ولا تدرى منه، وبه صنف جملة الشرط والجواب، واكتف بما لا حاجة إليه، وإن أراد أنه خلاف الشرط والفاء، وإلى فالتعبر، وهذا الجواب، ثم أن يكون الجواب ماضى معنى، فإن قال: إن قد تعبر، قام مقام التعبر، وضمن منه، ثبت شجرى كيف يجعل، تعبر فى تعبر: قد تعبر، ثم يضمن: قد تعبر معنى: تعبر ماضى لفظاً، والمستقبل معنى؟ ونحن إذا وجدنا قد العبرة الماضى، نحتاج أن نكلف لها، وكيف نفهمها ثم نحتاج إلى الظاهر منها؟ هذا كلام عجيب، إلا أن يكون الزمخشري أراد التعبير معنى، لا تعبر صراحة، ويكون غير مراد التعبير قد يصح كلامه حيث.

الثالث: أن المصنف بعد أسطر يسيرة في إضمار أن يكون الجواب المتعصب لقد جازها كما سطر.

(تكملة): قال الزمخشري بعد المعجزة: أن يكون التقدير: فالتعجب: أو لأن ضربت لقد التعجب، وهي على هذا قد صحيحة، لا تقع إلا في كلام بلع. والقسم: وإفاء الصحيحة هي: إمالة على مخلوق قبلها، هو سبب لما بعدها. سمعته صحيحة: لإضمارها عما قبلها وقبل لأنه على هذه هي لصحة الكلام بعدا. فوصلت بالصاحبة على الإسناد المجرى، ونسب الظن على ما في العواشي المنسوبة إلى الزمخشري. واختلفوا: هل شرط ذلك المخلوق ألا يكون شرطاً، على أن يكون هي عاطفة لا جزائية أو لا. فطرد الظن فيها ثالث، وقال: إن كلام صاحب الفتوح يشعر به، وأنه يفهمه قول الزمخشري: إنما لا تقع إلا في كلام بلع، وهذا الجزء يكثر ولوحها في الكلام المسمى.

والثمن: ليس في المطابع ما يبلغ هذا كثرة، لكنه ذكر أن التقدير: مضروب، وقال: إن إفاء الصحيحة، ولم يذكر تغير الشرط بالكتابة، فضلاً عن أن يقول: إنما تكون حيثما لصحة أو لا.

وقوله: أنه يفهمه قوله: لا تقع إلا في كلام بلع فيه نظر، لأنها على التقديرين لا تقع إلا في كلام بلع، فالإمالة فيه من جهة مختلف جداً شرطية كالتاء، أو طهرها، وإضمار بأن المأمور لم يتوقف عن استطاع الأمر، فكان المطلوب لا يفهم لا المضرب. ثم قول الزمخشري على هذا ما مره لعدم إر تقدير شرط ولا حاجة إلى تأويله وإعادته إلى الأول. والأحسن أن يجعله عاطفة إسمي ما سبق من مطلق التقدير، لمحتاج التقديرين بعد، فقد تبين أن إفاء هذه الصحيحة على التقديرين، على ما استواء عاطفة فيها معنى السببية على القول الأول، جزائية على الثاني. وعلى ما قاله الطيبي لصحة على الأول لا الثاني. وقد يدل له إفاء من أن الزمخشري، لم يشترط في الآية الصحيحة أن لا يكون المقدر قبلها شرطاً، أنه إفاء إسمي قوله تعالى: لَنْ يَكُنْ لَكُمْ شَرْعٌ مِنْكُمْ فَاعْمَلُوا صَالِحاً ^(١) ولعله يعني الشرط أي: إن صح هذا فقد

(١) سورة المائدة، ٨٢.

أو غيرهما^(١)، نحو: **(فَلَيْسَ الْمُهَيَّجُونَ عَلَى يَدَيْهِمْ)**
وَمَا أَكْثَرُ مِنْ جَيْشٍ، نحو: **(لَمَّا أَسْلَمْتُمْ بِأَوَّلِهِمُ الْفَرِيقُونَ يُوسُفُ)**^(٢) أو: إلى
يوسف: **(الْأَسْتَبْرَةَ الرِّقَابَ، فَفَكَّرُوا وَأَنَّهُمْ قَدْ كَانَتْ لَهُمْ)** **(يُوسُفُ)**
وَالْحَقْلَ عَلَى وَجْهِهِ: أَلَا يَدَامُ طَرَفُ الْمَحْلُوفِ، كَمَا مِنْ، وَأَنْ يَلْصِقَ: نَحْوُ:
(وَأَنْ يَكُونُوا قَدْ كُنْهَتْ رَأْسُ بِنْتِ قَيْدٍ)^(٣) أو: فلا تحزن واسمى.....

تكرهوه، وهي لغة الصعيد، فهذا كالمصريح في أن لغة الصعيد، يجوز أن يغير
الشروط قبلها، لأن قوله: أي إلى صبح الظهر، أنه يريد تكديرا لليلة
(قوله: أو غيرهما) أي أن يكون جيتا غير سبيحة ولا سبيحة، فعلقه على من
يصلح، كقول سيبويه: **(فَلَيْسَ الْمُهَيَّجُونَ)**^(٤) أي هم نحن على لغة القوم السابقين
حيث (وَمَا أَكْثَرُ إِلَى الْخَرَفِ).
(١) وقد يكون المحلوف أكثر من جيشة نحو: **(الْفَرِيقُونَ يُوسُفُ)** فتصير: إلى
يوسف: **(الْأَسْتَبْرَةَ الرِّقَابَ، طَرَفَهُ، بِنْتِ، فَكَا، قَدْ كَانَتْ لَهُمْ)** فلا يخلو بذلكما
(الصيغة): **(أَسْتَبْرَةَ بِنْتِ، فَكَا، قَدْ كَانَتْ لَهُمْ)** فتصير: **(الْفَرِيقُونَ يُوسُفُ)** فتقول: المحلوف
الصلح

الأول: حرف كلفة، حكم حذف التثنية في "لم يَدَامَ" فإنها تعطف المحلوف،
والمحذف في: **(وَالْفَرِيقُونَ يُوسُفُ)** جاعلة، بيا، كالمحذف، ورواية القاصدة
وحيث من الأكثر أن يخرج منسوسا، فقال: لا أبيتك حتى تمام على
ياني ليلة، فعمل، فقال له: إن عددا حرب أنك إذا عدلت بالقمر، عن صماء،
فصعدت فزودك، والليل لما كبر لا يبرى، وإذا كان يبرى فيه، فليس منه حرب،
كما في قوله تعالى: **(وَلَمَّا كُنْتُمْ لَكُمْ فَيْدًا)** **(يُوسُفُ)**، فبما، فاما حرب، وعلى من
فعل، فليس منه حرب، فتصير.

(١) أي غير المهيج والمهيج

(٢) أي في جيشة لا يصفى من أنه على صفة، لهذا وأما من يقول المصنفون هم جيشة وجيشون

(٣) سورة يوسف: ١٥ - ١٦

(٤) سورة يوسف: ١٥ - ١٦

(٥) سورة القصص: ١٥

(٦) سورة يوسف: ١٥ - ١٦

(٧) سورة يوسف: ١٥ - ١٦

وراجعت نظريتي ذكر هذا الجواب من غير أن يذكر هذه التحكيمات، ولك أن تجعل.
 لمولا وأخيه حيث كانا مؤلفين خطه، من باب الإجماع
 الثاني: حذف كلمة أو أكثر، فهي إما اسم، أو فعل، أو حرف
 الأول: الاسم، فله حذف الباء مثلاً وحذف النون مثلاً، ومنه حذف الضيف،
 والضمير والمثاقفة، وحذف الصفة، وحذف الوصف، وحذف المفعول مع حرف
 المطف: قال: ﴿أَوْ يَسْكُوتُ وَيُخْفِ مَنْ لَوْ مِنْ قَبْرِ نَحْسٍ وَفَافٍ﴾^{٢١} وحذف الفعل،
 قال: ﴿وَلَا تَعْلَمُونَ أَيُّ شَيْءٍ يَكُونُ فِيهِمْ مِنْ شَرِّ مَا يَدْعُونَ لَهُمْ﴾^{٢٢} أو فاعلين مع
 وحذف الفاعل: قال: ﴿مَنْ مِنْهُمْ﴾ أي، كـ سبلاً وحذف المفعول، قال: ﴿مَنْ لَا﴾
 وحذفوا في حذف الفعل: ﴿وَالْحَرْفُ﴾^{٢٣} وأخرج عليه: ﴿وَلَا تَقُولُوا إِنَّا نَعْبُدُ إِلَهُكُمْ﴾^{٢٤}
 الثاني: وأما حذف الفعل فالكثير، حيث حذف عليه أربعة، وحذف الحرف
 عشر أيضاً، جزئ جمانة حذف الواو الجائفة، وأخرج عليه: ﴿وَقَوْلُهُ يَوْمَئِذٍ﴾^{٢٥}
 مائة^{٢٦} وحذف الاستفهام حذف كثيراً وحذف الله في جواب الشرط لا يجوز
 إلا ضرورة وحذف لام الأمر جزئياً بغيرهم . . .
 الثالث: الجمل، فيحذف جواب لولا نحو: ﴿قَوْلًا فَعَزَّ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرِجْلَهُ﴾^{٢٧}
 وجواب لا نحو: ﴿فَعَلَا أَمْسًا وَتِلْكَ الْأَجْدِفُ﴾^{٢٨} وحذف الشرط بنحو: ﴿إِنَّا﴾
 لنهي: ﴿قُلْ إِنْ يَكُنْ حَقٌّ﴾ وجواب أم، نحو: ﴿فَالَا تَكُونُ السَّوْنَتُ وَتَكُونُ هَيْمُ﴾
 أمركي^{٢٩} وجواب إذا نحو: ﴿وَلَا يَكُنْ لَكُمْ الْفُؤُ﴾^{٣٠} ومنها حذف القسم منها
 حذف جوابه، قال القاضي الشافعي وذكر أن جواب جزئ حذف جوابه وعليه
 باب الإقراء، وباب التعليل، وباب نعم ونحو، وباب التثنية، وباب التثنية،
 والضم على الخرج

[٢١] سورة الحديد: ١٠.

[٢٢] سورة الرعد: ٢٣، ٢٤.

[٢٣] سورة النحل: ١١٦.

[٢٤] سورة التوبة: ٨.

[٢٥] سورة النور: ٢٤.

[٢٦] سورة المائدة: ١٠٤.

[٢٧] سورة الكهف: ١٠٩.

[٢٨] سورة يس: ١٤.

(تفصيله): من تأمل ما سبق علم أن الإيجاز يمر من شرطه إمكاني المساواة، فيكون جائزا، بل أنه يكون واجبا بحيث لا يجوز خلافه فهو حيثما لمساواة اسمي مطلق إلى المستعمل، واسم هو من أصل الموضع، وهو أن يوضع الكلام على اقتضار وحذف مثل اشتدأت التي يجب حذفها، ولعل ذلك مما هو واجب الحذف، كالحذف في الإفراد والتثنية، وفي مصدر بدل من الكلف بلفظه، والخطير في باب نعم وليس على أحد الأجزاء، وإلى غير هذا بعد أولا دعائها وغير ذلك.

(تفصيله): وإعلم أن الذي ذكره المصنف من تقسيم الإيجاز إلى إيجاز محض وإيجاز عيب، وتقسيم تقليل الكلف إلى إخلال وغيره، وتقسيم زيادة إلى إغراق وغيره، نوع فيه جميعه القماني كل الردي والإيجاز على ثلاثة أوجه الإيجاز بسلوك الطريق الأقرب دون الأبعد، والإيجاز بحذف بعض دون بعض، ومن الإيجاز بإظهار العكس ما يستحسن دون ما يستقبح، ثم يقال: الإيجاز إلهام الكلام بما يحسن به البيان، والإيجاز تصفية للكلمة من العيب، والإيجاز ظهور المعنى الكثير بكلمة اليسير. قال عبد القليل: الإيجاز على قواير البلاغة، إنه يوجه في المعنى لا في اللفظ. وقال: هي سنة أرفع من قبله، فيستطيعه من يقول أنه يمكن أن يمر عنه باسم، أو يكون أكثر الأجزاء مما يمكن أن يمر عنه يقول قولها، ويقال: كيف وهو عكس ذلك ولا مانع وهو أن يقلص من أشياء مضمرة لتصور غيرها، على ما إذا صرح بلفظ قيم به البالي، ويقال: المطول، وهو أن يصرح بجميع الكلمات التي يلزم بعضها بعضها، أو يذكر بعضها ببعض، والإيجاز وهو أن يمر عن الأشياء الكثيرة باسم جنسها، ويقال: التخصيل، وهو أن يذكر تلك الأشياء وصفا واحدا والتكرير إذا واحدة اللفظ بعينه، أو بلفظ مرادف للأول، أو يذكر بعضها مرادف بعضها، أو يذكر بعضها مرادف، وبمضاد لغيره، ويقال: الإكثار والإكصار أن يسلط عن أشياء أشقا على أن يجمع يأتي بها من قبل نفسه، بحيث يفي إلى التي سطر بها المثال، أو نحو هذا، أو القليلة حاله والفرق بينه وبين الإكصار، أن الذي يليه على أكثره في الإكصار، هو شيء من نفس القول، وإحدى في الإكصار شيء من خارج، وأصريح عليه.

والإيجاز: الإكصار على المعنى الضرورية في بارة المخرج، وعلى أقل أمثلها العكس عليها عند، والتفصيل، أن يظهر في القدر الضرورية سائر الأشياء التابعة للبيان والتفصيل.

وأصله كثيرة:

نحو: أن يدل الضمير عليه، والقصور الأقرب على تعيين المفعول: نحو:

﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَيْهَا النَّاسُ﴾

نحو: «وأصله كثيرة إلى آخره».

(غير) لما كان الحذف لا يجوز إلا لدفع الحاجة إلى ذكر أصله، ليعلم أنه لا بد من الحذف من أحدهما فإن قصدت أن قسم النجاسة الحذف إلى حذف الضمير، وحذف المفعول، وبصرف الحذف الضمير بأن يحذف لا دليل على أنها حذف لا الدليل (وقد) هي عبارة مختلفة أو مستطاع لا بداحة فيه، والحق أنه لا حذف فيه إما ثبت ذلك، فالدليل قوة يدل على محذوف مطلق، وثرا على محذوف معين، لأنها المثل إذا دل على أصل الحذف من غير دلالة على تعيينه، بل يستلزم التعمين من دليل آخر، كقولهم تعالى ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَيْهَا النَّاسُ﴾ فإن المثل يدل على أنها ليست المقربة، لأن التحريم لا يوصف لم الأجزاء، فمن حذف حذف شيء، وقصدت أنه تقدم أنه يدل على الحقيقة أنهم يزعم أن التحريم والتعريف يضافان إلى المقربة، ولما تعين ذلك المحذوف وأنه المتناول، فاستبعد من دليل آخر، وهو أن المتناول هو المقصود الأخير، أي لا أصل في الآية لربها كلها، وكذلك ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَيْهَا النَّاسُ﴾ في إرادة المتكلم، وهذا الذي قاله بناء على ما ذهب إليه الجمهور أنه من جهة مفعول، فلا ظهور، ولا تعيين، إلا بدليل خارجي، وأما من قال: إنه امر به، من كلها، فلا حذف.

وقد: وإنما ذلك الحذف نظر من وجهين:

أحدهما: أن الدليل الموجب للحذف لا بد أن يكون دليلاً على تعيين المحذوف، إما لفظياً كالعين، أو خارجياً كما هي الجملة، لا على أصل الحذف، فمن أراد أن المثل دل على أصل الحذف، فليس ذلك دليلاً موجهاً للحذف، إلا لفرض الإيهام. وإن أراد أن المثل دل على أصل الحذف، والظهور دل على تعيينه، فذلك حينئذ على المحذوف العين، وهو الظهور مدلول أن يتلك ظهور لإرادة المحذوف دليل عليه، وإذ لا يجوز المثل مع ذلك لإرادة التطويل به، وإذ لا يجوز بأن يدل المثل على استحالة إرادته.

ومنها: أن يدل العلق عليهما نحو: ﴿وَجَاءَ رَيْدُكَ﴾ أي: لمرة أو عدة^(٦٦).....

الثاني: أن قوله: أمثله لقوله جاءنا أي: يدل العلق لا يصح، لأن يدل العلق يدخل إلى ملائكة العلق، فكأنه قال: أمثله هذه، وهو قبيح وذليل، إما بأن يكون أمثله على الثلاث وهو الأول، أو يكون أن يدل بأشكاله التي بمعنى العلق، كما هو قول من: يحس زيد أن يكون كذا يقول الوصول العرفي وسلكه بالمعنى، بمعنى الوصول في قول جميل، ذكره جديدا في قوله سبحانه: ﴿وَمَا يَرْفَعُ فُلُوقَهُمْ﴾ وقوله سبحانه: ﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقَرْيُ أَنْ يَخْلُقَ مِنْ تُونِ الْقَرْيَةِ﴾ وقرب ما نحن فيه، قوله: زيد كرم على من أن العربة نقل الشيخ أبو حيان في ذكره، من صاحب السمع، أن "ر" فيه بمعنى العربة، وفيه نظر، لأن "ر" لا تكون بمعنى العربة، ولأنه كان يريد أن يقول: إن كرم على زيد من أن العربة نقل الشيخ أبو حيان عن يوزعان أن هذا وقع جوفها إن قال: أنت تريد أن تخرجن، ففعلك أنت كرم على هذا كرم في نفسه ذلك انتهى

وسمى ذلك: أن كرم على زيد من أن العربة، يشهد لها مع كثرة الاستعمال وذكر سيبويه لها في كتابه: قوله **لَا - لَمَّا كَرَّمَ عَلَى اللَّهِ** من أن يعطى بذات العربة ثم قال: ومنها: أي من قوله تعال: أن يدل العلق عليهما أي: على العلق واليمين، نحو: قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَيْدُكَ﴾ أي: مرة، أو عدة، لأن العلق دل على أصل العلق لاستعماله بمعنى: جرى سبحانه والعلق - علقا، فإن ذلك يستلزم العصبية، وذلك العلق أيضا على العصب، وهو الأسر أو العذاب، قالت: عذبة كان معقلا لهذا، غير العصبين^(٦٧) إلا أن يكون أراد بقوله: الأسر الذي بمعنى العذاب، أو العذاب، وذلك لاختلاف في التمازاة لفظ لا في معنى

(٦٦) سورة الحجر ٢٢

(٦٧) قوله: "المرأة أو العبد" هما من: في العبد ١ من هذا المثل: أي يقول: قد فعلت العبدية يعطى لغيره من العبد، لا يعطى لغير العبد، المثلين الذي ذكره، ونظر فيمنع منوع من العبد لأن المثل العبدية - قد يجب من قول لغير العبدية أيضا بمعنى: وغيره في حيثة من العبد ما قوله العبد

(٦٨) سورة يوسف ٢٤

(٦٩) سورة الفرقان ٢٢

ومنها: أن هناك العقلَ المستند، والخاصة على التعبير، نحو: ﴿فَلْيَكُنْ لَهُ الْكَلِمَةُ﴾^(١)، فإنه يحتفل على حبه،^(٢) الكلمة تعالى: ﴿يَا شُعَيْبُ خُذْ﴾^(٣)، وفي مرادفها: الكلمة تعالى: ﴿الْأَرْبُوعَ قَسَطًا مِنَ الْإِسْمِ﴾^(٤)، أي حتى ذاته، حتى يسميها، والخاصة كانت على العقل، لأن الحب القوي لا يلام صاحبه عليه في المبدأ، للضرورة إلهية.....

وأعلم أن الربيعي قد، إذ هذه الآية تكريماً لتبلي، كانت حادثة سبحانه - في القهر، بحال أشك إذا حضر بنفسه، على هذا لا يختلف في الآية الكريمة وإن أراد التعبير فيها، بمعنى عدم القصد، ذلك ليس بصحيح، ثم هو مستوح، لأن العقل لا يخلق القهر عليه، وقد أو جهلوه بذلك، وهو ذات فيها كذا قسم الأول.

ومنها أن هناك العقل على أسس العطف، وذلك المبدأ على تعيين المخلوق، كقوله سبحانه: ﴿فَلْيَكُنْ لَهُ الْكَلِمَةُ﴾^(٥)، العقل قد على أنه لا بد من مخلوق، لأن الشخص لا يلام إلا على الفعل، واحتفل أن يكون التكثير في حبه لأجل: ﴿فَلْيَكُنْ لَهُ خُذْ﴾^(٦)، أو في مرادفها لأجل: ﴿الْأَرْبُوعَ قَسَطًا﴾^(٧)، ولا يكون من شأنه، وخاصة كانت على إرادة القوامة لأن الإنسان لا يلام على شيء القوط، لأنه يظهر صاحبه، إنما يلام على القوامة التي يظهر على مصدر.

والقول: كلامه متعاضد، لأنه قال: العقل قد على العطف، لأن الإنسان لا يلام إلا على ما هو من كسبه، ثم جعله مستنداً ثلاثة أمور، أي يجوز أن العقل عليها إرادة الحب، ثم قال: إن الحب ليس من القصد، فيجوز أن يكون احتساب الحب متعلقاً بغيره، ثم إنه جاز أن يكون المراد الحب والقوامة، أو الأمر ساقط، وأتم الحديث على عدم إرادة الحب، قائمته القوامة، وقد نفي الاحتساب، أي: وهو إرادة الأمر الذي يسميها، فلم يذكر ما يتقدم، وهذا الاحتساب يرجعه القول: الخصب إلى أن العقلاني عام، وهو أحد قول الشافعي، ويتضمنه في الأم وإن كان مرجوحاً عند الأصوليين ومنها المبدأ بأن تلك على أسس المخلوق، وعلى الصيغ، وأنه بأن يكون العقل غير ملزم من إحصائه القسط على ظاهره من غير حذف، كقوله سبحانه: ﴿أَلَمْ نَخْلُقْ لَهُ أَلْسِنَةً وَأَلْفًا﴾^(٨)، أي فكان لسانه، وأمره بكلمة صاحبه التكليم، وإنما كتمان كذلك لأنهم كانوا أظفر الناس بالظلال، وأربعة صلح أن يرد: أو يعلم حقيقة لسانه، فذلك لغيره

(١) سورة يوسف: ٢١

(٢) سورة آل عمران: ١٥٥

(٣) سورة يوسف: ٢٢

(٤) سورة يوسف: ٢٣

ومنها: الشروع في الفعل، فهو: (بابه الشرع) فيشرع ما جعلت التسمية تبيهاً له.

ومنها: الاقتراض، كقولهم: التمر من: "بأرضهم والذين" أي: أمرتكم.

ومما يمكن قتال: وذلك على أنه أنهم أخذوا من الجوز ثلثاً، وإن لا يخرج من الثمرة.

والقدم: وتصح المضاف هنا بثلاثة سواك وإحدى: وإن تسمية ذلك بما فيه نظري. وأيضاً قيل: إن المراد لو علم أنه يجرى حكم ذلك ما، أو لو علم أن ما أنتم متوجهون إليه لذلك، لكنه ليس بكذا، بل من بقاء النفس إلى التوبة، فبقي حين لا خلاف. ومنها: الشروع في الفعل وهو: باب ما فيشرع به جعلت التسمية تبيهاً له، فإن كانت عند الشروع في التزاد فمرت الأول، أو إلا ذكر التسمية، أي: ثلثاً قبل الفصل، وفي اختلاف الناس هل يشرع في ثلثه الفصل، أو الاسم الصغير، واحتفلوا هل يشرع العلم كذا، أم لا، أو خاص كذا وكذا.

ومما أن يثبت الاقتراض على المضافين معهما كقولهم من أعرض: بالزاد والذين أي: بالزاد والذين أعرض: قدم. وهذا الثاني يخلو عن ذكر الثاني السابق، فإن السابق داخل في هذا، فلم يكن به حاجة لذكر الشروع، قيل: الخطيب: ومنها أن يدل حرف التثنية على المضاف، والقربة المضافة على المضاف ثم ذكر ثلث المضافين، إن لا حاشية فلا أية، أي: إن لم توجد حاشية، فلا لزوم أية. وحاشية ذات المضاف عند زوجه. والأية: بمعنى الأية اسم قائل من ألا إذا قصروا، وأما أن رجلاً تزوج امرأة، فلم تعطى عتق، ولم تكن بالقصراً أيضاً يعطى العتق عند الزوجين، فكانت له: إن لا حاشية، فلا أية أي: إن لم يكن لك حاشية، لأن حاشية لا يلام التثنية، فهي غير مقصورة أيضاً بمرئتي الزوج، فحاشية مرفوعة، لأنه فاعل الظهور الذي هو يكثر من ذكر التثنية، وأية خبر مبتدأ مقصورة، فإن لا أية أي: غير أية. ويحذف نصب حاشية وأية على تزييل، إن لا حاشية، فلا تكون أية. وهو حال مقرب في حصره على وكونه لهم، قال ذلك في مقترني في الأفعال. ولهذا قال الخطيب نظري، لأن المراد حرف التثنية والمضاف ليس مذهباً على المضاف، بل هو حاشية مقربة يحتاج لتزييل، وهو القربة. له ذكر من موضع الخلاف ما لا حاجة للاكتفاء، المضاف في كلام الصنف والوجود، مع أن كل قربة المضافة أو المضافة، نعم من أعظم الأية على الخلاف التثنية، والله على أوتار. غريب، من ثلثاً تسمية أو الفعل المقصود لا بد له من مفعول، فالتثنية كانت على أصل الخلاف لا تسمية، ولأنه أيضاً المضاف، والمضمر، والمضاف عنه من أجل حاشية.

(الإعجاب)

والإعجاب إما بالإعجاب بعد الإيهام، فيرى المعنى في صورته مختلفتين، أو يستقر
في النفس فضل تمكن، أو تمكن لما العلم به، نحو: «أربأ الشرح لي صفري»^(١)، «أربأ
الشرح لي»^(٢)، «يليد طلب شرح شيء ما له»، و«صفري»^(٣)، «يليد تفسيره»، ومنه «باب نعم»^(٤)
على أحد الوجهين، إلا أن أربأ الاختصار، لكن: «نعم زيد»^(٥).

الإعجاب

ص: (والإعجاب إما بالإعجاب بعد الإيهام إلى تعرف).

(شرح): الإعجاب يكون بأحد أمور، إما بالإعجاب بعد الإيهام إليه: أسبابه قصد
الإعجاب، وإليه هي قوله: «بالإعجاب السببية أي: إذا أردت أن تبهم ثم توضح ذلك
تطلب، ودعته، إما رؤية المعنى في صورته مختلفتين بالإيهام والإعجاب، أو التمكن
للمعنى في النفس فضل تمكن أي: تمكنه (إلا)، أو تمكن لما العلم به، لأن المعنى، إذا
علم من وجه ما، تنوعت النفس لتعلم به من رأي الوجه، دفعة واحدة.

ومثال الإعجاب بعد الإيهام «أربأ الشرح لي صفري»^(١)، «أربأ عوده»، «شرح لي يلود طلب
شرح شيء ما له»، وقوله «صفري»^(٢) «يليد تفسيره وتبانه»، وكذلك: «(يؤسر لي أموري)»^(٣)
«القام بخلفي القافية تؤسرنا اللون بدائي شمد»، وكذلك قوله سبحانه: «(فم شرح
لك صفرك)»^(٤) على القام بخلفي القافية. لأن قام اضطرر والمضم، وكذلك: «(واضربنا
إليه ذلك الأمر أن مايز هؤلاء)»^(٥) «تطرح ضنوجهم»^(٦).

والنوع: وإليه نظر من وجهين.

الأول - أن هذا يستلزم أن يكون كل معلوم سوفا بعد إيهام ويكون الإعجاب موهوما
حيث وجد القول، وهذا لا يتحقق أحد.

الثاني - أن الإعجاب - لو زل، أرجع كلام إلى التوافق والتموافق هنا لو لم يذكر
رجوع الكلام إلى الإيهام، هذا ماك مني أن اشرح لي صبري مساواة، والله لايسر
لتفسيره ذلك هي قوله سبحانه: «(ولكن من شرح بالكفر صدقاً)»^(١) فذلك ككسر

(١) سورة ص: ٢٧.

(٢) سورة صفراء: ٢٧.

(٣) سورة طه: ٥٤.

(٤) سورة القدر: ١.

زوجته حصة سوى ما ذكر:- إيراد الكلام في معرض الاختلاف، وإيهام الجميع
بين الشاهدين.

ومنه التوضيح^(٢١)، وهو: أن يؤتى في عجز الكلام بحكي وبشر والتبديد، فكيفهما
مستوفين على الأول، فهو: (الشيء الذي أتم وتكسب نعمة منكم)، الجزئية، وطول
الآخر، -

فلو كان المقصود على الأخير، لكان الكلام^(٢٢) قد أتم على ما يقع به من شرح، عن
الفرق كيف كان التام بالقول والبرهان، فمعنى إيهام التفرع، ثم تبينه ويستمر.

ثم مثل التوضيح بعد الإيهام بآب ثم بشر على القول، بأن المخصوص غير
مبداً والآخر، أو مبداً غير مبدوء، وأيضاً وإتمام في مقابل التخصيص، فلو كان
الجميع بآب، لزم بعد الإيهام بآب، ثم رجل، أما إذا قلنا: ثم الرجل غير مبدوء،
فهو لم يحصل إيهام ثم تبين، لأن الكلام واحد مبني، فلو كان لزم تقديم المسند على
المستند إليه، قال: لا لو لزم الاختصاص لكان^(٢٣) (زوجته حصة) أي حسن الإيهام بعد

والآخر، ثم زعم مساواة لا المخصص لولا^(٢٤) (زوجته حصة) أي حسن الإيهام بعد
الإيهام في آب ثم (سوى ما ذكر) من قوله إيهام.

أخيراً إيراد الكلام في معرض الاختلاف أي: التوسط بين ثم الرجل زيد موقوف
بين إيهام الزائد بأن يقول: هو زيد.

والإيهام بأن يقول: ثم زيد، الثاني إيهام الجميع بين شاهدين وهذا الإيهام
والإيهام، فربما توهم أنه جمع بين شاهدين، وليس كذلك، فإن قصد الإيهام والإيهام
مقتضيان لفظاً، فلهذا، ثم، ولكنه جمع بينهما في معنى، فلهذا، يعني أن يكون إيهام
الجميع بينهما في محل واختلاف واحد، أو جمعهما في محل واحد واختلاف واحد، فلهذا،
والدريد على الصواب أن إيهام الجميع بين شاهدين مدغم في قوله لزم التعلق في
صورته، مختلفين قال: (ومنه) أي: من الإيهام بعد الإيهام، (التوضيح) وهو في
اللفظ، أي: التعلق بعد المسند، وهو صلاحيته أن يؤتى في غير التفسير، أي:

(٢١) التوضيح من اللفظ، أي: التعلق بالموضوع، وهو في الاستدراج على ما ذكر، أن يؤتى في غير الكلام
بحكي أو بشر.

(٢٢) المصنف يرد على من يذهب إلى أن هذا هو أصل الكلام، ويرى أن

(٢٣) قوله إيهام الكلام أي: لزم من إيهام وهو مبدوء وبشر، فلهذا، مبدوء بمصنفه

وبما يذكر الخاص بعد الداء القتيبة على اخصه، حتى كله من جنسه، لقوله: **الخاص في الوصف منزلة الخاص في الداء: نحو: (جاءوا على الصلوات والصلوة الوسطى)**^{٢٨}.

أقول: يأتي بغير باسمين شابه معطوف على الأول، نحو قوله: ﴿يُضَيِّقُ عَلَيْهِمْ﴾ ثم يتكلم معه على مثلان: الأول: وهو أن يكون. الثاني: أن يأتي أو جمع. فلو لم فصل، سواء كان من أول الكلام أو غيره، يحصل به الإيضاح بعد الإجمال عما الذي عليه نظر الكلام من أوله وأوسطه؟ وما الذي عليه نظر الثاني دون الموضوع؟ وهل هذا غير ذلك بالخاص الذي سيأتي في البديع؟
 من: (وبما يذكر الخاص إلى آخره).

(قوله): من أسباب الإيضاح إيراد الخاص بعد العام، ويأتي به لتأنيده على لفظ الخاص حتى كله ليس من جنس العام لربما للتأني في الوصف فيما يخص به الخاص التميز عن غيره، بمنزلة التميز في الداء على الأسلوب الذي مثله لخص في قوله:

فَإِنْ لَمْ يَلَمْزِ الْأَنَامُ بِقِيَامِهِمْ هُنَّ أَلْسِنَةُ حَكِيمٍ **بِمَعْنَى: لَمْ يَلَمْزُوا**^{٢٩}

وهذا يدل على التراجع بعد الاستدلال من أن عطف الخاص على العام ليس بالخصوص، وأقول: هو تخصيص، قوله: **اللسان الحكيم** يعني: ليس من هذا الخاص لم يرد بالأول، وذلك لتعريف بذكر خبرين، ويكتفى لفظهم: **عصا والسلاط** بعد ذكر الثلاثة من الله عليهم وسلم - في قوله تعالى: **(مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ)**^{٣٠} **أَلْسِنَةً عَلَيْهِمْ**

وهيارة لتعريف أحسن من قول غيره في الآية، أنه عطف فيها الخاص على العام، لأن جبريل ليس معطوفاً على ملائكة، بل إنه عطف لفظ الملائكة، أو عطف الرسل، ولولا جمع رسل بني آدم، وذلك على قوله تعالى: **(جَاءَهُمْ عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى)** **وَمَا كَانَ مِنَ الْإِضْطِحَاحِ** أي: **بِقَوْلِهِ تَعَالَى: (وَالَّذِينَ يَلْمِزُونَ)**

[٢٨] سورة البقرة: ٢٣٨.

[٢٩] المبرهنة بمعنى: المتأخر في "الترغيب" باب: من جمع مثله قد أورد الله إليه من أمثلة: (١) (٢٣٨/١).

[٣٠] (٢٣٨/١)، (٢٣٩/١)، (٢٤٠/١)، (٢٤١/١)، (٢٤٢/١).

[٣١] قوله: من أمثلة: وهو الذي عليه التفسير في شرح سورة البقرة: (١) - وأما قوله: **وَمَا كَانَ مِنَ الْإِضْطِحَاحِ** من أمثلة: وهو: (١) (٢٣٨/١).

[٣٢] سورة البقرة: ٢٣٨.

وتعتمد النتيجة على نوع "المؤثر" (المؤثرات):

كَانَ قَبِيصُ بْنُ عُقَيْبٍ حَتَّى خَلَّاهَا

وَأَزْهَبَ الْفَجْرُ عَنْهُ لَمْ يَنْقُصْ

وَقِيلَ: لَا يَخْلُصُ بِالْشُّعْرَةِ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ: ﴿لَا يَخْلُصُ أَحَدٌ﴾ وَفِيهِ

وأما بالتفصيل، وهو تعقيب الجملة بجملة أخرى تشتمل على معانها التأكيد، وهو
 خبرها: ^{فترى} **وَرَبِّهِمْ أَمْ يَشْرَحُ مَطَرُجَ الْفَرِّ، نَحْوُ: ﴿لَقَدْ جِئْتَكُمْ بِمَا كُفَرْتُمْ وَأَنْتُمْ مُجَادِرُونَ﴾** ^{على وجه} **فَقَالُوا**
وَرَبِّهِمْ أَمْ يَشْرَحُ مَطَرُجَ الْفَرِّ، نَحْوُ: ﴿وَأَنْتُمْ جَاءَ أَهْلُ الْبَيْتِ وَالْأَهْلُ الْبَيْتِ بِمَا كُفَرْتُمْ﴾
 كَانَ زَعْمُهُمْ^(١)

هذا (وأما بالتفصيل إلى آخره)

(شرح): يكون الإنشاب والتفصيل، وهو أن يأتي بجملة عقب جملة، والثانية تشتمل
 على معنى الأولى، وهو خبرها: **وَرَبِّهِمْ أَمْ يَشْرَحُ مَطَرُجَ الْفَرِّ، نَحْوُ: ﴿لَقَدْ جِئْتَكُمْ بِمَا كُفَرْتُمْ وَأَنْتُمْ مُجَادِرُونَ﴾** ^{على وجه} **فَقَالُوا**
وَرَبِّهِمْ أَمْ يَشْرَحُ مَطَرُجَ الْفَرِّ، نَحْوُ: ﴿وَأَنْتُمْ جَاءَ أَهْلُ الْبَيْتِ وَالْأَهْلُ الْبَيْتِ بِمَا كُفَرْتُمْ﴾
 كَانَ زَعْمُهُمْ^(١)، إنما تكون هذه الآية مثلاً على وجه، وهو أن المعنى: **وَهَلْ**
يَجَادِرُونَ ذَلِكَ حِجْرًا إِلَّا أَنْفَرُوا؟ ^{والفعل في الإنشاب} **وَمَنْ الرِّسَالَةُ فِيهِ وَمِمَّا أَنْفَرُوا**
الْبِرَاءَ، هَذَا كَقَوْلِهِمْ: سَمِعْنَا قَوْلَهُ هُوَ أَشْعَى لِمَاخَذَهُ، وَأَخْرَجُوا فِي مَعْنَى الْإِثْمِ
فَلَمَّا سَمِعْنَا هُوَ أَشْعَى لِمَاخَذَهُ فِي قَوْلِهِ سَمِعْنَا هُوَ أَشْعَى لِمَاخَذَهُ ^{بمعنى} **وَمِمَّا أَنْفَرُوا**
وَهَلْ يَجَادِرُونَ إِلَّا الْكُفْرَ، بِمَعْنَى: وَهَلْ يَعْلَبُونَ فَعَلِي عَذَا بِأَنْ يَكُونَ مِنَ الْقُرْبِ الثَّانِي
وَالْقَدَمِ: هَذَا فَالْأَمْرُ أَنْفَرُوا، أَلَا: "وَهَلْ يَجَادِرُونَ إِلَّا الْكُفْرَ" عَلَى التَّحْقِيقِ مِنَ
الْقُرْبِ الْأَوَّلِ، لِأَنَّهُ لَا يَسْتَلِزُّ مَعْنَاهُ إِذَا لَانَ الرَّدُّ وَهَلْ يَجَادِرُونَ ذَلِكَ الْجَوْدَ أَيْ-
الْعَلَابَ الْأَمْرَ عَلَى الْأَوَّلِ، وَإِذَا وَهَلْ يَجَادِرُونَ ذَلِكَ الْجَوْدَ الَّذِي هُوَ الْعُقُوبَةُ فَالَّذِي لَانَهُ
الْمَعْلُوفُ لَا يَجِدُ لَهُ، وَهَذَا فَالْإِسْطَهْرِيُّ يَدُلُّ ذِكْرُ الْوَجْهِ الثَّانِي: إِذَا لَانَ الْجَوْدَ
الْعَلَابَ، وَهُوَ الْعَلَابُ،

وَالْقُرْبِ الثَّانِي مَا يَطْرُقُ مَطَرُجَ الْفَرِّ لِاسْتِدْلَالِهِ بِنَفْسِهِ كَقَوْلِهِ فَعَلِي: ﴿وَأَنْتُمْ جَاءَ
أَهْلُ الْبَيْتِ وَالْأَهْلُ الْبَيْتِ بِمَا كُفَرْتُمْ﴾

(القول): **وَالَّذِي يَدُلُّ** ^{لهي} **عَلَى رَدِّهَا، أَلَا فِي الثَّانِيَةِ شَبَّهَ بَرَاءً أَمْ تَتَطَعَلُهُ الْأَوَّلِ،**
وَهُوَ كَوْنُ الْبَيْتِ زَعْمُهُ، وَهُوَ يَعْنِي الْمَخَاضَةَ، كَقَوْلِهِ: سَمِعَا بِهَذَا عَلَى التَّوَهُّدِ، وَاصْبَحْنَا

وهو **الْهَيْبَةُ** إذا تَكَبَّرَ مَتَعَوِّزٌ، كَيْفَ الْآيَةُ وَإِذَا تَكَبَّرَ مَتَعَوِّزٌ، كَتَوَلَّى (من الطَّوِيلِ):
وَأَسْعَدَ بِمُسْتَقْبَلِ أَمْرٍ لَا تَكُونُ عَلَى طَعْنِهِ أَوْ الرُّجُوكِ الْهَيْبَةُ^(٦٦)

وهو قول النجاشي على الآية، قد انقضت على معنى ذلك، لا على معنى الأول، فلو
كان الـهَيْبَةُ في الإيجاع، لكان اجتماع الصبرين في قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الْفِرَاقَ بَيْنَ
كُلِّكُمَا فَخْطَ الْأَرْضَ بِمَنْ هُيَئَاتِ الْفَخْطُ كُلُّ نَفْسٍ فَبِمَا كَانَتْ تَكُونُ﴾^(٦٧)، ﴿الْأَرْضَ بِمَنْ هُيَئَاتِ
تَكُونُ﴾ من الأول، و﴿كُلُّ نَفْسٍ فَبِمَا كَانَتْ تَكُونُ﴾ من الثاني ثم قال: (وهو أيها) أي
والتَّحْمِيلُ أو التَّوْبُّطُ طَعْنٌ، وجهه بعد أن التَّوْبُّطُ أولُ طرقه هذا التَّحْمِيلُ أيها
تَكُونُ مَتَعَوِّزٌ كقول النجاشي الثاني

وَأَسْعَدَ بِمُسْتَقْبَلِ أَمْرٍ لَا تَكُونُ عَلَى طَعْنِهِ أَوْ الرُّجُوكِ الْهَيْبَةُ^(٦٨)

لأن صخر الهَيْبَةُ قد مَتَعَوِّزٌ على معنى التَّحْمِيلِ، فعلق ذلك بقوله أي التَّوْبُّطُ
الـهَيْبَةُ لأنه استلزام بمعنى التَّحْمِيلِ
(القدم): وفي دعوى أن صخر ذلك على معنى التَّحْمِيلِ مَتَعَوِّزٌ بطريق آخر معنى الضعف
الأول، لا يوافق ذلك أحد من لا تَلَمُّ الضَّعْفَ، سواء أَلَمَّ له ضَعْفٌ، أو لم يكن، بل أَلَمَّ
كذلك فذلكه قال من لم يَرَوْهُ مَتَعَوِّزٌ، لا يحصل ذلك وقد وذلك لا يرفع منه، أنه لا
وجه للضعف

(٦٦) البيت الثانيه ص ٢٦، الآية مخطوطة في المخطوطات من ٢٦٠ وهو من نسخة
يحتوي فيها الضمان من شعر وجمعة مخطوطة
التي هي نسخة البيت المذكور على، وذلك على اسم نسخة وأصل
البيت المذكور وأصل البيت
(٦٧) سورة الأنبياء: ٢٢، ٢٣

(٦٨) البيت من التفسير وهو البيت الثاني في سورة من ٢٦، وأصل البيت المذكور في نسخة ٢٦٠
والتي هي نسخة البيت المذكور في نسخة ٢٦٠، وأصل البيت المذكور في نسخة ٢٦٠، وأصل البيت المذكور في نسخة ٢٦٠
والمعنى المذكور في نسخة ٢٦٠، وأصل البيت المذكور في نسخة ٢٦٠، وأصل البيت المذكور في نسخة ٢٦٠
التي هي نسخة البيت المذكور في نسخة ٢٦٠، وأصل البيت المذكور في نسخة ٢٦٠، وأصل البيت المذكور في نسخة ٢٦٠

وأما بالتكميل، ونسعى للاعتراس -هذه- وهو أن يؤتى في كلام يوم خلاف
 القصور بما ينافي كقولهم من [الكتاب]:
 فأنسى ديارك أنسى فأنسى
 مؤنّب الزمير وذمّة أنسى
 ونحو: «أَنْسَى عَنْ الْوَالِدَيْنِ أَوْ عَنْ الْوَالِدِ»^{٢١} .

حيث (وأما بالتكميل إلى آخره).
 (هذه) التكميل نسعى للاعتراس بهذا، وهو أن يؤتى في كلام يوم خلاف
 القصور بما يدمج ذلك التوهم وهو من باب: ضرب بتوسط الكلام أي يلع بين المسك
 والمسد إليه، نحو قول طرفة يدمج قائما
 فأنسى ديارك أنسى فأنسى
 مؤنّب الزمير وذمّة أنسى^{٢٢}
 لأن قوله: «أنسى ديارك» صوب لزوم، منهم من أن قوله: «سقط ما لا يفسد»
 ولكن الإخلال في يوم ما هو أهم، أي أنه يدمج فيه، تصرف هذا اليوم بقوله: «أنسى»
 فأنسى، ولهذا يجب على القائل:
 ألا يا أنسى يا دار من طي طي
 ولا يزال يفسد بهر ذاك العطر^{٢٣}
 حيث في يفسد بهذا العهد، والمحب فيه أحب، لأن البيت موافق لقوله مودعه
 ونحو: «أَنْسَى السَّامَةَ عَنْكُمْ هَذَا رَأَى»^{٢٤} وضرب يلع في آخره، كقولهم: «سعدت»
 «أَنْسَى عَنْ الْوَالِدَيْنِ أَوْ عَنْ الْوَالِدِ» نفس المسك، لا يفسد، أميرة أنسى

[٢١] سورة القدر: ٢١.

[٢٢] البيت من القل هو قوله: «أنسى» من ١٢، ونحو قوله من ١٣، وأنسى من ١٤، ونحو قوله من ١٥.

[٢٣] ولا سيما في شعر العرب، وهو: «أنسى» ونحو قوله من ١٦.

[٢٤] البيت من القدر هو قوله: «أنسى» من ١٧، وأنسى من ١٨، وأنسى من ١٩، وأنسى من ٢٠.

[٢٥] وأنسى من ٢١، وأنسى من ٢٢، وأنسى من ٢٣، وأنسى من ٢٤، وأنسى من ٢٥، وأنسى من ٢٦، وأنسى من ٢٧، وأنسى من ٢٨، وأنسى من ٢٩، وأنسى من ٣٠.

[٢٦] وأنسى من ٣١، وأنسى من ٣٢، وأنسى من ٣٣، وأنسى من ٣٤، وأنسى من ٣٥، وأنسى من ٣٦، وأنسى من ٣٧، وأنسى من ٣٨، وأنسى من ٣٩، وأنسى من ٤٠.

[٢٧] وأنسى من ٤١، وأنسى من ٤٢، وأنسى من ٤٣، وأنسى من ٤٤، وأنسى من ٤٥، وأنسى من ٤٦، وأنسى من ٤٧، وأنسى من ٤٨، وأنسى من ٤٩، وأنسى من ٥٠.

[٢٨] وأنسى من ٥١، وأنسى من ٥٢، وأنسى من ٥٣، وأنسى من ٥٤، وأنسى من ٥٥، وأنسى من ٥٦، وأنسى من ٥٧، وأنسى من ٥٨، وأنسى من ٥٩، وأنسى من ٦٠.

[٢٩] وأنسى من ٦١، وأنسى من ٦٢، وأنسى من ٦٣، وأنسى من ٦٤، وأنسى من ٦٥، وأنسى من ٦٦، وأنسى من ٦٧، وأنسى من ٦٨، وأنسى من ٦٩، وأنسى من ٧٠.

[٣٠] سورة القدر: ٢١.

وإما بالتصميم، وهو أن يؤتى في كلام لا يوهم خلاف القصور بخلقة، انكسار، كالتألفاء
 نسحو: ﴿وَيُطَيِّقُونَ الطَّيَامَ عَلَى حَيْدٍ﴾^{٢٧} في وجه، أي: مع حبه.

الكتابين، أنه بمعنى جديد، لأن القرب هو إقبال، لا قبله من حيث رجع توهم القرب،
 وإن كان له معنى في نفسه.

ص: ﴿وإما بالتصميم إلى آخره﴾.

﴿طرا: التصميم أن يؤتى في كلام لا يوهم غير الإراد بخلقة عليه ثقتا، كالتألفاء
 في نحو قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَيُطَيِّقُونَ الطَّيَامَ عَلَى حَيْدٍ﴾ في وجه أي: مع حبه،
 والقصور للطعام أي: مع الشهوات، وكذا: ﴿وَكُنِيَ الْمَلَأَ عَلَى حَيْدٍ﴾^{٢٨} وغير: الإراد
 على حبه أي: فلا يكون معاً لمن فيه، لأن الإقصم على حبه أي: ليس أبلغ من
 الإتمام لا بهذا العهد.

والقصد: فيه نظران

أحدهما - أنه قد يقال: إن على حبه بغير تألفاء وإشياء، وهي الإتمام مع الحبه، وإما
 أن يقال: ليس هذا تألفاء، بل نفس ثقتا جديد، لأن معنى الإتمام لم ينفذ
 به العهد، إلا أن يجب أن يثبت تألفاء جديد، لا بد أن أنه إقبال، لا قبله،
 وإما أن يقال: معنى الإتمام يقتضي أن يكون مع حبه أولاً، فهو يوهم أن لا يكون
 مع الحبه، وهذا اعتدال سائر، وأوهم يحصل بالسور، بل بالمرجوح، وبجهد
 فيكون من قسم التكميل، وجهته شعري، أي فرق في الثقة بين التكميل والتصميم
 وهذا شيء واحد.

والثاني - أن هذا قريب من الإجمال، لو هو من، على أنه يمكن أن يقال: فرق بين
 التكميل والتصميم هنا، فالتصميم استيعاب للأجزاء التي لا توجد فيها التورية، لا
 بها، والتصميم قد يكون بما ورد الأجزاء من زوائد يتأكد بها ذلك في كل الكلام،
 وبمقتضى ذلك يكون معنى: ﴿يُطَيِّقُونَ الطَّيَامَ عَلَى حَيْدٍ﴾ أي: لم تقصر الجسد وإما
 ولأنه: ﴿وَأَكْمَرُوا الصُّحُفَ وَالْمُفَرَّدَ﴾^{٢٩} روى بتأليفه أن تعبر عن دورها
 أعلتها، وهو وصف فيه زيادة على الأجزاء ليس بمعنى الجمع وإنما تورية لوجدان
 تورية، وقد جمع بينهما في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا أَكْثَرُ النَّفْسِ الَّتِي نَفَسَمْتَ عَلَيْكُمْ

(٢٧) سورة البقرة: ٢٧٧.

(٢٨) سورة البقرة: ٢٧٦.

(٢٩) سورة الإسراء: ٨.

(٣٠) سورة البقرة: ٢٧٦.

أولاً بالاعتراض، وهو أن يأتي في أثناء الكلام أو بين كلمتين متصلتين [٢٦] معنى
بمعطوف أو أكثر لا محل لها من الإعراب.

لننقل^(٢٧) ما كانت أركان الدين وجد منها طهراً الأثير إذ ذلك، استعمل لها
لفظ اتصال ولا كونه نعم أنه حاشية المؤمنين قبل ذلك اليوم غير لفظة،
استعمل فيها الإنعام لأنه زيادة على نعم الله التي لا تعد ولا تحصى، فإن تم
هذا، ظهر وجه تسمية الأول بمعطوف، لأنه يطلع إيمان غير الترادف، وذلك كالجزء
من الترادف، لأن الكلام إذا أوجع خلاف ترادف، كان كالقائمتين تلكه بالصفة بخلاف
الكتفيم.

ثانياً بالاعتراض إلى آخره.

وغيره: الإطباق يكون أيضاً بالاعتراض في أثناء الكلام، أو بين كلمتين متصلتين
معنى أو- يكون اتصالهما معنوياً، سواء كانا **مفرداً** أو لا بمعطوف، أو أكثر، لا محل
لها من الإعراب لشدة سوي مع انضمام في **الاعتراض** ذكر من التشكيل.

وهو اتصال (لا محل لها من الإعراب) **الاعتراض**، وهو ثلاثة بمقتضى لا محل لها
من الإعراب، أو أكثر كذلك ويكون التوافق بين المتكلمين متصلين معنى لا لفظة جملة
اعتراضية هو اصطلاح أهل النحوي، فيقولون إن معنى أما البعد فلا يجوزها اعتراضية،
عنى يكون ما قبلها وما بعدها، بينهما اتصال معنى، والمعطوف على الكلام، وأنه ليس ذلك
في شيء بين كلمتين، بينهما اتصال معنوي، فيعترض عليه اتصال، وأنه ليس ذلك
بالاعتراض ولا اعتراض عليه، لأنه معنى على اصطلاح أهل هذا العلم ما أشبهه.

ولذلك اتصال (أو أكثر) هو صحيح فيما وقع بين كلمتين بينهما اتصال معنوي
فقط فإن كان بينهما اتصال معنوي، فكذلك عند الجمهور، خلافاً لأبي علي، ودليل
الجمهور قولهم زعموا

وليس قولك لتأخرت عن الغدائي

لأنه متعذر وبخطوبة متعذرات

وتكلمن أم أوليس لا قبل^(٢٨)

لأنه بالهتاء ففقدن أم أوليس

[٢٦] سورة النحل: ١٢.

[٢٧] قبله من التوافق، بعد الإعراب أي معنى من التوافق، ٢٧٢، وكاتب العين ٢١٨٦، وخرج المؤلف

الكتاب ٢١٨٦، والاعتراض من ٢١٨، وبها أيضاً في غير الكتاب ٢١٨٦.

ثم جُوزَ بَعْضُهُمْ وَاقْتَرَفَ آخَرُ جُمْلَةٍ لَا تَلِيهَا جُمْلَةٌ مُتَعَلِّقَةٌ بِهَا، فَيُشْمَلُ الْقَطْعُ، وَبَعْضُ صَوَرِ التَّكْمِيلِ. وَبَعْضُهُمْ كَوْنُهُ غَيْرَ جُمْلَةٍ، فَيُشْمَلُ بَعْضُ صَوَرِ التَّكْمِيلِ وَالْقَطْعِ.

وَأَمَّا بِغَيْرِ ذَلِكَ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ يَخْتَفُونَ التُّرَاثَ الَّذِي خَلَقْنَا لَهُمْ مِنْ خِزْيَانٍ مُبْتِئِينَ بِحُكْمِ رَبِّهِمْ وَيَأْتُونَ فِيهِمْ بِهِمْ وَيُسَوِّدُونَ وَجْهَ رَبِّهِمْ أَنْ يَقُولُوا رَبَّنَا إِنَّا أَكْثَرُ مِنْكُمْ قَوْلًا﴾، فَإِنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ: ﴿وَيُسَوِّدُونَ وَجْهَ رَبِّهِمْ﴾ لَأَنَّ إِيمَانَهُمْ لَا يَنْكَرُهُ قَوْلُ تَسْمِيَتِهِمْ، وَحُكْمُ بَذَرَةِ الْإِبْرَاهِيمَ لَوَافٍ الْإِيمَانِ، لَوْ غَيْرَ ذَلِكَ.

قوله: ما يوجب ذلك فاعلم، جملة لها معنى الجوز على القصد الشرعي، وأما قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِبْرَاهِيمَ كَانَ رِشْوَةً﴾^(١) فلا محل لها باعتبار الكلام المعنوي، وإن كان لها محل الضرب بالقول، فلا اعتبار بذلك فيما نحن فيه.

ثم قال المؤلف: وبعض صور التكميل، أي: يشمل من التكميل ما لا محل له من الإعراب، ولا يشمل ما له محل، أي: لا اعتبار له لا محل له. قال في الإيضاح: ويهتد بالتعميد، لأن التعميد كما صور عليه، والصفة لا بد أن يكون له محل من الإعراب، وإن شرطنا في التعميد أن لا يكون جملة ما وضع يمكن ليس من كلامه المروج بالضرورة أن يكون مفعلاً.

(قوله: ويعلمه) أي: وبعضهم يجوز أن يكون الإعراب غير جملته، فلهذا أطلقه هناك. وقيد في الإيضاح بأن يكون من أفعال الكلام، وعلى هذا القول يشمل الإعراب بعض صور التعميد، وهو ما كان واقعاً في أفعال كلام، ثم بين كلامين مختلفين، وهما: يشمل التكميل، وهو ضرب الأول منه إما أن يكون له محل، جملة كان، أم أقل أم أكثر، قال في الإيضاح: وهذا التعميد، وقيل غيره، لأن التكميل ليس من شرطه أن لا يكون بعده كلام آخر، له اتصال مطلق بما قبله.

حيث (وَأَمَّا بِغَيْرِ ذَلِكَ).

(قوله: أي: يكون الإعراب بغير المفعول كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَخْتَفُونَ التُّرَاثَ الَّذِي خَلَقْنَا لَهُمْ مِنْ خِزْيَانٍ مُبْتِئِينَ بِحُكْمِ رَبِّهِمْ وَيَأْتُونَ فِيهِمْ بِهِمْ﴾) فإن إيمانهم ليس من شرطه أن يكون بعده ذكره إلهي، لرب الإبراهيم، لغيره فيه.

(١) قوله: "إنه غير رشوة" عطف على قوله: "أما بالإيضاح بعد الإيمان" في قوله: "حيث عطف المؤلف على الكلام".

(٢) سورة انفطار ٢.

(٣) قوله: قال في الإيضاح: ويهتد إلى أن يكون له محل، وهذا من أفعال الكلام.

واعلم: أنه قد يوسف الكلام بالإيجاز والإقتاب باعتبار كثرة حروفه
والثبوت، بالنسبة إلى كلام آخر مما هو له في أصل المعنى، فتقوله [من الطويل]:
يُحْسَدُ حَسِبَ الْكُفَا إِنْ أَمْرٌ مُؤَلَّدٌ وَتَوَسَّسَتْ فِي رِيٍّ فَطَرَا نَاجِدٌ^(١)

وتقوله [من الطويل]:

وَأَسَدٌ يَنْظُرُ فِي جَانِبِ الْهَيْلِ إِنْ كَانَتْ الْفَلَسَةُ فِي جَانِبِ الْقَرِ^(٢)

وتقرب منه قوله تعالى: ﴿لَا يَسْأَلُ عَنْهُمْ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾^(٣)

من: (واعلم أنه قد يوسف الكلام إلى غيره).

(المراد: قد يوسف الكلام بالإيجاز والإقتاب معا باعتبار كثرة حروفه، وثقلها بالنسبة إلى
كلام آخر، بحيث أن يرد بالنسبة إلى الكلامين آخرون مسلمين له في المعنى، حتى يكون
موجزا بالنسبة إلى أحدهما، مطبوعا بالنسبة إلى الآخر، لقول أبي تمام:

يُحْسَدُ حَسِبَ الْكُفَا إِنْ أَمْرٌ مُؤَلَّدٌ وَتَوَسَّسَتْ فِي رِيٍّ فَطَرَا نَاجِدٌ

فإن البيت فيه إقتاب بصفة الثاني، وفيه إيجاز بصفة الأول، لأنه يعطى معنى
ما جعله أبو علي الحسن الكتاب في بيته، وهو:

وَأَسَدٌ يَنْظُرُ فِي جَانِبِ الْهَيْلِ إِنْ كَانَتْ الْفَلَسَةُ فِي جَانِبِ الْقَرِ

ويحتمل أن يرد أن الكلامين يعتبر أحدهما بالأخر من غير اعتبار كلام لأوسط،
بل الآخر، وكان الصنف مستغنيا عن ذكر هذا بقوله فيما تقدم عن السكاكي، أن
الاختصار قد يكون باعتبار أن الكلام طليق بأوسطه، ثم قال الصنف: وتقرب منه
قوله تعالى: ﴿لَا يَسْأَلُ عَنْهُمْ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ بالنسبة إلى قول المدحسي: وهو العلاج
عند الله بن عبد الرحيم البخاري:

(١) البيت غير تمام.

(٢) البيت أبي عبد المدحسي.

(٣) سورة النجم: ٢٣.

والقول الخامس [من الطويل].

وَتَكْثُرُ إِنْ جِئْتَ عَلَى الْكَسْرِ فَوَلَّيْتُمْ وَلَا يَكْثُرُونَ الْقَسْوَى حِينَ تَقُولُ^{٢٥}

وَتَكْثُرُ إِنْ جِئْتَ عَلَى الْكَسْرِ فَوَلَّيْتُمْ وَلَا يَكْثُرُونَ الْقَسْوَى حِينَ تَقُولُ

والجاء في هذا البيت المسنون بن عاصم، قيل: ولا يصح، لأنه ورد في هذه القصيدة:

وَمَا جَاءَ مَعَهَا مِنْ سِوَى حَتِّبٍ لَيْلَهُ

والجاء الجمع على أن الرسول ﷺ لم يبق إلى قوله: حَتِّبَ لَيْلَهُ، والمسنون جاء على قول الآية القرآنية وجملة: وَإِنَّمَا قَالَ: يطرب منه، لأن الآية القرآنية في السؤال، والبيت في الإنكار، فلما لم يطرب على شيء واحد، ولكن كان عدم السؤال يستلزم عدم الإنكار، كانت الآية القرآنية أربع في الحقيقة، كما هو مبنيها ترك الإنكار من باب أوله والله اعلم.



وَمِنْ كَثَرِ الْأَوَّلِ وَيُطَوِّدُ الْفَتْحَى

فهرس موضوعات الجزء الأول

| الصفحة | الموضوع |
|--------|------------------------------------|
| ٣ | مقدمة المحقق |
| ٦ | ملحة التعريف |
| ٧ | ترجمة جلال الدين القزويني |
| ٩ | ترجمة الشيخ بهاء الدين السيدي |
| ١٨ | الفن الأول: علم المعاني |
| ١٩ | مقدمة المؤلف لعروس الأكرام |
| ٢١ | مخرج مقدمة صاحب التلخيص |
| ٢٢ | مقدمة في لعبة علم البلاغة |
| ٢٣ | مقدمة في بيان معنى القضاة والبلاغة |
| ٢٤ | ما يوسف بالقضاة |
| ٢٥ | ما يوسف بالبلاغة |
| ٢٦ | القضاة في الرد |
| ٢٧ | القضاة في الكلام |
| ٢٨ | شروط قضاة الكلام |
| ٢٩ | القضاة في القضاة |
| ٣٠ | الفن الأول: علم المعاني |
| ٣١ | أبواب علم المعاني |
| ٣٢ | مقدمة الأستاذ القزويني |
| ٣٣ | مقدمة الأستاذ |
| ٣٤ | أبواب القضاة |
| ٣٥ | بأبواب المعاني |
| ٣٦ | مقدمة القضاة المعاني |

| | |
|-----|----------------------------------|
| ١٥٠ | -أهمية القرينة المعجاز الإستنادي |
| ١٥١ | -أحوال المسند إليه |
| ١٥٥ | -غالب المسند إليه |
| ١٦١ | -ذكر المسند إليه |
| ١٦٤ | -تعريف المسند إليه |
| ١٦٥ | -تكميل المسند إليه |
| ١٦٦ | -إتباع المسند إليه وعدمه |
| ١٦٦ | -مكمل المسند إليه |
| ١٦٧ | -تقديم المسند إليه |
| ١٦٨ | -تأخير المسند إليه |
| ١٦٩ | -أحوال المسند |
| ١٦٩ | -حرك المسند |
| ١٦٩ | -ذكر المسند |
| ١٦٩ | -تكميل المسند |
| ١٦٩ | -أحوال مقطعاته المعنى |
| ١٦٩ | -باب القصر |
| ١٦٩ | -سوق القصر |
| ١٦٩ | -إلتقاء |
| ١٦٩ | -التكمل والتوصل |
| ١٦٩ | -الإيجاز والإطالة والمصاراة |
| ١٦٩ | -مختلطة |
| ١٦٩ | -الإيجاز |
| ١٦٩ | -الإطالة |

